

الثاني: أنه جمع هائم وهائمة من الهيام أيضاً، إلا أن جَمَعَ فاعِل وفاعلة على فُعَل قليلٌ نادرٌ نحو: بازل وبُزل وعائذ وعُوذ ومنه: العُوذ المطافيل. وقيل: هو من الهيام وهو الدَّهَابُ؛ لأنَّ الجَمَلَ إذا أصابه ذلك هامَ على وَجْهه. الثالث: أنه جميع هيام بفتح الهاء وهو الرَّمْلُ غيرُ المتماسك الذي لا يُرَوَى من الماء أصلاً، فيكونُ مثلَ سَحَابٍ وسُحُبٍ بضميتين، ثم حُفِّفَ بإسكان عينه ثم كسرتْ فاءُه لتصحَّ الياء، كما فُعِلَ بالذي قبله. الرابع: أنه جمكعُ "هيام" بضم الهاء وهو الرَّمْلُ غيرُ المتماسك أيضاً لغةً في "الهيام" بالفتح، حكاها ثعلب، إلا أن المشهورَ الفتحُ ثم جُمع على فُعَلٍ نحو: فَراد وفُرَد، ثم حُفِّفَ وكُسِرَتْ فاءُه لتصحَّ الياء والمعنى: أنه يُصيبهم من الجوع ما يُلجئهم إلى أكل الرِّقُوم، ومن العطش ما يَصْطَرُّهم إلى شُرْبِ الحميم مثلَ شُرْبِ الهيم. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف صحَّ عَطَفُ الشاربيين على الشاربيين، وهما لذواتٍ واحدةٍ، وصفتان متفتقتان، فكان عطفاً للشيء على نفسه؟ قلت: لئستا بمتفتقتين من حيث إنَّ كَوْنَهُم شاربيين - على ما هو عليه من تناهي الحرارة وقطع الأمعاء - أمرٌ عجيبٌ، وشُرْبُهُم له على ذلك كما تَشْرَبُ الهيم أمرٌ عجيبٌ أيضاً، فكانتا صفتين مختلفتين" انتهى يعني قوله: "فشاربون عليه من الحميم، فشاربون" وهو سؤالٌ حسنٌ، وجوابه مثله.

وأجاب بعضهم عنه بجواب آخر: وهو أن قوله: {فشاربون شرب الهيم} تفسيرٌ للشرب قبله، ألا ترى أن ما قبله يصلح أن يكون مثل شرب الهيم ومثل شرب غيرها ففسره بأنه مثل شرب هؤلاء البهائم أو الرمال. وفي ذلك فائدتان، إحداهما: التنبية على كثرة شربهم منه والثاني: عدم جدوى الشرب، وأن المشروب لا يتجع فيهم كما لا يتجع في الهيم على التفسيرين.

(13/305)

وقال الشيخ: "والفاء تقتضي التعقيب في الشربين، وأنهم أولاً لما عطشوا شربوا من الحميم، طئناً منهم أنه يُسكنُ عَطَشَهُمْ، فازداد العطشُ شرب الهيم فهما شربان من الحميم لا شرب واحد، اختلفت صفاته فعطف. والمشروب منه في {فشاربون شرب الهيم} محذوفٌ لقهم المعنى تقديره: فشاربون منه" انتهى. والظاهر أنه شرب واحد بل الذي نعتقد هذا فقط، وكيف يناسب أن تكون زيادتهم العطش بشربه مقتضية لشربهم منه ثانياً؟

* { هَادَا نُزْلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ }

وقرأ العامة "نزلهم" بضميتين. وروى عن أبي عمرو من طُرُق، وعن نافع وابن محيصن بضمته وسكون، وهو تخفيف. وقد تقدم إن النزل ما يعد للضيف. وقيل: هو أول ما يأكله فسُمي به هذا تهكماً بمن أعده له، وهو في المعنى كقول أبي السرح الصببي:

4217 - وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ أَنْزَلَ حَيْشَهُ * جَعَلَتْهُ الْقَنَا وَالْمُرْهَفَاتِ لَهُ نُزْلًا

* { نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ }

قوله: { فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ } : تحضيضٌ. ومتعلقُ التصديق محذوفٌ تقديرُه: فلولا تُصَدِّقُونَ بِخَلْقِنَا.

* { أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ }

وقوله: { أَفَرَأَيْتُمْ } : هي بمعنى أَحْبَبْتَنِي. ومفعولها الأولُ " ما تُمْنُونَ "، والثاني: الجملة الاستفهامية، وقد تقدّم تقريرُ هذا.

* { أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ }

و { أَأَنْتُمْ } : يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه فاعل / فعلٍ مقدرٍ أي: أتخلقونه، فلَمَّا حُذِفَ الفعلُ لدلالةِ ما بعده عليه انفصل الضميرُ، وهذا من باب الاشتغال. والثاني: أنَّ " أنتم " مبتدأ، والجملة بعده خبره. والأولُ أرجحُ لأجلِ أداةِ الاستفهام.

(13/306)

وقوله: { أَمْ } يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها منقطعة؛ لأن بعدها جملةً، وهي إنما تَعْطِفُ المفرداتِ. والثاني: أنها متصلةٌ. وأجابوا عن وقوع الجملة بعدها: بأنَّ مجيءَ الخبرِ بعد " نحن " أتى به على سبيل التوكيدِ إذ لو قال: " أَمْ نحنُ " لَكُفِيَ به دونَ الخبرِ. ونظيرُ ذلك جوابُ مَنْ قَالَ: [مَنْ] في الدار؟ زيدٌ في الدار، أو زيدٌ فيها، ولو أَقْبِرَ على " زيد " لكان كافياً. قلت: ويؤيدُ كونها متصلةً أَنَّ الكلامَ يَفْتَضِي تأويله: أَيُّ الأَمْرَيْنِ واقعٌ؟ وإذا صَلَحَ ذلك كانت متصلةً إذ الجملة بتأويلِ المفردِ. ومفعولُ " الخالقون " محذوفٌ لفهم المعنى أي: الخالقوه.

وقرأ العامضة " تُمْنُونَ " بضمِّ التاءِ مِنْ أُمَّتِي يُمْنِي. وابن عيَّاس وأبو السَّمَّالِ بفتحِها مِنْ مَتْنِي يَمْنِي. وقال الزمخشري: يقال: " أُمَّتِي النَّطْقَةُ وَمَنَّاها. قال اللُّهُ تعالى: { مِنْ نُّطْقَةٍ إِذَا تُمْتِي } انتهى. فظاهرُ هذا أنه استنشهاؤُ للثلاثي، وليس به دليلٌ له؛ إذ يُقال من الرباعي أيضاً " تُمْتِي " كقول: " أنت تُكْرَم " وهو مِنْ أَكْرَم.

* { نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ }

وقرأ ابن كثير " قَدَرْنَا " بتخفيفِ الدالِ. والباقون بالتشديد هنا، وهما لغتان بمعنى واحدٍ في التقدير الذي هو القضاء.

* { عَلَى أَنْ تُبَدَّلَ أَمْثَالُكُمْ وَنُشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ }

قوله: { عَلَى أَنْ تُبَدَّلَ } : يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ " مَسْبُوقِينَ " وهو الظاهرُ، ولم يَسِفِنَا

أحد على تبدلنا أمثالكم أي: يُعْجِزُنَا يُقَالُ: سَبَقَهُ عَلَى كَذَا أَي: أَعْجَزَهُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ عَلَيْهِ. والثاني: أنه متعلق بقوله: "قَدَّرْنَا" أي: قَدَّرْنَا بَيْنَكُمْ عَلَى أَنْ تُبَدَّلَ أَي: تُمَوَّتْ طَائِفَةٌ وَتَخْلُقَهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، قال معناه الطبري. فعلى هذا يكون قوله: { وَمَا تَحَرَّنُ بِمَسْبُوقِينَ } معترضاً، وهو اعتراضٌ حسنٌ.

(13/307)

ويجوز في "أمثالكم" وجهان، أحدهما: أنه جمعٌ "مِثْلٍ" بكسر الميم وسكون الثاء، أي: نحن قادرون على أن نُعِدِمَكُمْ وَتَخْلُقَ قَوْمًا آخِرِينَ أمثالكم، ويؤيده: "إِنْ يَنْشَأْ يَذْهَبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخِرِينَ" والثاني: أنه جمعٌ "مِثْلٍ" بفتحين، وهو الصفةُ أي: تُعَيِّرُ صِفَاتِكُمُ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا خَلَقًا وَخُلُقًا، وَتُنْشِئُكُمْ فِي صِفَاتٍ غَيْرِهَا.

* { وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ }

وتقدّم قراءتا "النشأة" في العنكبوت.

* { أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُتُونَ }

قوله: { أَفَرَأَيْتُمْ } وما بعده قد تقدّم نظيره. وأتى هنا بجواب "لو" مقروناً باللام وهو الأكثر؛ لأنه مُنْبِتٌ وَحُذْفٌ فِي قَوْلِهِ: "جَعَلْنَاهُ أَجْأً" لِأَنَّ الْمِنَّةَ بِالْمَأْكُولِ أَعْظَمُ مِنْهَا بِالْمَشْرُوبِ. وقرأ طلحة "تَذَكَّرُونَ" بسكون الذال وضم الكاف.

* { لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ }

قوله: { فَظَلْتُمْ } هذه قراءةُ العامّةِ أعني فتحَ الطاءِ مع لامٍ واحدة. وقد تقدّم الكلامُ عليها مستوفى في طه. وأبو حيوة أبو بكر في روايةٍ بكسرِ الطاءِ. وعبد الله والجحدري "فَظَلَلْتُمْ" على الأصلِ بلامين، أو لهما مكسورة. وروي عن الجحدري فتحها، وهي لغةٌ أيضاً.

والعامّةُ "تَفَكَّهُونَ" بالهاء، ومعناه: تَنَدَمُونَ، وَحَقِيقَتُهُ: تُلْقُونَ الْفُكَاهَةَ عَنْ أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تُلْقَى الْفُكَاهَةُ إِلَّا مِنَ الْخِزْيِ فَهُوَ مِنْ بَابِ: تَحَرَّجَ وَتَأْتَمَّ وَتَحَوَّبَ. وقيل: تَفَكَّهُونَ: تَعَجَّبُونَ. وقيل: تَلَاوَمُونَ، وقيل: تَتَفَجَّعُونَ، وهذا تفسيرٌ باللازم.

(13/308)

وقرأ أبو حرام العكلي "تَفَكَّنُونَ" بالنون مثل تَنَدَّمُونَ. قال ابن خالويه: "تَفَكَّةٌ تَعَجَّبَ، وَتَفَكَّنَ تَنَدَّمَ". وفي الحديث: "مَثَلُ الْعَالِمِ مَثَلُ الْحَمَّةِ يَأْتِيهَا الْبُعْدَاءُ وَيَتْرُكُهَا الْقُرْبَاءَ. فَبَيْنَاهُمْ إِذْ غَارَ مَاؤُهَا فَانْتَفَعَ بِهَا قَوْمٌ وَبَقِيَ قَوْمٌ يَتَفَكَّنُونَ" أي: يَتَنَدَّمُونَ.

* { إِنَّا لَمُعْرَمُونَ }

قوله: { إِنَّا لَمُعْرَمُونَ } : قرأ أبو بكر "إنا" بالاستفهام وهو على أصله في تحقيق الهمزتين وَعَدَمِ إِدْخَالِ أَلْفٍ بَيْنَهُمَا وَالْباقُونَ بالخبر. وقبل هذه الجملة قولٌ مقيدٌ على كلتا القراءتين. وذلك في محلٍ نصبٍ على الحالِ تَقْدِيرُهُ: فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ قائلين أو تقولون: إنا لَمُعْرَمُونَ أي: لَمُلَّرَمُونَ عَرَامَةً مَا أَنْفَقْنَا أَوْ مُهْلِكُونَ لِهَلَاكِ رِزْقِنَا، مِنَ الْعَرَامِ وَهُوَ الْهَلَاكُ. قاله الزمخشري. ومن العرام بمعنى الهلاك قوله:
4218 - إِنْ يُعَدَّبُ يَكُنْ عَرَامًا وَإِنْ يُعْ * طِ جَزِيلًا فَإِنَّهُ لَا يُبَالِي

* { أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ }

* { لَوْ تَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ }

(13/309)

قوله: { لَوْ تَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا } : / قد تقدّم عدوم دخول اللام في جواب "لو" هذه. وقال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ دَخَلَتِ اللَّامُ فِي جَوَابِ "لَوْ" فِي قَوْلِهِ: { لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا } وَنَزَعَتْ مِنْهُ هَهُنَا؟ قلت: إِنَّ "لَوْ" لَمَّا كَانَتْ دَاخِلَةً عَلَى جَمَلَتَيْنِ، مُعَلِّقَةً ثَانِيَتُهُمَا بِالْأُولَى تَعْلِيقَ الْجَزَاءِ بِالشَّرْطِ، وَلَمْ تَكُنْ مُخْلِصَةً لِلشَّرْطِ كـ "إِنْ" وَلَا عَامِلَةً مِثْلَهَا، وَإِنَّمَا سَرَى فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ اتِّفَاقًا، مِنْ حَيْثُ إِفَادَتُهَا فِي مَضْمُونَتِي جَمَلَتَيْهَا أَنَّ الثَّانِيَّ امْتِنَعَ لِامْتِنَاعِ الْأَوَّلِ، افْتَقَرَتْ فِي جَوَابِهَا إِلَى مَا يَنْصَبُ عَلَّمَا عَلَى هَذَا التَّعْلِيقِ، فَرَبَدَتْ هَذِهِ اللَّامُ لِتَكُونَ عَلَّمَا عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا حُدِّقَتْ بَعْدَمَا صَارَتْ عَلَّمَا مَشْهُورًا مَكَانَهُ فَلِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا عَلِمَ وَشُهِرَ مَوْقِعُهُ وَصَارَ مَالُوقًا وَمَانُوسًا بِهِ لَمْ يُبَالِ بِإِسْقَاطِهِ عَنِ اللَّفْظِ، اسْتِغْنَاءً بِمَعْفَرَةِ السَّامِعِ. أَلَا تَرَى إِلَى مَا يُحْكِي عَنْ رُؤْيَةٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "خَبْرٌ" لَمَنْ يَقُولُ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فَحَدَفَ الْجَارَ لِعَلِمِ كُلِّ أَحَدٍ بِمَكَانِهِ وَتَسَاوِيِ حَالِي إِثْبَاتِهِ وَحَدْفِهِ لِشُهْرَةِ أَمْرِهِ. وَنَاهِيكَ بِقَوْلِ أَوْسِ:

4219 - حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ لَهَا * كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا
فَحَدَفَ "لَمْ أَر" حَدْفُهَا اخْتِصَارٌ لَفْظِي، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْمَعْنَى فَاسْتَوَى
الْمَوْضِعَانِ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَهُمَا. عَلَى أَنَّ تَقَدَّمَ ذِكْرَهَا. وَالْمَسَافَةُ قَصِيرَةٌ مُغْنٍ عَنْ
ذِكْرِهَا ثَانِيَةً. وَبِجَوَازِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ اللَّامَ مَفِيدَةٌ مَعْنَى التَّوَكِيدِ لَا مَحَالَةَ،
فَادْخَلَتْ فِي آيَةِ الْمَطْعُومِ دُونَ آيَةِ الْمَشْرُوبِ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ أَمْرَ الْمَطْعُومِ
مُقَدَّمٌ عَلَى أَمْرِ الْمَشْرُوبِ، وَأَنَّ الْوَعِيدَ بِفَقْدِهِ أَشَدُّ وَأَصْعَبُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرُوبِ

إنما يُحتاج إليه تَبَعاً للمطعموم، ألا ترى أنك إنما تَسْقَى ضيفك بعدما تُطْعِمُهُ، ولو عَكَسْتَ قَعَدْتَ تحت قول أبي العلاء:

(13/310)

4220 - إذا سُقَيْتُ ضَيْوْفُ النَّاسِ مَحْضاً * سَقَوْا أَضْيَاقَهُمْ شَيْمًا زُلَالًا
وسُقِي بعض العرب فقال: أنا لا أَشْرَبُ إِلَّا عَلَى تَمِيلَةٍ، ولهذا قَدَّمْتُ آيَةَ
المطعموم على آية المشروب " انتهى.
قال الشيخ: "وقد طَوَّلَ الزمخشري" فلم يَدَكُرْ هذا الكلامَ الحسنَ، ثم ذَكَرَ
بعض كلامه، وواخَذَهُ في قَوْلِهِ: "إِنَّ الثَّانِي أَمْتَنُ لِمَتْنَعِ الْأَوَّلِ" وجعلها عبارة
بعض ضعفاء المُعَرِّبين، ثم ذكر عبارة سيويه، وهي: حرفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ
لوقوع غيره، وذكر أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: "امْتِنَاعٌ لِمَتْنَعِ" فاسدٌ بقولك: لو كان هذا
إنساناً لكان حيواناً، يعني أنه لا يَلْتَزِمُ مِنَ امْتِنَاعِ الْإِنْسَانِيَةِ امْتِنَاعَ الْحَيَوَانِيَةِ. ومِثْلُ
هذه الإِرادَاتِ سهلةٌ وإذا تَبِعَ الرَّجُلُ النَّاسَ في عِبَارَتِهِمْ لا عَلَيْهِ. على أنها عبارة
المتقدمين من النحاة، نَصَّ على ذلك غير واحدٍ.

وقوله: {مِنَ الْمُزْنِ}: السحاب وهو اسم جنس واحده مُزْنَةٌ. قال الشاعر:

4221 - فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ يُنْقَلُهَا

وقال الآخر:

4222 - ونحن كماءِ المُرْنِ ما في نِصَابِنَا * كَهَامٌ وَلَا فِينَا يُعَدُّ بِخَيْلٌ

* { أَقْرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ }

قوله: {تُورُونَ}: مِنْ أَوْرَيْتُ الرَّيْدَ أَي: قَدَحْتَهُ فاستخرجت ناره، وورِي الرَّيْدُ
يَرِي أَي: حَرَجَتْ نَارُهُ: وَأَصْلُ تُورُونَ تُورِيُونَ.

* { نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذَكِرَةً وَمَتَاعًا لِلْمُؤْمِنِينَ }

قوله: {لِلْمُؤْمِنِينَ}: يُقَالُ: أَقْوَى الرَّجُلُ: إِذَا حَلَّ فِي الْأَرْضِ الْقِوَاءِ، وَهِيَ الْقَفْرُ،
كَأَصْحَرَ: دَخَلَ فِي الصَّحْرَاءِ. وَأَقْوَتِ الدَّارُ: حَلَّتْ، مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُصِيرُ قَفْرًا. قال
النابغة:

4223 - يَا دَارِمِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّيِّدِ * أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

* { فَلَا أُفْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ }

(13/311)

قوله: {فَلَا أُفْسِمُ}: قرأه العامَّةُ "فلا"، لام ألفٍ، وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها حرفٌ
نفي، وأنَّ المنفَعِيَّ بها محذوفٌ، وهو كلامُ الكافرِ الجحدِ تقديراً: فلا حُجَّةَ لِمَا
يقول الكافرُ، ثم ابتداءً قَسَمًا بما ذَكَرَ، وإليه ذهب جماعةٌ من المفسِّرين

والتَّحْوِين. وَصُعَّفَ هَذَا: بَأَنَّ فِيهِ حَذَفَ اسْمَ "لَا" وَخَبَرَهَا. قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا يَجُوزُ" وَلَا يَنْبَغِي؛ فَإِنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ تَلْمِيزُ جَيْرِ الْقُرْآنِ وَبِحِرِّهِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَيَبْعُدُ أَنْ يَقُولَهُ سَعِيدٌ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ. الثَّانِي: أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَتَلَّا يَعْلَمُ} وَالتَّقْدِيرُ: فَأُقْسِمُ، وَلِيَعْلَمَ، وَكَقَوْلِهِ:

4224 - * فَلَا وَأَبَى أَعْدَائِهَا لَا أَحْوُئُهَا
الثالث: أَنَّهَا لَمْ الْإِبْتِدَاءِ. وَالْأَصْلُ: فَلَأُقْسِمُ فَأَسْبِعْتُ الْفَتْحَةَ فَتَوَلَّدَ مِنْهَا أَلْفٌ، كَقَوْلِهِ:

4225 - أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ

(13/312)

قَالَ الشَّيْخُ، وَاسْتَشْهَدَ بِقِرَاءَةِ هِشَامٍ "أَفْيَيْدَةً". قُلْتُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا، وَاسْتَنْدَ أَيْضًا لِقِرَاءَةِ الْحَسَنِ وَعَيْسَى / "فَلَأُقْسِمُ" بِالْمِ وَاحِدَةٍ. قُلْتُ: وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ تَخْرِيجَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّامَ لَمْ الْإِبْتِدَاءِ، وَبَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَالْفِعْلُ خَبْرُهُ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ اتَّصَلَتْ اللَّامُ بِخَبْرِهِ وَتَقْدِيرُهُ: فَلَأَنَا أُقْسِمُ نَحْوُ: لَزِيدٌ مَنْطَلِقٌ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ جَنِي. وَالثَّانِي: أَنَّهَا لَمْ الْقِسْمِ دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْحَالِي. وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْقِسْمُ جَوَابًا لِلْقِسْمِ كَقَوْلِهِ: {وَلِيَخْلُقَنَّ إِنْ أَرَدْنَا} فَنَفْسُ "لِيَخْلُقَنَّ" قِسْمٌ جَوَابِيٌّ "إِنْ أَرَدْنَا" وَهُوَ جَوَابٌ لِقِسْمٍ مَقْدِرٍ، كَذَلِكَ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ: يُجِيزُونَ أَنْ يُقْسِمَ عَلَى فِعْلِ الْحَالِ. الْبَصْرِيُّونَ يَأْبُونَهُ وَيُخَرِّجُونَ مَا يُوْهَمُ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ فَيَعُودُ الْقِسْمُ عَلَى جَمَلَةٍ اسْمِيَّةٍ. وَمَنْعُ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنْ تَكُونَ لَمْ الْقِسْمِ قَالَ: "لِأَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ حَقَّهَا أَنْ تُفَرَّنَ بِالنُّونِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَالْإِخْلَالُ بِهَا ضَعِيفٌ قَبِيحٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ لِأَفْعَلَنَّ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَفِعْلُ الْقِسْمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ" وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَرَى مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: "وَفِعْلُ الْقِسْمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ" يَعْنِي أَنَّ فِعْلَ الْقِسْمِ إِنْشَاءٌ وَالْإِنْشَاءُ حَالٌ. وَإِمَّا قَوْلَهُ: "أَنْ يُفَرَّنَ بِهَا النُّونُ" هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ. وَإِمَّا الْكُوفِيِّينَ فَيَجِيزُونَ التَّعاقِبَ بَيْنَ اللَّامِ وَالنُّونِ نَحْوُ: وَاللَّهِ لِأَصْرِبُ زَيْدًا كَقَوْلِهِ:

4226 - لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتُكُمْ * لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ
وَوَاللَّهِ أَضْرَبَنَّ زَيْدًا كَقَوْلِهِ:

4227 - وَقَتِيلُ مُرَّةً أَثَارَنَّ *

(13/313)

وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبٌ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ} وَلَكِنْ هُنَاكَ مَا لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِهِ هُنَا كَمَا أَنَّ هُنَا مَا لَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِهِ هُنَا، وَسَيَاتِي قَرِيبٌ مِنْهُ فِي الْقِيَامَةِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ {لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}.

وقرأ العامّة "بمواقع" جمعاً، والأخوان "بموقع" مفرداً بمعنى الجمع لأنّه مصدرٌ فوَحَدَ، ومواقعُها: مَساقِطُها ومَغَارِبُها، وقيل: سُقُوطُها يومَ تَنكَدِرُ. وقيل: النجومُ للقرآن، ويؤيِّدُه "وإنّه لَقَسَمٌ"، و {إنّه لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ} والمُقَسَّمُ عليه قوله: {إنّه لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ} وعلى هذا فيكونُ في الكلامِ اعتراضان، أحدهما: الاعتراضُ بقوله: "وإنّه لَقَسَمٌ" بين القسمِ والمُقَسَّمِ عليه، والثاني: الاعتراضُ بقوله: "لو تعلمون" بين الصفةِ والموصوفِ. وأبى ابنُ عطية أن يُجَعَلَ قوله: "وإنّه لَقَسَمٌ" اعتراضاً فقال: "وإنّه لَقَسَمٌ" تأكيدٌ للأمر وتنبيةٌ المُقَسَّمِ به، وليس هذا باعتراضٍ بين الكلامين، بل هذا معنى فُصِدَ التَّهْمُ به، وإنما الاعتراضُ قوله: "لو تعلمون" قلت: وكوئنه تأكيداً ومُنْبَهياً على تعظيمِ المُقَسَّمِ به لا ينافي الاعتراضَ بل هذا معنى الاعتراضِ وفائدته.

* { لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ }

(13/314)

قوله: { لَا يَمَسُّهُ } في "لا" هذه وجهان، أحدهما: أنها نافيةٌ فالضمّةُ في "لا" يَمَسُّهُ "ضمّةُ إعراب، وعلى هذا القول ففي الجملة وجهان، أحدهما: أن محلّها الجرُّ صفةٌ لـ "كتاب" والمرادُ بـ "كتاب": إمّا اللوحُ المحفوظُ، والمُطَهَّرُونَ حينئذٍ الملائكةُ أو المرادُ به المصاحف، والمرادُ بالمُطَهَّرِينَ المكلفون كلهم. والثاني: أن محلّها الرفعُ صفةٌ لقرآن، والمرادُ بالمُطَهَّرِينَ الملائكةُ فقط أي: لا يَطَّلَعُ عليه أو لا يَمَسُّ لَوْحَهُ. لا بُدَّ من أحدِ هَذَيْنِ التَّجَوُّزَيْنِ؛ لأنَّ نسبةَ المسِّ إلى المعاني حقيقةً متعذِّرٌ. ويؤيِّدُ كونَ هذه نفيّاً قراءةُ عبد الله "ما يَمَسُّهُ" بـ "ما" النافية.

والثاني من الوجهين الأوّلين: أنها ناهيةٌ، والفعلُ بعدها مجزومٌ؛ لأنه لو فُكِّ عن الإدغام لظهر ذلك فيه كقوله: { لَمْ يَمَسَّسْهُمْ سُوءًا } ولكنه إدغم، ولَمَّا أَدْغَمَ حُرِّكَ أَخْرَجَهُ بِالضَّمِّ لِأَجْلِ هَاءِ ضَمِيرِ الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ، وَلَمْ يَحْفَظْ سَبِيوِيهِ فِي نَحْوِ هَذَا إِلَّا الضَّمُّ. وفي الحديث: "إنّا لم نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ" وإن كان القياسُ يَفْتَضِي جَوَازَ فَتَحِهِ تَخْفِيفاً، وبهذا الذي ذَكَرْتُهُ يَظْهَرُ فَسَادُ رَدِّ / مَنْ رَدَّ: بَأَنَّ هَذَا لَوْ كَانَ تَهْيِئاً لَكَانَ يُقَالُ: "لا يَمَسُّهُ" بالفتح؛ لأنه حَفِيَ عَلَيْهِ جَوَازُ ضَمِّ مَا قَبْلَ الْهَاءِ فِي هَذَا النَّحْوِ، لَا سِيَّمَا عَلَى رَأْيِ سَبِيوِيهِ فَإِنَّهُ لَا يُجِيزُ غَيْرَهُ. وَقَدْ صَعَّفَ ابْنُ عَطِيَّةٍ كَوْنَهُ نَهْيّاً: بَأَنَّهُ إِذَا كَانَ خَبِراً فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ "تَنْزِيلٌ" صَفَةٌ فَإِذَا جَعَلْنَاهُ تَهْيِئاً كَانَ أَجْنَبِيّاً مُعْتَرِضاً بَيْنَ الصِّفَاتِ وَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ فِي رِصْفِ الْكَلَامِ فَتَدَبَّرْهُ. وفي حرف ابن مسعود "ما يمسُّهُ" انتهى.

(13/315)

وليس فيما ذكره صَعْفٌ لهذا القول؛ لأنّنا لا نُسَلِّمُ أَنَّ "تنزيل" صفةٌ، فـ "لا يَمَسُّهُ" صفةٌ أيضاً، فَيُعْتَرِضُ عَلَيْنَا: بَأَنَّهُ طَلِبٌ. فَيُجَابُ: بَأَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَي: مَقُولٌ فِيهِ: لَا يَمَسُّهُ، كَمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: "لِنَّةٌ لَا تَصِيبُنَّ" عَلَى أَنَّ "لا

تصير " نَهْيٌ وهو كقوله: 4228 - جاؤوا بِمَدَّقٍ هل رأيت الذئبَ قطُّ
وقد تقدّم تحقيقه في الأنفال، وهذه المسألة يتعلّق بها خلافُ العلماء في مَسِّ
المُحَدِّثِ المصحف، وهو مبنيٌّ على هذا، وسيأتي تحقيقه بأشبعٍ مِنْ هذا في
كتاب "أحكام القرآن" إن شاء الله تعالى إتمامه.
وقرأ العامّة "المُطَهَّرُونَ" بتخفيف الطاء وتشديد الهاء مفتوحة اسم مفعول،
وعن سلمان الفارسي كذلك، إلا أنه بكسر الهاء اسم فاعل أي: المُطَهَّرُونَ
أنفسهم، فحذف مفعوله. ونافع وأبو عمرو في رواية عنهما وعيسى بسكون
الطاء وفتح الهاء خفيفة اسم مفعول من أظهر. يد والحسن وعبد الله بن عون
وسلمان أيضاً "المُطَهَّرُونَ" بتشديد الطاء والهاء المكسورة، وأصله
المتطهّرون فأدغم. وقد قرئ بهذا الأصل أيضاً.

* { تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ }

وقرئ "تنزيلاً" بالنصب على أنه حال من النكرة. وجاز ذلك لتخصّصها بالصفة،
أو أن يكون مصدرًا لعاملٍ مقدر أي: نُزِّلَ تنزيلاً، وَعَلِبَ التنزيلُ على القرآن.
و"من ربّ" يجوز أن يتعلّق به على الأول لا الثاني؛ لأن المؤكّد لا يعمل، فيتعلّق
بمحدوفٍ لأنه صفة له، وأمّا على قراءة "تنزيل" بالرفع فيجوز الوجهان.

* { أَقْبِهَادًا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ }

(13/316)

قوله: { أَقْبِهَادًا } متعلّق بالخبر، وجرّ تقديمه على المبتدأ؛ لأنّ عامله يجوز فيه
ذلك. والأصل: أفأنتم مُدْهِنُونَ بهذا الحديث وهو القرائن. ومعنى "مُدْهِنُونَ":
مُتَهَانُونَ كمن يُدْهِنُ في الأمر أي: يُبْلِي جَانِبَهُ ولا يتصلّب فيه تهاؤناً به يقال:
أدْهَنَ فلانٌ أي: لا يَنَ وهاوَدَ فيما لا يُحْمَلُ عند المُدْهِنِ. قال الشاعر:
4229 - الحَزْمُ والقُوَّةُ خيرٌ من الـ * إِدْهَانِ والقَهَّةِ والهاعِ
وقال الراغب: "والإدْهَانُ في الأصل مثلُ التدهين لكن جُعِلَ عبارةً عن المُداراة
والمُلاينة وتزكُّ الجِدِّ، كما جُعِلَ التفريدُ وهو تَزْعُ القُرَادِ، عبارةً عن ذلك".

* { وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكذِّبُونَ }

قوله: { وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ } فيه أوجه، أحدها: أنّهُ على التهكّم بهم؛ لأنهم وصّعوا
الشيء غير موضعه كقولك: "سَتَمَنِي حيث أحسنتُ إليه" أي: عكسَ قضية
الإحسان ومنه:

4230 - كأن سُكَّرَ القَوْمِ قضية الإحسان المِتن * كي الصّحاحِ وفاقُ الأعينِ
أي: سُكَّرَ رِزْقِكُمْ تكذيبكم، الثاني: أنّ تَمَّا مضائقٍ محدوقين، أي: بَدَل سُكَّرِ
رِزْقِكُمْ ليصحّ المعنى قاله جمال الدين بن مالك، وقد تقدّم لي في قوله:
{ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ } أكثر من هذا. الثالث: أنّ الرِّزْقَ هو الشُّكْرُ في لغة أزد

شنعوة: ما رَزَقَ فلانٌ فلاناً أي: ما شكره، فعلى هذا لا حَذَفَ البتة، وَيُؤَيِّدُهُ قراءةُ علي بن أبي طالب وتلميذه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما "وَتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ" مكان "رَزَقَكُمْ".
وقرأ العامةُ "تَكْذِبُونَ" من التكذيب. وعلي رضي الله عنه وعاصمٌ في رواية المفضل عنه "تَكْذِبُونَ" مخففاً من الكذب.

* { فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ }

(13/317)

قوله: { فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ } : ترتيبُ الآيةِ / الكريمة: فلولا تَرْجِعُونَهَا - أي النفس - إذا بلغتِ الحلقومَ إن كنتم غيرَ مَدِينِينَ. و "فلولا" الثانيةُ مكررةٌ للتوكيد. قاله الزمخشريُّ. قلت: فيكونُ التقدير: فلولا فلولا تَرْجِعُونَهَا، من باب التوكيد اللفظي، وتكون "إِذَا بَلَغَتِ" ظرفاً لـ "تَرْجِعُونَهَا" مقدّماً عليه؛ إذ لا مانعَ مِنْهُ، أي: فلولا تَرْجِعُونَ النفسَ في وقتِ بُلُوغِهَا الحلقومَ. وقوله: { وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ } جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ بَلَغَتْ، والتنوينُ في "حِينِيذٍ" عَوْضٌ مِنَ الجمله المضافِ إليها "إِذَا"، أي: إذا بَلَغَتْ الحلقومَ خلافاً للأخفش حيث زعمَ أن التنوينَ لِلصَّرْفِ وَالكَسْرِ لِلإِعْرَابِ، وقد مضى تحقيقُهُ.

* { وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ }

وقرأ العامةُ بفتح نونِ "حِينِيذٍ" لأنَّه منصوبٌ على الظرفِ ناصبُهُ "تَنْظُرُونَ" وعيسى بكسرهما، وهي مُشْكَلَةٌ لا تَبْعُدُ عَنِ العَلَطِ عَيْلَهُ، وَخُرَّجَتْ عَلَى الإِتْبَاعِ لِحركة الهمزة، ولا عَرَوْ فِي ذَلِكَ فليستْ بِأبعَدَ من قراءةِ { الحَمْدُ لِلَّهِ } بكسر الدال لتلازمِ المتضايقيْنِ ولكثرةِ دَوْرِهِمَا على الخصوص.

* { وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَا كُنْ لَّا تُبْصِرُونَ }

قوله: { وَتَحْنُ أَقْرَبُ } : يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: تَنْظُرُونَ في هذه الحالِ التي تَحْقَى عليكم، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً، فتكونُ اعتراضاً، والاستدراكُ ظاهرٌ. و البَصْرُ: يجوزُ أَنْ يكونَ من البصيرة، وَأَنْ يكونَ من البَصْرِ أي: لا تَنْظُرُونَ أعوانَ مَلِكِ الموتِ.

* { فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ عَيْرَ مَدِينِينَ }

(13/318)

و { إِنْ كُنْتُمْ } : شرطٌ جوابُهُ محذوفٌ عند البصريين لدلالة "فلولا": مَجْرَى الطَّعَامِ. و "مَدِينِينَ" أي: مَسْؤُسِينَ، أو محاسنين، أو مجازين، وقد تقدّم ذلك

أول الفاتحة ولله الحمد. وهذا ما تلخص في الآية الكريمة محذراً. وقال أبو البقاء: "وترجعونها جوابُ "لولا" الأولى، وأغنى ذلك عن جواب الثانية وقيل عكس ذلك. وقيل: لولا الثانية تكرر" انتهى. وتسميه مثل هذا جواباً ليس بصحيح البتة؛ لأن هذه التحضية لا جواب لها، إنما الجواب للامتناعية لوجود نحو: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ} وقال ابن عطية: "وقوله: "ترجعونها" سد مسد الأجوبة والبيانات التي تقتضيها التحضيات، و"إذا" من قوله: "فولا إذا" و"إن" المكررة، وحمل بعض القول بعضاً إجازاً "واقتراباً" انتهى. فجعل "إذا" شرطية. وقوله: "الأجوبة" يعني لـ "إذا" و"إن" و"لـ" في قوله: {إِنْ كُنْتُمْ} غير مدينين، {إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}. والبيانات يعني الأفعال التي حصص عليها، وهي عبارة قليقة، ولذلك فسرتها.

قال الشيخ: "وإذا ليست شرطاً؛ بل طرفاً يعمل فيها "ترجعونها" المحذوف بعد "لولا" لدلالة "ترجعونها" في التحضيض الثاني عليه، فجاء التحضيض الأول مقيداً بوقت بلوغ الخلقوم. وجاء التحضيض الثاني معلقاً على انتفاء مذبوبيتهم وهم لا يقدرون على رجوعها إذ مذبوبيتهم موجودة، فهم مذهبون لا قذرة لهم" انتهى. فجعل "ترجعونها" المذكور لـ "لولا" الثانية، وهو دال على محذوف بعد الأولى، وهو أحد الأقوال التي نقلها أبو البقاء فيما تقدم.

* { تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

* { فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ }

(13/319)

قوله: {إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}: شرط آخر، وليس هذا من اعتراض الشرط على الشرط نحو: "إِنْ رَكِبْتَ إِنْ لَيْسَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ" حتى يحيى فيه ما قدمته في هذه المسألة؛ لأن المراد هنا: إِنْ وُجِدَ الشرطان كيف كانا فهلا رجعتن بنفس الميت.

قوله: {فَأَمَّا إِنْ كَانَ} قد تقدم الكلام في "إمّا" في أول هذا الموضوع مستوفى ولله الحمد. وهنا أمر زائدة وهو وقوع شرط آخر بعدها. واختلف النحاء في الجواب المذكور بعدها: هل هو لـ "أمّا" أو لـ "إِنْ"، وجواب الأخرى محذوف لدلالة المنطوق عليه، أو الجواب لهما معاً؟ ثلاثة أقوال، الأول لسبويه والثاني للفارسي في أحد قوليه، وله قول آخر كسبويه، والثالث للأخفش، وهذا كما تقدم في الجواب بعد الشرطين المتواردين. وقال مكي: "ومعني "إمّا" عند أبي إسحاق الخروج من شيء إلى شيء، أي: دَع ما كنا فيه وخُذ في غيره". قلت: وعلى هذا فيكون الجواب لـ "إِنْ" فقط لأن "إمّا" ليست شرطاً. ورجح بعضهم أن الجواب لـ "أمّا"؛ لأن "إِنْ" كثر حذف جوابها / منفردة، فادعاء ذلك مع شرط آخر أولى. والضمير في "كان" و "كان" للمتوفى لدلالة قوله: "فلولا ترجعونها".

* { فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ }

والتَّوْحُ: الاستراحة، وقد تقدّم ذلك في يوسف وقرأ ابن عباس وعائشة
والجسن وقتادة في جماعة كثيرة بضمّ الراء، وتروى عن النبيّ صلى الله عليه
وسلم. قال الحسن: التَّوْحُ: الرحمة؛ لأنها كالحياة للمرحوم. وعنه أيضاً: رُوِّحَهُ
تَخْرَجَ في رِيحَان. وقد تقدّم الكلام على {وَرَيحَانُ} والخلاف فيه وكيفيه
تصريف في السورة قبلها.
و [قوله]: {قَرُوْحُ} مبتدأ، خبره مقدّر قبله أي: فله رُوْحُ. ويجوز أن يُقدَّر بعده
لاعتماذه على فاء الجزاء.

(13/320)

* { فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ }

قوله: { فَسَلَامٌ لَّكَ } : مبتدأ وخبر. و " مِنْ أَصْحَابِ " . قال الزمخشري: " فسلام
لك يا صاحب اليمين من إخوانك أصحاب اليمين، أي: يُسَلِّمُونَ عَلَيْكَ " . وقال
ابن جرير: " معناه فسلام لك أنت مِنْ أَصْحَابِ " . وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِ
الزمخشريّ، وَيَكُونَ " أَنْتَ " تَأْكِيداً لِلْكَافِ فِي " لَكَ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ
" نَتَ " مَبْتَدَأُ و " مِنْ أَصْحَابِ " خَبْرُهُ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا حَكَاهُ قَوْمٌ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى:
فَيُقَالُ لَهُمْ: سَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. وَأَوَّلُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ هُوَ الْوَاضِحُ
الْبَيِّنُ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُعْرَجْ أَبُو الْقَاسِمِ عَلَى غَيْرِهِ.

* { وَتَصَلِّيَتْهُ جَحِيمٌ }

قوله: { وَتَصَلِّيَتْهُ } : عطْفُ عَلَى " فُتْرُلُ " أي: فله نُزْلٌ وَتَصَلِّيَتْهُ. وقرأ أبو عمرو
في رواية اللؤلؤي عنه وأحمد بن موسى وزالمنقري بجرّ التاء عطفاً على " مِنْ
حَمِيمٍ " .

* { إِنَّ هَآدَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ }

قوله: { حَقُّ الْيَقِينِ } : فيه وجهان، أحدهما: هو من إضافة الموصوف لصفته.
والثاني: أنه من باب إضافة المترادفين على سبيل المبالغة. وسهّل ذلك تخالفُ
لفظهما. وإذا كانوا فعلوا ذلك في اللفظ الواحد فقالوا: صَوَابُ الصَّوَابِ،
ونفس النفس، مبالغةً فَلَأَنْ يَفْعَلُوهُ عِنْدَ اخْتِلَافِشِ اللَّفْظِ أَوْلَى.

* { فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ }

قوله: { بِاسْمِ رَبِّكَ } : يجوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْحَا لَأَي: فَسَبِّحْ مُلْتَبِساً بِاسْمِ رَبِّكَ
عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ كَقَوْلِهِ: { وَتَخُنْ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ } ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّعْدِيَةِ، عَلَى أَنَّ
" سَبِّحَ " يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ تَارَةً كَقَوْلِهِ: { سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ } وَبِحَرْفِ الْجَرِّ تَارَةً كَهَذِهِ
الآية، وادعاءً زبادتها خلاف الأصل.

(13/321)

و "العظيم" يجوز أن يكون صفةً للاسم، وأن يكون لربك؛ لأنَّ كلاًّ منهما مجرورٌ. وقد وُصِفَ كلُّ منهما في قوله: {تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ} و "ذي الجلال". ولتغاير المتضايقين في الإعراب ظهر الفرق في الوصف.

سورة الحديد

* { سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

قوله: {لِلَّهِ}: يجوز في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ كهي في "تَصَحُّتٌ لزيدٍ" و "شكرتُ له" إذ يقال: سَبَّحْتَ اللَّهَ تَعَالَى. قال تعالى: {وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ}. والثاني: أن تكون للتعليل، أي: أخذت التسبيح لأجل الله تعالى.

* { لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

قوله: {لَهُ مَلِكُ}: جملةٌ مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب. قوله: {يُحْيِي وَيُمِيتُ} يجوز في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لا محلَّ لها كالتي قبلها. والثاني: أنها خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: هو له مَلِكٌ. والثالث: أنها حالٌ من الضمير في "له" فالعامل فيها الاستقراء، ولم يُدَكَّرْ مفعولاً للإحياء والإماتة؛ إذ العَرَضُ ذَكَرَ الفَعْلَيْنِ فقط.

* { هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

قوله: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ}: قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى الواو؟ قلت: الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الصفتين الأولى والآخرة، والثالثة على أنه الجامع بين الظهور والخفاء، وأما الوسطى فعلى أنه الجامع بين مجموع الصفتين الأولى ومجموع الصفتين الآخريين".

* { لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ }

(13/322)

قوله: {تُرْجَعُ الْأُمُورُ}: قد تقدّم في البقرة أن الأخوين وابن عامر يقرؤون بفتح التاء وكسر الجيم مبنياً للفاعل، والباقون مبنياً للمفعول في جميع القرآن. وقال الشيخ هنا: "وقرأ الجمهور "تُرْجَعُ" مبنياً للمفعول. والحسين وابن أبي إسحاق والأعرج مبنياً للفاعل" وهذا عجيبٌ منه، وقد وقع له مثل ذلك كما تنهت عليه. /

وقوله: {يَعْلَمُ مَا يَلْجُ} قد تقدّم مثله في سورة سبأ.

* { وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }

قوله: { وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ } : مبتدأ وخبرٌ، وحالٌ، أي: أيُّ شيءٍ استقر لكم غير مؤمنين؟

وقوله: { وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ } جملةٌ حاليةٌ من "يؤمنون". قال الزمخشري: "فهما حالان متداخلان و"لئؤمنوا" متعلق بـ"يدعوا" أي: يدعوكم للإيمان كقولك: دَعَوْتُهُ لكذا. ويجوزُ أن تكون اللامُ للعلّة، أي: يدعوكم إلى الجنّة وغفرانِ اللهِ لأجلِ الإيمانِ. وفيه بُعدٌ.

قوله: { وَقَدْ أَخَذَ } حالٌ أيضاً وقرأ العامةُ "أَخَذَ" مبنياً للفاعل، وهو اللهُ تعالى لتقدّم ذكره. وأبو عمرو "أَخَذَ" مبنياً للمفعول، حُذِفَ الفاعلُ للعلم به. و"ميثاقكم" منصوبٌ في قراءة العامة، مرفوعٌ في قراءة أبي عمرو. و"إِنْ كُنْتُمْ" جوابه محذوفٌ تقديره: فما يمتنعكم من الإيمان. وقيل: تقديره: إِنْ كُنْتُمْ مؤمنين لموجبٍ ما، فهذا هو الموجبُ. وقدّره ابنُ عطية: "إِنْ كُنْتُمْ مؤمنين فأنتم في رتبةٍ شريفةٍ. وقد تقدّمت قراءتا "يُنزّل" تخفيفاً وتشديداً في البقرة. وزيد بن علي "أنزل" ماضياً.

(13/323)

* { وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ ذِيهِ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

قوله: { أَلَّا تُنْفِقُوا } كقوله { وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ } فالأصل: في أن لا تُنْفِقُوا، فلمّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ جرى الخلافُ المشهورُ. وأبو الحسن يرى زيادتها كما تقدّم تقريره في البقرة.

قوله: { وَلِلَّهِ مِيرَاتُ } جملةٌ حاليةٌ من فاعل الاستفراء ومفعوله، أي: وأيُّ شيءٍ يمتنعكم من الإنفاق في سبيلِ الله والحالُ أن ميراتِ السمواتِ والأرضِ له، فهذه حالٌ منافيةٌ لخلقكم.

(13/324)

قوله: { لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ } في فاعل "يَسْتَوِي" وجهان، أظهرهما: أنه من أنفق، وعلى هذا فلا بُدَّ من حذفٍ معطوفٍ يتمُّ به الكلامُ، فقدّره الزمخشري: "لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ وَقُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِ الْفَتْحِ، فَحَدَفَ لوضوحِ الدلالة" وقدّره أبو البقاء "وَمَنْ لَمْ يُنْفِقْ" قال:

"ودلَّ على المحذوفِ قوله: {مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ} والأول أحسنٌ لأنَّ السِّيَاقَ إنما جيءَ بالآيةِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْمُتَّفِقِينَ فِي زَمَانَيْنِ. والثاني: أَنَّ فاعلهُ ضميرٌ يعود على الإنفاق، أي: لا يَسْتَوِي جنسُ الإنفاقِ إِذْ منه ما وَقَعَ قبلَ الفتحِ، ومنه ما وَقَعَ بعدهُ، فهذان النوعان متفاوتان. وعلى هذا فتكون "مَنْ" مبتدأ و "أولئك" مبتدأ ثانٍ و "أعظمُ" خبرتهُ، والجملةُ خبرٌ "مَنْ" وهذا ينبغي أن لا يجوزَ البتةُ، وكأنَّ هذا الْمُعْرَبَ عَقَلَ عن قوله: "منكم" ولو أعربَ هذا القائلُ "منكم" خبراً مقدماً، و "مَنْ" مبتدأ مؤخراً. والتقدير: مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ من قبل الفتحِ، ومنكم مَنْ لم يُنْفِقْ قبله ولم يقاتلْ، وحذِفَ هذا لدلالةِ الكلامِ عليه لكان سديداً، ولكنه سها عن لفظةِ "منكم".

قوله: {وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى} قراءةُ العامَّةِ بالنصبِ على أنه مفعولٌ مقدَّمٌ، وهي مرسومةٌ في مصاحفهم "وكلَّا" بالفاءِ، وابنُ عامرٍ برفعه، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه ارتفعَ على الابتداءِ، والجملةُ بعدهُ خبرٌ، والعائدُ محذوفٌ، أي: وعده اللهُ. ومثله:

4231 - قد أصبحتُ أمُّ الخيارِ تَدْعِي * عليَّ دَبَّاباً كلُّهُ لم أَصْنَعِ برفعِ "كلُّهُ"، أي: لم أَصْنَعُهُ. والبصريُّون لا يُجيزون هذا إلا في شعرٍ كقوله:
4232 - وخالِدٌ يَحْمَدُ ساداتنا * بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطلِ

(13/325)

وقد نقل ابن مالك الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز ذلك إن كان المبتدأ "كلَّا" أو ما أشبهها في الافتقار والعموم، وهذا لم أره لغيره. وقد تقدَّم نحوٌ مِنْ ذَلِكَ في سورة المائدةِ عند قوله: {أَفَحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْعُونَ} ولم يُرَوَّ قوله: "كلُّهُ لم أَصْنَعِ" إلا بالرفعِ مع إمكانِ أن ينصبه فيقول: "كلُّهُ لم أَصْنَعِ" مفعولاً مقدَّماً. قال أهل البيان: لأنه قصد عمومَ السلبِ لا سلبَ العمومِ، فإن الأولَ أبلغُ، وجعلوا من ذلك قوله عليه السلام: "كلُّ ذلكِ لم يكن" ولو قال: "لم يكن كلُّ ذلكِ" لكان سلباً للعمومِ، والمقصودُ عمومُ السلبِ. والثاني: أن يكونَ "كلُّ" خبرَ مبتدأ محذوفٍ، و {وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى} صفةٌ لما قبله، والعائدُ محذوفٌ، أي: وأولئك كلُّ وعده اللهُ الحسنَى. فإن قيل: الحذفُ موجودٌ أيضاً وقد عُدتم لِمَا فَرَرْتُمْ منه. فالجوابُ: أَنَّ حَذْفَ العائِدِ من الصفةِ كثيرٌ بخلاف حَذْفِهِ من الخبرِ. ومِنْ حَذْفِهِ من الصفةِ قوله:
4233 - وما أدري أَعْيَرَهُم تَناءً * وطولُ العَهْدِ أم مالٌ أصابوا أي أصابوه، ومثله كثيرٌ. وهي في مصاحفِ الشامِ مرسومةٌ "وكلُّ" بدون ألفٍ، فقد وافق كلُّ مصحفه. و "الحُسْنَى" مفعولٌ ثانٍ، والأولُ محذوفٌ على قراءةِ الرفعِ، وأمَّا النصبُ فالأولُ مقدَّمٌ / على عامِله.

* {مَنْ دَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ} {

(13/326)

قوله: {مَنْ دَا الَّذِي يُقْرِضُ}: قد تقدّم بحمد الله هذا وما بعده مستوفى، واختلافُ القراءِ فيه في سورة البقرة. وقال ابن عطية هنا: "الرفعُ على العطفِ أو القطعِ والاستئنافِ". وقرأ عاصم "فيضاعفه" بالنصبِ بالفاءِ على جوابِ الاستفهامِ. وفي ذلك قَلَقٌ، قال أبو علي: "لأنَّ السؤالَ لم يَقَعْ عن القَرْضِ، وإنما وقع عن فاعلِ القَرْضِ، وإنما تَنَصَّبُ الفاءُ فعلاً مردوداً على فعلِ مُسْتَفْهِمٍ عنه، لكن هذه الفِرْقَةُ حَمَلَتْ ذلك على المعنى، كأنَّ قوله {مَنْ دَا الَّذِي يُقْرِضُ} بمنزلةِ قوله أيقرضُ اللهُ أحدٌ" انتهى. وهذا الذي قاله أبو علي ممنوعٌ، ألا ترى أنه يُنصَّبُ بعدَ الفاءِ في جوابِ الاستفهامِ بالأسماءِ، وإن لم يتقدّم فعلٌ نحو: "أين بيتك فأزورك" ومثلهُ ذلك: "مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ" و"متى تسير فأرافقك" و"كيف تكون فأصحبك" فالاستفهامُ إنما وقع عن ذاتِ الداعي وعن ظرفِ الزمانِ وعن الحالِ، لا عن الفعلِ. وقد حكى ابنُ كيسانٍ عن العرب: أين ذهبَ زيدٌ فتنبَّعه، ومَنْ أبوك فتركِمه.

* {يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}

قوله: {يَوْمَ تَرَى}: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه معمولٌ للاستقرارِ العاملِ في "لهم أجرٌ"، أي: استقرَّ لهم أجرٌ في ذلك اليوم. الثاني: أنه مضمَّرٌ، أي: أذكرُ فيكون مفعولاً به. الثالث: أنه يُوجِّرون يومَ ترى فهو ظرفٌ على أصله. الرابع: أنَّ العاملَ فيه "يسعى"، أي: يسعى نورُ المؤمنين والمؤمناتِ يومَ تراهم، هذا أصله. الخامس: أنَّ العاملَ فيه "فيضاعفه" قالهما أبو البقاء.

(13/327)

قوله: {يسعى} حالٌ، لأنَّ الرؤيةَ بصريَّةً، وهذا إذا لم يجعله عاملاً في "يوم" و"بين أيديهم" ظرفٌ للسَّعي، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من "نورهم".
قوله: {وبِأَيْمَانِهِمْ}، أي: وفي جهةِ أيمانهم. وهذه قراءةُ العامَّةِ أعني بفتح الهمزة جمعَ يمين. وقيل: الباءُ بمعنى "عن"، أي: عن جميع جهاتهم، وإنما حَصَّ الأيمانَ لأنها أشرفُ الجهاتِ. وقرأ أبو حيوةَ وسهلُ بن شعيب بكسرها. وهذا المصدرُ معطوفٌ على الظرفِ قبله.
والباءُ سببيةٌ، أي: يسعى كائناً وكائناً بسببِ إيمانهم. وقال أبو البقاء تقديره: وبِأَيْمَانِهِمْ استحقَّوه، أو بِأَيْمَانِهِمْ يُقال لهم: بُشْرَاكُم.
قوله: {بُشْرَاكُم} مبتدأ، و"اليومَ" ظرفٌ. و"جناتٌ" خبره على حذفِ مضافٍ، أي: دخولُ جناتٍ. وهذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ بقولِ مقدر، وهو العاملُ في الظرفِ كما تقدّم. وقال مكِّي: "وأجاز الفراءُ نصبَ "جنات" على الحال ويكون "اليومَ" خبرٌ "بُشْرَاكُم" قال: وكونُ "جنات" حالاً لا معنى له؛ إذ ليس فيها معنى فعلٍ. وأجاز أن يكونَ "بُشْرَاكُم" في موضعِ نصبٍ على: يُبشرونهم بالبشرى، وتُنصَّبُ "جنات" بالبشرى. وكله بعيدٌ لأنه لا يَفصَلُ بين الصلَّةِ والموصولِ باليومِ" انتهى. وعجيبٌ من الفراءِ كيف يَصُدُّ عنه ما لا يتعقَّل، ولا يجوزُ صناعَةً، كيف تكون "جنات" حالاً وماذا صاحبُ الحال؟

* { يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَصُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ }

(13/328)

وقوله: { يَوْمَ يَقُولُ } بدلٌ من "يوم ترى" أو معمولٌ لـ "ادكر". وقال ابن عطية: "ويظهر لي أنَّ العاملَ فيه { ذَالِكَ هُوَ الْقَوْرُ الْعَظِيمُ } ويجيء معنى الفوز أفخم، كأنه يقول: إن المؤمنين يفوزون بالرحمة يوم يَغْتَرِي المنافقين كذا وكذا؛ لأنَّ ظهور المرء يوم حمولٍ عَدُوَّهُ وَمُضَادَّهُ أبدعٌ وأفخمٌ". قال الشيخ: "وظاهرٌ كلامه وتقديره أنَّ "يوم" معمولٌ للفوز. وهو لا يجوز، لأنه مصدرٌ قد وُصِفَ قبلَ أخذِ متعلقاته فلا يجوزُ إعماله، فلو أَعْمِلَ وصفه لجاز، أي: الذي عَظُمَ قَدْرُهُ يومٌ". قلت: وهذا الذي قاله ابنُ عطية صَرَّحَ به مكي فقال: "ويومَ ظرفُ العاملُ فيه ذلكُ الفورُ، أو هو بدلٌ من "اليوم" الأول".

قوله: { خَالِدِينَ } نصبٌ على الحالِ العاملُ فيها المضافُ المحذوفُ إذ التقديرُ: بُشْرَاكُمْ دخولكم جناتٍ خالدين فيها، فحذفَ الفاعلَ وهو ضميرُ المخاطبِ، وأضيفَ المصدرُ لمفعوله فصار: دخولُ جناتٍ، ثم حُذِفَ المضافُ وقام المضافُ إليه مَقَامَهُ في الإعرابِ، ولا يجوزُ أن يكونَ "بُشْرَاكُمْ" هو العاملُ فيها؛ لأنه مصدرٌ قد أُخْبِرَ عنه قبلَ ذكرِ متعلقاته، فيلزمُ الفصلُ بأجنبي. وظاهرُ كلامِ مكي أنه عاملٌ في الحالِ فإِنَّه قال: "خالدين نصبٌ على الحالِ من الكافِ والميمِ" والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحبها فَلَزِمَ أن يكونَ "بُشْرَاكُمْ" هو العاملُ، وفيه ما تقدّمَ من الفصلِ بينَ المصدرِ ومعموله.

قوله: { لِلَّذِينَ آمَنُوا } اللامُ للتبليغِ. و "انظرونا" قراءةُ العامَّةِ "انظرونا" أمراً من النظرِ. وحمزة "انظرونا" بقطع الهمزة وكسر الظاء من الإظهارِ بمعنى الانتظارِ، أي: انتظرونا لِيَتَلَخَّ بِكُمْ فنستضيءُ بنوركم. والقراءةُ الأولى يجوزُ أضنُ تكونَ بمعنى هذه إذ يقال: نَظَرَهُ بمعنى انتظره، وذلك أنه يُسْرَعُ بِالْخُلُصِ إلى الجنةِ على نُجْبٍ، فيقول المنافقون:

(13/329)

انتظرونا لأننا مُشَاهة لا تَسْتَطِيعُ لِحُوقِكُمْ. ويجوزُ أن يكونَ منَ النظرِ وهو الإبصارُ لأنَّهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوههم فيضيءُ لهم المكانُ، وهذا اليقُّ بقوله { نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ } قال معناه الزمخشري. إلا أنَّ الشيخ قال: إنَّ النظرَ بمعنى الإبصارِ لا يتعدَّى بنفسه إلا في الشعرِ، إنما يتعدَّى بـ "إلى" / قوله: { وَرَاءَكُمْ } فيه وجان، أظهرهما: أنه منصوبٌ بـ ارْجِعُوا على معنى: ارْجِعُوا إلى الدنيا فالتمسوا نوراً بتحصيلِ سببه وهو الإيمانُ، أو فارْجِعُوا خائبين وتَنَحَّوْا عَنَّا فالتمسوا نوراً آخرَ، فلا سبيلَ لكم إلى هذا النورِ. والثاني: أنَّ "وراءكم" اسمٌ للفعلِ فيه ضميرٌ فاعلٌ، أي: ارْجِعُوا ارْجِعُوا، قاله أبو اليقِّاء، ومنع أن يكونَ ظَرْفًا لـ ارْجِعُوا قال: لِقَلَّةِ فائدته لأنَّ الرجوعَ لا يكونُ إلا إلى

وراء. وهذا فاسد؛ لأنَّ الفائدة جليلة كما تقدّم شرعها.

قوله: {قَصْرَبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ} العامّة على بنائه للمفعول. والقائم مقام الفاعل يجوز أن يكون "بسور" وهو الظاهر، وأن يكون الطرف. وقال مكي: "الباء مزيدة، أي: ضرب بسور" ثم قال: "والباء متعلّقة بالمصدر، أي: ضرباً بسور" وهذا متناقض، إلا أن يكون قد غلط عليه من النسخ، والأصل "أو الباء متعلّقة بالمصدر"، والقائم مقام الفاعل الطرف. وعلى الجملة هو ضعيف. والسور: البناء المحيط. وتقدّم اشتقاقه أول البقرة. قوله: {لَهُ بَابٌ} مبتدأ وخبر في موضع جرّ صفة لـ سُور. قوله: {بِاطْنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ} هذه الجملة يجوز أن تكون في موضع جرّ صفة ثانية لـ سُور، ويجوز أن تكون في موضع رفع صفة لـ "بَابٌ"، وهو أولى لفرضه. والضمير إنما يعود على الأقرب إلا بقربته. وقرأ زيد بن علي وعبيد بن عمير "قَصْرَبَ" مبنياً للفاعل وهو الله أو المَلَك.

(13/330)

* {يُبَادُوهُمْ أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَا كُنَّا مَعَكُمْ فَتُنَمَّ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّبْتُمْ الْأَمَانِيَّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَعَزَّكُم بِاللَّهِ الْعَزُورُ}

قوله: {يُبَادُوهُمْ}: يجوز أن يكون الأ من الضمير في "بينهم" قاله أبو البقاء، وهو ضعيف لمجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة، وأن تكون ميسناًفة، وهو الظاهر.

قوله: {أَلَمْ تَكُنْ} يجوز أن يكون تفسيراً للنداء، وأن يكون منصوباً بقول مقدر.

قوله: {الْعَزُورُ} قراءة العامّة بفتح العين، وهو صفة على فعول، والمراد به الشيطان. وقرأ سماك بن حرب "الْعُرُور" بالضم، وهو مصدر، وتقدّم نظيره.

* {قَالِيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبئس المصير} {قَالِيَوْمَ}: منصوب بـ "يؤخذ". ولا يُبَالَى بـ "لا" النافية، وهو قول الجمهور. وقد تقدّم أول هذا الموضوع آخر الفاتحة أن فيها ثلاثة أقوال. وقرأ ابن عامر "تؤخذ" بالتانيث للفظ الفدية. والباقون بالياء من تحت؛ لأن التانيث مجازي وللفضل.

قوله: {هِيَ مَوْلَاكُمْ} يجوز أن يكون مصدراً، أي: ولايتكم، أي: ذات ولايتكم. وأن يكون مكاناً، أي: مكان ولايتكم، وأن يكون بمعنى أولى بكم، كقولك: هو مولاها. وبئس المصير، أي: هي.

* {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ قَطَالٍ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ فَكَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكثيْرٌ مِّنْهُمْ قَاسِفُونَ}

(13/331)

قوله: {أَنْ تَحْسَعَ} : فاعلُ "يَانِ" أي: ألم يَفْرُبْ خشيوعُ قلوبهم. واللامُ قال أبو البقاء: "للتبيين" فعلى هذا تتعلق بمحذوفٍ، أي: أعني الذين، ولا حاجة إليه. والعامَّة "أَلَمْ". والحسن وأبو السَّمَّال "أَلَمَّا" وقد عَرَفَتِ الفرق بين الحرفين ممَّا تقدَّم. والعامَّةُ أيضاً "يَانِ" مضارعٌ أتى، أي: حان وقَرُبَ مثل: رمى يَرْمِي. والحسن "يِنَّ" مضارعٌ أن بمعنى حان أيضاً مثل: باع يَبِيع.

قوله: {وَمَا تَزَلْ} قرأ نافع وحفص "تَزَلْ" مخففاً مبنياً للفاعل. وباقي السبعة كذلك إلا أنه مشدَّدٌ. والجحدري وأبو جعفر والأعمش وأبو عمرو في رواية "تَزَلْ" مشدَّداً مبنياً للمفعول. وعبد الله "أَنْزَلْ" مبنياً للفاعل هو الله تعالى. و"ما" في "ما تَزَلْ" مخففاً يتعيَّن أن تكونَ اسميةً. ولا يجوزُ أن تكونَ مصدريةً؛ لئلا يخلو الفعلُ من الفاعل، وما عداها يجوزُ أن تكونَ مصدريةً، وأن تكونَ بمعنى الذي. فإن قلت: وقراءةُ الجحدريِّ ومَنْ معه ينبغي أن تكونَ فيها اسميةً، لئلا يخلو الفعلُ مِنْ مرفوعٍ. فالجواب: أنَّ الجارَّ وهو قوله "من الحق" يقوم مقامَ الفاعل.

والعامَّةُ على الغيبة في "ولا يكونوا" جزيّاً على ما تقدَّم. وأبو حيوة وابنُ أبي عمير بالتاء من فوقٍ على سبيل الالتفات. ثم هذا يُحتملُ أن يكونَ منصوباً عطفاً على "تَحْسَعَ" كما في قراءةِ العَيْبَةِ وأن يكونَ نهياً، فتكونُ "لا" ناهيةً والفعلُ مجزومٌ بها. ويجوزُ أن يكونَ نهياً في قراءةِ العَيْبَةِ أيضاً، ويكونُ ذلك انتقالاً إلى نهْيِ أولئك المؤمنين عن كونهم مُشبهين لمن تقدَّمهم نحو: لا يَقمُ زيدٌ.

قوله: {الْأَمْدُ} العامَّةُ على تخفيف الدال بمعنى العامَّة كقولك: أمدُ فالن، أي: غايته. وابن كثير في روايةٍ بتشديدها وهو الزمنُ الطويلُ.

(13/332)

* {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ}

قوله: {الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ} : حَفَفَ الصاد منها ابنُ كثير وأبو بكر، وتَقَلَّها باقي السبعة. فقراءةُ ابن كثيرٍ من التصديق، أي: صدَّقوا رسولَ الله صل الله عليه وسلم فيما جاء به كقوله تعالى: {وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ}، وقراءةُ الباقيين من الصدقة وهو مناسبٌ لقوله "وأقرضوا" والأصل: الْمُتَصَدِّقِينَ والمُتَصَدِّقَاتِ فَادْعَمَ، وبها قرأ أبي. وقد يَرَجَّحُ الأولُ. بأنَّ الإقراضَ مُعْنٍ عن ذِكْرِ الصدقة.

قوله {وَأَقْرَضُوا} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على اسم الفاعل في "الْمُصَدِّقِينَ" لأنه لما وقع صلةٌ لآلِ حَلِّ مَحَلِّ الفعلِ، فكأنَّه قيل: إن الذين صدَّقوا وأقرضوا، وعليه جمهورُ المُعربين. وإليه ذهب الفارسيُّ والزمخشري

وأبو البقاء. وهو فاسدٌ لأنه يَلَزِمُ الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبي. ألا ترى أنَّ
 "المُصَدِّقَاتِ" عطْفٌ على "المُصَدِّقِينَ" قبل تمام الصلة، ولا يجوز أن يكونَ
 عطفاً على المُصَدِّقَاتِ لتغاير الضمائر تذكيراً وتأنياً.
 الثاني: أنه معترضٌ بين اسم "إِنَّ" وخبرها وهو "يُضَاعَفُ". قال أبو البقاء:
 "وإنما قيل ذلك لئلا يُعْطَفَ الماضي على اسم الفاعل" ولا أدري ما هذا
 المانع؟ لأنَّ اسمَ الفاعلِ متى وقع صلةً لالِ صَلَحَ للأزمنة الثلاثة، ولو مَنَعَ بما
 ذكرته من الفصل بالأجنبي لأصاب، ولكن خَفي عليه كما خَفي على مَنْ هو أكبرُ
 منه: الفارسيُّ والزمخشريُّ.
 الثالث: أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ لدلالة الأول عليه كأنه قيل: والذين أقرضوا
 كقوله:
 4234 - أَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ * وَيَمْدَحُوهُ وَيَنْصُرُوهُ سِوَاءِ

(13/333)

أي: وَمَنْ يَنْصُرُهُ واختاره الشيخ: وهذا قد عَرَفْتَ ما فيه في أوائلِ هذا
 التصنيف.
 قوله {يُضَاعَفُ لَهُمْ} القائم مقامَ الفاعلِ فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهرُ أنَّه
 الجائرُ بعده. والثاني: أنَّه ضميرُ التصديق، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: ثوابُ
 التصديق.

* {وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشَّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ
 أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ }

قوله: {وَالَّذِينَ آمَنُوا}: [مبتدأ] و "أولئك" مبتدأ ثانٍ و "هم" يجوز أن يكونَ
 مبتدأً ثالثاً و "الصادقون" خبره، وهو مع خبره خبرُ الثاني، والثاني وخبره الأول.
 ويجوزُ أن يكونَ "هم" فصلاً فأولئك وخبره الأول.
 قوله {وَالشَّهَدَاءُ} يجوز فيه وجهان: أنه معطوفٌ على ما قبله، ويكون الوقفُ
 على الشهداء تاماً. أخبر عن الذين آمنوا أنهم صديقون شهداء. فإن قيل:
 الشهداء مخصوصون بأوصافٍ آخر زائدةٍ على ذلك كالسبعة المذكورين. أجيب:
 بأنَّ تَخْصِيصَهُم بِالْمَذْكَرِ لَشَرْفِهِمْ عَلَى.
 والثاني: أنه مبتدأ، وفي خبره وجهان، أحدهما: أنه الطرفُ بعده. والثاني: أنه
 قوله "لهم أجرهم" إمَّا الجملةُ، وإمَّا الجائرُ وحده، والمرفوع فاعلٌ به. والوقفُ
 لا يَخْفَى على ما ذكرته من الإعراب.

والصديق: مثالُ مبالغَةٍ، ولا يجيءُ إلا من ثلاثي غالباً. قال بعضهم: وقد جاء
 "مسيك" مِنْ أَمْسَكَ. وهو غَلَطٌ لأنه يقال: مَسَكَ ثَلَاثِيًا فَمَسَّكَ مِنْهُ.

(13/334)

* { اَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ وَزِينَتُهُ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ تَبَاطُؤُهُ ثُمَّ يَهِيحُ فَتَرَاهُ مُمْصِقًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعٌ الْعُرُورِ }

قوله: { وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ } : العامة على تنوين "تَفَاخُرٌ" موصوفٍ بالطرفِ أو عاملٍ فيه، والسَّلْمِيُّ أضافه إليه.

قوله: { كَمَثَلِ غَيْثٍ } يجوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "لَعِبٌ" لَأَنَّهُ بِمَعْنَى الْوَصْفِ، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَي: ذَلِكَ كَمَثَلِ وَجَوَّرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعٍ صِفَةً لِمَا تَقَدَّمَ. وَلَمْ يُبَيِّنْهُ مَكِّي فَقَالَ: "نَعْتُ لَ تَفَاخُرٌ". وَفِيهِ نَظْرٌ لِتَخْصِيصِهِ لَهُ مِنْ بَيْنِ مَا تَقَدَّمَ. وَجَوَّرَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا بَعْدَ خَبَرٍ لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

وَقُرِئَ "مُضْفَرًّا" مِنْ أَصْفَارٍ وَهِيَ أَبْلَغُ مِنْ أَصْفَرٍ. قَوْلُهُ: { مُضْفَرًّا } خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وَمَا بَعْدَهُ مَبْتَدَأٌ. أَخْبَرَ أَنَّ فِي الْآخِرَةِ عَذَابًا شَدِيدًا، وَمَغْفِرَةً مِنْهُ وَرِضْوَانًا، وَهَذَا مَعْنَى حَسَنٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَابِلُ الْعَذَابِ بِشَيْئَيْنِ: بِالْمَغْفِرَةِ وَالرِّضْوَانِ فَهُوَ مِنْ بَابِ "لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ".

* { سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ }

قوله: { عَرْضُهَا كَعَرْضِ } : مبتدأٌ وخبرٌ. والجملةُ صفةٌ لجنه وكذلك "أُعِدَّتْ". ويجوزُ أَنْ يَكُونَ "أُعِدَّتْ" مستأنفةً.

(13/335)

* { مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَاهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ }

قوله: { مِنْ مُّصِيبَةٍ } : فاعلٌ "أصاب". و "مِنْ" مزيدةٌ لوجودِ / الشرطين. وذكّر فعلها لأنّ التأنيت مجازيٌّ. قوله { فِي الْأَرْضِ } يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَصَابَ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ "مُصِيبَةٍ"، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمُصِيبَةٍ وَعَلَى هَذَا فَيُصْلِحُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْحَرِّ نَظْرًا إِلَى لَفْظِ مَوْصُوفِهِ وَبِالرَّفْعِ نَظْرًا إِلَى مَحَلِّهِ، إِذْ هُوَ فَاعِلٌ. وَالْمُصِيبَةُ عَلَبَتْ فِي الشَّرِّ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهَا جَمِيعُ الْحَوَادِثِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يُقَالُ: لِمَ ذُكِرَتْ دُونَ الْخَيْرِ؟ وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ إِتِمَا حَصَّصَهَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا أَهَمُّ عَلَى الْبَشَرِ.

قوله { إِلَّا فِي كِتَابٍ } : حالٌ مِنْ "مُصِيبَةٍ"، وَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً لِتَخْصِيصِهَا: إِذَا بِالْعَمَلِ أَوْ بِالصِّفَةِ، أَي: إِلَّا مَكْتُوبَةٌ.

قوله { مِّن قَبْلِ } : نعتٌ لَ كِتَابِ، وَجَوَزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا اسْمٌ

للمكتوب، وليس بمصدر. والضمير في "تَبْرَاهَا" الظاهر عَوْدُهُ على المصيبة. وقيل: على الأنفس. وقيل: على الأرض أو على جميع ذلك، قاله المهدوي، وهو حسن.

* { لَكَيْلًا تَأْسُوْا عَلٰى مَا قَاتَكُمۡ وَلَا تَفْرَحُوْا بِمَا آتَاكُمۡ وَاللّٰهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُوْرٍ }

قوله: { لَكَيْلًا }؛ هذه اللام متعلقة بقوله "مَا أَصَابَ"، أي: أَخْبَرْنَاكُمْ بِذَلِكَ لَكَيْلًا يَخْصَلُ لَكُمْ الْحَزْنَ الْمُفْطِطُ أَوْ الْفَرْحَ الْمُطْعِي، فَأَمَّا دُونَ ذَلِكَ فَلِلْإِنْسَانِ غَيْرِ مُؤَاخِذٍ بِهِ. و"كي" هنا ناصبة بنفسها فهي مصدرية فقط لدخول لام الجر عليها، وقرأ أبو عمرو "بِمَا آتَاكُمْ" مقصوراً من الإتيان، أي: بما جاءكم. وباقي السبعة "آتاكم" ممدوداً من الإتياء أي: بما أعطاكم الله إياه. وقرأ عبد الله "أوتيتم".

(13/336)

* { الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ }

قوله: { الَّذِينَ يَبْخُلُونَ }؛ قد تقدّم مثل هذا في سورة النساء، وتكلمت عليه بما يكفي، فلا معنى لإعادته. قوله { فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ }؛ قرأ نافع وابن عامر "فإن الله الغني" بإسقاط "هو" وهو ساقط في مصاحف المدينة والشام. والباقون بإثباته وهو ثابت في مصاحفهم، فقد وافق كل مصحفه. قال أبو علي: "مَنْ أَثَبَتَ" هو "يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ فَصَلًّا، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَسْبُغُ حَذْفَهُ" يعني أنه تُرَجِّعُ فَصْلِيَّتَهُ بِحَذْفِهِ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى، إِذْ لَوْ كَانَ مُبْتَدَأً لَصَعَفَ حَذْفُهُ، لَا سِيمَا إِذَا صَلَّحَ مَا بَعْدَهُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَا قَبْلَهُ، أَلَا تَرَكَ لَوْ قُلْتَ: "إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ" لَمْ يَحْسُنْ حَذْفُ "هُوَ" لِصَلَابَةِ الْقَائِمِ "خَبْرًا لِمَنْ"؛ وَهَذَا كَمَا قَالُوا فِي الصَّلَاةِ: إِنَّهُ يُحَذَفُ الْعَائِدُ الْمَرْفُوعُ بِالْإِبْتِدَاءِ بِشَرْطِ مَنْهَا: أَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صَالِحًا لِلصَّلَاةِ نَحْوُ: "جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ" أَوْ "هُوَ قَائِمٌ أَبُوهُ" لِعَدَمِ الدَّلَالَةِ. إِلَّا أَنَّ لِلْمَنَازِعِ أَنْ يَنَازِعَ أَبَا عَلِيٍّ وَيَقُولُ: لَا أَلْتَزِمُ تَرْكِيْبَ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى، وَكَمْ مِنْ قِرَاءَتَيْنِ تَغَايِرَ مَعْنَاهُمَا كَقِرَاءَتَيْ: { وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ } و "وَضَعْتَ"، إِلَّا أَنَّ تَوَافُقَ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ أَوْلَى، هَذَا مَا لَا نَزَاعَ فِيهِ.

* { لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ }

قوله: { فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ }؛ جملة حالیه من "الحديد".

(13/337)

قوله: {مَعَهُمْ} حالٌ مقدرة، أي: صائراً معهم، وإِنَّمَا احْتَجْنَا إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الرِّسْلَ لَمْ يُنَزَّلْ، وَمَقْتَضَى الْكَلَامُ أَنْ يَصْحَبُوا الْكِتَابَ فِي النُّزُولِ. وَأَمَّا الرِّمَخْشَرِيُّ فَإِنَّهُ فَسَّرَ الرِّسْلَ بِالْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَجِيئُونَ بِالْوَحْيِ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ فَالْمَعْيَةُ مُتَحَقِّقَةٌ.

قوله: {وَلْيَعْلَمَ} عطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ "لِيَقُومَ النَّاسُ"، أَي: لَقَدْ أُرْسَلْنَا رُسُلَنَا وَقَعَلْنَا كَيْتَ وَكَيْتَ لِيَقُومَ النَّاسُ وَلْيَعْلَمَ اللَّهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ: "عَلَّةٌ لِإِنزَالِ الْكِتَابِ وَالْمِيزَانِ وَالْحَدِيدِ"، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ لِأَنَّ نَصْرَةَ اللَّهِ وَرِسَالَهُ مَنَاسِبَةٌ لِلْإِرْسَالِ. قَوْلُهُ {وَرُسُلُهُ} عَطْفٌ عَلَى مَفْعُولِ "يُنْصُرُهُ"، أَي: وَيُنْصُرُ رُسُلَهُ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى "مَنْ" لِئَلَّا يُفْصَلَ بِهِ بَيْنَ الْجَارِ وَهُوَ "بِالْغَيْبِ" وَبَيْنَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَهُوَ "يُنْصُرُ". قُلْتُ: وَجَعَلَهُ الْعَلَّةَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ الْفَصْلِ بَيْنَ الْجَارِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنِ يُؤْهِمُ أَنْ مَعْنَاهُ صَاحِبٌ لَوْلَا هَذَا الْمَانِعُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَلْيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ بِالْغَيْبِ. وَلْيَعْلَمَ رُسُلَهُ. وَهَذَا مَعْنَى لَا يَصِحُّ الْبَتَّةُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ. وَ"بِالْغَيْبِ" حَالٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ أَوَّلَ الْبَقْرَةِ.

* { وَلَقَدْ أُرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي دُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ قَاسِيُونَ }

قوله: {فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ}: الضميرُ يجوزُ عَوْدُهُ عَلَى الدُّرِّيَّةِ، وَهُوَ أَوْلَى لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ لَفْظًا. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ لِدَلَالَةِ "أُرْسَلْنَا" وَالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمْ.

(13/338)

* { ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ قَاسِيُونَ }

قوله: {الْإِنْجِيلَ}: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَسِينَ قَرَأَهُ بِفَتْحِ الْهَمْزِ فِي أَوَّلِ آلِ عِمْرَانَ. قَالَ الرِّمَخْشَرِيُّ: "أَمْرُهُ أَهْوَى / مِنْ أَمْرِ الْبِرْطِيلِ وَالسَّكِينِ فِيمَنْ رَوَاهُمَا بِفَتْحِ الْفَاءِ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ أَعْجَمِيَّةٌ لَا يَلَزِمُ فِيهَا حِفْظُ أَهْوَى الْعَرَبِ". وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: "هُوَ مِثَالٌ لَا نَظِيرَ لَهُ".

قوله: {وَرَهَابِيَّةً ابْتَدَعُوهَا} فِي انْتِصَابِهَا وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى "رَأْفَةً وَرَحْمَةً". وَ"جَعَلَ" إِذَا بِمَعْنَى خَلَقَ أَوْ بِمَعْنَى صَيَّرَ، وَ"ابْتَدَعُوهَا" عَلَى هَذَا صِفَةٌ لـ"رَهَابِيَّةً" وَإِنَّمَا حُصِّنَتْ بِذِكْرِ الْإِبْتِدَاعِ لِأَنَّ الرَأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ فِي الْقَلْبِ أَمْرٌ غَرِيبٌ لَا تَكْسِبُ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا بِخِلَافِ الرَّهَابِيَّةِ فَإِنَّهَا أَفْعَالُ الْبَدَنِ، وَلِلْإِنْسَانِ فِيهَا تَكْسِبٌ. إِلَّا أَنَّ أَبَا الْبَقَاءِ مَنَعَ هَذَا الْوَجْهَ بِأَنَّ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ لَا يَبْتَدَعُونَهُ.

وجوابه ما تقدّم: مِنْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ مَكْتَسِبَةً صَحَّ ذَلِكَ فِيهَا. وَقَالَ أَيْضًا: "وَقِيلَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهَا، وَابْتَدَعُوهَا نَعْتُ لَهَا. وَالْمَعْنَى: قَرَضَ عَلَيْهِمْ لَزُومَ رَهْبَانِيَّةِ ابْتَدَعُوهَا، وَلِهَذَا قَالَ: {مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ}.

(13/339)

والوجه الثاني: أنه منصوبة بفعل مقدر يُقَسِّرُهُ الظاهرُ وتكون الميسألة من الاشتغال. وإليه نحا الفارسيُّ والزمخشريُّ وأبو البقاء وجماعةٌ إلا أن هذا يقولون إنه إعرابُ المعتزلة؛ وذلك أنهم يقولون: مَا كَانَ مِنْ فَعَلٍ الْإِنْسَانِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ لَهُ، فَالرَّحْمَةُ وَالرَّأْفَةُ لَمَّا كَانَتْ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى تَسَبَّ خَلْقَهُمَا إِلَيْهِ. وَالرَّهْبَانِيَّةُ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ يَسْتَقِلُّ بِفِعْلِهَا تَسَبَّ ابْتِدَاعَهَا إِلَيْهِ، وَلِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مَوْضِعٌ آخَرٌ هُوَ الْيَقُوبِيُّ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَسَأَبَيْتُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي "الْأَحْكَامِ".

وَرَدَّ الشَّيْخُ عَلَيْهِمْ هَذَا الْإِعْرَابَ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ حَقِّ اسْمِ الْمُشْتَقِّ عَنْهُ أَنْ يَصْلُحَ لِلرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ"رَهْبَانِيَّةٌ" نَكْرَةٌ لَا مُسَوِّغَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا، فَلَا يَصْلُحُ نَصْبُهَا عَلَى الْإِشْتِغَالِ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَلِّمُ أَوْلًا اشْتِرَاطَ ذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ "سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا" بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِشْتِغَالِ كَمَا قَدَّمْتُ تَحْقِيقَهُ فِي مَوْضِعِهِ. وَلَئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ فَتَمَّ مُسَوِّغٌ وَهُوَ الْعَطْفُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

4235 - عِنْدِي أَصْطَبَاؤٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي * فَهَلْ بَاعَجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ وَسَمِعَا وَقَوْلُهُ:

4236 - تَعَسَّى وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ قَمْدٌ بَدَأَ * مُحَيَّاكَ أَحَقَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

(13/340)

ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ "رَأْفَةَ" بَزْنَةَ فَعَالَةٍ. وَالرَّهْبَانِيَّةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الرَّهْبَانِ فَهُوَ فَعْلَانٌ مِنْ رَهَبٍ كَقَوْلِهِمْ: "الْحَشْيَانُ" مِنْ حَشِي. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى هَذِهِ الْمَادَةِ فِي الْمَائِدَةِ مُسْتَوْفَى وَقَرِيءٌ بِضَمِّ الرَّاءِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "كَأَنَّهَا نَسَبَتْ إِلَى الرَّهْبَانِ وَهُوَ جَمْعُ رَاهِبٍ كَرَكَبٍ وَرُكْبَانٍ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَالأَوَّلَى نَ يَكُونُ مَنْسُوبًا إِلَى رَهْبَانٍ يَعْنِي بِالْفَتْحِ وَعُيِّرَ؛ لِأَنَّ النِّسْبَ بِأَبٍ تَغْيِيرًا، وَلَوْ كَانَ مَنْسُوبًا لِرَهْبَانٍ الْجَمْعِ لُرُدُّ إِلَى مَفْرَدِهِ، إِلَّا إِنْ كَانَ قَدْ صَارَ كَالْعَلَمِ فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ كَالْأَنْصَارِ".

قَوْلُهُ: {مَا كَتَبْنَاهَا} صِفَةٌ لِرَهْبَانِيَّةٍ، وَبِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً إِخْبَارًا بِذَلِكَ. قَوْلُهُ: {إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ} فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ مِمَّا هُوَ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ. وَالْمَعْنَى: مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ لِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا لِابْتِغَاءِ مَرْضَاتِ اللَّهِ، وَيَكُونُ "كُتِبَ" بِمَعْنَى قَضَى، فَصَارَ: كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ، وَهَذَا قَوْلٌ مُجَاهِدٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْقُطٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: - وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَهُ -، أَي: وَلَكِنْهُمْ ابْتَدَعُوهَا. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ قِتَادَةُ وَجَمَاعَةٌ، قَالُوا: مَعْنَاهُ لَمْ يَفْرَضْهَا عَلَيْهِمْ وَلَكِنْهُمْ ابْتَدَعُوهَا. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي "كَتَبْنَاهَا" قَالَهُ مَكِّيٌّ وَهُوَ مُشْكِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا، وَلَيْسَ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَا بَعْضُهُ وَلَا مُشْتَمَلًا

عليه؟ وقد يُقال: إنه بدلُ اشتِمَالٍ، لأن الرهبانية الخالصة المَرَعِيَّةَ حَقَّ الرَّعَايَةِ قد يكون فيها ابتغَاءَ رضوانِ اللهِ، وبصيرِ نظيرِ قولك "الجاريةُ ما أحببتها إلا أدبها" فإلا أدبها بدلٌ من الضمير في "أحببتها" بدلُ اشتِمَالٍ، وهذا نهايةُ التَّمَحُّلِ لصحةِ هذا القولِ واللهُ أعلمُ.

(13/341)

والضميرُ المرفوعُ في "رَعَوْهَا" عائدٌ على مَنْ تَقَدَّمَ. والمعنى: أنهم لم يدوموا كلهم على رعايتها، وإن كان وُجِدَ هذا في بعضهم. وقيل: يعودُ على الملوك الذين حاربوهم. وقيل: على أحلافهم. و"حَوَّ" نصبٌ على المصدر.

* { لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْقِدُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ }

قوله: { لَيْلًا يَعْلَمَ } هذه اللامُ متعلِّقةٌ بمعنى الجملةِ الطلبيةِ المتضمنةِ لمعنى الشرطِ، إذ التقدير: إن تتقوا الله وأمنتم برسليهِ يُؤتكم كذا وكذا، لئلا يعلم. وفي "لا" هذه وجهان، أحدهما: / وهو المشهورُ عند النحاة والمفسرين والمُعربين أنها مزيدةٌ كهي في { مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ }، و{ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ } على خلافٍ في هاتين الآيتين. والتقدير: أَعْلَمَكُم اللهُ بذلك، ليعلمَ أهلُ الكتابِ عدمَ قدرتهم على شيءٍ من فضلِ اللهِ وثبوتِ أَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ، وهذا واضحٌ بَيِّنٌ، وليس فيه إلا زيادةٌ ما ثبتتْ زيادتهُ شائعاً ذائعاً.

والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ. والمعنى لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ عَجَزَ المؤمنين، نقل ذلك أبو البقاء وهذا لفظُهُ، وكان قد قال قيلَ ذلك: "لا" زائدةٌ والمعنى: ليعلمَ أهلُ الكتابِ عَجَزَهُمْ " وهذا غيرُ مستقيم؛ لأنَّ المؤمنين عاجزونٌ أيضاً عن شيءٍ من فضلِ اللهِ وكيف يعملُ هذا القائلُ بقوله { وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ }؛ فإنه معطوفٌ على مفعولِ العلمِ المنفيِّ فيصيرُ التقدير: ولئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ أَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ؟ هذا لا يستقيمُ نَفْيُ الْعِلْمِ بهِ البتة، فلا جرم كان قولاً مُطرحاً ذَكَرْتُهُ تنبيهاً على فسادهِ.

(13/342)

وقراءةُ العَامَّةِ "لئلا" بكسر لامِ كي وبعدها همزةٌ مفتوحةٌ مخففةٌ. وورثي يُبَدِّلُهَا يَاءً مَحْصَةً وهو تخفيفٌ قاسيٌ نحو: مِيَّةٌ وَفِيَّةٌ، في: مئةٌ وَفئةٌ. وبدل على زيادتها قراءةُ عبدِ اللهِ وابنِ عباسٍ وعكرمةَ والجديريِّ وعبدِ اللهِ بنِ سلمةٍ "لَيْعَلِمَ" بإسقاطِها، وقراءةُ حطانِ ابنِ عبدِ اللهِ "لَأَنَّ يَعْلَمَ" بإظهارِ "أَنَّ". والجديريُّ أيضاً والحسنُ "لِيَتَعْلَمَ" وأصلها كالتي قبلها لأنَّ يَعْلَمَ، فأبدلَ الهمزةُ ياءً لانفتاحِها بعد كسرةٍ، وقد تقدم أنه قياسٌ كقراءةِ ورثي "لَيْلًا" ثم أَدْعَمَ النونَ في الياءِ. وقال الشيخ: "بغيرِ عُنَّةٍ كقراءةِ خلفٍ "أَنَّ يَصْرِبُ" بغيرِ عُنَّةٍ" انتهى.

فصار اللفظ لِيَتَعَلَّمَ. وقوله: "بغير عَنَّة" ليس عَدَمُ العَنَّةِ شرطاً في صحة هذه المسألة، بل جاء على سبيل الاتفاق ولو أَدَعَمَ بُعْتَةَ لجاز ذلك فسقوطها في هذه القراءات يؤيد زيادتها في المشهورة.

وقرأ الحسن أيضاً فيما رَوَى عنه أبو بكر ابن مجاهد "لَيْلًا يَعْلَمَ" بلام مفتحة وباء ساكنة، كاسم المرأة ورفع الفعل بعدها. وتخريجها: على أَنَّ أصلها: لَأَنَّ لا، على أنها لَامُ الجَزْرِ ولكنْ فُتِحَتْ على لَغَةٍ معروفة، وأنشدوا:

4237 - أريدُ لِأَنِّي ذَكَرْتُهَا. . . *

يفتح اللام، وحذفت الهمزة اعتباطاً، وأدغمت النون في اللام فاجتمع ثلاثة أمثال فتقلَّ النطقُ به فأبدلَ الوسطَ ياءً تخفيفاً، فصار اللفظ "لَيْلًا" - كما ترى - وُرفِعَ الفعلُ؛ لِأَنَّ "أَنَّ" هي المخففة لا الناصبة، واسمها على ما تقرَّر ضميرُ الشانِ، وفصل بينها وبين الفعل الذي هو خبرها بحرفِ النفي.

(13/343)

وقرأ الحسن أيضاً - فيما روى عنه قطرب - "لَيْلًا" بلام مكسورة وباء ساكنة ورفع الفعل، وهي كالتي قبلها في التخريج. غاية ما في الباب أنه جاء بلام مكسورة كما في اللغة لاشهيرة. وروى عن ابن عباس "لكي يعلم"، و"كي يعلم" وعن عبد الله "لكيلا" وهذه كلها مخالفة للسواد الأعظم وللسواد المصحق.

وقرأ العامة {أَنَّ لَا يَقْدِرُونَ} بثبوت النون على أَنَّ "أَنَّ" هي المخففة وعبد الله بخذفها على أَنَّ "أَنَّ" هي الناصبة وهذا شاذ جداً؛ لِأَنَّ العِلْمَ لا تقع بعده الناصبة.

وقوله: {يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ} الظاهر أنه مستأنف. وقيل: هو خبر ثان عن الفضل. وقيل: هو الخبر وحده، والجار قبله حال وهي حال لازمة؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ بيدِ الله تعالى لا ينتقل البتة.

سورة المجادلة

* { قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي رَوْحِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ }

قوله: { قَدْ سَمِعَ } : "قد" هنا للتوقع. قال الزمخشري: "لأنه عليه السلام والمجادلة كانا يتوقعان أن يسمع الله مجادلتها وشكواها، ويتردد في ذلك ما يُفَرِّجُ عنها. وإظهار الدال عند السين قراءة الجماعة إلا أبا عمرو والأخوين. ويُقَالُ عن الكسائي أنه قال: "مَنْ بَيَّنَّ الدَالَ عِنْدَ السَّيْنِ فَلِسَانُهُ أَعْجَمِيٌّ وَليْسَ بَعْرَبِيٌّ" وهذا غيرُ مُعَرَّجٍ عليه. و"في رَوْحِهَا" أي في شأنه من ظهاره إياها.

قوله: { وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ } يجوزُ فيه وجهان، أظهرهما: أنها عطفتُ على "تُجَادِلُكَ" فهي صلة أيضاً. والثاني: أنها في موضع نصب على الحال أي: تُجَادِلُكَ شَاكِيَةً حَالَهَا إِلَى اللَّهِ، وكذا الجملة من قوله: { وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا } والحالية فيما أبعد. /

(13/344)

* { الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِمَّن تَسَاءَلُونَ عَنْ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ غَفُورٌ }

قوله: { الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ } : قد تقدّم الخلاف في "يُظَاهِرُونَ" في سورة الأحزاب وكذا في "اللائي" فأعنى عن إعادته هنا وأبي هنا "يُظَاهِرُونَ" وعنه أيضاً "يُظَاهِرُونَ". وفي "الذين" وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، وخبره قوله: { مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ } . والثاني: أنه منصوبٌ بـ "بصير" على مذهب سيبويه في جواز إعمالِ فَعِيلٍ، قاله مكي، يعني أن سيبويه يُعْمَلُ فَعِيلًا من أمثلة المبالغة، وهو مذهبٌ مَطْعُونٌ فيه على سيبويه؛ لأنه استدلَّ على إعماله بقول الشاعر:
4238 - حتى شأها كليلٌ مَوْهِنًا عَمِلُ * باتت طراباً وبات الليل لم يتم
ورُدَّ عليه: بأنَّ "مَوْهِنًا" ظرفُ زمانٍ، والظرفُ تعملُ بها روائجُ الأفعالِ. وللکلامِ في المسألة موضعٌ هو الأيقنُ به مِنْ هنا ولكنَّ المعنى يَأبى ما قاله مكيُّ.

وقرأ العامة "أُمَّهَاتِهِمْ" بالنصب على اللغة الحجازية الفصحى كقوله: { مَا هَذَا بَشَرًا } وعاصم في روايةٍ بالرفع على اللغة التميمية، وإنَّ كَاتَتْ هي القياسُ لعدم اختصاص الحرفِ. وقرأ عبدُ الله "بأُمَّهَاتِهِمْ" بزيادة الباءِ، وهي تحتمل اللغتين. وقال الزمخشري: "وزيادةُ الباءِ في لغة مَنْ يَنْصِبُ". قلت: هذا هو مذهبُ أبي علي، يرى أن الباءَ لا تُزَادُ إِلَّا إِذَا كَاتَتْ "مَا" عاملةً فلا تُزَادُ في التميمية ولا في الحجازية إِذَا مَتَّعَ مِنْ عملها مانعٌ نحو: "مَا إِنْ زِيدَ بِقَائِمٍ". وهذا مردودٌ بقول الفرزدق وهو تميمي:

4239 - لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِنَارِكِ حَقُّهُ * وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرُ

وبقول الآخر:

4240 - لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ * بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِي قِوَاهُ

(13/345)

فزادها مع "ما" الواقع بعدها "إِنْ".
قوله: { مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا } نعتان لمصدر محذوف أي: قولاً منكراً، وزوراً أي: كذباً وبُهتاناً قاله مكي وفيه نظر؛ إذ بصيرُ التقدير: ليقولون قولاً منكراً من القول، فيصير قوله "من القول" لا فائدةً فيه. والأولى أن يُقال: نعتان لمفعول محذوفٍ لفهم المعنى أي: ليقولون شيئاً مُنْكَرًا من القولِ لتفيدَ الصفة غيرَ ما أفاده الموصوفُ.

* { وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ تَسَاءَلِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا دَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

قوله: { وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ } : مبتدأ. وقوله: "فتحريرُ رقبَةٍ" مبتدأ، وخبره مقدرٌ

أي: فعلیهم. أو فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: فیلزّمهم تحریرٌ، أو خبرٌ مبتدأ مضمّرٌ أي: فالواجبُ علیهم تحریرٌ وعلی التقادیر الثلاثة فالجملة خبرٌ المبتدأ، ودخلتِ الفاءُ لِمَا تَصَمَّنَه المبتدأ مِنْ معنى الشرط.

(13/346)

قوله: {لِمَا قَالُوا} في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدهما: أنّها متعلقةٌ بـ"يعودون". وفيه معانٍ، أحدها: والذين مِنْ عادتهم أنهم كانوا يقولون هذا القول في الجاهلية، ثم يعودون لمثله في الإسلام. الثاني: ثم يتداركون ما قالوا؛ لأن المتدارك للأمر عائدٌ إليه ومنه: "عادٌ غيبتُ على ما أفسد" أي: تداركه بالإصلاح والمعنى: أن تدارك هذا القول وتلافيه، بأن يكفر حتى ترجع حالهما كما كانت قبل الظهار. الثالث: أن يُرادَ بما قالوا ما حرّموه على أنفسهم بلفظ الظهار، تنزيلاً للقول منزلةً المقول فيه نحو ما دُكر في قوله تعالى: {وَتَرْتُهُمَا يَبْتَغِيكُمُ الْعَدُوُّ يَرْبِطُونَ الْعُقَدَ لِتَمَاسِكٍ، قَالَ ذَلِكَ الزمخشريُّ. قلتُ: وهذا الثالث هو معنى ما روي عن مالك والحسن والزهري: ثم يعودون للوطء أي: يعودون لما قالوا إنهم لا يعودون إليه، فإذا ظاهرٌ ثم وطيء لزمته الكفارة عند هؤلاء. الرابع: "لما قالوا" أي: يقولونه ثانياً فلو قال: "أنت عليّ كظهر أمي" مرةً واحدةً كفارة؛ لأنه لم يعد لما قال. وهذا منقولٌ عن بكير بن عبد الله الأشجّ وأبي حنيفة وأبي العالبيه والفراء في آخرين، وهو مذهبُ الفقهاء الظاهريين. الخامس: أن المعنى: أن يعزم على إمساكها فلا يُطلقها بعد الظهار، حتى يمضي زمنٌ يمكن أن يطلقها فيه، فهذا هو العود لما قال، وهو مذهبُ الشافعيِّ ومالك وأبي حنيفة أيضاً. وقال: / العودُ هنا ليس تكريرَ القول، بل بمعنى العزم على الوطء.

(13/347)

وقال مكي: "اللامُ متعلقةٌ بـ"يعودون" أي: يعودون لوطء المقول فيه الظهار، وهُنَّ الأزواجُ، فـ"ما" والفعلُ مصدرٌ أي: لموقلهم، والمصدرُ في موضع المفعول به نحو: "هذا دِرْهَمٌ صَرَبُ الأمير" أي: مَصْرُوبُهُ، فيصير معنى "لقولهم" للمقول فيه الظهار أي: "لوطئه". قلتُ: وهذا معنى قول الزمخشريِّ في الوجه الثالث تقدّم تقريره عن الحسن والزهري مالك، إلا أن مكيّاً قيّد ذلك بكون "ما" مصدريةً حتى يقع المصدرُ المؤولُ موضعَ اسمِ مفعول.

وفيه نظرٌ؛ إذ يجوز ذلك، وإن كانت "ما" غيرَ مصدرية، لكونها بمعنى الذي أو نكرةً موصوفةً، بل جعلها غيرَ مصدريةٍ أولى؛ لأن المصدرَ المؤولَ فرغ المصدرُ الصريحُ، ذ الصريحُ أصلٌ للمؤول به ووضِعَ المصدرُ موضعَ اسمِ المفعول خلفُ الأصلِ، فيلزمُ الخروجُ عن الأصلِ بشيئين: بالمصدرِ المؤولِ. ثم وقوعه موقعَ اسمِ المفعول، والمحفوظُ من لسانهم إنما هو وَضِعَ المصدرِ الصريحِ موضعَ المفعول لا المصدرِ المؤولِ فاعرفه. لا يقال: إن جعلها غيرَ مصدريةٍ يُخَوِّجُ إلى

تقدير حذف مضاف ليصح المعنى به أي: يعودون لوطاً التي ظاهراً منها، أو امرأة ظاهراً منها، أو يعودون لإمساكها، والأصل عدم الحذف؛ لأن هذا مشترك الإلزام لنا ولكم، فإنكم تقولون أيضاً: لا بُدَّ من تقدير مضاف أي: يعودون لوطاً أو لإمساك المقول فيه الطهارة. وبدل على جواز كون "ما" في هذا الوجه غير مصدرية ما أشار إليه أبو البقاء، فإنه قال: "يتعلق بـ"يعودون" بمعنى: يعودون للمقول فيه. هذا إن جعلت "ما" مصدرية، ويجوز أن بمعنى الذي ونكرة موصوفة".

(13/348)

الثاني: أن اللام تتعلق بـ"تحريم". وفي الكلام تقدير وتأخير. والتقدير: والذين يظاهرون من نساءهم فعلهم تحريم رغبة؛ لما تطبقوا به من الطهارة ثم يعودون للوطاء بعد ذلك. وهذا ما نقله مكي وغيره عن أبي الحسن الأخفش. قال الشيخ: "وليس بشيء لأنه يُفسد بظلم الآية". وفيه نظر. لا تُسلم فساد النظم مع دلالة المعنى على التقديم والتأخير، ولكن تُسلم أن ادعاء التقديم والتأخير لا حاجة إليه؛ لأنه خلاف الأصل.

الثالث: أن اللام بمعنى "إلى". الرابع: أنها بمعنى "في" نقلهما أبو البقاء، وهما ضعيفان جداً، ومع ذلك فهي متعلقة بـ"يعودون". الخامس: أنها متعلقة بـ"يقولون". قال مكي: "وقيل قتادة: ثم يعودون لما قالوا من التحريم فيجلونه، فاللام علمية هذا تتعلق بـ"يقولون". قلت: ولا أدري ما هذا الذي قاله مكي، وكيف فهم تعلقها بـ"يقولون" على تفسير قتادة، بل تفسير قتادة نص في تعلقها بـ"يعودون"، وليس لتعلقها بـ"يقولون" وجه.

* { فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَهِنَّ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطَاعِمْ سِتِينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله: { فَصِيَامٌ } و "فإطاعاً" كقوله: { فَتَحْرِيرٌ } في ثلاثة الأوجه المتقدمة. و "من قبل" متعلق بالفعل أو الاستقرار المتقدم أي: فيلزمه تحريم أو صيام، أو فعلية كذا من قبل تماسهما. والضمير في "يتماسا" للمظاهر والمظاهر منها لدلالة ما تقدم عليهما.

* { يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَلْهَبَهُمُ اللَّهُ وَتَسْوَهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }

(13/349)

قوله: { يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ } فيه وجه، أحدها: أنه منصوب بـ"عذاب مهين". الثاني: أنه منصوب بفعل مقدر. فقدّره أبو البقاء "يهانون أو يعذبون"، أو استقر لهم

ذلك يومَ يبعثهم" وقدَّره الزمخشري بـ اذْكَرُ قال: "تعظيماً لليوم". الثالث: أنه منصوبٌ بـ "لهم"، قاله الزمخشري. أي: بالاستقرار الذي تصمَّنه لوقوعه خبراً. الرابع: أنه منصوبٌ بـ "أحصاه" قاله أبو البقاء. وفيه قَلْبٌ؛ لأنَّ الضميرَ في "أحصاه" يعود على ما عمِلوا.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا حَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

قوله: { مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى } "يكونُ" تامَّةٌ و "من نَجْوَى" فاعلُها. و "من" مزيدةٌ فيه. ونجوى في الأصل مصدرٌ فيجوزُ أن يكونَ باقياً على أصله، ويكون مضافاً لفاعلها، أي: ما يوجدُ مِنْ تَاجِي ثَلَاثَةٍ. ويجوزُ أن يكونَ على حَذْفٍ مضافٍ أي: مِنْ ذَوِي نَجْوَى. ويجوزُ أن يكونَ أطلق على الأشخاص المتناجين مبالغةً، فعلى هَذَيْنِ الوجهَيْنِ ينخفِضُ "ثلاثة" على أحدِ وجهَيْنِ: إمَّا البَدَلِ مِنْ ذَوِي المحذوفة، وإمَّا الوصفِ لها على التقدير الثاني، وإمَّا البَدَلِ أو الصفةِ لـ "نَجْوَى" على التقدير الثالث.

(13/350)

وقرأ ابن أبي عبله "ثلاثة" و "خمسة" نصباً على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ مع رافعه، تقديرُه: يتناجون ثلاثة، وحذف لدلالة "نجوى" عليه. والثاني: أنه الضمير المستكنُّ / في "نجوى" إذا جعلناها بمعنى المتناجين، قاله الزمخشريُّ. قال مكي: "ويجوز في الكلام رفعُ "ثلاثة" على البَدَلِ مِنْ موضع "نَجْوَى"، لأنَّ موضعها رفعٌ و "من" زائدة، ولو نصبت "ثلاثة" على الحال من الضمير المرفوع إذا جعلت "نجوى" بمعنى المتناجين جازاً في الكلام". قلت: أمَّا الرفعُ فلم يُقرأ به فيما علمتُ، وهو جائزٌ في غير القرآن كما قال. وأمَّ النصبُ فقد عَرَفْت مَنْ قرأ به فكأنه لم يطلع عليه.

قوله: { إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ } "إلا هو خامسهم" { إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ } كلُّ هذه الجملة بعد "إلا" في موضع نصب على الحال أي: ما يوجدُ شَيْءٌ من هذه الأشياءِ إلا في حالٍ مِنْ هذه الأحوالِ، فالاستثناءُ مفرغٌ من الأحوالِ العامة. وقرأ أبو جعفر: "ما تكونُ" بناءً التانيث لتأنيث النجوى. قال أبو الفضل: إلا أن الأكثرَ في هذا الباب التذكيرُ على ما في العامة؛ لأنه مُسَدَّدٌ إلى "من نجوى"، وهو اسمٌ جنسٍ مذكَّرٌ.

قوله: { وَلَا أَكْثَرَ } العَامَّةُ على الجرِّ عطفاً على لفظ "نجوى". وقرأ الحسن والأعمش وابن أبي إسحاق وأبو حيوه ويعقوبُ "ولا أكثرُ" بالرفع. فويه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على موضع "نَجْوَى" لأنه مرفوعٌ، و "من" مزيدةٌ فيه. فإن كان مصدرًا كان على حَذْفٍ مضافٍ كما تقدّمَ أي: مِنْ ذَوِي نجوى، وإن كان بمعنى المتناجين فلا حاجةً إلى ذلك. والثاني: أن يكونَ "أدنى" مبتدأ، و

{إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ} خبره، فيكون "ولا أكثر" عطفاً على المبتدأ، وحينئذ يكون "ولا أدنى" من باب عطف الجمل لا المفردات.

(13/351)

وقرأ الحسن ويعقوب أيضاً ومجاهد والخليل "ولا أكبر" بالياء الموحدة والرفع على ما تقدم، وزيد بن علي "يُنِيهِمْ" مِنْ أُنْبَأ؛ إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَ الْهَاءَ، وَفَرِيَءٌ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الْهَاءِ. وَالْعَامَّةُ بِالتَّشْدِيدِ مِنْ تَبَأ.

* {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يُعْوَدُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِنِّمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِيهَا أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَيَنسَوْنَ الْمَصِيرَ}

قوله: {وَيَتَنَاجَوْنَ}: قرأ حمزة "يَتَنَجَّوْنَ" من الانتحاء من النجوى. والباقون "يتناجون" من التناجي من النجوى أيضاً. قال أبو علي: "والافتعال والتفاعل يجريان مجرى واحداً، ومن تمَّ صحَّحوا: إزْدَوَجُوا وَاغْتَوَرُوا لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى: تَزَاوَجُوا وَتَعَاوَنُوا. وجاء {حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا} و {ادَّارَكُوا} قلت: ويؤيد قراءة العامة الإجماع على "تَنَاجَيْتُمْ" و "فَلَا تَتَنَاجَوْا"، و "وتناجوا"، فهذه من التفاعل لا غير، إلا ما روي عن عبد الله أنه قرأ. "إِذَا اتَّجَيْتُمْ فَلَا تَتَّجُوا" ونقل الشيخ عن الكوفيين والأعمش "فَلَا تَتَّجُوا" كقراءة عبد الله. وأصل تَتَّجُونَ. تَتَّجِيُونَ." ويتناجون يتناجون فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما. أو نقول: تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان فحذفت أولهما وبقيت الفتحة دالة على الألف.

[وقرأ] أبو حيوة "بالعدوان" بكسر العين.

(13/352)

* {إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزَنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ قَلْبَتُوكَ الْمُؤْمِنُونَ}

وقد تقدم قراءة "ليحزن" بالضم والفتح في آل عمران. وقرئ بفتح الياء والزاي على أنه مسند إلى الموصول بعده فيكون فاعلاً. وقوله: {وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ} يجوز أن يكون اسم "ليس" ضميراً عائداً على الشيطان، وأن يكون عائداً على الحزن المفهوم من "ليحزن" قاله الزمخشري. والأول أولى للتصريح بما يعود عليه. [وقرأ] الضحاك "ومعصيات" جمعاً.

قوله: {لَوْلَا يُعَذِّبُنَا} هذه الجملة التحضيضية في موضع نصب بالقول.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

وقرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو بكر بخلافٍ عنه بضم شين "انشُرُوا" في الحرقين، والباقون بكسرها، وهما لغتان بمعنى واحد. يُقال: تَشَّرَ أي ارتفع يَتَشَّرُ وَيَتَشَّرُ كَعَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ، وَعَكَفَ يَعْكِفُ وَيَعْكِفُ. وقد تقدّم الكلام على هذه المادة في البقرة.

قوله: { فِي الْمَجَالِسِ } قرأ عاصم "المجالس" جمعاً اعتباراً بأنَّ لك واحدٍ منهم مجلساً. والباقون بالإفراد، إذ المرادُ مجلسُ الرسولِ صلى الله عليه وسلم، وهو أحسنُ من كونه واحداً أريد به الجمعُ. وقُرىء "في المجلس" بفتح اللام وهو المصدرُ أي: تَفَسَّحُوا فِي جُلُوسِكُمْ وَلَا تَتَضَايِقُوا. وقرأ الحسن وداود بن أبي هند وعيسى وقادة "تَفَسَّحُوا" وَالْفُسْحَةُ: السَّعَةُ. وَفَسَّحَ لَهُ أَي: وَسَّعَ لَهُ.

(13/353)

قوله: { وَالَّذِينَ أُوتُوا } يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى "الذين آمنوا" فهو مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "وَالَّذِينَ أُوتُوا" مِنْ عَطْفِ الصِّفَاتِ أَي: تَكُونُ الصِّفَاتُ لِذَاتٍ وَاحِدَةٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَرْفَعُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْعُلَمَاءَ. وَ"دَرَجَاتٍ" مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ فِي الْأَنْعَامِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ "مِنْكُمْ" وَيَنْتَصِبُ "الَّذِينَ أُوتُوا" بِفِعْلِ مَضْمُورٍ أَي: وَيَخُصُّ الَّذِينَ أُوتُوا اللَّيْلَ بِدَرَجَاتٍ، أَوْ وَيَرْفَعُهُمْ دَرَجَاتٍ.

* { أَلَسْئَفَتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صِدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ }

قوله: { فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا } فِي "إِذْ" هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِنَ الْمَضِيِّ. وَالْمَعْنَى: أَنْكُمْ تَرَكْتُمْ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى فَتَدَارَكُوهُ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. الثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى "إِذَا" كَقَوْلِهِ: { إِذِ الْأَعْلَالُ } وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهَا بِمَعْنَى "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا قَبْلَهُ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ "إِنْ" وَ"إِذَا" مَعْرُوفٌ. وَرُوي عَنْ أَبِي عَمْرٍو { خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ } بِالْبَاءِ مِنْ تَحْتِ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ بِتَاءِ الْخَطَابِ كَالْجَمَاعَةِ.

* { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَخْلِفُونَ عَلَى الْكُذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ }

(13/354)

قوله: {مَا هُمْ مِّنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ}: يجوزُ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ لا موضعٌ لها من الإعراب. أخبر عنهم بأنهم ليسوا من المؤمنين الخُص. ولا من الكافرين الخُص، بل كقوله {مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ}. فالضميرُ في "ما هم" عائدٌ على الذين تَوَلَّوْا، وهم المنافقون. وفي "منهم" عائدٌ على اليهود أي: الكافرين الخُص. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعلٍ "تَوَلَّوْا" والمعنى: على ما تقدّم أيضاً. والثالث: أنها صفةٌ ثانيةٌ لـ "قوما"، فعلى هذا يكون الضميرُ في "ما هم" عائداً على "قوما"، وهم اليهودُ. والضميرُ في "منهم" عائدٌ على الذين تَوَلَّوْا يعني: اليهودُ ليسوا منكم أيها المؤمنون، ولا من المنافقين، ومع ذلك تولّاهم المنافقون، قاله ابن عطية. إلا أنّ فيه تناقضاً الضمائر؛ فإن الضميرَ في "وتخلفون" عائدٌ على الذين تَوَلَّوْا، فعلى الوجهين الأولين تتحد الضمائرُ لعَوْدِها على الذين تَوَلَّوْا، وعلى الثالث تختلفُ كما عرُفَتْ تحقيقه.

قوله: {وَهُمْ يَعْلَمُونَ} جملةٌ حاليةٌ أي: يعلمون أنه كذبٌ فيميتهم يمينُ غموسٍ لا عُذرَ لهم فيها.

* { اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ }

* { لَنْ نُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِّنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }

قوله: {أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً}: مفعولان لـ "اتَّخَذُوا". وقرأ العامةُ "أَيْمَانَهُمْ" بفتح الهمزة جمع يمين. والحسن بكسرها مصدراً. وقوله: {لَنْ نُغْنِيَ عَنْهُمْ} قد تقدّم في آل عمران.

* { اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ }

(13/355)

قوله: {اسْتَحْوَذَ}: جاء به على الأصل، وهو فصيحٌ استعمالاً، وإن شدد قياساً. وقد أخرج عمرُ رضي الله عنه على القياس فقرأ "استحاذ" كاستقام، وتقدّمت هذه المادةُ في سورة النساءِ عند قوله: {أَلَمْ تَسْتَحْوِذْ}

* { كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلِينَ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ }

قوله: {كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلِينَ}: يجوز أن يكون "كتَبَ" جرى مجرى القسم فأجيب بما يُجاب به. وقال أبو البقاء: "وقيل: هي جوابٌ "كتَبَ" لأنه بمعنى قال". وهذا ليس بشيءٍ لأنَّ "قال" لا يفتضي جواباً فصوابه ما قدّمته. ويجوز أن يكون "لأَعْلِينَ" جوابَ قسمٍ مقدرٍ، وليس بظاهر.

* { لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ جَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }

قوله: {يُوَادُّونَ}: هو المفعول الثاني لـ "تَجِدُ" ويجوز أن تكون المتعدية لواحد بمعنى صادَفَ ولقي، فيكون "يوادُّون". حالاً أو صفة لـ "قوماً". والواو في "ولو كانوا" حاليَّة وتقدم تحريكه غير مرة. وقدَّم أولاً الآباء لأنهم تجبُّ طاعتهم على أبناءهم، ثم سببوا بالآباء لأنهم أعلقوا بالقلوب وهم حَبَّائُهَا: 4241 - فإنما أولادنا بيتنا * أكبادنا تفتشي على الأرض الأبيات المشهورة في الحماسة، تلت بالإخوان لأنهم هم الناصرون بمنزلة العَصِدِ من الدَّراع. قال:

(13/356)

4242 - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مِنْ لَأَخَا لَه * كَسَاعِ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سِلَاحِ وَإِنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحَهُ * وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بغيرِ جَنَاحِ؟

راع. قال:

4242 - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مِنْ لَأَخَا لَه * كَسَاعِ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سِلَاحِ وَإِنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحَهُ * وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بغيرِ جَنَاحِ؟

ثم رَّبَّع بالعشيرة، لأنَّ بها يستغاث، وعليها يُعتمد. قال:

4243 - لَا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ * فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ "عَشِيرَاتِهِمْ" بِالْجَمْعِ، كَمَا قَرَأَهَا أَبُو بَكْرٍ فِي التَّوْبَةِ كَذَلِكَ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "كَتَبَ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، "الْإِيمَانَ" نَصْبًا وَأَبُو حَيَوَةَ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ الْمَفْضَلِ "كُتِبَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، "الْإِيمَانَ" رَفَعُ بِهِ. وَالضَّمِيرُ فِي "مَنْهُ" لِلَّهِ تَعَالَى. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ رُوحٌ يَحْيَا بِهِ الْمُؤْمِنُونَ فِي الدَّارِئِينَ.

سورة الحشر

* { هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوهَا وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ }

قوله: {مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ}: "مِنْ" يجوز أن تكون للبيان، فتتعلق بمحذوف، أي: أعني من أهل الكتاب. والثاني: أنها حال من "الذين كفروا".
قوله: {مِنْ دِيَارِهِمْ} متعلق بـ "أَخْرَجَ" ومعناها ابتداء الغاية. وصحَّح إضافة الديار إليهم لأنهم أنشأوها.

(13/357)

قوله: {لَأَوَّلُ الْحَشْرِ} هذه / اللامُ تتعلّقُ بـ"أَخْرَجَ" وهي لامُ التوقيتِ كقوله: {لِيَذُوكَ الشَّمْسُ}، أي: عند أول الحشر. قال الزمخشري: "وهي اللامُ في قوله تعالى: {بِالَّتِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي} وقولك "جئتُ لوفيتُ كذا". قلت: سيأتي الكلامُ على هذه اللامِ في الفجرِ، إن شاء الله تعالى.

قوله: {مَا يَعْنُهُمْ حُصُونُهُمْ} فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ "حصونُهُم" مبتدأً، و"ما يعنُهُم" خبرٌ مقدّمٌ. والجملةُ خبرٌ "أنهم" لا يُقال: لم لا يُقال: "ما يعنُهُم" مبتدأً؛ لأنه معرفةٌ و"حصونُهُم" خبرٌ. ولا حاجةٌ لتقديم ولا تأخير؛ لأنَّ القصدَ الإخبارُ عن الحصون، ولأنَّ الإضافةَ غيرُ مَحْصَنَةٍ، فهي نكرةٌ. والثاني: أن يكونَ "ما يعنُهُم" خبرٌ "أنهم" و"حصونُهُم" فاعلٌ به. نحو: إنَّ زيدا قائمٌ أبوه، وإنَّ عمراً قائمٌ جاريتهُ وجعله الشيخُ أولى؛ لأنَّ في نحو: قائمٌ زيد - على أن يكونَ خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً - خلافاً والكوفيون يمنعونه فمحلُّ الوفاق أولى.

وقال الزمخشري: "فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين قولك "وظننوا أن حصونهم تمنعهم، أو ما يعنُهُم، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت: [في] تقديم الخبرِ على المبتدأ دليلٌ على فَرْطٍ وثوقهم بحصانيتها ومنعها إياهم، وفي تصييرِ ضميرهم اسماً لـ"أن" وإسناد الجملةِ إليه دليلٌ على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عِزَّةٍ ومنعةٍ لا يُبالي معها بأحد يتعرَّضُ لهم، وليس ذلك في قولك "حصونهم تمنعهم" انتهى. وهذا الذي ذكره إنما يتأتى على الإعرابِ الأول، وقد تقدّم أنه مَرْجُوحٌ، وتَسَلَّطَ الظنُّ هنا على "أن" المشددة، والقاعدةُ أنه لا يعملُ فيها ولا في المخففةِ منها إلا فعلٌ علمٌ ويقينٌ، إجراءً له مُجرى اليقين لشدَّته وقوته وأنه بمنزلةِ العلم.

(13/358)

قوله: {يُخْرَبُونَ} يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً للإخبارِ به، وأن يكونَ حالاً من ضميرِ "قلوبهم" وليس بذلك. وقرأ أبو عمرو "يُخْرَبُونَ" بالتنديدِ وباقيهم بالتخفيفِ وهما بمعنى واحد؛ لأنَّ خَرَّبَ عَدَّاهُ أبو عمرو بالتضعيفِ، وهم بالهمزة. وعن أبي عمرو أنه فَرَّقَ بمعنى آخر فقال: "خَرَّبَ بالتنديدِ: هَدَمَ وأفسدَ، وأخْرَبَ بالهمزة: تَرَكَ الموضوعَ خراباً وذهب عنه. واختار الهذليُّ قراءةَ أبي عمرو لأجل التكثر. ويجوزُ أن يكونَ "يُخْرَبُونَ" تفسيراً للربعِ فلا محلَّ له أيضاً.

* {وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبْتَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ النَّارِ}

قوله: {الْجَلَاءُ}: العَامَّةُ على مَدَّةٍ وهو الإخراجُ، أَجْلَيْتُ القومَ إِجْلَاءً، وجلاهو جلاءً. وقال الماوردي: "الجلَاءُ أخصُّ من الخروج؛ لأنه لا يُقال إلا لجماعةٍ، والإخراجُ يكون للجماعةِ والواحد" وقال غيره: أَلْفَرَقُ بينهما أن الجلاءَ ما كان مع الأهلِ والوليدِ بخلاف الإخراجِ فإنه لا يَسْتَلْزِمُ ذلك.

وقرأ الحسن وعلي ابنا صالح "الجلال" بألفٍ فقط. وطلحة مهموزاً من غير ألفٍ كالنبا. وقرأ طلحة "ومن يُشاقق" بالفك كالمتفق عليه في الأنفال.

* { مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّبْتَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْقَاسِقِينَ } {

قوله: { مَا قَطَعْتُمْ } : "ما" شرطية في موضع نصب بـ "قَطَعْتُمْ" و "مِن لِّبْتَةٍ" بيانٌ له. و "فَبِإِذْنِ اللَّهِ" جزاء الشرط. ولا بُدَّ مِنْ حذفٍ، أي: فَقَطَعَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ، فيكون "بِإِذْنِ اللَّهِ" الخبر لذلك المبتدأ. واللبنة فيها خلافٌ كثير، قيل: هي النخلة مطلقاً، وأنشد:

4244 - كَانَ فُتُودِي فَوْقَهَا عُشُّ طَائِرٍ * عَلَى لَيْتَةٍ سَوَّاءٍ تَهْفُوا جُنُوبَهَا
وقال آخر:

(13/359)

4245 - طِرَاقُ الْخَوَافِي وَاقِعٌ فَوْقَ لَيْتَةٍ * تَدَى لَيْلِهِ فِي رِيَشِهِ يَتَرَفَّرُ
وقيل: هي النخلة ما لم تكن عجوةً. وقيل: ما لم تكن عَجْوَةً ولا بَرْنِيَّةً. وقيل:
هي النخلة الكريمة. وقيل: ما تَمَّرُهَا لُونٌ، وهو نوعٌ من التمر، قال سفيان: هو
شديدُ الصُّفْرَةِ يَشِيفُ عَنِ نَوَاقٍ. وقيل: هي العَجْوَةُ. وقيل: هي الفُسلان وأنشد:
4246 - عَرَسُوا لَيْتَةً بِمَجْرَى مَعِينٍ * ثُمَّ حُفَّ النَّخِيلُ بِالْأَجَامِ
وقال آخر:

4247 - قَدْ جَفَانِي الْأَحْبَابُ حِينَ تَعْتَوَا * بِفِرَاقِ الْأَحْبَابِ مِنْ فَوْقِ لَيْتَةٍ

وقيل: هي أغصان الشجر للبيتها.
وفي عين "لينة" قولان، أحدهما: أنها واؤٌ لأنه من اللون، وإنما قُلِبَتْ يَاءٌ
لسبكونها وانكسار ما قبلها كدِيمة وقيمة. الثاني: أنها ياءٌ لأنها من اللين. وَجَمَعَ
الليانة لِينٌ لأنه من باب اسم الجنس كَتَمْرَةٍ وَتَمْرٍ. وقد كُسِّرَ عَلَى "لِيَانٍ" وَهُوَ
شَادٌ؛ لِأَنَّ تَكْسِيرَ مَا يُفَرَّقُ بِنَاءِ التَّانِيثِ شَادٌ كَرُطَبَةٍ وَرُطَبٍ وَأَرْطَابٍ. وأنشد:
4248 - وَسَالَفَةُ كِسْحُوقِ اللَّيَا * نَ أَصْرَمَ فِيهِ الْعَوِيُّ السُّعْرُ
/ وَالضَّمِيرُ فِي "تَرَكَتُمُوهَا" عَائِدٌ عَلَى مَعْنَى "مَا" وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَالْأَعْمَشُ وَزَيْدُ
بْنِ عَلِيٍّ "قَوْمًا" عَلَى وَزْنِ صُرْبٍ؛ جَمَعَ "قَائِمٌ" مِرَاعَاةً لِمَعْنَى "مَا" فَإِنَّهُ جَمَعَ.
وَقَرِئَ "قَائِمًا" مَفْرَدًا مَذْكَرًا. وَقَرِئَ "أَصْلُهَا" بِغَيْرِ وَاوٍ. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا:
أَنَّهُ جَمَعَ "أَصْلًا"، نَحْوُ: رَهْنٌ وَرُهْنٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَكُونُ حَذَفَ الْوَاوِ اسْتِنْفَالًا لَهَا.
قوله: { وَلِيُخْرِجَ } اللامُ متعلقةٌ بمحذوفٍ، أي: وَلِيُخْرِجَ إِذْنَ فِي قَطْعِهَا، أَوْ
لِيُسِرَّ الْمُؤْمِنِينَ وَبِعَزَّهِمْ وَلِيُخْرِجَ.

* { وَمَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كِنَافٍ
اللَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } {

(13/360)

قوله: {فَمَا أَوْجَفْتُمْ}: الفاء جوابُ الشرط، أو زائدة، على أنها موصولةٌ مضمّنةٌ معنى الشرط. و "ما" نافيةٌ. والإيجافُ: حَمَلُ البعير على السير السريع يقال: وَجَفَ البعير يَجْفُ وَجْفًا وَوَجِيفًا وَوَجَفَانًا. وَأَوْجَفْتُهُ أَنَا إِجَافًا. قَالَ الْعَجَّاجُ: 4249 - ناج طواه الأينُ مِمَّا وَجَفَا

وقال نُصَيْبٌ:
4250 - أَلَا رَبَّ رَكْبٍ قَدْ قَطَعْتُ وَجِيفَهُمْ * إِلَيْكَ وَلَوْلَا أَنْتَ لَمْ تَوْجِفِ الرَّكْبُ
قوله: {مِنْ حَيْلٍ} "مِنْ" زائدة، أي: حَيْلًا. والرَّكَابُ: الإبلُ.

* {مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا
آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ
{

قوله: {مَا أَقَاءَ اللَّهُ}: قال الزمخشري: "لم يُدْخِلِ العاطفَ على هذه الجملة لأنها بيانٌ للأولى، فهي منها غيرُ أجنبية".

(13/361)

قوله: {يَكُونَ دُولَةً} قرأ هشام "تكون" بالتاء والياء "دُولَةً" بالرفع فقط، والباقيون بالياء من تحتٍ ونصبٍ دُولَةً. فأما الرفعُ فعلى أَنَّ "كان" التامة. وأما التذكيرُ والتأنيثُ فواضحان لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ. وأما النصبُ فعلى أنها الناقصة. واسمها ضميرٌ عائدٌ على القِيءِ، والتذكيرُ واجبٌ لتذكير المرفوع. و "دولة" خبرها. وقيل: عائدٌ على "ما" اعتباراً بلفظها. وقرأ العامةُ "دولة" بضم الدال. وعلي بن أبي طالب والسُّلميُّ بفتحها. فقيل: هما بمعنىً وهما ما يَدُولُ لإنسان، أي: يدور من الجدِّ والعناء والغلبة. وقال الخدَّاقُ من البصريين، وألكسائيُّ: الدَّولة بالفتح: من المُلِكِ بضم الميم، وبالضم من المِلِكِ بكسرها، أو بالضم في المال، وبالفتح في النُّصرة وهذا يَرُدُّه القراءة المرويةُ عن علي والسلمي؛ فإنَّ النُّصرة غيرُ مرادة هانٍ قطعاً. و "كيلا" علةٌ لقوله: "فله" وللرسول، أي: استقرارٌ لكذا لهذه العلة.

* {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ قَصْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ }
{

(13/362)

قوله: {لِلْفُقَرَاءِ}: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من "لذي القُرْبى" قاله أبو البقاء والزمخشري. قال أبو البقاء: "قيل هو بدلٌ من "لذي القُرْبى" وما بعده"

وقال الزمخشري: "بدلٌ مِنْ قوله "ولذي القُربى" وما عُطِفَ عليه. والذي مَنَعَ الإبدالَ مِنْ "لله وللرسول" والمعطوفِ عليهما وإن كان المعنى لرسول الله أن الله عزَّ وجلَّ أخرج رسوله من الفقراء في قوله: {وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} وأنه تعالى يترفعُ برسوله عن تسميته بالفقير، وأنَّ الإبدالَ على ظاهر اللفظ من خلافٍ واجب في تعظيم الله عزَّ وجلَّ "يعني لو قيلك بالله بدلٌ مِنْ "لله" وما بعده لزم فيه ما دُكر: مِنْ أنَّ البدلَ على ظاهر اللفظ يكونُ من الجلالة فيقال: "للفقراء" بدلٌ مِنْ "لله" ومِنْ "رسوله" وهو قبيحٌ لفظاً، وإن كان المعنى على خلافٍ هذا الظاهر، كما قال: إن معناه لرسول الله، وإنما دُكر الله عزَّ وجلَّ تفخيماً، وإلا فالله تعالى غنيٌّ عن القِيءِ وغيره، وإنما جعله بدلاً مِنْ "لذي القُربى" لأنه حنفيٌّ، والحنفية يشترطون الفقر في إعطاء ذوي القُربى مِنَ القِيءِ.

الثاني: انه بيانٌ لقوله {وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ} وكُرِّرْتُ لَمْ الجر لَمَّا كانت الأولى مجرورةً باللام؛ لِيُبَيَّنَ أنَّ البدلَ إنما هو منها، قاله ابنُ عطية، وهي عبارةٌ قَلِيَّةٌ جداً. الثالث: أن "للفقراء" خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: ولكنَّ القِيءَ للفقراء. وقيل: تقديره: ولكن يكونُ "للفقراء". وقيل: تقديره: اعجبوا للفقراء. قوله: {يَتَّبِعُونَ} يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً. في صاحبها قولان، أحدهما: للفقراء. والثاني: واو "أخرجوا" قالهما مكِّي.

(13/363)

* { وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَخِّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }

قوله: { وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا } : يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه عطِفُ على الفقراء، فيكونُ مجروراً، ويكونُ من عطِفِ المفردات، ويكونُ "يُحِبُّونَ" حالاً. والثاني: أن يكونَ مبتدأ، خبره "يُحِبُّونَ"، ويكونُ حينئذٍ مِنْ عطِفِ الجُمْلِ. قوله: { وَالْإِيمَانَ } فيه أوجهٌ، أحدها: أنه صُمِّنَ "تَبَوَّءُوا" معنى لزموا، فيصِحُّ عطِفُ الإيمانِ عليه؛ إذ الإيمانُ لا يُتَبَوَّأُ. والثاني: أنه منصوبٌ بمقدر، أي: واعتقدوا، أو أَلِفُوا، أو أَحَبُّوا. الثالث: أن يُتَجَوَّزَ في الإيمانِ فيُجَعَلَ لاختلاطه بهم وثباتهم عليه كالمكان المُحيطِ بهم، فكأنَّهم تَرَلَّوه، وعلى هذا فيكونُ جَمَعَ بين الحقيقة والمجاز في كلمةٍ واحدةٍ، وفيه خلافٌ مشهورٌ. الرابع: أن يكونَ الأصلُ: / دارُ الهجرة ودارُ الإيمانِ، فاقامَ لَمْ التعريفِ في الدارِ مُقامَ المضافِ إليه، وحَدَفَ المضافَ مِنْ دارِ الإيمانِ، ووَضَعَ المضافَ إليه مَقامه. بالخامسُ. أن يكونَ سَمَّى المدينةَ لِأَنَّها دارُ الهجرة ومكانُ ظهورِ الإيمانِ بالإيمانِ، قال هذينَ الوجهينَ الزمخشريُّ، وليس فيه إلا قيامُ ال مَقامِ المضافِ إليه، وهو محلُّ تَظَرُّ، وإنما يُعَرَّفُ الخلافُ: هل تقومُ ال مَقامِ المضميرِ المضافِ إليه؟ الكوفيون يُحيزونه كقوله تعالى: { فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى }، أي: مأواه،

والبصريون يمنعونه ويقولون: الضميرُ محذوفٌ، أي: المأوى له وقد تقدّم تحريرُ هذا. أمّا كونها عَوْضاً من المضاف إليه فلا تَعْرِفُ فيه خلافاً.

(13/364)

السادس: أنّه مصنوعٌ علي المفعول معه، أي: مع الإيمان معاً، قاله ابن عطية، وقال: "وبهذا الاقتران يَصِحُّ معنَى قولِهِ "مِنْ قَبْلِهِمْ فَتَأَمَّلْهُ" قلت: وقد شَرَطُوا في المفعول معه أنّه يجوز عَطْفُهُ على م قبله حتى جَعَلُوا قولَهُ {فَأَجْمَعُوا} أَمْرَكُمُ وَشُرَكَاءَكُمُ} مِنْ بَابِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي إِنَّمَا يُقَالُ جَمَعْتُ، وقد تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ - ولله الحمد - مشبعاً.

قوله: {حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا} فيه وجهان، أحدهما: أنّ الحاجة هنا على بابها من الاحتياج، إلا أنها واقعة مَوْقَعِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ، والمعنى: ولا يجدون طلبَ محتاج إليه ممّا أُوتِيَ المهاجرون من الفِئَةِ وَغِيهِ، والمُحْتَاجُ إِلَيْهِ يُسَمَّى حَاجَةً تَقُولُ: حُذِّ مِنْهُ حَاجَتُكَ، وأعطاه مِنْ مَالِهِ حَاجَتَهُ، قاله الزمخشري. فعلى هذا يكون الضميرُ الأولُ للجائين مِنْ بَعْدِ الْمُهَاجِرِينَ، وفي "أوتوا" للمهاجرين. والثاني: أنّ الحاجة هنا مِنْ الْحَسَدِ، قاله بعضهم، والضميران على ما تقدّم قبل. وقال أبو البقاء: مَسَّ حَاجَةً، أي: إنه حُذِفَ الْمِضَافُ لِلْعَلْمِ بِهِ، وعلى هذا فالضميران للذين تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ.

قوله: {وَلَوْ كَانَ بِهِمْ} وأوُّ الحال وقد تقدّم الكلامُ عليها. والجِصَّاصَةُ: الحاجةُ، وأصلها مِنْ حِصَاصِ الْبَيْتِ، وهي فُرُوجُهُ، وحالُ الْفَقِيرِ يَتَخَلَّلُهَا النَّقْصُ، فاستُعير لها ذلك.

قوله: {وَمَنْ يُوقِ} العامّةُ على سكون الواو وتخفيفِ القافِ مِنْ الْوَقَايَةِ. وابنُ أَبِي عِبِلَةَ وأبو حيوَةَ بفتح الواو وشدّ القافِ. والعامّةُ بضمّ الشينِ مِنْ "سُحِّ" وابنُ أَبِي عِبِلَةَ وابنُ عمر بكسرهما.

* { وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ }

(13/365)

قوله: {وَالَّذِينَ جَاءُوا}: يحتمل الوجهين المتقدمين في "الذين" قبله، فإن كان معطوفاً على المهاجرين فـ"يقولون" حالٌ كـ"يحبون" أو مستأنف، وإن كان مبتدأ فـ"يقولون" خبره.

* { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَتَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ بَشِيرٌ حَكِيمٌ }

قوله: {لِإِخْوَانِهِمْ}: اللامُ هنا للتبليغ فقط بخلاف قوله: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا}

لِلَّذِينَ آمَنُوا { فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَتَحْتَمِلُ الْعَلَّةَ، وَقَوْلُهُ: { وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ }، أَي: فِي قِتَالِكُمْ، أَوْ فِي خِدْلَانِكُمْ.
 وَقَوْلُهُ: { وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ } أُجِيبَ الْقِسْمُ الْمَقْدُرُ لِأَنَّ قَبْلَ "إِنْ" لَهَا مَوْطِئَةٌ حُذِفَتْ لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا، فَإِنَّ الْأَكْثَرَ الْإِتْيَانُ بِهَا. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: { وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ } وَقَدْ تَقَدَّمَ.

* { لَيْنٌ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلِّنَّ الْأَدْبَارُ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ }
 قَوْلُهُ: { لَيْنٌ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ } إِلَى آخِرِهِ أُجِيبَ الْقِسْمُ لِسَبْقِهِ، وَلِذَلِكَ رُفِعَتِ الْأَفْعَالُ وَلَمْ تُجْرَمْ، وَحُذِفَ جَوَابُ الشَّرْطِ لِذِلَالَةِ جَوَابِ الْقِسْمِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "قَوْلُهُ: "لَا يَنْصُرُونَهُمْ" لَمَّا كَانَ الشَّرْطُ مَاضِيًا تُرِكَ جَزْمُ الْجَوَابِ" أَنْتَهَى. وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ "لَا يَنْصُرُونَهُمْ" لَيْسَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، بَلْ هُوَ جَوَابٌ لِلْقِسْمِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَكَأَنَّهُ تَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ:

4251 - وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ * يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

(13/366)

وقد سبق أبا البقاء ابنُ عيطة إلى ما يُؤهِمُ شيئاً من ذلك، ولكنه صرَّحَ بأنه جوابُ القسم، وقال: "جاءت الأفعالُ غير مجزومةٍ في "لا يَخْرُجُونَ" ولا "يَنْصُرُونَ" لأنها راجعةٌ على حكم القسم لا على حكم الشرط. وفي هذا نظرٌ" وقوله: "وفي هذا نظرٌ" مُؤهِمٌ أنه جاء على خلافِ ما يقتضيه القياسُ، وليس كذلك، بل جاء على ما يقتضيه القياسُ. وفي هذه الضمائر قولان، أحدهما: أنها كلها للمنافقين. والثاني: أنها مختلفة، بعضها لهؤلاء وبعضها لهؤلاء.

* { لَأَنْتُمْ أَسَدٌ رَهْبَةٌ فِي صُدُورِهِمْ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ }
 قَوْلُهُ: { لَأَنْتُمْ أَسَدٌ رَهْبَةٌ } "رهبةٌ" مصدرٌ مِنْ رُهِبَ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ، فَالرَهْبَةُ وَاقِعَةٌ مِنَ الْمَنَافِقِينَ لَا مِنَ الْمَخَاطِبِينَ، وَهُوَ كَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي مَدْحِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

4252 - فَلَهُوَ أَحْوَفُ عِنْدِي إِذَا أَكَلْتُمُهُ * وَقِيلَ: إِنَّكَ مَحْبُوسٌ وَمَقْتُولٌ مِنْ صَيْعَمٍ بَرَاءِ الْأَرْضِ مُحَدَّرُهُ * بَبَطْنِ عَثْرٍ غَيْلٌ دَوْتَهُ غَيْلٌ

و "رُهْبَةٌ" تَمْيِيزٌ.

* { لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقَلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ }
 قَوْلُهُ: { جَمِيعًا } : حَالٌ وَ { إِلَّا فِي قُرَى } مُتَعَلِّقٌ بـ "يُقَاتِلُونَكُمْ".

(13/367)

وقوله: {جُدْر} قرأ ابن كثير وأبو عمرو "جدار" بالإفراد. وفيه أوجه، أحدها: أنه أراد به السُّورَ، والسُّورُ الواحد يَعْْمُ الجميع من المقاتلة وَيَسْتُرْهم. والثاني: أنه واحدٌ في معنى الجمع لدلالة السُّباق عليه. والثالث: أن كلَّ فِرْقَةٍ منهم وراءَ جدار، لا أنهم كلهم وراءَ جدار. والباقون قَرَوُوا جُدْرًا بضمين / اعتباراً بن كلِّ فِرْقَةٍ وراءَ جدار، فجمع ذلك. وقرأ الحسن وأبو رجاء وابن وثاب والأعمش، ويروى عن ابن كثير وعاصم وسكون، وهي تخفيفُ الأولى. وقرأ ابن كثير أيضاً في رواية هارون عنه، وهي قراءةٌ كثير من المكيين "جَدْر": بفتحة وسكون فقليل: هي لغةٌ في الجدار. وقال ابن عطية: "معناه أصلُ بِنانِ كالسُّور ونحوه" قال: "ويُحتمل أن يكونَ مِنْ جَدْرِ النخيل، أي: أو مِنْ وراءِ نخيلهم. وقرئ "جَدْر" بفتحتين حكاه الزمخشري، وهي لغةٌ في الجدار أيضاً.

قوله: {بَيْتُهُمْ} متعلقٌ بشديد و"جميعاً" مفعولٌ ثانٍ، أي: مجتمعين و"قلوبهم شَتَّى" جملةٌ حاليةٌ أو مستأنفةٌ للإخبار بذلك. والعامَّةُ على "شَتَّى" بلا تنوين لأنها ألفٌ تانيث. ومن كلامهم: "شَتَّى تَوُوبِ الحَلْبَةِ"، أي: متفرِّقين. وقال آخر: 4253 - إلى الله أشكو فتنَّةَ شتت العَصَا * هي اليوم شتَّى وهي أمس جميعاً وقرأ مبشر بن عبيد "شَتَّى" منونة، كأنه جعلها ألفَ الإلحاق.

* { كَمَثَلِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَرِيباً ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

(13/368)

قوله: {كَمَثَلِ الَّذِينَ} خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: مثلهم مثل هؤلاء. و"قريباً" فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بالتشبيه المتقدم، أي: يُشَبَّهونهم في زمن قريب سيقع لا يتأخر، ثم بين لك بقوله: {ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ}. والثاني: أنه منصوبٌ بـ"ذاقوا"، أي: ذاقوه في زمن قريب سيقع ولم يتأخر. وانتصابه في وجهه على ظرف الزمان. وقوله: {كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ} كالبيان لقوله: {كَمَثَلِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ}.

* { فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ }

قوله: {فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا}: العامَّةُ على نصب "عاقبتُهُما" بجعله خبراً، والاسمُ "أَنَّ" وما في خبرها؛ لأنَّ الاسمَ أَعْرَفُ مِنْ "عاقبتُهُما". وقد تقدَّم تحريراً هذا في آل عمران والأنعام. وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد وابن أرقم برفعها على جعلها اسماً، و"أَنَّ" وما في خبرها خبراً كقراءة {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} قوله: {خَالِدِينَ} العامَّةُ على تصبُّه حالاً من الضمير المستكنِّ في الجارِّ لوقوعه خبراً. وعبد الله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبيدة برفعها خبراً، والظرفُ مُلغَى فيتعلق بالخبر، وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً للحرفِ وأعيد معه ضميراً ما دلَّ عليه كقوله: {فِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا} وهذا على مذهب

سبويه فإنه يُجيز إغاءَ الظرفِ وإنْ أَكَّدَ، والكوفيون يَمْنَعُونَهُ وهذا حُجَّةٌ عليهم. وقد يُجيبون: بأنَّ لا يُسَلَّمُ أنْ الظرفَ في هذه القراءة مُلغى، بل نجعله خبراً لـ"أنَّ" وخالدان خبر ثانٍ، وهو مُحْتَمِلٌ لما قالوه إلا أنَّ الظاهر خلافه.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ }

(13/369)

قوله: { وَلْتَنْظُرْ } : العامَّةُ على سكونِ لامِ الأمرِ. وأبو حيوه ويحيى بنُ الحارث بكسرها على الأصلِ. والحسنُ بكسرها ونصبِ الفعلِ، جَعَلَهَا لامَ كي، ويكونُ المُعَلَّلُ مقدرًا، أي: ولتنظر نفسٌ حَدَّرَكم وأَعَلَمَكم. وتنكيرُ النفسِ والغدِ. قال الزمخشري: "أَمَّا تَنْكِيْرُ النَّفْسِ فَلِاسْتِقْلَالِ الْأَنْفُسِ النَّوَاطِرِ فِيمَا قَدَّمَ لِلْآخِرَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَتَنْظُرْ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ. وَأَمَّا تَنْكِيْرُ الْغَدِ فَلِتَعْظِيْمِهِ وَإِبْهَامِ أَمْرِهِ كَأَنَّهُ قِيلَ: لِيْغِدٍ لَا يُعْرَفُ كُنْهَهُ لِعِظْمِهِ".

وقوله: { وَاتَّقُوا اللَّهَ } تأكيد: وقيل: كُرِّرَ لِتَغَايِرِ مَتَعَلَّقِ التَّقْوِيَيْنِ فَمَتَعَلَّقُ الْأُولَى أَدَاءُ الْفَرَائِضِ لِاقْتِرَانِهِ بِالْعَمَلِ، وَالثَّانِيَةُ تَرْكُ الْمَعَاصِي لِاقْتِرَانِهِ بِالْتَهْدِيدِ وَالْوَعْدِ، قَالَ مَعْنَاهُ الزَّمْخَشَرِيُّ.

* { وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَسْأَلُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }

قوله: { وَلَا تَكُونُوا } : العامَّةُ على الخطابِ. وأبو حيوه بالعِيبَةِ على الالتفاتِ.

* { لَا يَسْتَوِيَا أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْقَائِرُونَ }

قوله: { أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْقَائِرُونَ } : كالتفسير لنفي تساويهما. و "هم" يجوزُ أنْ يكونَ فضلًا، وأنْ يكونَ مبتدأ، فعلى الأولِ الإخبارُ بمفردٍ، وعلى الثاني بجملةٍ.

* { لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لَضَرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ }

قوله: { خَاشِعًا } : حالٌ؛ لأنَّ الرُّؤْيَةَ بَصْرِيَّةٌ. وقرأ طلحة "مُتَصَدِّعًا" بإدغام التاء في الصاد.

(13/370)

وأبو ذر وأبو السَّمَّال "الْقَدُّوس" يفتح القاف. وقرأ العامَّةُ "الْمُؤْمِنُ" بكسر الميم اسمَ فاعلٍ مِنْ آمَنَ بِمَعْنَى آمَنَ. وأبو جعفر محمد بن الحسين - وقيل

ابن القعقاع -: بفتحها. فقال الزمخشري: "بمعنى المؤمن به على حَذْفِ حرف الجر، كما تقول في قوم موسى مِنْ قَوْلِهِ {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ} المختارون". وقال أبو حاتم: "لا يجوز ذلك، أي: هذه القراءة؛ لأنه لو كان كذلك لكان "المؤمنُ به" وكان جازاً، لكن المؤمن المطلق بلا حرفٍ جرٍ / يكون مَنْ كان خائفاً فأَمَّنَ" فقد رَدَّ ما قاله الزمخشري.

* { هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ }

قوله: {الْجَبَّارُ}؛ اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ يَقُولُ: إن أمثلة المبالغة تأتي من المزيد على الثلاثة، فإنه مِنْ أَجْبَرَهُ عَلَى كَذَا، أي: قهره. قال الفراء: "ولم أسمع فعلاً مِنْ أَفْعَلَ إِلَّا فِي جَبَّارٍ وَدَّرَاكٍ مِنْ أَدْرَكَ" انتهى. واسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ: أَسَارَ فَهُوَ سَبَّارٌ. وقيل: هو من الجبر وهو الإصلاح. وقيل: مِنْ قَوْلِهِمْ تَحَلَّ جَبَّارَةً، إذ لم تَلْهَا الْجِنَاةُ. قال امرؤ القيس:

4254 - سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٌ فُرُوعُهُ * وَعَالِيْنَ قِتْوَانًا مِنَ الْبُئْسِ أَحْمَرَا

* { هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِيءُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

(13/371)

قوله: {الْمُصَوِّرُ}؛ العَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْوَاوِ وَرَفْعِ الرَّاءِ: إِمَّا صِفَةً، وَإِمَّا خَبَرًا. وقرأ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والحسن وابن السَّمِيعِ وَحَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ بفتح الواو ونصبِ الرَّاءِ. وتخریجُهَا: عَلَى أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْبَارِي وَالْمُصَوِّرُ هُوَ الْإِنْسَانُ: إِمَّا أَدْمُنُ وَإِمَّا هُوَ وَبَنُوهُ. وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَحْرُمُ الْوَقْفُ عَلَى "الْمُصَوِّرِ" بَلْ يَجِبُ الْوَصْلُ لِبُظْهَرِ النَّصْبِ فِي الرَّاءِ، وَإِلَّا فَقَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْهُ فِي الْوَقْفِ مَا لَا يَجُوزُ. وَرُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْضًا قَتْحُ الْوَاوِ وَجَرُّ الرَّاءِ. وَهِيَ كَالْأُولَى فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّهُ أَضَافَ اسْمَ الْفَاعِلِ لِمَعْمُولِهِ تَخْفِيفًا نَحْوُ: الضَّارِبُ الرَّجُلِ. وَالْوَقْفُ عَلَى الْمُصَوِّرِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَيْضًا حَرَامٌ. وَقَدْ تَبَّهَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ. وَقَالَ مَكِّي: "وَيَجُوزُ نَصْبُهُ فِي الْكَلَامِ، وَلَا بُدَّ مِنْ فِتْحِ الْوَاوِ، فَتَنْصِبُهُ بِالْبَارِي، أَي: هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْمُصَوِّرُ، يَعْنِي أَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَنِيهِ" أَنْتَهَى. قُلْتُ: قَدْ فُرِيَءَ بِذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَكَانَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَيْضًا: "وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ مَعَ كَسْرِ الْوَاوِ، وَبُرُوزِ عَنِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَسَبَتْ الْوَاوُ كَانَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحِينَئِذٍ لَا يَسْتَقِيمُ نَصْبُهُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ نَصْبَهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ قَبْلَهُ. وَقَوْلُهُ: "وَيُرْوَى"، أَي: كَسَرُ الْوَاوِ وَنَصْبُ الرَّاءِ. وَإِذَا صَحَّ هَذَا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَيُتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْقَطْعِ. كَأَنَّهُ قِيلَ: أَمْدَحُ الْمُصَوِّرَ كَقَوْلِهِمْ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ" يَنْصَبُ أَهْلًا، وَقِرَاءَةٌ مَنْ قَرَأَ {لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} يَنْصَبُ "رَبِّ" قَالَ مَكِّي: "وَالْمُصَوِّرُ: مُفْعَلٌ مِنْ صَوَّرَ يُصَوِّرُ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَارَ يَصِيرُ؛ لِأَنَّهُ يَلِزَمُ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ: الْمُصَيِّرُ بِالْيَاءِ" وَمِثْلُ هَذَا مِنَ الْوَاضِحَاتِ وَلَا يَقْبَلُهُ الْمَعْنَى أَيْضًا.

(13/372)

سورة الممتحنة
 * { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ }

قوله: { عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ } : هذان مفعولا لاتخاذ. والعدوُّ لَمَّا كان بزنة المصادِرِ وقع على الواحدِ فما فوقه، وأضاف العدوُّ لنفسه تعالى تغيظاً في جُرْمِهِم.

(13/373)

قوله: { تُلْفُونَ } فيه أربعةٌ اوجه، أحدها: أنه تفسيرٌ لمواليتهم إياهم. الثاني: أنه استئنافٌ إخبارٌ بذلك فلا يكون للجملة على هذين الوجهين محل من الإعراب. الثالث: أنها حالٌ من فاعل "تتخذوا" أي: لا تتخذوا مِلِينَ المودة. الرابع: أنها صفة لـ "أولياء". قال الزمخشري: "فإن قلت: إذا جعلته صفةً لأولياء، وقد جرى على غير من قوله، فأين الضميرُ البارز، وهو قولك: تُلْفُونَ إليهم أنتم بالمودة؟ قلت: ذاك إنما اشترطوه في الأسماءِ دون الأفعالِ لو قيل: أولياءٌ مُلقين إليهم بالمودة على الوصفِ لَمَّا كان بُدٌّ من الضميرِ البارزِ" قلت: قد تقدّمت هذه المسألة مستوفاه، وفيها كلامٌ لمكي وغيره. إلا أن الشيخَ اعترضَ على كونها صفةً أو حالاً بأنهم نُهوا عن اتخاذهم أولياءً مطلقاً في قوله: { لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ } والتقييدُ بالحالِ والوصفُ بِيُوهِم جوازَ اتخاذهم أولياءً إذا انتفى الحالُ أو الوصفُ. ولا يَلَزَمُ ما قال لأنه معلومٌ من القواعدِ الشرعيةِ فلا مفهومَ لهما البتة. وقال الفراء: "تُلْفُونَ من صلةِ أولياء" وهذا على أصولهم من أن النكرة تُوصَلُ كغيرها من الموصولات.

(13/374)

قوله: { بِالْمَوَدَّةِ } في الباءِ ثلاثةٌ اوجه، أحدها: أن الباءَ مزيدةٌ في المفعولِ به كقوله: { وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }. والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ والمفعولُ محذوفٌ، ويكون معنى الباءِ السببِ. كأنه قيل: تُلْفُونَ إليهم أسرارَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وأخباره بسببِ المودةِ التي بينكم. / والثالث: أنها متعلقةٌ بالمصدرِ الدالِّ عليه "تُلْفُونَ" أي: إلقاءهم بالمودة، نقله الحوفيُّ عن البصريين، وجعلَ القولَ بزيادةِ الباءِ قولَ الكوفيين. إلا أن هذا الذي نقله عن البصريين لا يُوافقُ أصولهم؛ إذ يَلَزَمُ منه حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله، وهو لا يجوزُ عندهم. وأيضاً فإنَّ فيه حَذْفَ الجملةِ برأسها، فإنَّ "إلقاءهم" مبتدأٌ و "بالمودة" متعلقٌ به، والخبرُ أيضاً محذوفٌ. وهذا إجحافٌ.

قوله: {وَقَدْ كَفَرُوا} فيه أوجه: الاستئناف، والحال مِنْ فاعِل "تَّخَذُوا" والحال مِنْ فاعِل "تَلْفُون" أي: لا تتولَّوهم ولا توادُّوهم وهذه حالهم. والعامَّةُ "بما" بالباء، والجحدري وعاصم في رواية "لِما" باللام أي: لأجل ما جاءكم، فعلى هذا الشيء المكفور غيرُ مذكور، تقديره: كفروا بالله ورسوله.
قوله: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ} يجوزُ أَنْ يَكُونَ مستأنفاً، وأن يكونَ تفسيراً لكفرهم، فلا محلَّ له على هذين، وأن يكونَ حالاً مِنْ فاعِل "كفروا".

(13/375)

قوله: {وَإِيَّاكُمْ} عطفٌ على الرسول. وقُدِّم عليهم تشرِيفاً له. وقد استدلَّ به مَنْ يُجَوِّزُ انفصالَ الضميرِ مع القدرة على اتصاله، إذ كان يجوزُ أَنْ يُقالَ: يُخْرِجُونَكُمْ والرسولَ، فيجوز: {يُخْرِجُونَ إِيَّاكُمْ وَالرَّسُولَ} في غير القرآن وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ حالةَ تقديم الرسولِ دلالةٌ على شرفه. لا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ عَلَى اتِّصاله. وقد تقدَّم لك الكلامُ على هذه الآية عند قوله: {وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ} في سورة النساء فعليك باعتباره.
قوله: {أَنْ تُؤْمِنُوا} مفعولٌ له. ناصبه: "يُخْرِجُونَ" أي: يُخْرِجُونَكُمْ لإيمانكم أو كراهة إيمانكم.

قوله: {إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ} جوابه محذوفٌ عند الجمهور لتقدُّم "لا تَتَّخِذُوا"، ومقدم وهو "لا تَتَّخِذُوا" عند الكوفيين ومَنْ تابعهم. وقد تقدَّم تحريره. وقال الرمخشري: و {إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ} متعلقٌ بـ "لا تَتَّخِذُوا". يعين: لا تتولَّوا أعدائي إن كنتم أوليائي. وقولُ النحويين في مثله: هو شرط، جوابه محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه "انتهى. يريد أنَّه متعلقٌ به من حيث المعنى. وأمَّا من حيث الإعراب فكما قال جمهورُ النحويين.

قوله: {جِهَادًا . . . وَإِنِّيغَاءً} يجوزُ أَنْ يُنصَبَ على المفعول له أي: حَرَجْتُمْ لأجلِ هذين، أو على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: تُجاهدون، وتبتغون، أو على أنهما في موضع الحال.

(13/376)

قوله: {تُسَيِّرُونَ} يجوزُ أَنْ يَكُونَ مستأنفاً، ولم يذكر الرمخشريُّ غيره، وأن يكونَ حالاً ثانية مِنْ ما انتصب عنه "تَلْفُون" حالاً، وأن يكونَ بدلاً مِنْ "تَلْفُون"، قاله ابن عطية. ويُشبهه أَنْ يَكُونَ بدلَ اشتمالٍ لأنَّ إلقاء المودة يكونُ سرّاً وجَهراً، فأبدل منه هذا للبيان بأيِّ نوع وقع الإلقاء، وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمَّر أي: أنتم تُسيرون، قاله ابن عطية، ولا يُخْرَجُ عن معنى الاستئناف. وقال أبو البقاء: "هو توكيدٌ لِـ"تَلْفُون" بتكرير معناه" وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الإلقاءَ أعمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ سرّاً أو جَهراً.

وقوله: {بِالْمَوَدَّةِ} الكلامُ في الباء هنا كالکلامِ عليها بعد "تَلْفُون".

قوله: {وَأَنَا أَعْلَمُ} هذه الجملة حالٌ مِنْ فاعل "تُسِرُّونَ" أي: وأني طائل لكم في إسراركم وقد عَلِمْتُمْ أن الإسرارَ والإعلانَ سَيَّانٍ في علمي؟ و"أَعْلَمُ" يجوز أن يكونَ أَفْعَلَ تفضيل وهو الظاهرُ، وأن يكونَ فعلاً مضارعاً. قال ابن عطية: "وَعُدِّي بالباء لأنك تقول: علمتُ بكذا".

قوله: {وَمَنْ يَفْعَلْهُ} في الضمير وجهان، أظهرهما: أنه يعود على الإسرار؛ لأنه أقربُ مذکور. والثاني: أنه يعودُ على الاتخاذ، قاله ابنُ عطية. قوله: {بِسَوَاءِ السَّبِيلِ} يجوزُ أن يكونَ منصوباً على الظرفِ إن قلنا: "صَلَّ" قاصراً، وأن يكونَ مفعولاً به إن قلنا: هو متعد.

* { إِنْ يَتَّقُواكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُورُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ بِالسُّوَاءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ }

(13/377)

قوله: {وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ}: في "وَدُّوا" وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على جواب الشرط وهو قوله: "يكونوا" و"يسطوا" قاله الزمخشري. ثم رتب عليه سؤالاً وجواباً فقال: "فإن قلت: كيف أوردَ جوابَ الشرط مضارعاً مثله ثم قال: "وَدُّوا" بلفظ الماضي؟ قلت: الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مَجْرَى المضارع في علم الإعراب، فإن فيه نكتة، كأنه قيل: وودوا قبل كل شيء كَفَرْتُمْ وارتدادكم، يعني: أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضارع الدنيا والآخرة جميعاً". والثاني: أنه معطوفٌ على جملة الشرط والجزاء، ويكون تعالى قد أخبر بخبرين: بما تَصَمَّتْهُ الجملة الشرطية، وبودادتهم كَفَرُوا المؤمنين. وجعل الشيخ هذا راجحاً، وأسقط به سؤالَ الزمخشري وجوابه فقال: "وكان الزمخشري فهم من قوله: "وَوَدُّوا" أنه معطوفٌ على جواب الشرط. والذي يظهر أنه ليس معطوفاً عليه لأن / ودادتهم كفرهم ليست مرتبةً على الظفر بهم والتسليط عليهم، بل هم وادون كفرهم على كل حال، سواءً ظفروا بهم أم لم يظفروا بهم". انتهى.

قلت: والظاهر أنه عطف على الجواب. وقوله: هم وادون ذلك مُطلقاً مُسَلَّمٌ، ولكن ودادتهم له عند الظفر والتسليط أقربُ وأطمع لهم فيه. وقوله: {لَوْ تَكْفُرُونَ} يجوزُ أن يتكونَ لما سيقع لوقوع [غيره]، وأن تكونَ المصدرية عند مَنْ يرى ذلك، وقد تقدّم تحريرهما في البقرة.

* { لَنْ تَنفَعَكُمُ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }

قوله: {يَوْمَ الْقِيَامَةِ}: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بما قبله أي: لن ينفعكم يومَ القيامة قِيُوقِفُ عليه ويُبتدأ "يُفْصِلُ بينكم". والثاني: أن يتعلّق بما بعده أي: يُفْصِلُ بينكم يومَ القيامة، فيوقف على "أولادكم" ويُبتدأ "يومَ القيامة".

(13/378)

والفراء في "يُفْصِلُ" بينكم على أربع مراتب، الأولى: لابن عامر بضم الياء وفتح الفاء والصادُ مثقله. الثانية: كذلك إلا أنَّه بكسرِ الصادِ للأخوين. الثالث: بفتح الياء وسكونِ الفاءِ وكسرِ الصادِ مخففةً لعاصم. الرابعة: بضمِّ الياء وسكونِ الفاءِ وفتحِ الصادِ مخففةً للباقيين، وهم نافعُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو هذا في السبعة. وقرأ ابنُ أبي عبيدة وأبو حيوة بضم الياء وسكونِ الفاءِ وكسرِ الصادِ مخففةً، مِنْ أَفْصَلَ. وأبو حيوة أيضاً "تُفْصِلُ" بضمِّ النونِ مِنْ أَفْصَلَ. والنخعيُّ وطلحة "تُفْصِلُ" بضمِّ النونِ وفتحِ الفاءِ وكسرِ الصادِ مشددةً. وقرأ أيضاً يزيد بن علي "تُفْصِلُ" بفتحِ النونِ وسكونِ الفاءِ وكسرِ الصادِ مخففةً. فهذه أربعُ فصارت ثمانِ قراءاتٍ.

فَمَنْ بناه للمفعولِ فالقائمُ مقامِ الفاعلِ: إمَّا ضميرُ المصدرِ أي: يُفْصَلُ الفصلُ أو الظرف، ويُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} في أحدِ الأوجه، أو الظرفُ وهو باقي على نصيه كقولك: "جُلسَ عندَكَ".

* { قَدْ كَاتَبْتُ لَكُمْ أَسْوَةَ حَسَنَةَ فِيَا إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ أَوْ أَمْنِكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَعْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ }

(13/379)

قوله: {فِيَا إِبْرَاهِيمَ}: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ"أسوة" تقول: "لي أسوة في فلان". وقد منع أبو البقاء أن يتعلق بها. قال: "لأنها قد وُصِفَتْ" وهذا لا يُبَلِّغُ به لأنه يُغْتَفَرُ في الظرفِ ما لا يُغْتَفَرُ في غيره. الثاني: أنه متعلق بحسنة تعلق الظرفِ بالعامِلِ. الثالث: أنه نعتٌ ثانٍ لـ"أسوة". الرابع: أنه حالٌ من الضمير المستتر في "حسنه". الخامس: أن يكونَ خبرَ كان، و"لكم" تبيينٌ. وقد تقدّم لك قراءتا "أسوة" في الأحزاب، والكلامُ على مادتها.

قوله: {إِذْ قَالُوا} فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ كان. والثاني: أنه متعلقٌ بخبرها، قالهما أبو البقاء. وَمَنْ جَوَّزَ في "كان" أنْ تَعْمَلَ في الظرفِ عَلقه بها. قوله: {بُرَاءُ أَوْ} هذه قراءةُ العامَّةِ بضمِّ الباءِ وفتحِ الراءِ وألفٍ بين هَمْزَيْنِ، جمعُ بريءٍ، نحو: كَرَمَاءُ في جمعِ كريمٍ. وَعَيْسَى الهمذانيُّ بكسرِ الباءِ وهَمْزَةٍ واحدةٍ بعد ألفٍ نحو: كَرَامٍ في جمعِ كريمٍ. وَعَيْسَى أيضاً، وأبو جعفرٍ، بضمِّ الباءِ وهَمْزَةٍ بعد ألفٍ. وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه جمعُ بَرِيءٍ أيضاً، والأصلُ كَسْرُ الباءِ، وإنما أُبدِلَ من الكسرةِ ضَمَّةً، كَرُخَالٍ وَرُبَابٍ قاله الزمخشري. الثاني: أنه جمعُ أيضاً لـ بَرِيءٍ، وأصله بَرَاءٌ كَالقراءةِ المشهورةِ، إلا أنه حَذَفَ الهمزةُ الولى تخفيفاً، قاله أبو البقاء. الثالث: أنه اسمٌ جمعٌ لـ بريءٍ نحو: نُؤَامٍ وَطَوَارٍ اسْمِي جمعٍ لـتَوْءَمٍ وَظَيْرٍ. وقرأ عيسى أيضاً: "بَرَاءٌ" بفتحِ الباءِ. وهَمْزَةٌ بعد ألفٍ كالتي في الزمخرفِ، وَصَحَّ ذلكُ لأنه مصدرٌ والمصدرُ يقعُ على الجمعِ كوقوعه على الواحد. قال الزمخشري: "والبراءُ والبراءةُ كالظماءِ والظماءةُ".

وقال مكّي: "وأجاز أبو عمرو وعيسى ابن عمر "براء" بكسر الباء جعله ككريم وكيرام. وأجاز الفراء "براء" بفتح الباء" ثم قال: "وبراء في الأصل مصدر" كأنه لم يطلع عليها قراءة منقولة.

(13/380)

قوله: {إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ} فيه أوجه، أحدها: أنه استثناء متصل من قوله: "في إبراهيم" ولكن لا بُدَّ من حذف مضاف ليصح الكلام، تقديره: في مقالات إبراهيم / إلا قوله كيت وكيت. الثاني: أنه مستثنى من "أسوة حسنة" وأجاز ذلك لأن القول أيضاً من جملة الأسوة؛ لن الأسوة الاقتداء بالشخص في أقواله وأفالشه، فكانه قيل لكم: فيه أسوة في جميع أحواله من قول وفعل إلا قوله كذا. وهذا عندي واضح غير مُحوج إلى تقدير مضاف وغير مُحرج الاستثناء من الاتصال الذي هو أصله إلى الانقطاع، ولذلك لم يذكر الزمخشري غيره قال: "فإن قلت مم استثنى قوله: {إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ}؟ قلت من قوله: "أسوة حسنة" لأنه أراد بالأسوة الحسنة قولهم الذي حق عليهم أن يأتسوا به ويتخذوه سنة يستنون به. فإن قلت: فإن كان قوله: "لأستغفرن لك" مستثنى من القول الذي هو أسوة حسنة فما بال قوله: {لأستغفرن لك}، وهو غير حقيق بالاستثناء. ألا ترى إلى قوله: {وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ} قلت: أراد استثناء جملة قوله لأبيه، والقصد إلى موعد الاستغفار له وما بعده مبني عليه وتابع له. كأنه قال: أنا أستغفر لك وما في طاقتي إلا الاستغفار". الثالث: قال ابن عطية: "ويحتمل أن يكون الاستثناء من التبرؤ والقطيعة التي ذكرت أي: لم تُبق صلة إلا كذا". الرابع: أنه استثناء منقطع أي: لكن قول إبراهيم. وهذا بناء من قائله على أن القول لم يتدرج تحت قوله: "أسوة" وهو ممنوع.

* { رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

(13/381)

قوله: {رَبَّنَا}: يجوز أن يكون من مقول إبراهيم والذين معه فهو من جملة الأسوة الحسنة، وقصل بينهما بالاستثناء ويجوز أن يكون منقطعاً ممّا قبله على إضمار قول، وهو تعليم من الله تعالى لعباده كأنه قال لهم: قولوا ربنا عليك توكّلنا. والأول أظهر.

* { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَيْنُ الْحَمِيدُ }

قوله: {لِّمَن كَانَ يَرْجُو}: بدل من الضمير في "لكم" بدل بعض من كل. وقد تقدّم مثله في الأجزاء. والضمير في "فيهم" عائد على إبراهيم ومن معه وكترت الأسوة تأكيداً.

* { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ }

قوله: { أَن تَبَرُّوهُمْ ، إِن تَوَلَّوهُمْ } : بدلان من "الذين" قبلهما بدل اشتمال. والمعنى: لا ينهاكم الله تعالى عن مَبَرَّة هؤلاء، إنما ينهاكم عن تَوَلِّي هؤلاء.

(13/382)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حَلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَبْوَهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

قوله: { وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ } : قيل: هو تأكيد للأول لتلازمها. وقيل: أراد استمرار الحكم بينهم فيما يستقبل، كما هو في الحال ما داموا مشركين وهنَّ مؤمنات. وقوله: "المؤمنات" تسمية للشيء بام يقاربه ويُشارفه أو في الظاهر. وقرئ "مهاجرات" بالرفع وُحُرِّجَتْ على البدل. الجملة من قوله: {اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ} فائدتها: بيان أنه لا سبيل لكم إلى ما تطمئنن به النفس ويُتلى الصدر من الإحاطة بحقيقة إيمانهنَّ، فإن ذلك ممَّا استأثر الله به. قاله الزمخشري: وسُمِّي الظنُّ الغالبُ في قوله: "عَلِمْتُمُوهُنَّ" علماً لما بينهما من القُرب، كما يقع الظنُّ موقعه. وتقدّم ذلك في البقرة.

وقوله: { أَن تَنْكِحُوهُنَّ } أي: في أن. وقوله: "إذا آتَيْتُمُوهُنَّ" يجوز أن يكون طرفاً مَحْضاً، وأن يكون شرطاً، جوابه مقدّر أي: فلا جُنَاحَ عليكم.

(13/383)

قوله: { وَلَا تُمْسِكُوا } قرأ أبو عمرو في آخرين بضم التاء وفتح الميم وشد السين، وباقي السبعة بتخفيفها مِنْ وَأَمْسَكَ بمعنى واحد. ويقال: أَمْسَكَتُ الحَيْلَ إمساكاً وَمَسَّكَتُهُ تَمْسِكِيّاً. وفي التشديد مبالغة، والمخفف صالح لها أيضاً. وقرأ الحسن وابنُ أبي ليلَى وأبو عمرو وابنُ عامر في روايةٍ عنهما "تَمَسَّكُوا" بالفتح في الجميع وتشديد السين. والأصل: تَمَسَّكُوا بتاءين، فحذفت إحداهما. وعن الحسن أيضاً "تَمَسَّكُوا" مضارع مَسَّكَ ثلاثياً. والعصم: جمع عصمة، والكوافر: جمع كافرة كصوارب في ضاربة. ويحكى عن الكَرْخِيَّ

الفتية المعتزليّ أنه قال: الكوافرُ يشملُ الرجالَ والنساءَ. قال الفارسي: /
 "فقلت له: التّخويون لا يَرَوْنَ هذا إلا في النساءِ جمعَ "كافرة" فقال: أليس
 يُقال: طائفةٌ كافرة، وفِرْقَةٌ كافرة. قال أبو علي: فبُهِتُ وقلتُ: هذا تأييدُ إلهي"
 قلت: وإنما أُعْجِبَ بقوله لكونه معزلياً مثله. والحقُّ أنه لا يجوز "كافرة" وصفاً
 للرجل، إلا أن يكونَ الموصوفُ مذكوراً نحو: هذه طائفةٌ كافرة، أو في قوةِ
 المذكور. أمّا أنه يقال: "كافرة" باعتبارِ الطائفةِ غيرِ المذكورة، ولا في قوةِ
 المذكورة بل لمجردِ الاحتمالِ، ويُجمعُ جَمْعَ فاعِلَةٍ، فهذا لا يجوزُ. وقولُ
 الفارسي: "لا يَرَوْنَ هذا إلا في النساءِ" صحيحٌ ولكنه الغالبُ. وقد يُجْمَعُ فاعِلُ
 وصفُ المذكرِ العاقلِ على فواعِلٍ وهو محفوظٌ نحو: فوارسٍ ونواكيسٍ.
 قوله: {يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ} فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ لا محلّ له. والثاني:
 أنه حالٌ مِنْ "حُكْمٍ". والراجعُ: إمّا مستترٌ أي: يحكم هو أي: الحكم على
 المبالغة، وإمّا محذوفٌ أي: يحكمه. وهو الظاهرُ.

(13/384)

* { وَإِنْ قَاتَكُمْ بَشِيءٌ مِّنْ أَرْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ دَهَبَتْ
 أَرْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ }

قوله: {بَشِيءٌ مِّنْ أَرْوَاجِكُمْ}: يجوز أن يتعلّقَ "مِنْ أَرْوَاجِكُمْ" بـ"فاتكم" أي:
 مِنْ جهةِ أَرْوَاجِكُمْ، ويُرادُ بالشْيءِ المَهْرُ الذي عُرِّمَهُ الزَّوْجُ؛ لأنَّ التفسيرَ وَرَدَ:
 أَنَّ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ إِذَا قَرَّتْ زَوْجِيَّهِ إِلَى الْكُفَّارِ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ
 يُعْطُوهُ مَا عُرِّمَهُ، وَقَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ،
 مَذْكُورُونَ فِي التَّفْسِيرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِّشَيْءٍ، ثُمَّ
 يَجُوزُ فِي "شَيْءٍ" أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُهْرِ، وَلَكِنْ عَلَى هَذَا لَا بُدَّ مِنْ
 حَذْفِ مضافٍ أَي: مِنْ مُهْرٍ أَرْوَاجِكُمْ لِيَتطابَقَ الْمَوْصُوفُ وَصِفَتُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ
 يُرَادَ بِشَيْءٍ وَالنِّسَاءِ أَي: شَيْءٌ مِنَ النِّسَاءِ أَي: نَوْعٌ وَصَنَفٌ مِنْهُنَّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ،
 وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ: "مِنْ أَرْوَاجِكُمْ".

(13/385)

وقد صرّح الزمخشري بذلك فإنه قال: "وإن سبقكم وانقلبت منكم شيءٌ من
 أَرْوَاجِكُمْ، أَحَدٌ مِنْهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ "أحد" فهذا تصريحٌ بأنَّ
 المرادَ بِشَيْءِ النِّسَاءِ الْفَارَاتُ. ثم قال: فطابقتُ قلتُ: هل لإيقاع "شيءٍ" في هذا
 الموقعِ فائدةٌ؟ قلتُ: نعم الفائدةُ فيه: أن لا يُغادرَ شيئاً من هذا الجنس، وإن
 قَلَّ وَحَفِرَ، غَيْرَ مُعَوَّضٍ مِنْهُ، تَغْلِيظاً فِي هَذَا الْحُكْمِ وَتَشْدِيداً فِيهِ "ولو لا بَصَّةُ
 على أن المرادَ بـ"شَيْءٍ" "أحد" كما تقدّم لكان قوله: "أن لا يغادرَ شيئاً من
 هذا الجنس وإن قَلَّ وَحَفِرَ" ظاهراً في أن المرادَ بـ"شَيْءٍ" الْمَهْرُ؛ لِأَنَّهُ يُوصَفُ
 بِالْقِلَّةِ وَالْحَقَارَةِ وَصفاً شائعاً. وقوله: "تغليظاً وتشديداً" فيه نظرٌ؛ لِأَنَّ
 المسلمين ليس [لهم] تَسَبُّبٌ فِي فِرَارِ النِّسَاءِ إِلَى الْكُفَّارِ، حَتَّى يَتَغَلَّظَ عَلَيْهِمْ

الحكمُ بذلك. وَعَدَّضِي "فات" بـ"إلى" لأنه ضُمَّنْ معنى الفِرَارِ وَالذَّهَابِ
وَالسَّبْقِ ونحو ذلك.
قوله: {فَعَاقَبْتُمْ} عطْفٌ على "فَاتِّكُمْ". وقرأ العامَّةُ "عَاقَبْتُمْ" وفيه وجهان،
أحدهما: أنه من العقوبة. قال الزجاج: "فعاقبتهم: فأصبتموهم في القتال
بعقوبة حتى غنمتم". الثاني: أنه من العُقْبَةِ وهي التَّوْبَةُ، شبه ما حَكَمَ به على
المسلمين والكافرين مِنْ أَدَاءِ هَؤُلَاءِ مَهْوَرٍ نَسَاءٍ أَوْلَيْتُكَ تَارَةً، وَأَوْلَيْتُكَ مَهْوَرٍ نَسَاءٍ
هَؤُلَاءِ أُخْرَى، بِأَمْرِ يَتَعَاقَبُونَ فِيهِ كَمَا يُتَعَاقَبُ فِي الرُّكُوبِ وَغَيْرِهِ، وَمَعْنَاهُ:
فَجَاءَتْ عُقْبَتُكُمْ مِنْ أَدَاءِ الْمَهْرِ" انتهى.

(13/386)

وقرأ مجاهدٌ والأعرجُ والزهرِيُّ وأبو حيوةٌ وعكرمةٌ وحميدٌ بِشَدِّ الْقَافِ، دُونَ
أَلْفٍ، فَفَسَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى أَصْلِهِ بِعَقَبِهِ إِذَا قَفَاهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ
الْمَتَعَاقِبِينَ يَفْقِي صَاحِبَهُ وَكَذَلِكَ "عَقَبْتُمْ" بِالتَّخْفِيفِ يُقَالُ: "عَقَبَهُ يَعْقُبُهُ" أَنْتَهَى.
قُلْتُ: وَالَّذِي قَرَأَهُ بِالتَّخْفِيفِ وَفَتَحَ الْقَافَ النُّخَعِيُّ وَابْنُ وَثَابٍ وَالزَّهْرِيُّ وَالْأَعْرَجُ
أَيْضًا، وَبِالتَّخْفِيفِ وَكَسَرَ الْقَافَ مَسْرُوقٌ وَالزَّهْرِيُّ وَالنُّخَعِيُّ أَيْضًا.
وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ "أَعَقَبْتُمْ". قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مَعْنَاهُ: "دَخَلْتُمْ فِي الْعُقْبَةِ".
وَأَمَّا الزَّجَّاجُ فَفَسَّرَ الْقِرَاءَاتِ الْبَاقِيَةَ: فَكَانَتِ الْعُقْبَى لَكُمْ أَي: كَانَتِ الْغَلْبَةُ لَكُمْ
حَتَّى غَنِمْتُمْ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنَ الْمَعَاقِبَةِ بِمَعْنَى الْمَنَاوِبَةِ.
يُقَالُ: عَاقَبَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ فِي كَذَا أَي: جَاءَ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعَقَبِ فِعْلٍ
الْآخِرِ وَيُقَالُ: أَعَقَبَ أَيْضًا، وَأَنْشِدُ:
4255 - وَحَارَدَتِ التُّكْدُ الْجِلَادُ وَلَمْ يَكُنْ * لِعُقْبَةِ فِدْرِ الْمُسْتَعِيرِينَ مُعَقِبُ

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَهُ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا
يَسْرِفْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ
وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ قَبَائِعَهُنَّ وَاسْتَعْفِرَ لهنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ
رَّحِيمٌ }

قوله: {يُبَايِعْنَكَ}: حال. وشيئاً مصدرٌ أي: شيئاً من الإِشْرَاقِ. وقرأ علي
وَالسُّلَمِيُّ وَالْحَسَنُ "يُقْتُلْنَ" بِالتَّشْدِيدِ وَ"يَفْتَرِينَهُ" صِفَةً لِبُهْتَانٍ، أَوْ حَالٌ مِنْ
فَاعِلٍ "يَأْتِينَ".

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَسْأَلُونَ مِنَ الْآخِرَةِ
كَمَا يَسْأَلُ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ }

وقوله: {غَضِبَ اللَّهُ}: صِفَةٌ لـ"قَوْمًا" وَكَذَلِكَ "قَدْ يَسْأَلُونَ".

(13/387)

قوله: {مِنَ الْآخِرَةِ} "مِنْ" لابتداء الغاية أي: إنهم لا يُوقنون بالآخرة البتة. و {مِنَ أَصْحَابِ الْقُبُورِ} فيه وجهان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية أيضاً، كالأولى، والمعنى أنهم لا يُوقنون ببُعْثِ الموتى البتة، فبِأْسُهُمْ مِنَ الْآخِرَةِ كِبَارُهُمْ مِنْ مَوْتَاهُمْ لاعتقادهم عَدَمَ بَعْثِهِمْ. والثاني: أنها لبيان الجنس، يعني / أَنَّ الْكُفَّارَ هُمْ أَصْحَابُ الْقُبُورِ. والمعنى: أن هؤلاء يئسوا من الآخرة كما يئس الكفار، الذين هم أصحاب القبور، مِنْ خَيْرِ الْآخِرَةِ، فيكون متعلقٌ "يئس" الثاني محذوفاً. وقرأ ابنُ أبي الزناد "الكافر" بالإفراد. والله أعلم.

سورة الصف

* { كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ }

قوله: { كَبُرَ مَقْتًا } فيه وجهٌ، أحدها: أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ نَعْمٍ وَيُنْسَى، فيكون في "كَبُرَ" ضميرٌ مبهمٌ مفسَّرٌ بالنكرة بعده. "وَأَنْ تَقُولُوا" هو المخصوصُ بالذمِّ فيجيء فيه الخلافُ المشهورُ: هل رَفَعَهُ بالابتداء، وخبرُه الجملة مقدمةً عليه، أو خَبَرُهُ محذوفٌ، أو هو خبرٌ مبتدأ محذوفٌ، كما تقدَّم تحريكُه. هذه قاعدةٌ مُطْرَدَةٌ: كلُّ فعلٍ يجوز التعجبُ منه يجوزُ أَنْ يُبْنَى على فَعَلٍ بضم العين وَيَجْرِي مَجْرَى نَعْمٍ وَيُنْسَى في جميع الأحكام. والثاني: أنه من أمثلة التعجب. وقد عدَّه ابنُ عصفور في التعجب المبوب له في النحو فقال: "صيغة ما أفعَله وأفعل به ولَفَعَل نحو: لَرَمُو الرجل". وإليه نحا الزمخشري فقال: "هذا مِنْ أَفْصَحِ كَلَامٍ وَأَبْلَغِهِ في معناه: قَصَدَ في "كَبُرَ" التعجب من غير لفظه كقوله:

4256 - * غَلَتْ نَابٌ كَلَيْبٌ بَوَاؤُهَا

(13/388)

ثم قال: "وأُسند إلى "أَنْ تَقُولُوا" وَتَصَبَّ "مَقْتًا" على تفسيره دلالةً على أَنَّ قولهم ما لا يفعلون مَقْتٌ خالِصٌ لا شَوَبَ فيه". الثالث: أَنَّ كَبُرَ ليس للتعجب ولا للذمِّ، بل هو مُسَبِّدٌ إلى "أَنْ تَقُولُوا" و "مَقْتًا" تمييزٌ محوّلٌ من الفاعلية. والأصل: كَبُرَ مَقْتٌ أَنْ يَقُولُوا أي: مَقْتٌ قَوْلِكُمْ. ويجوز أن يكونَ الفاعلُ مضمراً عائداً على المصدر المفهوم مِنْ قولِهِ: "لِمَ تَقُولُونَ" أي: كَبُرَ هو أي: القولُ مَقْتًا، و "أَنْ تَقُولُوا" على هذا: إما يدلُّ من ذلك الضمير، أو خبرٌ مبتدأ محذوفٌ أي: هو أَنْ تَقُولُوا. وقرأ زيد بن علي "يُقَاتِلُونَ" بفتح التاء على ما لم يُسَمَّ فاعله. وقرئ "يُقَاتِلُونَ" بالتشديد.

* { إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوعٌ }

قوله: { صَفًّا } نصبٌ على الحال أي: صاقين، أو مَصْفُوفِينَ. قوله: { كَأَنَّهُمْ } يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً ثانيةً مِنْ فاعل "يُقَاتِلُونَ"، وَأَنْ يَكُونَ حالاً من الضمير في "صَفًّا"، قاله الحوفيُّ؛ وِعَادَ الضميرُ علي "صَفًّا" جمعاً لأنه جمعٌ في المعنى كقوله: { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتِلُوا }. وقيل: هو من

الضتام، مِنْ تَرَاصَّ الْأَسْنَانِ. وقال الراعي:
4257 - مَا لَقِيَ الْبَيْضُ مِنَ الْحُرْقُوصِ * يَفْتَحُ بَابَ الْمُغْلَقِ الْمَرْصُوصِ

* { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ لِقَوْمِهِ بِاقْوَمٍ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا رَأَوْا آرَاعَ اللَّهَ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ }
قوله: و { وَقَدْ تَعَلَّمُونَ } : جملة حالية.

(13/389)

* { وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ }
قوله: { مُصَدِّقًا } : حالٌ وكذلك " مُبَشِّرًا " والعامل " رسول " لأنه بمعنى المرسل، قال الزمخشري: " فَإِنْ قُلْتَ يَمَّ أَنْتَصَبَ مُصَدِّقًا مُبَشِّرًا، أَمَا فِي الرِّسُولِ مِنْ مَعْنَى الْإِرْسَالِ أَمْ بِالِإِكْمِ؟ قُلْتَ: بِمَعْنَى الْإِرْسَالِ؛ لِأَنَّ "إِلَيْكُمْ" صَلَةٌ لِلرِّسُولِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ شَيْئًا، لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَعْمَلُ بِأَنْفُسِهَا، وَلَكِنْ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، فَإِذَا وَقَعَتْ صَلَاتٌ لَمْ تَتَضَمَّنْ مَعْنَى فِعْلٍ فَمِنْ أَيْنَ تَعْمَلُ " انتهى. يعني بقوله: "صلات" أنها متعلقة برسول صلة له، أي: متصل معناها به، لا الصلة الصناعية. و "يأتي من بعدي" و "اسمه أحمد" جملتان في موضع جرٍّ نعتاً لرسول أو "اسم أحمد" في موضع نصبٍ على الحال من فاعل "يأتي" أو تكون الأولى نعتاً، والثانية حالاً. وكوئهما حالين ضعيفين لإتيانهما من النكرة، وإن كان سيبويه يُجَوِّزُه. و "أحمد" يحتمل النقل من الفعل المضارع، أو من أفعل التفضيل، والظاهر الثاني، وعلى كلا الوجهين فمنعه من الصرف للعلمية والوزن الغالب، إلا أنه على الأول يمتنع معرفة وينصرف نكرة، وعلى الثاني يمتنع تعريفاً وتنكيراً، لأنه تخلف العلمية الصفة. وإذا نُكِرَ بعد كونه علماً جرى فيه خلافٌ سيبويه والأخفش، وهي مسألة مشهورة بين النحاة. وأنشد حسان رضي الله عنه يمدح النبي صلى الله عليه وسلم وصرفه:

4258 - صَلَّى إِلَهُ وَمَنْ يَخْفُ بِعَرْشِهِ * وَالطَّيْبُونَ عَلَى الْمُبَارِكِ أَحْمَدُ
"أحمد" بدل أو بيان للمبارك.

قوله: { هَذَا سِحْرٌ } قد تقدّم خلافُ القراء فيها في المائة.

(13/390)

وقال الشيخ هنا: "وقرأ الجمهور "سِحْرٌ" وعبد الله وطلحة والأعمش وابن وثاب "ساحر"، وترك ذكر الأخوين.

* { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }

قوله: { وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ } : جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلٍ "افترى" ، وهذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ طلحةٌ "يُدْعَى" بفتح الياء والبدال مشددةً مبنياً للفاعل، وفيها تأويلان، أحدهما - قاله الزمخشري - وهو أن يكونَ يَفْتَعِلُ بمعنى يَفْعَلُ نحو: لَمَسَهُ والتَّمَسَهُ. والضميران أعني "هو" والمستتر في "يُدْعَى" لله تعالى، وحينئذٍ تكون القراءةان / بمعنى واحدٍ، كأنه قيل: واللَّهُ يدعو إلى الإسلام. وفي القراءة الولي يكون الضميران عائدَيْنِ على "مَنْ". والثاني: أنه مِنْ ادَّعَى كذا دَعَوَى، ولكنه لَمَّا ضُمِّنَ "يُدْعَى" معنى يَنْتَمِي وينتسبُ عُذِّي بـ "إلى" وإلا فهو متعدٌّ بنفسه. وعلى هذا الوجه فالضميران لـ "مَنْ" أيضاً، كما هي في القراءة المشهورة.

وعن طلحة أيضاً "يُدْعَى" مشددةً الدال مبنياً للمفعول. وخرَّجها الزمخشريُّ على ما تقدَّم مِنْ: ادَّعَاهُ ودَعَاهُ بمعنى نحو: لَمَسَهُ والتَّمَسَهُ. والضميران عائدان على "مَنْ" عكس ما تقدَّم عنده في تخريج القراءة الأولى فإنَّ الضميرين لله تعالى، كما تقدَّضتم تحريره.

* { يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ }

(13/391)

قوله: { لِيُطْفِئُوا } : في هذه اللام أوجهٌ، أحدها: أنها مزيدةٌ في مفعول الإرادة. قال الزمخشريُّ: "أصله: يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا، كما جاء في سورة التوبة. وكان هذه اللام زِيدَتْ مع فعل الإرادة تأكيداً له لِمَا فِيهَا مِنْ معنى الإرادة في قولك: "حَنَّتْ لَأَكْرَمِكَ" كما زِيدَتْ اللامُ في "لا أباك" تأكيداً للمعنى الإضافة في "لا أباك". وقال ابن عطية: "واللامُ في "لِيُطْفِئُوا" لامٌ مؤكدةٌ دخلت على المفعول لأنَّ التقدير: يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا. وأكثر ما تَلَزَمَ هذه اللامُ المفعول إذا تقدَّم. تقول: "لزيدٍ صَرَبْتُ، ولرؤيتك قَصَدْتُ" انتهى. وهذا ليس مذهب سيبويه وجمهور الناس. ثم قول أبي محمد: "وأكثر ما تَلَزَمَ" إلى آخره ليس بظاهر لأنه لا قول بلزومها البتة، بل هي جائزة الزيادة، وليس الأكثر أيضاً زيادتها جوازاً، بل الأكثر عدَمُها.

الثاني: أنَّها لامُ العلة والمفعول محذوفٌ أي: يُرِيدُونَ إبطال القرآن أو دَفْع الإسلام أو هلاك الرَسُولِ عليه السلام لِيُطْفِئُوا.

الثالث: أنها بمعنى "أَنْ" الناصبة، وأنها ناصبةٌ للفعل بنفسها. قال الفراء: "العربُ تجعلُ لامَ كي في موضع "أَنْ" في أرادَ وأمرٌ" وإليه ذهب الكسائيُّ أيضاً. وقد تقدَّم لك نحوٌ مِنْ هذا في قوله: { يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ } في سورة النساء.

قوله: { مُتِمُّ نُورِهِ } قرأ الأخوان وحفص وابن كثير بإضافة "مُتِمُّ" لـ "نوره" والباقيون بتنوينه ونصب "نوره" فالإضافة تخفيفٌ، والتنوين هو الأصل. والشيخ يَنازِعُ في كونه الأصل وقد تقدَّم. وقوله: "واللهُ مُتَمُّ" جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلٍ

"يريدون" أو "يُطفئوا" وقوله: "ولو كره" حال من هذه الحال فهما متداخلان.
وجواب "لو" محذوف أي: أتمه وأظهره، وكذلك {وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ}.

(13/392)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنَجِّكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ }

قوله: {تُنَجِّكُمْ}: الجملة صفة لـ "تجارة" وقرأ ابن عامر "تُنَجِّكُمْ" بالتشديد.
والياقون بالتخفيف. مِنْ أَنْجَى، وهما بمعنى واحد؛ لأن التضعيف والهمزة
مُعَدَّيان.

* { يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ دَلِكُمْ
خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

قوله: {تُؤْمِنُونَ}: لا محلَّ له لأنه تفسير لتجارة. ويجوز أن يكون محلها الرفع
خبراً لمبتدأ مضمير أي: تلك التجارة تُؤْمِنُونَ، والخبر نفس المبتدأ فلا حاجة إلى
رابط، وأن تكون منصوبة المحل باضمار فعل أي: أعني تُؤْمِنُونَ. وجاز ذلك
على تقدير "أن" وفيه تَعَسُّفٌ. والعامَّة على "تُؤْمِنُونَ" خبراً لفظاً ثابت النون.
وعبد الله "آمنوا" و"جاهدوا" أمرين. وزيد بن علي "تؤمنوا" و"جاهدوا"
بحذف نون الرفع. فأما قراءة العامَّة فالخبر بمعنى الأمر يدل عليه القراءتان
الشاذتان؛ فإن قراءة زيد بن علي على حذف لام الأمر أي: لتؤمنوا ولتجاهدوا
كقوله:

4259 - محمدٌ تَفِدُ نَفْسِكَ كُلَّ نَفْسٍ *

وقوله: {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا} في وجه أي: لتفد، وليقيموا، ولذلك
جُزِمَ الفعل في جوابه في قوله: "يَغْفِرُ" وكذلك قولهم: "اتقى الله امرؤ فَعَلَ
خيراً يُتَبَتُّ عليه" تقديره: ليتق الله. وقال الأخفش: "إنَّ" تؤمنون" عطفت بيان
لتجارة" وهذا لا يُتَحَيَّلُ إلا بتأويل أن يكون الأصل: أن تؤمنوا فلما حذفت "أن"
ارتفع الفعل كقوله:

4260 - ألا أيُّ هذا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الوَعَى *

(13/393)

الاصل: أن أَحْضَرَ. وكأنه قيل: هل أدلكم على تجارة مُنْجِيَةٍ: إيمان وجهاد. وهو
معنى حسنٌ لولا ما فيه من التأويل. وعلى هذا فيجوز أن يكون بدلاً من تجارة.
وقال الفراء: هو مجزومٌ على جواب الاستفهام وهو قوله: "هل أدلكم" وإختلف
الناس في تصحيح هذا القول: فبعضهم / غلطه. قال الزجاج: ليسوا إذا دلهم
على ما ينفعهم يَغْفِرُ لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا" يعني أنه ليس مرئياً
على مجرد الاستفهام ولا على مجرّد الدلالة. وقال المهدوي: "إنما يصحّ حملاً

علي المعنى: وهو أَنْ يَكُونَ "يُؤْمِنُونَ" وَيُجَاهِدُونَ عَطَفَ بَيَانٍ عَلَى قَوْلِهِ: "هَلْ أَدْلَكُمْ" كَأَنَّ التَّجَارَةَ لَمْ يُدْرَ مَا هِيَ؟ فَبَيَّنَتْ بِالْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ، فَهِيَ هُمَا فِي الْمَعْنَى فَكَانَ قِيلَ: هَلْ تُؤْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ؟ قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ هَذَا التَّقْدِيرَ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ: إِنْ دَلَلْتُمْ يَعْغِرُ لَكُمْ. وَالْعُقْرَانُ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْقَبُولِ وَالْإِيمَانِ لَا بِالذَّلَالَةِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ قَرِيباً مِنْهُ أَيْضاً. وَقَالَ أَيْضاً: "إِنَّ" تُؤْمِنُونَ" اسْتِثْنَاءٌ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: كَيْفَ نَعْمَلُ؟ فَقَالَ: تُؤْمِنُونَ". وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: "تُؤْمِنُونَ" فَعَلٌ مَرْفُوعٌ، تَقْدِيرُهُ: ذَلِكَ أَنَّهُ تُؤْمِنُونَ"، فَجَعَلَهُ خَبِراً لـ "أَنَّ"، وَهِيَ وَمَا فِي خَبَرِهَا خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ. وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَعْنَى لَا تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

* { يَعْغِرُ لَكُمْ دُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِينٍ طَيِّبَةً فِي جَنَاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }

قوله: {يَعْغِرُ}: فيه أوجه، أحدها: أنه مجزومٌ على جوابِ الخبرِ بمعنى الأمر، كما تقدّمَ تَقْرِيرُهُ. والثاني: أنه مجزومٌ على جوابِ الاستفهام، كما قاله الفراءُ، وتقدّمَ تأويله. الثالث: أنه مجزومٌ بشرطٍ مقدّرٍ أي: إِنْ تُؤْمِنُوا يَعْغِرُ لَكُمْ.

(13/394)

* { وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا تَصَرُّ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله: {وَأُخْرَى}: فيها خمسةٌ أوجهٍ، أحدها، أنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهَا مَقْدَّرٌ أَي: وَلَكُمْ أَوْ تَمَّ، أَوْ عِنْدَهُ حَصْلَةٌ أُخْرَى، أَوْ مَتَّوْبَةٌ أُخْرَى. وَ "تُحِبُّونَهَا" نَعَتْ لَهَا. الثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ جَمْلَةٌ حُذِفَ مَبْتَدَأُهَا تَقْدِيرُهُ: هِيَ نَصْرٌ، وَالْجَمْلَةُ خَبْرٌ "أُخْرَى"، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَفِيهِ بُعْدٌ كَثِيرٌ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيرٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِالسِّيَاقِ، أَي وَيُعْطِكُمْ، أَوْ يَمْتَحِكُمْ مَتَّوْبَةً أُخْرَى. وَ "تُحِبُّونَهَا" نَعَتْ لَهَا أَيْضاً.

والرابع: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفَعْلٍ مَضْمُرٍ يُقَسِّرُهُ "تُحِبُّونَهَا" فَيَكُونُ مِنَ الْإِشْتِغَالِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ "تُحِبُّونَهَا" نَعْتًا؛ لِأَنَّهُ مَفْسَّرٌ لِلْعَامِلِ قَبْلَهُ. الْخَامِسُ: أَنَّهَا مَجْرُورَةٌ عَطْفًا عَلَى "تَجَارَةَ". وَصُعْفَ هَذَا: بِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ، إِنَّمَا هِيَ ثَوَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. وَهَذَا الْوَجْهُ مَنقُولٌ عَنِ الْأَخْفَشِ.

قوله: {تَصَرُّ مِّنَ اللَّهِ} خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَضْمُرٍ أَي: "تلك النعمة - أَوْ الخَلَّةُ الأُخْرَى - تَصَرُّ. وَ "مِنَ اللَّهِ" نَعْتُ لَهُ، أَوْ مَتَعَلِّقٌ بِهِ، أَي: ابْتِدَاؤُهُ مِنْهُ. وَرَفْعُ "نَصْرٌ وَفَتْحٌ" قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ، وَتَصَبَّ ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ الثَّلَاثَةَ. وَفِيهِ أَوْجُهُ، ذَكَرَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ. الثَّانِي: أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ أَي: يُبْصِرُونَ تَصَرُّوا، وَيُفْتَحُ لَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا. الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ "أُخْرَى" وَ "أُخْرَى" مَنْصُوبٌ بِمَقْدَّرٍ كَمَا تَقَدَّمَ أَي: يَعْغِرُ لَكُمْ، وَيُدْخِلُكُمْ جَنَاتٍ، وَيُؤْتِيَكُمْ أُخْرَى، ثُمَّ أَبْدَلَ مِنْهَا {تَصَرُّوا وَفَتْحًا قَرِيبًا}.

(13/395)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ قَامَتِ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتِ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ }

قوله: { أَنْصَارَ اللَّهِ } : قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو "أنصاراً" منوناً، "لله" جاراً ومجروراً. والباقون "أنصار" غير منون بل مضافاً للجلالة الكريمة، والرسم يحتمل القراءتين معاً. واللام يُحتمل أن تكون مزيدة في المفعول للتقوية لكون العامل قرعاً، إذ الأصل: أنصاراً لله، وأن تكون غير مزيدة، ويكون الجار والمجرور نعتاً لـ "أنصاراً" والأول أظهر. وأما قراءة الإضافة ففرع الأصل المذكور. وبؤيد قراءة الإضافة الإجماع عليها في قوله: { نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ } . ولم يُتصوّر جريان الخلاف هنا لأنه مرسوم بالألف.

قوله: { كَمَا قَالَ عِيسَى } فيه وجه، أحدها: أن الكاف في موضع نصب على إضمار القول أي: قلنا أي: قلنا لهم ذلك، كما قال عيسى. الثاني: أنها نعت لمصدر محذوف تقديره: كونوا كونا، قاله مكي وفيه نظر؛ إذ لا يؤمرون بأن يكونوا كونا. الثالث: أنه كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظه، وإليه نحا الزمخشريُّ، فإنه قال: "فإن قلت ما وجه صحة التشبيه، وظاهره تشبيه كونهم أنصاراً بقول عيسى صلوات الله عليه من أنصاري؟ قلت: التشبيه محمول على المعنى، وعليه يصح، والمراد: كونوا أنصاراً لله كما كان الحواريون / أنصاراً عيسى. حين قال لهم: { مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ } .

(13/396)

وتقدّم في آل عمران تَعَدَّى "أنصاري" بـ"إلى"، واختلاف الناس في ذلك. وقال الزمخشري هنا: "فإن قلت: ما معنى قوله: { مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ } قلت: يجب أن يكون معناه مطابقاً لجواب الحواريين: نحن أنصارُ الله. والذي يطابقه أن يكون المعنى: مَنْ جُنْدِي متوجّهاً إلى نصره الله؟ وإضافة "أنصاري" خلاف إضافة "أنصار الله"؛ فإن معنى "نحن أنصارُ الله": نحن الذين يتصرون الله، ومعنى "مَنْ أنصاري": مَنْ الأنصار الذين يختصون بي، ويكونون معي في نُصْرَةِ اللَّهِ. ولا يصح أن يكون معناه مَنْ يُنصُرني مع الله؛ لأنه لا يطابق الجواب، والدليل عليه قراءة مَنْ قرأ "أنصارُ الله" انتهى. قلت: يعني أن بعضهم يدعي أن "إلى" بمعنى مع أي: مَنْ أنصاري مع الله؟ وقوله: "قراءة مَنْ قرأ أنصارُ الله" أي: لو كانت بمعنى "مع" لما صحَّ سقوطها في هذه القراءة. وهذا غير لازم؛ لأن كلَّ قراءة لها معنى يحضها، إلا أن الأولى توافق القراءتين. قوله: { فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ } من إيقاع الظاهر موقع المضمير فيهما، تشبيهاً على عداوة الكافر للمؤمن؛ إذ الأصل: فأيدناهم عليهم، أي: أيدنا المؤمنين على الكافرين من الطائفتين المذكورتين.

سورة الجمعة

* { يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ }
{

(13/397)

قوله: {الْمَلِكِ}: هذه قراءةُ العامَّةِ أعني جرَّ "المَلِكِ" وما بعده نعتاً له والبدلُ ضعيفٌ لاشتقاقها. وقرأ أبو وائل ومسلمة ابن محارب ورؤبُه بالرفع على إضمار مبتدأ مُفْتَضٍ للمدح. قال الزمخشري: "ولو قُرِئَءَ بالنصب على قولهم "الحمدُ لله أهلَ الحَمْدِ" لكان وجهاً". وقرأ زيد بن علي "القُدُّوس" بفتح القاف. وتقدَّم الكلامُ عليه وعلى الأُمِّيِّ والأُمِّيِّين جَمَعَهُ. و"يَتْلُوا" وما بعده صفاتٌ لرسول.

* { وَأَخْرَبَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } {

قوله: {وَأَخْرَبَ}: فيه وجهان، أحدهما: أنه مجرورٌ عطفاً على الأُمِّيِّين، أي: وَبَعَثَ فِي آخِرِينَ مِنَ الْأُمِّيِّينَ. و {لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ} صفةٌ لـ"آخِرِينَ" قبل. والثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على الضمير المنصوبِ في "يَعْلَمُهُمْ"، أي: وَيُعَلِّمُ آخِرِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ وَسَيَلْحَقُونَ، وكلٌّ مَنْ يَعْلَمُ شَرِيعَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ فَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَلِّمُهُ بِالْقُوَّةِ؛ لَأَنَّهُ أَصْلُ ذَلِكَ الْخَيْرِ الْعَظِيمِ وَالْفَضْلِ الْجَسِيمِ.

* { مَثَلُ الَّذِينَ خُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ } {

قوله: {خُمِلُوا الثَّورَةَ}: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ زيد بن علي ويحيى بن يعمر "خَمَلُوا" مخففاً مبنياً للفاعل.

(13/398)

قوله {كَمَثَلِ الْحِمَارِ} هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ عبدُ الله "حِمَارٌ" منكراً. وهو في قوةِ قراءةِ الباقيين؛ لأنَّ المراد بالحمار الجنسُ. ولهذا وُصِفَ بِالْجَمَلَةِ بَعْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي. وقرأ المأمون ابن هارون الرشيد "يَحْمَلُ" مشدداً مبنياً للمفعول. والجملة من "يَحْمِلُ" أو "يُحْمَلُ" فيها وجهان، أحدهما: - وهو المشهورُ - أنَّها في موضع الحال من "الحمار" والثاني: أنَّها في موضع الصفة للحمار لجريانه مَجْرَى النَكَرَةِ؛ إذ المراد به الجنسُ. قال الزمخشري: "أو الجرُّ على الوصف؛ لأنَّ الحمارَ كاللَّيْمِ في قوله:

4261 - ولقد أمرُّ على اللَّيْمِ يَسْبُئِي *
وقد تقدَّم تحريراً هذا، وأنَّ منه عند بعضهم {وَأَيُّهُ لَّهُمُ اللَّيْلُ تَسْلُخٌ} وأنَّ "تَسْلُخٌ" نعتٌ لـ"الليل". والجمهورُ يَجْعَلُونَ حَالاً لِلتَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ. وأمَّا على قراءة عبد

الله فالجملة وصفٌ فقط، ولا يمتنع أن تكونَ حالاً عند سيبويه.
والأسفار: جمعُ سفرٍ، وهو الكتابُ المجتمعُ الأوراق.

(13/399)

قوله {يُنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ} فيه أوجهٌ، أحدها: - وهو الظاهر المشهور - أن "مَثَلُ الْقَوْمِ" فاعلٌ "يُنْسَ". والمخصوصُ بالذمِّ الموصولُ بعده قَيْشِكِلٌ؛ لأنه / لا بُدَّ مِنْ تَصَادُقِ فاعِلِ نِعْمٍ وَيُنْسَ والمخصوصِ، وهنا المَثَلُ ليس القومَ المكذِبينَ. والجواب: أنه على حَذْفِ مضافٍ، أي: يُنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ مَثَلُ الَّذِينَ كَذَّبُوا. الثاني: أن "الذين" صفةٌ للقومِ فيكونُ مجرورَ المحلِّ، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ لِقَهْمِ المعنى تقديره: يُنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الْمَكْذِبِينَ مَثَلُ هَؤُلَاءِ، وهو قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ. الثالث: أن الفاعلَ محذوفٌ، وأن مَثَلُ الْقَوْمِ هو المخصوصُ بالذمِّ، تقديره: يُنْسَ الْمَثَلُ مَثَلُ الْقَوْمِ، ويكونُ الموصولُ نعتاً للقومِ أيضاً، وإليه يَنْحُو كَلَامُ ابْنِ عَطِيَّةٍ، فإنه قال: "والتقديرُ: يُنْسَ الْمَثَلُ مَثَلُ الْقَوْمِ. وهذا فاسدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْدَفُ الْفَاعِلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ ثَلَاثَةٍ، لَيْسَ هَذَا مِنْهَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ بِقَوْلِ الْكُوفِيِّينَ. الرابع: أن يكونَ التمييزُ محذوفاً، والفاعلُ الْمُفَسَّرُ به مستترٌ تقديره: يُنْسَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ، وإليه يَنْحُو كَلَامُ الزمخشريِّ فإنه قال: "يُنْسَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ" فيكونُ الفاعلُ مستتراً، مُفَسَّرٌ بـ "مَثَلًا"، و "مَثَلُ الْقَوْمِ" هو المخصوصُ بالذمِّ والموصولُ صفةٌ له، وحُذِفَ التمييزُ، وهذا لا يُجِيزُهُ سيبويه وأصحابُه البتة، تَصَوُّوا على امتناعِ حَذْفِ التمييزِ، وكيف يُحْدَفُ وهو مُبَيَّنٌّ؟

* { قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ رَعَمْتُمْ أَنتُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

قوله: {أَنْتُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ}: سادُّ مَسَدِ الْمَفْعُولَيْنِ، أو المفعولِ، على الخلاف. و "الله" متعلقٌ بـ "أولياء" أو بمحذوفٍ نعتاً لـ أولياء و {مِنْ دُونِ النَّاسِ} كذلك.

(13/400)

وقوله {فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ} جوابُ الشرطِ. والعامَّةُ بضمِّ الواوِ، وهو الأصلُ في واو الضميرِ. وابن السَّمِيفِ وابنُ يَعْمَرِ وابنُ إِسْحَاقَ بكسرِها، وهو أصلُ التقاء الساكنين. وابنُ السَّمِيفِ أيضاً بفتحها، وهذا طَلَبٌ لِلتَّخْفِيفِ، وتقدَّم نحوُه في قوله {اشْتَرَوْا الصَّلَاةَ} وحكى الكسائيُّ إبدالَ الواوِ همزةً.

* { وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ }

قوله: {وَلَا يَتَمَنَّوْهُ}: وقال في البقرة "ولن يتمنوه" قال الزمخشري: "لا فرق بين "لا" و "لن" في أن كل واحدٍ منهما نفيٌ للمستقبل، إلا أن في "لن" تأكيداً وتشديداً ليس في "لا"، فأتى مرةً بلفظ التأكيد "ولن يتمنوه"، ومرةً

بغير لفظه "ولا يتمنونه". قال الشيخ: "وهذا رجوعٌ منه عن مذهبه: وهو أن "لن" تقتضي النفي على التأييد إلى مذهب الجماعة وهو أنها لا تقتضيه" قلت: وليس فيه رجوعٌ، غايه ما فيه أنه سكت عنه، وتشريكه بين "لا" و "لن" في نفي المستقبل لا ينفي اختصاص "لن" بمعنى آخر. وقد تقدم الكلام على هذا بأشبع منه هنا في البقرة.

* { قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

(13/401)

قوله: { فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ }؛ في الفاءِ وجهان أحدهما: أنها داخله لما تصمته الاسم من معنى الشرط، وحكم الموصوف بالموصول حكم الموصول في ذلك. والثاني: أنها مزيدة مخصه لا للتضمن المذكور. وأفسد هؤلاء القول الأول بوجهين، أحدهما أن ذلك إنما يجوز إذا كان المبتدأ أو اسم "إن" موصولاً، واسم "إن" هنا ليس بموصول، بل موصوف بالموصول. والثاني: أن الفراء من الموت لا ينبج منه، فلم يشبه الشرط، يعنى أنه متحقق فلم يشبه الشرط الذي هو من شأنه الاحتمال.

وأجيب عن الأول: بأن الموصوف مع صفته كالشيء الواحد، ولأن "الذي" لا يكون إلا صفة. فإذا لم يذكر الموصوف دخلت الفاء، والموصوف مراد، فكذلك إذا صرح بها. وعن الثاني: بأن خلقاً كثيراً يظنون أن الفراء من أسباب الموت يتجهيم إلى وقت آخر. وجوز مكى أن يكون الخبر قوله {الذي تفرّون منه}، وتكون الفاء جواب الجملة. قال: "كما تقول: زيد منطلق فعم إليه" وفيه نظر؛ لأنه لا ترتب بين قوله: {الذي تفرّون منه} وبين قوله: {فإنه ملأقاكم} فليس نظيراً لما مثله.

وقرأ زيد بن علي "إنه" دون فاء وفيها أوجه، أحدها: أنه مستأنف، وحينئذ يكون الخبر نفس الموصول كأنه قيل: إن الموت هو الشيء الذي تفرّون منه، وحينئذ يكون الموصول نعتاً للموت. الثالث: أن يكون "إنه" تأكيداً، لأن الموت لما طال الكلام أكد الحرف تأكيداً لفظياً، وقد عرفت أنه لا يؤكد كذلك إلا بإعادة ما دخل عليه. أو بإعادة ضميره، فأكد بإعادة ضمير ما دخل عليه "إن" وحينئذ يكون الموصول نعتاً للموت، و "ملأقاكم" خبره كأنه قيل: إن الموت إنّه ملأقاكم.

(13/402)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

قوله: { مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ } : " مِنْ " هذه بيانٌ لـ " إذا " وتفسيرٌ لها قاله الزمخشريُّ. وقال أبو البقاء: إنها بمعنى " في "، أي: في يوم. وقرأ العامَّةُ " الجمعة " بضمَّتَيْن. وقرأ ابن الزبير وزيد ابن علي وأبو حيوة وأبو حيوة وأبو عمرو في روايةٍ بسكون الميم. فقيل: هي لغةٌ في الأولى وسُكِّنَتْ تخفيفاً، وهي لغةٌ تميم. وقيل: / هو مصدرٌ بمعنى الاجتماع. وقيل: لَمَّا كان بمعنى الفعل صار كرجل هُزَأَ، أي: يُهَزَأُ به، فلَمَّا كان في الجمعة معنى التجمُّع أسَكِنَ؛ لأنه مفعولٌ به في المعنى، أو يُشَبَّهه فصار كهُزَأَ الذي يُهَزَأُ به. قاله مكي، وكذا قال أبو البقاء: " هو بمعنى المُجْتَمَع فيه مثل: رجلٌ صُحِّكَة، أي: يُضْحِكُ منه " وقال مكي: " يجوزُ إسكان الميم استخفافاً. وقيل: هي لغةٌ ". قلت: قد تقدَّم أنها قراءةٌ، وأنها لغةٌ تميم. وقال الشيخ: " ولغةٌ بفتحها لم يُقْرَأ بها " قلت: قد نقلها قراءةً أبو البقاء فقال: " ويقرأ بفتح الميم بمعنى الفاعل، أي: يومَ المكان الجامع. مثل: رجلٌ صُحِّكَة، أي: كثيرُ الضحك " وقال مكي قريباً منه، فإنه قال: " وفيه لغةٌ ثالثةٌ بفتح الميم على نسبة الفعل إليها، كأنها تَجْمَع الناسَ كما يُقال: رجلٌ لَحْتَة، إذا كان يُلَحِّن الناسَ، وقرأة، إذا كان يُقْرِئُ الناسَ "، ونقلها قراءةً أيضاً الزمخشري، إلا أنه جعلَ الجُمُعَة بالسكون هو الأصل، وبالمضموم مخففاً منه فقال: " يومُ الجُمُعَة: يوم الفوج المجموع كقولهم: صُحِّكَة للمضحوك منه. ويومُ الجُمُعَة بفتح الميم: يومُ الوقتِ الجامع كقولهم: صُحِّكَة ولعبة، ويومُ الجُمُعَة ثقيلٌ للجُمُعَة كما قيل: عُسْرَة في عُسْرَة وقُرِيءَ بهن جميعاً " وتقديره: يوم

(13/403)

الوقتِ الجامع أحسنٌ من تقدير أبي البقاء: يوم المكان الجامع؛ لأنَّ نسبة الجمع إلى الظرفين مجازٌ فالأولى إبقاؤه زماناً على حاله.

* { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْقَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ }

قوله: { انْقَضُوا إِلَيْهَا } : أعاد الضمير على التجارة دون الله؛ لأنها الأهمُّ في السبب. قال ابن عطية: " وقال: إليها ولم يقل: إليهما تَهَمُّماً بالأهم، إذ كانت هي سببَ الله ولم يكن الله سببها. وتأمل أن قُدِّمَت التجارة على الله في الرؤية؛ لأنها أهمُّ وأخرت مع التفضيل، لتقع النفس أولاً على الأبين " انتهى. وفي قوله " لم يقل إليهما " ثم أجاب بما ذكرَ نظرٌ لا يخفى؛ لأنَّ العطفَ بـ " أو " لا يُنتى معه الضمير ولا الخبر ولا الحاء ولا الوصف؛ لأنها لأحد الشئتين، ولذلك تأوَّل الناسُ " إنَّ يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما " كما قدَّمته في موضعه، وإنما الجوابُ عنه: أنه وحَّد الضميرَ لأنَّ العطفَ بـ " أو " وإنما جيءَ بضمير التجارة دون ضمير الله وإن كان جائزاً لما ذكره ابنُ عطية من الجواب، وهو الاختتام كما قاله غيرُ واحدٍ. وقد قال الزمخشريُّ قريباً ممَّا قاله ابنُ عطية فإنه قال: " كيف قال: إليها، وقد ذكرَ شئتين؟ قلت: تقديره: إذ رأوا تجارةً انقضوا عليها أو لهُوا انقضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه، وكذلك قراءةٌ من قرأ " انقضوا إليه " انتهى. قوله: قلتُ تقديره إلى آخره، يُشعرُ، بأنَّه

كان حقُّ الكلام أن يُنَّي الضمير، ولكنه حُذِف. وفيه ما قَدَّمْتُهُ لك: مِنْ أَنْ المانع مِنْ ذَلِكَ أمرٌ صناعيٌّ وهو العطفُ بـ"أو".

(13/404)

وقرأ ابن أبي عيِّلة "عليه" أعاد الضميرَ إلى اللهِ وقد تَصَيَّرَ على جوازِ ذلك الأَخْفَش سَمَاعاً من العرب نحو: "إذا جاءك زيد أو هند فأكرمه" وإن شئتَ "فأكرمها". وقرأ بعضهم "إليهما" بالثنية. وتخریجُها كتخريجِ "إنْ يَكُنْ غنياً أو فقيراً" وقد تقدَّم تحريره.

قوله: { وَتَرَكَوكُ } جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ "انْقَضُوا" و "قد" مقدرةٌ عند بعضهم وقوله { مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ } "ما" موصولةٌ مبتدأ، و "خيرٌ" خبرها.

سورة المنافقون

* { إِذَا جَاءَكَ الْمُتَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ }

قوله: { إِذَا جَاءَكَ } شرطٌ. قيل: جوابه قالوا. وقيل: محذوفٌ. و "قالوا" حالٌ، أي: جاؤوك قائلين كيت وكيت، فلا تقبلُ منهم. وقيل: الجوابُ { اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً } وهو بعيدٌ، و "قالوا" أيضاً حالٌ.

قوله: { قَالُوا نَشْهَدُ } جرى مجرى القسم كفعلِ العَلْمِ واليقين، ولذلك تُلْقِيَتْ بما يُتَلَقَى به القسمُ في قوله: { إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ } وفي قوله: 4262 - ولقد عَلِمْتُ لَتَاتَيْنَّ مَنِينِي * إِنَّ المنايا لا تَطِيئُ سِيَاهُمَا وقد تقدَّم خلافُ الناسِ في الصدقِ والكذبِ واستدلَّ لهم بهذه الآية، والجوابُ عنها، أولُ البقرة.

قوله: { وَاللَّهُ يَعْلَمُ } جملةٌ معترضةٌ بين قوله: { نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ } وبين قوله: { وَاللَّهُ يَشْهَدُ } لفائدة، قال الزمخشري: "لو قال: قالوا نشهدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ، لكان يُؤْهِمُ أَنْ قولَهُم هذا كذبٌ، فَوَسَّطَ بينهما قوله: { وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ } لِيُصِطَّ هذا الإِتهامُ".

* { اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

(13/405)

قوله: { اتَّخَذُوا } قد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للشرط، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، جيءَ به لبيانِ كذبِهِم وخلفِهِم عليه، أي: إنَّ الحاملَ لهم على الإيمانِ / اتَّقاؤِهِم بها عنِ أنفسهم. والعامَّةُ على فتحِ الهمزة جمعَ "يمين" والحسين بكسرِها مصدرًا. وتقدَّم مثله في المجادلة. والجُنَّةُ: التُّرسُ ونحوه، وكلُّ ما

يَقِيكَ سَوْءًا. وَمِنْ كَلَامِ الْفَصْحَاءِ: "جَبَّةُ الْبُرْدِ جُنَّةُ الْبُرْدِ" وَقَالَ أَعْيَشَى هَمْدَانَ:
4263 - إِذَا أَنْتَ لَمْ تَجْعَلْ لِعِرْضِكَ جُنَّةً * مِنْ الْمَالِ سَارَ الدَّمُّ كُلَّ مَسِيرِ
قَوْلِهِ: {سَاءَ مَا كَانُوا} يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجَارِيَةُ مَجْرَى بَسَسَ، وَأَنْ تَكُونَ عَلَى
بَابِهَا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَكْمُ كُلِّ مِنْهُمَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَقَوْلُهُ: "فَطَيَعٌ" هَذِهِ
قِرَاءَةٌ الْعَامَّةُ أَعْنِي بِنَاءَهُ لِلْمَفْعُولِ. وَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْجَارِ بَعْدَهُ. وَزَيْدُ بْنُ
عَلِيٍّ "وَطَيَعٌ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَفِي الْفَاعِلِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى
اللَّهِ تَعَالَى، وَبَدَّلَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ، وَقِرَاءَتُهُ هُوَ فِي رَوَايَةٍ عِنْدَ "فَطَيَعِ اللَّهِ"
مُصَرَّحًا بِالْجَلَالَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِمَّا
قَبْلَهُ، أَي: فَطَيَعٌ هُوَ، أَي: تَلَعَّبُهم بِالْدينِ.

* { وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهمْ خُشِبٌ
مُسْتَدَّةٌ يُخْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ فَاتَّلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤفَكُونَ
{

(13/406)

قَوْلُهُ: {تَسْمَعُ}: الْعَامَّةُ بِالْخَطَابِ، وَ"لِقَوْلِهِمْ" مَتَعَلِّقٌ بِهِ وَضَمَّنَ "تَسْمَعُ" مَعْنَى
تُصْغِي وَتَمِيلُ، فَلِذَلِكَ عُدِّي بِاللَّامِ. وَقِيلَ: بَلْ هِيَ مَزِيدَةٌ، أَي: تَسْمَعُ قَوْلَهُمْ.
وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِتَصَاعَةِ مَعْنَى الْأَوَّلِ. وَقَرَأَ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ وَعَكْرَمَةُ بِالْيَاءِ مِنْ
تَحْتِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْجَارِ لِأَجْلِ التَّضْمِينِ الْمُنْتَقِذِ. وَمَنْ
اعْتَقَدَ زِيَادَةَ اللَّامِ أَوَّلًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْتَقِدْهَا هُنَا، أَي: تَسْمَعُ قَوْلَهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَا
تُزَادُ فِي الْفَاعِلِ وَلَا فِيمَا أَشْبَهَهُ.
قَوْلُهُ: {كَأَنَّهمْ خُشِبٌ} فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ.
وَالثَّانِي: أَنَّهَا خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَضْمَرٌ، أَي: هُمْ كَأَنَّهمْ، قَالَهُمَا الزَّمَخْشَرِيُّ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا
فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَصَاحِبُ الْحَالِ الضَّمِيرُ فِي "قَوْلِهِمْ" قَالَهُ أَبُو
الْبَقَاءِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ وَقَبِيلُ "خُشِبٌ" بِضَمِّ وَسْكَوْنِ، وَبَاقِي السَّبْعَةِ
بِضْمَتَيْنِ. وَقَرَأَ السَّعِيدَانِ: ابْنُ جَبْرِ وَابْنُ الْمَسْبُوبِ بِفَتْحَتَيْنِ، وَنَسِبَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ
لِابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَهُ. فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِضْمَتَيْنِ فَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَمْعُ
خَشْبَةٍ نَحْو: تَمْرَةٍ وَتُمْرٍ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ مَحْفُوظَةٌ
فِي قَعْلَةٍ لَا تَنْفَاسَ نَحْو: تَمْرَةٍ وَتُمْرٍ. وَنَقَلَ الْفَاسِيُّ عَنِ الزَّبِيدِيِّ أَنَّهُ جَمْعُ
خَشْبَاءِ، وَأَخْسَبُهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَالَ "خُشِبٌ" بِالسَّكَوْنِ جَمْعُ خَشْبَاءِ
نَحْو: حَمْرَاءِ وَحُمْرٍ؛ لِأَنَّ قَعْلَاءَ الصِّفَةِ لَا تُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ بِضْمَتَيْنِ بَلْ بِضْمَةٍ
وَسْكَوْنِ. وَقَوْلُهُ "الزَّبِيدِيُّ" تَصْحِيفٌ: إِمَّا مِنْهُ وَإِمَّا مِنَ النَّاسِخِ، إِنَّمَا هُوَ الْزَّبِيدِيُّ
تَلْمِيزُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، نَقَلَ ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَخُشِبٌ
بِالضَّمِّ وَالْإِسْكَانِ جَمْعُ خَشْبٍ مِثْلُ: أَسَدٌ وَأَسْدٌ" أَنْتَهَى. فَهَذَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ يُقَالُ:
أَسْدٌ بِضْمَتَيْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

(13/407)

وأما القراءة بضمه وسكون فقليل: هي تخفيف الأولى. وقيل: هي جمع حَسْبَاء وهي الحَسْبَةُ التي تُخْرَجُ جَوْفَهَا، أي: فُرْعٌ، شُبَّهوا بها لفراغِ بواطنهم مما يُتَنَفَّعُ به. وقيل: هي جمع حَسْبَةٍ نحو بَدَّةٍ وُبْدَنِ، قاله الزمخشري.

وأما القراءة بفتحين فهو اسمُ جنسٍ، وأنتتُ صفته كقوله: {تَحَلَّ حَاوِيَةً} وهو أحدُ الجائزيين.

وقوله: {مُسَنَّدَةٌ} تنبيهٌ على أنها لا يُتَنَفَّعُ بها، كما يُتَنَفَّعُ بالحَسْبِ في سَقْفٍ وغيره، أو شبهوا بالأصنام؛ لأنهم كانوا يُسَيِّدُونَهَا إلى الحيطان.

قوله: {يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ} فيه وجهان، أظهرهما: أنَّ "عليهم" هو المفعول الثاني للحَسْبَانِ، أي: واقعةٌ وكائنةٌ عليهم، ويكون قوله: "هم العدو" جملةً مستأنفةً، أخبر تعالى بذلك. والثاني: أن يكون "عليهم" متعلقاً بصيحة، و "هم العدو" الجملة في موضع المفعول الثاني للحَسْبَانِ. قال الزمخشري: "ويجوزُ أن يكونَ "هم العدو" هو المفعول الثاني: كما لو طَرَحْتَ الضميرَ. فإن قلت: فحقه أن يُقال: هي العدو قلت: منظورٌ فيه إلى الخبر، كما دُكر في قوله: {هَذَا رَبِّي}، وأن يُقَدَّرَ مضافٌ محذوفٌ على "يَحْسَبُونَ كُلَّ أَهْلِ صَحِيَةٍ" انتهى. وفي الثاني بُعدٌ بعيدٌ.

قوله: {أَنِّي يُوقُونَ} "أَنِّي" بمعنى كيف. وقال ابن عطية: ويَحْتَمَلُ أَنْ يكونَ "أَنِّي" ظرفاً لـ "قَاتَلَهُمْ" كأنه قال: قاتلهم الله كيف انصرفوا، أو صُرفوا؟ فلا يكونُ في القولِ استفهامٌ على هذا" انتهى. وهذا لا يجوز؛ لأنَّ "أَنِّي" إنما هي بمعنى كيف، أو بمعنى أين الشرطية أو الاستفهامية، وعلى التقادير الثلاثة فلا تَمَحَّضُ للظرفِ فلا يعملُ فيها ما قبلها البتة، كما لا تعملُ في أسماءِ الشرطِ والاستفهامِ.

(13/408)

* {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّأُ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ }

قوله: {يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ}: هذه المسألة عَدَّهَا النحاة من الأعمال، وذلك أن "تعالوا" يطلبُ "رسولُ الله" مجروراً بـ إلى، أي: تعالوا إلى رسولِ الله، و"يستغفر" يطلبه فاعلاً، فاعمل الثاني، ولذلك رفعه، وحذف من الأول؛ إذ التقدير: تعالوا إليه، ولو أعمل الأول لقليل: إلى رسولِ الله / يستغفر، فيضم في "يستغفر" فاعلٌ ويمكن أن يقال: ليست هذه من الأعمال في شيء لأنَّ قوله: "تعالوا" أمرٌ بالإقبال من حيث هو، لا بالنظر إلى مُقْبَلٍ عليه.

قوله: {لَوَّأُ} هذا جوابُ "إذا". وقرأ نافع "لَوَّأُ" مخففاً، والباقون مشدداً على التكثير و"يصدون" حالٌ لأنَّ الرؤيةَ بصريةً، وكذا قوله "وهم مستكبرون" حالٌ أيضاً: إمَّا من صاحبِ الحالِ الأولى، وإمَّا مِنْ فاعلِ "يصدون" فتكونُ متداخلةً. وأتى بـ "يصدون" مضارعاً دلالةً على التجددِ والاستمرار. وقرئ "يصدون" بالكسر وقد تقدَّمنا في الزخرف.

* { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ }
 { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ }

(13/409)

قوله: {أَسْتَغْفَرْتَ} قراءة العامة بهمزة مفتوحة من غير مدٍّ، وهي همزة التسوية التي أصلها الاستفهام، وقرأ يزيد ابن القعقاع "أَسْتَغْفَرْتَ". بهمزة ثم ألف، فاختلف الناس في تأويلها، فقال الزمخشري: "إشباعاً لهمزة الاستفهام للإظهار والبيان، لا قلباً لهمزة الوصل كما في "السحر" و "الله" يعني أنه أشيع فتحة همزة التسوية فتولد منها ألفٌ، وقصده بذلك إظهار همزة وبيائها، لا أنه قلب الوصل ألفاً كما قلبها في قوله: "السحر" "الله أذن لكم" لأن هذه همزة الوصل، فهي تسقط في الدّرج. وأيضاً فهي مكسورة فلا يلتبس معها الاستفهام بالخبر: بخلاف "السحر" و "الله". وقال آخرون: هي عوص من همزة الوصل. كما في "الذّاكرين" وهذا ليس بشيء؛ لأن هذه مكسورة فكيف تُبدل ألفاً؟ وأيضاً فإنما قلبناها هناك ألفاً ولم نحذفها، وإن كان حذفها مستحقاً، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، وهنا لا لئس.

(13/410)

وقال ابن عطية: "قرأ أبو جعفر - يعني زيدي بن القعقاع - "أَسْتَغْفَرْتَ" بمدّة على الهمزة. وهي ألفُ التسوية. وقرأ أيضاً بوصل الألف دون همز على الخبر، وفي هذا كله ضعف؛ لأنه في الأولى أثبت همزة الوصل، وقد أغنت عنها همزة الاستفهام، وفي الثانية حذف همزة الاستفهام، وهو يُريدها، وهذا ممّا لا يُستعمل إلا في الشعر". قلت: أمّا قراءته "استغفرت" بوصل الهمزة فزويت أيضاً عن أبي عمرو، إلا أنه هو بصم ميم "عليهم" عند وصل الهمزة؛ لأن أصلها الضم، وبو عمرو بكسرهما على أصل التقاء الساكنين. وأمّا قوله: "وهذا ممّا لا يُستعمل إلا في شعر" فإن أراد بهذا مدّ هذه الهمزة الاستفهام فليس بصحيح لأنه يجوز حذفها إجماعاً قبل "أم" نثراً ونظماً، وأمّا دون "أم" ففيه خلاف، والأخفش يُجوزُه ويجعلُ منه {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ} وقوله:

4264 - طَرَبْتُ وَمَا سَوَّقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبْتُ * وَلَا لِعِبَاءٍ مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وقول الآخر:

4265 - أَفْرَحُ أَنْ أُزْرَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ * أُورَثَ دَوْدًا شِصَائِصًا تَبْلًا

وأمّا قبل "أم" فكثير كقوله:

4266 - لَعَمْرُكَ مَا أُدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا * بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

وقد مرّت هذه المسألة مستوفاهً ولله الحمد

* { هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا وَلِلَّهِ حَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا كَيْفَ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ }

(13/411)

قوله: {يَنْفُضُوا}: قرأ العامة من الانفِضاض وهو التفريق. وقرأ الفضل بن عيسى الرقاشي "يُنْفِضُوا" مِنْ أَنْفَضَ الْقَوْمُ: قَبِي زَادَهُمْ. ويقال: تَفَضَّ الرَّجُلُ وَعَاءَهُ مِنَ الزَادِ، فَانْفَضَ، فَيَتَعَدَّى دُونَ الْهَمْزَةِ وَلَا يَتَعَدَّى مَعَهَا، فَهُوَ مِنْ بَابِ: كَبَبْتُهُ فَأَكَبَّ. قال الزمخشري: "وحقيقته: حَانَ لَهُمْ أَنْ يَنْفُضُوا مَزَاوِدَهُمْ".

* { يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَهَا الْأَدْلَ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا كِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: {لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ}: قراءة العامة بضم الياء وكسر الراء، مسنداً إلى "الأعزُّ"، و"الأذلُّ" مفعولٌ به، والأعزُّ بعض المنافقين على زعمه. وقرأ الحسن وابن أبي عبلة والمسبيبي "لَيُخْرِجَنَّ" بنون العظمة وبنصب "الأعزُّ" على المفعول به ونصب الأذل على الحال، وبه استشهد مَنْ جَوَّزَ تعريفها. والجمهور جعلوا ال مزيدة على حد:

4267 - فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ *

(13/412)

وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. وجَوَّزَ أبو البقاء أَنْ يَكُونَ منصوباً على المفعول به، وناصبه حالٌ محذوفة، أي: مُشَبَّهًا الْأَدْلَ، وقد حَرَّجَهُ الزمخشريُّ على حَذْفِ مِضَافٍ، أي: خَرُوجِ الْأَدْلِ، أو إِخْرَاجِ الْأَدْلِ، يعني بحسبِ القراءتين: مِنْ حَرَجٍ وَأَخْرَجَ. فعلى هذا ينتصبُ على المصدر لا على الحال. وَتَقَلَّ الدَانِيُّ عَنِ الْحَسَنِ أَيْضاً / "لَيُخْرِجَنَّ" بفتح نون العظمة وضم الراء ونصب "الأعزُّ" على الاختصاص كقولهم: "نحن العرب أقرى الناس للضيف"، و"الأذلُّ" نصبٌ على الحال أيضاً، قاله الشيخ، وفيه نظرٌ كيف يُخْبِرُونَ عَنِ أَنْفُسِهِمْ: بِأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ فِي حَالِ الدَّلِّ مَعَ قَوْلِهِمُ الْأَعَزُّ، أي: أَحْصَى الْأَعَزُّ وَيَعْتُونَ بِالْأَعَزِّ أَنْفُسَهُمْ؟ وقد حكى هذه القراءة أيضاً أبو حاتم، وحكى الكسائي والفراء أَنَّ قَوْمًا قَرَأُوا "لَيُخْرِجَنَّ" بفتح الياء وضم الراء ورفَع "الأعزُّ" فاعلاً ونصب الأول حالاً وهي واضحة. وقريء لَيُخْرِجَنَّ بالياء مبنياً للمفعول "الأعزُّ" قائماً مقام الفاعل، "الأذلُّ" حال أيضاً.

* { وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ }

(13/413)

قوله: {وَأَكُنْ}: قرأ أبو عمرو "وأكون" بنصب الفعل عطفاً على "فأصّدق" و "فأصّدق" منصوبٌ على جوابِ التمني في قوله: "لولا أحرّنتي" والباقون "وأكن" مجزوماً، وحذقت الواوُ لالتقاء الساكنين. واختلفت عبارات الناس في ذلك، فقال الرمخشري: "عطفاً على محلّ "فأصّدق" كأنه قيل: إن أحرّنتي أصّدق وأكن". وقال ابن عطية: "عطفاً على الموضع؛ لأنّ التقدير: إن أحرّنتي أصّدق وأكن، هذا مذهب أبي علي الفارسي: فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا وهو أنه جزم على توهم الشرط الذي يدلّ عليه التمني، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يُعطفُ على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله: {مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُهُمْ} فَمَنْ جَزَمَ عَطْفَهُ عَلَى مَوْضِعٍ {فَلَا هَادِيَ لَهُ} لَأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَوْقَعَهُ فَعَلَّ لَانْجَزَمَ" انتهى. وهذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين. وتظر سيبويه ذلك بقول زهير:

4268 - بدالي أني لست مُدرك ما مصى * ولا سابق شيئاً إذا كان جانيا

(13/414)

فخفص "ولا سابق" عطفاً على "مُدرك" الذي هو خبر ليس على توهم زيادة الباء فيه؛ لأنه قد كثر جرّ خبرها بالباء المزيدة، وهو عكس الآية الكريمة؛ لأنه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء، وهنا خفص على توهم وجود الباء، ولكن الجامع توهم ما يفتضي جواز ذلك، ولكني لا أحب هذا اللفظ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جزم على التوهم، لقبحه لفظاً. وقال أبو عبيد: "رأيتُه في مصحف عثمان "وأكن" بغير واو. وقد قرّق الشيخ بين العطف على الموضع والعطف على التوهم بشيء فقال: "الفرق بينهما: أن العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود" انتهى. قلت: مثال الأول: "هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً" فهذا من العطف على الموضع، فالعامل وهو "ضارب" موجود، وأثره وهو النصب مفقود. ومثال الثاني ما نحن فيه؛ فإنّ العامل للجزم مفقود، وأثره موجود. وأصرّح منه بيت زهير فإنّ الباء مفقودةٌ وأثرها موجود، ولكن أثرها إنما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه، وكذلك في الآية الكريمة. ومن ذلك بيت امرئ القيس:

4269 - فطلّ طهاهُ اللحم من بين مُنْصِحٍ * صَفِيفٍ شِوَاءٍ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
فإنهم جعلوه من العطف على التوهم؛ وذلك: أنه توهم أنه أضاف "منصِح" إلي "صَفِيف"، وهو لو أضافه إليه لجرّه فعطف "قدير" على "صَفِيف" بالجرّ توهما لجرّه بالإضافة. /
وقرأ عبيد بن عمير "وأكون" برفع الفعل على الاستئناف، أي: وأنا أكون، وهذا عدّه منه بالصّلاح.

* { وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ }

(13/415)

وقرأ أبو بكر "بما يعملون" بالعَيْبَةِ، والباقون بالخطاب، وهما واضجتان. وقرأ
أبي وعبد الله وابن جبير "فَأَتَصَدَّقَ" وهي أصلُ قراءةِ العامةِ ولكنْ أُدْغِمَتْ التَّاءُ
في الصاد.

سورة التغابن

* { يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

قوله: { لَهُ الْمُلْكُ } : مبتدأ وخبر. وقدم الخبر ليفيد اختصاصَ المُلْكِ والحمدِ
بالله، إذ المُلُّ والحمدُ لله حقيقةً.

* { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ }

(13/416)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون
السمين الحلبي
(14)

نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية
قوله: { أَنِّي يُوقُونَ } " أَنِّي " بمعنى كيف. وقال ابن عطية: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
" أَنِّي " ظرفاً لـ " قَاتَلَهُمْ " كأنه قال: قاتلهم الله كيف انصرفوا، أو صُرفوا؟ فلا
يكونُ في القولِ استفهامٌ على هذا" انتهى. وهذا لا يجوز؛ لأنَّ " أَنِّي " إنما هي
بمعنى كيف، أو بمعنى ابن الشرطية أو الاستفهامية، وعلى التقادير الثلاثة فلا
تَمَحَّضٌ للظرفِ فلا يعملُ فيها ما قبلها البتة، كما لا تعمل في أسماءِ الشرطِ
والاستفهامِ.

* { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّأُ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ
وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ }

قوله: { يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ } : هذه المسألة عَدَّهَا النحاة من الإعمال،
وذلك أن "تعالوا" يطلبُ "رسولُ الله" مجروراً بـ إلى، أي: تعالوا إلى رسولِ
الله، و"يستغفر" يطلبه فاعلاً، فاعمل الثاني، ولذلك رفعه، وحذف من الأول؛ إذ
التقدير: تعالوا إليه، ولو أعمل الأول لقليل: إلى رسولِ الله / يستغفر، فيُضمَرُ
في "يستغفر" فاعلٌ ويمكن أن يقال: ليست هذه من الإعمال في شيء لأنَّ
قوله: "تعالوا" أمرٌ بالإقبال من حيث هو، لا بالنظر إلى مُقْبَلٍ عليه.
قوله: { لَوَّأُ } هذا جوابٌ "إذا". وقرأ نافع "لَوَّأُ" مخففاً، والباقون مشدداً على
التكثير و"يصدون" حالٌ لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةً، وكذا قوله "وهم مُسْتَكْبِرُونَ" حالٌ
أيضاً: إمَّا من صاحبِ الحالِ الأولى، وإمَّا من فاعلِ "يصدون" فتكونُ متداخلةً.

وأتى بـ"يَصُدُّون" مضارعاً دلالةً على التجدد والاستمرار. وقرىء "يَصُدُّون" بالكسر وقد تقدّمنا في الزخرف.

(14/1)

* { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ }
قوله: {أَسْتَغْفَرْتَ} : قراءةُ العامّةُ بهمزةً مفتوحةً مِنْ غيرِ مَدٍّ، وهي همزةُ التسويةِ التي أصلها الاستفهامُ. وقرأ يزيد ابن القعقاع "أَسْتَغْفَرْتَ". بهمزةً ثم ألفٍ، فاختلف الناسُ في تأويلها، فقال الزمخشري: "إشباعاً لهمزة الاستفهام للإظهار والبيان، لا قلباً لهمزة الوصل كما في "السحر" و "الله" يعني أنه أتبع فتحةً همزة التسوية فتولد منها ألفٌ، وقصده بذلك إظهارُ الهمزة وبيائها، لا أنه قلبَ الوصلِ ألفاً كما قلبها في قوله: "السحر" "اللهُ أذِنَ لَكُمْ" لأنَّ هذه الهمزةُ الوصلُ، فهي تنسُقُ في الدَّرَج. وأيضاً فهي مكسورةٌ فلا يلتبسُ معها الاستفهامُ بالخبر: بخلاف "السحر" و "الله". وقال آخرون: هي عَوَضٌ من همزة الوصل. كما في "الذَّاكِرَيْنِ" وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ هذه مكسورةٌ فكيف تُبَدِّلُ ألفاً؟ وأيضاً فإنما قلبناها هناك ألفاً ولم نحذفها، وإن كان حذفها مُسْتَحَقًّا، لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر، وهنا لا لَبْسَ.

(14/2)

وقال ابن عطية: "قرأ أبو جعفر - يعني زيدي بن القعقاع - "أَسْتَغْفَرْتَ" بمدّةً على الهمزة. وهي ألفُ التسوية. وقرأ أيضاً بَوَصَلِ الألف دون همز على الخبر، وفي هذا كله صَعْفٌ؛ لأنه في الأولى أثبت همزة الوصل، وقد أغنت عنها همزة الاستفهام، وفي الثانية حذفت همزة الاستفهام، وهو يُرِيدُهَا، وهذا ممّا لا يُسْتَعْمَلُ إلا في الشعر". قلت: أمّا قراءته "استغفرت" بَوَصَلِ الهمزة فزُوِيَتْ أيضاً عن أبي عمرو، إلا أنه هو يَصُمُّ ميم "عليهم" عند وَصَلِ الهمزة؛ لأن أصلها الضمُّ، وبو عمرو بكسرها على أصل النقاء الساكنين. وأمّا قوله: "وهذا ممّا لا يُسْتَعْمَلُ إلا في شعر" فإن أراد بهذا مدّ هذه الهمزة الاستفهام فليس بصحيح لأنه يجوزُ حذفها إجماعاً قبل "أم" نثراً ونظماً، وأمّا دون "أم" ففيه خلافٌ، والأخفشُ يَجَوِّزُهُ ويجعلُ منه {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ} وقوله:

4264 - طَرِبْتُ وما سَوَقاً إلى البيضِ أطربُ * ولا لِعِباً مني وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وقول الآخر:

4265 - أَفْرَحُ أَنْ أُزْرَأَ الكرامَ وَأَنْ * أُورَثَ دَوْدًا شصائصاً تَبْلًا

وأمّا قبل "أم" فكثيرٌ كقوله:

4266 - لَعَمْرُكَ ما أُدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دارياً * بسبِّعِ رَمِيْنَ الجَمْرِ أم بثمانٍ

وقد مرّت هذه المسألةُ مستوفاهً ولله الحمدُ

* { هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا وَلِلَّهِ
خَرَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا كَيْفَ الْمُتَّفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ }

(14/3)

قوله: {يَنْفَضُوا}: قرأ العامَّة من الإنفِضاض وهو التفرُّق. وقرأ الفضل بن عيسى الرقاشي "يُنْفِضُوا" مِنْ أَنْفَضَ الْقَوْمُ: فَنَبِيَّ زَادَهُمْ. ويقال: تَفَضَّ الرَّجُلُ وَعَاءَهُ مِنَ الزَادِ، فَانْفَضَ، فَيَتَعَدَّى دُونَ الْهَمْزَةِ وَلَا يَتَعَدَّى مَعَهَا، فَهُوَ مِنْ بَابِ: كَبَيْتُهُ فَأَكَبَّ. قال الزمخشري: "وحقيقته: حَانَ لَهُمْ أَنْ يَنْفُضُوا مَزَاوِدَهُمْ".

* { يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَهَا الْأَدْلَ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ
وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا كَيْفَ الْمُتَّفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: {لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ}: قراءة العامَّة بضمَّ الياء وكسر الراء، مسنداً إلى "الأعز"، و"الأذل" مفعولٌ به، والأعزُّ بعض المنافقين على زعمه. وقرأ الحسن وابن أبي عبله والمسبيبيُّ "لَيُخْرِجَنَّ" بنون العظمة وينصب "الأعز" على المفعول به ونصب الأذل على الحال، وبه استشهد مَنْ جَوَّزَ تعريبها. والجمهور جعلوا آل مزيدة على حد:

4267 - فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ *

(14/4)

وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. وجَوَّزَ أبو البقاء أَنْ يَكُونَ منصوباً على المفعول به، وناصبه حالٌ محذوفة، أي: مُشَبَّهاً الْأَدْلَ، وقد حَرَّجَهُ الزمخشريُّ على حَذْفِ مضافٍ، أي: خروج الأذل، أو إخراج الأذل، يعني بحسبِ القراءة: مِنْ حَرَجٍ وَأَخْرَجَ. فعلى هذا ينتصب على المصدر لا على الحال. وتَقَلَّ الدانيُّ عن الحسن أيضاً / "لَيُخْرِجَنَّ" بفتح نون العظمة وضمَّ الراء ونصب "الأعز" على الاختصاص كقولهم: "نحن العربُ أقرُّى الناس للضيف"، و"الأذل" نصبٌ على الحال أيضاً، قاله الشيخ، وفيه نظرٌ كيف يُخْبِرُونَ عن أنفسهم: بأنهم يَخْرِجُونَ فِي حَالِ الدُّلِّ مَعَ قَوْلِهِمُ الْأَعَزُّ، أي: أَحْصَى الْأَعَزُّ، وَيَعْتُونَ بِالْأَعَزِّ أَنْفُسَهُمْ؟ وقد حكى هذه القراءة أيضاً أبو حاتم، وحكى الكسائيُّ والفراء أنَّ قوماً قرؤوا "لَيُخْرِجَنَّ" بفتح الياء وضمَّ الراء ورفَّع "الأعز" فاعلاً ونصب الأول حالاً وهي واضحة. وقرئ أيضاً لَيُخْرِجَنَّ بالياء مبنياً للمفعول "الأعز" قائماً مقام الفاعل، "الأذل" حال أيضاً.

* { وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا
أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قَاصِدٌ وَآكِنٌ مِّنَ الصَّالِحِينَ }

(14/5)

قوله: {وَأَكُنْ}: قرأ أبو عمرو "وأكون" بنصب الفعل عطفاً على "فأصّدق" و "فأصّدق" منصوبٌ على جوابِ التمني في قوله: "لولا أحرّنتي" والباقون "وأكن" مجزوماً، وحذفت الواوُ لالتقاء الساكنين. واختلفت عبارات الناس في ذلك، فقال الرمخشري: "عطفاً على محلّ "فأصّدق" كأنه قيل: إن أحرّنتي أصّدق وأكن". وقال ابن عطية: "عطفاً على الموضع؛ لأنّ التقدير: إن أحرّنتي أصّدق وأكن، هذا مذهب أبي علي الفارسي: فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا وهو أنه جزم على توهم الشرط الذي يدلّ عليه التمني، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يُعطفُ على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله: {مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُهِمْ} فَمَنْ جَزَمَ عَطَفَهُ عَلَى مَوْضِعِ {فَلَا هَادِيَ لَهُ} لَأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَوْقَعَهُ فَعَلَّ لَانْجَزَمَ" انتهى. وهذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين. وتظر سيبويه ذلك بقول زهير:

4268 - بَدَالِي أَنِي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَصَى * وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

(14/6)

فخفص "ولا سابق" عطفاً على "مُدْرِكَ" الذي هو خبر ليس على توهم زيادة الباء فيه؛ لأنه قد كثر جرُّ خبرها بالباء المزيدة، وهو عكسُ الآية الكريمة؛ لأنه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء، وهنا خُفصَ على توهم وجود الباء، ولكنّ الجامع توهم ما يفتضي جواز ذلك، ولكنني لا أحبُّ هذا اللفظ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جُزِمَ على التوهم، لِقُبْحِهِ لِفِظاً. وقال أبو عبيد: "رأيتُه في مصحف عثمان "وأكن" بغير واو. وقد قرّق الشيخ بين العطفِ على الموضعِ والعطفِ على التوهمِ بشيءٍ فقال: "الفرق بينهما: أنّ العاملَ في العطفِ على الموضعِ موجودٌ، وأثره مفقودٌ، والعاملُ في العطفِ على التوهمِ مفقودٌ، وأثره موجودٌ" انتهى. قلت: مثالُ الأول: "هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً" فهذا من العطفِ على الموضعِ، فالعاملُ وهو "ضارب" موجودٌ، وأثره وهو النصبُ مفقودٌ. ومثالُ الثاني ما نحن فيه؛ فإنّ العاملَ للجزمِ مفقودٌ، وأثره موجودٌ. وأصرّح منه بيتُ زهير فإنّ الباءَ مفقودَةٌ وأثرها موجودٌ، ولكن أثرها إنما ظهر في المعطوفِ لا في المعطوفِ عليه، وكذلك في الآية الكريمة. ومن ذلك بيتُ امرئ القيس:

4269 - فَظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْصِجٍ * صَفِيفٍ شِوَاءٍ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
فإنهم جعلوه من العطفِ على التوهم؛ وذلك: أنه توهم أنه أضاف "منصج" إلي "صفيف"، وهو لو أضافه إليه لجرّه فعطف "قدير" على "صفيف" بالجرِّ توهما لجرّه بالإضافة. /

وقرأ عبيد بن عمير "وأكون" برفع الفعل على الاستئناف، أي: وأنا أكون، وهذا عدّه منه بالصّلاح.

* { وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ }

(14/7)

وقرأ أبو بكر "بما يعملون" بالعِيبَة، والباقون بالخطاب، وهما واضجتان. وقرأ أبي وعبد الله وابن جبير "فَأَتَصَدَّقَ" وهي أصل قراءة العامة ولكن أَدِغَمَتْ التَاءُ في الصاد.

سورة التغابن

* { يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

قوله: { لَهُ الْمُلْكُ }؛ مبتدأ وخبر. وقدم الخبر ليفيد اختصاص المُلْكِ والحمد بالله، إذ المُلْكُ والحمد لله حقيقة.

* { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوْرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ }

قوله: { وَصَوَّرَكُمْ }؛ قرأه العامَّة بضم الصاد، وهو القياس في فُعْلَة. وقرأ زيد بن علي والأعمش وأبو زيد بكسرها، وليس بقياس، وهو عكس "لَحَى" بالضم، والقياس لَحَى بالكسر.

* { يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ }

قوله: { مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ }؛ العامَّة على الخطاب في الحرقين. وروي عن أبي عمرو وعاصم بياء العِيبَة، فتحتمل الالتفات وتحتمل الإخبار عن الغائبين.

* { ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَاتِبٌ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَعْنَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَنِّي حَمِيدٌ }

قوله: { بِأَنَّهُ }؛ الهاء للشأن والحديث، و { كَاتِبٌ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم } خبرها و "استعنى" بمعنى المجرد. وقال الزمخشري: "ظَهَرَ غِنَاهُ فَالْسِينُ لَيْسَتْ لِلطَّلَبِ"

قوله: { أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا } يجوز أن يرتفع على الفاعلية، ويكون من الاشتغال، وهو الأرجح لأنَّ الأداة تطلب الفعل، وأن يكون مبتدأ وخبراً. وجمع الضمير في "يَهْدُونَنَا" إذ البشر اسم جنس.

(14/8)

* { رَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ }

قوله: { أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا } : "أَنْ" مخففة، لا ناصبة لئلا يَدْخُلَ ناصبٌ على مثله، و "أَنْ" وما في حَبْرِها سادَّةٌ مَسَدَّةٌ المفعولين للزعمِ أو المفعول. و "بلى" إيجابٌ للنفي، و "لَتُبْعَثُنَّ". جوابٌ قسم مقدر.

* { يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّعَابِنِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكْفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }

قوله: { يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ } : منصوبٌ بقوله: "لَتُنَبَّؤُنَّ" عند النحاس و بـ "حَبْرٌ" عند الحوفي، و بـ "أذْكَر" مضمراً عند الزمخشري، فيكون مفعولاً به، وبما دَلَّ عليه الكلام، أي: تتفاوتون ويومَ يجمعكم، قاله أبو البقاء. والعامَّةُ بفتح الياءِ وضمَّ العين. وروي سكوئها وإشمامها عن أبي عمرو. وهذا منقولٌ عنه في الرأء نحو { يَنْصُرُكُمْ } وبأيه كما تقدَّم في البقرة. وقرأ يعقوب وسلام وزيد بن علي والشعبي "نجمعكم" بنون العظمة.

والتَّعَابِنُ: تفاعلٌ من العَبْنِ في البيع والشراءِ على الاستعارة وهو أَخَذُ الشيءِ بدون قيمته. وقيل: العَبْنُ: الإخفاءُ ومنه: عَبْنُ البيعِ لاستخفائه. والتفاعلُ هنا من واحد لا من اثنين ويقال: عَبِنْتُ الثوبَ وَحَبِنْتُهُ، أي: أَخَذْتُ ما طَالَ منه مقداركَ فهو نقصٌ وإخفاءٌ. وفي التفسير: هو أن يكتسبَ الرجلُ مالاً مِنْ غيرِ وجهه، فَيَرْتَه غيرُه فيعملَ فيه بطاعةِ الله، فيَدْخُلُ الأولُ النارَ والثاني الجنةَ بذلك المالِ، فذلك هو العَبْنُ البَيِّنُ.

(14/9)

* { مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

قوله: { يَهْدِ قَلْبَهُ } : بالياءِ مجزوماً جواباً للشرطِ قراءةِ العامَّة. وابن جبير وابن هرمز وطلحة والأزرق بالنون والضحاك وأبو جعفر وأبو عبد الرحمن "يَهْدُ" مبنياً للمفعول "قلبه" قائم مقامَ الفاعل. ومالك بن دينار وعمر بن دينار "يَهْدُ" بهمزة ساكنة، "قلبه" فاعلٌ به بمعنى يطمئنُّ ويَسْكُنُ. وعمر بن فائد "يَهْدُ" بالفاءِ مبدلة من الهمزة كالتي قبلها، ولم يَحْذِفْها نظراً إلى الأصل وهو أفصح اللغتين. وعكرمة ومالك بن دينار أيضاً يَهْدُ بحذفِ هذه الألفِ إجراءً لها مُجرى الألفِ الأصلية كقول زهير:

4270 - جريءٌ متى يُظلمَ يُعاقِبُ يظلمه * سريعاً وإن لا يُبَدَّ بالظلمِ يُظلمِ
وقد تقدَّم إعرابٌ ما قبلَ هذه الآيةِ وما بعدها.

* { قَاتِفُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }

قوله: { خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ } : فيه أوجه، أحدها: - وهو قول سيبويه - أنه مفعول بفعل مقدر، أي: وَأَتُوا خَيْرًا كقوله: { انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ } . الثاني: تقديره: يكن الإنفاق خيراً، فهو خبر كان المضمرة، وهو قول أبي عبيد. الثالث: أنه نعت مصدر محذوف، وهو قول الكسائي والفاء، أي: إنفاقاً خيراً. الرابع: أنه حال وهو قول الكوفيين. الخامس: أنه مفعول بقوله: "أَنْفِقُوا"، أي: أَنْفِقُوا مَالاً خيراً. وقد تقدم الخلاف في قراءة "يُضَاعَفُهُ" و { يُوقِ شَحَّ نَفْسِهِ }

سورة الطلاق

(14/10)

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْضُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا }

قوله: { إِذَا طَلَّقْتُمُ } : فيه أوجه، أحدها: أنه خطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً كقوله:

4271 - فَإِنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ * وَإِنْ شِئْتِ لَمْ أَطْعَمْ تَقَاخًا وَلَا بَرْدًا / الثاني: أنه خطاب له ولأمته والتقدير: يا أيها النبي وأمته إذا طلقتم فحذف المعطوف لدلالة ما بعده عليه، كقوله:

4272 - * إِذَا حَدَّقْتَهُ رَجُلُهَا

أي، ويدها، وتقدم هذا في سورة النحل عند { تَقِيكُمْ الْحَرَّ } . الثالث: أنه خطاب لأمته فقط بعد نداءه عليه السلام. وهو من تلوين الخطاب خاطب أمته بعد أن خاطبه. الرابع: أنه على إضمار قول، أي: يا أيها النبي قُلْ لَأَمْتِكُمْ: إذا طلقتم.

الخامس: قال الزمخشري:

"خص النبي صلى الله عليه وسلم بالنداء وعمم بالخطاب؛ لأن النبي إمام أمته وقُدوتهم، كما يُقال لرئيس القوم وكبيرهم: يا فلانُ افعلوا كيت وكيت اعتباراً بتقدمه وإظهاراً لترؤسه" في كلامٍ حسنٍ، وهذا هو معنى القول الثالث الذي قدَّمته.

وقوله: { إِذَا طَلَّقْتُمُ } ، أي: إذا أَرَدْتُمْ كقوله: { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ } { فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ } وتقدم تحقيق ذلك.

(14/11)

قوله: {لِعِدَّتِهِنَّ} قال الزمخشري: "مُسْتَقْبَلَاتٍ لِعِدَّتِهِنَّ، كَقَوْلِكَ: "أَتَيْتُهُ لَلَيْلَةِ بَقِيَّتٍ مِنَ الْمَحْرَمِ"، أي: مُسْتَقْبَلًا لَهَا، وَفِي قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَنْ قُبِلَ عِدَّتِهِنَّ} انْتَهَى. وَنَاشَقَهُ الشَّيْخُ فِي تَقْدِيرِهِ الْحَالِ الَّتِي تَعْلُقُ بِهَا الْجَارُ كَوْنًا خَاصًا. وَقَالَ: "الْجَارُ إِذَا وَقَعَ حَالًا إِنَّمَا يَتَعْلَقُ بِكَوْنِهِ مُطْلَقًا" وَفِي مِثَاقِشْتِهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ لَمْ يَجْعَلِ الْجَارَ حَالًا بَلْ جَعَلَهُ مَتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "لِعِدَّتِهِنَّ، أَي: عِنْدَ أَوَّلِ مَا يُعْتَدُّ لِهِنَّ بِهِ، وَهُنَّ فِي قُبُلِ الطُّهْرِ" وَهَذَا مِنْهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ: "هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: لِاسْتِقْبَالِ عِدَّتِهِنَّ، وَاللَّامُ لِلتَّوْقِيفِ نَحْوُ: لَقِيْتُهُ لَلَيْلَةِ بَقِيَّتٍ مِنْ شَهْرِ كَذَا" انْتَهَى. فَعَلَى هَذَا تَتَعَلَّقُ لِلَّامُ بِـ "طَلَّقُوهُنَّ".

قوله: {لَعَلَّ اللَّهُ} هذه الجملة مستأنفة لا تعلق بما لها بما قبلها؛ لأنَّ النحاة لم يُعَدُّوها في المُعْلَقَاتِ. وَقَدْ جَعَلَهَا الشَّيْخُ. مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ فِيهِنَّ، وَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّ فِتْنَةُ لَكُمْ} فَهَنَّاكَ يُطَلَّبُ تَحْرِيرُهُ.

* { قَادًا بَلَعَنِي أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ قَارِفُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا دَوِي عَذْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَمُ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا }

وقرأ العامَّةُ: {أَجَلَهُنَّ}: لأنَّ الأجل - من حيث هو - واحدٌ وإنَّ اختلقت أنواعُهُ بالنسبة إلى المعتدَّات. والضحاك وابن سيرين "أَجَلَهُنَّ" جمع تكسير، اعتباراً بأنَّ أجل هذه غير أجل تلك.

(14/12)

* { وَبَرَّرْفُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا }

قوله: {بَالِغُ أَمْرِهِ}: قرأ حفص "بالغ" من غير تنوين، "أمره" مضافٌ إليه على التخفيف. والباقون بالتنوين والصنْبِ وهو الأصلُ خلافاً للشَّيْخِ. وقرأ ابن أبي عيِّلة وداود بن أبي هند وأبو عمرو في رواية "بالغ أمره" بتنوين "بالغ" ورفع "أمره" وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ "بالغ" خبراً مقدماً، و"أمره" مبتدأ مؤخر. والجملة خبر "إِنَّ" والثاني: أَنْ يَكُونَ "بالغ" خبر "إِنَّ" و"أمره" فاعلٌ به. وقرأ المفضل "بالغا" بالنصب، "أمره" بالرفع. وفيه وجهان، أظهرهما: وهو تخريج الزمخشري أَنْ يَكُونَ "بالغا" نصيباً على الحال، و{قَدْ جَعَلَ اللَّهُ} هو خبر "إِنَّ" تقديره: إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا بِالْغَا أَمْرُهُ. والثاني: أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَالْخَبَرَ بِهَا، كَقَوْلِهِ:

4273 - * إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

ويكون "قد جعل" مستأنفاً كام في القراءة الشهيرة. ومَنْ رَفَعَ "أمره" فمفعولٌ "بالغ" محذوفٌ تقديره: ما شاء. وجناح بن حبيش "قَدْرًا" بفتح الدال.

* { وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ }

وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا {

(14/13)

قوله: {وَاللَّائِي يَتَّقِينَ}: قد تقدّم الخلاف فيه، وأبو عمرو يقرأ هنا "واللائي يَتَّقِينَ" بالإظهار، وقاعدته في مثله الإدغام، إلا أن الياء لَمَّا كَانَتْ عَارِضَةً لكونها بدلاً مِنْ همزة، فكانه لم يجتمع مثلاً. وأيضاً فإن سكوتها عارض، فكان ياء "اللائي" محرّكة، والحرف ما دام متحركاً لا يُدغم في غيره / وقرأ "يَتَّقِينَ" فعلاً ماضياً، وقرأ "يَتَّقِينَ" مضارعاً. و"مِنْ المحيض مِنْ نساءكم" مِنْ "الولى لابتناء الغاية، وهي متعلقة بالفعل قبلها، والثانية للبيان، متعلقة بمحذوف و"اللائي" مبتدأ، و"فَعِدَّتُهُنَّ" مبتدأ ثانٍ، "وثلاثة أشهر" خبره، والجملة خبر الأول، والشرط معترض، وجوابه محذوف. ويجوز أن يكون "إن ارتبتم" جوابه {فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ} والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ومتعلق الارتياح محذوف فويل: تقديره: إن ارتبتم في أنها يَتَّقِينَ أم لا لإمكان ظهور حمل. وإن كان انقطع دمها. وقيل: إن ارتبتم في دم البالغات مَبْلَعُ اليأس: أهو دم حيض أم استحاضة؟ وإذا كان هذا عِدَّةَ المراتب فيها فغير المراتب فيها أولى، وأغرب ما قيل: إن "إن ارتبتم" بمعنى تَيَقَّنْتُمْ فهو من الأضداد.

قوله: {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ} مبتدأ، خبره محذوف. فقدروه جملة كالأولى، أي: فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أيضاً، والأولى أن يقدر مفرداً، أي: فكذلك، أو مثلهن ولو قيل: بأنه معطوف على "اللائي يَتَّقِينَ" عطفت المفردات، وأخبر عن الجميع بقوله "فَعِدَّتُهُنَّ" لكان جوهاً حسناً. وأكثر ما فيه توسط الخبر بين المبتدأ وما عطفت عليه، وهذا ظاهر قول الشيخ: {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ} معطوف على قوله "واللائي يَتَّقِينَ" فأعرابه مبتدأ كأعراب "واللائي".

(14/14)

قوله: {وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ} مبتدأ و"أَجْلُهُنَّ" مبتدأ ثانٍ و"أَنْ يَضَعْنَ" خبره والجملة خبر الأول، أي وَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ. ويجوز أن يكون "أَجْلُهُنَّ" بدل اشتمال مِنْ أولات و"أَنْ يَضَعْنَ" خبر المبتدأ. والعامّة على أفراد "حَمْلَهُنَّ" والضحاك "أَجْلَهُنَّ" جمع تكسير.

* { دَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا }

قوله: {وَيُعْظِمُ}: هذه قراءة العامّة مضارع أعظم، وابن مقسم "يُعْظِمُ" بالتشديد مضارع عَظَمَ مشدداً. والأعمش "نُعْظِمُ" مضارع أعظم، وهو التفتاح مِنْ عَيْتَةٍ إِلَى تَكَلَّمَ.

* { أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وَّجْهَيْهِمَا وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلْنَ عَلَيْنَهُنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِن أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمْ بِيَسَرِّ بَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتْرُوعٌ لَهُ أُخْرَىٰ }

قوله: { مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ } : فيه وجهان، أحدهما: أنَّ " مِنْ " للتبعيض. قال الزمخشري: " مُبَعَّضُهَا مَحْذُوفٌ مَعْنَاهُ: أَسْكِنُوهُنَّ مَكَانًا مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ، أَي: بَعْضَ مَكَانِ سُكْنَانِكُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { يَعْصُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ }، أَي: بَعْضَ أَبْصَارِهِمْ. قَالَ قَتَادَةَ: " إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ أَسْكَنَهَا فِي بَعْضِ جَوَابِهِ ". وَالثَّانِي: أَنَهَا لابتداء الغاية قاله الحوفي وأبو البقاء. قال أبو البقاء: " والمعنى: تَسَبَّبُوا إِلَى إِسْكَانِهِنَّ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تُسْكِنُونَ أَنْفُسَكُمْ. وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مِنْ وُجْدِكُمْ، وَالْوُجْدُ: الْغِنَى ".

(14/15)

قوله: { مِّنْ وَّجْهَيْهِمَا } فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ مِنْ قَوْلِهِ " مِنْ حَيْثُ " بتكرير العامل، وإليه ذهب أبو البقاء كأنه قيل: أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ سَعْتِكُمْ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَطَفَ بَيَانَ لِقَوْلِهِ { مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ }، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ، فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ أَعْرَبَ " مِنْ حَيْثُ " تَبْعِيضِيَّةً كَمَا تَقَدَّمَ: " فَإِن قَلْتِ: وَقَوْلُهُ " مِنْ وَّجْهَيْهِمَا "؟ قَلْتِ: هُوَ عَطَفُ بَيَانَ لِقَوْلِهِ: { مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ } وَمُفَسِّرٌ لَهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَسْكِنُوهُنَّ مَكَانًا مِنْ مَسَاكِنِكُمْ مِمَّا تُطِيقُونَهُ.

وَالْوُجْدُ الْوُسْعُ وَالطَّاقَةُ. وَنَاقَشَهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ إِعَادَةُ الْعَامِلِ، إِنَّمَا عُهِدَ هَذَا فِي الْبَدَلِ، وَلِذَلِكَ أَعْرَبَهُ أَبُو الْبَقَاءِ بَدَلًا. وَالْعَامَّةُ " وُجْدِكُمْ " بضم الواو، والحسن والأعرج وأبو حيوة بفتحها، والفياض بن غزوان وعمرو بن ميمون ويعقوب بكسرها، وهي لغاتٌ بمعنى. وَالْوُجْدُ بفتح الواو: الْحُزْنُ أَيْضًا، وَالْحُبُّ، وَالْعَصَبُ.

قوله: { وَأَمْرُهُمْ } أفتعلوا مِنْ الْأَمْرِ يُقَالُ: ابْتَمَرَ الْقَوْمُ وَتَأَمَرُوا، أَي: أَمَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: اتَّمَرُوا: تَشَاوَرُوا وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: { إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَتَمَرُونَ بِكَ } وَأَنشَدَ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ:

4274 - * وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

/ قوله: { فَسَتْرُوعٌ } قيل: هو خبرٌ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ. وَالضَّمِيرُ فِي " لَهُ " لِلْأَبِ كَقَوْلِهِ: { فَإِن أَرْضَعْنَ لَكُمْ }، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، أَي: فَسَتْرُوعُ الْوَلَدِ لَوْلَا أَنَّهُ أَمْرُهُ أُخْرَى. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَبْرٌ عَلَى بَابِهِ.

* { لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا }

(14/16)

قوله: {لِيُنْفِقَ} هذه قراءة العامة، أعني كَسَرَ اللام وجزَمَ المضارع بها. وحكى أبو معاذ القاريء "لِيُنْفِقَ" بنصب الفعل على أنها لامٌ كي تَصَبَّ الفعل بعدها بإضمار "أَنْ" ويتعلق الحرفُ حينئذٍ بمحذوفٍ، أي: سَرَعْنَا ذَلِكَ لِيُنْفِقَ. وقرأ العامة "قُدِرَ" مخففاً. وابن أبي عبلة "قُدِّرَ" مشدداً.

* { وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاَهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاَهَا عَذَابًا تُكْرَأُ }

قوله: { عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا } : ضَمَّنَ معني أَعْرَضَ، كأنه قيل: أَعْرَضَتْ بسببِ عُنُوتِهَا. وقوله "فحاسبناها" إلى آخره كله في الآخرة، وأتى به على لفظِ الْمُضِيِّ لِتَحَقُّقِهِ. وقيل: العذاب في الدنيا فيكونُ على حقيقته و"أعدَّ الله" تكريزٌ للوعيد وتوكيداً. وجَوَّزَ الزمخشري أن يكونَ "عَتَتْ" وما عَطِيفَ عليه صفةً لـ"قريه" ويكونُ الخبرُ لـ"كأين" الجملة من قوله "أعدَّ الله" فعلى الأول يكونُ الخبرُ "عَتَتْ" وما عَطِيفَ عليه.

* { أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا }

قوله: { الَّذِينَ آمَنُوا } : منصوبٌ بإضمار أعني بياناً للمنادي، أو يكون عطفاً بيان للمنادي أو نعتاً له، ويضعفُ كونه بدلاً لعدم حُلُولِهِ المبدلِ منه.

* { رَسُُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَيَقُولُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا ظُلْمًا تَتَّبِعُوا وَمَا يَكْفُرُ بِهِ أَنتُم مِّنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لِلَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَسَاءَ لِلَّذِينَ اسْتَفْسَدُوا الْأَرْضَ مَا لَهُمْ فِيهِمْ ذِكْرًا }
تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا }

(14/17)

قوله: {رَسُُولًا} : فيه أوجهٌ، أحدها - وإليه ذهب الزجاج والفارسي - أنه منصوبٌ بالمصدرِ المنونِ قبله؛ لأنه يَنْحَلُّ لحرفِ مصدرِي وفعلٍ، كأنه قيل: أن ذَكَرَ رسولاً، والمصدرُ المنونُ عاملٌ كقوله تعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا} وقوله:

4275 - بَصَّرَ بِالسِّيَوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ * أَرَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
الثاني: أنه جعل نفسُ الذِّكْرِ مبالغةً فأبدل منه. الثالث: أنه بدلٌ منه على حذفٍ مضافٍ من الأولِ تقديره: أنزلَ ذا ذِكْرٍ رسولاً. الرابع: كذلك، إلا أن "رسولاً" نعتٌ لذلك المحذوف. الخامس: أنه بدلٌ منه على حذفٍ مضافٍ من الثاني، أي: ذَكَرَ ذِكْرَ رسول. السادس: أن يكونَ "رسولاً" نعتاً لـ ذَكَرَ على حذفٍ مضافٍ، أي: ذَكَرَ ذا رسول، فـ"ذا رسول" نعتٌ لذِكْرِ. السابع: أن يكونَ "رسولاً" بمعنى رسالة، فيكونَ "رسولاً" بدلاً صريحاً من غير تأويل، أو بياناً عند مَنْ يرى جَرِيَانَهُ فِي النِّكَرَاتِ كالفارسي، إلا أن هذا يُبْعَدُهُ قوله: "يَتْلُوا عَلَيْكُمْ"، لأنَّ الرسالة لا تُلَوَّأ إلا بمجازٍ، الثامن، أن يكونَ "رسولاً" منصوباً بفعلٍ مقدر، أي:

أرسل رسولا لدلالة ما تقدّم عليه. التاسع: أن يكون منصوبا على الإعراب، أي: اتبعوا والرّموا رسولا هذه صفته.

(14/18)

واختلف الناس في "رسولا" هل هو النبي صلى الله عليه وسلم، أو القرآن نفسه، أو جبريل؟ قال الزمخشري: "هو جبريل عليه السلام" أبدل من "ذكرا" لأنه وُصف بتلاوة آيات الله، فكان إنزاله في معنى إنزال الذكر فصَحَّ إبداله مه". قال الشيخ: "ولا يصح لتباين المدلولين بالحقيقة، ولكونه لا يكون بدل بعض ولا بدل اشتمال" انتهى. وهذا الذي قاله الزمخشري سبقه إليه الكلبي. وأمّا اعتراضه عليه فغير لازم لأنه إذا بُوِّعَ فيه حتى جعل نفس الذكر كما تقدّم بيانه. وقرأ "رسول" على إضمار مبتدأ، أي: هو رسول.

قوله: {لِيُخْرِجَ} متعلّقٌ إمّا بـ"أَنْزَلَ"، وإمّا بـ"يَتْلُو" وفاعلٌ يُخْرِجُ: إمّا ضميرُ الباري تعالى المنزّل، أو ضميرُ الرسول، أو الذّكر، و"مَنْ يُؤْمِنُ" هذا أحدُ المواضع التي رُوِيَ فيها اللفظُ أولاً، ثم المعنى ثانياً، ثم اللفظُ آخرًا، وقد تقدّم ذلك في المائدة. وقد تأوّل بعضهم هذه الآية [وقال: ليس قوله "خالدين" فيه ضميرٌ عائِدٌ على "مَنْ" إنما يعود على مفعول "يُدْخِلُهُ"، و"خالدين" حالٌ منه، والعامِلُ فيها "يُدْخِلُهُ" لا فِعْلُ الشَّرْطِ]. هذه عبارةُ الشيخ، وفيها نظرٌ؛ لأنَّ "خالدين" حالٌ مِنْ مفعول "يُدْخِلُهُ" عند القائلين بالقول الأول، وكان إصلاح العبارة أن يُقال: حالٌ مِنْ مفعول "يُدْخِلُهُ" الثاني، وهو "جنات" والخلودُ في الحقيقة لأصحابها، وكان ينبغي على رأي البصريين أن يُقال: خالدين هم فيها، لجريان الوصفِ علمي غير مَنْ هو له.

قوله: {قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ} حالٌ ثانية، أو حالٌ مِنَ الضمير في "خالدين" فتكون متداخلة. /

(14/19)

* {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا}

قوله: {مِثْلَهُنَّ}: العامة بالنصب، وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطفت على "سبع سموات" قاله الزمخشري. واعترض الشيخ بلزوم القصل بين حرف العطف، وهو على حرف واحد، وبين المعطوف بالجار والمجرور، وهو مختص بالضرورة عند أبي علي. قلت: وهذا نظير قوله: {آتَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ} عند ابن مالك، وقد تقدّم تحريراً هذا الخلاف في البقرة والنساء وهو عند قوله: {وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ}، و {وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} والثاني: أنه منصوبٌ بمقدّر بعد الواو، أي: وخلق مثلهن من الأرض. واختلف الناس في المنيّة، فقيل: مثلها في العدد. وقيل: في بعض الأوصاف فإن المنيّة تصدق

بذلك، والأول هو المشهور. وقرأ عاصم في رواية "مثلهنَّ" بالرفع على الابتداء والجارُّ قبله خبره.

قوله {يَنْتَزِلُ} يجوزُ أَنْ يَكُونَ مستأنفاً، وَأَنْ يَكُونَ نعتاً لِمَا قبله، وقاله أبو البقاء. وقرأ أبو عمرو في روايةٍ وعيسى "يُنزِّل" بالتشديد، أي: الله، "الأمر" مفعولٌ به، والضميرُ في "بينهنَّ" عائدٌ على السموات والأرضين عند الجمهور، أو على السموات والأرض عند مَنْ يقولُ: إنها أرضٌ واحد.

قوله: {لَتَعْلَمُوا} متعلقٌ بـ"خَلَقَ" أو بـ"يَنْتَزِلُ" والعامَّةُ "لتعلموا" خطاباً، وبعضهم بياء العيبة.

سورة التحريم

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْصَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ }

(14/20)

قوله: {تَبْتَغِي}: يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلٍ "تُحَرِّمُ" أي: لِمَ تُحَرِّمُ مُبْتَغِيّاً به مَرْصَاةَ أَزْوَاجِكَ. ويجوز أن يكونَ تفسيراً لـ"تُحَرِّمُ"، ويجوز أن يكونَ مستأنفاً، فهو جوابٌ للسؤال. و"مَرْصَاةٌ" اسمٌ مصدر، وهو الرِّضَا، وأصله مَرْصَوَةٌ، وقد تَقَدَّمَ ذلكُ والمصدرُ هنا مضافٌ: إمَّا للمفعولِ أو للفاعلِ أي: أَنْ تُرْضِيَ أَنْتِ أَزْوَاجَكَ، أو أَنْ يَرْضَيْنَ.

* { قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةً أَيَّمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

قوله: {تَحْلَةً}: مصدرٌ تَحَلَّلَ مضعفاً وهو نحو، تَكْرِمَةٌ، وهذا ليسا مقيسَيْنِ؛ فَإِنَّ قِيَّاسَ مصدرٍ فَعَّلَ: التفعيل، إذا كان صحيحاً غيرَ مهموزٍ، فأما المعتلُّ اللام نحو: زَكَى، والمهموزُها نحو: تَبَّأ فمصدرُها تَفَعَّلَ نحو: تَزَكَّى وتَبَيَّنَ، على أنه قد جاء التفعيلُ كاملاً في المعتلِّ نحو قوله:

4276 - بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيّاً

وأصلُها تَحَلَّلَ كَتَكْرَمَةٍ فَادْعَمَتْ، وانتصابُها على المفعولِ به.

* { وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا تَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا تَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ تَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

قوله: {وَإِذْ أَسْرَأَ}: العاملُ فيه اذْكُرْ، فهو مفعولٌ به لا ظرفٌ.

(14/21)

قوله: { فَلَمَّا تَبَأَتْ بِهِ } أصلُ تَبَأَ وأنبأ وأخبر وخبر و حَدَّثَ أَنْ يَتَعَدَّى لاثنين إلى الأول بنفسها، والثاني بحرف الجر، وقد يُحَدَفُ الجارُّ تخفيفاً، وقد يُحَدَفُ الأولُ للدلالة عليه. وقد جاءت الاستعمالات الثلاثة في هذه الآيات، فقوله: { فَلَمَّا تَبَأَهَا بِهِ } تعدَّى لاثنين حُذِفَ أَوْلُهُمَا، والثاني مجرورٌ بالباء، أي: تَبَأَتْ بِهِ غَيْرَهَا، وقوله: "مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا" ذكرهما، وقوله: { مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا } ذَكَرَهُمَا وَحَدَفَ الجارُّ.

قوله: { عَرَّفَ بَعْضَهُ } قرأ الكسائي بتخفيف الراء، والباقون بتشقيها. فالتثقيلُ يكون المفعولُ الأولُ معه محذوفاً أي: عَرَّفَ فِيهَا بَعْضَهُ أَي: وَقَفَهَا عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْعَيْبِ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ تَكْرُماً مِنْهُ وَجِلْماً. وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فَمَعْنَاهُ: جَارَى عَلَى بَعْضِهِ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ اسْتَرَّ إِلَى حَفْصَةَ شَيْئاً فَحَدَّثَتْ بِهِ غَيْرَهَا فَطَلَّقَهَا، مَجَازَةً عَلَى بَعْضِهِ، وَلَمْ يُؤَاخِذْهَا بِالْبَاقِي، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِهِ: { وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ } أَي: يُجَازِيكُمْ عَلَيْهِ، وَقَوْلِهِ: { أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ } وَإِنَّمَا اضْطَرَرْنَا إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَعَهُ عَلَى جَمِيعِ مَا أَنْبَأَتْ بِهِ غَيْرَهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ } وَقَرَأَ عِكْرَمَةُ "عَرَّفَ" بِالْفِ بَعْدَ الرَّاءِ، وَخَرَّجَتْ عَلَى الْإِشْبَاعِ كَقَوْلِهِ:

4277 - من العُقْرَابِ * الشائلاتِ عُقَدَ الْأَدْتَابِ
وقيل: هي لغة يمانية، يقولون: "عَرَّفَ زَيْدٌ عَمْرًا" أَي: عَرَفَهُ. وَإِذَا ضُمَّتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ مَعْنَى أَعْلَمَ تَعَدَّتْ لثَلَاثَةً. وَقَالَ الْفَارْسِيُّ: "تَعَدَّتْ بِالْهَمْزَةِ أَوْ التَّضْعِيفِ، وَهُوَ عَلَطٌ؛ إِذَا يَقْتَضِي ذَلِكَ أَنَّهَا قَبْلُ التَّضْعِيفِ وَالْهَمْزَةِ كَأَنَّ تَعَدَّتْ مَعْدِيَّةً لاثنين، فَانْتَسَبَتْ بِالْهَمْزَةِ أَوْ التَّضْعِيفِ ثَلَاثًا، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ اتِّفَاقًا.

(14/22)

* { إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ }

قوله: { إِنْ تَتُوبَا } شرطٌ وفي جوابه وجهان، أحدهما: هو قوله "فقد صغَتْ" والمعنى: إِنْ تَتُوبَا فَقَدْ وَجَدَ مِنْكُمْ مَا يُوجِبُ التَّوْبَةَ، وَهُوَ مَيْلُ قُلُوبِكُمَا عَنِ الْوَاجِبِ فِي مَخَالَفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُبِّ مَا يُحِبُّهُ وَكَرَاهَةِ مَا يَكْرَهُهُ. وَصَغَتْ: مَالَتْ، وَبَدَّلَ لَهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ "فَقَدَّرَاعَتْ". وَالثَّانِي: أَنَّ الْجَوَابَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْكُمَا، أَوْ فَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمَا، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. وَقَالَ: "وَدَلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ فَقَدْ صَغَتْ؛ لِأَنَّ إِصْغَاءَ الْقَلْبِ إِلَى ذَلِكَ ذَنْبٌ". وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ رَعِمَ أَنَّ مَيْلَ الْقَلْبِ ذَنْبٌ فَكَيْفَ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا؟ وَعَقَلَ عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ فِي صِحِّهِ كَوْنُهُ جَوَابًا. وَ"قُلُوبُكُمَا" مِنْ أَفْصَحِ الْكَلَامِ حَيْثُ أَوْقِ الْجَمْعَ مَوْقِعَ الْمُثْنِيِّ، اسْتِثْقَالًا لِمَجِيءِ تَشْبِيهِ لَوْ قِيلَ: قَلْبَاكُمَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا فِي آيَةِ السَّرِقَةِ فِي الْمَائِدَةِ، وَشُرُوطُ الْمَسْأَلَةِ وَمَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ. وَ مِنْ مَجِيءِ التَّنْبِيَةِ قَوْلُهُ:

4278 - فَتَخَالَسَا نَفْسَهُمَا بِنَوَافِذِ * كِنَوَافِذِ الْعُبُطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ
وَالْأَحْسَنُ فِي هَذَا الْبَابِ الْجَمْعُ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ، ثُمَّ التَّنْبِيَةُ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: "لَا يَجُوزُ الْإِفْرَادُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ:

4279 - حمامة يَطْنُ الواديين تَرْتَمِي * سَقَاكَ مِنَ العُرِّ العوادي مَطِيرُهَا
وتبعه الشيخ، وغلط ابن مالك في كونه جَعَلَهُ أَحْسَنَ مِنَ التثنية. وليس بغلطٍ
للعلة التي ذكرها، وهي كراهة توالي تثنيتين مع أَمْنِ اللبس.

(14/23)

وقوله: {إِنْ تَتُوبَا} فيه التثنية من الغيبة إلى الخطاب، والمرادُ أمَّا المؤمنين
بنتا الشيخين عائشة وحفصة رضي الله عنهما وعن أبويهما.

قوله: {وَإِنْ تَطَاهَرَا} أصله تتظاهرا فأدغم، وهذه قراءة العامة، وعكرمة
"تتظاهرا" على الأصل، والحسن وأبو رجاء ونافع وعاصم في رواية عنهما
بتشديد الطاء والهاء دون ألفي وأبو عمرو في رواية "تظاهرا" بتخفيف الطاء
والهاء، حَذَفَ إِدَى التَّائِينَ وكلها بمعنى المَعَاوَنَةِ مِنَ الظَّهْرِ لِأَنَّهُ أَقْوَى أَعْضَاءِ
الإنسان وأجلها.

قوله: {هُوَ مَوْلَاهُ} يجوزُ أَنْ يَكُونَ "هُوَ" فصلاً، و"مَوْلَاهُ" الخبر، وأن يكون
مبتدأ، و"مَوْلَاهُ" خبره، والجمله خبرٌ "إِنَّ".

قوله: {وَجَبْرِيلُ} يجوزُ أَنْ يَكُونَ عطفاً على اسم الله تعالى وَرُفِعَ نظراً إلى
محل اسمها، وذلك بعد استكمالها خبرها، وقد عَرَفَتِ مذاهبُ النَّاسِ فِيهِ،
ويكون "جبريل" وما بعده داخلين في الولاية لرسول الله صلى الله عليه
وسلم، ويكون جبريلُ ظهيراً له بدخوله في عموم الملائكة، ويكون "الملائكة"
مبتدأ و"ظهير" خبره، أُفْرِدَ لِأَنَّهُ بَزَنَةٌ قَعِيلٌ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ تَمَّ عِنْدَ
قوله: "مَوْلَاهُ" ويكون "جبريل" مبتدأ، وما بعده عطفٌ عليه. و"ظهير" خبرٌ
الجميع، فتختص الولاية بالله، ويكون "جبريل" قد ذُكِرَ فِي المَعَاوَنَةِ مَرَّتَيْنِ:
مرةً بالتنصيص عليه، ومرةً بدخوله في عموم الملائكة، وهذا عكس ما في
البقرة من قوله: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ} فإنه ذكر
الخاص بعد العام تشريفاً له، وهنا ذُكِرَ العام بعد الخاص، لم يَذْكَرِ النَّاسُ إِلَّا
القسم الأول.

(14/24)

وقوله: {وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ} الظاهرُ أنه مفردٌ، ولذلك كُتِبَ بالحاء دون واو
الجمع. وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ جمعاً بالواو والنون، حُذِقَتِ النونُ للإضافة، وَكُتِبَ دون
واو اعتباراً بلفظه لأنَّ الواو ساقطةٌ لالتقاء الساكنين نحن: {وَيَمُحُ اللَّهُ
الْبَاطِلَ} و {يَدْعُ الدَّاعِ} {سَدَّعُ الرَّبَّانِيَّةِ} إلى غير ذلك، ومثل هذا ما جاء في
الحديث: "أهل القرن أهلُ الله وخاصَّته" قالوا: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفرداً، وأن
يكونَ جمعاً كقوله: {شَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُوتَنَا} وَحُذِقَتِ الواوُ لالتقاء الساكنين
لفظاً، فإذا كُتِبَ هذا فالأحسنُ أَنْ يَكْتُبَ بالواو لهذا الغرض، وليس تَمَّ ضرورةً
لحذفها كما مرَّ في مرسوم الخط.
وجَوَّزَ أبو البقاء في "جبريل" أَنْ يَكُونَ معطوفاً على الضمير في "مَوْلَاهُ" يعني

المستتر، وحينئذ يكون الفصل بالضمير المجرور كافياً في تجويز العطف عليه. وجوز أيضاً أن يكون مبتدأ و "صالح" عطف عليه والخبر محذوف أي: مواليه.

* { عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَاتِبَاتٍ تَأْتِيَنَّكَ عَائِدَاتٍ سَائِحَاتٍ تَيَّبَاتٍ وَأَبْكَارًا } {

قوله: { عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ } : شرطٌ معترضٌ بين اسم عَسَى وخبرها، وجوابه محذوفٌ أو متقدمٌ / أي: إِنْ طَلَّقَكُنَّ فَعَسَى. وأدغم أبو عمرو القاف في الكاف على رأي بعضهم قال: "وهو أولى مِنْ "بِرَزَقَكُم" ونحوه لِثِقَلِ التَّائِبِ".

"مُسْلِمَاتٍ" إلى آخره: إمَّا نعتٌ أو حالٌ أو منصوبٌ على الاختصاص، وتقدّمتْ قراءتا {يُبَدِّلُهُ} تخفيفاً وتشديداً في الكهف. وقرأ عمرو بن فائد "سَائِحَاتٍ"، وإنما وَسَّطَتِ الواوُ بين "تَيَّبَاتٍ وَأَبْكَارًا" لتنافي الوصفين دون سائر الصفات. وتَيَّبَاتٍ ونحوه لا ينقاسُ لأنه اسمٌ جنسٍ مؤنثٌ فلا يُقال: نساء خَوْدَات، ولا رأيت عَيْنَات.

(14/25)

والتَّيَّبُ: وزئها فَيَعْل من ثاب يثوب أي: رَجَعَ كأنها ثَلَبَتْ بعد زوال عُذْرَتِهَا، وأصلها تَيَّبٌ كَسَيِّدٍ وَمَيِّتٍ، أصلهما سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ فاعِلٌ الإِعْلَالُ المشهور.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فُؤَادُوا أَنفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ تَارًا وَقُودًا لِلنَّاسِ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ } {

قوله: { فُؤَادُوا أَنفُسِكُمْ } : أمرٌ من الوِقَايةِ فوزئهُ "عُوا" لأن الفاءَ حُذِفَتْ لوقوعِها في المضارع بين ياءٍ وكسرةٍ، وهذا محمولٌ عليه، واللامُ حُذِفَتْ حَمَلًا له على المجزوم، بيانه أن أصله أَوْقِيُوا كَأَضْرَبُوا فَحُذِفَتْ الواوُ التي هي فاءٌ لما تقدّم، واستثقلت الضمة على الياء فَحُذِفَتْ، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَتْ الياءُ وَضُمَّ ما قبل الواوِ لتصحّ. وهذا تعليلُ التّصريحِ. ونقل مكيٌّ عن الكوفيين: أن الحذفَ عندهم فرقا بين المتعدي والقاصر فَحُذِفَتْ الواوُ التي هي فاءٌ في يقي وَيَعْدُ لتعديّهما، ولم تُحذفْ من يَوْجَلْ لِقُصُورِهِ. قال: "وَيَرِدُ عليهم نحو: يَرِمُ فإنه قاصرٌ ومع ذلك فقد حذفوا فاءه". قلت: وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ يَوْجَلْ لم تَقَعْ فيه الواوُ بين ياءٍ وكسرةٍ لا ظاهرةٍ ولا مضمرةٍ. فقلت: "ولا مضمرة" تحزُّرا مِنْ يَصَعُ وَيَسَعُ وَيَهَبُ.

و "نارا" مفعولٌ ثانٍ. و وَقُودُهَا النَّاسُ } صفةٌ لـ "ناراً" وكذلك "عليها ملائكةٌ". ويجوزُ أن يكونَ الوصفُ وحده عليها و "ملائكةٌ" فاعلٌ به. ويجوزُ أن تكونَ حالاً لتخصّصِها بالصفة الأولى وكذلك { لَا يَعْصُونَ اللَّهَ }.

(14/26)

وقرأ بعضهم "وأهلوكم" وحُزِّجَتْ على العطفِ على الضمير المرفوع بـ"قوا" وجَوَّزَ ذلك الفصلُ بالمفعول. قال الزمخشري - بعد ذكره القراءة وتخريجها -: "فإن قلت: أليس التقدير: قوا أنفسكم، وليق أهلوكم أنفسكم؟ قلت: لا. ولكن المعطوف في التقدير مقارن للواو، و "أنفسكم" واقع بعده كأنه قيل: قوا أنفسكم وأهلوكم أنفسكم لما جمعت مع المخاطب الغائبَ عَلَيَّته [عليه] فجعلت ضميرهما معاً على لفظِ المخاطبِ". وتقدّم الخلافُ في واو "وقود" ضمناً وفتحاً في البقرة.

قوله: { مَا أَمَرَهُمْ } يجوز أن تكونَ "ما" بمعنى الذي، والعاثُ محذوفُ أي ما أمرهموه، والأصل: به. لا يُقال: كيف حَذَفَ العائدَ المجرورَ ولم يَجْرَ الموصولَ بمثله؟ لأنه يطرُدُ حَذْفُ هذا الحرفِ فلم يُحَذَفْ إلا منصوباً، وأن تكونَ مصدريةً، ويكونَ محلّها بدلاً من اسم الله بدلَ اشتمال، كأنه قيل: لا يعصون أمره. وقوله: { وَيَفْعَلُونَ } قال الزمخشري: "فإن قلت: أليستَ الجملتان في معنى واحد؟ قلت: لا؛ لأن الأولى معناها: أنهم يتقبلون أوامره ويلتزمونها، والثانية معناها: أنهم يؤدّون ما يؤمرون به، لا يتناقلون عنه ولا يتواتون فيه".

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمُ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَنْتُم لَنَا نُورٌ وَآغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

(14/27)

قوله: { تَصُوحًا } : قرأ الجمهور بفتح النون، وهي صيغة مبالغة، أسند النصح إليها مجازاً، وهي من تصح الثوب أي: خاطه، وكانَّ التائبُ يَرْقَعُ ما خرقة بالمعصية. وقيل: من قولهم: "عسلٌ ناصح" أي خالص. وأبو بكر بضم النون وهو مصدرٌ لـ تصح يقال: تصح نصحاً ونصحاً نحو: كفرَ كُفراً وكفوراً، وشكرَ شُكراً وشكوراً. وفي انتصايه أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ له أي: لأجل النصح الحاصل نفعه عليكم. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لفعلٍ محذوفٍ أي: ينصحبهم نصحاً. الثالث: أنه صفةٌ لها: إمّا على المبالغة على أنها نفسُ المصدرِ أو على حَذْفِ مضافٍ أي ذاتِ نصحٍ.

وقرأ زيد بن علي "توباً" دون تاءٍ. قوله: { وَيُدْخِلَكُمُ } قراءةُ العامةِ بالنصبِ عطفاً على "يُكْفِرُ" وابنُ أبي عبيدة بسكون الراء، فاحتمل أن يكونَ من إجراء المنفصل مُجْرَى المتصل، فسكنتِ الكسرة؛ لأنه يُتَخِيلُ من مجموع "يُكْفِرُ عنكم" مثل: نطع وقمّع فيقال فيهما: نطع وقمّع. ويحتمل أن يكونَ عطفاً على محلِّ "عسى أن يُكْفِرَ" كأنه قيل: توبوا يُوجِبُ تكفيرَ سيئاتكم ويُدْخِلَكُم، قاله الزمخشري، يعني أن "عسى" في محلِّ جزم جواباً للأمر؛ لأنه لو وقع موقعها مضارع لا تجزم كما مثل به الزمخشري، وفيه نظر؛ لأنَّ لا تُسَلِّمُ أن "عسى" جوابٌ، ولا تقع جواباً لأنها للإنشاء.

قوله: { يَوْمَ لَا يُخْزِي } منصوبٌ بـ "يُدْخِلَكُم" أو بإضمار اذكُر.

قوله: {وَالَّذِينَ آمَنُوا} يجوز فيه وجهان أحدهما: / أن يكونَ مَنْسُوقاً عَلَى النَّبِيِّ [أي]: وَلَا يُخْزِي الَّذِينَ آمَنُوا. فعلى هذا يكون "نُورُهُمْ يَسْعَى" مستأنفاً أو حالاً. والثاني: أن يكونَ مبتدأ، وخبره "نُورُهُمْ يَسْعَى" و "يقولون" خبر ثانٍ أو حال. وتقدّم إعرابٌ مثل هذه الجملة في الحديد فعليك باعتبارها. وتقدّم إعرابٌ ما بعدها في براءة.

(14/28)

وقرأ أبو حَيَّوَةَ وسهل الفهمي "وبايمانهم" بكسر الهمزة، وتقدّم ذلك في الحديد.

* {صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَاتَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَحَاتَتْهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ }

قوله: {صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا}: إلى آخره قد تقدّم الكلام على "صَرَبَ" مع المثل. وهل هي بمعنى صَيَّرَ أم لا؟ وكيف ينتصب ما بعدها؟ في سورة النحل فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

قوله: {كَاتَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ} جملة مستأنفة كأنها مفسّرة لَصَرَبَ المَثَلًا، ولم يأت بضميرها، فيقال: تحت نوحٍ ولوطٍ، لِمَا قُصِدَ مِنْ تَشْرِيْفِهِمَا بهذه الأوصاف الشريفة:

4280 - لَا تَدْعُنِي إِلَّا بـ "يا عبدها" * فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَسْمَائِي

وليصّفها بأجل الصفات وهو الصّلاخ.

قوله: {فَلَمْ يُغْنِيَا} العامّة بالياء مِنْ تَحْتِ أَي: لم يُغْنِ نُوْحٌ وَلُوطٌ عن امرأتيهما شيئاً مِنَ الإِغْنَاءِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.

وقرأ مبشر بن عبد "تُغْنِيَا" بالتاء مِنْ فَوْقِ أَي: فلم تُغْنِ المرأتان عن أنفسهما. وفيها إشكال: إذ يلزم من ذلك تعدّي فعل المضمّر المتصل إلى ضميره المتصل في غير المواضع المستثناة وجوابه: أن "عَنْ" هنا اسم كهي في قوله:

4281 - دَعُ عَنْكَ تَهْبَأً صِيْحَ فِي حَجْرَاتِهِ *

وقد تقدّم لك هذا والاعتراضُ عليه بقوله: {وَهَزَى إِلَيْكَ} {وَاصْمُمِ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ} وما أجيب به تَمَّةً.

* {وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنَ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }

(14/29)

قوله: {إِذْ قَالَتْ} : منصوبٌ بـ "صَرَبَ" وإن تأخر ظهورُ الصَّرْبِ، ويجوز أن ينتصبَ بالمتلأ.
قوله: {عِنْدَكَ} يجوز تعلقه بـ ابن، وأن يتعلّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "بيتاً"، كان نعتُه، فلما قُدِّمَ نُصِبَ حالاً. و "في الجنة": إمَّا متعلّبٌ بـ "ابنٍ" وإمَّا بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ بيتاً.

* { وَمَرْيَمَ ابْنَتِ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَيْنَا فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقْتِ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَائِنِينَ }

قوله: {وَمَرْيَمَ} : عطْفٌ على "امرأةً فرعونَ" صَرَبَ الله تعالى المثل للكافرين بامرأتين وللمؤمنين بامرأتين. وقال أبو البقاء: "ومريم أي: واذكر مريم. وقيل: ومثلاً مريم" انتهى. وهذا لا حاجة إليه مع ظهور المعنى الذي ذكرته.

وقرأ العامّةُ "ابنةً" بنصب التاء. وأيوب السُّخْتِيَانِي يسكون الهاء وصلّاً، أجرى الوصلَ مجرى الوقف. والعامّةُ أيضاً "فَنَفَخْنَا فِيهِ" أي: في الفرج. وعبد الله "فيها" أي: في الجملة. وتقدّم في الأنبياء مثله.
والعامّةُ أيضاً "وَصَدَّقْتِ" بتشديد الدال. ويعقوبُ وقتادةُ وأبو مجلز وعاصمٌ في رواسيةٍ بتخفيفها أي: صَدَّقْتِ فيما أُخْبِرْتُ به من أمر عيسى عليه السلام. والعامّةُ على "بكلماتٍ" جمعاً. والحسن ومجاهد والجحدري "بكلمة" بالإنفراد. فقيل: المرادُ بها عيسى لأنه كلمة الله. وتقدّم الخلاف في كتابة "وكتبه" في أواخر البقرة. وقرأ أبو رجاء "وكتبه" بسكون التاء وهو تخفيفٌ حسنٌ، وروى عنه "وكتبه" بفتح الكاف. قال أبو الفضل: مصدرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الاسمِ يعني: ومكتوبه.

(14/30)

قوله: {مِنَ الْقَائِنِينَ} يجوزُ في "من" وجهان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية. والثاني: أنها للتبويض، وقد ذكرهما الزمخشريُّ فقال: "وَمِنَ للتبويض. ويجوزُ أن تكونَ لابتداء الغاية، على أنها وُلِدَتْ من القانتين؛ لأنها من أعقاب هارون أخي موسى عليهما السلام". قال الزمخشري: "فإن قلت: لم قيل: "من القانتين" على التذكير؟ قلت: لأنَّ القنوتَ صفةٌ تشملُ من قَتَّتْ من القبيلين، فغلبَ ذكوره على إناثه.

سورة الملك

* { الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيُبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ }

قوله: {لِيُبْلُوَكُمْ} : متعلّقٌ بـ "خَلَقَ" وقوله: "أَيُّكُمْ أحسبُ" قد تقدّم مثله في أول هود. وقال الزمخشري هنا: "فإن قلت: من أين تعلق قوله: {أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا} بفعل التلوي؟ قلت: من حيث إنه تضمّن معنى العلم، فكانه قيل: لِيُعَلِّمَكُم أَيُّكُمْ أحسنُ عملاً. وإذا قلت: عَلِمْتُهُ: أزيدُ أحسنُ عملاً أم هو؟ كانت

هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليّه، كما تقول: عَلِمْتُهُ هو أحسن عملاً. فَإِنْ قُلْتَ: أُتَسَمِّيَ هذا تعليقا؟ قلت: لا، إنما / التعليق، أَنْ يَقَعَ بعده ما يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين جميعاً، كقولك: عَلِمْتُ أَبَاهُ عَمْرُو، وَعَلِمْتُ أَيْدِي مَنْطَلِقٍ؟. ألا ترى أنه لا فَضْلَ بعد سَبَقِ أَحَدِ المفعولين بين أَنْ يَقَعَ ما بعده مُصَدِّراً بحرف الاستفهام وغير مُصَدِّرٍ به. ولو كان تعليقا لافتراق الحالتان كما افترقنا في قولك: عَلِمْتُ أَيْدِي مَنْطَلِقٍ، وَعَلِمْتُ زَيْدًا مَنْطَلِقًا".

(14/31)

قلت: وهذا الذي مَنَعَ تسميته تعليقا سَمَّاهُ به غيره، ويجعلون تلك الجملة في محلّ ذلك الاسم الذي يتعدى إليه ذلك الفعل، فيقولون في "عَرَفْتُ أَبَاهُمْ مَنْطَلِقًا": إِنَّ الجُمْلَةَ الاستفهامية في محلّ نصب لِسَدِّهَا مَسَدَّ مفعول "عَرَفْتُ" وفي "نَظَرْتُ أَبَاهُمْ مَنْطَلِقًا": إِنَّ الجُمْلَةَ في محلّ نصبٍ على إسقاط الخافض؛ لأنَّ "نظر" يتعدى به.

* { الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طَبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَانِ مِنْ تَفَاوُتٍ قَارِجِ الْبَصَرِ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ }

قوله: { الَّذِي خَلَقَ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ تابعاً للعزير الغفور نعتاً أو بياناً أو بدلاً، وَأَنْ يَكُونَ منقطعاً عنه خبر مبتدأ، أو مفعول فعلٍ مقدر. قوله: { طَبَاقًا } صفةٌ لـ "سبع" ح وفيه ثلاثة أوجه، أَحَدُهَا: أنه جمعُ طَبَقٍ نحو: جَبَلٍ وَجِبَالٍ. والثاني: أنه جمعُ طَبَقَةٍ نحو: رَقِيبةٍ وَرِقَابٍ. والثالث: أنه مصدرٌ طَابَقَ يُقَالُ: طَابَقَ مُطَابِقَةً وَطَبَاقًا. ثم: إمَّا أَنْ يجعلَ نفسَ المصدرِ مبالغةً، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذاتِ طَبَاقٍ، وإمَّا أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: طَثُوبَقَتْ طَبَاقًا مِنْ قولهم: طَابَقَ النَعْلَ أَي: جعله طبقةً فوق أخرى.

(14/32)

قوله: { مِنْ تَفَاوُتٍ } هو مفعولٌ "تَرَى" و "مِنْ" مزيدةٌ فيه. وقرأ الأَخوان "تَقَوُّتٍ" بتشديد الواوِ دون ألفٍ. والباقون بتخفيفها بعد ألفٍ، وهما لغتان بمعنى واحدٍ كالنعاهد، والتظهُرُ والتظَاهُرُ. وحكى أبو زيد "تَفَاوُتِ الشَّيْءِ تَفَاوُتًا بضم الواوِ وَفَتْحِهَا وكسرها، والقياسُ الضمُّ كالتقَابُلِ، والفتحُ والكسرُ شاذان. والتفَاوُتُ: عَدَمُ التَّنَاسُبِ؛ لِأَنَّ بعضَ الأجزاءِ يَفُوتُ الآخَرَ. وهذه الجملة المنفية صفةٌ مُشابهةٌ لقوله: "طَبَاقًا" وأصلها: ما ترى فيهنَّ، فوَضَعَ مكانَ الضميرِ قوله: { خَلَقِ الرَّحْمَانِ } تعظيماً لخلقهنَّ وتنبهياً على سببِ سلامتهنَّ، وهو أنه خَلَقَ الرحمن، قاله الزمخشريُّ، وظاهر هذا: أنه صفةٌ لـ "طَبَاقًا"، وقام الظاهرُ فيها مَقَامَ المضميرِ، وهذا إنما نعرفه في خبرِ المبتدأ، وفي الصلة، على خلافٍ فيهما وتفصيلٍ.

وقال الشيخ: "الظاهر أنه مستأنف" وليس بظاهر لانفلات الكلام بعضه من بعض.
 و"خلق" مصدر مضاف لفاعله، والمفعول محذوف أي: في خلق الرحمن السموات، أو كل مخلوق، وهو أولى ليعم، وإن كان السياق مُرْتَبِداً للأول.
 قوله: {فَارْجِعْ} مُتَّسِبٌ عن قوله: "ما تَرَى" و"كَرَّرْتَيْنِ" نصبٌ على المصدر كَمَرَّتَيْنِ، وهو منى لا يُراد به حقيقته، بل التكرير، بدليل قوله: {يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ} أي: مُرْجِراً وهو كليل، وهذان الوصفان لا يأتیان بنظرَيْنِ ولا ثلاثٍ، وإنما المعنى كرات، وهذا كقولهم: "لَيْتَكَ وَسَعْدِكَ وَحَنَاتِكَ وَدَوَالِكَ وَهَذَا دَيْكَ لا يُرِيدُونَ بهذه التثنية شَفَعَ الواحد، إنما يريدون التكرير أي: إجابةً لك بعد أخرى، وإلا تناقض الغرض، والتثنية تفيذ التكرير لقربنة كما يفيد أصلها، وهو العطفُ لقربنة كقوله:
 4282 - لو عُدَّ قَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ *

(14/33)

أي: قبول كثيرة لَيْتَمَ الْمَدْحُ. وقال ابن عطية: "كَرَّرْتَيْنِ" معناه مَرَّتَيْنِ، ونصبها على المصدر". وقيل: الأولى لِيُرَى حُسْنُهَا وَسَتْوَاؤُهَا، والثانية لِتُبَصَّرَ كَوَاكِبُهَا فِي سَيْرِهَا وَأَنْتَهَائِهَا، وهذا تظاهرٌ يُفْهَمُ التثنية فقط.
 قوله: {هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ} هذه الجملة يجوز أن تكون مُعَلَّقةً لفعل محذوف يَدُلُّ عليه "فَارْجِعِ الْبَصَرَ" أي: فَارْجِعِ الْبَصَرَ فَانظُرْ: هل تَرَى، وَأَنْ يَكُونَ "فَارْجِعِ الْبَصَرَ" مضمناً معنى انظر؛ لأنه بمعناه، فيكون هو المعلق. وأدعم أبو عمرو لام "هل" في التاء هنا، وفي الحاقه وأظهرها الباقون، وهو المشهور في اللغة، والْفُطُورُ: الصُّدُوعُ وَالشَّقُوقُ قال:
 4283 - شَقَقْتُ الْقَلْبَ ثُمَّ دَرَزْتُ فِيهِ * هَوَاكِ فَلَئِمَ الْفُطُورُ

* { ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّرْتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ }

قوله: { يَنْقَلِبُ } : العَامَّةُ بجزيمه على جواب الأمر، والكسائي / في رواية برفعه وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ حَالاً مَقْدَرَةً. والثاني: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ أَي: فَيَنْقَلِبُ وَحَاسِئاً. حال وقوله: "وهو حَسِيرٌ" حال: إِمَّا مِنْ صَاحِبِ الْأُولَى، وَإِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْحَالِ قَبْلَهَا، فَتَكُونُ مُتَدَاخِلَةً. وقد تقدّم مادتا "حاسئاً" و"حسيراً" في المؤمنين والأنبياء.

* { وَلَقَدْ رَئَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ }

(14/34)

قوله: {الدُّنْيَا}: [يعني] منكم؛ لَأَنَّهَا فُعَلَى تَأْنِيثُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ. و "جَعَلْنَاهَا" يجوزُ في الضميرِ وجهان، أحدهما: أنه عائدٌ على "مَصَابِيحَ" وهو الظاهر. قيل: وكيفية الرَّجْمِ: أَنْ يُؤْخَذَ نَارٌ مِنْ ضَوْءِ الْكَوْكَبِ، يُرْمَى بِهِ الشَّيْطَانُ وَالْكَوْكَبُ فِي مَكَانِهِ لَا يُرْجَمُ بِهِ. والثاني: أَنَّ الضميرَ يعودُ على السماء والمعنى: منها، لأنَّ السماءَ ذاتها ليست للرجوم، قاله الشيخ، وفيه نظرٌ لعدمِ ظهورِ عَوْدِ الضميرِ على السماءِ. كَصَرْبِ الْأَمِيرِ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ باقياً على مصدريته، وَيُقَدَّرُ مُضَافٌ أَي: ذاتُ رُجُومٍ. وَجَمْعُ الْمَصْدَرِ باعتبارِ أنواعِهِ، فعلى الأولِ يتعلَّقُ قولُه: "للشياطينِ" بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لِرُجُوماً، وعلى الثاني لا تعلقَ له منوناً مجموعاً. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ صفةً له أيضاً كالأولِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وقيل: الرَّجُومُ هنا: الظنونُ والشياطينُ شياطينُ الإنسِ، كما قال: 4283 - * وما هو عنها بالحديثِ المَرْجَمِ

* { وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَسُنَّ الْمَصِيرُ }

قوله: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا}: خبرٌ مقدَّمٌ في قراءةِ العامَّةِ، و "عذابُ جهنم" مبتدؤه. وفي قراءةِ الحسن والضحاك والأعرج "عذابُ السعير" فعطفَ منصوباً على منصوب، ومجروراً على مجرور، وأعاد الخافض؛ لأنَّ المعطوفَ عليه ضميرٌ. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: وسُنَّ المصيرُ مصيرُهم، أو عذابُ جهنم، أو عذابُ السعير.

* { إِذَا أَلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهيقاً وَهِيَ تَفُورُ }

قوله: {لَهَا}: متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "شهيقاً" لأنه في الأصلِ صفته. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: سمعوا لأهلها. و"وهي تفور" جملةٌ حاليةٌ.

(14/35)

* { تَكَادُ تَمَيَّرُ مِنَ الْعَيْظِ كُلَّمَا أَلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ }

قوله: {تَمَيَّرُ}: هذه قراءةُ العامَّةِ بتاءٍ واحدةٍ مخففةً. والأصلُ: تَمَيَّرُ بتاءينِ وبها قرأ طلحةُ والبيهقيُّ عن ابنِ كثيرٍ بتشديدها، بخلافِ قراءةِ {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ} {تَاراً تَلَطَّى} وبأيه. وأبو عمرو يُدْغِمُ الدالَّ في التاءِ على أصلِهِ في المتقارِبينِ. وقرأ الضحاك "تَمَيَّرُ" والأصلُ: تَمَيَّرُ بتاءينِ فَحَذَفَ إحداهما. وزيد بن علي "تَمَيَّرُ" مِنْ مَاز، وهذا كله استعارةٌ مِنْ قولِهِمْ: تَمَيَّرَ فلانٌ مِنَ الْعَيْظِ أَي: انفصلَ بعضُهُ من بعضٍ مِنَ الْعَيْظِ فـ "مِنْ" سببُهُ أَي: بسببِ الْعَيْظِ. ومثله [قولُ الراجزِ] في وصفِ كَلْبٍ اشْتَدَّ عَدُوُّهُ:

4285 - يَكَادُ أَنْ يَخْرَجَ مِنْ إِهَابِهِ

قوله: {كُلَّمَا أَلْقِيَ} قد تقدَّم الكلامُ على "كلما" وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ ضميرِ جهنمِ.

* { قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا تَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ }

قوله: {بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا تَذِيرٌ}: فيه دليل على جواز الجمع بين حرف الجواب ونفيس الجملة المجاب بها، إذ لو قالوا: بلى لفهم المعنى، ولكنهم أظهروه تَحَسُّراً وزيادةً في تَعَمُّمِهِمْ على تفريطهم في قبول قول النذير وليعطفوا عليه قولهم: "فكذبنا" إلى آخره.
وقوله: {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ} ظاهر أنه من مقول الكفار للنذير. وجوز الزمخشري أن يكون من كلام الرسل للكفرة، وحكاه الكفرة للحزبة أي: قالوا لنا هذا فلم تقبله.

* { فَاغْتَرَفُوا بِدَنِيهِمْ فَسُخِّقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ }

وقوله: {بِدَنِيهِمْ}: وحده لأنه مصدر في الأصل، ولم يقصد التنوع بخلاف "بدنوبهم" في مواضع.

(14/36)

قوله: {فَيَسُخِّقًا} فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب على المفعول به أي: الرّمهم الله سُخِّقًا. والثاني: أنه منصوب على المصدر تقديره: سَخِّقَهُمَ اللَّهُ سُخِّقًا، فناب المصدر عن عامله في الدعاء نحو: جَدُّعًا، له وَعَقْرًا، فلا يجوز إظهار عامله. / واختلف النحاة: هل هو مصدر لفعل ثلاثي أم لفعل رباعي فجاء على حذف الزوائد؟ فذهب الفارسي والزرّاج إلى أنه مصدر أسخقه الله أي: أبعدّه. قال الفارسي: "فكان القياس إسحاقًا، فجاء المصدر على الحذف كقوله:

4286 - فَإِنْ أَهْلِكَ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي * سَخِّقَهُمَ اللَّهُ ثَلَاثِيًّا. وفيه قول الشاعر:

4287 - يَجُولُ بِأَطْرَافِ الْبِلَادِ مُعَرَّبًا * وَتَسَخِّقُهُ رِيحُ الصَّبَا كُلَّ مَسْحَقِ
والذي يظهر أنّ الزّجاج والفارسي إنما قال ذلك فيمن يقول من العرب أسخقه الله سُخِّقًا.

(14/37)

وقرأ العامية بضمّة وسكون، والكسائي في آخرين بضمّتين، وهما لغتان. والأحسن أن يكون المثقل أصلاً للخفيف. و [قوله] "لأصحاب" بيان كـ {هَيْتَ لَكَ} وسقياً لك. وقال مكي: "والرفع يجوز في الكلام على الإبتداء" أي: لو قيل: "فسحق" جاز لا على أنه تلاوة بل من حيث الصنعة، إلا أنّ ابن عطية قد

قال ما يُضَعَّفُ، فإنه قال: "فَسُحِقًا نَصَبًا عَلَى جِهَةِ الدَّعَاءِ عَلَيْهِمْ، وَجَارَ ذَلِكَ فِيهِ وَهُوَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ هَذَا الْقَوْلُ، فِيهِمْ مُسْتَقَرُّ أَوْلًا، وَوَجُودُهُ لَمْ يَقَعْ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ، فَكَانَ لِذَلِكَ فِي حَبِزِ الْمَتَوَقَّعِ الَّذِي يُدَّعَى فِيهِ كَمَا تَقُولُ: "سُحِقًا لَزِيدٍ، وَبُعْدًا لَهُ" وَالنَّصَبُ فِي هَذَا كَيْلُهُ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ وَتَبَّتْ فَالْوَجْهُ فِيهِ الرُّفْعُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ} {سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} وَغَيْرُ هَذَا مِنَ الْأَمْثَلَةِ" انْتَهَى. فَضَعَّفَ الرُّفْعَ كَمَا تَرَى لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَلْ هُوَ مُتَوَقَّعٌ فِي الْآخِرَةِ.

* { إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ }

قوله: {لَهُمْ مَغْفِرَةٌ}: الْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ "لَهُمْ" وَ"مَغْفِرَةٌ" فَاعِلٌ بِهِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ أَصْلًا، وَالْجَارُّ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدَاتِ أَوْ أَقْرَبُ إِلَيْهَا.

* { أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ }

(14/38)

قوله: {مَنْ خَلَقَ}: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فَاعِلٌ "يَعْلَمُ" وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَلَا يَعْلَمُ الْخَالِقُ خَلَهُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمُوهُورُ النَّاسِ وَبِهِ بَدَأَ الزَّمْخَشَرِيُّ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِلَ مَضْمُرٌ يَعُودُ عَلَى الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَ"مَنْ" مَفْعُولٌ بِهِ أَي: أَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ مَنْ خَلَقَهُ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ "مَنْ" مَفْعُولٌ، وَالْمَعْنَى: أَيَنْتَفِي عِلْمُهُ بِمَنْ خَلَقَهُ، وَهُوَ الَّذِي لَطَفَ عِلْمُ وَدَقَّ" ثُمَّ قَالَ: "وَأَجازَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنْ يَكُونَ "مَنْ" فَاعِلًا وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَا يَعْلَمُ الْخَالِقُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ، مَعْنَاهُ الْإِنْكَارُ". قُلْتُ: وَهَذَا الْوَجْهُ الَّذِي جَعَلَهُ هُوَ الظَّاهِرُ يَعْزِيزُهُ النَّاسُ لِأَهْلِ الرَّبِّعِ وَالْبِدْعِ الدَّافِعِينَ لِعَمُومِ الْخَلْقِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ أَطَبَّ مَكِّي فِي ذَلِكَ، وَأَنْكَرَ عَلَى الْقَائِلِ بِهِ وَنَسَبَهُ إِلَى مَا ذَكَرْتُ فَقَالَ: "وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الرَّبِّعِ: إِنَّ "مَنْ" فِي مَوْضِعِ نَصَبِ اسْمٍ لِلْمُسِيرِّينَ وَالْجَاهِرِينَ لِيُخْرِجَ الْكَلَامَ عَنْ عَمُومِهِ وَيُدْفَعُ عَمُومَ الْخَلْقِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ لِقَالَ: أَلَا يَعْلَمُ مَا خَلَقَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَا تُكِنُّ الصُّدُورُ فَهُوَ فِي مَوْضِعِ "مَا" وَلَوْ أَتَتْ "مَا" فِي مَوْضِعِ "مَنْ" لَكَانَ فِيهِ أَيْضًا بَيَانُ الْعَمُومِ: أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَقْوَالِ الْخَلْقِ أَسْرَوَهَا أَوْ أَظْهَرَهَا خَيْرًا كَأَنَّتْ أَوْ شَرًّا، وَيُقَوِّي ذَلِكَ {إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ}، وَلَمْ يَقُلْ: عَلِيمٌ بِالْمُسِيرِّينَ وَالْمُجَاهِرِينَ وَتَكُونَ "مَا" فِي مَوْضِعِ نَهْبٍ، وَإِنَّمَا يُخْرِجُ الْآيَةَ مِنْ هَذَا الْعَمُومِ إِذَا جَعَلَتْ "مَنْ" فِي مَوْضِعِ نَصَبِ اسْمٍ لِلنَّاسِ الْمُخَاطَبِينَ قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ، وَقَوْلُهُ: "بِذَاتِ الصُّدُورِ" يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ" انْتَهَى. وَلَا أُدْرِي كَيْفَ يَلْزَمُ مَا قَالَهُ مَكِّي بِالْإِعْرَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ وَالْمَعْنَى الَّذِي أَبْدَاهُ؟ وَقَدْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَعْنِي الْإِعْرَابَ الثَّانِي جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَلَمْ يُبَالُوا بِمَا ذَكَرَهُ لِعَدَمِ إِفْهَامِ الْآيَةِ إِبَاهُ.

(14/39)

وقال الزمخشري بعد كلام ذكره: "ثم أنكر ألا يُحيط علماً بالمُضْمَرِ والمُسْتَرِّ والمُجَهَّرِ مَنْ خلق الأشياء، وحاله أنه / اللطيفُ الخبيرُ المتوصلُ علْمُهُ إلى ما ظَهَرَ وما بطن. ويجوز أن يكون "مَنْ خَلَقَ" منصوباً بمعنى: ألا يعلم مخلوقه، وهذه حاله" ثم قال: "فإن قلت: قَدَّرْتَ في "ألا يَعْلَمُ" مفعولاً على معنى: ألا يعلم ذلك المذكور مما أضمر في القلب وأظهر باللسان مَنْ خلق؟ فهلا جعلته مثل قولهم: "هو يُعْطِي ويمنع"، وهلا كان المعنى: ألا يكون عالماً مَنْ هو خالقُ لأن الخالق لا يَصِحُّ إلا مع العلم؟ قلت: أبَت ذلك الحال التي هي قوله: { وَهُوَ اللطيفُ الخبيرُ } لأنك لو قلت: ألا يكون عالماً مضمناً هو خالق وهو اللطيفُ الخبيرُ لم يكن معنى صحيحاً؛ لأنَّ "ألا يَعْلَمُ" معتمداً على الحال والشيء لا يُوقَفُ بنفسه، فلا يقال: "ألا يعلم وهو عالم، ولكن ألا يعلم كذا، وهو عالم بكل شيء".

* { هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ }

قوله: { دَلُولًا } : مفعولٌ ثانٍ، أو حالٌ. ودَلُولٌ قَعُولٌ للمبالغة مِنْ دَلَّ يَدُلُّ فهو ذالٌ كقوله: دَابَّةٌ دَلُولٌ بَيِّنَةٌ الدَّلُّ بالكسر، ورجلٌ دَلُولٌ بَيِّنٌ الدَّلُّ بالضم. وقال ابن عطية: "ذلول قَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٍ أَي: مَدْلُولَةٌ، فهي كَرَكَوبٌ وحلُوبٌ". قال الشيخ: "وليس بمعنى مَفْعُولٍ لَأَنَّ فَعْلَهُ قَاصِرٌ، وإنما يُعَدَّى بالهمزة كقوله تعالى: { وَتُبَذِلُ مِنْ تَسَاءً } يظهر أنه خطأ. انتهى يعني: حيث استعمل اسم المفعول تاماً مِنْ فِعْلٍ قَاصِرٍ، وهي مناقشة لفظية.

(14/40)

قوله: { مَنَاكِبِهَا } استعاره حسنة جداً. وقال الزمخشري: "مَثَلٌ لِقَرَطِ التذليل ومجاورتيه الغاية؛ لأن المَنَكِبَيْنِ وملتقاها من الاربِ أرقُّ شبيءٍ مِنَ البعيرِ وأبَاهُ عَنَانٌ يطأه الراكبُ بقدمه ويَعْتَمِدُ عليه، فإذا جعلها في الدَّلِّ بحيث يُمَشَى في مناكبها لم يَبْرُكْ".

* { أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ }

قوله: { أَمِنْتُمْ } : قد تقدّم اختلافُ القراءِ في الهمزَيْنِ المفتوحَيْنِ نحو { أَمِنْتُمْ } تحقيقاً وتخفيفاً وإدخالِ ألفٍ بينهما وعَدَمِهِ في البقرة، وأن فُتْبِلًا يقرأ هنا بإبدالِ الهمزة الأولى واواً في الوصل. فيقول: { وَإِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ } وهو على صِلِهِ مِنْ تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنٍ وَعَدَمِ أَلْفٍ بَيْنَهُمَا، وأما إذا ابتدأ فيحقق الأولى وَيُسَهِّلُ الثَّانِيَةَ بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، ولم يُبَدَلِ الأولى واواً لزوالِ مُوجِبِهِ وهو انضمامُ ما قبلها وهي مفتوحةٌ نحو: مُوَجَّلٌ وَيُؤَاخِذُكُمْ، وهذا قد مضى في سورة الأعراف عند قوله: { قَالَ فِرْعَوْنُ أَمِنْتُمْ } وإنما أَعَدَّتْهُ بياناً وتذكيراً.

قوله: {مَنْ فِي السَّمَاءِ}، وفي الكلام حَذْفُ مضافٍ أي: أَمِنْتُمْ خالقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ. وقيل: "في" بمعنى على أي: على السماء، وإنما حُتِجَ القائلُ بهَدْيَيْنِ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ "مَنْ" وَاقَعَهُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَتَبَّتْ بِالذَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ لِئَلَّا يَلْزَمَ التَّجْسِيمُ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ فَإِنَّ "مَنْ" هُنَا الْمَرَادُ بِهَا الْمَلَائِكَةُ سَكَّانُ السَّمَاءِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ الرَّحْمَةَ وَالتَّقْوَةَ. وَقِيلَ: حُوطِبُوا بِذَلِكَ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ، فَإِنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُجَسِّمَةً مُشَبَّهَةً، وَالذِّي تَقَدَّمَ أَحْسَنُ.

(14/41)

وقوله: {أَنْ يَخْسِفَ} و"أَنْ يَرْسِلَ" فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا بَدَلَانِ مِنْ "مَنْ فِي السَّمَاءِ" بَدَلُ اشْتِمَالِ، أَي: أَمِنْتُمْ خَسِيفَهُ وَإِرْسَالَهُ، كَذَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ "مَنْ" أَي: أَمِنْتُمْ مِنَ الْخَسْفِ وَالْإِرْسَالِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ "نَذِيرًا" وَ"نَكِيرًا" مُصَدَّرَانِ بِمَعْنَى الْإِنْكَارِ وَالْإِنذَارِ. وَأُثْبِتَ وَرَشَّ يَا "نَذِيرِي" وَفُفَا وَحَدَقَهَا وَصَلَاً، وَحَدَقَهَا الْبَاقُونَ فِي الْحَالِيِّنَ.

* {أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَاقَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمَانُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ}

قوله: {صَاقَاتٍ}: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ "الطَّيْرِ" وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ "فَوْقَهُمْ" إِذَا جَعَلْنَاهُ حَالًا فَتَكُونُ مُتَدَاخِلَةً. وَ"فَوْقَهُمْ" ظَرْفٌ لَصَاقَاتٍ عَلَى الْأُولَى أَوْ لـ"يَرَوْا".

قوله: {وَيَقْبِضْنَ} عَطَفَ الْفِعْلَ عَلَى الْاسْمِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ أَي: وَقَابِضَاتٍ، فَالْفِعْلُ هُنَا مُؤَوَّلٌ بِالْاسْمِ عَكْسًا قَوْلُهُ: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُونَ} فَإِنَّ الْاسْمَ هُنَاكَ مُؤَوَّلٌ بِالْفِعْلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الِاعْتِرَاضُ عَلَى ذَلِكَ. وَقَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ: "مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى أَي: يَصْفِقْنَ وَيَقْبِضْنَ أَي: صَاقَاتٍ وَقَابِضَاتٍ" لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِهِ: يَصْفِقْنَ وَيَقْبِضْنَ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ لِلْاسْمِ فَلَا نُوَوْلُهُ بِالْفِعْلِ. وَقَالَ الشَّيْخُ: "وَعَطَفَ الْفِعْلَ عَلَى الْاسْمِ / لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {قَالَ الْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ} عَطَفَ الْفِعْلَ عَلَى الْاسْمِ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى: فَالْأَثَرِ أَغْرَنَ فَأَثَرْنَ، وَمِثْلُ هَذَا الْعَطْفِ فَصِيحٌ وَكَذَلِكَ عَكْسُهُ، إِلَّا عِنْدَ السَّهْلِيِّ فَإِنَّهُ قَبِيحٌ نَحْوُ قَوْلِهِ:

4288 - بَاتَ يُعْتَشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ * يَقْصِدُ فِي أَسْوِقِهَا وَجَائِرٌ

(14/42)

أَي: قَاصِدٌ فِي أَسْوِقِهَا وَجَائِرٌ" انْتَهَى، هُوَ مِثْلُهُ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى اسْمٍ، إِلَّا أَنَّ الْاسْمَ فِيهِ مُؤَوَّلٌ بِالْفِعْلِ عَكْسًا هَذِهِ الْآيَةُ. وَمَفْعُولُ "يَقْبِضْنَ" مَحذُوفٌ أَي: وَيَقْبِضْنَ أَجْنَحَتَهُنَّ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ وَلَمْ يُقَدِّرْ لـ"صَاقَاتٍ" مَفْعُولًا كَأَنَّهُ رَعِمَ أَنَّ الْأَصْطِفَافَ فِي أَنْفُسِهَا أَي: مُصْطَفَةً. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى: صَاقَاتٍ أَجْنَحَتَهَا

وقابضتها، فالصَّفُّ والقَبْضُ منها لأجنتها. وكذلك قال الزمخشري: "صافاتٍ باسِطاتٍ أجنتهن" ثم قلا: "فإن قلت لم قال: ويقبضن ولم يقل: وقابضات؟ قلت: لأنَّ الطيرانَ هو صَفُّ الأجنحة؛ لأنَّ الطيرانَ في الهواءِ كالسَّباحةِ في الماءِ، والأصلُ في السَّباحةِ مَدُّ الأطرافِ وبَسْطُها، وأمَّا القَبْضُ فطاريءٌ على التَّسَطُّ للاستظهارِ به على التحرُّكِ، فجاء بما هو طاريءٌ غيرُ أصلٍ بلفظِ الفعلِ على معنى أنَّهن صافاتٌ، ويكونُ منهنَّ القَبْضُ تارةً بعد تارةً، كما يكونُ من السَّابِحِ".

قوله: { مَا يُمَسِّكُهُنَّ } يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً من الضميرِ في "يَقْبِضَنَّ" قاله أبو البقاء، والأولُ هو الظاهرُ. وقرأ الزهري بتشديد السينِ.

* { أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِّنْ دُونِ الرَّحْمَانِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي عُزُورٍ }

قوله: { أَمَّنْ } : العامَّةُ بتشديد الميمِ على إدغامِ ميمٍ "أم" في ميمٍ "مَنْ"، و "أم" بمعنى بل؛ لأنَّ بعدها اسمٌ استفهامٍ، وهو مبتدأ، خبرُه اسمُ الإشارةِ. وقرأ طلحة بتخفيفِ الأولِ وتثقيبِ الثاني قال أبو الفضل: "معناه أهدا الذي هو جندٌ لكم أم الذي يَزُرُّكُمْ". و "يَنْصُرُكُمْ" صفةٌ لجند.

* { أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَزُرُّكُمْ إِنَّ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَلْ لَجُوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ }

(14/43)

قوله: { إِنَّ أَمْسَكَ } : شرطٌ جوابُه محذوفٌ للدلالةِ عليه أي: فَمَنْ يَزُرُّكُمْ غيرُه؟ وقدَّره الزمخشريُّ شرطاً بعد قوله: "أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ، تقديرُه: إن أُرْسِلَ عليكم عذابه. ولا حاجة له صناعةً.

* { أَقَمَنَ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنَ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }

قوله: { مُكِبًّا } : حالٌ مِنْ فاعِلٍ "يَمْشِي". و "أَكَبَّ" مطاوعٌ كَبَّه يقال: كَبَيْتُهُ فَأَكَبَّ. قال الزمخشري: "هو من الغرائبِ والشواذِ ونحوه: فَسَّعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَفْسَعَتْ، ولا شيءٌ من بناءِ أَفْعَلَ مطاوعاً، ولا يُتَقَنَّ نحو هذا إلا حَمَلَهُ كتاب سيبويه، وإنما أَكَبَّ، مِنْ بَابِ أَنْفَضَ وَالْأَمِّ، ومعناه: دَخَلَ فِي الكَبِّ وصارَ ذا كَبِّ، وكذلك أَفْسَعَتِ السَّحَابُ: دَخَلَ فِي الفَسْعِ، ومطاوعٌ كَبَّ وَقَسَّعَ انكَبَّ وَأَفْسَعَتْ".

قال الشيخ: "وَمُكِبًّا" حالٌ مِنْ "أَكَبَّ" وهو لا يتعدَّى، وكَبَّ متعدٍ قال تعالى: { فَكَبَّبْتُمْ وُجُوهَهُمْ فِي النَّارِ } والهمزةُ للدخولِ في الشيءِ أو للصيرورةِ ومطاوعٌ كَبَّ: انكَبَّ. تقول: كَبَيْتُهُ فَانكَبَّ. قال الزمخشري: "ولا شيءٌ مِنْ بِنَاءِ أَفْعَلَ" إلى قوله: "كتاب سيبويه" انتهى، وهذا الرجلُ كثيرُ التَّبَجُّحِ بكتاب سيبويه، وكم

مِنْ نَصِّ فِي كِتَابِ سَيَّبُوهُ عَمِي بَصْرُهُ وَبَصِيرَتُهُ عَنْهُ، حَتَّى إِنْ إِيْمَامَ أَبَا الْحِجَاجِ يُوْسُفَ بْنَ مَعْرُوزٍ صَنَّفَ كِتَابًا، يَذْكَرُ فِيهِ مَا عَلِطَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِيهِ وَمَا جِهَلَهُ مِنْ كِتَابِ سَيَّبُوهُ". أَنْتَهَى مَا قَالَهُ الشَّيْخُ.

(14/44)

وانظر إلى هذا الرجل: كيف أخذ كلامه الذي أسلفه عنه، طرّز به عبارته حرفاً بحرف، ثم أخذ يُنحي عليه بإساءة الأدب، جزاء ما لّفنه تلك الكلمات الرائعة وجعله يقولك إن مطاوع كَبَّ انكَبَّ لا أكَبَّ وإن الهمزة في أكَبَّ للضرورة، أو للدخول في الشيء، وبالله لو بقي دهره غير مُلقن إياها لما قالها أبداً، ثم أخذ يذكر عن إنسان مع أبي القاسم كالسُّها مع القمر أنّه عُلطه في نصوص كتاب سيبويه، الله أعلم بصحتها. [قال الشاعر:]

4289 - وكم مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا * وَأَقْنُهُ مِنَ الْقَهْمِ السَّقِيمِ

وعلى تقدير التسليم فالفاضل مَنْ عَدَّتْ سَقَطَاتُهُ.
وقوله: {أَمَّنْ يَمَشِي} هو المعادل لـ {أَقَمَنْ يَمَشِي مُكَبَّأً}. وقال أبو البقاء: و "أَهْدَى" خيرٌ "مَنْ يَمَشِي"، وخيرٌ "مَنْ" الثانية محذوفٌ "يعني: أَنْ الْأَصْلُ: أَمَّنْ يَمَشِي سَوِيًّا أَهْدَى، ولا حاجة إلى ذلك، لأنَّ قَوْلَهُ: "أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُؤُ" لا يُحْتَاجُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ إِلَى حَذْفِ الْخَيْرِ، بَلْ تَقُولُ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى "زَيْدٌ" عَطْفَ الْمَفْرَدَاتِ، وَوَجَدَ الْخَيْرَ لِأَنَّ "أَمْ" لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ.

* { قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ }

قوله: {قَلِيلًا}: نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضمير المصدر كما هو رأي سيبويه و "ما" مزدهٌ أي: تَشْكُرُونَ قَلِيلًا. والجملة من "تَشْكُرُونَ" إمَّا مستأنفة، وهو الظاهر، وإمَّا حالٌ مقدرهٌ لأنهم حالٌ الْجَعْلِ غَيْرُ شَاكِرِينَ. والمرادُ بِالْقَلِيلَةِ / الْعَدَمُ أو حَقِيقَتُهَا.

* { فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ }

(14/45)

قوله: {رَأَوْهُ}: أي: الموعودَ أو العذابَ زُلْفَةً أي: قريباً، فو حالٌ ولا بُدَّ مِنْ حَذْلٍ مِضَافٍ أَيْ: ذَا زُلْفَةٍ، أَوْ جُعِلَ نَفْسَ الزُّلْفَةِ مَبَالِغَةً. وَقِيلَ: "زُلْفَةً" تَقْدِيرُهُ: مَكَانًا ذَا زُلْفَةٍ فَيَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ.

قوله: {سِيئَتْ} الْأَصْلُ: سَاءَ أَيْ: أَحْزَنَ وَجُوهُهُمْ الْعَذَابُ وَرُؤْيُهُ. ثُمَّ يُنْبِئُ لِلْمَفْعُولِ. وَ "سَاءَ" هُنَا لَيْسَتْ الْمَرَادِفَةُ لـ "يَسَّ" كَمَا عَرَفْتَهُ فَمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ

مرة. وَأَسَمَّ كَسْرَةَ السَّيْنِ الضَّمَّ نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ، كما فعلوا ذلك في {سِيَاءَ بِهِمْ} في هود، وقد تقدّم، والباقون بإخلاق الكسر، وقد تقدّم في أول البقرة تحقيق هذا وتصريفه، وأنّ فيه لغاتٍ، عند قوله: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ} قوله: {تَدَّعُونَ} العامّةُ على تشديد الدال مفتوحةً. فقول: من الدَّعَوَى أي: تَدَّعُونَ أنه لا جنة ولا نار، قاله الحسن. وقيل: من الدعاء أي: تَطْلِبُونَهُ وتَسْتَعْجِلُونَهُ. وقرأ الحسن وقتادة وأبو رجاء والضحاك ويعقوبُ وأبو زيد وابنُ أبي عبلة ونافعُ في رواية الأصمعيّ بسكون الدال، وهي مؤبّدةٌ للقول: إنّها من الدعاء في قراءة العامّة.

* { قُلْ هُوَ الرَّحْمَانُ أَمَّنًا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }

قوله: {أَمَّنًا بِهِ وَعَلَيْهِ}: تقدّم: لِمَ أُخِّرَ مُتَعَلِّقُ الْإِيمَانِ، وَقُدِّمَ مُتَعَلِّقُ التَّوَكُّلِ؟ وأنّ التقديم يُفِيدُ الاختصاصَ. وقرأ الكسائيُّ "فَسَتَعْلَمُونَ" بياءِ العَيْبَةِ نظراً إلى قوله: "الكافرين". والباقون بالخطاب: إمّا على الوعيد، وإمّا على الالتفات من العَيْبَةِ المرادة في قراءة الكسائيّ.

* { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ }

(14/46)

قوله: {غَوْرًا}: خبر "أصبح" وجوّز أبو البقاء أن يكونَ حالاً على تمام "أصبح"، ولكنه استبعده، وحكى أنه فُرىء "غُورًا" بضم الغين وهمزة مضمومة، ثم واو ساكنة على فُعول، وجعلَ الهمزة منقلبة عن واو مضمومة.

سورة القلم

* { ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ }

قوله: {نا}: كقوله: {صا وَالْقُرْآنِ} وجوابُ القسم الجملة المنفية بعدها. وزعم قومٌ أنه اسمٌ لِحوتٍ وأنه واحد النِّينان. وقومٌ أنه اسمُ الدَّوَاةِ، وقومٌ أنه اسمٌ لوح مكتوبٍ فيه. قالوا لزمخشري: "وأما قولهم هو الدَّوَاةُ فما أدري: أهو وَصِعٌ لغويٌّ أم شرعيٌّ، ولا يخلو إذا كان اسماً للدَّوَاةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ جنساً أو عَلَماً، فإن كان جنساً فإين الإعرابُ والتنوينُ؟ وإن كان عَلَماً فإين الإعرابُ؟ وأيهما كان فلا بُدَّ له مِنْ مَوْقِعٍ فِي تَأْلِيفِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَهُ مُفَسِّمًا بِهِ وَجَبَ إِنْ كَانَ جنساً أَنْ تُجَرَّهُ وتُنَوِّنَهُ، ويَكُونُ الْقَسَمُ بِدَوَاةٍ مُنْكَرَةٍ مَجْهُولَةٍ، كأنه قيل: ودَّوَاةٍ والقلم، وإن كان عَلَماً أَنْ تَصْرِفَهُ وَتَجَرَّهُ، أو لا تصرفه وتفتحه للعلمية والتأنيث، وكذلك التفسيرُ بالحوت: إمّا أَنْ يُرَادَ بِهِ نَوْءٌ مِنَ النِّينانِ، أو يُجْعَلَ عَلَماً لِلْبَهْمِيِّ الَّذِي يَزْعُمُونَ، والتفسيرُ باللُّوحِ مِنْ نُورٍ أو دَهَبٍ وَالنَّهْرِ فِي الْجَنَّةِ نَحْوُ ذَلِكَ". وهذا الَّذِي أوردَه أبو القاسمِ مِنْ محاسِنِ عِلْمِ الْإِعْرَابِ، وَقَلَّ مَنْ يُنْفَعُهُ.

(14/47)

وقرأ العامة: "ن" ساكنة النون كظائره. وأدغم ابنُ عامرٍ والكسائيُّ وأبو بكرٌ عن عاصمٍ بلا خلافٍ، وورشٌ بخلافٍ عنه النونَ في الواو، وأظهرها الباقون، ونُقلاً عَمَّنْ أدغمَ العنَّةَ وعدَمُها. وقرأ ابنُ عباسٍ والحسنُ وأبو السَّمَّالِ وإبنُ أبي إسحاقٍ بكسرِ النونِ وسعيدُ بنُ جبيرٍ وعيسىٌ بخلافٍ عنه بتفجِها، فالأولى على التقاء الساكنين. ولا يجوزُ أن يكونَ مجروراً على القسمِ، حَدَفَ حرفَ الجرِّ وبقي علمُه كقولهم: "اللهِ لأفعلنَّ" لوجهين، أحدهما: أنه مختصٌّ بالجلالةِ المعظمة، نادرٌ فيما عداها. والثاني: أنه كان ينبغي أن يُتَوَّنَ. ولا يَحْسُنُ أن يُقالَ: هو ممنوعُ الصَّرفِ اعتباراً بتأنيثِ السورة، لأنه كان ينبغي أن لا يَظَهَرَ فيه الجرُّ بالكسرة البتَّة.

وأما الفتحُ فيحتمل ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ بناءً، وأوثر على الأصلِ للخفةِ كآينٍ وكيف. الثاني: أن يكونَ مجروراً بحرفِ القسمِ المقدَّرِ / على لغةٍ ضعيفة. وقد تقدَّم ذلك في قراءة "فالحقُّ والحقُّ". بجرِّ "الحقِّ"، ومُنِعَتِ الصَّرفَ، اعتباراً بالسورة، والثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ، أي: اقرؤوا نونَ، ثم ابتداءً قسماً بقوله "والقلم"، أو يكونَ منصوباً بعدَ حَدَفِ القسمِ كقوله: 4290 - * فذاك أمانةُ اللهِ التَّريُّدُ ومُنِعَ الصَّرفَ لما تقدَّم، وهذا أحسنُ لعطفِ "والقلم" على مَحَلِّه.

(14/48)

قوله: {وَمَا يَسْطُرُونَ} "ما" موصولة اسمية أو حرفية، أي: والذي يَسْطُرُونَهُ مِنَ الكُتُبِ، وهم: الكُتَّابُ أو الحَقَّةُ مِنَ الملائكةِ وَسَطِرِهِمْ. والضميرُ عائِدٌ على مَنْ يَسْطُرُ لدلالةِ السياقِ عليه. ولذِكْرِ الآلةِ المُكْتَتَبِ به. وقال الزمخشري: "ويجوزُ أن يُرادَ بالقلمِ أصحابُه، فيكون الضميرُ في "يَسْطُرُونَ" لهم يعني فيصيرُ كقوله: {أَوْ كَطَلَمَاتٍ فِي بَحْرِ لَجِّي يَعْشَاهُ} تقديرُه: أو كذي ظلماتٍ، فالضميرُ في "يَعْشَاهُ" يعود على "ذي" المحذوف.

* { مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ }

قوله: {بِنِعْمَةِ رَبِّكَ} : قد تقدَّم نظيرُ هذا في الطور في قوله {فَدَكَّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ} وتقدَّم تحقيقُه. إلا أن الزمخشريَّ قال هنا: "فإن قلت: يَمُتُ تعلقُ الباءِ في "بنعمة ربك" وما محلُّه؟ قلت: تعلقُ بمجنونٍ منفيًا، كما تعلقُ بعاقِلٍ مثبتاً كقولك: "أنت بنعمة الله عاقلٌ"، مستويًا في ذلك الإثباتِ والنفيِ استواءًهما في قولك: "صَرَبَ زَهْدٌ عَمراً" و "ما صَرَبَ زَيْدٌ عمراً" تُعْمَلُ الفعلُ منفيًا ومثبتاً إعمالاً واحداً. ومحلُّه النصبُ على الحال، كأنه قال: ما أنت مجنونٌ مُنِعماً عليكِ بذلك، ولم تَمَعِ الباءُ أن يعملَ "مجنون" فيما قبله لأنها زائدةٌ لتأكيدِ النفيِ".

(14/49)

قال الشيخ: "وما ذهب إليه الزمخشريُّ مِنْ أَنَّ الْبَاءَ تَتَلَقُّ بِمَجْنُونٍ، وَأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَسَلَّطَ النَّفْيُ عَلَى مَحْكُومٍ بِهِ، وَذَلِكَ لَهُ مَعْمُولٌ، فَفِي ذَلِكَ طَرِيقَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّفْيَ تَسَلَّطَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْمُولِ فَقَطْ، وَالْآخَرُ: أَنَّ يُسَلَّطَ النَّفْيُ عَلَى الْمَحْكُومِ بِهِ، فَيَنْتَفِي مَعْمُولُهُ لِانْتِفَائِهِ. بَيَانُ ذَلِكَ: تَقُولُ: "مَا زَيْدٌ قَائِمٌ مُسْرِعاً" فَالْمَتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّهُ مُنْتَفٍ إِسْرَاعُهُ دُونَ قِيَامِهِ فَيَكُونُ قَدْ قَامَ غَيْرَ مُسْرِعٍ. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ انْتَفَى قِيَامُهُ فَانْتَفَى إِسْرَاعُهُ، أَي: لَا قِيَامَ فَلَا إِسْرَاعَ. وَهَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ لَا يَتَأَيُّ مَعَهُ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ بَوَجْهِ، بَلْ يُوَدِّي إِلَى مَا لَا يَجُوزُ النُّطْقُ بِهِ فِي حَقِّ الْمَعْصُومِ" انتهى.

واختار الشيخ أَنْ يَكُونَ "بِنِعْمَةٍ" قَسَمًا مُعْتَرِضًا بِهِ بَيْنَ الْمَحْكُومِ، عَلَيْهِ وَالْحُكْمِ عَلَى سَبِيلِ التَّأَكِيدِ وَالتَّشْدِيدِ وَالمَبَالِغَةِ فِي انْتِفَاءِ الْوَصْفِ الذَّمِّيِّ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" اعْتِرَاضٌ كَمَا تَقُولُ لِلْإِنْسَانِ: "أَنْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ فَاضِلٌ" قَالَ: "وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا تَتَلَقُّ بِهِ الْبَاءُ فِي "بِنِعْمَةٍ". قُلْتُ: وَالَّذِي تَتَلَقُّ بِهِ الْبَاءُ فِي هَذَا النِّحْوِ مَعْنَى مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتِيًّا، كَأَنَّهُ قِيلَ: انْتَفَى عَنكَ ذَلِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، وَتَبَّتْ لَكَ الْقِصْلُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْمَثَلُ الَّذِي ذَكَرَهُ فَالْبَاءُ تَتَلَقُّ فِيهِ بِلَفْظِ "فَاضِلٌ". وَقَدْ نَحَا صَاحِبُ "الْمُنْتَخَبِ" إِلَى هَذَا فَقَالَ: "الْمَعْنَى: انْتَفَى عَنكَ الْجَنُونَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: مَا أَنْتَ بِمَجْنُونٍ، وَالنِّعْمَةُ لِرَبِّكَ، كَقَوْلِهِمْ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ"، أَي: وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيدٍ: 4291 - وَأَفْرَدْتُ فِي الدُّنْيَا بَقْفَدٍ عَشِيرَتِي * وَفَارَقَنِي جَارٌ بِأَرْبَدٍ نَافِعٌ أَي: وَهُوَ أَرْبَدٌ". وَهَذَا لَيْسَ بِتَفْسِيرِ إِعْرَابٍ بَلْ تَفْسِيرٌ مَعْنَى.

* {بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ }

(14/50)

قوله: {بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ}: فِيهِ أَرْبَعُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ الْبَاءَ مَزِيدَةٌ فِي الْمَبْتَدَأِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَيْكُمُ الْمَفْتُونُ فَرِيدَتْ كَرِيَاهَتِهَا، فِي نَحْوِ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ قَتَادَةُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمُرُ بْنُ الْمَثْنَى، إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْبَاءَ لَا تُرَادُ فِي الْمَبْتَدَأِ إِلَّا فِي "حَسْبِكَ" فَقَطْ. الثَّانِي: أَنَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى "فِي"، فَهِيَ ظَرْفِيَّةٌ، كَقَوْلِ: "زَيْدٌ بِالْبَصْرَةِ"، أَي: فِيهَا، وَالْمَعْنَى: فِي أَيِّ فَرَقَةٍ وَطَائِفَةٍ مِنْكُمْ الْمَفْتُونُ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَجَاهِدٌ وَالفَرَاءُ، وَتَوَيَّدَهُ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عِبْلَةَ "فِي أَيْكُمُ". الثَّلَاثُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: بِأَيْكُمُ قَتْنُ الْمَفْتُونِ فَحَذْفُ الْمِضَافِ، وَأَقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَخْفَشُ، وَتَكُونُ الْبَاءُ سَبَبِيَّةً، وَالرَّابِعُ أَنَّ "الْمَفْتُونُ" مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَعْقُولِ وَالمَسْيُورِ وَالتَّقْدِيرُ: بِأَيْكُمُ الْفُتُونِ. فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَكُونُ الْكَلَامُ تَأْمًا عِنْدَ قَوْلِهِ "وَيُبْصِرُونَ" وَيَبْتَدَأُ قَوْلُهُ "بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ" وَعَلَى الْأَوْجِهِ بَعْدَهُ / تَكُونُ الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةً بِمَا قَبْلَهَا، وَلَا يُوقَفُ عَلَى "يُبْصِرُونَ" وَعَلَى الْأَوْجِهِ الْأَوَّلِ الثَّلَاثَةِ يَكُونُ "الْمَفْتُونُ" اسْمَ مَفْعُولٍ عَلَى

أصله، وعلى الوجه الرابع يكونُ مصدرًا. وينبغي أن يُقال: إنَّ الكلامَ إنما يَتِمُّ على قوله "المفتون" سواءً قيل بأنَّ الباءَ مزيدةٌ أم لا؛ لأنَّ قوله "فَسَتَّبَصِرُ" ويُصرون "مُعَلَّقٌ بالاستفهام بعده؛ لأنه فَعَلٌ بمعنى الوَيْة، والرؤية البصرية تُعَلَّقُ على الصحيح بدليل قولهم: "أما ترى أيُّ بَرَقَ ههنا"، فكذلك الإبصارُ لأنه هو الرؤيةُ بالعين. فعلى القول بزيادةِ الباءِ تكونُ الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ تَصَبُّ لأنها واقعةٌ موقعَ مفعولٍ الإبصارِ.

* { وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ }

(14/51)

قوله: { فَيُدْهِنُونَ } المشهورُ في قراءةِ الناسِ ومصاحفهم "فَيُدْهِنُونَ" بثبوتِ نونِ الرفعِ. وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطْفٌ على "تُدْهِنُ" فيكونُ داخلًا في حَيْزِ "لو". والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمَر، أي: فهم يُدْهِنُونَ. وقال الزمخشري: "فإنَّ قَلتَ: لِمَ رُفِعَ "فَيُدْهِنُونَ" ولم يُنصَبْ بإضمارِ "أنَّ" وهو جوابُ التمني؟ قلت: قد عُدلَ به إلى طريقٍ آخر: وهو أنْ جُعِلَ خَيْرٌ مبتدأ محذوف، أي: فهم يُدْهِنُونَ كقوله: { فَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا } على معنى: وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فهم يُدْهِنُونَ حينئذٍ، أو وَدُّوا إِدْهَاتَكَ فهم الآن يُدْهِنُونَ لطمعهم في إِدْهَانِكَ: قال سيويه: "وزعم هارونُ أنها في بعضِ المصاحفِ: "وَودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا" انتهى.

وفي نصبه على ما وُجد في بعضِ المصاحفِ وجهان، أحدهما: أنه عطْفٌ على التوهُمِ، كأنه توهُمٌ أنْ تَطُقَ بـ "أنَّ" فَتَصَبَّ الفعلَ على هذا التوهُمِ، وهذا إنما يجيءُ على القول بمصدريةِ "لو" وفيه خلافٌ مرٌّ محققًا في البقرة. والثاني: أنه نُصِبَ على جوابِ التمني المفهومِ مِنْ "وَدَّ" والظاهرُ أنَّ "لو" هنا حرفٌ لما كان سيقعُ لوقوعِ غيره، وأن جوابها محذوفٌ، ومفعولُ الوَدَادَةِ أيضًا محذوفٌ تقديره: وَودُّوا إِدْهَاتَكَ، فَحَذَفَ "إِدْهَاتَكَ" لدلالةِ "لو" وما بعدها عليه. وتقديرُ الجوابِ لسُرِّوا بذلك.

* { وَلَا تُطْعُ كُلَّ خَلَافٍ مَّهِينٍ }

* { هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ }

(14/52)

قوله: { مَّهِينٍ هَمَّازٍ } تقدَّم تفسيرُ مهينٍ في الزخرف. والهَمَّازُ: مثالُ مبالغَةٍ مِنَ الهَمَزِ وهو في اللغَةِ الصَّرْبُ طعنا باليدِ والعصا ونحوها، واستعير للعيابِ الذي يعيبُ على الناسِ كأنه يَصْرُبُهُم. والنَمِيمُ قيل: مصدرٌ كالنميمة. وقيل: هو جَمْعُهَا، أي: اسمُ جنسِ كتمرٍ وتَمْر. وهو تَقْلُ الكلامِ الذي يسوءُ سامعَه وَيَحْرَسُ بين الناسِ. وقال الزمخشري: "والنمِيمُ والنميمةُ السَّعَايَةُ وأنشدني

بعضُ العرب:

4292 - تَشَبَّي تَشَبَّبَ التَّمِيمَةَ * تَمَشَّى بِهَا زَهْرًا إِلَى تَمِيمَةَ
وَالْمَشَاءَ: مِثَالُ مَبَالِغَةٍ مِنَ الْمَشْيِ، أَي: يُكْتَبُ السَّعْيَةَ بَيْنَ النَّاسِ. وَالْعُتْلُ: الَّذِي
يَعْتَلُّ النَّاسَ، أَي: يَحْمَلُهُمْ وَيَجْرُهُمْ إِلَى مَا يَكْرَهُونَ مِنْ حَسْبِ وَصْرَبٍ. وَمِنْهُ
{حُدُوهُ فَاعْتَلَوْهُ}. وَقِيلَ: الْعُتْلُ: الشَّدِيدُ الْحُصُومَةِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: "هُوَ
الْفَاحِشُ اللَّئِيمُ، وَأَنْشُدُ.

4293 - بَعُتْلٌ مِنَ الرِّجَالِ رَنِيمٌ * غَيْرُ ذِي تَجْدٍ وَغَيْرُ كَرِيمٍ
وَقِيلَ: "الغليظ الجافي. ويقال: عَتَلْتُهُ وَعَتَّنْتُهُ بِاللَّامِ وَالنُّونِ، نَقَلَهُ يَعْقُوبُ.

وَالرَّانِيمُ: الدَّاعِي يُنْسَبُ إِلَى قَوْمٍ لَيْسَ مِنْهُمْ. قَالَ حَسَانُ:
4294 - رَنِيمٌ تَدَاعَاهُ الرِّجَالُ زِيَادَةً * كَمَا زَيْدٌ فِي عَرَضِ الْأَدِيمِ الْأَكَارِعُ
وَقَالَ أَيْضًا:

4295 - وَأَنْتَ رَنِيمٌ نَيْطٌ فِي آلِ هِشَامٍ * كَمَا نَيْطٌ خَلْفَ الرََّاكِبِ الْقَدْحُ الْقَرْدُ

(14/53)

وَأَصْلُهُ مِنَ الرَّنَمَةِ: وَهِيَ مَا بَقِيَ مِنْ جَلْدِ الْمَاعِزِ مُعَلَّقًا فِي جِلْقِهَا يُتْرَكُ عِنْدَ
الْقَطْعِ فَاسْتَعِيرَ لِلدَّاعِي لِأَنَّهُ كَالْمُعَلَّقِ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ "عُتْلٌ" بِالرَّفْعِ
عَلَى: هُوَ عُتْلٌ. وَحَقُّهُ أَنْ يُقْرَأَ مَا بَعْدَهُ بِالرَّفْعِ أَيْضًا، لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْقَطْعِ: إِنَّهُ
يَبْدَأُ بِالِاتِّبَاعِ ثُمَّ بِالْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ. وَقَوْلُهُ "بَعْدَ ذَلِكَ"، أَي: بَعْدَمَا وَصَفْنَاهُ بِهِ.
قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "فَهَذَا التَّرْتِيبُ إِنَّمَا هُوَ فِي قَوْلِ الْوَاصِفِ لَا فِي حَصُولِ تِلْكَ
الصِّفَاتِ فِي الْمَصُوفِ، وَإِلَّا فَكُونُ عُتْلًا هُوَ قَبْلَ / كَوْنِهِ صَاحِبَ خَيْرٍ يَمْنَعُهُ".
وَاقِلُ الزَّمَخْشَرِيُّ: "بَعْدَ ذَلِكَ، بَعْدَ مَا عُدَّ لَهُ مِنَ الْمَثَالِبِ وَالنَّقَائِصِ"، ثُمَّ قَالَ:
"جَعَلَ حِفَاءَهُ وَدَعَاؤَهُ أَشَدَّ مُعَايَبَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلَّظَ وَجْهًا طَبَعُهُ قَسَا قَلْبُهُ وَاجْتَرَأَ
عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ".

* { أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَتَيْنٍ }

قَوْلُهُ: { أَنْ كَانَ } : الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ هَمْزَةٍ "أَنْ" ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدُ: فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ
وَحَمْزَةُ أَبُو بَكْرٍ بِالاسْتِفْهَامِ، وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِالْخَبَرِ. وَالْقَارِثُونَ بِالِاسْتِفْهَامِ عَلَى
أَصُولِهِمْ: مِنْ تَحْقِيقِ وَتَسْهِيلِ وَإِدْخَالِ أَلْفٍ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ وَعَدْمِهِ. وَلَا بُدَّ مِنْ
بَيَانِهِ لِكَ تَسْهِيلًا لِلأَمْرِ عَلَيْكَ فَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ: قَرَأَ حَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ بِتَحْقِيقِ
الْهَمْزَتَيْنِ وَعَدْمِ إِدْخَالِ أَلْفٍ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا هُوَ أَصْلُهُمَا.
وَقَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ بِتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ وَعَدْمِ إِدْخَالِ أَلْفٍ، وَهَشَامٌ بِالتَّسْهِيلِ الْمَذْكُورِ،
إِلَّا أَنَّهُ أَدْخَلَ أَلْفًا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خَالَفَ كُلَّ مِنْهُمَا أَصْلَهُ: أَمَّا ابْنُ ذَكْوَانَ فَإِنَّهُ يُحَقِّقُ
الْهَمْزَتَيْنِ فَقَدْ سَهَّلَ الثَّانِيَةَ هُنَا. وَأَمَّا هَشَامٌ: فَإِنَّ أَلْفَهُ أَنْ يُجْرَى فِي الثَّانِيَةِ مِنْ
هَذَا النِّحْوِ وَجَهَيْنِ: التَّحْقِيقَ كَرَفِيقِهِ، وَالتَّسْهِيلَ. وَقَدْ التَّرَمَّ التَّسْهِيلَ هُنَا. وَأَمَّا
إِدْخَالُ أَلْفٍ فَإِنَّهُ فِيهِ عَلَى أَصْلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَقْرَةِ.
وَقَرَأَ نَافِعٌ فِي رِوَايَةِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْهُ: "إِنْ كَانَ" بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ عَلَى الشَّرْطِ.

(14/54)

فأما قراءة "أَنْ كَانَ" بالفتح على الخبر فيه أربعة أوجه، أوحدها: بأنها "أَنْ" المصدرية في موضع المفعول له مجرورٌ بلام مقدره. واللام متعلقة بفعل النهي، أي: وَلَا تُطْعَمَنَّ مِنْ هَذِهِ صَفَاتِهِ؛ لِأَنَّ كَانَ مُتَمَوِّلاً وصاحب بنين. الثاني: أنها متعلقة بـ"عُتِّلَ"، وإن كَانَ قد وُصِفَ، قاله الفارسي، وهذا لا يجوز عند البصريين، وكان الفارسي اغتقره في الجار. الثالث: أَنْ يتعلق بـ"زَنِيم" ولا سيما عند مَنْ يُقَسِّرُهُ بقبيح الأفعال. الرابع: أَنْ يتعلق بمجذوف يدل عليه ما بعده مِنْ الجملة الشرطية، تقديره: لكونه متمملاً مُسْتَظْهِراً بالبنين كَذَّبَ بآياتنا، قاله الزمخشري، قال: "وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ" قال "الذي هو جوابٌ "إِذَا" لِأَنَّ ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، ولكن ما دَلَّتْ عليه الجملة مِنْ معنى التَكْذِيبِ". وقال مكي - وتبعه أبو البقاء - : "لا يجوز أَنْ يكونَ العاملُ "تَلَّى" لِأَنَّ ما بعد "إِذَا" لا يعمل فيما قبلها؛ لِأَنَّهُ "إِذَا" تُضَافُ إِلَى الجمل، ولا يعمل المضافُ إليه فيما قبل المضاف "انتهى. وهذا يُوهَمُ أَنَّ المانعَ من ذلك ما ذكره فقط، والمانعُ أمرٌ معنويٌّ، حتى لو فُقدَ هذا المانعُ الذي ذكره لامتنعَ مِنْ جهة المعنى: وهو أنه لا يَصْلُحُ أَنْ يُعَلَّلَ تِلَاوَةَ آيَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ بكونه ذا مالٍ وبنين.

وأما قراءة "أَنَّ كَانَ" على الاستفهام، ففيها وجهان، أحدهما: أَنْ يتعلَّقَ بِمَقْدَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ ما قبله، أي: أُنْطِيعَهُ لِأَنَّ كَانَ أو أَتَكُونُ طَوَاعِيَةً لِأَنَّ كَانَ. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بِمَقْدَرٍ عَلَيْهِ ما بعده أي: لِأَنَّ كَانَ كَذَا كَذَّبَ وَجَحَدَ.

(14/55)

وأما قراءة "إِنْ بالكسر فعلى الشرط، وجوابه مقدر. تقديره: إِنْ كَانَ كَذَا يَكْفُرُ وَيَجْحَدُ دَلَّ عَلَيْهِ م بعده. وقال الزمخشري: "والشرط للمخاطب، أي: لَا تُطْعَمَنَّ كُلَّ خَلْفٍ شَارِطاً يَسَارَهُ، لِأَنَّهُ إِذَا أَطَاعَ الْكَافِرَ لِيَغْنَاهُ فَكَأَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي الطَّاعَةِ الْغَنِيِّ، وَنَحْوُ صَرْفِ الشَّرْطِ لِلْمَخَاطَبِ صَرْفُ التَّرْجِيهِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ}. وَجَعَلَهُ الشَّيْخُ مِنْ دُخُولِ شَرْطٍ عَلَى شَرْطٍ، يَعْنِي إِنْ وَإِذَا؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: "ليس من الشروط المترتبة الوقوع، وجعله نظير قول ابن دريد: 4296 - فَإِنْ عَتَّرَتْ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ * نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقَوْلَا لَا لَعَا قَالَ: "لِأَنَّ الْحَامِلَ عَلَى تَدْبِيرِ آيَاتِ اللَّهِ كَوْنُهُ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ، وَهُوَ مَشْغُولُ الْقَلْبِ بِذَلِكَ غَافِلٌ عَنِ النَّظَرِ قَدْ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا وَأَبْطَرَتْهُ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ بِالِاسْتِفْهَامِ وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ تَفْرِيعٌ وَتَوْبِيخٌ عَلَى قَوْلِهِ: "القرآنُ أساطيرُ الأولين لَمَّا ثَلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُ اللَّهِ.

{ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ }

قوله: { سَنَسِمُهُ } أي: نجعل له سِمَةً، أي: علامة يُعَرَفُ بِهَا. قال جرير: 4297 - لَمَّا وَصَعْتُ عَلَى الْفِرْزَدِقِ وَيُسَمِّي * وَعَلَى الْبَعِيثِ جَدَعْتُ أَنْفَ

الأخطل
/ وَالْخُرْطُومُ: الْأَنْفُ، وَهُوَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنِ الْوَجْهِ كُلِّهِ مِنْ [بَابِ] التَّعْبِيرِ عَنِ الْكَلِّ

بالجزء؛ لأنه أظهر ما فيه وأعلاه. والخُرطوم أيضاً: الخمر وكأنه استعاره لها؛ لأنَّ الشنتمريَّ قال: "هي الخمر أول ما تخرج من الدنِّ"، فجعلت كالأنف؛ لأنه أول ما يبْدو من الوجه، فليست الخُرطوم الخمر مطلقاً. ومن مجيء الخُرطوم بمعنى الخمر قولُ عليقة ابن عبدة:

4298 - قد أشهدُ الشربَ، فيهم مُرهِرٌ ريمٌ * والقومُ تصرَّعُهم صهباءُ خُرطومٍ وأنشد النضر بن شميل:

4299 - تطلُّ يومك في لهو وفي لعبٍ * وأنت بالليل شرَّابُ الخراطيمِ

(14/56)

قال النَّضرُ: "والخُرطومُ في الآية: هي الخمر، والمرادُ: سنَّحده على شربها. وقد استبعدَ الناسُ هذا التفسيرَ.

* { إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ }

قوله: { مُصْبِحِينَ }؛ هذا حالٌ من فاعلٍ "لَيَصْرِمُنَّهَا" وهو من "أصبح" التامة، أي: داخلين في الصباح. كقول تعالى: { وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ } وقولهم: "إذا سمعت بسرى القين فاعلم أنه مُصيحٌ". والكاف في "كما" في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، أي: بلوناهم ابتلاءً كما بلونا. و"ما" مصدرية أو بمعنى الدين. و"إذ" منصوبة بـ"بلونا" و"لَيَصْرِمُنَّهَا" جوابٌ للقسم، وجاء على خلافٍ منطوقهم، ولو جاء عليه لقل: لَنَصْرِمُنَّها بنونِ التكلم.

* { وَلَا يَسْتَنْتُونَ }

قوله: { وَلَا يَسْتَنْتُونَ }؛ هذه مستأنفة. ويضعفُ كونها حالاً من حيث إنَّ المضارع المنفي بـ"لا" كالمثبت في عَدَم دخول الواو عليه، وإضمارٌ مبتدأ قبله، كقولهم: "قمتُ وأصكُ عينه" مُستغنى عنه. ومعنى "لا يَسْتَنْتُونَ" لا يَتَنون عزمهم على الجزمان، وقيل: لا يقولون: إن شاء الله. وسُمِّي استثناءً، وهو شرط؛ لأنَّ معنى "لأخرجنَّ إن شاء الله" "ولا أخرجُ إلا أن يشاء الله" واحدٌ، قاله الزمخشري.

* { فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ }

(14/57)

قوله: { طَائِفٌ }؛ أي هلاكٌ، أو بلاءٌ، طائفٌ. والطائفُ عَلَبَ في الشرِّ. قال الفراء: "هو الأمر الذي يأتي ليلاً. ورُدَّ عليه بقوله: { إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ }، وذلك لا يختصُّ بليلٍ ولا نهارٍ. وقرأ النخعي "طَيْفٌ" وقد تقدّم في الأعراف الكلامُ على هذين الوصفين. و"مِّن رَّبِّكَ" يجوزُ أن يتعلّق بـ"طاف"،

وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ صِفَةً لَطَائِفٍ، وَالصَّرَامُ: جُذَادُ النَّخْلِ. وَأَصْلُ الْمَادَةِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْقَطْعِ، وَمِنْهُ الصَّرْمُ وَالصَّرْمُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ، وَهُوَ الْقَطِيعَةُ. قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ:

4300 - أَفَاطُمْ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ * وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمَلِي وَمِنْهُ الصَّرِيمَةُ، وَهِيَ قِطْعَةٌ مَنصَرْمَةٌ عَنِ الرَّمْلِ. قَالَ:

4301 - وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنزَلُ خَلْقٍ * عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَيْدُ وَالصَّارِمُ: الْقَاطِعُ الْمَاضِي، وَنَاقِيَةٌ مُصَرَّمَةٌ، أَي: انْقَطَعَتْ لِبُئْهَا. وَأَنْصَرَمَ الشَّهْرُ وَالسَّنَةُ، أَي: قَرَّبَ انْفِصَالَهُمَا. وَأَصْرَمَ: سَاءَتْ حَالُهُ، كَأَنَّهُ انْقَطَعَ سَعْدُهُ. وَقَوْلُهُ "كَالصَّرِيمِ" قِيلَ: هِيَ الْأَشْجَارُ الْمُنصَرَّمَةُ حَمَلُهَا. وَقِيلَ: كَاللَّيْلِ لِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ الصَّرِيمُ لِسَوَادِهِ. وَالصَّرِيمُ أَيْضًا: النَّهَارُ. وَقِيلَ: الصَّبْحُ، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. وَقَالَ شَمِرٌ: الصَّرِيمُ اللَّيْلُ، وَالصَّرِيمُ النَّهَارُ؛ لِأَنْصَرَامِ هَذَا عَنِ ذَاكَ وَذَاكَ عَنِ هَذَا. وَقِيلَ: هُوَ الرَّمَادُ بِلُغَةِ حُرَيْمَةَ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَقِيلَ: الصَّرِيمُ رَمْلَةٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْيَمَنِ لَا تُثْبِتُ شَيْئًا. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّ جَنَّتَهُمْ صَارَتْ كَذَلِكَ. وَيُرْوَى أَنَّهَا أَقْبِلَعَتْ وَوُضِعَتْ حَيْثُ الطَّائِفُ الْيَوْمَ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِهِ "الطَّائِفُ" الَّذِي هُوَ بِالْحِجَازِ الْيَوْمَ.

* { أَنْ اَعْدُوا عَلَيَّ حَزْبِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَارِمِينَ }

(14/58)

قَوْلُهُ: { أَنْ اَعْدُوا } يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَصْدَرِيَّةَ، أَي: تَنَادَوْا بِهَذَا الْكَلَامِ، وَأَنْ تَكُونَ الْمَفْسَّرَةَ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قَلَّتْ: هَلَا قِيلَ: اَعْدُوا إِلَى حَزْبِكُمْ وَمَا مَعْنَى "عَلَى"؟ قُلْتُ: لَمَّا كَانَ الْعُدُوُّ إِلَيْهِ لِيَصْرِمُوهُ وَيَقْطَعُوهُ كَانَ عُدُوًّا عَلَيْهِ، كَمَا تَقُولُ: غَدَا عَلَيْهِمُ بِالْحَقْفَةِ وَيُرَاحُ" أَنْتَهَى. فَجَعَلَ "غَدَا" مُتَعَدِيًا فِي الْأَصْلِ بـ"إِلَى" فَاحْتِاجَ إِلَى تَأْوِيلِ تَعَدِّيِهِ بـ"عَلَى". وَفِيهِ نَظْرٌ لَوْرُودِ تَعَدِّيِهِ بـ"عَلَى" فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ:

4302 - وَقَدْ اَعْدُوا عَلَيَّ ثَبِيَّةَ كِرَامٍ * تَشَاوِي وَاجِدِينَ لِمَا نَشَاءُ / وَإِذَا كَانُوا قَدْ عَدُّوا مَرَادِفَهُ بـ"عَلَى" فَلْيَعْدُوهُ بِهَا، وَمَرَادِفُهُ "بَكَرٌ" تَقُولُ: بَكَرْتُ عَلَيْهِ، وَعَدَوْتُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ:

4303 - بَكَرْتُ عَلَيْهِ عُدْوَةً فَرَأَيْتُهُ * فَعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهُ وَ { إِنْ كُنْتُمْ صَارِمِينَ } جَوَابُهُ مَحذُوفٌ، أَي: فَاعْدُوا. وَصَارِمِينَ: قَاطِعِينَ جَادِّينَ. وَقِيلَ: مَاضِينَ فِي الْعَرَمِ، مِنْ قَوْلِكَ: سَيْفٌ صَارِمٌ.

* { فَانطَلِقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ }

قَوْلُهُ: { وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ } جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ مِنْ فَاعِلٍ "انطَلِقُوا".

* { أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ }

قَوْلُهُ: { أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا } يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَصْدَرِيَّةَ، أَي: يَتَخَفَتُونَ بِهَذَا الْكَلَامِ، أَي: يَقُولُهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَأَنْ تَكُونَ الْمَفْسَّرَةَ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ "لَا

يَدْخُلُهَا" بِإِسْقَاطِ "أَنْ" مَا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِنَّمَا عَلَى إِجْرَاءِ "يَتَخَافَتُونَ" مُجْرَاهُ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ.

* { وَعَدَّوْا عَلَى حَزْدٍ قَادِرِينَ }

(14/59)

قوله: { عَلَى حَزْدٍ قَادِرِينَ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "قَادِرِينَ" حَالًا مِنْ فَاعِلٍ "عَدَّوْا". وَ "عَلَى حَزْدٍ" مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ "عَلَى حَزْدٍ" هُوَ الْحَالُ، وَ "قَادِرِينَ" : إِذَا حَالٌ ثَانِيَةٌ، وَإِنَّمَا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْحَالِ الْأُولَى.

وَالْحَزْدُ فِيهِ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ، قِيلَ: الْغَضَبُ وَالْحَتَقُ. وَأُنشِدُ لِلأَشْهَبِ ابْنِ رُمَيْلَةَ: 4304 - أَسْوَدُ بَشْرَى لَأَقْتِ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ * تَسَاقَوْا عَلَى حَزْدٍ دِمَاءَ الْأَسَاوِدِ قِيلَ: وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ:

4305 - إِذَا جِيءَ الْخَيْلُ جَاءَتْ تَرْدِي * مَمْلُوءَةٌ مِنْ عَصَبٍ وَحَزْدٍ عَطَفَ لَمَّا تَغَايَرَ اللَّفْظَانِ كَقَوْلِهِ:

4306 - * وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا

وقيل: الْمَعُ. مِنْ حَارَدَتْ. الْإِبِلُ، قَلَّ لَبْتُهَا، وَالسَّيَّةُ: قَلَّ مَطَرُهَا، قَالَ أَبُو عبيدٍ وَالْقُتَيْبِيُّ. وَيُقَالُ: حَرَدَ بِالْكَسْرِ يَحْرُدُ حَرْدًا، وَقَدْ تُفْتَحُ فَيُقَالُ: حَرَدًا، فَهُوَ حَرْدَانٌ وَحَارِدٌ. يُقَالُ: أَسَدٌ حَارِدٌ، وَلِيُوْثٌ حَوَارِدٌ. وَقِيلَ: الْحَرْدُ وَالْحَرْدُ الْإِنْفِرَادُ. يُقَالُ: حَرَدَ بِالْفَتْحِ، يَحْرُدُ بِالضَّمِّ، حُرُودًا وَحَرْدًا وَحَرْدًا: أَنْعَزَلَ، وَمِنْهُ كَوَكَبٌ حَارِدٌ، أَي: مَنْفَرِدٌ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: "هِيَ لَغَةٌ هَذِيلٌ". وَقِيلَ: الْحَرْدُ الْقَصْدُ. يُقَالُ: حَرَدَ يَحْرُدُ حَرْدًا، أَي: قَصَدَ قَصْدَكَ، وَمِنْهُ:

4307 - * يَحْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغَلَّةِ

وقد فَسِّرَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْتُ. وَقِيلَ: الْحَرْدُ اسْمٌ جَنَّتِهِمْ بَعِينِهَا، قَالَ السُّدِّيُّ. وَقِيلَ: اسْمٌ قَرَيْتِهِمْ، قَالَ الْأَرْهَرِيُّ. وَفِيهِمَا بُعْدٌ بَعِيدٌ. وَ "قَادِرِينَ" : إِذَا مِنْ الْقُدْرَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَإِنَّمَا مِنَ التَّقْدِيرِ وَهُوَ التَّضْيِيقُ، أَي: مُصَيِّقِينَ عَلَى الْمَسَاكِينِ. وَفِي التَّفْسِيرِ قِصَّةٌ تَوْضِّحُ مَا ذَكَرْتُ.

* { كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَالْعَذَابُ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }

(14/60)

قوله: { كَذَلِكَ الْعَذَابُ } : مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مُقَدَّمٌ، أَي: مِثْلُ ذَلِكَ الْعَذَابِ عَذَابُ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا عَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ مِنْهَا.

* { إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٍ النَّعِيمِ }

قوله: { عِنْدَ رَبِّهِمْ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالِاسْتِقْرَارِ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ

"جَنَاتٍ".

* { إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ }

قوله: { إِنَّ لَكُمْ فِيهِ } : العامَّة على كسر الهمزة. وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها معمولة لـ "تَدْرُسُونَ"، أي: تدرسون في الكتابِ أنَّ لكم ما تختارونه، فلَمَّا دخلت اللامُ كسِرت الهمزة. والثاني: أن تكونَ على الحكاية للمدروس كما هو، كقوله: { وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامًا عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ } قالهما الزمخشري، وفي الفرق بين الوجهين عُسْرُ قَالَ: "وَتَخَيَّرَ الشَّيْءَ واختاره: أَحَدٌ خَيْرَهُ كَتَنَّهُ وانتخَلَهُ أَحَدٌ منخولَه". والثالث: أنها على الاستئناف على معنى: إنَّ كان لكم كتابٌ فلكم فيه مُتَخَيَّرٌ. وقرأ طلحة والضحاك "أَنَّ لَكُمْ" بفتح الهمزة، وهو منصوبٌ بـ "تَدْرُسُونَ"، إلا أنَّ فيه زيادةً لام التأكيد، وهي نظيرُ قراءة { إِلَّا إِلَهُهُمُ لِيَأْكُلُونَ } بالفتح. وقرأ الأعرج "أَنَّ لَكُمْ" في الموضعين بالاستفهام.

* { أَمْ لَكُمْ إِيمَانٌ عَلَيْنَا بِالْعَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ }

قوله: { بِالْعَةِ } : العامَّة على رفعها نعتاً لـ "إِيمَانٌ" و "إلى يومٍ" متعلق بما تعلق به "لكم". من الاستقرار، أي: ثابتة لكم إلى يومٍ، أو بالغة، أي: تبلغُ إلى ذلك اليوم وتنتهي إليه. وقرأ زيد بن علي والحسن بنصبها ف قيل: على الحال من "إيمان" لأنها تخصَّصت بالعمل أو بالوصف. وقيل: من الضمير في "علينا" إنَّ جعلناه صفةً لـ "إيمان".

(14/61)

وقوله: { إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ } جوابُ القسم في قوله: "إيمان" لأنها بمعنى أقسام. و "ألهم" معلقٌ لِسَلِّطْهُمْ و "بذلك" متعلق بـ "زَعِيمٌ"، أي: ضميرٌ وكفيل. وقد تقدَّم أنَّ "سأل" يُعْلَقُ لكونه سبباً في العلم. وأصله أن يتعدَّى بـ عن أو بالباء، كقوله: { قَسِئَلُ بِهِ خَيْرًا } [وقوله:]:
4308 - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ *
فالجملَةُ في موضعٍ نصبٍ بعد إسقاط الخافض، كما عَرَفْتِ تقريره غير مرة. وقرأ عبد الله: "أم لهم بئرك، فليأتوا بئركهم". بلفظ المصدر.

* { يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ }

قوله: { يَوْمَ يُكْشَفُ } : منصوبٌ بقوله "فَلْيَأْتُوا" أو بإضمار اذْكُرْ، فيكونُ مفعولاً به أو بمحذوفٍ، وهو ظرفٌ، أي: يومٌ يُكْشَفُ يكونُ كَيْتٌ وكَيْتٌ، أو بخاشعة، قاله أبو البقاء. وفيه بَعْدٌ و "عن ساقٍ" قائمٌ مقامَ الفاعل، وابنُ مسعود وابن أبي عبله "يُكْشِفُ" بالياءِ مِنْ تَحْتِ مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ وهو الله. وقرأ ابنُ عباس وعبد الله أيضاً "نكشيفُ" بكسر النون. وعن ابن عباس "تَكْشِفُ" بالتاء منه

فوق مبنياً للفاعل، أي: الشدَّة والساعةُ، وعنه كذلك أيضاً مبنياً للمفعول وهي / مُشَكَّلَةٌ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيْتَ لَا مَعْنَى لَهُ هُنَا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَفْعُولَ مُسْتَتْرٌ، أَي: تُكْشَفُ هِيَ، أَي: الشَّدَّةُ.

(14/62)

قوله: {عَنِ سَاقٍ}، أَي: تَكْشِفُ عَنْ سَاقِهَا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَتَكْشِفُ بِالتَّاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَمِيعًا. وَالْفِعْلُ لِلسَّاعَةِ، أَوْ لِلحَالِ، أَي: تَشُدُّ الحَالُ أَوْ السَّاعَةُ". وَقُرِئَ "يُكْشِفُ" بِضَمِّ الياءِ أَوْ التَّاءِ وَكسْرِ الشينِ، مِنْ "أَكْشَفَ" إِذَا دَخَلَ فِي الكَشْفِ. وَأَكْشَفَ الرَّجُلُ: إِذَا انْقَلَبَتْ شَفَتُهُ العُلْيَا لِانْكَشَافِ مَا تَحْتَهَا. وَكَشَفُ السَّاقِ كِنَايَةٌ عَنِ الشَّدَّةِ، لَا يَمْتَرِي فِي ذَلِكَ مَنْ ذَاق طَعْمَ الكَلَامِ، وَسَمِعَ قَوْلَ العَرَبِ فِي تَطْمِئِنِّهَا وَنَثَرِهَا. قَالَ الرَّاجِزُ:

4309 - عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِي وَمِنْ إِشْفَاقِهَا * وَمِنْ طِرَادِي الطَيْرِ عَنْ أَرْزَاقِهَا
فِي سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا * حَمْرَاءَ تَبْرِي اللِّحْمِ عَنْ عُرَاقِهَا
وَقَالَ حَاتِمُ الطَّائِي:

4310 - أَخُو الحَرْبِ إِنْ عَصَّتْ بِهِ الحَرْبُ عَصَّهَا * وَإِنْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا
الحَرْبُ شَمَّرَا

وَقَالَ آخَرُ:

4311 - كَشَفَتْ لَهُمْ عَنْ سَاقِهَا * وَبَدَا مِنَ الشَّرِّ الصُّرَاخُ

وَقَالَ آخَرُ:

4312 - قَدْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا فَشُدُّوا * وَجَدَّتِ الحَرْبُ بِكُمْ فَجَدُّوا

وَقَالَ آخَرُ:

4313 - صَبْرًا أُمَامٌ إِنَّهُ شَرُّ بَاقٍ * وَقَامَتِ الحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقِ
قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "الْكُشْفُ عَنِ السَّاقِ وَالْإِبْدَاءُ عَنِ الخِدَامِ مَثَلٌ فِي شِدَّةِ الأَمْرِ
وَصُعُوبَةِ الحَطْبِ. وَأَصْلُهُ فِي الرُّوْعِ وَالهَزِيمَةِ وَتَشْمِيرِ المُحَدَّرَاتِ عَنْ سُوقِهِنَّ
فِي الحَرْبِ، وَإِبْدَاءِ خِدَامِهِنَّ عِنْدَ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ:

4314 - تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنِ بَنِيهِ وَبُنْدِي * عَنِ خِدَامِ العَقْلِيَّةِ العَدْرَائِي
إِنْتَهَى وَمَا أَحْسَنُ أَمِ ابْنِ أَبِي القَاسِمِ وَجَّةَ عِلَاقَةِ هَذَا المَجَازِ فَلِلَّهِ دَرُّهُ. وَمَا
أُورِدَهُ أَهْلُ التَّفْسِيرِ فَإِنَّهُ مُؤُولٌ وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَنَحْوِهِ. قَالَ
الزَّمخَشَرِيُّ: "وَمَنْ أَحْسَنَ بِمَضَارِّ فَقْدِ هَذَا العِلْمِ عِلْمَ مَقْدَارٍ عِظَمِ مَنَافِعِهِ"
انْتَهَى. وَبِعْنَى عِلْمِ البَيَانِ.

(14/63)

* { خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرَاهُهُمْ ذُلَّةً وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ
{

قوله: {خَاشِعَةً}: حالٌ مِنْ مرفوع "يُدْعَوْنَ" و "أبصارِهِمْ" فاعلٌ به وَتَسَبَّ الخشوعَ للأبصار، وإن كانت الأعضاء كلها كذلك لظهور أثره فيها.
وقوله: {وَهُمْ سَالِمُونَ} حالٌ مِنْ مرفوع "يُدْعَوْنَ" الثانية.

* {قَدَرَنِي وَمَنْ يُكذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ}

قوله: {وَمَنْ يُكذِّبُ}: منصوب: إمَّا تَسْقًا على الياء، وإمَّا على المفعول معه وهو مرجوحٌ لإمكانِ التَّسْقِ مِنْ غيرِ ضعْفٍ. وما بعدها تقدّم إعرابٌ مثله.

* {فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ تَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ}

قوله: {إِذْ تَادَى} "إذا" منصوبٌ بمضارعٍ محذوفٍ، أي: ولا تَكُنْ حَالِكٌ كحالِهِ، أو قصُّكَ كقصِّهِ، في وقتِ ندائِهِ. ويَدُلُّ على المحذوفِ أَنَّ الذواتِ لا يَنْصَبُ عليها النهي، إنما يَنْصَبُ على أحوالها وصفاتها.
قوله: {وَهُوَ مَكْظُومٌ} جملةٌ حاليةٌ من الضمير في "نادى" والمكظومُ: الْمُتَمَلِّئُ حُرْنَا وَعَيْطًا. قال ذو الرمة:

4315 - وأنت من حُبِّ مَيِّ مُضْمِرٌ حُرْنَا * عاني الفؤادِ قريحِ القلبِ مكظومٌ
وتقدّمت مادته في آل عمران.

* {لَوْلَا أَنْ تَدَارَكُهُ نِعْمَةٌ مِّنْ رَبِّهِ لَئِيدٌ بِالْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ}

(14/64)

قوله: {تَدَارَكُهُ}: قرأ أبي وعبدُ الله وابنُ عباس "تداركته" بتاء التانيث لأجل اللفظِ به، والحسنُ وابنُ هرْمَزٍ والأعمشُ "تَدَارَكُهُ" بتاء التانيث لأجل اللفظِ به، والحسنُ وابنُ هرْمَزٍ والأعمشُ "تَدَارَكُهُ" بتشديدِ الدالِ وَحُرَّجَتْ على أَنَّ الأصلَ "تَدَارَكُهُ" بتاءينِ مضارعاً فادغم، وهو شاذٌّ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ الأوَّلَ غيرَ حرفِ لينٍ وهي كقراءةِ البزي {إِذْ تَلَقَّوْتَهُ} {تَاراً تَلَطَّى} وهذا على حكاية الحال؛ لِأَنَّ القصةَ ماضيةً فيقاعُ المضارعُ هنا للحكاية.

* {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ}

قوله: {لَيُزْلِقُونَكَ}: قرأها نافعٌ بفتحِ الياءِ، والباقون بضمِّها. فأما قراءةُ الجماعةِ فمِنْ أزلِّه، أي: أزلَّ رجله، فالتعديةُ بالهمزةِ مِنْ رَلَقَ يَرْلُقُ. وأما قراءةُ نافعٍ فالتعديةُ بالحركةِ يقللُ: رَلَقَ بالكسرِ ورَلَقْتُهُ بالفتحِ. ونظيره: سَبَّيْتِ رَتْ عَيْنَهُ بالكسرِ، وسَبَّيْتِهَا اللُّهُ بالفتحِ، وقد تقدّم لذلك أخواتٌ. وقيل: رَلَقَهُ وأزلِّه بمعنى واحدٍ. ومعنى الآيةِ في الإصابةِ بالعينِ. وفي التفسيرِ قصةُ والباةِ: إمَّا للتعديةِ كالدخلةِ على الآلةِ، أي: جعلوا أبصارهم كآلةِ المُزْلِقةِ لك، كعملتُ بالقدومِ، وإمَّا للسببيةِ، أي: بسببِ عيونهم. /

قوله: { لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ } مَنْ جَعَلَهَا ظَرْفِيَّةً جَعَلَهَا مَنْصُوبَةً بِـ "يُزِلُّونَكَ"، وَمَنْ جَعَلَهَا حَرْفًا جَعَلَ جَوَابَهَا مَحذُوفًا لِلدَّلَالَةِ، أَي: لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ كَادُوا يُزِلُّونَكَ، وَمَنْ جَوَّزَ تَقْدِيمَ الْجَوَابِ قَالَ: هُوَ هُنَا مُتَقَدِّمٌ.

سورة الحاقة

* { الْحَاقَّةُ }

(14/65)

قوله: { الْحَاقَّةُ } : مبتدأ و "ما" مبتدأ ثانٍ، و "الحاقَّةُ" خبره، والجملة خير الأول، وقد تقدّم تحرير هذا في الواقعة. وهناك سؤال حسن وجواب مثله فعليك باعتباره. والحاقَّةُ فيها وجهان، أحدهما: أَنَّهُ وَصْفٌ اسْمٌ فاعِلٌ بمعنى: أَنهَا تُبَدِّي حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ. وقيل: لِأَنَّ الْأَمْرَ يَحِقُّ فِيهَا فَهِيَ مِنْ بَابِ: لَيْلٌ نَائِمٌ وَنَهَائٌ صَائِمٌ. وقيل: مِنْ حَقِّ الشَّيْءِ: تَبَّتْ فَهِيَ ثَابِتَةٌ كَائِنَةٌ. وقيل: لِأَنَّهَا تَحُقُّ كُلَّ مُحَاقٍ فِي دِينِ اللَّهِ، أَي: تَعْلِيهِ. مِنْ حَاقَفْتُهُ فَحَقَّقْتُهُ أَحْقَهُ، أَي: عَلَّبْتُهُ. والثاني: أَنهَا مُصَدَّرٌ كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَاقِيَةِ.

* { مَا الْحَاقَّةُ }

قوله: { مَا الْحَاقَّةُ } : في موضع نصب على إسقاط الخافض؛ لِأَنَّ أَدْرَى بِالْهَمْزَةِ، وَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، الْأَوَّلُ بِنَفْسِهِ. وَالثَّانِي: بِالْبَاءِ، قَالَ تَعَالَى: { وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ } فَلَمَّا وَقَعَتْ جَمَلَةٌ أَلِاسْتِفْهَامِ مُعْلَقَةٌ لَهَا كَأَنَّ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَدُونَ الْهَمْزَةِ تَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِالْبَاءِ نَحْوُ: دَرَيْتُ بِكَذَا، وَيَكُونُ بِمَعْنَى عَلِمَ فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ.

* { فَأَمَّا تَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ }

قوله: { فَأُهْلِكُوا } : هذه قراءة العامة. وقرأ زيد ابن علي "فَهَلَكُوا" مبنياً للفاعل مِنْ هَلَكَ ثَلَاثِيًّا. قوله: { بِالطَّاغِيَةِ }، أَي: بِالصِّحَّةِ الْمُتَجَاوِزَةِ لِلْحَدِّ. وَقِيلَ: بِالْفَعْلَةِ الطَّاغِيَةِ. وَقِيلَ: بِالرَّجْلِ الطَّاغِيَةِ، وَهُوَ عَاقِرُ النَّاقَةِ، وَالْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ، فَالطَّاغِيَةُ عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهِ صِفَةٌ. وَقِيلَ: الطَّاغِيَةُ مُصَدَّرٌ وَبُوضِّحَ { كَدَّبَتْ تَمُودُ بِطَعْوَاهَا } وَالْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ عَلَى الْأَقْوَالِ كُلِّهَا، إِلَّا الْقَوْلَ الْأَوَّلَ فَإِنَّهَا لِلِاسْتِعَانَةِ كـ "عَمِلْتُ بِالْقُدُومِ".

* { سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَائِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعْجَازٌ نَحْلٍ خَاوِيَةٍ }

(14/66)

قوله: {حُسُومًا}: فيه أوجه، أحدها: أَنْ يَنْتَصِبَ نَعْتًا لِمَا قَبْلَهَا. والثاني: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَنْ لَفْظِهَا، أَي: تَحْسِمُهُمْ حُسُومًا. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ، أَي: ذَاتَ حُسُومٍ. الرابع: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ، وَيَبْضُحُ ذَلِكَ بِقَوْلِ الزَّمْخَشِيرِيِّ: "الْحُسُومُ: لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ حَاسِمٍ كَشَاهِدٍ وَشُهُودٍ، أَوْ مَصْدَرًا كَالشُّكُورِ وَالْكَفُورِ. فَإِنْ كَانَتْ جَمْعًا فَمَعْنَى قَوْلِهِ "حُسُومًا": تَجَسَّاتٌ حَسَمَتْ كُلَّ خَيْرٍ، وَاسْتَأْصَلَتْ كُلَّ بَرَكَةٍ، أَوْ مَتَابَعَةً هَبُوبَ الرِّيحِ، مَا حَقَّقَتْ سَاعَةً، تَمَثِيلًا لِتَتَابُعِهَا بِتَتَابُعِ فِعْلِ الْحَاسِمِ فِي إِعَادَةِ الْكَيِّْ عَلَى الدَّاءِ كَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَنْحَسِمَ. وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا: فَإِنَّمَا أَنْ يَنْتَصِبَ بِفِعْلِهِ مَضْمَرًا، أَي: تَحْسِمُ حُسُومًا، بِمَعْنَى: تَسْتَأْصِلُ اسْتِنْصَالًا، أَوْ يَكُونُ صِفَةً كَقَوْلِ: ذَاتَ حُسُومٍ، أَوْ يَكُونُ مَفْعُولًا لَهُ، أَي: سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ لِلِاسْتِنْصَالِ. وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ الْكَلَابِيِّ:

4316 - فَفَرَّقَ بَيْنَ بَيْنَهُمْ زَمَانٌ * تَتَابَعَ فِيهِ أَعْوَامٌ حُسُومٌ
انتهى. قال المبرد: الحُسُومُ: القَصْلُ حَسَمْتُ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ فَصَلَّتهُ مِنْهُ
ومنه الحُسَامُ. وقال الشاعر:

4317 - فَأَرْسَلْتُ رِيحًا دُبُورًا عَقِيمًا * فَدَارَتْ عَلَيْهِمْ فَكَانَتْ حُسُومًا
وقال الليث: "هي الشُّومُ: يُقَالُ: هَذِهِ لِيَالِي الْحُسُومِ، أَي: تَحْسِمُ الْخَيْرَ عَنِ
أَهْلِهَا. وَعِنْدِي أَنَّ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَرْجِعَانِ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْفَصِيلَ قَطَعَ،
وَكَذَلِكَ الشُّومُ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الْخَيْرَ. وَالْجَمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ "سَخَّرَهَا" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
صِفَةً لـ "رِيحٍ"، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْهَا لِتَخْصُصَهَا بِالصِّفَةِ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي
"عَاتِيَةٍ"، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً.

قوله: {فِيهَا صَرَعَى} صَرَعَى حَالًا، جَمْعُ صَرَبٍ نَحْوُ: قَتِيلٌ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٌ
وَجَرْحَى، وَالضَّمِيرُ فِي "فِيهَا" لِلْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، أَوْ لِلْبُيُوتِ، أَوْ لِلرِّيحِ، أَظْهَرُهَا
الْأَوَّلُ لِقُرْبِهِ، وَلِأَنَّهُ مَذْكُورٌ.

(14/67)

وقوله: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ} حَالٌ مِنَ الْقَوْمِ، أَوْ مُسْتَأْنَفَةٌ. وَقَرَأَ أَبُو نَهْيِكَ
"أَعْجُرٌ" عَلَى أَفْعَلٍ نَحْوُ: صَبَّعٌ وَأَصْبِعٌ. وَقُرِئَ "نَخِيلٌ" حِكَاةً الْأَخْفَشِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ يُدَكَّرُ وَيؤنَّثُ، وَاخْتِيرَ هُنَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَوَاصِلِ، كَمَا اخْتِيرَ تَذْكِيرُهُ لَهَا
فِي سُورَةِ الْقَمَرِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ.

* { فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِّنْ بَاقِيَةٍ }

قوله: { فَهَلْ تَرَى } أَدْعَمُ اللَّامِ فِي التَّاءِ أَبُو عَمْرٍو وَحَدَهُ، وَتَقَدَّمَ فِي الْمَلِكِ. وَ
"مِنْ بَاقِيَةٍ" مَفْعُولُهُ وَ"مِنْ" مَزِيدَةٌ، وَالتَّاءُ فِي "بَاقِيَةٍ" قِيلَ: لِلْمَبَالِغَةِ، أَي: مِنْ
بَاقِيٍّ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِفِرْقَةٍ أَوْ طَائِفَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* { وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْحَاطِئَةِ }

قوله: { وَمَنْ قَبْلَهُ } قَرَأَ بِكسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْبَاءِ أَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ، أَي: وَمَنْ

هو في جهته، وبؤبؤه قراءة أبي موسى و "مَنْ تَلَقَّاهُ" وقرأه أبي "وَمَنْ تَبِعَهُ"، والباقون بالفتح والسكون على أنه ظرف، أي: وَمَنْ تَقَدَّمَه. قوله: {بِالْخَاطِئَةِ} إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَفَةً /، أي: بِالْفَعْلَةِ أَوْ الْفَعَلَاتِ الْخَاطِئَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا كَالْخَطَا فَيَكُونُ كَالْعَافِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ.

* { إِنَّا لَمَّا طَعَا الْمَاءُ حَمَلْتَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ }

قوله: { فِي الْجَارِيَةِ } : عَلَبَ اسْتَعْمَالُ "الجارية" في السفينة كقوله:

4318 - تَسْعُونَ جَارِيَةً فِي بَطْنِ جَارِيَةٍ *

هو من الأغاز، قال تعالى: { وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ }

* { لِتَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذِكْرًا وَتَعْيَهَا أَدُنْ وَاعِيَةً }

(14/68)

قوله: { وَتَعْيَهَا } : العَامَّةُ على كسر العين وتخفيف الياء، وهو مضارعٌ وَعَى منصوبٌ عطفاً على "لِتَجْعَلَهَا". وابن مصرف وأبو عمرو في رواية هارون عن وقنبَلِ بإسكانها تشبيهاً له بـ"رَحْم" و "شَهْد"، وإن لم يكن منه، ولكن صار في اللفظ بمنزلة فِعْلِ الحَلْقِيِّ العَيْنِ. وَرُوِيَ عِنَ حمزة إخفاء الكسرة. وَرُوِيَ عِنَ عاصم وحمزة أيضاً تشديداً الياء. وهو عَلَطَ عليها، وإنما سَمِعَهَا الراوي يَبِينَان حركة الياء فَظَنَهَا شِدَّةً. وقيل: أَجْرِيَا الوصلَ مُجْرِيِ الوقفِ فَصَعَّفَا الحرفَ وهذا لا ينبغي أَنْ يُلْتَفِتَ إليه. وَرُوِيَ عِنَ حمزة أيضاً وموسى بن عبد الله العبسي "وَتَعْيَهَا" بسكون الياء، وفيها وجهان: الاستئنافُ والعطفُ على المنصوبِ، وإنما سَكَنَا الياءَ استئقلاً للحركة على حرفِ العلةِ كقراءة { تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ } وقد مرَّ.

* { فَإِذَا تُفِّخَ فِي الصُّورِ تَفْحَةٌ وَاجِدَةٌ }

قوله: { وَاجِدَةٌ } : تَأْكِيدٌ وَتَفْحَةٌ مُصَدَّرٌ قَامَ مَقَامَ الفَاعِلِ. وقال ابن عطية: "لَمَّا نُعِتَ صَحٌّ رَفَعُهُ" انتهى. ولو لم يُنْعَتْ لَصَحَّ رَفَعُهُ لَأَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُخْتَصٌّ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الوَحْدَةِ، والممنوعُ عند البصريين إنما هو إقامة المبهم نحو: ضَرَبَ صَرَبٌ. والعامةُ على الرفعِ فيهما، وقرأ أبو السَّمَّالِ بنصبيهما كأنه أقام الجارَّ مُقَامَ الفاعِلِ، فترك المصَدَّرَ على أصله، ولم يُوَثِّثِ الفَعْلَ وهو "تَفْحٌ" لِأَنَّ التَّائِيثَ مجازيٌّ، وَحَسَّنَهُ القَصْلُ.

* { وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاجِدَةٌ }

(14/69)

قوله: [{ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ } : قرأه العامَّة بتخفيف الميم، أي: وَحَمَلَتْهَا الرِّيحُ أو الملائكةُ أو القُدرة ثم بُني. وقرأ ابنُ عامرٍ في روايةٍ والأعمشُ وابنُ أبي عبله وابنُ مقسمٍ بتشديدِها، فجازَ أن يكونَ التَّشديدُ للتكثيرِ فلم يُكسبِ الفعلُ مفعولاً آخرَ، وجازَ أن يكونَ للتعدية، فيُكسبُه مفعولاً آخرَ، فيُحتملُ أن يكونَ الثاني محذوفاً، والأولُ هو القائمُ مقامَ الفاعلِ تقديرُه: وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ رِيحاً تُفْتَتِيها؛ لقوله { قَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا } . وقيل: التقدير حُمَلَتْهَا ملائكةٌ. ويُحتملُ أن يكونَ الأولُ هو المحذوفُ، والثاني هو القائمُ مقامَ الفاعلِ. قوله: { قَدَّكَتَا } : أي: الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ؛ لأنَّ المرادَ الشيطانَ المتقدمَ كقوله: { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا }

* { قَيَوْمِيذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ }

قوله: { قَيَوْمِيذٍ } : منصوبٌ بـ " وَقَعَتِ " . و " وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ " لا بُدَّ فيه من تأويل: وهو أن تكونَ "الواقعةُ" صارتُ علماً بالعلبة على القيامة أو الواقعة العظيمة، وإلا فـ "قام القائم" لا يجوز؛ إذ لا فائدة فيه، وتقدّم هذا في قوله { إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ } . والتنوين في "يومئذٍ" للعرضِ مِنَ الجملة، تقديره: يومٌ إذ نُفِخَ فِي الصُّورِ.

* { وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ تَمَائِبُهُ }

(14/70)

قوله: { عَلَى أَرْجَائِهَا } : خبرُ المبتدأ. والضميرُ للسماء. وقيل: للأرض. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما الفرقُ بين قوله "والمَلَكُ" وبين أن يقال: والملائكة؟ قلت: المَلَكُ أَعَمُّ مِنْ قَوْلِكَ: "ما مِنْ ملائكة" انتهى. قال الشيخ: "ولا يظهر أن المَلَكُ أَعَمُّ مِنَ الملائكة؛ لأنَّ المفردَ المحلى بالألف واللام [الجنسية] فصاره أن يكونَ مُراداً به الجمعُ المُحلى [بهما] ولذلك صحَّ الاستثناءُ منه، فقصاراه أن يكونَ كالجمعِ المُحلى بهما، وأما دَعَوَاهُ أَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُ بقوله: "ألا ترى إلى آخره" فليس دليلاً على دَعَوَاهُ؛ لأنَّ "مِنْ مَلَكٍ" نكرةٌ مفردةٌ في سياق النفي قد دَخَلَتْ عليها "مِنْ" المُخَلَّصَةُ للاستغفار. فَشَمَلَتْ كُلَّ مَلَكٍ، فاندرج تحتها الجمعُ لوجودِ الفردِ فيه، فانتهى كلُّ فردٍ بخلافِ "مِنْ ملائكة" فإنَّ "مِنْ" دَخَلَتْ على جمعٍ مُنكرٍ، قَعَمَ في كلِّ جمعٍ جمعٍ من الملائكة، ولا يلزمُ مِنْ ذلك انتفاءُ كلِّ فردٍ مِنَ الملائكة. لو قلت: "ما فِي الدَّارِ مِنْ رِجَالٍ" جاز أن يكونَ فيها واحدٌ؛ لأنَّ النفيَ إنما انسحب على جمعٍ، ولا يلزمُ مِنْ انتفاءِ الجمعِ أن ينتفي المفرد. والمَلَكُ في الآية ليس في سياقٍ نفيٍّ دَخَلَتْ عليه "مِنْ" وإنما جيء به مفرداً لأنه أخف، ولأنَّ قوله "على أَرْجَائِهَا" يَدُلُّ على الجَمْعِ؛ لأنَّ الواحدَ بما هو واحدٌ لا يمكنُ أن يكونَ "على أَرْجَائِهَا" في وقتٍ واحدٍ، بل في أوقاتٍ. والمرادُ - والله أعلم - أن الملائكة على أَرْجَائِهَا، لا أنه مَلَكٌ / واحدٌ ينتقلُ على أَرْجَائِهَا في أوقاتٍ."

(14/71)

قلت: الزمخشريُّ مَنْزَعُهُ فِي هَذَا مَا قَدَّمَتهُ عَنْهُ فِي أَوَاخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ {وَكُنْتُمْ لَهُ خُلَافَةٌ} فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ: "مَا [فِي الدَّارِ] مِنْ رِجَالٍ، إِنَّ النَّفْيَ مَنَسَجِبٌ عَلَى رُتْبِ الْجَمْعِ" فَفِيهِ خِلَافٌ لِلنَّاسِ وَتَطَرُّ. وَالتَّحْقِيقُ مَا ذَكَرَهُ. وَالضَّمِيرُ فِي "فَوْقَهُمْ" يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَلِكِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْجَمْعِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنْ يَعُودَ عَلَى الْحَاظِلِينَ الثَّمَانِيَّةِ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى جَمْعِ الْعَالَمِ، أَيْ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَحْمِلُ عَرْشَ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقَ الْعَالَمِ كُلِّهِ. قَوْلُهُ: {يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ} أَبْهَمَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعَدَدَ، فَلَمْ يَذْكَرْ لَهُ تَمْيِيزاً فَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ ثَمَانِيَّةُ أَشْخَاصٍ. وَقِيلَ: ثَمَانِيَّةُ صُنُوفٍ.

* { يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ }

قوله: {يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ}: "تُعْرَضُونَ" هُوَ جَوَابٌ "إِذَا" مِنْ قَوْلِهِ "فَإِذَا نُفِخَ"، قَالَ الشَّيْخُ. وَفِيهِ نَظْرٌ، بَلْ جَوَابُهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ "وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ" وَ"تُعْرَضُونَ" عَلَى هَذَا مَسْتَأْنَفٌ. قَوْلُهُ: {لَا تَخْفَى} قَرَأَ الْأَخْوَانُ بِالْبَاءِ مِنْ تَحْتِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مُجَازِيٌّ، وَلِلْفَصْلِ أَيْضاً، وَهِيَ عَلَى أَصْلِهِمَا فِي إِمَالَةِ الْأَلْفِ وَالْبَاقُونَ "لَا تَخْفَى" بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ لِلتَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ، وَالْفَتْحُ وَهُوَ الْأَصْلُ. قَوْلُهُ: {وَاهِيَةٌ}، أَيْ: ضَعِيفَةٌ. يُقَالُ: وَهَى الشَّيْءُ يَهِي وَهْيًا، أَيْ: صَعَفَ وَوَهَى السَّقَاءُ: انْخَرِقَ. قَالَ: 4319 - جَلَّ سَبِيلَ مَنْ وَهَى سَبَاؤُهُ وَمَنْ هُرِّقَ بِالْقَلَاةِ مَاؤُهُ وَقَوْلُهُ: {أَرْجَأُهَا}، أَيْ: جَوَائِبُهَا وَنَوَاحِيهَا. وَاجِدْهَا: رَجَا بِالْقَصْرِ، يُكْتَبُ الْأَلْفُ عَكْسَ رَمِي، لِقَوْلِهِمْ رَجَّوَانِ قَالَ: 4320 - فَلَا يُرْمَى بِي الرَّجَّوَانِ أَيْ * أَقَلُّ الْقَوْمِ، مَنْ يُغْنِي مَكَانِي وَقَالَ الْآخَرُ: 4321 - كَانَ لَمْ تَرِّي قَبْلِي أَسِيرًا مُقِيدًا * وَلَا رَجُلًا يُرْمَى بِهِ الرَّجَّوَانِ

* { فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ يَمِينَهُ فَيَقُولُ هَآؤُمْ اقْرَؤْا كِتَابِيهِ }

(14/72)

قوله: {هَآؤُمْ}: أَيْ: خُذُوا. وَفِيهَا لَغَاثٌ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَكُونُ فِعْلاً صَرِيحاً، وَتَكُونُ اسْمَ فِعْلٍ، وَمَعْنَاهَا فِي الْحَالِيِّنَ خُذْ. فَإِنْ كَانَتْ اسْمَ فِعْلٍ وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَفِيهَا لَغْتَانِ: الْهَدُّ وَالْقَصْرُ تَقُولُ: هَا دَرَهْمًا يَا زَيْدُ، وَهَاءَ دَرَهْمًا. وَيَكُونَانِ كَذَلِكَ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا مِنْ إِفْرَادٍ وَتَشْنِيَةٍ وَجَمْعٍ وَتَذْكَيرٍ وَتَأْنِيثٍ، وَتَتَّصِلُ بِهِمَا كَافُ الْخَطَابِ اتِّصَالِهَا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ، فَتُطَابِقُ مَخَاطَبَكَ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ، مُطَابَقَتِهَا وَهِيَ ضَمِيرُهُ، نَحْوُ: هَاكَ هَاءُكَ، هَاكَ هَاءُكَ إِلَى آخِرِهِ، وَتَخْلُفُ كَافُ الْخَطَابِ هَمْزُهُ "هَاءٌ" مُصَرَّفَةً تَصَرَّفَ كَافُ الْخَطَابِ، فَتَقُولُ: هَاءٌ يَا زَيْدُ، وَهَاءٌ يَا هِنْدُ، هَآؤُمْ، هَآؤُمْ، هَآؤُنَّ، وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ.

وإذا كانت فعلاً صريحاً لاتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها كان فيها ثلاث لغات، إحداها: أن تكون مثل: عا طى يُعاطي. فيقال: هاء يا زيد، هائي يا هند، هائياً يا زيدان، أو يا هندان، هاؤوا يا زيدون هائين يا هندا. الثانية: أن تكون مثل "هَبْ" فتقول: هَا، هَيْي، هَا، هُوُوا، هَانَ. مثل: هَبْ، هَيْي، هَبَا، هَبُوا، هَبْنَ. الثالثة: أن يكون مثل: حَفْ أمراً من الخوف فيقال: هَا، هَائِي، هَاءَا، هاؤوا، هَانَ، مثل: حَفْ، خَافِي، خَافَا، خَافُوا، حَفَنْ.

(14/73)

واختلَفَ في مَدْلُولِهَا: فالمشهورُ أَنَّهَا بمعنى خُذُوا. وقيل: معناها تعالوا، فينعدَى بـ"إلى". وقيل: هي كلمةٌ وُضِعَتْ لِإِجَابَةِ الدَّاعِي عِنْدَ الفَرَحِ والنَّشَاطِ. وفي الحديث: "أنه ناداه أعرابي بصوت عال، فجاوبه النبي صلى الله عليه وسلم: هاؤم بصوت صوته. ومن كونها بمعنى "خُذْ" الحديث في الرِّبَا: "إلا هاء وهاء" أي: يقول كل واحد من المتبايعين. خذ. وقيل معناها اقصدوا. وزعم هؤلاء أنها مركبة من ها التنبيه وأموا من الأم، وهو القصدُ فصيرَه التَّخْفِيفُ والاسْتِعْمَالُ إلى هاؤم. وقيل الميم ضميرُ جماعة الذكور. ورَعَمَ القُتَيْبِيُّ أَنَّ الهمزة بدلٌ من الكاف، فإن عَتَى أَتَتْهَا تَحَلُّ مَحَلِّهَا فَصَحِيحٌ. وَإِنْ عَتَى البَدَلُ الصَّنَاعِيَّ فليس بصحيح.

(14/74)

وقوله: {هاؤم} يطلبُ مفعولاً يتعدى إليه بنفسه، إن كان بمعنى خُذْ أو اقصِدْ، وبـ"إلى" إن كان بمعنى تعالوا. و"أفرووا" يطلبُه أيضاً فقد تنازعا في "كتايبه" وأعملَ الثاني للحدفِ من الـول. وقد تقدّم تحقيقُ هذا في سورة الكهفِ وفي غيرها. والهاءُ في "كتايبه وِحْسَابِيَهْ وَسُلْطَانِيَهْ وَمَالِيَهْ" للسكوت، وكان حقها أن تُحَدَفَ وَضْلاً، وَتَبَّتْ وَقَفَاً، وإنما أَجْرِي الوَصْلُ مُجْرَى الوقفِ، أو وُصِلَ بِنِيَّةِ الوقفِ في "كتايبه وِحْسَابِيَهْ" اتفاقاً فَأَبْتَبَ الهاءُ، وكذلك في "ماليه وسُلْطَانِيَهْ"، و"ما هِيَهْ" في {القارعة} عند القُرَّاءِ كلهم إلا حمزة رحمة الله فإنه حَدَفَ الهاءَ مِنْ هَذِهِ الكَلِمِ الثَلَاثِ وَضْلاً وَأَبْتَبَهَا وَقَفَاً؛ لِأَنَّهَا فِي الوقفِ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِتَحْصِينِ حَرَكَةِ الموقوفِ عَلَيْهِ، وفي الوصلِ يُسْتَعْتَى عَنْهَا. فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فِي "كِتَابِيَهْ / وَحْسَابِيَهْ" فالجوابُ: أَنَّهُ جَمَعَ بَنِي اللغتين، هَذَا فِي القراءاتِ السبعِ. وَقَرَأَ ابْنُ مَحِيصَنٍ بِحَدْفِهَا فِي الكَلِمِ كُلِّهَا وَضْلاً وَوَقَفَاً، إِلَّا فِي "القارعة"، فإنه لَمْ يَتَحَقَّقْ عَنْهُ فِيهَا تَقْلُّ. وَقَرَأَ الأعمشُ وابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ بِحَدْفِهَا فِيهِنَّ وَضْلاً، وَإِبْتَابَهَا وَقَفَاً. وابن محيصن يسكنُ الياءَ فِي الكَلِمِ المذكورةِ وَضْلاً. والحقُّ أَنَّهَا قِراءَةٌ صَحِيحَةٌ أعني ثبوتُ هاءِ السكوتِ وَضْلاً، لِثبوتِهَا فِي حَظِّ المصحفِ الكَرِيمِ، فلا يُلْتَقِثُ إِلَى قولِ الزهراوي: "إنَّ إِبْتَابَهَا فِي الوصلِ لَحْنٌ، لا أَعْلَمُ أَحَدًا يُجِيزُهُ". وقد تقدّم الكلامُ على هاءِ السكوتِ فِي البقرة. والأُنعامُ بأشبعٍ مِنْ هَذَا فَعَلَيْكَ بِاعتباره.

* { فَهَوَّ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ }

(14/75)

قوله: { رَّاضِيَةٍ } : فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه على المجاز، جُعِلَتِ الْعَيْشَةُ رَاضِيَةً لِمَحَلِّهَا وَحُصُولِهَا فِي مُسْتَحَقِّهَا، أو أنها لا حال أكمل مِنْ حَالِهَا. الثاني: أنه على التَّسْبِ أَي: ذَاتِ رِضَا نَحْو: لَا يَنْ وَتَأْمِر. الثالث: أنها مَمَّا جَاءَ فِيهِ فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ نَحْو: { مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ } أَي: مَدْفُوقٍ، كما جَاءَ مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كَقَوْلِهِ: { حَجَابًا مَسْتُورًا } أَي: سَاتِرًا، وقد تقدّم ذلك.

* { فُطُوْفُهَا دَانِيَةٌ }

والفُطُوف: جمعُ قُطْفٍ، وهو فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالرَّغِي وَالذَّبْح وهو ما يَجْتَنِيهِ الْجَانِي مِنَ الثَّمَارِ.

* { كُلُّوْا وَاشْرَبُوْا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ }

قوله: { كُلُّوْا } : أَي: يُقَالُ لَهُمْ: كُلُّوْا: وَ "هَنِيئًا" قد تقدّم في أول النساء. وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِيهِ هُنَا أَنْ يَنْتَصِبَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ أَي: أَكَلًا هَنِيئًا، وَشَرَبًا هَنِيئًا، وَأَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ بِعَامِلٍ مِنْ لَفْظِهِ مَقْدَرٍ أَي: هَنِيئْتُمْ بِذَلِكَ هَنِيئًا. وَ "بِمَا أَسْلَفْتُمْ" الْبَاءُ سَبْبِيَّةٌ، وَ "مَا" مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ اسْمِيَّةٌ.

* { مَا أَعْتَى عَنِّي مَالِيَةٌ }

قوله: { مَا أَعْتَى } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَفِيًّا، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامَ تَوْبِيخٍ لِنَفْسِهِ.

* { حُدُوهُ فَعْلُوهُ }

وقوله: { حُدُوهُ } كَقَوْلِهِ: { كُلُّوْا } فِي إِضْمَارِ الْقَوْلِ. وَقَوْلِهِ: { ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ } تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "ثُمَّ لَا تَصْلُوهُ إِلَّا الْجَحِيمَ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَيْسَ مَا قَالَهُ مَذْهَبًا لِسَيِّبِهِ وَلَا لِحُدَّاقِ النَّحَاةِ". قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُتَقَنَّةً، وَأَنَّ كَلَامَ النَّحَاةِ لَا يَأْبَى مَا قَالَهُ.

* { ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ دَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ }

(14/76)

قوله: { دَرَّعَهَا سَبْعُونَ } : في محل جر صفة لـ "سلسلة" و "في سلسلة" متعلق بـ "اسلكوه" والفاء لا تمنع من ذلك، والدَّرَاعُ مؤنثٌ، ولذلك يُجْمَعُ على أَفْعَلٍ وَسَقَطَتْ التَاءُ مِنْ عَدِيدِهِ قَالَ: أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ * وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَاصْبِعُ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي قَوْلِهِ: "فِي سِلْسِلَةٍ" "فَأَسْلَكُوهُ" قَلْبًا، قَالَ: لِأَنَّهُ نُقِلَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ السِّلْسِلَةَ تَدْخُلُ مِنْ فِيهِ، وَتَخْرُجُ مِنْ دُبُرِهِ، فَهِيَ الْمَسْلُوكَةُ فِيهِ، لَا هُوَ مَسْلُوكٌ فِيهَا. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ رُوي أَنَّهَا لَطُولُهَا تُجَعَلُ فِي عُنُقِهِ وَتَلْتَوِي عَلَيْهِ، حَتَّى تُحِيطَ بِهِ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ، فَهُوَ الْمَسْلُوكُ فِيهَا لِإِحَاطَتِهَا بِهِ.

وقال الزمخشري: "والمعنى في تقديم السلسلة على السلك مثله في تقديم الجحيم على التصلية أي: لا تسلكوه إلا في هذه السلسلة و"ثم" للدلالة على التفاوت لما بين العَلِّ والتَّصْلِيَةِ بِالْجَحِيمِ، وَمَا قَبْلَهَا، وَبَيْنَ السَّلْكِ فِي السِّلْسِلَةِ لَا عَلَى تَرَاحِي الْمُدَّةِ". وَنَارَعَهُ الشَّيْخُ فِي إِفَادَةِ التَّقْدِيمِ الْاِخْتِصَاصَ كِعَادَتِهِ، وَجَوَابُهُ مَا تَقَدَّمَ، وَنَارَعَهُ أَيْضًا فِي أَنَّ "ثُمَّ" لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَرَاحِي الرِّتْبَةِ. وَقَالَ: "يُمْكِنُ التَّرَاخِي الزَّمَانِي: بَأَنَّ يَصَلِيَ بَعْدَ أَنْ يُسَلِّكَ، وَيُسَلِّكَ بَعْدَ أَنْ يُوَحِّدَ وَيُعَلِّ بِمَهْلَةٍ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ". انْتَهَى. وَفِيهِ نَظْرٌ: مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّوَعَّدَ بِتَوَالِي الْعَذَابِ أَكْ وَأَقْطَعُ مِنَ التَّوَعَّدِ بِتَفْرِيقِهِ.

* { وَلَا يَخْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ }

وقله: { وَلَا يَخْضُ } : الْحِصُّ: الْبَعْتُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْحِرْصُ عَلَى وَقْوَعِهِ، وَمِنْهُ حُرُوفُ التَّحْضِيضِ الْمُتَوَبُّ لَهَا فِي النُّحُو؛ لِأَنَّهُ يُطَلَّبُ بِهَا وَقُوعُ الْفِعْلِ وَإِبْجَادُهُ.

* { فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَا هُنَا حَمِيمٌ }

(14/77)

قوله: { فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَا هُنَا حَمِيمٌ } : فِي خَيْرٍ "لَيْسَ" وَجِهَانٍ، أَحَادُهُمَا: "لَهُ"، وَالثَّانِي: "هَهْنَا"، وَأَيْهُمَا كَانَ خَبْرًا تَعْلُقُ بِهِ الْآخَرُ، أَوْ كَانَ حَالًا مِنْ "حَمِيمٌ". وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "الْيَوْمَ" خَبْرًا الْبَتَّةَ لِأَنَّهُ زَمَانٌ، وَالْمُحْبِزُّ عَنْهُ جَنَّةٌ. وَمَنْعَ الْمَهْدُويُّ أَنْ يَكُونَ "هَهْنَا" خَبْرًا، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمَانِعَ. وَقَدْ ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فَقَالَ: "لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: لَيْسَ هَهْنَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسْلَيْنِ / وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ لِأَنَّ تَمَّ طَعَامًا غَيْرَهُ". انْتَهَى. وَفِي هَذَا نَظْرٌ؛ لِأَنَّ لَا تُسَلِّمُ أَوْلَى أَنْ تَمَّ طَعَامًا غَيْرَهُ. فَإِنْ أَرَدَ قَوْلَهُ: { لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ صَرِيحٍ } فَهَذَا طَعَامٌ آخَرُ غَيْرِ الْغَسْلَيْنِ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْغَسْلَيْنِ هُوَ الصَّرِيحُ بِعَيْنِهِ فَسَمَّاهُ فِي آيَةِ غَسْلَيْنَا، وَفِي آخَرَى صَرِيحًا. وَلَيْزِنُ سَلَّمْنَا أَنَّهُمَا طَعَامَانِ فَالْحِصْرُ بِاعْتِبَارِ الْآكِلِينَ. يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْإِكْلَ انْحَصَرَ طَعَامُهُ فِي الْغَسْلَيْنِ، فَلَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ فِي النَّارِ طَعَامٌ آخَرَ. وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ "لَهُ" الْخَبْرَ، وَإِنَّ "الْيَوْمَ" وَ"هَهْنَا" مُتَعَلِّقَانِ بِمَا تَعْلُقُ هُوَ بِهِ فَلَا إِشْكَالَ. وَكَذَاكَ إِذَا جَعَلْنَا "هَهْنَا" هُوَ الْخَبْرَ، وَعَلَّقْنَا بِهِ الْجَارَّ وَالظَّرْفَ وَلَا يَصْرُ كُونُ الْعَامِلِ مَعْنَوِيًّا لِلاتِّسَاعِ فِي الظَّرُوفِ وَحُرُوفِ الْجَرِّ.

* { وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلَيْنِ }

(14/78)

قوله: {إِلَّا مِنْ غِسْلَيْنِ}: صفة لـ "طعامٌ" دَخَلَ الحَصْرُ على الصفة، كقولك: "ليس عندي رجلٌ إِلَّا من بني تميم" والمراد بالحميم الصديق، فعلى هذا الصفة مختصة بالطعام أي: ليس له صديق ينفعه ولا طعامٌ إِلَّا من كذا. وقيل: التقدير: ليس له حميمٌ إِلَّا من غسّلين ولا طعامٌ، قاله أبو البقاء، فجعل "من غسّلين" صفةً للحميم، كأنه أراد به الشيء الذي يحمُّ به البدن من صديد النار. ثم قال: "وقيل: من الطعام والشراب؛ لأنَّ الجميع يُطعمُ بدليله قوله: وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ { فعلى هذا يكونُ {إِلَّا مِنْ غِسْلَيْنِ} صفةً لـ "حميم" و"طعام"، والمراد بالحميم ما يُشربُ. والظاهرُ أَنَّ خَبَرَ "ليس" هو قوله: "من غسّلين" إذا أريد بالحميم ما يُشربُ أي: ليس له شرابٌ ولا طعامٌ إِلَّا غسّليناً. أمّا إذا أريد بالحميم الصديق فلا يتأتى ذلك. وعلى هذا الذي كَرَّره فَيُسألُ عَمَّا يُعَلِّقُ به الجائر والظرفان؟ والجواب: أنها تتعلّق بما تعلّق به الخبر، أو يُجَعَلُ "له" أو "هنا" حالاً من "حميم"، وتتعلّق "اليوم" بما تعلّق به الحال. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ "اليوم" حالاً من "حميم"، و"له" و"هنا" متعلّقان بما تعلّق به الحال؛ لأنه ظرفُ زمانٍ، وصاحبُ الحال جثّة. وهذا الموضوعُ موضعُ حَسَنِ مَفِيدٍ فتأمّله. والغسّلين: فَعْلَيْنِ مِنَ العُسَالَةِ، فنوّه وياؤه زائدتان. قال أهل اللغة: هو ما يَجْرِي من الجراح إذا عُسِلَتْ. وفي التفسير: هو صديدُ أهل النار. وقيل: شجرٌ يأكلونه.

* { لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ }

قوله: {لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ}: صفة لـ "غسّلين". والعامّة يَهْمُرُونَ "الخاطئون" وهو اسمُ فاعلٍ من خَطِيَءٍ يَخْطَأُ، إذا فَعَلَ غيرَ الصوابِ متعمّداً، والمُخْطِئُ مَنْ يَفْعَلُهُ غيرُض متعمّداً.

(14/79)

وقرأ الزُّهْرِيُّ والعَتَكِيُّ وطلحة والحسن "الخاطئون" بياءٍ مضمومةٍ بدلَ الهمزة. وقد تقدّم مثله في "مُسْتَهْزِئُونَ" أولَ هذا الموضوع. وقرأ نافعٌ في روايةٍ، وشيخه وشيبيُّ بطاءٍ مضمومةٍ دونَ همز. وفيها وجهان، أحدهما: أنه كقراءة الجماعة، إلا أنه حُفِّفَ بالحذف. والثاني: أنه اسمُ فاعلٍ من خطأ يخطو إذا اتَّبَعَ خطواتٍ غيره. فيكونُ مِنْ قَوْلِهِ: {لَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ} قاله الزمخشري، وقد مرَّ في أول هذا الموضوع أن نافعاً يقرأ "الصائبين" بدونَ همزٍ، وتقدّم ما نقلَ الناسُ فيها، وعن ابن عباس: ما الخاطون كلنا نخطو. وروى عنه أبو الأسود الدؤلي: "ما الخاطون"، إنما هو الخاطئون وما الصائبون،

إنما هو الصائون".

* { فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ }

وقوله: { فَلَا أَقْسِمُ } : قد تقدّم مثله في آخر الواقعة، وَأَشْبَعْتُ الْقَوْلَ تَمَّةً إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ ههنا: إِنَّ "لا" نافيةٌ لفعل القسم، وكأَنَّهُ قِيلَ: لا أحتاجُ أنْ أقسمَ عليّ هذا؛ لأنه حقٌّ ظاهرٌ مُستَعْنٍ عن القسم، ولو قيل به في الواقعة لكان حَسَنًا.

* { إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ }

قوله: { إِنَّهُ لَقَوْلٌ } : هو جواب القسم.

* { وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ }

قوله: { وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ } : معطوفٌ على الجوابِ فهو جواب. أقسمَ على شيئين، أحدهما مُثَبَّتٌ، والآخر منفيٌّ وهو من البلاغة الرائعة.

(14/80)

قوله: { قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ } { قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ } انتصب "قليلاً" في الموضعين نعتاً لمصدر أو زمانٍ محذوفٍ أي: إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً. والناصبُ تُؤْمِنُونَ وتَذَكَّرُونَ، و"ما" مزيدةٌ / للتوكيد. وقال ابنُ عطية: "وُنصِبَ "قليلاً" بفعلٍ مضمر، يَدُلُّ عليه "تُؤْمِنُونَ". وما يُحتملُ أنْ تكونَ نافيةً فينتفي بِإيمانهم البتة، ويُحتملُ أنْ تكونَ مصدريةً، ويتصفَ بالقلية، فهو الإيمانُ اللغويُّ؛ لأنَّهم قد صدَّقوا بأشياء يسيرة، لا تُعني عنهم شيئاً؛ إذ كانوا يَصِدِّقُونَ بأنَّ الخيرَ والصلَّةَ والعفافَ الذي يأمرُ به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم هو حقٌّ وصوابٌ". قال الشيخ: "أمَّا قوله: "قليلاً" نُصِبَ بفعلٍ إلى آخره فلا يصحُّ؛ لأنَّ ذلك الفعلُ الدالُّ عليه "تُؤْمِنُونَ": إمَّا أنْ تكونَ "ما" نافيةً [أو مصدريةً] كما دَهَبَ إليه. فإنْ كَانَتْ نافيةً فذلك الفعلُ المضمرُ الدالُّ عليه "تُؤْمِنُونَ" المنفيُّ بـ"ما" يكونُ منفيّاً، فيكونُ التقدير: ما تُؤْمِنُونَ قليلاً ما تُؤْمِنُونَ، والفعلُ المنفيُّ بـ"ما" لا يجوزُ حَذْفُهُ ولا حَذْفُ "ما"، لا يجوز: "زيداً ما أطربُه" على تقدير: ما أضربُ زيداً ما أضربُه. وإنْ كَانَتْ مصدريةً كَانَتْ: إمَّا في موضعٍ رفعٍ بـ"قليلاً" على الفاعلية، أي: قليلاً إيمانكم، ويبقى "قليلاً" لا يتقدّمه ما يَعتَمِدُ عليه حتى يعمل، ولا ناصبٌ له، وإمَّا في موضعٍ رفعٍ على الابتداء فيكونُ مبتدأً لا خبرَ له، لأنَّ ما قبله منصوبٌ".

قلت: لا يريدُ ابنُ عطيةً بدلالةِ "تُؤْمِنُونَ" على الفعلِ المحذوفِ الدلالةَ المذكورةَ في بابِ الاشتغال، حتى يكونَ العاملُ الظاهرُ مفسّراً للعاملِ المضمر، بل يريدُ مجردَ الدلالةِ اللفظية، فليس ما أورده الشيخُ عليه من تمثيله بقوله: "زيداً ما أضربُه" أي: ما أضربُ زيداً ما أضربه بوارِد.

(14/81)

وأما الردُّ الثاني فظاهرٌ. وقد تقدّم لابن عطية هذا القولُ في أول سورة الأعراف وتكلمتُ معه تَمَّة. وقال الزمخشريُّ: "والقلَّةُ في معنى العَدَمِ أي: لا تُؤْمنون ولا تَذْكرون البتة" قال الشيخ: "ولا يَرَأُ بـ" قليلاً" هنا النفيُّ المَحْضُ، كما زعم، وذلك لا يكونُ إلا في "أَقَلِّ" نحو: "أَقَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ" وفي "قَلَّ" نحو: "قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ" وقد يُستعملُ في قليل وقليلة، أمَّا إذا كانا مرفوعين، نحو ما جَوَّزوا في قوله:

4323..... * قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغَامُهَا

أمَّا إذا كان منصوباً نحو: "قليلاً صَرَبْتُ" أو "قليلاً ما صَرَبْتُ" على أن تكون "ما" مصدرية فإن ذلك لا يجوز؛ لأنَّه في "قليلاً صَرَبْتُ" منصوبٌ بـ"صَرَبْتُ". ولم تستعمل العربُ "قليلاً" إذا انتصبَ بالفعل نفيًا، بل مقابلًا لكثير، وأمَّا في "قليلاً ما صَرَبْتُ" على أن تكون "ما" مصدرية فتحتاج إلى رفع "قليل" لأنَّ "ما" المصدرية في موضع رفع على الابتداء" انتهى ما رَدَّ به، وهو مجردُ دَعْوَى. وقرأ ابن كثير وابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان بالعَيْبَةِ في "يؤمنون" و "يَذْكرون" حَمَلًا على قوله: "الخاطئون"، والباقون بالخطاب حَمَلًا على "بما تُبصرون وما لا تُبصرون". وأبى "تذكرون" بتأين.

* { تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله: { تَنْزِيلٌ } : هذه قراءةُ العامَّة، أعني الرفع على إضمار مبتدأ، أي: هو تنزيلٌ، وتقدّم مثله. وأبو السَّمَّال "تنزيلًا" بالنصب على إضمار فعل أي: نَزَّل تنزيلًا.

* { وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ }

(14/82)

قوله: { وَلَوْ تَقَوَّلَ } : هذه قراءةُ العامَّة. تَفَعَّلَ مِنْ الْقَوْلِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وقال الزمخشري: "التَقَوَّلُ افْتَعَالُ الْقَوْلِ؛ أَنْ فِيهِ تَكْلِفًا مِنَ الْمُفْتَعَلِ". وقرأ بعضهم "تَقَوَّلَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. فإن كان هذا القارىءُ رفع "بعضُ الأقاويل" فذاك، وإلا فالفائضُ مَامَ الْفَاعِلِ الْجَائِزُ، وهذا عند مَنْ يرى قيامَ غير المفعول به مع وجوده. وقرأ ذكوان وابنه محمد "يقولُ" مضارعٌ "قال". والأقاويلُ: جمعُ أقوالٍ، وأقوالُ جمعُ قَوْلٍ، فهو نظير "أبابيت" جمعُ أبيات جمعُ بَيْتٍ. وقال الزمخشري "وسمى الأقوالَ المتقولةَ أقاويلَ تصغيراً لها وتحقيراً، كقولك: أعاجيب، وأصاحيك، كأنها جمعُ أفعولة من القَوْلِ".

* { لِأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ }

قوله: { بِالْيَمِينِ } : يجوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ عَلَى أَصْلِهَا غَيْرَ مَزِيدَةٍ وَالْمَعْنَى: لِأَخَذْنَاهُ بِقُوَّةٍ مِّنَّا، فَالْبَاءُ حَالِيَّةٌ، وَالْحَالُ مِنَ الْفَاعِلِ، وَتَكُونُ فِي حَكْمِ الزَّائِدَةِ. وَالْيَمِينُ

هنا مجازٌ عن القوة والغلبة، وأن تكونَ مزبدةً، والمعنى: لأخذنا منه يمينه، والمرادُ باليمين الجارحةُ، كما يُفعلُ بالمقتول صبراً يُؤخذُ بيمينه، ويضرب بالسيفِ في جبهه مواجِهَةً، وهو أشدُّ عليه. والوتيرُ نياطُ القلبِ، إذا انقطعَ مات صاحبه. وقال الكلبى: "هو عِرْقُ بين العلباءِ والخلقومِ، وهما علباوان، بينهما العِرْقُ، والعلباءُ: / عَصَبُ العُنُقِ". وقيل: عِرْقٌ غليظٌ تصادفُهُ شفرةُ الناجرِ. قال الشماخ:

4324 - إذا بَلَّغْتَنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي * عَرَابَةٌ فَاشْرَقِي بدم الوتينِ

* { فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ }

(14/83)

قوله: { حَاجِزِينَ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه نعتٌ لـ "أحد" على اللفظ، وإنما جُمع على المعنى؛ لأنَّ "أحدًا" يعمُّ في سياق النفي كسائر النكرات الواقعة في سياق النفي، قاله الزمخشريُّ والحوفيُّ، وعلى هذا فيكون "منكم" خبراً للمبتدأ، والمبتدأ "مِنْ أَحَدٍ" زِيدَتْ فيه "مِنْ" لوجود شرطيتها. وصَغَفَه الشَّيْخُ: بأنَّ النفيَ يتسلطُّ على كينونته منكم، والمعنى إنما هو على نفي الحجز عمَّا يُراد به. والثاني: أن يكونَ خبراً لـ "ما" الحجازية و "مِنْ أَحَدٍ" اسمها، وإنما جُمعَ الخبرُ لما تقدَّم، و "منكم" على هذا حال؛ لأنه في الأصل صفةٌ لـ "أحد" أو يتعلَّقُ بـ "حاجزين". ولا يَصُرُّ ذلك؛ لكون معمول الخبرِ جارًّا، ولو كان مفعولاً صريحاً لامتنع. لا يجوز: "ما طعامك زيدٌ أكلاً" أو يتعلَّقُ بمحذوفٍ على سبيل البيان. و "عنه" متعلِّقٌ بـ "حاجزين" على القولين، والضميرُ للمتقولِ أو للقتلِ المدلولِ عليه بقوله: "لأخذنا"، "لقطعنا".

* { وَإِنَّهُ لَتَذِكْرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ }

قوله: { وَإِنَّهُ لَتَذِكْرَةٌ } : أي: القرآن، وكذلك "إنه لحسرة". وقيل: إنَّ التَّكْذِيبَ به، لدلالة "مكذِّبين" على المصدرِ دلالة السَّفيه عليه في قوله: 4325 - إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ * وَحَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلافِ أَي إِلَى السَّفِيهِ.

سورة المعارج

* { سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ }

قوله: { سَأَلَ } : قرأ نافع وابنُ عامرُ بالفِ مَحْصَةً. والباقون بهمزةٌ مُحَقَّقَةٌ، وهي الأصلُ، وهي اللغَةُ الفاشيةُ. ثم لك في "سأل" وجهان أحدهما: أن يكونَ قد ضُمَّنَ معنى دعا؛ فلذلك تعدَّى بالباء، كما تقول: دعوت بكذا. والمعنى: دعا داعٍ بعذابٍ. والثاني: أن يكونَ على أصله. والباءُ بمعنى عن، كقوله:

4326 - فإن تَسألُونِي بالنساء..... *

(14/84)

"فأَسْأَلُ بن خبيراً"، وقد تقدّم تحقيقه. والوَلُ أَوْلَى؛ لأنَّ التَّجَوُّزَ في الفعل أَوْلَى منه في الحرف لقوته.

وَأَمَّا القِرَاءَةُ بِالْأَلِفِ ففِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا بِمَعْنَى قِرَاءَةِ الهمزة، وَإِنَّمَا حُقِّقَتْ بِقَلْبِهَا أَلْفًا، وَلَيْسَ بِقِيَاسِ تَخْفِيفِ مِثْلِهَا، بَلْ قِيَاسُ تَخْفِيفِهَا جَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ. وَالبَاءُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَمَا فِي الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ. الثَّانِي: أَنَّهَا مِنْ سَالٍ يَسَالُ مِثْلُ خَافٍ يَخَافُ. وَعَيْنُ الْكَلِمَةِ وَأُو. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَهِيَ لُغَةٌ قَرِيشٍ يَقُولُونَ: سَلَيْتُ تَسَالُ، وَهِيَ تَسَالِيلَانُ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَيَنْبَغِي أَنْ يُتَبَّتَ فِي قَوْلِهِ: "إِنَّهَا لُغَةٌ قَرِيشٍ، لِأَنَّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَابِ السُّؤَالِ هُوَ مَهْمُوزٌ، أَوْ أَصْلُهُ الهمزُ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ { وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ } إِذْ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ "سَالٍ" الَّتِي عَيْنُهَا وَأُو، إِذْ كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ "وَسَأَلُوا اللَّهَ" مِثْلَ "خَافُوا" فَيَتَعَدُّ أَنْ يَجِيءَ ذَلِكَ عَلَى لُغَةٍ غَيْرِ قَرِيشٍ، وَهِيَ الَّذِينَ تَرَلَّ الْقُرْآنُ بَلغَتِهِمْ إِلَّا يَسِيرًا، فِيهِ لُغَةٌ غَيْرُهُمْ. ثُمَّ فِي كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ "وَهُمَا يَتَسَالِيَانُ" بِالْيَاءِ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنَ النَّسَاجِ، إِنَّمَا الصَّوَابُ: يَتَسَاوَلَانُ بِالْوَاوِ، لِأَنَّهُ صَرَّحَ أَوَّلًا أَنَّهُ مِنَ السُّؤَالِ يَعْنِي بِالْوَاوِ الصَّرِيحَةِ، وَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ عَنِ الْعَرَبِ: "هُمَا يَتَسَاوَلَانُ". الثَّلَاثُ: أَنَّهَا مِنْ السَّيْلَانِ. وَالْمَعْنَى: سَالَ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ بَعْدَابٍ، فَالْعَيْنُ يَاءٌ، وَيُوَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ "سَالَ سَيْلٌ". قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَالسَّيْلُ مُصَدَّرٌ فِي مَعْنَى السَّائِلِ كَالْعَوْرِ بِمَعْنَى الْغَائِرِ. وَالْمَعْنَى: أَنْدَفَعَ عَلَيْهِمْ وَادِي عَذَابٍ" أَنْتَهَى. وَالظَّاهِرُ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ لِثُبُوتِ ذَلِكَ لُغَةً مَشْهُورَةً قَالَ:

4327 - سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسُوْلَ اللَّهِ فَاحْشَنَةً * صَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبِ

(14/85)

وَقَرَأَ أَبِي وَعَبْدُ اللَّهِ "سَالَ سَالٌ" مِثْلَ "مَالَ" وَتَخْرِيجُهَا: أَنَّ الْأَصْلَ "سَائِلٌ" فَحُذِقَتْ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَهِيَ الهمزة، وَاللَّامُ مَحَلُّ الْإِعْرَابِ وَهَذَا كَمَا قِيلَ: "هَذَا شَاكٌ" فِي شَائِكِ السَّلَاحِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَادَّةِ السُّؤَالِ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ، / فَعَلِيكَ بِإِعْتِبَارِهِ.

وَالْبَاءُ تَتَعَلَّقُ بِـ "سَالَ" مِنَ السَّيْلَانِ تَعَلُّقًا بِـ "سَالَ الْمَاءُ بَزِيدٍ" وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الْبَاءَ مُتَعَلِّقَةً بِمَصْدَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ فِعْلُ السُّؤَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا سَأَلْتُمْ؟ فَقِيلَ: سَأَلْتُمْ بَعْدَابٍ، كَذَا حَكَاهُ الشَّيْخُ عَنِ الْإِمَامِ فخر الدين، وَلَمْ يَغْتَرِضْهُ. وَهَذَا عَجَبٌ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ أَوَّلًا "إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَصْدَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ فِعْلُ السُّؤَالِ" يُنَافِي تَقْدِيرَهُ بِقَوْلِهِ: "سَأَلْتُمْ بَعْدَابٍ"؛ لِأَنَّ الْبَاءَ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ الْمَقْدَّرِ تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهَا خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ، لَا بِالسُّؤَالِ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَعَيْنُ قِتَادَةٍ: سَأَلَ سَائِلٌ عَنِ عَذَابِ اللَّهِ بِمَنْ يَنْزِلُ وَعَلَى مَنْ يَقَعُ؟ فَتَرَلَّتْ، وَ"سَالَ" عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُصَمَّنٌ مَعْنَى عُنِيَ وَاهْتَمَّ".

* { لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ }

قوله: {لِلْكَافِرِينَ}: فيه أوجه، أحدها: أَنْ يتعلّق بـ "سأل" مضمناً معنى "دعا" كما تقدّم، أي: دعا لهم بعذاب وإقع. الثاني: أَنْ يتعلّق بـ "واقع" واللام للعلّة، أي: نازل لأجلهم. الثالث: أَنْ يتعلّق بمحذوفٍ صفةً ثانيةً لـ "عذاب"، أي: كائن للكافرين. الرابع: أَنْ يكون جواباً للسائل، فيكون خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو للكافرين. الخامس: أَنْ تكون اللام بمعنى على، أي: واقع على الكافرين، ويؤيده قراءة أبيّ "على الكافرين"، وعلى هذا فهي متعلّقة بـ "واقع" لا على الوجه الذي تقدّم قبله.

(14/86)

وقال الزمخشري: "فإن قلت: بم يتصل قوله "للكافرين"؟ قلت: هو على القول الأول متصل بعذاب صفة له، أي: بعذاب واقع كائن للكافرين، أو بالفعل، أي: دعا للكافرين بعذاب وإقع، أو بواقع، أي: بعذاب نازل لأجلهم. وعلى الثاني: هو كلام مبتدأ، جواباً للسائل، أي: هو للكافرين" انتهى.

قال الشيخ: "وقال الزمخشري: "أو بالفعل، أي: دعا للكافرين، ثم قال: وعلى الثاني - وهو ثاني ما ذكر في توجيهه للكافرين - قال: هو كلام مبتدأ جواباً للسائل، أي: هو للكافرين. وكان قد قرّر أنّ "سأل" ضمّن معنى "دعا" فعُدّيّ تعديته، كأنه قال: دعا داع بعذاب، من قولك: دعا بكذا إذا استدعاه وطالبه، ومنه قوله تعالى: {يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ} انتهى. فعلى ما قرّره أنه متعلّق بـ "دعا" يعني بـ "سأل"، فكيف يكون كلاماً مبتدأ جواباً للسائل، أي: هو للكافرين؟ هذا لا يصحّ".

هذا كلام الشيخ برمته، وقد غلط على أبي القاسم في فهمه عنه قوله: "وعلى الثاني إلى آخره" فمن ثمّ جاء التّحيط الذي ذكره. والزمخشريّ إنما عنى بالثاني قوله: "وعن قتادة سأل سائل عن عذاب الله على من ينزل وبمن يقع، فنزلت، وسأل على هذا الوجه مضمّن معنى غني واهتم" فهذا هو الوجه الثاني المقابل للوجه الأول: وهو أنّ "سأل" مضمّن معنى "دعا"، ولا أدري كيف تحبّط على الشيخ حتى وقع فيما وقع، ونسب الزمخشريّ إلى الغلط، وأنه أخذ قول قتادة والحسن وأفسده؟ والترتّب الذي رتب الزمخشريّ في تعلّق اللام من أحسن ما يكون صناعةً ومعنى.

* {مَنْ اللَّهُ ذِي الْمَعَارِجِ}

(14/87)

قوله: {مَنْ اللَّهُ} يجوز أن يكون نعتاً آخر لـ "عذاب"، وأن يكون مستأنفاً، والأول أظهر، وأن يكون حالاً من "عذاب" لتخصّصه، إمّا بالعمل، وإمّا بالصفة، وأن يكون حالاً من الضمير في "للكافرين" إن جعلناه نعتاً لـ "عذاب".

وقال الشيخ: "والأجود أن يكون "من الله" متعلقاً بـ "واقع"، و "ليس له دافع"

جملة اعتراض بين العامل ومعموله " انتهى. وهذا إنما يأتي على القول بأن الجملة مستأنفة، لا صفة لـ "عذاب" وهو غير الظاهر، كما تقدم لأخذ الكلام بعينه بخجزة بعض.

قوله: { زِي } صفة لـ "الله". والعامّة "تَعْرُج" بالناء "من فوق". والكسائي بالياء من تحت وهما كقراءتي "فناداه الملائكة"، الناء، واستضعفها بعضهم: من حيث إنَّ مَخْرَجَ الْجِيمِ بَعِيدٌ / مِنْ مَخْرَجِ النَّاءِ. وأجيب عن ذلك: بأنها قريبة من الشين؛ لأنَّ النَّفْسَ الَّذِي فِي الشَّيْنِ يُقَرِّبُهَا مِنْ مَخْرَجِ النَّاءِ، الْجِيمُ تُدْعَمُ فِي الشَّيْنِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارِبِ فِي الْمَخْرَجِ وَالصِّفَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي { أَخْرَجَ سَطَاهُ } فَحْمِلَ الْإِدْغَامُ فِي النَّاءِ عَلَى الْإِدْغَامِ فِي الشَّيْنِ؛ لِمَا بَيْنَ الشَّيْنِ وَالنَّاءِ مِنَ التَّقَارِبِ. وأجيب أيضاً: بأنَّ الْإِدْغَامَ يَكُونُ لِمَجْرَدِ الصِّفَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَارَبَا فِي الْمَخْرَجِ، وَالْجِيمُ تُشَارِكُ النَّاءَ فِي الْاسْتِفَالِ وَالانْفِتَاحِ وَالسُّدَّةِ. وتقدم الكلام على المعارج في الزخرف.

* { تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ }

(14/88)

قوله: { وَالرُّوحُ } : مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، إِنْ أُرِيدَ بِالرُّوحِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ مَلَكٍ آخَرَ مِنْ جَنْسِهِمْ، وَأَخْرَجْنَا، وَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: { يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا } لِأَنَّ الْمَقَامَ هُنَا يَفْتَضِي تَقَدَّمَ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقَامٌ تَخْوِيفٍ وَتَهْوِيلٍ. و "وكان مِقْدَارُهُ" صفة لـ "يوم"، والجملة من "تَعْرُجُ" مستأنفة.

قوله: { فِي يَوْمٍ } فيه وجهان، أظهرهما: تَلَفُّهُ بِـ "تَعْرُجُ". والثاني: أنه يتعلّق بـ "دافع" وعلى هذا فالجملة من قوله "تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ" معترضة، والضمير في "إليه" الظاهر عَوْدُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. قيل: يعودُ عَلَى الْمَكَانِ لِذِلَالَةِ الْحَالِ وَالسِّيَاقِ عَلَيْهِ. وَالضَّمِيرُ فِي "يَرَوْنَهُ" وَ"تَرَاهُ" لِلْيَوْمِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ. وقيل: للعذاب.

* { يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ }

(14/89)

قوله: { يَوْمَ تَكُونُ } : فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ "قريباً"، وهذا - إذا كان الضمير في "نراه" للعذاب - ظاهراً. الثاني: أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ "واقع"، أي: يقع يوم يكون. الثالث: [أن يتعلّق] بِمَحذُوفٍ مَقْدَرٍ بَعْدَهُ، أَي: يَوْمَ يَكُونُ كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ. الرابع: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "تَرَاهُ" إِذَا كَانَ عَائِداً عَلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. الخامس: أَنَّهُ يَدُلُّ مِنْ "فِي يَوْمٍ" فِي يَمِينِ عُلُقِ بـ "واقع". قاله الزمخشري. وإنما قال في يَمِينِ عُلُقِهِ بـ "واقع" لأنه إِذَا عُلِقَ بِـ "تَعْرُجُ" كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اسْتِحَالُ أَنْ يُبَدَلَ عَنْهُ هَذَا؛ لِأَنَّ عُرُوجَ الْمَلَائِكَةِ لَيْسَ هُوَ فِي

هذا اليوم الذي تكون السماء فيه كالمهل والجبال كالعهن، وبشغل كل حميم عن حميمه. قال الشيخ: "ولا يجوز هذا" يعني إبداله من "في يوم". قال: "لأن في يوم" وإن كان في موضع نصب لا يبدل منه منصوب؛ لأن مثل هذا ليس بزائد ولا محكوم له بحكم الزائد كـ "رَب"، وإنما يجوز مراعاة الموضع في حرف الجر الزائد كقوله:

4328 - أُنْبِي لَبِيَّتِي لَسْتُمَا يَبِدِ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَصْدُ

وكذلك لا يجوز "مَرَزْتُ بَزِيدَ الْخِيَاطِ" على موضع "بَزِيدٍ" ولا "مَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرًا" ولا "عَصَبْتُ عَلَى زَيْدٍ وَجَعْفَرًا" ولا "مَرَزْتُ بِعَمْرٍو أَخَاكَ" على مراعاة الموضع". قلت: قد تقدم أن قراءة {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} من هذا الباب فيمن نصب الأرجل فيكون هذا مثله، وقد تقدم فلا نعيده.

(14/90)

ثم قال الشيخ: "فإن قلت: الحركة في "يوم تكون" حركة بناء لا حركة إعراب فهو مجرور مثل "في يوم" قلت: لا يجوز بناؤه على مذهب البصريين؛ لأنه أضيف إلى مُعَرَّبٍ، لكنه يجوز على مذهب الكوفيين، فيتمشى كلام الزمخشري على مذهبه إن كان استخصره وقصده". انتهى. قوله: "إن كان استخصره" فيه تحامل على الرجل. وأي كبير أمر في هذا حتى لا يستخصر مثل هذا؟ والتبجح بمثل هذا لا يليق ببعض الطلبة، فإنها من الخلافات المشهورة شهرة: قفا تبك *

وتقدم الكلام على المهل في الدخان. وأما العهن فقليل: الصوف مطلقاً. وقيل: بقيد كونه أحمر. وقيل: بقيد كونه مصبوغاً. وقيل: بقيد كونه مصبوغاً ألواناً، وهذا اليق بالتشبيه؛ لأن الجبال متلونة، كما قال تعالى: {جَدُّ بَيْضٌ وَحُمْرٌ}

* { وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ }

قوله: {وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ}: قرأ العامة "يسأل" مبنياً للفاعل. والمفعول الثاني محذوف قليل: تقديره لا يسأله نصرة ولا شفاعته لعلمه أن ذلك مفقود. وقيل: لا يسأله شيئاً من حمل أوزاره. وقيل: "حميماً" منصوب على إسقاط الخافض، أي: عن حميم لشغله عنه. وقرأ أبو جعفر وأبو حيوه وشيبة وابن كثير في رواية "يسأل" مبنياً للمفعول. فقليل: "حميماً" مفعول ثاني، لا على إسقاط حرف، والمعنى: لا يسأل إحضاره. وقيل: بل هو على إسقاط "عن"، أي: عن حميم.

* { يُبْصَرُونَهُمْ يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بَيْنِيهِ }

(14/91)

قوله: {يُبَصِّرُونَهُمْ}: عُدِّي بالتضعيفِ إلى ثانٍ وقام الأولُ مَقَامَ الفاعلِ. وفي محلِّ هذه الجملةِ وجهان، / أحدهما: أنَّها في موضعِ الصفةِ لَحَمِيمٍ. والثاني: أنها مستأنفةٌ. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما موقعُ "يُبَصِّرُونَهُمْ"؟ قلت: هو كلامٌ مستأنفٌ، كأنه لَمَّا قال: لا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا قيل: لعله لا يُبَصِّرُهُ. فقيل: يُبَصِّرُونَهُمْ". ثم قال: "ويجوزُ أن يكونَ "يُبَصِّرُونَهُمْ" صفةً، أي: حميماً مُبَصِّرِينَ مُعَرِّفِينَ إياهم" انتهى. وإنما جُمِعَ الضميرانُ في "يُبَصِّرُونَهُمْ" وهما للحميمين حَمَلًا على معنى العمومِ لأنهما نكرتان في سياقِ نفي. وقرأ قتادة "يُبَصِّرُونَهُمْ" مبنياً للفاعلِ مِنْ أَبْصَرَ، أي: يُبَصِّرُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ فِي النَّارِ. وتقدَّمتُ القراءةُ في "يومئذٍ" فتحاً وجراً في هود. والعامَّةُ على ضافة "عذاب" لـ "يَوْمئذٍ"، وأبو حيوةً بتنوينِ العذاب، وتُصَبُّ "يَوْمئذٍ" على الظرف. وقال الشيخ هنا: "الجمهورُ بكسرها، أي: ميم يومئذٍ، والأعرج وأبو حيوةً بفتحها" انتهى. وقد تقدَّم أنَّ الفتح قراءةٌ نافعٍ والكسائيُّ.

* { وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ }

* { وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِيهِ }

(14/92)

قوله: {وَفَصِيلَتِهِ}: قال ثعلب: "الفَصِيلَةُ: الآباءُ الأَدْتُونُ". وقال أبو عبيدة: "الْفَخْدُ". وقيل: عشيرتهُ الأَقْرَبُونَ. وقد تقدَّم ذِكْرُ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ: {شُعُوبًا وَقَبَائِلَ}. و "تُؤْوِيهِ" لم يُبَدِّلْهُ السُّوسِيُّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو قَالُوا: لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى لَفْظٍ هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُ، وَالْإِبْدَالُ لِلتَّخْفِيفِ. وقرأ الزُّهْرِيُّ "تُؤْوِيَهُ" و "تُنْجِيَهُ" بضمِّ هاءِ الكِنَايَةِ، وَهُوَ الْأَصْلُ و "ثُمَّ يُنْجِيهِ" عَطْفٌ عَلَى "يَقْتَدِي" فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ "لَوْ" وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا: هَلْ هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ أَمْ شَرِيطَةٌ فِي الْمَاضِي؟ وَمَفْعُولٌ "يَوَدُّ" مَحذُوفٌ، أَي: يَوَدُّ النِّجَاةَ. وَقِيلَ: إِنَّهَا هُنَا بِمَعْنَى "إِنْ"، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ. وَفَاعِلٌ "يُنْجِيهِ": إِمَّا ضَمِيرُ الْاِفْتِدَاءِ الدَّالُّ عَلَيْهِ "يَقْتَدِي"، أَوْ ضَمِيرٌ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ، وَهُوَ قَوْلُهُ {وَمَنْ فِي الْأَرْضِ}. و "مَنْ فِي الْأَرْضِ" مَجْرُورٌ عَطْفًا عَلَى "بِنِيهِ" وَمَا بَعْدَهُ، أَي: يَوَدُّ الْاِفْتِدَاءَ بِـ {مَنْ فِي الْأَرْضِ} أَيْضًا. و "جَمِيعًا" إِمَّا حَالٌ، وَإِمَّا تَأْكِيدٌ، وَوُجِدَ بِاِعْتِبَارِ اللَّفْظِ. و "كَلَا" رَدْعٌ وَرَجْرٌ عَنِ اِعْتِقَادِ ذَلِكَ.

* { كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى }

(14/93)

قوله: {كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى تَرَاَعَةً}: في الضميرِ ثلاثهٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ ضَمِيرُ النَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَجْرَ لَهَا ذِكْرٌ لِدَلَالَةِ لَفْظِ "عَذَابٍ" عَلَيْهَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ ضَمِيرٌ مَبْهُمٌ يُتْرَجَمُ عَلَيْهِ الْخَيْرُ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَقد تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا}. فَعَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ فِي {لَأَطَى}

تَرَاعَةً { أوجهٌ: أَنْ يَكُونَ "لَطَى" خَبَرَ "إِنَّ"، أي: إِنَّ النَّارَ لَطَى، و "تَرَاعَةً" خَبْرٌ ثَانٍ، أو خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَضْمَرٌ، أي: هِيَ تَرَاعَةٌ، أو يَكُونُ "لَطَى" بَدَلًا مِنْ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ، و "تَرَاعَةً" خَبْرٌ إِنَّ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ "لَطَى تَرَاعَةً" جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ، فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ خَبْرًا لـ "إِنَّ" مَفْسَّرَةً لَضَمِيرِ الْقِصَّةِ، وَكَذَا عَلَيَّ الْوَجْهِ الثَّلَاثُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "تَرَاعَةً" صِفَةً لـ "لَطَى" إِذَا لَمْ تَجْعَلْهَا عِلْمًا؛ بَلْ بِمَعْنَى اللَّهَبِ، وَإِنَّمَا أَتَتْ النِّعْتُ فَعِيلٌ: "تَرَاعَةً" لِأَنَّ اللَّهَبَ بِمَعْنَى النَّارِ، قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ فِيهِ نَظْرٌ لِأَنَّ "لَطَى" مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ اتِّفَاقًا.

قال الشيخ بعد حكايته الثالث عن الزمخشري: "ولا أدري ما هذا المضمير الذي تَرَجَمَ عنه الخبر؟ وليس هذا من المواضع التي يُفَسِّرُ فيها المفرد الضمير، ولولا أنه دَكَرَ بعد هذا "أو ضمير القصة" لَحَمَلْتُ كلامه عليه". قلت: متى جعله ضميرًا مُبْتَدَأً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَفْسَّرًا بِمَفْرَدٍ، وَهُوَ إِمَّا "لَطَى"، عَلَى أَنْ يَكُونَ "تَرَاعَةً" خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَضْمَرٌ، وَإِمَّا "تَرَاعَةً" عَلَى أَنْ يَكُونَ "لَطَى" بَدَلًا مِنْ الضَّمِيرِ، وَهَذَا أَقْرَبُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "لَطَى تَرَاعَةً" مَبْتَدَأً وَخَبْرًا، وَالْجَمَلَةُ خَبْرٌ لـ "إِنَّ" عَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَبْهَمًا لِئَلَّا يَتَّحِدَ الْقَوْلَانِ، أَعْنِي هَذَا الْقَوْلَ وَقَوْلَ إِنَّهَا ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، وَلَمْ يُعْهَدُ ضَمِيرٌ مُفَسَّرٌ بِجَمَلَةٍ إِلَّا ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ.

(14/94)

وقراءة الرفع في "تَرَاعَةً" هي قراءة العامة. وقرأ حفص وأبو حيوه والزعراني واليزيدي وابن مقسم "تَرَاعَةً" بالنصب. وفيها وجهان، أحدهما: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ. وَفِي صَاحِبِهَا أَوْجَهُ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي "لَطَى" لِأَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ عِلْمًا، فَهِيَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْمَشْتَقَاتِ كَالْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى التَّلَطِّيِّ، وَإِذَا عَمِلَ الْعِلْمُ الصَّرِيحُ وَالْكَيْفِيُّ فِي الظُّرُوفِ فَلَا يَنْعَمُ الْعِلْمُ الْجَارِي مَجْرَى الْمَشْتَقَاتِ فِي الْأَحْوَالِ أَوْلَى وَأَخْرَى. وَمِنْ مَجِيءِ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

4330 - أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ

صَمَّنَهُ مَعْنَى "أَنَا الْمَشْهُورُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ". الثَّانِي: أَنَّهُ فَاعِلٌ "تَدْعُو" وَفُجِّمَتْ حَالُهُ عَلَيْهِ، أَي: تَدْعُو / حَالٌ كَوْنِهَا تَرَاعَةً. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَالُ مُؤَكَّدَةً، لِأَنَّ "لَطَى" هَذَا شَأْنُهَا، وَهُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ أَمْرِهَا، وَأَنْ تَكُونَ مُنْتَقَلَةً؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ تَوْقِيفِيٌّ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَحذُوفٌ هُوَ وَالْعَامِلُ، تَقْدِيرُهُ: تَلَطَّى تَرَاعَةً. وَدَلَّ عَلَيْهِ "لَطَى".

الثاني من الوجهين الأولين: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ. وَعَبَّرَ عَنْهُ الزَّمخَشَرِيُّ بِالتَّهْوِيلِ، كَمَا عَبَّرَ عَنْ وَجْهِ رَفْعِهَا عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءِ مَضْمَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْنِي تَرَاعَةً، وَأَخْصَهَا. وَقَدْ مَنَعَ الْمَبْرَدُ نَصْبَ "تَرَاعَةً" قَالَ: "لِأَنَّ الْحَالِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَأَنْ لَا يَكُونَ، وَ"لَطَى" لَا تَكُونُ إِلَّا تَرَاعَةً، قَالَ عِنْدَ مَكِّي، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا }، { وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا } قَالَ: "فَالْحَقُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مُصَدِّقًا، وَصِرَاطُ رَبِّكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَقِيمًا". قُلْتُ: الْمَبْرَدُ بَنَى الْأَمْرَ عَلَى الْحَالِ الْمَبِينَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَازِمٍ؛ إِذْ قَدْ وَرَدَتِ الْحَالُ مُؤَكَّدَةً، كَمَا أوردته مكِّي وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْأَصْلِ.

(14/95)

واللظى في الأصل: اللهب. وتُقل عَلَمًا لجهنم، ولذلك مُنع من الصّرف. ولشّوى: الأطرافُ جمع شّواة كتوى وتّواة. وقيل: الشّوى: الأعضاء التي ليست بمقتل، ومنه: رماه فأشواه، أي: لم يُصب مَقْتله. وقيل: الشّوى: جمع شّواة، وهي جلدَةُ الرأس، وأنشيد للأعشى:
 قالت فْتَيْلَةُ مَالُهُ * قد جُلِّتْ شَيْبًا شّوَاثُهُ
 وقيل: هو جلدُ الإنسان. والشّورى أيضا: رُذالُ المال، والشّيءُ اليسيرُ. و
 "تَدْعُو" يجوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لِأَنَّ، أو خَيْرًا لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ، أو حَالٌ مِنْ "لَطَى"، أو مِنْ "تَرَاعَة" على القراءَتَيْنِ فيها؛ لأنها تتحمّلُ ضميرًا.

* { إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا }

قوله: { هَلُوعًا } : حالٌ مقدرةٌ. والهَلْعُ مُفسَّر بما بعده، وهو قوله: "إذا" و "إذا" قال ثعلب: "سألني محمد بنُ عبدالله ابن طاهر ما الهَلْعُ؟ فقلت: قد فسَّره الله، ولا يكونُ أُبَيِّنُ مِنْ تفسيره، وهو الذي إذا ناله شرٌّ أظهرَ شِدَّةَ الجَرَعِ، وإذا ناله خيرٌ بَخَلَ به وَمَتَّعَهُ النَّاسُ" انتهى. وأصله في اللغة - على ما قال أبو عبيدة - أَشَدُّ الجَرَصِ وَأَسْوَأُ الجَرَعِ. وقيل: هو الفَرَعُ والاضطرابُ السريعُ عند مَسِّ المَكْرُوهِ، والمَنَعُ السريعُ عند مَسِّ الخَيْرِ، مِنْ قولهم: نَاقَةُ هَلُوعٍ، أي: سريعةُ السَّيْرِ.

* { إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جُرُوعًا }

* { وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا }

(14/96)

قوله: { جُرُوعًا } : و "مَنُوعًا" فيهما ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنهما منصوبان على الحال من الضمير في "هلوعا" وهو العاملُ فيهما، والتقدير: هلوعاً حال كونه جُرُوعًا وقت مَسِّ الشَّرِّ، ومَنُوعًا وقت مَسِّ الخَيْرِ. والظرفان معمولان لهاتين الحالين. وعَبَّرَ أبو البقاء عن هذا الوجهِ بِعِبَارَةِ مُؤَهِّمَةٍ، وهو يريدُ ما ذَكَرْتُهُ فقال: "جُرُوعًا حالٌ أُخْرَى، والعاملُ فيها هَلُوعًا. فقوله: "أخرى" يُوهمُ أنها حالٌ ثانية وليست متداخلةً، لولا قوله: "والعاملُ فيها هَلُوعًا". الثاني: أَنْ يَكُونَ خَبْرَيْنِ لـ كان - أو صار - ضميمةً، أي: إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كان - و صار - جُرُوعًا، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ كان - أو صار - مَنُوعًا قاله مكِّي. وعلى هذا فإذا شرطيةً، وعلى الأولِ ظرفٌ مَحْضٌ، العاملُ فيه ما بعده، كما تقدَّم. الثالث: أنهما نعتٌ لـ "هلوعا" قاله مكِّي. إلا أَنَّهُ قال: "وفيه بُعْدٌ؛ لأنك تنوي به التقديمَ قبل "إذا" انتهى. وهذا الاستبعادُ ليس بشيءٍ، فإنه غايةٌ ما فيه تقديمُ الظرفِ على عاملِهِ، وإنما المحذورُ تقديمُ معمولِ النعتِ على المنعوتِ.

* { إِلَّا الْمُصَلِّينَ }

قوله: { إِلَّا الْمُصَلِّينَ } : إِسْتِثْنَاءٌ مِنْ "الإنسان" إذ المرادُ به الجنسُ. ومثله: { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا } وقرأ حفص: "بشهاداتهم" جمعاً، اعتباراً بتعدد الأنواع والباقون. بالإفراد، إذ المرادُ الجنسُ.

* { عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ }

(14/97)

قوله: { عِزِينَ } : حالٌ من "للذين كفروا" وقيل: حالٌ من الضمير في "مُهْطِعِينَ"، فتكون حالاً متداخلةً و "عَنِ الْيَمِينِ" يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ"عِزِينَ" لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مُتَفَرِّقِينَ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِ"عِزِينَ" لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مُتَفَرِّقِينَ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. وَعِزِينَ جَمْعُ "عِزَّةٍ" وَالْعِزَّةُ: الْجَمَاعَةُ، قَالَ مَكِّي: "وإنما جُمِعَ بِالْوَاوِ / وَالنُّونِ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ لَا يَعْقَلُ؛ لَكُونَ ذَلِكَ عَوَضًا مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ. قِيلَ: إِنَّ أَوَّلَ عِزَّةٍ، كَمَا أَنَّ أَوَّلَ سَنَةٍ سَنَةٌ ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَاءُ" أَنْتَهَى. قَوْلُهُ: "لَا يَعْقَلُ" سَهُوٌ لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْمَدْلُولِ، وَمَدْلُولُهُ بِلَا شَكِّ عَقْلَاءٌ.

واختلفوا في لام "عِزَّة" على ثلاثة أقوال، أحدها: أَنَّهَا وَאוٌ مِنْ عَرَوْتُهُ أَعْرُوهُ، أَي: تَسْبِيئُهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُنْسُوبَ مَضْمُومٌ إِلَى الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ، كَمَا أَنَّ كُلَّ جَمَاعَةٍ مَضْمُومٌ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. الثَّانِي: أَنَّهَا يَاءٌ، إِذْ يُقَالُ: عَرَيْتُهُ بِالْيَاءِ، أَعْرَيْتُهُ بِمَعْنَى: عَرَوْتُهُ، فَعَلَى هَذَا فِي لَامِهَا لَغْتَانِ، الثَّلَاثُ: أَنَّهَا هَاءٌ، وَيُجْمَعُ تَكْسِيرًا عَلَى عِزَّى نَحْو: كِسْرَةٍ وَكَيْسَرٍ، وَاسْتُعْنِيَ بِهَذَا التَّكْسِيرِ عَنْ جَمْعِهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَلَمْ يَقُولُوا: عِزَاتٍ كَمَا لَمْ يَقُولُوا فِي شَقَّةٍ وَأَمَّةٍ: شِفَاتٍ وَلَا إِمَاتٍ اسْتِعْنَاءً بِشِفَاهِ وَإِمَاءِ، وَقَدْ كَثُرَ وَرُودُهُ مَجْمُوعًا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ. قَالَ الرَّاعِي:

4332 - أَخْلِيْفَةُ الرَّحْمَنِ إِنَّ عَشِيرَتِي * أَمَسُوا سَوَامُهُمْ عِزِينَ فُلُولا

وقال الكمي:

4333 - وَنَحْنُ وَجَنْدَلُ بَاغٍ تَرَكْنَا * كِتَابَتِ جَنْدَلٍ سَنَى عِزِينَا

وقال عنتر:

4334 - وَقِرْنٍ قَدْ تَرَكْتُ لِيذِي وَلِيٍّ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالْعُصْبِ الْعِزِينَ

وقال آخر:

4335 - تَرَانَا عِنْدَهُ وَاللَّيْلُ دَاجٍ * عَلَى أُبُوَيْهِ حَلَقًا عِزِينَا

وقال آخر:

(14/98)

4336 - فلما أن أتيت على أضاخ * تَرَكَنَ حَاصَهُ أَشْتَاتًا عَزِينَا
والعَرَّةُ لغة/ الجماعةُ في تَفْرِقَةٍ. هذا قولُ أبي عبيدة. وقال الأصمعيُّ:
"العُرُون: الأصناف. يقال: في الدارِ عُرُون، أي: أصناف" وقال غيره: الجماعةُ
اليسيرةُ كالثلاثةِ والأربعةِ. وقال الراغب: "وقيل: هو مِنْ قولهم: عَزَى عَزَاءً
فهو عَزٌّ إذا صَبَرَ، وتَعَزَّى: تَصَبَّرَ، فكانها اسمٌ للجماعة التي يتأسى بعضهم
ببعض.

* { أَبْطَمَعَ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ }

قوله: { أَنْ يُدْخَلَ } : العامَّةُ على بناءِ للمفعول. وزيدُ بن علي والحسن وابن
يعمر وأبو رجاء وعاصم - في رواية - على بناءِ فاعل.

* { فَلَا أُفْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ }

قوله: { فَلَا أُفْسِمُ } : قد تقدَّم غيرَ مرةٍ. وقرأ جماعة "فَلأُفْسِمُ" دون ألفٍ.
والعامَّةُ على جمعِ المَشَارِقِ والمَغَارِبِ، والجحدرِيُّ وابنُ محيصةٍ بإفرادِهِما.
و"إِنَّا لَقَادِرُونَ" جوابُ القسمِ. وقرأ العامَّةُ "يَلْقَوَا"، وأبو جعفر وابن محيصةٍ
"يَلْقَوَا" مضارع لَقِيَ.

* { يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِصُونَ }

قوله: { يَوْمَ يَخْرُجُونَ } : يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ "يَوْمَهُمْ" أو منصوباً بإضمار
أعني. ويجوزُ - على رأي الكوفيين - أَنْ يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضمر، ويُبنى على
الفتح، وإن أُضيفَ إلى مُعَرَّبٍ، أي: هو يومُ يَخْرُجُونَ، كقوله: { هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ }
وقد مرَّ الكلامُ فيه مُشْبِعاً. والعامَّةُ على بناءِ "يَخْرُجُونَ" للفاعلِ، وروى عن
عاصمٍ بناؤه للمفعولِ.

قوله: { سِرَاعًا } حالٌ مِنْ فاعلِ "يَخْرُجُونَ" جمعٌ سريعٍ كظُرَافٍ في ظَرِيفٍ. و
"كَأَنَّهُمْ" حالٌ مِنْ ضميرِ الحالِ فتكونُ متداخلةً.

(14/99)

قوله: { إِلَى نُصُبٍ } متعلِّقٌ بالخبرِ. والعامَّةُ على "نُصُبٍ" بالفتح والإسكان،
وابنُ عامرٍ وحفصٌ بضمَّتَيْنِ، وأبو عمران الجوني ومجاهدٌ بفتحَتَيْنِ، والحسنُ
وقتادةٌ بضمِّ وسكون. فالأولى هو اسمٌ مفردٌ بمعنى العَلَمِ المنصوبِ الذي
يُسْرَعُ إليها عند وقوع الصيدِ فيها مخافةً انفلاتِهِ. وأمَّا الثانيةُ فتحتملُ ثلاثةَ
أوجهٍ. أحدها: / أنه اسمٌ مفردٌ بمعنى الصَّتَمِ المنصوبِ للعبادة، وأنشد
للأعشى:

4337 - وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَعْبُدْهُ * لِعَاقِبَةِ وَاللَّهِ رَبِّكَ فَاعْبُدَا
الثاني: أنه جمعٌ نِصَابٍ ككُتُبٍ في كتاب. الثالث: أنه جمعٌ نَصَبٍ نحو: رَهْنٍ في
رُهْنٍ، وَسُفْفٍ في سُفْفٍ، وهذا قولُ أبي الحسن. وَجَمَعُ الْجَمْعِ أَنْصَابٌ. وَأَمَّا

الثالثة فَعَلَ بمعنى مَفَعَلُوا، أي: مَنُصُوبٌ كَالْقَبْضِ وَالنَّقْضِ. والرابعةُ تخفيفٌ من الثانية

وَيُؤْفِضُونَ، أي: يُسْرِعُونَ. وقيل: يَسْتَبِقُونَ. وقيل: يَسْعَوْنَ وقيل: يَنْطَلِقُونَ. وهي متقاربةٌ. وأنشد:

4338 - فَوَارِسٌ دُيَّانٌ تَحْتَ الْحَدِيدِ * سِدِّ كَالِحِنٌ تُؤْفِضُ مِنْ عَبَقْرِ

وقال آخر:

4339 - لَأَنْعَتُنْ نَعَامَةً مِيفَاضًا * حَرْجَاءَ [تَعْدُوا] تَطْلُبُ الْإِضَاضَا

أَي مُسْرِعَةً.

* { حَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرَاهَهُمْ ذَلَّةً ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ }

قوله: { حَاشِعَةً } : حالٌ: إمَّا مِنْ فاعِلٍ "يُؤْفِضُونَ"، وهو أَقْرَبُ أَوْ مِنْ فاعِلٍ "يَخْرُجُونَ"، وفيه بُعْدٌ منه، وفيه تَعَدُّدُ الحَالِ لَدِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وفيه الخِلافُ. و "أَبْصَارُهُمْ" فاعِلٌ. وقراءةُ العَامَّةِ على تنوينٍ "ذَلَّةً" وَالْإِبْتِدَاءُ بِ"ذَلِكَ الْيَوْمِ"، وَخَبْرُهُ "الَّذِي كَانُوا". وَقَرَأَ يَعْقُوبُ وَالتَّمَارُ بِإِضَافَةِ "ذَلَّةً" إِلَى "ذَلِكَ" وَجَرَّدَ "اليوم" لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ"ذَلِكَ". و"الَّذِي" نَعْتٌ لـ"اليوم". و"تَرَاهَهُمْ": يَجُورُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فاعِلٍ "يُؤْفِضُونَ"، أَوْ "يَخْرُجُونَ"، وَلَمْ يَذْكَرْ مَكِّي غَيْرَهُ.

سورة نوح

(14/100)

* { إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله: { أَنْ أَنْذِرْ } : يَجُورُ أَنْ تَكُونَ المَفْسِيرَةَ، وَأَنْ تَكُونَ المَصْدِرَةَ أَي: أَرْسَلْنَاهُ بِالْإِنْذَارِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "والمعنى: أَرْسَلْنَاهُ بِأَنْ قُلْنَا لَهُ: أَنْذِرْ أَي: أَرْسَلْنَاهُ بِالْأَمْرِ بِالْإِنْذَارِ" انتهى. وَهَذَا الَّذِي قَدَّرَهُ حَسَنٌ جَدًّا، وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ سَوَالٍ قَدَّمَتهُ فِي هَذَا المَوْضُوعِ: وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: "إِنَّ" "أَنْ" المَصْدِرَةَ يَجُورُ أَنْ تَتَوَصَّلَ بِالْأَمْرِ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْسَبُ مِنْهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ، وَحِينَئِذٍ فَتَفُوتُ الدَّلَالَةُ عَلَى الأَمْرِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ [فِي] كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ القِيَامَ، فَتَفُوتُ الدَّلَالَةُ عَلَى الأَمْرِ جَالَ التَّصْرِيحِ بِالْأَمْرِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ - كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ - أَي: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُلْتُ لَهُ: قُمْ، أَي: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِالْأَمْرِ بِالْقِيَامِ.

* { أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا }

قوله: { أَنْ اعْبُدُوا } : إمَّا أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرَةً لـ"نذير"، أَوْ مَصْدِرَةً، وَالكَلَامُ فِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَخْتِهَا

* { يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

قوله: {مَنْ دُتِبِكُمْ} في " مِنْ " هذه أوجه، أحدها: أنّها تبعيضية. والثاني: أنها لابتداء الغاية. والثالث: أنها لبيان الجنس وهو مردود لعدم تقدم ما تبينه. الرابع: أنها مزيدة. قال ابن عطية: "وهو مذهب كوفي" قلت: ليس مذهبهم ذلك؛ لأنهم يشترطون تكبير محرورها ولا يشترطون غيره. والأخفش لا يشترط شيئاً، فزادتها هنا ماش على قوله، لا على قولهم.

(14/101)

قوله: {وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ} قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف قال: "وَيُؤَخِّرْكُمْ" مع إخباره بامتناع تأخيرها؟ قلت: قضى الله أن قوم نوح إن آمنوا عمّرتهم ألف سنة، وإن بقوا على كفرهم أهلكتهم على رأس تسعمائة. ف قيل لهم: إن آمنتم أخّرتم إلى الأجل الأطول، ثم أخبرهم أنه إذا جاء ذلك الأجل الأمد لا يؤخّر" انتهى. وقد تعلق بهذه الآية من يقول بالأجلين. وتقدم جوابه. وقوله: {لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} جوابها محذوف أي لبادرتم إلى ما أمركم به.

* {وَإِذْ كَلَّمَا دَعَوْهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا}

قوله: {لِتَغْفِرَ}: يجوز أن تكون للتعليل، والمدعو إليه محذوف أي: دَعَوْهُمْ للإيمان بك لأجل مغفرتك لهم، وأن تكون لام التعدية ويكون قد عبّر عن السبب بالمسبب الذين هو جعلهم. والأصل: دَعَوْهُمْ للتوبة التي هي سبب في الغفران. و"جعلوا" هو العامل في "كلما" وهو خبر "إني".
قوله: {لَيْلًا وَنَهَارًا} ظرفان لـ"دَعَوْتُ" والمراد الإخبار باتصال الدعاء، وأنه لا يفتر عن ذلك. و"إلا فإرارا" مفعول ثانٍ وهو استثناء مفرغ.

* {ثُمَّ إِنِّي دَعَوْهُمْ جِهَارًا}

(14/102)

قوله: {جِهَارًا}: يجوز أن يكون مصدراً من المعنى؛ لأن الدعاء يكون جهاراً وغيره، فهو من باب: قَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ، وأن يكون المراد بـ"دَعَوْهُمْ": جَاهَرْتُهُمْ، وأن يكون نعت مصدر محذوف أي: دعاء جهاراً، وأن يكون مصدراً في موضع الحال أي: مُجَاهِرًا، أو ذا جهار، أو جعل نفس المصدر مبالغة. قال الزمخشري: "فإن قلت: ذكر أنه دعاهم ليلاً ونهاراً، ثم داهم جهاراً، ثم دعاهم في السر والعلن فيجب أن تكون ثلاث دعوات مختلفات حتى يصح العطف، قلت: قد فعل عليه السلام كما يفعل الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر في الابتداء بالأهون، والترقي في الأشدّ فالأشدّ، فافتتح في المناصحة بالسر، فلما لم يقبلوا تنى بالمجاهرة، فلما لم يقبلوا تلت بالجمع بين الإسرار والإعلان. ومعنى

"ث" الدلالة على تباعد الأحوال، لأن الجهار أغلظ من الإسرار، والجمع بين الأمرين أغلظ من إفراد أحدهما". قال الشيخ: "وتكرّر كثيراً له أن "ثم" للاستبعاد ولا تعلّمه لغيره". قلت: هذا القول بعدما سمعت من أفاضل الزمخشريّ تحامل عليه.

* { يُزِيلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مَدْرَارًا } *

قوله: {مَدْرَارًا}: يجوز أن يكون حالاً من "السماء"، ولم يؤنث لأن مفعلاً لا يؤنث. تقول: امرأة ميثاث ومذكّار، ولا يؤنث بالتاء إلا نادراً، وحينئذ يستوي فيه المذكر والمؤنث فتقول: رجل مجدّامة ومطربة، وامرأة مجدّامة ومطربة، وأن تكون نعتاً لمصدر محذوف أي: إرسالاً مَدْرَارًا. وتقدّم الكلام عليه في الأنعام.

* { مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا } *

(14/103)

قوله: {وَقَارًا}: يجوز أن يكون مفعولاً به على معان، منها: ما لكم لا تأملون له توقيراً أي: تعظيماً. قال الزمخشري: "والمعنى: ما لكم لا تكونون على حال تأملون فيها تعظيم الله إياكم في دار الثواب؟ و"لله" بيان للموقر، ولو تأخر لكان صلة" انتهى. أي: لو تأخر "لله" عن "وقارا" لكان متعلقاً به، فيكون التوقير منهم لله تعالى، وهو عكس المعنى الذي قصده. ومنها: لا تخافون لله جلماً وترءك معاجلة بالعقاب فتؤمنوا. ومنها: لا تخافون لله عظمة. وعلى الأول يكون الرجاء على يابه، وقد تقدّم أن استعماله بمعنى الخوف مجاز أو مشترك. وأن يكون حالاً من فاعل "تَرْجُونَ" أي: موقرين الله تعالى، أي تُعظّمونه، ف"لله" متعلق بمحذوف على أنه حال من "وقارا"، أو تكون اللام زائدة في المفعول به، وحسنه هنا أمران: كون العامل قرعاً، وكون المعمول مقدماً، و"لا تَرْجُونَ" حال وتقدّم نظيره في المائدة.

* { وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا } *

قوله: {وَقَدْ خَلَقَكُمْ}: جملة حالية من فاعل "تَرْجُونَ". والأطوار: الأحوال المختلفة. قال الشاعر:
4340 - فإن أفاق قد طارت عمائته * والمرء يخلق أطواراً بعد أطوار
وانتصابه على الحال أي: مُتتقلين من حال إلى حال، أو مختلفين من بين مسبيء ومُحسبي، وصالح وطالح.

* { أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا } *

قوله: {طِبَاقًا}: تقدّم الكلام عليه في سورة الملّك. وقال مكي: "وأجاز الفراء في غير القرآن جرّ "طباق" على النعت لـ"سموات"، يعني أنه يجوز أن يكون

صفة للعدد تارة وللمعدود أخرى.

* { وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا }

(14/104)

قوله: { فِيهِنَّ } : أي: في السموات، والقمر إنما هو في سماءٍ واحدةٍ منهنَّ. قيل: هو في السماء الدنيا، وإِنَّمَا جازَ ذلك؛ لأن بين السمواتِ ملابسةً فصَحَّ ذلك. وتقول: "زيدٌ في المدينة" وإنما هو في زاويةٍ من زواياها. وقوله: { وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا } يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وجعل الشمسَ فيهنَّ، كما تقدَّم. والشمس قيل: في الرابعة. وقيل: في الخامسة. وقيل: في الشتاء في الرابعة، وفي الصيف في السابعة. والله أعلم: أي ذلك صحيح.

قوله: { تَبَاتًا } : إمَّا أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا لَمْ أَتَيْتْ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ، وَيُسَمَّى اسْمًا / مصدر، وإمَّا بـ "تَبْتُمُ" مقدرًا: أي: فَبَتَّبْتُمُ نَبَاتًا فَيَكُونُ مَنْصُوبًا بِالْمُطَاوِعِ الْمُقَدَّرِ. قال الزمخشري: "أَوْ نُصِبَ بـ "أَتَيْتُكُمْ" لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى "بَتُّمُ" قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا أَعْقِلُ مَعْنَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي". قلت: هذا الوجه هو الذي قدَّمته. وهو أنه منصوبٌ بـ "أَتَيْتُكُمْ" عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ. ومعنى قوله: "لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى تَبْتُّمُ" أي: إنه مُشْتَمَلٌ عَلَيْهِ، غَايَةٌ مَا فِيهِ أَنَّهُ حُذِفَتْ زَوَائِدُهُ، وَالْإِنْبَاءُ هُنَا اسْتِعَارَةٌ بَلِيغَةٌ.

* { لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا }

قوله: { سُبُلًا فِجَاجًا } وفي الأنبياء تقدَّم الفِجَاجُ لِتَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ هُنَا. وقد تقدَّم نَحْوُ مِنْ هَذَا.

* { قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَلَدَهُ إِلَّا خَسَارًا }

قوله: { وَوَلَدَهُ } : قد تقدَّم خِلَافُ الْقُرَاءِ فِي "وَلَدِهِ" وَتَقَدَّمَ أَنَّهُمَا لَغْتَانِ كَبُخْلٍ وَبَحْلٍ. قال أبو حاتم: يمكن أن يكن المضموم جمع المفتوح كحَسَبٍ وَحُسْبٍ. وأنشد لحسان رضي الله عنه:
4341 - يَا بَكَرَ أَمَنَةَ الْمَبَارِكِ وَوَلَدَهَا * مِنْ وُلْدٍ مُحْصَنَةٍ بِسَعْدِ الْأَسْعَدِ

* { وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا }

(14/105)

قوله: { وَمَكَرُوا } : عطْفٌ عَلَى صِلَةِ "مَنْ" وَإِنَّمَا جُمِعَ الضَّمِيرُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، بَعْدَ حَمَلِهِ عَلَى لَفْظِهَا فِي { لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَلَدَهُ }، وَبِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا إِخْبَارًا عَنِ الْكُفَّارِ.

قوله: {كُبَّارًا} العامَّةُ على صَمِّ الكافِ وتشديدِ الباءِ، وهو بناءٌ مبالغيةٌ أبلغُ مِنْ "كبار" بالضمِّ والتخفيفِ، قال عيسى: هي لغةٌ يمانيةٌ، وأنشد:
4342 - والمرءُ يُلجِّفه بِفتيانِ النَّدى * حُلُقُ الكَريمِ وليسَ بالوُصَّاءِ
وقول الآخر:

4343 - بِيضاءِ تصطادُ القلوبَ وتَسْتَبِي * بالحسنِ قلبَ المسلمِ القُرَّاءِ

يقال: رجلٌ طَوَّالٌ وَحَمَّالٌ وَحَسَّانٌ. وقرأ عيسى وأبو السَّمالِ وابنُ محيِصنٍ بالضمِّ والتخفيفِ، وهو بناءٌ مبالغيةٌ أيضاً دونَ الأولِ، وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ وابنُ محيِصنٍ أيضاً بكسرِ الكافِ وتخفيفِ الباءِ. قال أبو بكر: وهو جمعٌ "كبير"، كأنه جعل "مكراً" مكانَ "ذنوب" أو "أفاعيل" يعني فلذلك وصفه بالجمع.

* { وَقَالُوا لَا تَدْرِنَ آلِهَتَكُمُ وَلَا تَدْرِنَ وِدًّا وَلَا سُوعَاً وَلَا يَعْوثَ وَيَعُوقَ وَتَسْرًا }

قوله: { لَا تَدْرِنَ آلِهَتَكُمُ وَلَا تَدْرِنَ وِدًّا وَلَا سُوعَاً } : يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عَطْفِ الخاصِ على العامِ إِنْ قيلَ: إِنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ لأَصْنامَ، وَأَنْ لَا يكونَ إِنْ قيلَ: إِنَّهَا أَسْمَاءُ رِجالٍ صالِحِينَ على ما ذُكِرَ في التفسيرِ. وقرأ نافعٌ "وِدًّا" بضمِّ الواوِ، والباقيون بفتحها، وأنشِدَ بالوَجْهَيْنِ قولُ الشاعرِ:
4344 - حَيَّاكَ وِدًّا فَإِنَّا لَا يَجِلُّ لَنَا * لَهُوَ النِّساءِ وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا
وقول الآخر:

4354 - فَحَيَّاكَ وِدًّا مِنْ هُدَاكَ لِفَيْتِيَّةِ * وَخُوصِ بِأَعلى ذِي فُضالَةٍ مُنْجِدِ

(14/106)

قوله: { وَلَا يَعْوثَ وَيَعُوقَ } قرأهما العامَّةُ بغيرِ تنوينٍ. فإن كانا عربيَّينِ فالمنعُ مِنَ الصَّرْفِ للعلميَّةِ والوزنِ، وإن كانا أعجميَّينِ فللعلميَّةِ والعُجْمَةِ. وقرأ الأعمش: "ولا يَعْوثًا وَيَعُوقًا" مصورقَيْنِ. قال ابن عطية: "وذلك وهم؛ لأنَّ التعريفَ لازمٌ ووزنَ الفعلِ" انتهى.
وليس بوهمٍ لأمرينِ، أحدهما: أَنه صَرَفَهُما للتناسُبِ، إذ قبله اسمانِ منصرفانِ، وبعده اسمٌ منصرفٌ، كما صُرِفَ "سلاسل". والثاني: أَنه جاء على لغةٍ مَنْ يَصْرِفُ غيرَ المنصرفِ مطلقاً. وهي لغةٌ حكاهَا الكسائيُّ.
ونقلَ أبو الفضلِ الصَّرْفَ فيهما عن الأَشْهَبِ العُقَيْلِيِّ ثم قال: "جَعَلَهُما فَعُولًا؛ فلذلك صرَفَهُما، فأما في العامَّةِ فإنهما صفتانِ مِنَ العَوْتِ والعَوُقِ". قلتُ: وهذا كلامٌ مُشْكِلٌ. أمَّا قوله: "فَعُولًا" فليس بصحيحٍ، إذ مادَّةُ "يَعُوثُ" و"يَعُوقُ" مفقودَةٌ. وأمَّا قوله: "صفتانِ مِنَ العَوْتِ والعَوُقِ" فليس في الصفاتِ ولا في الأسماءِ "يَفْعُلُ" والصحيحُ ما قَدَّمْتُهُ. وقال الزمخشري: "وهذه قراءةٌ مُشْكِلَةٌ؛ لأنهما إِنْ كانا عربيَّينِ أو أعجميَّينِ ففيهما مَنعُ الصَّرْفِ، ولعله قَصَدَ الإزدواجَ فصَرَفَهُما. لمصادفتِهِ أخواتِهِما منصرفاتٍ: وِدًّا وسُوعَاً وتَسْرًا". قال الشيخ:
"كانه لم يَطَّلِعْ على أَنَّ صَرْفَ ما لا ينصرفُ لغةً".

* { وَقَدْ أَصْلُوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلالًا }

قوله: { وَقَدْ أَصَلُوا } : أي الرؤساء أو الأصنام، / وَجَمَعَهُمْ جَمَعَ الْعُقَلَاءِ مَعَامَلَةً لَهُمْ مَعَامَلَةً الْعُقَلَاءِ.

(14/107)

قوله: { وَلَا تَزِدْ } عطفٌ على قوله: { رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي } على حكاية كلام نوح بعد "قال" وبعد الواو النائبة عنه، أي: قال: إنهم عَصَوْنِي، وقال: لَا تَزِدْ، أي: قال هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، فهما في محلِّ النصب، قاله الزمخشريُّ. قال: "كقولك: قال زيدٌ: نودي للصلاة وصل في المسجد، تحكي قوليه معطوفاً أحدهما على صاحبه". وقال الشيخ: "ولا تَزِدْ" معطوفٌ على "قد أصَلُوا" لأنها محكيَّةٌ بـ"قال" مضمرة، ولا يُشترطُ التناسُبُ في الجملِ المتعاطفةِ، بل تُعطِفُ خبراً على طلبٍ، وبالعكس، خلافاً لمن اشترطه.

* { مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُعْرِقُوا فَأَدْخِلُوا تَاراً فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَاراً }

قوله: { مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ } : "ما" مزيدةٌ بين الجارِّ ومجروره توكيداً. ومَنْ لَمْ يَرِ زِيَادَتَهَا جَعَلَهَا نَكْرَةً، وَجَعَلَ "خَطِيئَاتِهِمْ" بدلاً، وفيه تعسُّفٌ. وتقدَّم الخلافُ في قراءةِ "خَطِيئَاتِهِمْ" في الأعراف. وقرأ أبو رجاء "خَطِيئَاتِهِمْ" جمعَ سَلَامَةٍ، إلاَّ أنَّه أدغمَ الياءَ في الياءِ المنقلبةِ عن الهمزة. والجحدرِيُّ - وثروى عن أبي - "خَطِيئَاتِهِمْ" بالإنفراد والهمز. وقرأ عبد الله "مِنْ خَطِيئَاتِهِمْ مَا أُعْرِقُوا" فجعل "ما" المزيدةً بين الفعلِ وما يتعلَّقُ به. و"مِنْ" للسببيةِ تتعلَّقُ بـ"أُعْرِقُوا". قال ابن عطية: "لابتداءِ الغاية"، وليس بواضح. وقرأ العامَّةُ "أُعْرِقُوا" مِنْ أُعْرِقُوا. وزيد بن علي "عُرِّقُوا" بالتشديد، وكلاهما للنقل. تقول: أُعْرِقْتُ زيدا في الماء، وَعُرِّقْتُه فِيهِ.

قوله: { فَأَدْخِلُوا } يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِالْمَاضِي، لِتَحَقُّ وَقُوعِهِ، نَحْوُ: { أَتَى أَمْرُ اللَّهِ } وَأَنْ يَكُونَ عَلَى بَايَةٍ، وَالْمَرَادُ عَرَضُهُمْ عَلَى النَّارِ فِي قُبُورِهِمْ، كَقَوْلِهِ فِي آلِ فِرْعَوْنَ: { النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا }

(14/108)

* { وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً }

قوله: { دَيَّاراً } : قال الزمخشريُّ: "دَيَّارٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي النَّفْيِ الْعَامِّ. يُقَالُ: "ما بالدار دَيَّارٌ وَدَيُّورٌ"، كَقِيَامٍ وَقِيَّومٍ. وَهُوَ قِيْعَالٌ مِنَ الدُّورِ أَوْ مِنَ الدَّارِ. أَصْلُهُ دَيَّوَارٌ ففُعِلَ بِهِ مَا يُفَعَلُ بِأَصْلِ سَبَدٍ وَمَيَّتٍ، وَلَوْ كَانَ قَعَالاً لَكَانَ دَوَّاراً" انتهى. يعني أنه كان ينبغي أَنْ تَصِيحَّ وَأُوهُ وَلَا تُقَلِّبْ يَاءً. وهذا نظيرٌ ما تقدَّم له من البحثِ في "متحيز"، وَأَنَّ أَصْلَهُ مُتَحَيِّزٌ مُتَفَعِّلٌ، لَا مُتَفَعِّلٌ، إِذْ كَانَ يَلِزُّمُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَوِّزاً، لِأَنَّهُ مِنَ الْحَوَزِ. وَيُقَالُ أَيْضاً. فِيهِ دَوَّارٌ نَحْوُ: قِيَامٌ وَقَوَّامٌ.

وقال مكي: "وأصله دَيُّوَار، ثم أَدْعَمُوا الواو في الياءِ مثلَ "مَيَّت" أصله مَيُّوت، ثم أَدْعَمُوا الثاني في الأول. ويجوز أن يكونَ أبدلوا من الواو ياءً، ثم أَدْعَمُوا الياءَ الأولى في الثانية". قلت: قوله: "أَدْعَمُوا الثاني في الأول" هذا لا يجوز؛ إذ القاعدةُ المستقرَّةُ في المتقارِبَيْنِ قَلْبُ الأولِ للثاني، ولا يجوزُ العكسُ إلاَّ شذوذاً، أو لضرورةٍ صناعيةٍ. أمَّا الشذوذُ فكقراءة: {وَأَذْكَرُ} بالذالِ المعجمةِ و {قَهْلٌ مِنْ مُدَّكَرٍ} بالمعجمةِ أيضاً. وقد مَصَّيَّ تحقيقه. وأمَّا الضرورةُ الصناعيةُ فنحو: "امدح هَلالاً" بقلبِ الهاءِ حاءً؛ لئلا يُدْعَمَ الأقوى في الأضعفِ، وهذا يَعْرِفُهُ مَنْ عانى التصريفَ.

* { رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا }

(14/109)

قوله: { رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ } : العامةُ على فتحِ الدالِ على أنه تشبيهُ "والِد" يريد أبويهِ. وقرأ الحسن بن علي رضي الله عنهما ويحيى بن يعمر والنخعي "ولوَالِدِيَّ" بكسرِ الدالِ يعني أباه، فيجوزُ أن يكونَ أرادَ أباه الأقرَبَ الَّذِي وَلَدَهُ، وخصَّه بالذكرُ لأنه أشرفُ من الأم، وأن يريدَ جميعَ مَنْ وَلَدَهُ مِنْ لَدُنْ أَدَمَ عَلَيْهِ السلامِ إلى مَنْ وَلَدِهِ. و "مؤمناً" حالٌ و "تباراً" مفعولٌ ثانٍ، والاستثناءُ مفرغٌ. والتبار: الهلاكُ، وأصله من التَكسُّرِ والتفثتِ. وقد تقدَّم تحقيق ذلك ولله الحمدُ والمِنَّةُ. /

سورة الجن

* { قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا }

قوله: { أَوْحِيَ } : هذه قراءةُ العامةِ أعني كوتها مِنْ أَوْحَى رباعياً. وقرأ العتكيُّ عن أبي عمرو وابن أبي عبله وأبو إبليس "وُوحِيَ" ثلاثياً، وهما لغتان، يقال: وحي إليه كذا، وأوحاه إليه بمعنى واحدٍ. وأنشد للعجاج:
4346 - وَحَى لَهَا الْفَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ

(14/110)

وقرأ زيد بن علي والكسائيُّ في روايةِ وابن أبي عبله أيضاً "أُحِيَ" بهمزةٍ مضمومةٍ ولا واوَ بعدها. وَخُرِّجَتْ على أن الهمزةُ بدلٌ من الواوِ المضمومةِ نحو: "أُعِدَّ" في "وُعِدَّ" فهذه قرعُ قراءةٍ "وُوحِيَ" ثلاثياً. قال الزمخشري: "وهو من القلبِ المطلقِ جوازُه في كلِّ واوٍ مضمومةٍ، وقد أطلقه المازنيُّ في المكسورةِ أيضاً كإشاح وإسادة و {عَاءٍ أُخِيهِ}، قال الشيخ: "وليس كما ذَكَرَ، بل في ذلك تفصيلٌ. وذلك أن الواوِ المضمومةَ قد تكونُ أولاً وَحْشُواً وأخيراً،

ولكل منها أحكام. وفي بعض ذلك خلافٌ وتفصيلٌ مذکورٌ في النحو". قلت: قد تقدّم القولُ في ذلك مُشَبَّعاً في أول هذا الموضوع ولله الحمد. ثم قال الشيخ: - بعد أن حكى عنه ما قدّمه عن المازني - "وهذا تكثرُ وتبجحُ. وكان يذكُرُ ذلك في سورة يوسف عند قوله {وَعَاءٍ أَخِيهِ}. وعن المازني في ذلك قولان، أحدهما: القياسُ كما ذكر، والثاني: قَصُرُ ذلك على السَّماعِ" قلت: لم يَبْرَحِ العلماءُ يذكرون النظرَ مع نظيره، ولَمَّا ذَكَرَ قَلْبَ الهمزةِ بأطراذٍ عند الجميعِ ذَكَرَ قَلْبَهَا بخلافٍ.

قوله: {أَنَّهُ اسْتَمَعَ} هذا هو القائمُ مَقَامَ الفاعلِ؛ لِأَنَّهُ هو المفعولُ الصريحُ، وعند الكوفيين والأخفش يجوزُ أَنْ يكونَ القائمُ مَقَامَهُ الجارِّ والمجرورِ، فيكونَ هذا باقياً على نصبه. والتقدير: أُوحي إليَّ استماعَ تَقَرٍّ. و"مِنَ الْجَنِّ" صفةٌ لـ"تَقَرُّ" ووَصْفُ القرآنِ بَعَجَبٍ: إمَّا على المبالغةِ، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا عَجَبٍ، وإمَّا بمعنى اسمِ الفاعلِ، أي: مُعْجَبٍ؛ و"يَهْدِي" صفةٌ أخرى.

* { يَهْدِيَا إِلَى الرُّشْدِ قَامَمًا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا }

وقرأ العامةُ: {الرُّشْدِ}: بضمه وسكونِ وابنِ عمر بضمِّها، وعنه أيضاً فَنَحْمَا، وتقدّم هذا في الأعراف.

(14/111)

* { وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا }

قوله: {وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا}: قرأ الأخوان وابنِ عامرٍ وحفص بفتح "أَنَّ" وما عُطِفَ عليها بالواو في اثنتي عشرة كلمة، والباقون بالكسرة. وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ "وإنه لَمَّا قام" بالكسرة، والباقون بالفتح، واتفقوا على الفتح في قوله: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ} وتلخيص هذا: أن "أَنَّ" المشددة في هذه السورة على ثلاثة أقسام: قسم ليس معه واو العطفِ، فهذا لا خلاف بين القراء في فتحه أو كسره. على حسب ما جاءت به التلاوة وأقتضته العربية، كقوله: {قُلْ أُوحي إليَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ} لا خلاف في فتحه لوقوعه موقعَ المصدرِ وكقوله: {إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا} لا خلاف في كسره لأنه محكيٌّ بالقول. القسم الثاني أن يقترن بالواو، وهو أربع عشرة كلمة، إحداهما: لا خلاف في فتحها وهي: قوله تعالى: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ} - وهذا هو القسم الثالث - والثانية: {وَأَنَّهُ لَمَّا قام} كسرها ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وفتحها الباقيون. والاثنتا عشرة الباقيون: فتحها الأخوان وابنِ عامرٍ وحفص، وكسرها الباقيون، كما تقدّم تحريز ذلك كله. والاثنتا عشرة هي قوله: {وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا}، {وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ} {وَأَنَا ظَنُّنَا} {وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ} {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا} {وَأَنَا لَمَسْنَا} {وَأَنَا كُنَّا} {وَأَنَا لَا تَدْرِي} {وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ} {وَأَنَا ظَنُّنَا} {وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا} {وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ} وإذا عَرَفْتَ صَبْطَهَا من حيث القراءاتُ فالتفتُ إلى توجيه ذلك.

(14/112)

وقد اختلف الناس / في ذلك فقال أبو حاتم في الفتح: "هو معطوف على مرفوع "أَوْحِي" فتكون كلها في موضع رفع إما لم يُسَمَّ فَأَعْلَهُ". وهذا الذي قاله قد رَدَّه الناسُ عليه: مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَكْثَرَهَا لَا يَصِحُّ دَخُولُهُ تَحْتَ مَعْمُولٍ "أَوْحِي" أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: أَوْحِي إِلَيْهِ أَنَا لَمَسْنَا وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ لَمْ يَسْتَقِمَّ مَعْنَاهُ. وَقَالَ مَكِّي: "وَعَطْفُ "أَنَّ" عَلَيَّ {أَمَّنَّا بِهِ} أَيْ فِي الْمَعْنَى مِنْ الْعَطْفِ عَلَيَّ "أَنَّهُ اسْتَمَعَ" لِأَنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ {وَأَنَا طَنَّنَا} {وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا} {وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنْسِ} {وَأَنَا لَمَسْنَا}، وَشَبَّهَ ذَلِكَ عَلَيَّ "أَنَّهُ اسْتَمَعَ" لَمْ يَجْرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا أَوْحِيَ، إِلَيْهِ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ أَوْ خَبْرٌ، وَأَنَّهُ عَنِ نَفْسِهِمْ، وَالْكَسْرُ فِي هَذَا أَبِينٌ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقُرَاءِ.

الثاني: أَنَّ الْفَتْحَ فِي ذَلِكَ عَطْفٌ عَلَيَّ مَحَلٌّ "بِهِ" مِنْ "أَمَّنَّا بِهِ". قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "كَأَنَّهُ قَالَ: صَدَّقْنَا وَصَدَّقْنَا أَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبَّنَا، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهًا، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي"، إِلَّا أَنَّ مَكِّيًّا صَعَّفَ هَذَا الْوَجْهَ فَقَالَ: وَالْفَتْحُ فِي ذَلِكَ عَلَيَّ الْحَمْلُ عَلَيَّ مَعْنَى "أَمَّنَّا بِهِ" وَفِيهِ بُعْدٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبِرُوا أَنَّهُمْ آمَنُوا بِأَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا الْهَدْيَ آمَنُوا بِهِ، وَلَمْ يُخْبِرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا رِجَالًا، حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ مُخْبِرِينَ بِهِ عَنِ أَنْفُسِهِمْ لِأَصْحَابِهِمْ، فَالْكَسْرُ أَوْلَى بِذَلِكَ" وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَيَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ. وَقَدْ سَبَقَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلَيَّ هَذَا التَّخْرِيجَ الْقُرْآنِيَّ وَالزَّجَّاجِيَّ. إِلَّا أَنَّ الْقُرَّاءَ اسْتَشْعَرُوا إِشْكَالًا وَانْفَصَلَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: "فُتِحَتْ "أَنَّ" لِقَوْلِهِ الْإِيمَانُ عَلَيْهَا، وَأَنْتَ تَجِدُ الْإِيمَانَ يَحْسُنُ فِي بَعْضٍ مَا فُتِحَ دُونَ بَعْضٍ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْ إِمَائِهِمْ عَلَى الْفَتْحِ، فَإِنَّهُ يَحْسُنُ فِيهِ مَا يُوجِبُ فَتْحَ "أَنَّ" نَحْوُ: صَدَّقْنَا وَشَهِدْنَا، كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ.

(14/113)

4347 - * وَرَجَّحَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
فَنَصَبَ "الْعُيُونَ" لِإِتْبَاعِهَا الْحَوَاجِبَ، وَهِيَ لَا تُرْجَّحُ. إِنَّمَا تُكَلَّلُنْ فَأَضْمِرْ لَهَا الْكُلَّ" أَنْتَهَى. فَأَشَارَ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ مَكِّيٌّ وَأَجَابَ عَنْهُ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: "لَكِنَّ وَجْهَهُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَيَّ مَعْنَى "أَمَّنَّا بِهِ"، لِأَنَّ مَعْنَى "أَمَّنَّا بِهِ" صَدَّقْنَا وَعَلَّمْنَا، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: صَدَّقْنَا أَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبَّنَا".
الثالث: أَنَّهُ مَعطُوفٌ عَلَى الْهَاءِ بِهِ "بِهِ"، أَي: أَمَّنَّا بِهِ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبَّنَا، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، إِلَى آخِرِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ. وَهُوَ وَإِنْ كَانَ قَوْلًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ، لِأَنَّ عَرَفْتَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَسْنُوفِيَّ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: {وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} عَلَيَّ أَنَّ مَكِّيًّا قَدْ قَوَّى هَذَا لِمَدْرِكٍ آخَرَ وَهُوَ حَسَنٌ جَدًّا، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَهُوَ - يَعْنِي الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ دُونَ إِعَادَةِ الْجَارِ - فِي "أَنَّ" أَجُودُ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا، لِكَثْرَةِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ "أَنَّ"."

(14/114)

ووجه الكسر العطف على قوله: {إِنَّا سَمِعْنَا} فيكون الجميع معمولاً للقول، أي: فقالوا: إِنَّا سَمِعْنَا، وقالوا: إِنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا إِلَى آخِرِهِ. وقال بعضهم: الجملتان مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ} {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا} معترضتان بين قول الجنِّ، وهما مِنْ كَلَامِ الْبَارِي تَعَالَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا مِنْ كَلَامِهِمْ، قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ. وَوَجْهُ الْكُسْرِ وَالْفَتْحِ فِي قَوْلِهِ: {وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ} مَا تَقَدَّمَ. وَوَجْهُ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى فَتْحِ {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ} وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى {أَنَّهُ اسْتَمَعَ} فَيَكُونُ مُوْحَى أَيْضًا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَذَلِكَ الْحَرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ النَّهْيِ، أَيْ: فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ، ذَكَرَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ.

قال الزمخشري: "أنه استمع" بالفتح؛ لأنه فاعل "أوحى" و {إِنَّا سَمِعْنَا} بالكسر؛ لأنه مبتدأ مَحْكِيٌّ بَعْدَ الْقَوْلِ، ثُمَّ تَحْمَلُ عَلَيْهِمَا الْبَوَاقِي، فَمَا كَانَ مِنَ الْوَحْيِ فَتَحٌ، وَمَا كَانَ مِنْ قَوْلِ الْجَنِّ كَيْسِيٍّ، وَكُلُّهُنَّ مِنْ قَوْلِهِمْ إِلَّا / التَّيْبِينِ الْأَخْرَبِيِّنَّ وَهَمَا: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ} {وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ}. وَمَنْ فَتَحَ كُلَّهُنَّ فَعَطَفَا عَلَى مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فِي {أَمَّا بِهِ}، أَيْ: صَدَّقْنَا، وَصَدَّقْنَا أَنَّهُ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ: {جَدُّ رَبِّنَا} بِالْفَتْحِ مِضَافًا لـ "رَبِّنَا"، وَالْمِرَادُ بِهِ هُنَا الْعِظْمَةُ. وَبِلَا قُدْرَتِهِ وَأَمْرِهِ. وَقِيلَ: ذَكَرَهُ. وَالْجَدُّ أَيْضًا: الْحَظُّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "وَلَا يَتَّبِعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ" وَالْجَدُّ أَيْضًا: أَبُو الْأَبِّ، وَالْجَدُّ بِالْكَسْرِ صِدُّ التَّوَانِي فِي الْأَمْرِ.

(14/115)

وقرأ عكرمة بضم باء "رَبِّنَا" وتنوين "جَدُّ" على أن يكون "رَبِّنَا" بدلًا مِنْ "جَدُّ"، وَالْجَدُّ: الْعِظْمَةُ. كَأَنَّهُ قِيلَ: وَأَنَّهُ تَعَالَى عَظِيمُ رَبِّنَا، فَبَدَلَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ النِّكْرَةِ، وَعَنْهُ أَيْضًا "جَدًّا" مِئْصُوبًا مِئْوَنًا، "رَبِّنَا" مَرْفُوعٌ. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنْ يَنْتَصِبَ "جَدًّا" عَلَى التَّمْيِيزِ، وَ"وَرَبِّنَا" فَاعِلٌ بِ"تَعَالَى" وَهُوَ الْمَنْقُولُ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا، ثُمَّ صَارَ تَعَالَى رَبِّنَا جَدًّا، أَيْ: عَظْمَةً نَحْوُ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، أَيْ: عَرَفَ زَيْدٌ. وَعَنْهُ أَيْضًا وَعَنْ قِتَادَةَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِكُسْرِ الْجِيمِ، وَفِيهِ وَجِهَانٌ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَ"رَبِّنَا" فَاعِلٌ بِ"تَعَالَى" وَالتَّقْدِيرُ: تَعَالَى رَبِّنَا تَعَالِيًّا جَدًّا، أَيْ: حَقًّا لَا بَاطِلًا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِئْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، أَيْ: تَعَالَى رَبِّنَا حَقِيقَةً وَتَمَكَّنَا قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ.

وقرأ حميد بن قيس "جُدُّ رَبِّنَا" بضم الجيم مضافاً لـ "رَبِّنَا" وهو بمعنى العظيم، حكاه سيبويه، وهو في الأصل من إضافة الصفة لموصوفها؛ إذ الأصل: رَبِّنَا الْعَظِيمُ نَحْوُ: "جَرْدُ قَطِيفَةٍ" الْأَصْلُ قَطِيفَةٌ جَرْدٌ، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَقَرَأَ ابْنُ السَّمَيْقِعِ "جَدَى رَبِّنَا" بِالْفَاءِ بَعْدَ الدَّالِ مِضَافًا لـ "رَبِّنَا". وَالْجَدَى وَالْجَدْوَى: التَّفْعُ وَالْعَطَاءُ، أَيْ: تَعَالَى عَطَاءً رَبِّنَا وَتَفَعُّهُ. وَالْهَاءُ فِي "أَنَّهُ اسْتَمَعَ" وَأَنَّهُ تَعَالَى وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ، وَمَا بَعْدَهُ خَبْرٌ "أَنَّ" وَقَوْلُهُ {مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً} مُسْتَأْنَفٌ فِيهِ تَقْرِيرٌ لَتَعَالَى جَدَّهُ.

* { وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا }

(14/116)

قوله: { سَفِيهًا } : يجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ كان، "ويقول" الخبرُ، ولو كان مثلُ هذه الجملة غيرَ واقعةٍ خبراً لـ "كان" لامتنع تقديمُ حينئذٍ نحو: سَفِيهًا يقول، لو قلت: "يقولُ سَفِيهًا" على التقديم والتأخير لم يَجْزُ. والفرقُ: أنه في غير باب "كان" يُلبَسُ بالفعل والفاعل، وفي باب "كان" يُؤمَّنُ ذلك. والثاني: أَنَّ "سَفِيهًا" فاعلٌ "يقولُ" والجملةُ خبرٌ "كان" واسمُها ضميرُ الأمرِ مستترٌ فيها. وقد تقدَّم هذا في قوله: { مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ }. وقوله "شَطَطًا" تقدَّم مثله في الكهف.

* { وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نَقُولَ الْإِنسَ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا }

قوله: { ظَنَنَّا أَن لَّن } : مخففةٌ، واسمُها مضمرةٌ، والجملةُ المنفيةُ خبرُها، والفاصلُ هنا حَرْفُ النفي. و "كَذِبًا" مفعولٌ به، أو نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ. وقرأ الحسنُ والجدريُّ وأبو عبد الرحمن ويعقوبُ "تَقَوْلَ" بفتح القافِ والواوِ المشدَّدة، وهو مضارعٌ "تَقَوْلَ"، أي: كَذِبَ. والأصلُ تَقَوْلُ، فحذف إحدى التاءينِ نحو: { تَدَكَّرُونَ } وانتصب "كَذِبًا" في هذه القراءة على المصدر؛ لأنَّ التَقَوْلَ كَذِبٌ نحو قولهم: فعدتُ جُلوساً.

* { وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا }

قوله: { مِّنَ الْإِنسِ } : صفةٌ لرجال، وكذلك قوله "من الجن".

* { وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا }

قوله: { أَن لَّن يَبْعَثَ } : كقوله: { أَن لَّن نَقُولَ } وَأَنْ وما في حَيِّها سادَّةٌ مَسْدُ مفعولِي الظنِّ، والمسألة من بابِ الإعمالِ لأنَّ "ظَنُّوا" يَطْلُبُ مفعولين، و "ظَنَنْتُمْ" كذلك، وهو إعمالُ الثاني للحذف، مِنْ الأول، والضميرُ في "أنهم ظَنُّوا" للإنسان، وفي "ظَنَنْتُمْ" للجنِّ، ويجوزُ العكسُ. وبكلِّ قد قيل.

(14/117)

* { وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْتَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا }

قوله: { فَوَجَدْتَاهَا } : فيها وجهان، أظهرُهما: أنَّها متعدِّيةٌ لواحدٍ؛ لأنَّ معناها أَصْبْنَا، وصادَفْنَا، وعلى هذا فالجملةُ مِنْ قوله "مُلِئَتْ" في موضعٍ نصبٍ على

الحال. والثاني: أنّها متعدّية لاثنتين، فتكونُ الجملةُ في موضع المفعول الثاني. "وَحَرَسًا" منصوبٌ على التمييز نحو: "امتلاً الإناء ماءً". وَالْحَرَسُ اسمٌ جمع لـ حارس نحو: حَرَسَ لَخَادِمٍ، وَعَيَّبَ / لَغَائِبٍ، وَجَمَعَ تكسيراً على أَحْرَاسٍ، كقول امرئ القيس:

4348 - تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا وَأَهْوَالَ مَعْشَرٍ * عَلَيَّ حِرَاصٍ لَوْ يُشِيرُونَ مَقْتَلِي
والحارس: الحافظ الرقيب، والمصدرُ الحِرَاسَةُ. و "شَدِيدًا" صفةٌ لـ حَرَسَ على اللفظ، كقوله:

4349 - أَحْشَى رُجَيْلًا وَرُكَيْبًا عَارِيًا

ولو جاء على المعنى ل قيل: شَدِيدًا بالجمع.

وقوله: {وَشُهْبًا} جمعُ شِهَابٍ كِ كِتَابٍ وَكُتُبٍ. وهل المرادُ النجومُ أو الحَرَسُ أنفسهم؟ وإنما عَطَفَ بعضَ الصفاتِ على بعضٍ عند تَغَايُرِ اللفظِ كقوله:

4350 - * أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّائِي وَالْبُعْدُ
وقرأ الأعرج "مَلِيئًا" بياءٍ صريحةٍ دونَ همزةٍ. ومقاعِدُ جمعٌ مَقْعَدٍ اسمٌ مكان.

* { وَأَنَا كُنَّا تَفَعُّدٌ مِنْهَا مَقَاعِدٌ لِلْسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا } {

قوله: {الآن}: هو ظرفٌ حالٍ. واستعير هنا للاستقبال كقوله:
4351 - ولكن * سأسعى الآن إذ بلغت أناها

(14/118)

فاقتربَ بحرفِ التنفيس، وقد تقدّم هذا في البقرة عند قوله {قَالَانَ بَاشِرُوهُنَّ} وَرَّصَدًا: إمَّا مفعولٌ له، وإمَّا صفةٌ لشِهَابًا، أي: ذَا رَّصَدٍ وجعل الزمخشريُّ الرَّصَدَ اسمَ جمعِ كَحَرَسٍ، فقال: "وَالرَّصَدُ: اسمٌ جَمْعٌ للرَّاصِدِ كِ حَرَسٍ على معنى: ذوي شِهَابٍ راصِدِينَ بالرَّجْمِ، وهم الملائكةُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَفَةً للشِهَابِ، بمعنى الرَّاصِدِ، أو كقوله:
4352 - * وَمِعَى جِياعًا

* { وَأَنَا لَا تَدْرِي أَسْرُّ أُرِيدَ بَمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا } {

قوله: {أَسْرُّ أُرِيدَ}: يجوزُ فيه وجهان، أحسنُهما، الرفعُ بفعلٍ مضمَرٍ على الاشتغال، وإنما أحسنٌ لتقدّم طالبِ الفعلِ، وهو أداهُ الاستفهام. والثاني: الرفعُ على الابتداء. ولقائلٌ أن يقول: يتعيّنُ هنا الرفعُ بإضمارِ فَعَلٍ لِمَدْرِكٍ آخِرٍ وهو أَنَّهُ قَدْ عَطَفَ بـ "أَمْ" فَعَلٌ، فإذا أَصْمَرْنَا الفَعْلَ رَافِعًا كُنَّا قَدْ عَطَفْنَا جَمَلَةً فعليةً على مثلها بخلافِ رَفْعِهِ بالابتداء، فإنه حينئذٍ يُخْرِجُ "أَمْ" عن كونها عاطفةً إلى كونها منقطعةً، إلا بتأويلٍ بعيدٍ: وهو أن الأصل: أَسْرُّ أُرِيدَ بِهِمْ أَمْ خَيْرٌ، فَوَضَعَ قَوْلَهُ {أَمْ أَرَادَ بِهِمْ} موضعَ "خَيْرٌ" وقوله "أَسْرُّ" سادٌ مَسَدٌ مفعوليٌّ "ندري" بمعنى أنه مُعَلَّقٌ له، وراعى معنى "مَنْ" في قوله {بِهِمْ رَبُّهُمْ} فجمعَ.

* { وَأَنَا مِمَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا } {

(14/119)

قوله: { وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ } : فيم وجهان، أحدهما: أَنَّ "دُونَ" بمعنى "غير"، أي: وَمِنَّا غَيْرُ الصَّالِحِينَ، وهو مبتدأ، وإنما فُتِحَ لإضافته إلى غير متمكن، كقوله: { لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ } فِيمَنْ تَصَبَّ عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ، وإلى هذا نحا الْأَخْفَشُ. والثاني: أَنَّ "دُونَ" على بابها من الظرفية، وأنها صفةٌ لمحذوفٍ تقديره: وَمِنَّا فَرِيقٌ - أو فَوْجٌ - دُونَ ذَلِكَ وَحَدَفُ الموصوف مع "مِنْ" التبعيضية يَكْتَرُ كقولهم: مَنَّا طَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ، أي: مَنَّا فَرِقٌ. والمعنى: وَمِنَّا صَالِحُونَ دُونَ أَوْلَئِكَ فِي الصَّلَاحِ.

قوله: { كُنَّا طَرَائِقَ } فيه أوجه، أحدها: أَنَّ التَّقْدِيرَ: كُنَّا ذَوِي طَرَائِقَ، أي: ذَوِي مَذَاهِبَ مُخْتَلِفَةٍ. الثاني: أَنَّ التَّقْدِيرَ: كُنَّا فِي اخْتِلَافِ أَحْوَالِنَا مِثْلَ الطَرَائِقِ الْمُخْتَلِفَةِ. الثالث: أَنَّ التَّقْدِيرَ: كُنَّا فِي طَرَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ كَقَوْلِهِ.

4353 - * كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ
الرابع: أَنَّ التَّقْدِيرَ: كَانَتْ طَرَائِقُنَا قِدَادًا، عَلَى حَدَفِ المضاف الذي هو الطرائقُ، وإقامة الضمير المضاف إليه مُقَامَهُ، قاله الزمخشري، فقد جَعَلَ فِي ثَلَاثَةِ أَوجِهٍ مضافاً محذوفاً؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ فِي الْأَوَّلِ: ذَوِي، وَفِي الثَّانِي: مِثْلَ، وَفِي الثَّلَاثِ: طَرَائِقُنَا. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ قَوْلَهُ: كُنَّا فِي طَرَائِقَ كَقَوْلِهِ:

..... * كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ
بأن هذا لا يجوز إلا في ضرورة أو تدوير، فلا يَخْرُجُ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ، يَعْنِي تَعَدِّي الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ إِلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ.
وَالْقِدَادُ: جَمْعُ قِدَّةٍ، وَالْمِرَادُ بِهَا الطَّرِيقَةُ، وَأَصْلُهَا السَّيْرَةُ يُقَالُ: قَدَدَهُ فُلَانٌ حَسَنَةً أَيْ: سَبَّرْتُهُ وَهُوَ مِنْ قَدَّ السَّيْرَ أَيْ: قَطَعَهُ عَلَى اسْتِوَاءٍ / فَاسْتُعِيرَ لِلسَّيْرِ الْمُعْتَدِلَةِ قَالَ:

4354 - الْقَائِضُ الْبَاسِطُ الْهَادِي بَطَاعَتِهِ * فِي فِتْنَةِ النَّاسِ إِذَا أَهْوَأُوهُمْ قِدَادًا وَقَالَ آخَرُ:

(14/120)

4355 - جَمَعَتْ بِالرَّأْيِ مِنْهُمْ كُلَّ رَافِضَةٍ * إِذْ هُمْ طَرَائِقُ فِي أَهْوَائِهِمْ قِدَادًا

* { وَأَنَا طَائِفًا أَنْ لَنْ تُعْجِرَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ تُعْجِرَهُ هَرَبًا }

قوله: { فِي الْأَرْضِ } : حَالٌ، وَكَذَلِكَ "هَرَبًا" مُصَدَّرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ تَقْدِيرُهُ: لَنْ تُعْجِرَهُ كَائِنِينَ فِي الْأَرْضِ أَيْنَمَا كُنَّا فِيهَا، وَلَنْ تُعْجِرَهُ هَارِبِينَ مِنْهَا إِلَى السَّمَاءِ.

* { وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا }

قوله: { فَلَا يَخَافُ } : أَيْ: فَهُوَ لَا يَخَافُ، أَيْ فَهُوَ غَيْرُ خَائِفٍ؛ وَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِي تَقْدِيرٍ مُبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ، دَخَلَتِ الْفَاءُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقِيلَ: لَا يَخَفُ، قَالَ الزمخشري، ثم

قال: "فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في رفعِ الفعلِ وتقديرِ مبتدأٍ قبله، حتى يقعَ خبراً له، ووجوبِ إدخالِ الفاءِ، وكان كلُّ لكٍ مستغنىً عنه بأن يُقالَ لا يَخَفُ؟ قلت: الفائدةُ أنه إذا فَعَلَ ذلكَ فكأنه قيل: فهو لا يَخَافُ فكان دالاً على تحقيقِ أنَّ المؤمنَ ناجٍ لا مَحَالَةَ، وأنه هو المختصُّ بذلكِ دونَ غيره". قلت: سببُ ذلكِ أنَّ الجملةَ تكونُ اسميةً حينئذٍ، والاسمُ أدلُّ على التحقيقِ والثبوتِ من الفعليةِ. وقرأ ابن وثاب والأعمش "فلا يَخَفُ" بالجزم، وفيها وجهان، أحدهما: ولم يَدُكِرِ الزمخشريُّ غيرَه أن "لا" ناهيةٌ، والفاءُ حينئذٍ واجبةٌ. والثاني: أنها نافيةٌ، والفاءُ حينئذٍ زائدةٌ، وهذا ضعيفٌ.

وقوله: {بَحْسًا} فيه حَذْفُ مضافٍ أي: جزاءٌ بَحْسٍ، كذا قدَّره الزمخشريُّ، وهو مُسْتَعْتَى عنه. وقرأ ابن وثاب "بَحْسًا" بفتح الحاء.

* { وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا }

(14/121)

قوله: {الْقَاسِطُونَ}: قد تقدَّم في أول النساء: أَنَّ قَسَطَ الثَلَاثِيَّ بِمَعْنَى جَارٍ، وَأَقْسَطَ الرَّبَاعِيَّ بِمَعْنَى عَدَلٍ، وَأَنَّ الْحَجَّاجَ قَالَ لِسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: مَا تَقُولُ فِيَّ قَالَ: إِنَّكَ قَاسِطٌ عَادِلٌ. فقال الجاحظون: ما أحسن ما قال !! فقال: يا جهلتهُ جَعَلَنِي جَائِراً كَافِراً، وتلا {وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا} {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} قوله: {تَحَرَّوْا رَشَدًا} أي: قَصَدُوا ذلكَ، وطلَّبوه باجتهادٍ، ومنه: التَّحَرَّى فِي الشَّيْءِ. قال الراغب: "حَرَى الشَّيْءُ يَحْرِيهِ أَي: قَصَدَ حَرَاهُ أَي جَانِبَهُ، وَتَحَرَّاهُ كَذَلِكَ، وَحَرَى الشَّيْءُ يَحْرِي: تَقَصَّ، كَانَهُ لَزِمَ الْحَرَى وَلَمْ يَمْتَدَّ قَالَ:

4356 - * وَالْمَرْءُ بَعْدَ تَمَامِهِ يَحْرِي
ويقال: رَمَاهُ اللَّهُ بِأَفْعَى حَارِيَّةٍ أَي: [ناقصة] شَدِيدَةٍ انتهى، وكأَنَّ أَصْلَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: هُوَ حَرَّ بِكَذَا أَي: حَقِيقٌ بِهِ قَمِينٌ. و"رَشَدًا" مفعولٌ به. والعامَّةُ "رَشَدًا" بفتح الحاء. والأعرج بضمه وسكون.

* { وَاللَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا }

قوله: {وَاللَّوِ اسْتَقَامُوا}: "أَنَّ" هي المخففة. وقد تقدَّم أنه يُكتفى بـ"لو" فاصلةٌ بين "أَنَّ" الخفيفة وخبرها، إذا كان جملةً فعليةً في سورة سبأ. وقال أبو البقاء هنا: و"لو" عوضٌ كالسين وسوف. وقيل: "لو" بمعنى "إن" و"أَنَّ" بمعنى اللام، وليسَتْ بلازمةً كقوله: {لَئِن لَّمْ تَنْتَه} وقال في موضعٍ آخر: {وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا} ذكره ابن قُصَّال في "البرهان". قلت: هذا شاذٌّ لا يُلْتَفَتُ إليه البتَّةُ؛ لأنه خلافُ التَّحْوِينِ. وقرأ العامَّةُ بكسر واو "لو" على الأصل. وابن وثاب والأعمش بضمها تشبيهاً بواو الضمير، وقد تقدم تحقيقه في البقرة.

(14/122)

وقوله: {عَدَقًا} العَدَقُ بفتح الدال وكسرها: لغتان في الماء الغزير، ومنه العَيْدَاقُ: الماء الكثير، وللرجل الكثير العَدْوُ، والكثير النطق. ويقال: عَدَقْتُ عَيْنَهُ تَعَدَّقْتُ أَي: هَطَلَتْ دَمْعُهَا عَدَقًا. وقرأ العامة "عَدَقًا" بفتح الحين. واصم - فيما رَوَى عنه الأعشى - بفتح الغين وكسرها الدال، وتقدّم أنهما لغتان.

* { لَتَفْنِيَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعَدًا } *

قوله: {يَسْلُكُهُ}: الكوفيون بياء العينية، وهي واضحة، لإعادة الضمير على الربّ تعالى. وباقي السبعة بنون العظمة على الالتفات، هذا كما تقدّم في قوله: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى} ثم قال: {بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا}. وقرأ ابن جندب "سُئِلَ كُهُ" بنون مضمومة من أسلكه. وبعضهم بالياء من تحت مضمومة، وهما لغتان. يُقال: سَلَكَه وأسلكه. وأُنشِدَ: 3457 - حتى إذا أسلكوهم في قُتَائِدَةٍ *

(14/123)

وَسَلَكَ وَأَسْلَكَ وَأَسْلَكَ يَجُوزُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَ صُغْرًا مَعْنَى / الإِدْخَالِ فَكَذَلِكَ يَتَعَدَّيَانِ لِأَنْبِيَاءٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يَتَعَدَّيَانِ إِلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ، كَقَوْلِهِ: {وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ}، فَالْمَعْنَى: يُدْخِلُهُ عَذَابًا، أَوْ يَسْلُكُهُ فِي عَذَابٍ، هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ "صَعْدًا" مُصَدَّرٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "يُقَالُ: صَعِدَ صَعْدًا وَصُعُودًا، فَوْصَفَ بِهِ الْعَذَابُ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَعَّدُ الْمُعَذَّبُ أَي يَعْלוهُ وَيَعْلِيهِ، فَلَا يُطَبِّقُهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ: "مَا تَصَعَّدَنِي شَيْءٌ مَا تَصَعَّدْتَنِي خُطْبَةُ النِّكَاحِ" بِرِيدٍ: مَا شَقَّ عَلَيَّ وَلَا عَلَبَنِي". وَأَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ اسْمًا لِصَخْرَةٍ فِي جَهَنَّمَ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ "صَعْدًا" مَفْعُولًا بِهِ أَي: يَسْلُكُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَيَكُونَ "عَذَابًا" مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ "عَذَابًا" مَفْعُولًا ثَانِيًا، كَمَا تَقَدَّمَ، وَ"صَعْدًا" بَدَلًا مِنْ عَذَابٍ، وَلَكِنْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: عَذَابَ صَعْدٍ.

و "صَعْدًا" بفتح الحين هو قراءة العامة. وقرأ ابن عباس والحسن بضم الصاد وفتح العين، وهو صفة تقتضي المبالغة كحطم ولبد، وقرىء بضم الحين وهو وصف أيضا كجذب وسئل.

* { وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا } *

(14/124)

قوله: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ}: قد تقدّم أنّ السبعة أجمعت على الفتح، وأنّ فيه وجين: حَذَفَ الْجَارَ وَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: "فَلَا تَدْعُوا" وَهُوَ رَأْيُ الْخَلِيلِ، وَجَعَلَهُ كَقَوْلِهِ: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} فَإِنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: {فَلْيَعْبُدُوا} وَكَقَوْلِهِ: {وَأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ} أَي: وَلَآنَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى "أَنَّهُ اسْتَمَعَ" فَيَكُونُ مُوَحَّى. وَقَرَأَ ابْنُ

هرمز. وطلحة "وإنَّ المساجدَ" بالكسر، وهو مُحْتَمِلٌ للاستئنافِ وللتعليل، فيكونُ في المعنى كتقدير الخليل. والمساجد قيل: هي جَمْعُ "مَسْجِدٍ" بالكسر وهو مَوْضِعُ السُّجُودِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ قِيَاسَهُ الْفَتْحُ. وقيل: هو جمع مَسْجِدٍ بِالْفَتْحِ مُرَاداً بِهِ الْأَرَابُ الْوَرَادَةُ فِي الْحَدِيثِ: "الْجِبْهَةُ وَالْأَنْفُ وَالرَّكْبَتَانِ وَالْيَدَانِ وَالْقَدَمَانِ. وقيل: بل جمعُ مَسْجِدٍ، وهو مصدرٌ بمعنى السُّجُودِ، ويكونُ الْجَمْعُ لاختلافِ الأنواعِ.

* { وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا }

قوله: {يَدْعُوهُ}: في موضع الحال أي: داعياً، أي: مُوَحِّدًا له. قوله: {لِبَدًا} قرأ هشام بضم اللام، والباقون بكسرها. فالأولى جمعُ لِبْدَةٍ بضم اللام نحو: عُرْفَةٌ وَعُرْفٌ. وقيل: يل هو اسمٌ مفردٌ صفةٌ من الصفاتِ نحو: "حُطْمٌ"، وعليه قوله تعالى: {مَالًا لِبَدًا}. وأمَّا الثانيةُ: فجمعُ "لِبْدَةٍ" بالكسر نحو: قِرْبَةٌ وَقِرْبٌ. واللِبْدَةُ واللَّبْدَةُ. الشيءُ المتلَبِّدُ أي: المتراكبُ بعضه على بعض، ومنه لِبْدَةُ الْأَسَدِ كقوله:

4358 - * له لِبْدَةٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

ومنه "اللَّبْدُ" لتلَبِّدٍ بعضه فوق بعض، ولِبْدٌ: اسمٌ تَسْرٍ لِقَمَانَ ابْنِ عَادٍ، عَاشَ مِئْتَيْ سَنَةٍ حَتَّى قَالُوا: "طَالَ الْأَمَدُ عَلَى لِبْدٍ" والمعنى: كَادَتْ الْجِنُّ يَكُونُونَ عَلَيْهِ جَمَاعَاتٍ مِتْرَاكِمَةً مُرْدَحِمِينَ عَلَيْهِ كَاللِبْدِ.

(14/125)

وقرأ الحسنُ والجحدريُّ "لِبْدًا" بضمين، ورواها جماعةٌ عن أبي عمرو، وهي تحتلُّ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ جَمْعَ لِبْدٍ نَحْوُ: "رُهْنٌ" جَمْعُ "رَهْنٍ". والثاني: أَنَّهُ جَمْعُ "لِبُودٍ" نَحْوُ: صَبُورٌ وَصُبْرٌ، وَهُوَ بِنَاءٌ مَبَالِغَةٌ أَيْضًا. وقرأ ابنُ مُحَيِّصٍ بضمِّه وَسُكُونِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ مَخْفَفَةٌ مِنَ الْقِرَاءَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا بِرَأْسِهِ. وقرأ الحسنُ والجحدريُّ أَيْضًا "لِبْدًا" بضم اللام وتشديد الباء، وهو جمعُ "لايدٍ" كساجِدٍ وَسُجِّدٍ، وَرَاكِعٍ وَرُكْعٍ. وقرأ أبو رجاء بكسر اللام وتشديد الباء وهي غريبةٌ جدًا.

* { قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا }

قوله: {قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو}: قرأ عاصمٌ وحمزةُ "قُلْ" بلفظِ الْأَمْرِ التَّفَاتًا أَي: قُلْ يَا مُحَمَّدُ. والباقون "قال" إخباراً عن عبد الله وهو محمدٌ صلى الله عليه وسلم. قال الجحدري: وهي في المصحفِ كَذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِذَلِكَ نِظَائِرٌ فِي {قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي} آخِرَ الْإِسْرَاءِ، وَكَذَا فِي أَوَّلِ الْأَنْبِيَاءِ، وَآخِرَ {الْمُؤْمِنُونَ}

* { قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ صَرًّا وَلَا رَشْدًا }

قوله: {صَرًّا وَلَا رَشْدًا}: قرأ الأعرجُ "رَشْدًا" بضمين. وجعل الصَّرَّ عبارةً عن العَيِّ؛ لِأَنَّ الصَّرَّ سَبَبٌ عَنِ الْعَيِّ وَثَمَرَتُهُ، فَأَقَامَ الْمَسْبَبَ مَقَامَ سَبَبِهِ. وَالْأَصْلُ: لَا

أَمَلِكُ عَيْيًّا وَلَا رَشِيدًا، فَذَكَرَ الْأَهَمَّ. وَقِيلَ: بَلْ فِي الْكَلَامِ حَذْفَانِ، وَالْأَصْلُ: لَا أَمَلِكُ لَكُمْ صَرًّا وَلَا تَفْعًا وَلَا عَيْيًّا وَلَا رَشِيدًا، فَحَذَفَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مَا يَدُلُّ مَقَابِلَهُ عَلَيْهِ.

* { قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا } {

قوله: { مُلْتَحَدًا } : مفعولٌ "أَجِدُ" لآنها بمعنى أُصِيبُ وَأَلْقَى. والمُلْتَحَدُ هنا: الْمَسْلُكُ وَالْمَذْهَبُ قَالَ:

(14/126)

4359 - يَا لَهْفَ نَفْسِي وَلَهْفِي غَيْرَ مُجْدِيَةٍ * عَيْيٌّ وَمَا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ مُلْتَحَدٌ أَي: مَهْرَبٌ وَمَذْهَبٌ.

* { إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا } {

قوله: { إِلَّا بَلَاغًا } : فيه أوجهٌ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطعٌ. أي: لكنْ إِنْ بَلَّغْتُ عَنْ اللَّهِ رَحْمَنِي؛ لَأَنَّ الْبَلَاغَ مِنَ اللَّهِ لَا يَكُونُ دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِ: { وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا }، لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، بَلْ يَكُونُ مِنَ اللَّهِ وَيَاعَانِيهِ وَتَوْفِيقِهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ. وَتَأْوِيلُهُ: أَنَّ الْإِجَارَةَ مُسْتَعَارَةٌ لِلْبَلَاغِ، إِذْ هُوَ سَبَبُهَا وَسَبَبُ رَحْمَتِهِ تَعَالَى، وَالْمَعْنَى: لَنْ أَجِدَ سَبَبًا مِيلُ إِلَيْهِ وَأَعْتَصَمُ بِهِ، إِلَّا أَنْ أَبْلَغَ وَأَطِيعَ، فَيُجِيرَنِي. وَإِذَا كَانَ مُتَّصِلًا جَازَ نَصْبُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "مُلْتَحَدًا"؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ غَيْرَ مُوَجَّبٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَإِلَى الْبَدَلِيَّةِ ذَهَبَ أَبُو إِسْحَاقَ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ: { لَا أَمَلِكُ لَكُمْ صَرًّا } قَالَ قَتَادَةُ: أَي لَا أَمَلِكُ لَكُمْ إِلَّا بَلَاغًا إِلَيْكُمْ.

وَقَرَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَالَ: "أَي: لَا أَمَلِكُ إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ، وَ { قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي } جَمَلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ اعْتَرَضَ بِهَا لِتَأْكِيدِ تَفْيِ الْإِسْتِطَاعَةِ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَفِيهِ بُعْدٌ لَطُولِ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا". قُلْتُ: وَابْنُ الطَّوَلُ وَقَدْ وَقَعَ الْفَضْلُ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا؟ وَعَلَى هَذَا فَالْإِسْتِثْنَاءُ مَنْقُوعٌ. الرَّابِعُ: أَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ إِسْتِثْنَاءً بَلْ شَرْطًا. وَالْأَصْلُ: إِنْ لَا فَادْعَمَ فـ"إِنْ" شَطْرِيَّةٌ، وَفِعْلُهَا مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَصْدَرِهِ وَالْكَلامِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَ"لَا" نَافِيَةٌ وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ لَا أَبْلَغُ بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ فَلَنْ يُجِيرَنِي مِنْهُ أَحَدٌ. وَجَعَلُوا هَذَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

4360 - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ * وَإِلَّا يَعْزُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

(14/127)

أَي: وَإِنْ لَا تُطَلِّقُهَا يَعْزُ، حَذَفَ الشَّرْطَ وَأَبْقَى الْجَوَابَ. وَفِي هَذَا الْجَوْهَ صَعْفُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ حَذْفَ الشَّرْطِ دُونَ أَدَاتِهِ قَلِيلٌ جَدًّا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حُذِفَ الْجَزَانُ مَعًا أَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ:

4361 - قَالَتْ بِنْتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ * كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ
 أَي: قَالَتْ: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَقَدْ رَضِيْتُهُ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْجَوَابَ إِذَا مَذْكُورٌ عِنْدَ
 مَنْ يَرَى جَوَابَ تَقْدِيمِهِ، وَإِنَّمَا فِي قُوَّةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ.
 قَوْلُهُ: {مَنْ اللَّهَ} فِيهِ وَجْهَانٌ أَحَدُهُمَا: أَنَّ "مِنْ" بِمَعْنَى عَيْنٍ؛ لِأَنَّ بَلْغَ يَتَعَدَّى بِهَا،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "أَلَا بَلَّغُوا عَنِّي". وَالثَّانِي: تَهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ
 صِفَةٌ لـ "بَلَّغَ". قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "مِنْ" لَيْسَتْ صِلَةً لِلتَّبْلِيغِ، إِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ
 "مِنْ" فِي قَوْلِهِ: {بِرَأْيِهِ مَنْ اللَّهَ} بِمَعْنَى: بِلَاغًا كَأَنَّهَا مِنْ اللَّهَ."
 قَوْلُهُ: {وَرِسَالَاتِهِ} فِيهِ وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ تَسْقَأُ عَلَى "بَلَّغًا" كَأَنَّهُ
 قِيلَ: لَا أَمْلِكُ لَكُمْ إِلَّا التَّبْلِيغَ وَالرِّسَالَاتِ، وَلَمْ يَقُلِ الزَّمَخْشَرِيُّ غَيْرَهُ. وَالثَّانِي:
 أَنَّهَا مَجْرُورَةٌ تَسْقَأُ عَلَى الْجَلَالَةِ أَي: إِلَّا بِلَاغًا / عَنِ اللَّهَ وَعَنِ رِسَالَاتِهِ، كَذَا قَدَّرَهُ
 الشَّيْخُ. وَجَعَلَهُ هُوَ الظَّاهِرَ. وَتَجَوَّزَ فِي جَعْلِهِ "مِنْ" بِمَعْنَى عَنِ، وَالتَّجَوُّزُ فِي
 الْحُرُوفِ رَأْيٌ كُوفِيٌّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَعَبَّرَ بِمَنْقَاسٍ عِنْدَهُمْ.

(14/128)

قَوْلُهُ: {فَإِنَّ لَهُ نَارَ} الْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِهَا، جَعَلُوهَا جَمَلَةً مُسْتَقْلَةً بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ.
 وَقَرَأَ طَلْحَةُ بِقَنْجِهَا، عَلَى أَنَّهَا مَعَ مَا فِي حَيْزِهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ وَقَعَ خَبْرًا
 لِمَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: فَجَزَاؤُهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، أَوْ فَحُكْمُهُ: أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ. قَالَ
 ابْنُ خَالَوَيْهِ: "سَمِعْتُ ابْنَ مُجَاهِدٍ يَقُولُ: لَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ، وَهُوَ لِحْنٌ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ فَاءِ
 الشَّرْطِ". قَالَ: "وَسَمِعْتُ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ يَقُولُ: هُوَ صَوَابٌ وَمَعْنَاهُ، فَجَزَاؤُهُ أَنَّ لَهُ
 نَارَ جَهَنَّمَ". قُلْتُ: ابْنُ مُجَاهِدٍ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِ
 وَجْهٌ، وَهُوَ عَجِيبٌ جَدًّا. كَيْفَ عَقَلَ عَنِ قِرَاءَتِي {فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ} فِي الْأَنْعَامِ،
 لَا جَرَمَ أَنَّ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ اسْتَصَوَّبَ الْقِرَاءَةَ لِطَوْلِ بَايَعِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ.
 قَوْلُهُ: {حَالِدِينَ} حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي "لَهُ"، وَالْعَامِلُ الْاسْتِقْرَارُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ هَذَا
 الْجَائِزُ، وَحَمَلَ عَلَى مَعْنَى "مَنْ" فَلِذَلِكَ جَمَعَ.

* { حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضَعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا }

(14/129)

قَوْلُهُ: {حَتَّى إِذَا} قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتُ: بِمَ تَعَلَّقُ "حَتَّى" وَجُعِلَ مَا
 بَعْدَهُ غَايَةً لَهُ؟ قُلْتُ: بِقَوْلِهِ: {يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا} عَلَى أَنَّهُمْ يَتَظَاهَرُونَ عَلَيْهِ
 بِالْعَدَاوَةِ، وَيَسْتَضْعِفُونَ أَنْصَارَهُ، وَيَسْتَقِيلُونَ عَدُوَّهُ، حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ مِنْ
 يَوْمِ يَدْرٍ، وَإِظْهَارِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَوْ مِنْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَسَيَعْلَمُونَ حِينَئِذٍ مَنْ أَضَعَفَ
 نَاصِرًا. قَالَ: "وَبَجُورٌ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ: مِنْ اسْتِضْعَافِ
 الْكُفَّارِ وَاسْتِقْلَالِهِمْ فَعَدُوَّهُ، كَأَنَّهُ [قَالَ:] لَا يَزَالُونَ عَلَيَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا رَأَوْا
 مَا يُوعَدُونَ قَالَ الْمُشْرِكُونَ: مَتَى هَذَا الْمَوْعِدُ؟ إِنَّكَ لَأَنْصَارٌ لَهُ: فَقَالَ: قُلْ إِنَّهُ كَائِنٌ لَا
 رَيْبَ فِيهِ. قَالَ الشَّيْخُ: "قَوْلُهُ: بِمَ تَعَلَّقُ؟ إِنْ عَنَى تَعَلَّقَ حَرْفِ الْجَرِّ فَلَيْسَ

بصحيح لأنها حرفٌ ابتداءً فما بعدها ليس في موضع جرٍ خلافاً للزجاج وابن
 دُرستويه فإنهما زعما أنها إذا كانت حرفَ ابتداءٍ فالجملهُ الابتدائيةُ بعدها في
 موضع جرٍّ. وإن عتِيَ بالتعلق اتصالاً بها بعدها بما قبلها وكونَ ما بعدها غايةً لما
 قبلها فهو صحيحٌ. وأمّا تقديرُه نها تتعلقُ بقوله: {يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا} فهو بعدُ
 جداً لطولِ القَصلِ بينهما بالجملِ الكثيرة. وقدّر بعضهم ذلك المَحذوفُ
 المُعَيّضُ، فقال: تقديرُه: دَعَهُمْ حتى إذا. وقال التبريزي: "جَارَ أَنْ تَكُونَ غَايَةً
 لِمَحذُوفٍ" ولم يُبيّن ما هو؟ وقال الشيخ: "والذي يَظْهَرُ أَنَّهَا غَايَةٌ لِمَا تَصَمَّنَتْهُ
 الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهَا مِنْ الْحُكْمِ بِكَيُونَةِ النَّارِ لَهُمْ. كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الْعَاصِيَّ يُحَكِّمُ لَهُ
 بِكَيُونَةِ النَّارِ، وَالْحُكْمُ بِذَلِكَ هُوَ وَعَيْدٌ، حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا حَكَّمَ بِكَيُونَتِهِ لَهُمْ
 لَلْعِلْمِ بِمَعْنَى الْعِرْفَانِ."

(14/130)

قوله: {مَنْ أضعفُ} يجوزُ في "مَنْ" أن تكونَ استفهاماً فترتفعَ بالابتداء، و
 "أضعفُ" خبرُه.؟ والجملهُ في موضع نصبٍ سادّةً مسدّدةً المفعولين لأنها مُعلّقةٌ
 للعلم قبلها، وأن تكونَ موصولةً، و "أضعفُ" خبرٌ مبتدأ مضمّر. أي: هو أضعفُ.
 والجملهُ صلةٌ وعائِدٌ. وحسّن الحذفَ طولَ الصلةِ بالتمييزِ. والموصولُ مفعولٌ
 للعلم بمعنى العرفان.

* { قُلْ إِنْ أَدْرِيَا أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا }

قوله: {أَقْرَبُ}: خبرٌ مقدّمٌ و "ما تُوعَدُونَ" [مبتدأ]. ويجوز أن يكون "قريبٌ"
 مبتدأ لاعتماده على الاستفهام. و "ما تُوعَدُونَ" فاعلٌ به أي: أقربُ الذي
 تُوعَدُونَ، نحو: أقائمُ أبواك. و "ما" يجوزُ أن تكونَ موصولةً، فالعائِدُ محذوفٌ،
 وأن تكونَ مصدريةً فلا عائِدَ / و "أم": الظاهرُ أنها متصلةٌ. وقال الزمخشري:
 "فإن قلتَ ما معني {أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا} والأمدُ يكونُ قريباً وبعيداً؟ ألا ترى
 إلى قوله {تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا} قلت: كان النبيُّ صلى الله عليه
 وسلم يَسْتَفْرِبُ المَوْعِدَ فكانه قال: ما أدري أهو حالٌ متوقِّعٌ في كلِّ ساعةٍ أم
 مُؤَجَّلٌ صُرِبَتْ غَايَةُ

* { عَالِمُ الْعَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَى عَيْبِهِ أَحَدًا }

قوله: {عَالِمُ الْعَيْبِ}: العامّةُ على رفعِهِ: إمّا بدلاً مِنْ "ربي"، وإمّا بياناً له، وإمّا
 خبراً لمبتدأ مضمّر أي: هو عالمٌ. و قَرِيءٌ بالنصبِ على المدحِ. وقرأ السُّدِّيُّ
 "عَلِمَ الْعَيْبَ" فعلاً ماضياً ناصباً للغيبِ.
 قوله: {فَلَا يُظْهَرُ} العامّةُ على كونه مِنْ أَظْهَرَ. و "أَحَدًا" مفعولٌ به. وقرأ
 الحسن "يُظْهَرُ" بفتحِ الباءِ والهاءِ، مِنْ ظَهَرَ ثلاثياً. "أَحَدٌ" فاعلٌ به.

* { عَالِمُ الْعَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَى عَيْبِهِ أَحَدًا }

(14/131)

قوله: {عَالِمُ الْعَيْبِ}: العامَّةُ على رَفْعِهِ: إمَّا بدلاً مِنْ "ربي"، وإمَّا بياناً له، وإمَّا خبراً لمبتدأ مضمير أي: هو عَالِمٌ. و قُرِيءَ بالنصبِ على المدحِ. وقرأ السُّدِّيُّ "عَلِمَ الْعَيْبَ" فعلاً ماضياً ناصباً للغيبِ.
قوله: {فَلَا يُظْهِرُ} العامَّةُ على كونه مِنْ أَظْهَرَ. و "أَحَدًا" مفعولٌ به. وقرأ الحسن "يُظْهِرُ" بفتح الياءِ والهاءِ، مِنْ ظَهَرَ ثلاثياً. "أَحَدٌ" فاعلٌ به.

* {إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا} {

قوله: {إِلَّا مَنْ ارْتَضَى}: يجوزُ أَنْ يَكُونَ منقُطاً أي: لكن مَنْ ارتضاه فإنه يُظْهِرُهُ على مَا يَشَاءُ مِنْ عَيْبِهِ بِالْوَحْيِ. وقوله: "مِنْ رَسُولٍ" بيانٌ للمُرْتَضِينَ. وقوله: {فَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ} بيانٌ لذلك. وقيل: هو متصل. و "رَصَدًا" قد تقدَّم الكلامُ عليه. ويجوزُ أَنْ تَكُونَ "مَنْ" شرطيةً أو موصولةً متضمِّنةً معنى الشرطِ. وقوله: "فَإِنَّهُ" خبرُ المبتدأ على القولينِ وهو من الاستثناءِ المنقطعِ أيضاً، أي: لكن. والمعنى: لكنْ مَنْ ارتضاه من الرُّسُلِ فإنه يَجْعَلُ له ملائكةً رَصَدًا يَحْفَظُونَهُ.

* {لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَخَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخَصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا} {

قوله: {لِيَعْلَمَ}: متعلقٌ بـ "يَسْأَلُكَ". والعامَّةُ على بناءه للفاعلِ. وفيه خلافٌ أي: لِيَعْلَمَ محمدٌ صلى الله عليه وسلم. وقيل: لِيَعْلَمَ أي: لِيُظْهِرَ عِلْمُهُ للناسِ. وقيل: لِيَعْلَمَ إبليسُ. وقيل: لِيَعْلَمَ المشركونَ. وقيل: لِيَعْلَمَ الملائكةُ، وهما ضعيفان لإفراد الضميرِ والضميرُ في "أَبْلَغُوا" عائِدٌ على "مَنْ" مِنْ قَوْلِهِ: "مَنْ ارْتَضَى" رَأَى لفظها أولاً، فأفردَ في قوله: {أَبْلَغُوا}، ومعناها ثانياً فَجَمَعَ في قوله: "أَبْلَغُوا" إلى آخره.

(14/132)

وقرأ ابنُ عباسٍ وزيدٌ علي "لِيُعْلَمَ" مبنياً للمفعولِ. وقرأ ابنُ أبي عبيدةٍ والزُّهريُّ "لِيُعْلَمَ" بضمِّ الياءِ وكسر اللامِ أي: لِيُعْلَمَ اللهُ ورسوله بذلك. وقرأ أبو حيوةٍ "رسالةً" بالإفراءِ، والمرادُ الجمعُ. وابنُ أبي عبيدةٍ "وأخيط وأخصي" مبنين للمفعولِ، "كُلُّ" رفعٌ بأخصي.

قوله: {عَدَدًا} يجوزُ أَنْ يَكُونَ تمييزاً مقبولاً من المفعولِ به. والأصل: أحصى عددَ كُلِّ شَيْءٍ كقوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} أي: عيونَ الأرضِ، علي خلافِ سَبَقٍ في ذلك. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً على المصدرِ من المعنى؛ لأنَّ "أَخَصَى" بمعنى عَدَّ، فكأنه قيل: وَعَدَّ كُلَّ الْفَعْلِ، والفعلُ إلى المصدرِ. وَمَتَّعَ مكي كونه مصدرًا للإظهارِ فقال: "عَدَدًا" تَصُبُّ على البيانِ، ولو كان مصدرًا

لأدغم " قلت: يعني: أن قياسه أن يكونَ على فَعْلٍ بسكونِ العين، لكنه غيرُ لازم فجاء مصدره بفتح العين. ولَمَّا كان "لِيَعْلَمَ" مضمناً معنى: قد عَلِمَ ذلك، جَارَ عَطْفُ "وأحاط" على ذلك المقدّر.

سورة المزمل

* { يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ }

قوله: { الْمُرْمَلُ } : أصله المترمّل، فأدغمت التاء في الزاي يقال: تَرَمَلٌ يترمّلُ تَرَمَلًا. فإذا أريد الإدغامُ اجْتُليبتُ همزةُ الوصلِ، وبهذا الأصلِ قرأ أبيُّ بن كعب. وقرأ عكرمةُ "المُرْمَلُ" بتخفيفِ الزاي وتشدِيدِ الميم، اسمُ فاعِلٍ، على هذا فيكونُ فيه وجهان، أحدهما: أن أصله المُرْتَمِلُ على مَفْعِلٍ فأبدلتِ التاء ميمًا وأدغمتُ، قاله أبو البقاء، وهو ضعيفُ. والثاني: أنه اسمُ فاعِلٍ مِنْ رَمَلٍ مشدداً، وعلى هذا فيكون المفعول محذوفاً، أي: المُرْمَلُ جسْمه. وقُريء كذلك، إلا أنه بفتح الميم اسم مفعول منه، أي: المُلْفَفُ. والترمّلُ: التلّفُفُ. يقال: تَرَمَلَ زيدٌ بكسَاءٍ، أي: التفتَّ به قال ذو الرّمة:

(14/133)

4362 - وكائِنٌ تَخَطَّتْ ناقتي مِنْ مَفازَةٍ * وَمِنْ نائمٍ عن ليلها مُتَرَمِّلٍ
وقال امرؤ القيس:

4363 - كانَّ ثبيراً في أفانين ودّقه * كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُرْمَلٍ
وهو كقراءة بعضهم المتقدّمة. وفي التفسير: أنه نُودي بذلك لالتفافه في كساء.

* { قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً }

قوله: { قُمْ اللَّيْلَ } : العامّةُ على كسر الميم لالتقاء الساكتين. وأبو السّمّال بضمها إتباعاً لحركة القاف. وقُريء بفتحها طلباً للخفة. قال أبو الفتح: "العَرَضُ الهَرَبُ من التقاء الساكتين، فبأيّ حركةٍ حُرِّكَ الِوَلُ حَصَلَ العَرَضُ". قلت: إلا أن الأصلَ الكسرُ دليل ذكره النحويون. و "الليل" ظرفٌ للقيام، وإن استغرقه الحدّث الواقع فيه. هذا قولُ البصريين، وإمّا الكوفيون فيجعلون هذا النوعَ مفعولاً به. /

* { نَصَفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلاً }

قوله: { إِلَّا قَلِيلاً نَصَفَهُ } : للناس في هذا كلامٌ كثيرٌ، واستدلالٌ على جواز استثناء الأكثر والنصف، واعتراضاتٌ وأجوبةٌ عنها. وها أنا أذكرُ ذلك مُحَرِّراً له بعون الله تعالى. اعلم أن في هذه الآية ثمانية أوجهٍ أحدها: أن "نصفه" بدلٌ من "الليل" بدلٌ

بعض من كل. و "إلا قليلاً" استثناءً من النصفِ كأنه قيل: فَمُ أَقَلُّ مِنْ نَصْفِ اللَّيْلِ، والضميرُ في "مِنْهُ" و "عليه" عائِدُ على النصفِ.

(14/134)

والمعنى: التخييرُ بين أمرين: بَيْنَ أَنْ يَقُومَ أَقَلُّ مِنْ نَصْفِ اللَّيْلِ عَلَى التَّبَتِّ، وَبَيْنَ أَنْ يَخْتَارَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ، وَهَمَا: التَّقْصَانُ مِنَ النِّصْفِ وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: وَقَدْ نَاقَشَهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَكَرُّارٌ فِي اللَّفْظِ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: فَمُ نِصْفَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، أَوْ انْقُصَ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ. قَالَ: "وَهَذَا تَرْكِيْبٌ يُتْرَهُ الْقُرْآنُ عَنْهُ". قُلْتُ: الْوَجْهُ فِيهِ إِشْكَالٌ، لَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيهَا سَهْلٌ، بَلْ لِمَعْنَى آخَرَ [سَادُّ كَرُهُ قَرِيْباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ].

وقد جعل أبو البقاء هذا الوجهَ مرجوحاً فإنه قال: "والثاني هو بدلٌ من قليلاً - يعني النصف - قال: "وهو أشبهُ بظاهر الآية لأنه قال: "أو انقص منه أو زد عليه"، والهاءُ فيهما للتصنيف. فلو كان الاستثناءُ من النصف لصار التقديرُ: فَمُ نِصْفَ اللَّيْلِ غَلاً قَلِيلاً أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلاً، وَالْقَلِيلُ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ مَقْدَّرٍ، فَالْتَّقْصَانُ مِنْهُ لَا يُعْقَلُ". قُلْتُ: الْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ بَعْضَهُمْ غَيْرُ مَقْدَّرٍ، ثُمَّ إِنَّ فِي قَوْلِهِ تَنَاقُضاً لِأَنَّهُ قَالَ: "وَالْقَلِيلُ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ مَقْدَّرٍ، فَالْتَّقْصَانُ مِنْهُ [لَا يُعْقَلُ]" فَأَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى الْقَلِيلِ، وَفِي الْأَوَّلِ أَعَادَهُ عَلَى النَّصْفِ. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: قَدْ يَنْقَدُخُ هَذَا الْوَجْهُ بِإِشْكَالٍ قَوِيٍّ: وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَكَرُّارُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ: وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: "فَمُ نِصْفَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً" بِمَعْنَى: انْقُصَ مِنْهُ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَلِيلَ هُوَ بِمَعْنَى النِّقْصَانِ، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: فَمُ نِصْفَ اللَّيْلِ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنَ النِّصْفِ، وَفَمُ نِصْفَ اللَّيْلِ، أَوْ انْقُصَ مِنَ النِّصْفِ، وَحَدَّثَهُمَا بِمَعْنَى. وَفِيهِ دَقَّةٌ فَتَأَمَّلْهُ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْحَوْفِيُّ غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ الْمَتَقَدِّمِ، فَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ.

(14/135)

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ فَإِنَّهُ قَالَ: "نِصْفَهُ" بَدَلٌ مِنْ "اللَّيْلِ" وَ "إِلَّا قَلِيلاً" اسْتِثْنَاءٌ مِنَ النِّصْفِ، وَالضَّمِيرُ فِي "مِنْهُ" وَ "عليه" عائِدُ لِلنِّصْفِ. الْمَعْنَى: فَمُ نِصْفَ اللَّيْلِ أَوْ انْقُصَ مِنَ النِّصْفِ قَلِيلاً إِلَى الثَّلَاثِ، أَوْ زِدْ عَلَيْهِ قَلِيلاً إِلَى الثَّلَاثَيْنِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَمُ ثَلَاثِي اللَّيْلِ أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثَلَاثَتَهُ". قُلْتُ: وَالتَّقْدِيرَاتُ الَّتِي يُبْرَزُونَهَا ظَاهِرَةٌ حَسَنَةٌ، إِلَّا أَنَّ التَّرْكِيبَ لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهَا، لِمَا عَرَفْتَ مِنَ الْإِشْكَالِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ لَكَ آنِفًا.

الثاني: أَنْ يَكُونَ "نِصْفَهُ" بَدَلًا مِنْ "قَلِيلاً"، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ وَأَبُو الْبِقَاءِ وَابْنُ عَطِيَّةٍ. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ "نِصْفَهُ" بَدَلًا مِنْ "قَلِيلاً"، وَكَانَ تَخْيِيرًا بَيْنَ ثَلَاثٍ: بَيْنَ قِيَامِ النِّصْفِ بِتَمَامِهِ، وَبَيْنَ قِيَامِ النِّقْصَانِ مِنْهُ، وَبَيْنَ قِيَامِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا وَصَفَ النِّصْفَ بِالْقِلَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُلِّ". قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَهُ أَبُو الْبِقَاءِ أَشْبَهَ مِنْ جَعَلَهُ بَدَلًا مِنْ "اللَّيْلِ" كَمَا تَقَدَّمَ.

(14/136)

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ اعْتَرَضَ هَذَا فَقَالَ: "وَإِذَا كَانَ "نَصْفَهُ" بَدَلًا مِنْ "إِلَّا قَلِيلًا" فَالضَّمِيرُ فِي "نَصْفَهُ": إِمَّا أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ أَوْ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ "الليل"، لَا جَائِزٌ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ اسْتِثْنَاءً مَجْهُولٍ مِنْ مَجْهُولٍ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: "إِلَّا قَلِيلًا نَصْفَ الْقَلِيلِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ لَهُ مَعْنَى الْبَيْتِ، وَإِنْ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى اللَّيْلِ فَلَا فَائِدَةَ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ "الليل"، إِذْ كَانَ يَكُونُ أَحْصَرَ وَأَوْضَحَ وَأَبْعَدَ عَنِ الْإِلْبَاسِ: فَمُ اللَّيْلِ نَصْفَهُ. وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: "إِلَّا قَلِيلًا" اسْتِثْنَاءً مِنَ الْبَدَلِ، وَهُوَ "نَصْفَهُ"، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: فَمُ اللَّيْلِ نَصْفَهُ "إِلَّا قَلِيلًا" مِنْهُ، أَي: مِنَ النِّصْفِ. وَأَيْضًا: فِي دَعْوَى أَنَّ "نَصْفَهُ" بَدَلٌ مِنْ "إِلَّا قَلِيلًا" وَالضَّمِيرُ فِي "نَصْفَهُ" عَائِدٌ عَلَى "الليل"، إِطْلَاقُ الْقَلِيلِ عَلَى النِّصْفِ، وَيَلْتَزِمُ أَيْضًا أَنْ يَصِيرَ التَّقْدِيرُ: "إِلَّا نَصْفَهُ فَلَا تَقْمَهُ"، أَوْ انْقُصَ مِنَ النِّصْفِ الَّذِي لَا تَقُومُهُ وَهَذَا مَعْنَى لَا يَصِحُّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ قَطْعًا".

قلت: نقولُ بجواز عَوْدِهِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، وَلَا يَلْتَزِمُ مَحْذُورٌ. أَمَّا مَا ذَكَرَهُ: مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ اسْتِثْنَاءً مَجْهُولٍ مِنْ مَجْهُولٍ فَمَمْنُوعٌ، بَلْ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَعْلُومٌ مِنْ مَعْلُومٍ، لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْقَلِيلَ قَدَّرَ مَعْنَى وَهُوَ الثَّلَاثُ، وَاللَّيْلُ، فَلَيْسَ بِمَجْهُولٍ. وَأَيْضًا فَاسْتِثْنَاءُ الْمُتَهَمِ قَدْ وَرَدَ. قَالَ تَعَالَى: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ}. وَقَالَ تَعَالَى: {فَسَرَّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ} وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّهُ بَدَلٌ مَجْهُولٍ مِنْ مَجْهُولٍ. وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ أَحْصَرَ مِنْهُ وَأَوْضَحَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ: أَمَّا الْأَحْصَرُ فَمُسْتَلَمٌ. وَأَمَّا أَنَّهُ مُلَيْسٌ فَمَمْنُوعٌ، وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ أَبْلَغَ.

(14/137)

وبهذا الوجه استدلَّ مَنْ قَالَ بجوازِ اسْتِثْنَاءِ النِّصْفِ وَالْأَكْثَرِ. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَوَّلِ: أَنَّهُ جَعَلَ "قَلِيلًا" مُسْتَثْنَى مِنْ "الليل"، ثُمَّ قَسَرَ ذَلِكَ الْقَلِيلَ بِالنِّصْفِ فَكَانَ قِيلَ: فَمُ اللَّيْلِ إِلَّا نَصْفَهُ. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ عَلَى الثَّانِي: أَنَّهُ عَطَفَ "أَوْ زِدْ عَلَيْهِ" عَلَى "انْقُصْ مِنْهُ" فَيَكُونُ قَدْ اسْتِثْنَى الزَّائِدَ عَلَى النِّصْفِ؛ لِأَنَّ الْمَضْمُونَ فِي "مِنْهُ"، وَفِي "عَلَيْهِ" عَائِدٌ عَلَى النِّصْفِ. وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ بِالْعَطْفِ، وَهُوَ نَظِيرٌ أَنْ تَقُولَ: "لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ وَدَرَاهِمًا وَدَرَاهِمًا" فَالزِّيَادَةُ عَلَى النِّصْفِ بِطَرِيقِ الْعَطْفِ لَا بِطَرِيقِ الْاسْتِثْنَاءِ أَخْرَجَ الْأَكْثَرَ بِنَفْسِهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ "نَصْفَهُ" بَدَلٌ مِنْ "الليل" أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ الضَّمِيرَ فِي "مِنْهُ" وَ"عَلَيْهِ" عَائِدٌ عَلَى الْأَقْلِ مِنَ النِّصْفِ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: "وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَمَّا كَانَ مَعْنَى {فَمُ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا} نَصْفَهُ؛ إِذَا أَبْدَلْتَ النِّصْفَ مِنْ "الليل": فَمُ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، رَجَعَ الضَّمِيرُ فِي "مِنْهُ" وَ"عَلَيْهِ" إِلَى الْأَقْلِ مِنَ النِّصْفِ، فَكَانَ قِيلَ: فَمُ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ قُمْ انْقُصْ مِنْ ذَلِكَ الْأَقْلِ أَوْ زِيدَ مِنْهُ قَلِيلًا، فَيَكُونُ التَّخْيِيرُ فِيمَا وَرَاءَ النِّصْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّلَاثِ".

(14/138)

الرابع: أَنْ يَكُونَ "نصفه" بدلاً مِنْ "قليلاً" كما تقدّم، إِلَّا أَنَّكَ تَجْعَلُ القليلَ الثاني رُبْعَ الليل. وقد أوضح الزمخشريُّ هذا أيضاً فقال: "ويجوز إذا أَبْدَلْتَ "نصفه" مِنْ "قليلاً" وَقَسَّرْتَهُ به أَنْ تَجْعَلَ "قليلاً" الثاني بمعنى نصفِ النصفِ، بمعنى الربع، كأنه قيل: أو انقص منه قليلاً نصفه، وتجعل المزيد على هذا القليل - أعني الربع - نصفَ الربع، كأنه قيل: أو زدْ عليه قليلاً نصفاً. ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَ الزيادةَ لكونها مُطْلَقَةً تَتَمَّةُ الثلثِ فيكون تخييراً بين النصفِ والثلثِ والرُّبْعِ" انتهى. وهذه الأوجهُ التي حَكَيْتُهَا عن أبي القاسمِ مِمَّا يَشْهَدُ له بِاتِّسَاعِ عِلْمِهِ فِي كتابِ الله. وَلَمَّا اتَّسَعَتْ عِبَارَتُهُ على الشيخ قال: "وما أوسعَ خيالَ هَذَا الرَّجُلِ!! فإنه يُجَوِّزُ ما يَفْرُبُ وما يَبْعُدُ". قلت: وما صرَّ الشيخُ لو قال: وما أوسعَ عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ!!

الخامس: أَنْ يَكُونَ "إِلَّا قليلاً" استثناءً مِنْ القيامِ، فتجعلَ الليلَ اسمَ جنسٍ ثم قال: "إِلَّا قليلاً" أي: إِلَّا اللَّيْلِيَّ التي تتركُ قيامَها عندَ العُدْرِ البينِ ونحوه: وهذا النَّظَرُ يَحْسُنُ مع إلقولِ بالتَّذْبِ، قاله ابنُ عطية، احتمالاً مِنْ عِنْدِهِ. وفي عبارته: "التي تُجَلُّ بِقيامِها" فَأَبْدَلْتُها: "التي تتركُ قيامَها". وفي الجملة فهذا خلافُ الظاهرِ، وتأويلٌ بعيدٌ.

السادس: قَالَ الأَخْفِيشُ: "إِنَّ الأَصْلَ: فُمُ اللَّيْلِ إِلَّا قليلاً أو نصفه، قال: "كقولك: أَعْطِه درهماً درهماً ثلاثةً". أي: أو درهماًين أو ثلاثةً". وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأنَّ فِيهِ حَذْفَ حرفِ العطفِ، وهو ممنوعٌ لم يَرِدْ منه إِلَّا شَيْءٌ شادٍ يمكن تأويله كقولهم: "أَكَلْتُ لِحْماً لِحْماً سَمَكاً تَمراً". وقول الآخر:

4364 - كيف أَصْبَحْتَ كيف أَمْسَيْتَ مِمَّا * يَزْرَعُ الوُدَّ فِي فؤادِ الكَرِيمِ

(14/139)

أي: لِحْماً وسمكاً وتَمراً، وكذا كيف أَصْبَحْتَ وكيف أَمْسَيْتَ. قد حَرَّجَ الناسَ هذا على بَدَلِ البَداءِ.

السابع: قال التبريزيُّ: "الأمرُ بالقيامِ والخيرِ في الزيادةِ والنقصانِ، وقعَ على الثلثينِ مِنْ آخرِ الليلِ؛ لأنَّ الثلثَ الوَلَّ وَقِيَّتِ العَتَمَةِ، والاستثناءُ وارِدٌ على المأمورِ به، فكانه قال: فُمُ ثُلثي الليلِ إِلَّا قليلاً، أي: ما دونَ نصفه، أو زدْ عليه، أي: على الثلثينِ، فكان التخييرُ في الزيادةِ والنقصانِ واقعا على الثلثينِ" وهو كلامٌ غريبٌ لا يَظْهَرُ من هذا التركيبِ.

الثامن: أَنْ "نصفه" منصوبٌ على إضمارِ فَعَلٍ /، أي: فُمُ نصفه، حكاة مكيٌّ عن غيره، فإنه قال: "نصفه بدلٌ من "الليل" وقيل: انتصبَ على إضمارِ: فُمُ نصفه". قلت: وهذا في التحقيقِ هو وجهُ البَدَلِ الذي ذكره أولاً؛ لأنَّ البَدَلِ على نيةِ تَكَرُّرِ العاملِ.

* { إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا }

قوله: {إِنَّا سَأَلْنَا} : هذه الجملة مستأنفة. وقال الزمخشري: " وهذه الآية اعتراضٌ". ثم قال: " وأراد بهذا الاعتراض أن ما كلفه من قيام الليل من جملة التكاليف الثقيلة الصعبة التي ورد بها القرآن؛ لأن الليل وقت السبات والراحة والهدوء، فلا بد لمن أحياه من مضادة لطبعه ومجاهدة لتفسيه". انتهى. يعني بالاعتراض من حيث المعنى لا من حيث الصنعة؛ وذلك أن قوله: {إِنَّا تَأْتِيَنَّ اللَّيْلُ هِيَ أَشَدُّ} مطابق لقوله: {قَمِ اللَّيْلُ} فكأنه شابه الاعتراض من حيث دخوله بين هذين المتناسبتين.

* { إِنَّا تَأْتِيَنَّ اللَّيْلُ هِيَ أَشَدُّ وَطًا وَأَقْوَمُ قِيلاً }

(14/140)

قوله: {إِنَّا تَأْتِيَنَّ اللَّيْلُ} : في الناشئة أوجه، أحدها: أنها صفة لمحدوف، أي: النفس الناشئة بالليل التي تنشأ من مصجعتها، للعبادة، أي: تنهض وترتفع. من نشأت السجدة: إذا ارتفعت. ونشأ من مكانه ونشأ: إذا نهض. قال: 4365 - نشأنا إلى حوص برى تبيها السرى * وأشرف منها مشرفات القماجد والثاني: أنها مصدر بمعنى قيام الليل، على أنها مصدر من نشأ، إذا قام ونهض، فتكون كالعافية، قالهما الزمخشري. الثالث: أنها بلغة الحبشية، نشأ الرجل: أي قام من الليل. قال الشيخ: " فعلى هذا هي جمع ناشيء، أي: قائم"، أي: قائم " قلت: يعني أنها صفة. لشيء يفهم الجمع، أي: طائفة أو فرقة ناشئة، وإلا ففاعل لا يجمع على فاعلة. الرابع: أن "ناشئة الليل" ساعاته؛ لأنها تنشأ شيئاً بعد شيء. وقيدها ابن عباس والحسن بما كان بعد العشاء، وما كان قبلها فليس بناشئة. وخصصتها عائشة - رضي الله عنها - بمعنى آخر: وهو أن يكون بعد النوم، فلو لم يتقدمها نوم لم تكن ناشئة.

(14/141)

قوله: {وَطًا} قرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر الواو وفتح الطاء بعدها ألفاً. والباقون بفتح الواو وسكون الطاء. وقرأ قتادة وشبل عن أهل مكة "وطناً". وظاهر كلام أبي البقاء يؤذن أنه قرىء بفتح الواو مع المد فإنه قال: "وطاء - بكسر الواو - بمعنى: مواطاة، وفتحها اسم للمصدر، و"وطناً" على فعل، وهو مصدر وطيء" فالوطاء مصدر واطأ كقتال مصدر قاتل. والمعنى: أنها أشد مواطاة، أي: يواطئ قلبها لسانها، إن أرذت النفس، أو يواطئ فيها قلب القائم لسانه، إن أرذت القيام أو العبادة أو الساعات، أو أشد موافقة لما يراد من الجشوع والإخلاص، والوطاء - بالفتح أو الكسر - على معنى: أشد تبات قدم وأبعد من الزلل، أو أثقل وأغلظ من صلاة النهار علي المصلي، من قوله عليه السلام: "اللهم أشد وطأتك على مضر". وعلى كل تقدير فانتصابه على

التمييز. قوله: {وَأَقْوَمُ} حكى الزمخشري: "أَنَّ أَتْسَاءَ قَرَأَ "وَأَصْوَبُ قَبِيلاً" فُقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا حَمَزَةَ إِنَّمَا هِيَ: وَأَقْوَمُ!!" فقال: "إِنَّ أَقْوَمَ وَأَصْوَبَ وَأَهْبَاءَ وَاحِدٌ" وَأَنَّ أَبَا سِرَارِ الْعَتَوِيَّ قَرَأَ {فَحَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ} بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فُقِيلَ لَهُ: هِيَ بِالْجِيمِ. فَقَالَ: حَاسُوا وَجَاسُوا وَاحِدٌ". قلت: له عَرَضُ فِي هَاتَيْنِ الْحِكَايَتَيْنِ، هُوَ جَوَازُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِالْمَعْنَى، وَليْسَ فِي هَذَا دَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى. وَأَيْضاً فَمَا بَيَّنَّ أَيْدِينَا قِرَاءَتُ مَتَوَاتِرٌ، وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ أَحَادٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يُقْرَأُ رِجَالاً {إِنَّ شَجَرَةَ الرَّقُومِ طَعَامُ الْأَيْتِمِ} فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَقُولُ: الْيَتِيمُ. فَلَمَّا تَبَرَّمَ بِهِ قَالَ: طَعَامُ الْفَجَارِ يَا هَذَا. فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ مَنْ بَرَى جَوَازَهُ. وَليْسَ فِيهِ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ أَبِي الدَّرْدَاءِ بَيَانُ الْمَعْنَى، فَجَاءَ بِلَفْظٍ مُبِينٍ.

(14/142)

* { إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا }

قوله: {سَبْحًا}: الْعَامَّةُ عَلَى الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ مُصَدَّرُ سَبَّحَ، وَهُوَ اسْتِعَارَةٌ، اسْتِعَارَةٌ لِلتَّصَرُّفِ فِي الْحَوَائِجِ السَّبَّاحَةِ فِي الْمَاءِ، وَهِيَ الْبُعْدُ فِيهِ. وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَعَكْرَمَةُ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ سَبَّخًا بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِهَا، فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "اسْتِعَارَةٌ مِنْ سَبَّحَ الصُّوفِ: وَهُوَ تَفْسُوهُ وَتَشْرُ أَجْزَائِهِ لِانْتِشَارِ الْهَمِّ وَتَفَرُّقِ الْقَلْبِ بِالشَّوَاغِلِ. وَقِيلَ: التَّسْبِيحُ: التَّخْفِيفُ، حَكَى الْأَصْمَعِيُّ: سَبَّحَ اللَّهُ عَنكَ الْهَمَّ، أَي: حَقَّقَهَا عِنْدَكَ. قَالَ الشَّاعِرُ:
4366 - فَسَبَّحْ عَلَيْكَ الْهَمَّ وَعَلِمَ بِأَنَّهُ * إِذَا قَدَّرَ الرَّحْمَنُ شَيْئًا فَكَائِنٌ
أَي: حَقَّفَ. وَمِنْهُ "لَا تُسَبِّحِي بَدْعَائِكَ"، أَي: لَا تُحَقِّفِي. وَقِيلَ: التَّسْبِيحُ: الْمَدُّ.
يُقَالُ: سَبَّخِي قُطْنِكَ، أَي: مُدِّبِيهِ، وَالسَّبِيخَةُ: قِطْعَةٌ مِنَ الْقُطْنِ. وَالْجَمْعُ سَبَائِخٌ.
قَالَ الْأَخْطَلُ يَصِفُ صَائِدًا وَكَلَابًا:

4367 - فَأَرْسَلُوهُنَّ يُدْرِينَ التَّرَابَ كَمَا * يُدْرِي سَبَائِخَ قَطِينٍ نَدْفُ أوتارِ
وقال أبو الفِضْلِ الرَّازِي: "وقرأ ابن يعمر وعكرمة "سَبَّخًا" بِالْخَاءِ مَعْجَمَةً وَقَالَا:
معناه نَوْمًا، أَي: يَنَامُ بِالنَّهَارِ لَيْسَتَعِينَ بِهِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ. وَقَدْ تَحْتَمِلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ غَيْرَ هَذَا الْمَعْنَى، لَكِنَّمَا قَسَّرَاهَا فَلَا تَجَاوَزُ عَنْهُ". قلت: فِي هَذَا نَظْرٌ؛ لِأَنَّهَا غَايَةٌ مَا فِي الْبَابِ أَتَّهَمَا نَقْلًا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَظَهَرَ لِهَمَا تَفْسِيرُهَا بِمَا ذَكَرْنَا، وَلَا يَلْتَزِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَا يَجُوزُ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَفْسِيرِ اللَّفْظَةِ.

* { وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا }

قوله: {تَبْتِيلًا}: مُصَدَّرٌ عَلَى غَيْرِ الصِّدْرِ وَهُوَ وَاقِعٌ مَوْقِعَ التَّبْتِيلِ؛ لِأَنَّ مُصَدَّرَ تَفَعَّلَ نَحْوُ: تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا، وَتَكَرَّمَ تَكَرُّمًا. وَأَمَّا التَّفْعِيلُ فَمُصَدَّرٌ فَعَّلَ نَحْوُ: صَرَّفَ تَصْرِيفًا. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
4367 - وَقَدْ تَطَوَّبْتُ أَنْطِوَاءَ الْحِصْبِ

(14/143)

فأوقع الانفعال مَوْقِعَ النَّفْعِلِ. قال الزمخشري: "لأنَّ معنى تَبَيَّلَ: "بَيَّلَ نَفْسَهُ، فجيءَ به على معناه مراعاةً لِحَقِّ الْفَوَاصِلِ". والتبَيَّلُ: الانقطاعُ. ومنه "امرأة بتولٌ"، أي: انقطعَتْ عن التَّكَاحِ، وَبَيَّلَتْ الْحَبْلَ قَطَعَتْهُ. قال الليث: التَّبَلُّ: تمييزُ الشيءِ من الشيءِ. وقالوا: "طَلَّقَهُ بَيْلَهُ"، و"هَبَّهُ بَيْلَهُ" يعنونَ انقطاعها عن صاحبها، فالتبَيَّلُ تَرَكُ التَّكَاحِ، الزهدُ فيه. والمرادُ به في الآيةِ الكريمةِ الانقطاعُ إلى عبادةِ اللهِ تعالى دونَ تَرَكِ النِّكَاحِ، ومنه سُمِّيَ الرَّاهِبُ "مُتَبَيَّلًا" لانقطاعه عن النِّكَاحِ. قال امرؤ القيس:

4368 - نُصِيءُ الظَّلامَ بِالْعَشِيِّ كَأَنَّهَا * منارُهُ مُمَسَّى رَاهِبٍ مُتَبَيَّلٍ

* { رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا }

قوله: { رَبُّ الْمَشْرِقِ } : قرأ الأخوان وأبو بكر وابن عامر بجرِّ "ربِّ المشرق" على النعت لـ "ربِّك" أو البدل منه أو البيان له. وقال للزمخشري: "وعن ابن عباسٍ على القسمِ بإضمارِ جَرَفِ الْقِسْمِ كَقَوْلِكَ: "اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ"، وجوابُ { لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } كما تقول: "والله لا أحدَ في الدارِ إلا زيدٌ" قال الشيخ: "لعلَّ هذا التخرِيجُ لا يصحُّ عن ابن عباسٍ؛ لأنَّ فيه إضمارَ الجارِّ، ولا يُجيزه البصريون إلا مع لفظِ الجلالةِ المعظمةِ خاصةً، ولأنَّ الجملةَ المنفيَّةَ في جوابِ القسمِ إذا كانتُ اسميةً فإنما تُنْفَى بـ"ما" وحدها، ولا تُنْفَى بـ"لا" إلا الجملةُ المصدرُ بمضارعٍ كثيراً، أو يماضٍ في معناه قليلاً، نحو قوله:

4369 - رَدُّوا فَوَاللَّهِ لَا دُدُّنَاكُمْ أَبَدًا * ما دام في مائنا وزدٌ لُوْرَادٍ

والزمخشريُّ أورد ذلك على سبيلِ التجويزِ والتسليمِ، والذي ذكره النحويُّون هو نفيها بـ"ما" كقوله:

4370 - لَعَمْرُكَ مَا سَعَدُ بِحُلَّةِ آثِمٍ * وَلَا تَأْتِي يَوْمَ الْحِفاطِ وَلَا حَصِرُ

(14/144)

قلت: قد أطلق الشيخ جمالُ الدين بن مالك أنَّ الجملةَ المنفيَّةَ سواءً كانتُ اسميةً أم فعليةً تُنْفَى بـ"ما" أو "لا" أو "إن" بمعنى "ما"، وباقي السبعةِ برفعه على الابتداءِ، وخبرُه الجملةُ مِنْ قَوْلِهِ: { لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } أو على خبرِ ابتداءٍ مضمرةٍ، أي: وهو رَبُّ. وهذا أحسنُ لارتباطِ الكلامِ ببعضه ببعض. / وقرأ زيدٌ بن عليٍّ رَبُّ" بالنصب على المدح. وقرأ العامةُ "المَشْرِقِ والمَغْرِبِ" موخَّدين. وعبدُ الله وابن عباسٍ "المشارِقِ والمغاربِ" ويجوزُ أن ينتصبَ "رَبُّ" في قراءةِ زيدٍ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ، أَحَدُهُما: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "اسْمِ رَبِّكَ" أو بيانٌ له، أو نعتٌ له، قاله أبو البقاء، وهذا يَجِيءُ على أن الاسمَ هو المُسَمَّى. والثاني: أنه منصوبٌ على الاشتغالِ بفعلٍ مقدرٍ، أي: فَاتَّخِذْ رَبَّ الْمَشْرِقِ فَاتَّخِذْهُ، وما بينهما اعتراضٌ.

* { وَدَرَنِي وَالْمُكَدِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهْلَهُمْ قَلِيلًا }

قوله: {وَالْمُكَدِّبِينَ} يجوزُ نصبُه على المعية، وهو الظاهرُ، ويجوزُ على التَّسْقِي، وهو أوفقُ للصَّنَاعَةِ.

قول: {أُولَى النَّعْمَةِ} نعتٌ للمكذِّبين. والنَّعْمَةُ بالفتح: التَّعْمُّ، وبالكسر: الإِنعام، وبالضم: المَسْرَرَةُ. يقال: نُعِمْتُ ونُعِمْتُ عَيْنِي.

قوله: {قَلِيلًا} نعتٌ لمصدرٍ، أي: تَمْهِيلًا، أو لظرفِ زمانٍ محذوفٍ، أي: زمانًا قليلًا.

* {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا}

قوله: {أَنْكَالًا}: جمعُ نِكْلٍ. وفيه قولان، أشهرُهما: أنه القَيْدُ. وقيل: العُلُّ، والأولُ أَعْرَفُ. وقالتِ الخنساء:

4371 - دَعَاكَ فَقَطَعْتَ أَنْكَالَهُ * وقد كُنَّ مِنْ قَبْلُ لَا تُقَطِّعُ

* {وَطَعَامًا دَا عَصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا}

قوله: {دَا عَصَّةٍ}: العُصَّةُ: الشَّجَى، وهو ما يَنْشَبُ في الحَلْقِ فلا يَنْسَاعُ. ويُقال: عَصَصْتُ بالكسر، فأنت غاصٌّ وعَصَّانٌ قال:

(14/145)

4372 - لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِيقٌ * كنتُ كالعَصَّانِ بالماءِ اعتصاري

* {يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا}

قوله: {يَوْمَ تَرْجُفُ}: فيه وجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ"دَرَنِي"، وفيه بُعْدُ. والثاني: أنه منصوبٌ بالاستقرارِ المتعلقِ به "لَدَيْنَا". والثالث: أنه صفةٌ لـ"عَذَابًا" فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: عَذَابًا وأَقْعًا يَوْمَ تَرْجُفُ. والرابع: أنه منصوبٌ بـ"أليم". والعامَّةُ "تَرْجُفُ" بفتح التاءِ وضمِّ الجيمِ مبنياً للفاعلِ، وزيدُ بن علي يقرؤه مبنياً للمفعولِ مِنْ أَرْجَفَهَا.

قوله: {مَّهِيلًا} أصله مَهْيُولٌ كَمَضْرُوبٍ، فاستُقِلَّتِ الضمةُ على الياءِ فثَقَلَتْ إلى الساكنِ قبلها، وهو الهاءُ، فالتقى ساكنان. فاختلف النحاءُ في العملِ في ذلك: فسيبويه وأتباعه حذفوا الواو، وكانتِ أُولَى بالحذفِ؛ لأنها زائدةٌ، وإن كانتِ القاعدةُ أن ما يُحذفُ لالتقاءِ الساكنينِ الأولُ، ثم كَسَرُوا الهاءَ لتصحَّ الياءُ، ووزنٌ حينئذٍ مَفْعَلٌ. والكسائيُّ والفراءُ والأخفشُ حذفوا الياءَ؛ لأنَّ القاعدةُ في التقاءِ الساكنينِ إذا احتيجَ إلى حَذْفِ أحدهما حُذِفَ الأولُ وكان ينبغي على قولهم أن يُال: فيه: مَهْؤُلٌ، إلا أنَّهم كَسَرُوا الهاءَ لأجلِ الياءِ التي كانتِ، فثَقَلَتْ الواوُ ياءً، ووزنٌ حينئذٍ مَفْعُولًا على الأصلِ، ومَفِيلًا بعد القلبِ.

(14/146)

قال مكي: "وقد أجازوا كلُّهم أن يأتي على أصله في الكلام فنقول: مَهْيُولٌ وَمَبْيُوعٌ، وما أشبه ذلك مِنْ ذواتِ الياءِ. فَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى آلِهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ نَحْوُ: مَقْوُولٌ وَمَصْوُوعٌ، وَأَجَازُوا كُلَّهُمْ مَهْوُولٌ وَمَبْوُوعٌ عَلَى لُغَةٍ مَن قَالَ: بُوعَ الْمَنَاعُ، وَقَوْلُ الْقَوْلِ، وَيَكُونُ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَحْذُوفِ مِنْهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ". قلت: التتيمُّ فِي مَبْيُوعٍ وَمَهْيُولٍ وَبِأَيْهِ لُغَةُ تَمِيمٍ، وَالْحَدْفُ لُغَةُ سَائِرِ الْعَرَبِ. وَيُقَالُ: هَلَّتْ التَّرَابُ أَهْلِيهِ هَيْلًا فَهُوَ مَهِيلٌ. وَفِيهِ لُغَةُ: أَهْلُهُ - رِبَاعِيًّا - إِهَالَةً فَهُوَ مُهَالٌ نَحْوُ: أَبْعَثُهُ إِبَاعَةً فَهُوَ مُبَاعٌ.

والكثيبُ: ما اجتمع من الرَّمْلِ / والجمعُ في القلَّةِ: أَكْثَبَةٌ، وفي الكثرة: كُتْبَانٌ وَكُتْبٌ، كَرَعِيفٌ وَأَرْعِقَةٌ وَرُعْفَانٌ وَرُعْفٌ. قال ذو الرمة:
4373 - فقلت لها: لا إنَّ أهلي جيرةٌ * لأكتبة الدَّهْنِ جميعاً ومالياً
والمهيلُ: ما انهال تحت القدم، أي: انصبَّ، مِنْ هَلَّتْ التَّرَابُ، أي: طَرَحْتُهُ، قال
الزمخشري: "مَنْ كَتَبَتْ الشَّيْءَ إِذَا جَمَعْتَهُ، وَمِنْهُ الْكُتْبَةُ مِنَ اللَّبَنِ. قَالَتْ
السَّائِنَةُ: أَجَزَّ جُفَالًا وَأَحْلَبُ كُتْبًا عَجَالًا".

* { فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً }

قوله: { فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ } : إنما عَرَّفَ فِيهِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ، وَهَذِهِ أَلِ الْعَهْدِيَّةُ، وَالْعَرَبُ إِذَا قَدَّمَتْ اسْمًا ثُمَّ حَكَتْ عَنْهُ ثَانِيًا أَتَوْا بِهِ مُعَرِّفًا بِأَلٍ، أَوْ أَتَوْا بِضَمِيرِهِ لِئَلَّا يُلْبَسَ بِغَيْرِهِ نَحْوُهُ: "رَأَيْتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ" أَوْ فَأَكْرَمْتُهُ، وَلَوْ قُلْتِ: "فَأَكْرَمْتُ رَجُلًا" لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: { إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا } وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ"

* { فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا }

(14/147)

قوله: { يَوْمًا } : مَنْصُوبٌ إِمَّا بِـ "تَتَّقُونَ" عَلَى سَبِيلِ الْمَفْعُولِ بِهِ تَجَوُّزًا. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "يَوْمًا" مَفْعُولٌ بِهِ، أَي: فَكَيْفَ تَتَّقُونَ أَنْفُسَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ لَيْسَ بِمَعْنَى وَقَى حَتَّى يُفَسِّرَهُ بِهِ، وَإِتَّقَى يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، وَوَقَى يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ. قَالَ تَعَالَى: { وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ }. وَلِذَلِكَ قَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بِـ تَتَّقُونَ أَنْفُسَكُمْ، لَكِنَّهُ لَيْسَ "تَتَّقُونَ" بِمَعْنَى يَقُونَ، فَلَا يُعَدَّى تَعَدِّيَّتَهُ أَنْتَهَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الظَّرْفِ، أَي: فَكَيْفَ لَكُمْ بِالتَّقْوَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنْ كَفَرْتُمْ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ مَفْعُولًا بِهِ بِـ "كَفَرْتُمْ" إِذَا جُعِلَ "كَفَرْتُمْ" بِمَعْنَى جَحَدْتُمْ، أَي فَكَيْفَ تَتَّقُونَ اللَّهَ وَتَخْشَوْنَهُ إِنْ جَحَدْتُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ ظَرْفًا، لِأَنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَ ذَلِكَ الْيَوْمَ؛ بَلْ يُؤْمِنُونَ لَا مَحَالَةَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى إِسْقَاطِ الْجَارِ، أَي: إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

والعامةُ على تنوين "يوماً" وجعل الجملة بعده نعتاً له. والعائدُ محذوفٌ، أي: يجعل الولدانَ فيه. قاله أبو البقاء ولم يتعرَّضْ للفاعلِ في "يَجْعَلُ" وهو على هذا ضميرُ الباري تعالى، أي: يوماً يجعلُ اللهُ فيه. وأحسنُ من هذا أن يُجْعَلَ الاثْنُ مضمراً في "يَجْعَلُ" هو فاعلهُ، وتكون نسبةُ الجعلِ إلى اليومِ من بابِ المبالغةِ، أي: نفسُ اليومِ يجعلُ الولدانَ شيئاً.

وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ "يومَ يجعلُ" بإضافةِ الظرفِ للجملة. والفاعلُ على هذا هو ضميرُ الباري تعالى. والجعلُ هنا بمعنى التصييرِ فـ "شيئاً" مفعولُ ثانٍ، وهو جمعُ أشيب. وأصلُ الشينِ الضمُّ فكسرتُ لتصحَّ الياءُ نحو: أحمرٌ وحُمُر. قال الشاعر:

(14/148)

4374 - مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ * وَالْعَائِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ
وقال آخر:

4375 - * لَعِينَ بِنَا شَيْباً وَسَيَّبَنَا مُرْدَا

* { السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا }

قوله: { السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ } : صفةٌ أخرى، أي: مُتَشَقِّقةٌ بسببِ هَوِّه: وإنما لم تُؤنَّثِ الصفةُ لأحدٍ وجوهٍ منها: تأويلها بمعنى السَّفْفِ ومنها: أنها على النَّسَبِ أي: ذات انقطاعٍ نحو: مُرْضِعٍ وحائضٍ. ومنها: أنها تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ: أنشد الفراء: 4376 - وَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا * لَحَفْنَا بِالسَّمَاءِ وَبِالسَّحَابِ ومنها: أنها اسمُ جنسٍ يُفَرِّقُ بينه وبين واحدِه بالتاء فيقال: سَمَاءَةٌ وقد تقدَّم أنَّ في اسمٍ / الجنسِ والتذكيرِ والتانيثِ؛ ولهذا قال الفارسي: "هو كقوله: { جَرَادٌ مُنْشِرٌ } { الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ } { أَعْجَازٌ تَحُلُ مُنْفَعِرٌ } يعني فجاء على أحدِ الجائزين. والباءُ فيه سببيةٌ كما تقدَّم. وجوزَ الزمخشريُّ أن تكونَ للاستعانة، فإنه قال: "والباءُ في" به" مثلها في قول: "قَطَرْتُ الْعُودَ بِالْقُدُومِ فَأَنْقَطِرُ بِهِ". قوله: { وَعْدُهُ } يجوزُ أن يكونَ الضميرُ لله تعالى، وإن لم يجز له ذِكْرُ الْعِلْمِ، فيكونُ المصدرُ مضافاً فالعِلهُ. ويجوزُ أن يكونَ لليومِ، فيكونُ مضافاً لمفعولِه. والفاعلُ / وهو اللهُ تعالى - مُقَدَّرٌ.

(14/149)

* { إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاقْرَأُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ

تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَاسْتَعْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ {

قوله: { مِنْ ثُلثِي اللَّيْلِ } : العَامَّةُ على صَمِّ اللامِ، وهو الأَصْلُ كَالرُّبْعِ وَالسُّدُسِ،
وقرأ هشام بإسكانها تخفيفاً.

(14/150)

قوله: { وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ } قرأ الكوفيون وابن كثير بنصيهما، والباقون بجرهما.
وفي الجر إشكال كما سيأتي. فالنصبُ تَسْقُطُ على "أدنى" لأنه بمعنى، وَقْتُ
أَدْنَى، أي: أقرب. اسْتُعِيرَ الدنُو لُقُوبَ المسافَةِ في الزمانِ وهذا مطابقٌ لما في
أول السورة من التقسيم: وذلك أَنَّهُ إِذَا قَامَ أَدْنَى مِنْ ثُلثِي اللَّيْلِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ
قَامَ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي لَمْ يَقُمْ فِيهِ يَكُونُ الثَّلَاثَ وَشَيْئًا مِنَ الثَّلَاثَيْنِ،
فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: "إِلَّا قَلِيلًا". وَأَمَّا قَوْلُهُ "وَنِصْفَهُ" فَهُوَ مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ أَوْلًا
"نِصْفَهُ" وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَتُلُثَّهُ" فَإِنَّ قَوْلَهُ: { أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ } قد يَنْتَهِي النَّقْصُ فِي
الْقَلِيلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ ثَلَاثِي اللَّيْلِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: { أَوْ زِدْ عَلَيْهِ } فَإِنَّهُ إِذَا زَادَ
عَلَى عَلَى النِّصْفِ قَلِيلًا كَانَ الْوَقْتُ أَقَلَّ مِنَ الثَّلَاثَيْنِ. فَيَكُونُ قَدْ طَابَقَ أَدْنَى مِنْ
ثُلثِي اللَّيْلِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى: { نِصْفَهُ أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ قَلِيلًا } شَرْحًا لِمُبْهَمٍ مَا
دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: { قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا }. وَعَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ قَسَرَ الْحَسَنُ
"نُحْصُوهُ" بِمَعْنَى تُطِيقُوهُ.

(14/151)

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجَرِّ فَمَعْنَاهَا: أَنَّهُ قِيَامٌ مُخْتَلِفٌ: مَرَّةً أَدْنَى مِنَ الثَّلَاثَيْنِ، وَمَرَّةً أَدْنَى
مِنَ النِّصْفِ، وَمَرَّةً أَدْنَى مِنَ الثَّلَاثِ؛ وَذَلِكَ لِتَعَدُّرِ مَعْرِفَةِ الْبَشَرِ بِمَقْدَارِ الزَّمَانِ مَعَ
عُدْرِ النَّوْمِ. وَقَدْ أَوْضَحَ هَذَا كُلَّهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَالَ: "وَقُرِئَ نِصْفَهُ وَثُلُثَهُ بِالنِّصْبِ
عَلَى أَنَّكَ تَقُومُ أَقَلَّ مِنَ الثَّلَاثَيْنِ، وَتَقُومُ النِّصْفَ وَالثَّلَاثَ وَهَذَا مُطَابِقٌ لِمَا مَرَّ فِي
أَوَّلِ السُّورَةِ مِنَ التَّخْيِيرِ: بَيْنَ قِيَامِ النِّصْفِ بِتَامِهِ، وَبَيْنَ قِيَامِ النَّاكِصِ مِنْهُ، وَهُوَ
الثَّلَاثُ، وَبَيْنَ قِيَامِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَدْنَى مِنَ الثَّلَاثَيْنِ. وَقُرِئَ بِالْجَرِّ، أَي: تَقُومُ
أَقَلَّ مِنَ الثَّلَاثَيْنِ وَأَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ وَالثَّلَاثِ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ النَّصْبِ - وَهُوَ
أَدْنَى مِنَ الثَّلَاثَيْنِ - وَالثَّلَاثِ - وَهُوَ أَدْنَى مِنَ النِّصْفِ - وَالرُّبْعِ - وَهُوَ أَدْنَى مِنَ
الثَّلَاثَيْنِ - وَالثَّلَاثِ - وَهُوَ أَدْنَى مِنَ النِّصْفِ - وَالرُّبْعِ - وَهُوَ أَدْنَى مِنَ الثَّلَاثِ - وَهُوَ
الْوَجْهُ الْأَخِيرُ" أَنْتَهَى. يَعْنِي بِالْوَجْهِ الْأَخِيرِ مَا قَدَّمَهُ أَوَّلَ السُّورَةِ مِنَ التَّوْبِيْلَاتِ.
وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَائِسِيُّ: "وَفِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ إِشْكَالٌ، إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ: نِصْفَهُ
تَارَةً، وَثُلُثَهُ تَارَةً، وَأَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ وَالثَّلَاثِ تَارَةً، فَيَصِحَّ الْمَعْنَى."

قوله: { وَطَائِفَةٌ } رُفِعَ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ فِي "يَقُومُ"، وَجَوَّزَ ذَلِكَ الْفَصْلُ

بِالظَّرْفِ وَهِيَ عُطِفَ عَلَيْهِ.

قوله: { وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ } قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَتَقْدِيمُ اسْمِهِ عَزَّ وَجَلَّ مُبْتَدَأٌ
مَبْنِيًّا عَلَيْهِ "يُقَدِّرُ" هُوَ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى الْإِخْتِصَاصِ بِالتَّقْدِيرِ". وَنَازَعَهُ الشَّيْخُ فِي

ذلك فقال: "لو قيل: "زيدٌ يحفظُ القرآن" لم يدُلَّ ذلك على اختصاصه". وجعلَ الاختصاصَ في الآية مفهوماً من السياق لا ممّا ذكره.
قوله: {أَنْ لَنْ} و "أَنْ سَيَكُونُ" كلاهما مخففة من الثقيلة، والفاصلُ النفيُّ وحرفُ التنفيسِ.

(14/152)

قوله: {وَأَخْرُونَ} / عطْفٌ على "مَرَضَى"، أي: عَلِمَ أَنْ سَيُوجَدُ مِنْكُمْ قَوْمٌ مَرَضَى وَقَوْمٌ آخَرُونَ مسافرون. فـ "يَضْرِبُونَ" نعتٌ لـ "آخرون" وكذلك "يَبْتَغُونَ". ويجوزُ أَنْ يَكُونَ "يَبْتَغُونَ" حالاً مِنْ فاعلٍ "يَضْرِبُونَ"، و "آخرون" عطْفٌ على "آخرون" و "يقاتلون" صفته.
قوله: {هُوَ خَيْرٌ} العامَّةُ على نصب الخير، مفعولاً ثانياً. وهو: إمَّا تأكيدٌ للمفعولِ الأولِ أو فصلٌ. وجوزَ أبو البقاء أن يكونَ بدلاً، وهو غلطٌ؛ لأنَّه كان يلزمُ أن يطابقَ ما قبله في الإعرابِ فيقال: إياه. وقرأ أبو السَّمَّال وابن السَّمَّيْع "خيرٌ" على أن يكونَ "هو" مبتدأ، و "خيرٌ" خبره. والجملةُ مفعولٌ ثانٍ لـ "تجدوه". قال أبو زيد: "هي لغةٌ تميم، يرفعون ما بعد الفصل" وأنشد سيبويه:

4377 - تَجِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا * وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ
والقوافي مرفوعةٌ. ويُرْوَى "أَقْدَاراً" بالنصب. قال الزمخشري:
و "هو فضلٌ" وجاز وإن لم يَقَعْ بينَ معرفتَيْنِ لَأَنَّ "أَفْعَلَ مِنْ" أَسْبَبَهُ فِي امْتِنَاعِهِ
من حرفِ التعريفِ المعرفةً". قلت: هذا هو المشهورُ. وبعضهم يُجَوِّزُهُ فِي غَيْرِ
أَفْعَلَ مِنَ النِّكَرَاتِ.

سورة المدثر

* { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ }

(14/153)

قوله: {الْمُدَّثِّرُ}: العامَّةُ على تشديدِ الدالِ وكسْرِ الثاءِ، اسمٌ فاعلٍ من تَدَثَّرَ. وأصله الْمُتَدَثَّرُ. فأدغم كالمُرَّمَّلِ. وفي حرفِ أَبِي "الْمُدَّتَّرُ" على الأصلِ المُشارِ إليه. وقرأ عكرمةٌ بتخفيفِ الدالِ اسمَ فاعلٍ، مِنْ دَثَّرَ بِالتَّشْدِيدِ، وَيَكُونُ الْمَفْعُولُ مَحذُوفاً أَي: الْمُدَّثِّرُ نَفْسَهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي "الْمُرَّمَّلِ" وَعَنْهُ أَيْضاً قَتْحُ الثاءِ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ. قال الزمخشري: "مِنْ دَثَّرَهُ. يُقَالُ: دَثَّرْتُ هَذَا الْأَمْرَ، وَعَصَبْتُ بِكَ كَمَا قَالَ فِي الْمُرَّمَّلِ" انتهى. ومعنى "تَدَثَّرَ" لَيْسَ الدَّثَارُ، وَهُوَ الثُوبُ الَّذِي فَوْقَ الشُّعَارِ، وَالشُّعَارُ مَا يَلْبِي الْجَسَدَ. وفي الحديث: "الْأَنْصَارُ شِعَارٌ وَالنَّاسُ دِثَارٌ" وسيفٌ دائرٌ: بعيد العَهْدِ بالصِّقالِ. ومنه: قيل للمنزلِ الدارسِ: "دائرٌ" لِذَهَابِ أَعْلَامِهِ. وفلانٌ دَثَّرَ المارِ أَي: حَسَّنَ الْقِيَامَ بِهِ.

* { فُمْ فَأَنْذِرْ } {

قوله: { فُمْ } : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْقِيَامِ الْمَعْهُودِ، وَإِمَّا مِنْ قَامَ بِمَعْنَى: الْأَخْذِ فِي الْقِيَامِ، كَقَوْلِهِ:

4378 - فقام يَدُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *

وقول الآخر:

4379 - علي ما قام يَشْتِمُنِي لَيْئِمٌ *

في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: أَنْ "قَامَ" مَزِيدَةٌ "وَفِي جَعْلِهَا بِمَعْنَى الْأَخْذِ فِي الْقِيَامِ نَظْرًا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِيرُ مِنْ أَخْوَاتِ "عَسَى" فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَيْرٍ يَكُونُ فِعْلًا مُضَارِعًا مَجْرَدًا مِنْ "أَنْ".

قوله: { فَأَنْذِرْ } مَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ. أَي: أَنْذِرْ قَوْمَكَ عَذَابَ اللَّهِ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ لَهُ مَفْعُولٌ أَي: أَوْقِعِ الْإِنذَارَ.

* { وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ } {

(14/154)

قوله: { وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ } : قَدَّمَ الْمَفْعُولَ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ إِذْنًا بِالْاِخْتِصَاصِ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، أَوْ لِلاَهْتِمَامِ بِهِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَإِخْتِصَّ "رَبَّكَ" بِالتَّكْبِيرِ" ثُمَّ قَالَ: وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَعْنَى الشَّرْطِ. كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا كَانَ فَلَا تَدَعُ تَكْبِيرَهُ". قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْفَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ: { وَإِيَّايَ قَارِهَبُونَ } أَوْلَ الْبَقْرَةِ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا قَدَّرَهُ النَّحَاةُ فِي قَوْلِكَ: "زَيْدًا فَاصْرَبْ" قَالُوا: تَقْدِيرُهُ: تَبَّهَ فَاصْرَبْ زَيْدًا. وَالْفَاءُ هِيَ جَوَابُ الْأَمْرِ. وَهَذَا الْأَمْرُ: إِمَّا مُصَمَّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَإِمَّا الشَّرْطُ مَحْذُوفٌ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي فِيهِ عِنْدَ النَّحَاةِ".

* { وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ } {

وَقَرَأَ حَفْصٌ "وَالرُّجْزَ" بضمِّ الرَّاءِ، وَالباقون بكسرها، فُقِيلَ: لَعْنَانٌ بِمَعْنَى. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: "الضَّمُّ أَفْسَى اللَّغْتَيْنِ، وَأَكْثَرُهُمَا". وَقَالَ مُجَاهِدٌ: "هُوَ بِالضَّمِّ اسْمٌ صَمٌّ، وَيُعْرَى لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَيْضًا، وَبِالْكَسْرِ اسْمٌ لِلْعَذَابِ. وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ الْعَذَابَ فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ أَي: اهُجُرْ أَسْبَابَ الْعَذَابِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَيْهِ، أَوْ لِإِقَامَةِ الْمُسَبَّبِ مُقَامَ سَبَبِهِ، وَهُوَ مَجَازٌ شَائِعٌ.

* { وَلَا تَمُنْ تَسْتَكْثِرْ } {

قوله: { وَلَا تَمُنْ } : الْعَامَّةُ عَلَى فَكِّ الْإِدْغَالِ. وَالْحَسَنُ وَأَبُو السَّمَّالِ بِالْإِدْغَامِ. قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَجْزُورَ / وَالْمَوْقِفَ مِنْ هَذَا النَّوعِ يَجُوزُ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْمَائِدَةِ عِنْدَ { مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ } . وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مِنَ الْمَتْنِ وَهُوَ الْإِعْتِدَادُ عَلَى الْمُعْطِي بِمَا أَعْطَاهُ. وَقِيلَ: "لَا تَصْغَفُ" مِنْ قَوْلِهِمْ: حَبْلٌ مَنِينٌ أَي: ضَعِيفٌ.

(14/155)

قوله: {تَسْتَكْتِرُ} العامَّةُ على رَفْعِهِ، وفيه وجهان، أحدهما: أنه في موضع الحال أي: لا تَمُنُّ مُسْتَكْتِرًا ما أعطيت. وقيل: معناه: لِتَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيتَ. والثاني: أنه على حَذْفِ "أَنْ" يعني أَنَّ الأصل: ولا تَمُنُّ أَنْ تَسْتَكْتِرَ، فلَمَّا حُذِفَتْ "أَنْ" ارتفع الفعلُ كقوله:

4380 - ألا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الوغى *
 في إحدى الروايتين، قاله الزمخشري، ولم يُبين: ما محلُّ "أَنْ" وما في حيزها. وفيه وجهان، أظهرهما - وهو الذي يُريده - هو أنها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على الخلافِ فيها بعد حَذْفِ حرفِ الجرِّ، وهو هنا لامُ العلةِ تقديرُهُ: ولا تَمُنُّ لِأَنْ تَسْتَكْتِرَ. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ فقط مفعولاً بها أي: لا تَصْغُفْ أَنْ تَسْتَكْتِرَ. من الخير، قاله مكي، وقد تَقَدَّمَ لك أَنَّ "تَمُنُّ" بمعنى تَصْغُفْ، وهو قولُ مجاهدٍ، إلا أَنَّ الشيخَ قال بعد كلام الزمخشري: "وهذا لا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ القرآنُ عليه؛ لِأَنَّ ذلك لا يجوزُ إلا في الشعر، ولنا مَدْوَحَةٌ عنه مع صحة معنى الحال" قلت: قد سبقه مكي وغيره إلى هذا. وأيضاً فقوله: "في الشعر" ممنوعٌ؛ هؤلاء الكوفيون يُجيزون ذلك وأيضاً فقد قرأ الحسن والأعمش "تَسْتَكْتِرُ" نصباً، وهو على إضمار "أَنْ" كقولهم: "مُزَّةٌ يَحْفَرُهَا" وأبْلَغَ مِنْ ذلك التصريحُ بأنَّ في قراءة عبد الله: {ولا تَمُنُّ أَنْ تَسْتَكْتِرَ}.
 وقرأ الحسنُ أيضاً وبأنَّ أبي عبله "تَسْتَكْتِرُ" جزماً، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يكونَ بدلاً من الفعلِ قبله، كقوله تعالى: {يَلْقَ أَنامًا يُضَاعَفُ} ف"يُضَاعَفُ" بدلٌ مِنْ "يَلْقَ" وكقوله:
 4381 - متى تَأْتينا تُلَمِّمُ بنا في ديارنا * تَجِدُ حَظَبًا جَزَلًا وناراً تَأْجَجُ

(14/156)

ويكونُ من المَنْ الذي في قوله: {لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَدَى} الثاني: أَنْ يُشَبَّهَ (ثَرَوْ) بـ "عَصْدٍ" فَيُسَكَّنَ تخفيفاً، قاله الزمخشريين يعني أنه تَأْخُذُ مِنْ مجموع "تَسْتَكْتِرُ" ومن الكلمة بعده وهو الواوُ ما يكون فيه شبيهاً بـ "عَصْدٍ". ألا ترى أنه قال: "أَنْ يُشَبَّهَ ثَرَوْ" فأخذ بعض "تَسْتَكْتِرُ" وهو الثاءُ والراءُ وحرفُ العطفِ مِنْ قوله: {ولربُّكَ فاصِرٌ}. وهذا كما قالوا في قول امرئ القيس:
 4382 - فاليومَ أَشْرَبُ غيرَ مُسْتَحْقِبِ * إنما من الله ولا واعلِ
 بتسكين "أَشْرَبُ": إنهم أخذوا من الكلمتين (رَبِغ) كـ عَصْدٍ، تَمَّ سَكَّنَ. وقد تقدَّمَ في سورة يوسف في قراءة قبيل {مَنْ يَتَّقِي} بثبوت الياءِ أَنَّ "مَنْ" موصولةٌ، فأعْتَرَضَ بجزم "يَصْبِرُ" فأجيب: بأنه شبه (بُرْف) أخذوا الباءَ والراءَ مِنْ "يَصْبِرُ"، والفاءُ مِنْ "فَإِنَّ" وهذا نظيرُ تَيْكُ سواءً. الوجه الثالثُ أَنْ يُعْتَبَرَ حالُ الوقفِ وَبُجْرِي الوصلِ مُجْراه، قاله الزمخشري أيضاً، يعني أنه مرفوعٌ، وإنما سَكَّنَ تخفيفاً، أو أَجْرِي الوصلِ مُجْرِي الوقفِ. قال الشيخ: "وهذان لا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ عليهما مع وجودِ أَرْجَحَ منهما، وهو البذل". قلت: الحقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ،

كيف يُعَدَّلُ إلى هَدْيَيْنِ الوجهَيْنِ مع ظهورِ البدلِ معنَى وصحةً وصناعةً.

* { وَلِرَبِّكَ قَاصِرٌ }

(14/157)

قوله: { وَلِرَبِّكَ قَاصِرٌ } : التقديمُ على ما تَقَدَّمَ، وَحَسَنَهُ كَوْنُهُ رَأْسَ فَاصِلَةٍ مُؤَاخِيًا لِمَا تَقَدَّمَه. و "لِرَبِّكَ" يجوز فيه وجهان، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ لَامَ الْعَلَّةِ أَي: لوجهِ رَبِّكَ قَاصِرٌ على أذى الكفارِ وعلى عبادةِ رَبِّكَ، وعن كلِّ ما لا يَلِيْقُ، فَتُرِكَ المصبوْرُ عليه والمصبوْرُ عنه للعلمِ بهما. والأحسنُ أَنْ لا يُقَدَّرَ بِشَيْءٍ خَاصٍّ بَلْ شَيْءٍ عَامٍّ. والثاني: أَنْ يُصَمَّنَ "اصْبِرْ" معنى: ادْعُ لِرَبِّكَ وَسَلِّمْ لَهُ أَمْرَكَ صَابِرًا، كقوله: { قَاصِرٌ لِحُكْمِ رَبِّكَ }

* { فَإِذَا تُقِرَّ فِي النَّاقُورِ }

* { فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ }

قوله: { فَإِذَا تُقِرَّ } : قال الزمخشريُّ: "والفاءُ / في قوله: "فإذا تُقِرَّ" للتسبب، كأنه قيل: اصْبِرْ على أذاهم، فبينَ أيديهم يَوْمٌ عَسِيرٌ يَلْقَوْنَ فِيهِ [عاقبةً] أذاهم، وتَلْقَى فِيهِ عاقبةً صبرِكَ عليه. والفاءُ في "فذلك" للجزاء". قلت: يعني أَنَّ الفاءَ في "فذلك" جزاءٌ للشرطِ في قوله: "فإذا تُقِرَّ". وفي العاملِ في "إذا" أوجهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا متعلِّقةٌ بـ"أُنذِرْ" أي: أُنذِرْهُمْ إِذَا تُقِرَّ فِي النَّاقُورِ، قاله الحوفيُّ. وفيه نظرٌ: من حيثِ إِنَّ الفاءَ تمنعُ مِنْ ذلك، ولو أَرَادَ تفسِيرَ المعنى لكان سهلًا، لكنه في مَعْرِضِ تفسِيرِ الإعرابِ لا تفسِيرِ المعنى.

(14/158)

الثاني: أَنْ ينتصِبَ بما دَلَّ عليه قوله: { فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ } . قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: بم انتصَبَ "إذا"، وكيف صحَّ أَنْ يقعَ "يومئذٍ" ظرفاً لـ"يومٌ عَسِيرٌ"؟ قلت: انتصَبَ "إذا" بما دَلَّ عليه الجزاءُ؛ لأنَّ المعنى: فإذا تُقِرَّ في النَّاقُورِ عَسِرَ الأمرُ على الكافرين. والذي أجاز وقوعَ يومئذٍ ظرفاً لـ"يومٌ عَسِيرٌ" أَنَّ المعنى: فذلك يومٌ التَّقِرِّ وقوعُ يومِ عَسِيرٍ؛ لأنَّ يومَ القيامةِ يقعُ ويأتي حينَ يُنقَرُ في النَّاقُورِ "انتهى. ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فهي نفسُ "عَسِيرٍ"؛ لأنَّ الصِّفَةَ لا تعملُ فيما قبلَ موصوفها عندَ البصريِّ؛ ولذلك رُدَّ على الزمخشريِّ قوله: إِنَّ في أنفسهم "متعلقٌ بـ"بلغياً" في قوله تعالى في سورة النساءِ { وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا }. والكوفيون يُجَوِّزون ذلك وتقدِّمُ تحريزه. الثالث: أَنْ ينتصِبَ بما دَلَّ عليه "فذلك" لأنه إشارةٌ إلى التَّقِرِّ، قاله أبو البقاء. ثم قال: "ويومئذٍ بدلٌ مِنْ "إذا" و "ذلك مبتدأ" والخبرُ "يومٌ عَسِيرٌ" أي: تُقِرَّ يوم. الرابع: أَنْ يكونَ "إذا" مبتدأ، و "فذلك" خبره. والفاءُ مزيدةٌ فيه، وهو رأي

الأخفش.

وأما "يومئذٍ" ففيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ بدلاً من "إذا" وقد تقدّم ذلك في الوجه الثالث. والثاني: أن يكونَ ظرفاً لـ "يومٌ عسيرٌ" كما تقدّم في الوجه الثالث: أن يكونَ ظرفاً لـ "ذلك" لأنّه مُشارٌ به إلى النَّفْرِ. الرابع: أنّه بدلٌ من "فذلك"، ولكنه مبنيٌّ لإضافته إلى غير متمكّن. الخامس: أن يكونَ مبتدأً "ويومٌ عسيرٌ" خبره، والجملةُ خبرٌ "فذلك".

* { عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرٌ يَسِيرٌ }

(14/159)

قوله: { عَلَى الْكَافِرِينَ } : فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يتعلّق بـ "عسير". الثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ عسير. الثالث: أنه في موضع نصب على الحال من الضمير المستكنّ في "عسير". الرابع: أن يتعلّق بـ "يسير" أي: غير يسير على الكافرين، قاله أبو البقاء، إلا أن فيه تقديمَ معمولٍ المضاف إليه على المضاف، وهو ممنوعٌ، وقد جَوَزَ ذلك بعضهم إذا كان المضاف "غيرٌ" بمعنى النفي كقوله:

4383 - إِنَّ امْرَأً حَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتِي * عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرٌ مَكْفُورٌ
وتقدّم تحريراً هذا آخر الفاتحة مُشَبَّعاً، فعليك باعتبارُه نَمَّة. الخامس: أن يتعلّق بما دلّ عليه "غيرٌ يسير" أي: لا يسهلُ على الكافرين. قال الزمخشري: "فإن قلتَ فما فائدةُ قوله: "غيرٌ يسير" و "عسير" مُعْن عنه؟ قلت: لَمَّا قال "على الكافرين" فَصَّرَ الْعُسْرَ عَلَيْهِمْ قَالَ: "غَيْرٌ يَسِيرٌ" لِيُؤَدِّنَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَيْهِمْ كَمَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ يَسِيرًا هَبْتِنَا لِيَجْمَعَ بَيْنَ وَعِيدِ الْكَافِرِينَ وَزِيَادَةِ عَيْظِهِمْ وَتَبْشِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَسْلِيَتِهِمْ. وَبِجُوزِ أَنْ يُرَادَ: عَسِيرٌ لَا يُرْجَى أَنْ يَرْجَعَ يَسِيرًا، كَمَا يُرْجَى تَيْسِيرُ الْعَسِيرِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا".

وقوله: { تُنْفَرُ فِي النَّافُورِ } أي صَوَّتَ يُقَالُ: تَقَرَّتْ الرَّجُلَ إِذَا صَوَّتَ لَهُ بِلِسَانِكَ وَذَلِكَ بَأَنْ تُلْصِقَ لِسَانَكَ بِنُفْرَةِ حَنِكَ. وَتَقَرَّتْ الرَّجُلَ: إِذَا حَصَصْتَهُ بِالدَّعْوَةِ، كَأَنَّكَ تَقَرَّتْ لَهُ بِلِسَانِكَ مُشِيرًا إِلَيْهِ، وَتِلْكَ الدَّعْوَةُ يُقَالُ لَهَا التَّقَرُّ، وَهِيَ ضِدُّ الدَّعْوَةِ الْجَفَلَى. قَالَ الشَّاعِرُ:

4384 - نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ تَدْعُو الْجَفَلَى * لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَتَّقِرُ

/ وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

4385 - أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّفْرُ

يُرِيدُ: "النَّفْرُ" أَي: الصَّوْتُ. وَقَالَ أَيْضًا:

4386 - أَحْفَضُهُ بِالنَّفْرِ لَمَّا عَلُوهُ * وَبَرَفَعُ طَرْفًا غَيْرَ جَافٍ عَضِيضُ

(14/160)

والتأفور: فأغول منه كالجاسوس من التجسس، وهو الشيء المصوّث فيه: وفي التفسير: إنه الصور الذي يتفح فيه الملك. والتفر أيضاً: قرع الشيء الصلب. والمنقار: الحديد التي يُنقر بها. وتقرت عنه: بحثت عن أخباره، استعارة من ذلك. وتقرته: أعنته، ومنه قول امرأة لزوجها: "مّر بي على بني تظر، ولا تمر بي على بنات تقر" أرادت ببني تظر الرجال؛ لأنهم ينظرون إليها، وبنات تقر النساء لأنهن يعينها وينقرن عن أحوالها.

* { دَرِي وَوَمَن حَلَقْتُ وَوَجِدًا }

قوله: { وَمَن حَلَقْتُ } كقوله: { وَالْمُكَدِّبِينَ } في الوجهين المتقدمين في السورة قبلها.

قوله: { وَوَجِدًا } فيه أوجه، أحدها: أنه حال من الياء في "دَرِي" أي: دَرِي وَوَجِدًا معه فأنا أكفيك في الانتقام منه. الثاني: أنه حال من التاء في "حَلَقْتُ" أي: حَلَقْتُ وَوَجِدًا لم يُشركني في حلقه أحد، فأنا أملكه. الثالث: أنه حال من "مَن". أن ينتصب على الذم. و"وجد" كان لقباً للوليد بن المغيرة. ومعنى "وجدًا": ذليلاً قليلاً. وقيل: كان برعاً أنه وجد في فضله وماله. وليس في ذلك ما يقتضي صدق مقالته؛ لأن هذا لقب له شهر به، وقد يلقب الإنسان بما لا يتصف به، وإذا كان لقباً تعين نصبه على الذم.

* { كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا }

قوله: { إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا } استئناف، جواب لسائل سأل: لِمَ لا يزداد مالاً؟ وما باله رديع عن طمعه في ذلك؟ فأجيب بقوله: { إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا }.

* { إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ }

قوله: { إِنَّهُ فَكَّرَ } يجوز أن يكون استئناف تعليل لقوله "سَأَرَهُهُ". ويجوز أن يكون بدلاً من { إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا }.

(14/161)

* { ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ }

قوله: { ثُمَّ عَبَسَ } يُقال: عَبَسَ يَعْبَسُ عَبَسًا وَعُبُوسًا أي: قَطَبَ وَوَجْهَهُ. والعبس: ما يبس في أذنان الإبل من البعر والتبول. قال أبو النجم: 4387 - كان في أذنايهن الشؤل * مِنْ عَبَسَ الصَّيْفِ فُرُونَ الْأَيْلِ قوله { وَوَبَسَرَ } يُقال: بَسَرَ يَبْسُرُ بَسْرًا وَبُسُورًا: إِذَا قَبَضَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَرَاهَةً لِلشَّيْءِ، وَاسْوَدَّ وَوَجْهَهُ مِنْهُ. يُقال: وَوَجْهٌ بِاسِرٍ أَي: مُنْقَبِضٌ أَسْوَدُ. قال:

4388 - صَبَحْنَا تَمِيمًا عَدَاةَ الْجَفَارِ * بِشَهْبَاءَ مَلْمُومَةٍ بِاسِرَةٍ وَأَهْلَ الْيَمَنِ يَقُولُونَ: بَسَرَ الْمَرْكَبُ وَأَبْسَرَ: إِذَا وَقَفَ. وَأَبْسَرْنَا أَي: صِرْنَا إِلَى

البُسُور. وقال الراغب: "البَسْرُ: البَسْرُ: الاستعجالُ بالشيء قبل أوانه نحو: بَسَرَ الرجلُ الحاجةَ: طلبها في غير أوانها، وبَسَرَ الفحلُ الناقةَ: صَرَبها قبل الصَّبَعَةِ. وماء بَسْرٍ: مُتَنَاوَلٌ مِنْ عَدِيرِهِ قَبْلَ سُكُونِهِ، ومنه قيل للذين لم يُدْرِك من التَّمْرِ: بُسْر. وقوله تعالى: { تُمْ عَبَسَ وَبَسَرَ } أي: أظهر العُبوس قبل أوانه، وفي غير وقته. فإن قيل: فقوله عَرَّ وَجَلَّ: { وَوَجُوهُ يَوْمَئِذٍ بِأَسْرَةٍ } ليس يفعلون ذلك قبل الوقت. وقد قلت: إن ذلك يُقال فيما كان قبل وقته. قلت: إن ذلك إشارة إلى حالهم قبل الانتهاء بهم إلى النار فحُصَّ لفظ البُسْر تنبيهاً أن ذلك مع ما ينالهم من بُعْدِ يَجْرِي مَجْرَى التَّكْلِيفِ، وَمَجْرَى ما يُفَعَّلُ قَبْلَ وَقْتِهِ. ويَدُلُّ على ذلك قوله: { تَنْظُرُ أَنْ يُفَعَّلَ بِهَا قَاقِرَةٌ } انتهى كلامُ الراغب.

(14/162)

وقد عَطَفَ في هذه الجملة بحروفٍ مختلفةٍ ولكل منها مناسبةٌ. أمَّا ما عَطَفَ بـ"تَمْ" فلأنَّ بين الأفعال مهلةً، وثانياً لأنَّ بين التَّنْظَرِ والعُبوسِ وبين العُبوسِ والإدبارِ تراخياً. قال الزمخشري /: و"تَمْ نَظَرَ" عَطَفُ على "فَكَرَّ وَقَدَّرَ" والدَّعَاءُ اعتراضٌ بينهما". قلت: يعني بالدعاء قوله: "فَقُتِلَ". ثم قال: "فإن قلت ما معنى "تَمْ" الداخلة على تكرير الدعاء؟ قلت: الدلالة على أنَّ الكَرَّةَ الثانية أبلغ من الأولى، ونحوه قوله:

4389 - ألا يا أسلمي تَمْ أسلمي تَمْت أسلمي *
فإن قلت: فما معنى المتوسِّطة بين الأفعال التي بعدها؟ قلت: لدلالة على أنه تأمُّ في التأمل. وتمهَّل، وكان بين الأفعال المتناسِقة تراخٍ وبعُد. فإن قلت: فلم قال: "فقال" بالفاء بعد عطف ما قبله بـ"ثم"؟ قلت: لأنَّ الكلمة لَمَّا حَطَرَتْ بباليه بعد التطلب لِم يتمالك أن تَطُقَ بها من غير تَبَيُّتٍ. فإن قلت: فلم لَمْ يَتَوَسَّطَ حرفُ العطفِ بين الجملتين؟ قلت: لأنَّ الأخرى جَرَتْ من الأولى مَجْرَى التوكيدِ من المؤكد.

* { تَمْ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ }

وَعُونَ: هذه هي العامَّة من أوعى يُوعى. وأبو رجاء "يَعُونَ" من وعى يعي.

* { سَأْضَلِيهِ سَقَرَ }

قوله: { سَأْضَلِيهِ سَقَرَ }: هذا بدلٌ من قوله: { سَأْضَلِيهِ صَعُوداً } قاله الزمخشري. فإن كان المراد بالصَّعود المشقة فالبدل واضح، وإن كان المراد صخرة في جهنم، كما جاء في بعض التفاسير، فيعسرُ البدل، ويكون فيه شبهة من بدل الاشتمال؛ لأنَّ جهنم مُسْتَمِلَةٌ على تلك الصخرة.

* { لَا تُبْقِي وَلَا تَدْرُ }

(14/163)

قوله: { لَا تُبْقِي } فيه وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال،
والعامل فيها معنى التعظيم، قاله أبو البقاء، يعني أن الاستفهام في قوله ما
سَقَرُ؟ للتعظيم فالمعنى: استعظّموا سَقَرَ في هذه الحال. ومفعول "تُبْقِي" و
"تَدْرُ" محذوف، أي: لا تُبْقِي ما ألقى فيها، ولا تَدْرُهُ، بل تُهْلِكُهُ. وقيل: تقديره لا
تُبْقِي على مَنْ ألقى فيها، ولا تَدْرُ غاية العذاب إلا وَصَلْتُهُ إليه. والثاني: أنها
مستأنفة.

* { لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ }

قوله: { لَوَّاحَةٌ }؛ قرأ العامة بالرفع خير مبتدأ مضمرة، أي: هي لَوَّاحَةٌ. وهذه
مُقَوِّبَةٌ للاستئناف في "لا تُبْقِي". وقرأ الحسن وابن أبي عمير وزيد بن علي
وعطية العوفي بنصها على الحال، وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حال من
"سَقَرُ" والعامل معنى التعظيم كما تقدّم. والثاني: أنها حال من "لا تُبْقِي".
والثالث: من "لا تَدْرُ". وجعل الزمخشري نصبها على الاختصاص للتهويل،
وجعلها الشيخ حالاً مؤكدة قال: "لأنّ النار التي لا تُبْقِي ولا تَدْرُ لا تكون إلا
مُعَيَّرَةً للإبشارة" "وَلَوَّاحَةٌ" بناءً مبالغة، وفيها معنيان، أحدهما: من لاج يَلُوح،
أي: ظهر، أي: إنها تظهر للبشر وهم الناس، وإليه ذهب الحسن وابن كيسان.
والثاني: - وإليه ذهب جمهور الناس - أنها من لَوَّح، أي: عَيَّرَ وسَوَّده. قال
الشاعر:

4390 - وتَعَجَّبُ هُنْدُ أَنْ رَأَيْتِي شَاحِبَةً * تقول: لَشَيْءٌ لَوَّحَتْهُ السَّمَائِمُ
ويقال: لَاحَهُ يَلُوحُه: إِذَا عَيَّرَ حَلِيَّتِيهِ، وَأُنشِد:

4391 - تقول: ما لَاحَكَ يا مسافرُ * يا بنة عمِّي لَاحَنِي الهَوَاجِرُ
وقيل: اللُّوحُ بِنِدَّةِ العَطَشِ. يقال: لَاحَهُ العَطَشَ وَلَوَّحَهُ، أي: عَيَّرَهُ، وَأُنشِد:
4392 - سَقَّنِي على لَوْحٍ مِنَ المَاءِ شَرِبَةً * سَقَّاهَا به اللُّهُ الرَّهَامُ العَوادِيَا

(14/164)

وَاللُّوحُ بالضم: الهواءُ بين السماء والأرض، وَالْبَشَرُ: إِمَّا جَمْعُ بَشَرَةٍ، أي: مُعَيَّرَةٌ
للجلود، [وإمَّا المُرَادُ به الإنسانُ] وَاللَّامُ فِي "لِلْبَشَرِ" مُقَوِّبَةٌ كهي في { لِلرُّوبَا
تَعْبُرُونَ }، وقراءة النصب في "لَوَّاحَةٌ" مقويّة لكون "لا تُبْقِي" في محل الحال.

* { عَلِيَّهَا تِسْعَةَ عَشَرَ }

قوله: { عَلِيَّهَا تِسْعَةَ عَشَرَ }؛ هذه الجملة فيها وجهان - إعرابي: الحالية
والاستئناف - وفي هذه الكلمة قراءات شاذة، وتوجيهات تُشَاكِلُهَا. وقرأ أبو
جعفر وطلحة "تِسْعَةَ عَشَرَ" بسكون العين من "عَشْرٍ" تخفيفاً لتوالي خمسة
حركات من جنس واحد / وهذه كقراءة { أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا }، وقد تقدّمت.
وقرأ أنس وابن عباس "تِسْعَةَ" بضم التاء، "عَشَرَ" بالفتح، وهذه حركة بناء، ولا

يجوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ كونُها إعراباً؛ إذا لو كَانَتْ لِلإِعْرَابِ لَجُعِلَتْ فِي الاسمِ الأخيرِ لِتَنَزُّلِ الكَلِمَتَيْنِ منزلةَ الكَلِمَةِ الواحدةِ، وإنما عُدِلَ إلى الضمة كراهةً توالي خمس حركاتٍ. وعن المهدويِّ. "مَنْ قرأ "تسعةُ عَشْرَ" فكأنه من التداخلِ كأنه أراد العَدْفَ فترك التركيبَ ورَفَعَ هاءَ التانيثِ، ثم راجَعَ البناءَ وأسكَنَ" انتهى. فَجَعَلَ الحِركَةَ لِلإِعْرَابِ. ويعني بقوله "أسكَنَ"، أي: أسكَنَ راءَ "عشر" فإنه هذ القراءة كذلك.

(14/165)

وعن أنس أيضاً "تسعةُ أَعَشْرَ" بضم "تسعة" وأَعَشْرَ بهمزةٍ مفتوحةٍ ثم عين ساكنةٍ ثم شين مضمومة. وفيها وجهان، قال أبو الفضل: "يجوزُ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ العَشْرَةِ على أَعَشْرَ ثم أجراه مُجْرَى تسعة عشر". وقال الزمخشري: "جمع عَشِيرٍ، مثل يَمِينٍ وأَيْمُنٍ. وعن أنس أيضاً "تسعةُ وَعَشْرَ" بضم التاءِ وسكون العينِ وضمَّ الشينِ واو مفتوحةٍ بدلَ الهمزةِ. واتخريجُها كتخريج ما قبلها، إلا أَنَّهُ قَلَبَ الهمزةَ واواً مبالغةً في التخفيفِ، والضمةُ كما تقدَّم للبناءِ لا لِلإِعْرَابِ. وقل المهدويُّ أَنَّهُ قَرِيءٌ "تسعةُ وَعَشْرَ" قال: "فجاء به على الأصلِ قبل التركيبِ وعطفَ "عشراً على تسعة" وحذفَ التنوينَ لكثرةِ الاستعمالِ، وسكَّنَ الراءَ مِنء عشر على نيةِ الوقفِ.

وقرأ سليمان بن قته بضمَّ التاءِ، وهمزةٍ مفتوحةٍ، وسكونِ العينِ، وضمَّ الشينِ وجرَّ الراءَ مِن أَعَشْرَ، والضمةُ على هذا ضمةُ إعرابِ، لأنه أضافي الاسمِ لما بعده، فأعرَبهما إعرابَ المتضايقيْن، وهي لغَةُ لبعضِ العربِ يَفُكُونُ تركيبَ الأعدادِ وَيُعْرَبُونَهُما كالمضايقيْن كقولِ الراجزِ:
4393 - كَلَفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِفْوَتِهِ * بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حَجَّتِهِ
قال أبو الفضل: " وَيُخْبِرُ على هذه القراءةِ - وهي قراءةُ مَنْ قرأ "أَعَشْرَ" مبنياً أو معرباً من حيث هو جمعٌ - أَنَّ الملائكةَ الذين هم على سَقَرٍ تسعون ملكاً.

(14/166)

* { وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَرْذَابَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ خُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ }

قوله: {إِلَّا فِتْنَةً}: مفعولُ ثانٍ على حذفِ مضافٍ، أي: إلا سببَ فتنَةٍ، و "للذين" صفةٌ لفِتْنَةٍ" وليست "فتنة" مفعولاً له.
قوله: {لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ} متعلقٌ بـ"جَعَلْنَا" لا بـ"فتنة". وقيل: بفعلِ مضمَرٍ، أي: فَعَلْنَا ذلك لِيَسْتَيْقِنَ. وللمخشري هنا كلامٌ متعلقٌ بِالإِعْرَابِ لِيُجَرِّهَ إلى غرضِهِ

مِنَ الْعِزَالِ.
 قوله: { كَذَلِكَ } نعتٌ لمصدرٍ أو حالٌ منه على ما عُرفَ غيرَ مرةٍ. و "ذلك" إشارةٌ إلى ما تقدّم من الإضلالِ والهدى، أي: مثل ذلك الإضلال والهدى يُضِلُّ ويَهْدِي. و "مثلاً" تمييزاً أو حالٌ. وتسمية هذا مثلاً على سبيل الاستعارة لغرابيته.
 قوله: { جُنُودَ رَبِّكَ } مفعولٌ واجبٌ التقديمِ لِحَصْرِ فاعلِهِ، ولِعَوْدِ الضميرِ على ما اتَّصل بالمفعول.
 قوله: { وَمَا هِيَ } يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على "سقر"، أي: وما سَقَرُ إِلَّا تذكِرُهُ. وَأَنْ يعودَ على الآياتِ المذكورةِ فيها، أو النارِ لتقدّمِها أو الجنودِ، أو نارِ الدنيا، وإن لم يَجِرْ لها ذِكْرٌ أو العُدَّة. و "للبشر" مفعولٌ بـ "ذكري" واللامُ فيه مزيدةٌ.
 * { وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ }
 * { وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ }

(14/167)

قوله: { إِذْ أَدْبَرَ } : قرأ نافعٌ وحمزةٌ وحفصٌ "إذ" ظرفاً لِمَا مضى مِنَ الزمانِ، "أدبَرَ" بزنةٍ أَكْرَمَ. والباقون "إذا" ظرفاً لِمَا يُسْتَقْبَلُ، "دَبَّرَ" بزنةٍ صَرَبَ، والسرْمُ محتملٌ لكليتيهما، فالصورةُ الخطيئةُ لا تختلفُ. واختار أبو عبيد قراءة "إذا" قال: لأنَّ بَعْدَهُ "إذا أسْفَرَ" قال: "وكذلك هي في حرفِ عبدِ الله" قلت: يعني أَنَّهُ مكتوبٌ بِالْفَيْنِ بعد الذالِ أحدهما أَلْفٌ "إذا" والأخرى همزةٌ "أدبَرَ". واختار ابنُ عباسٍ أيضاً "إذا" ويُحْكِي أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ "أدبَرَ" قال: "إنما يُدْبِرُ ظَهْرُ البعير".
 واختلفوا: هل دَبَّرَ وأدبَرَ، بمعنى أم لا؟ فقيل: هما بمعنى واحدٍ / يقالك دَبَّرَ الليلُ والنهارُ وأدبَرَ، وقَبَلَ وأقْبَلَ. ومنه قولهم "أمسُ الدابِرُ" فهذا مِنْ دَبَّرَ، وأمسُ المُدْبِرِ قال:
 4394 - * ذهبوا كأمسِ الدابِرِ
 وأما أدبَرَ الراكِبُ وأقْبَلَ فرباعيٌّ لا غيرُ. هذا قولُ الفراءِ والزجاجِ. وقال يونس:
 "دَبَّرَ انقضى، وأدبَرَ تَوَلَّى ففُرُّ بينهما. وقال الزمخشري: "ودَبَّرَ بمعنى أدبَرَ كَقَبَلَ بمعنى أقْبَلَ. قيل: ومنه صاروا كأمسِ الدابِرِ، وقيل: هو من دَبَّرَ الليلُ النهارَ إِذَا خَلَقَهُ".
 وقرأ العامةُ "أسْفَرَ" بالألفِ، وعيسى بنُ الفضلِ وابنُ السَّمَيْفَعِ "سَفَرَ" ثلاثياً.
 والمعنى: طَرَحَ الظلمةَ عن وجهه، على وجهِ الاستعارة.

* { إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ }

(14/168)

قوله: {إِنَّهَا}: أي: أَنْ النَّارَ. وقيل: إِنَّ قِيَامَ السَّاعَةِ كَذَا حَكَاهُ الشَّيْخُ، وَفِيهِ شَيْئَانِ: عَوْدُهُ عَلَى غَيْرِ مَذْكَورٍ، وَكَوْنُ الْمِضَافِ اكْتَسَبَ تَأْنِيثًا. وَقِيلَ: إِنَّ النَّذَارَةَ. وَقِيلَ: هِيَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "لِإِحْدَى" بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَأَلْهَاهَا، مِنْ الْوَحْدَةِ. وَقَرَأَ نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ وَابْنُ مَحِيصَنٍ، - وَتُرْوَى عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ - "لِحْدَى" بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَهَذَا مِنَ الشَّدُوذِ بِحَيْثُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَتَوْجِيهُهُ: أَنْ يَكُونَ أَبْدَلَهَا أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَقِيَاسُ تَخْفِيفِ مِثْلِ هَذِهِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ. وَمَعْنَى "إِحْدَى الْكُبْرَى"، أَي: إِحْدَى الدَّوَاهِي قَالَ:

4395 - يَا بَيْنَ الْمُعْلَى تَرَلَّتْ إِحْدَى الْكُبْرَى * دَاهِيَةُ الدَّهْرِ وَصَمَاءُ الْغَيْثِ
وَمِثْلُهُ: هُوَ أَحَدُ الرِّجَالِ وَ [هِيَ] إِحْدَى النِّسَاءِ لِمَنْ يَسْتَعْظُمُونَهُ. وَالْكَبْرَى: جَمْعُ كَبْرَى كَالْفَصْلِ جَمْعُ فَضْلِي. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "جَمْعُ كَبِيرَةٍ" وَأَطْنَتْهُ وَهَمَاءٌ عَلَيْهِ. وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا جَوَابُ الْقِسْمِ فِي قَوْلِهِ: "وَالْقَمَرِ". وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَعْلِيلٌ لـ "كَلًّا" وَالْقِسْمُ مَعْتَرِضٌ لِلتَّوَكِيدِ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. قُلْتُ: وَحِينَئِذٍ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ جَوَابٍ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ.

* { تَذِيرًا لِلْبَشَرِ }

(14/169)

قوله: {تَذِيرًا}: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَمْيِيزٌ عَنِ "إِحْدَى"، كَمَا صُمِّمَتْ مَعْنَى التَّعْظِيمِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَعْظَمُ الْكُبْرَى إِذْ بَارَأَ، فَ"تَذِيرٌ" بِمَعْنَى الْإِنْذَارِ كَالْتَّكْبِيرِ بِمَعْنَى الْإِنْكَارِ، وَمِثْلُهُ "هِيَ إِحْدَى النِّسَاءِ عَفَافًا". الثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْإِنْذَارِ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ نُصِبَ بِفِعْلِ مَقْدَّرٍ، قَالَهُ الْفَرَّاءُ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ، وَهُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "إِنَّهَا" قَالَهُ الزَّجَاجُ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "إِحْدَى" لِتَأْوِيلِهَا بِمَعْنَى الْعَظِيمِ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "قَم" أَوَّلِ السُّورَةِ. السَّادِسُ: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِـ "أَنْذَرُ" أَوَّلِ السُّورَةِ. السَّابِعُ: هُوَ حَالٌ مِنَ "الْكُبْرَى". الثَّامِنُ: حَالٌ مِنَ ضَمِيرِ الْكُبْرَى التَّاسِعُ: هُوَ حَالٌ مِنْ "إِحْدَى"، قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ. الْعَاشِرُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَغْنَى. الْحَادِي عَشَرَ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ "أَدْعُ" مُقَدَّرًا؛ إِذِ الْمُرَادُ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى. الثَّانِي عَشَرَ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ "نَادٍ أَوْ بِـ بَلَّغٍ؛ إِذِ الْمُرَادُ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الثَّلَاثَ عَشَرَ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ، تَقْدِيرُهُ: عَظُمْتَ نَذِيرًا. الرَّابِعَ عَشَرَ: هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "الْكُبْرَى". الْخَامِسَ عَشَرَ: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ "هُوَ" فِي قَوْلِهِ وَمَا يَعْلَمُ جَنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ. السَّادِسَ عَشَرَ: أَنَّهَا مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، النَّاصِبُ لَهَا مَا فِي "الْكُبْرَى"، مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "أَوْ إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبْرَى لِإِنْذَارِ الْبَشَرِ" فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِ. وَفِيهِ بُعْدٌ وَإِذَا جُعِلَتْ حَالًا مِنْ مَوْنِثٍ فَإِنَّمَا لَمْ تُؤْتَتْ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى ذَاتِ إِذْ بَارَأَ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ. قَالَ مَعْنَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ.

(14/170)

والنصبُ قراءةُ العامَّةِ، وابن أبي عيَلة وأبِي بِن كَعَب بالرفع. فإنْ كان المرادُ النارَ جاز لك وجهان: أنْ يكونَ خبراً بعد خبر، وأنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمراً، أي: هي نذيرٌ، والتذكيرُ لما تقدَّم مِن معنى النَّسَبِ، وإنْ كان المرادُ البارِي تَعَالَى أو رسوله عليه السلام كان على خبر مبتدأ مضمراً، أي: هو نذيرٌ. "وللبشر" إمَّا صفةٌ. وإمَّا مفعولٌ لنذير، واللامُ مزيدةٌ لتقويةِ العاملِ.

* { لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ } *

قوله: { لِمَنْ شَاءَ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من "للبيشِر" بإعادةِ العاملِ كقوله: { لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَانِ لِيُبْتَلِيَهُمْ } { لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ } . وأنْ يتقدَّم مفعولٌ "شاء"، أي: نذيرٌ لِمَنْ شَاءَ التقدُّمَ أو التأخُّرَ، وفيه دُكِرَ مفعولٌ "شاء" وقد تقدَّم أنَّه لا يُدَكَّرُ إلا إذا كان فيه عَرَابَةٌ. والثاني: وإليه نحا الزمخشري - وبه بدأ - أنْ يكونَ "لِمَنْ شَاءَ" خبراً مقدِّماً، و "أَنْ يَتَقَدَّمَ" مبتدأ مؤخراً قال: "كقولك: لِمَنْ تَوْضَأُ أَنْ يُصَلِّيَ، ومعناه مطلقٌ لِمَنْ شَاءَ التقدُّمَ أو التأخُّرَ أَنْ يَتَقَدَّمَ أو يتأخَّرَ" انتهى. فقوله "التقدُّمَ والتأخُّرَ" هو مفعولٌ "شاء" المقدر، وقوله "أَنْ يَتَقَدَّمَ" هو المبتدأ. قال الشيخ: "وهو معنى لا يتبادرُ الدُّهُنُ إليه وفيه حدفٌ".

* { كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ } *

قوله: { رَهِينَةٌ } : فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّ "رهينة" بمعنى "رهن" كالشَّيْمة بمعنى الشَّيْء. قال الزمخشري: "ليست بتأنيثٍ" رهنين" في قوله "كلُّ امرئٍ" / لتأنيثِ النفس؛ لأنَّه لو قُصِدَتِ الصفةُ ل قيل: "رهنين"؛ لأنَّ قَعْباً بمعنى مَفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمَوْنُثُ، وإنما هي اسمٌ بمعنى الرَّهْنِ كالشَّيْمة بمعنى الشَّيْء، كأنه قيل: كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رَهْنٌ، ومنه بيتُ الحماسة:

(14/171)

4396 - أبعدَ الذي بالتَّعْفِ تَعْفٍ كَوَيْبٍ * رَهِينَةٌ رَمْسٍ ذِي ثُرَابٍ وَجَنْدِلٍ
كأنه قال: رَهْنٌ رَمْسٍ. الثاني: أنَّ الهاءَ للمبا
لغة. والثالث: أنَّ التَّأْنِيثَ لأجلِ اللفظ. واختار الشيخُ أنَّها بمعنى مَفْعُولٍ وأنها
كالشَّيْمة. قال: "ويَدُلُّ على ذلك: أنَّه لَمَّا كانَ خبراً عن المذكرِ كانَ بغيرِ هاءٍ،
قال تعالى: { كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ } فانت ترى حيث كانَ خبراً عن
المذكرِ أتى بغيرِ تاءٍ، وحيث كانَ خبراً عن المَوْنُثِ أتى بالتاء. فأما الذي في
البيتِ فانت على معنى النفس".

* { إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ } *

قوله: { إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ } : فيه وجهان، أحدهما: أنها استثناءٌ متصلٌ؛ إذ المرادُ بهم المسلمون الخالِصون الصالحون. والثاني: أنه منقطعٌ؛ إذ المرادُ بهم الأطفالُ أو الملائكةُ.

* { فِي جَنَاتٍ يَتَسَاءَلُونَ }

قوله: { فِي جَنَاتٍ } : يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمراً، أي: هم في جناتٍ، وأن يكونَ حالاً مِنْ "أَصْحَابِ الْيَمِينِ"، وَأَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ "يَتَسَاءَلُونَ" ذكرهما أبو البقاء. ويجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ "يتساءلون" وهو أظهرُ من الحالية مِنْ فاعله. و "يتساءلون" يجوزُ أَنْ يكونَ على بابه، أي: يَسْأَلُونَ غَيْرَهُمْ، نحو: دَعَوْتُهُ وَتَدَاعَيْتُهُ.

* { قَالُوا لَمْ تَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ }

قوله: { لَمْ تَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ } : هذا هو الدالُّ على فاعلِ سَلَكْنَا كذا الواقع جواباً لقول المؤمنين لهم: ما سلككم؟ التقدير: سَلَكْنَا عَدْمَ صَلَاتِنَا وكذا وكذا. وقال أبو البقاء: "هذه الجملةُ سَدَّتْ مَسَدَّ الفاعلِ وهو جوابُ ما سَلَكْتُمْ" ومرادُه ما قَدَّمْتُهُ. وَإِنْ كَانَ في عبارته عُسْرٌ.

(14/172)

وأدغم أبو عمرو "سَلَكْتُمْ" وهو نظيرُ { مَتَّاسِكْتُمْ } وقد تقدّم ذلك في البقرة. وقوله "ما سَلَكْتُمْ" يجوزُ أَنْ يكونَ على إضمار القولين وذلك القولُ في موضع الحال، أي: يتساءلون عنهم، قائلين لهم: ما سلككم؟ وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف طابَقَ قوله "ما سلككم" وهو سؤالُ المجرمين قولَ "يتساءلون عن المجرمين" وهو سؤالُ عنهم، وإنما كان يتطابق ذلك لو قيل: يتساءلون المجرمين ما سلككم؟ قلت: قوله "ما سلككم" ليس ببيانٍ للتساؤل عنهم، وإنما هي حكايةُ قولِ المسؤولين عنهم؛ لأن المسؤولين يُلقون إلى السائلين ما جرى بينهم وبين المجرمين فيقولون: قلنا لهم ما سلككم؟

* { فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ }

قوله: { فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ } : كقوله: 4397 - على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ * في أحدِ وجهَيْهِ، أي: لا شفاعَةَ لهم، فلا انتفاعَ بها، وليس المرادُ أَنْ تَمَّ شفاعَةُ غيرِ نافعَةٍ كقوله: { وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ }
.....

* { فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ }

قوله: { مُعْرِضِينَ } : حالٌ من الضمير في الجارِّ الواقع خبراً عن "ما" الاستفهامية، وقد تقدّم أَنَّ مِنْهُ هَذِهِ الْحَالُ تُسَمَّى حالاً لازمةً وقد تقدّم فيها بحثٌ حسنٌ. "وعن التذكرة" متعلقٌ به.

* { كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ }

قوله: {كَأَنَّهُمْ} هذه الجملة يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الضمير في الجار، وتكون بدلاً مِنْ "مُعْرِضِينَ" قاله أبو البقاء، يعني أَنَّها كالمشتملة عيها، وَأَنْ تكونَ حالاً من الضمير في "مُعْرِضِينَ"، فتكونَ حالاً متداخلةً.

(14/173)

وقرأ العامَّةُ "حُمُرٌ" بضمِّ الميم، والأعمش بإسكانها. وقرأ نافعُ وابنُ عامرٍ بفتح الفاء مِنْ "مُسْتَنْفَرَةٌ" على أنه اسمٌ مفعولٍ، أي: تَفَرَّها القُنَّاص. والباقون بالكسرِ بمعنى: نَافِرَةٌ: يُقال: استنفر وتفرَّ بمعنى نحو: عَجِب واستعجب، وسخر واستسخر. قال الشاعر:

4398 - أَمْسِكْ حِمَارَكَ إِنَّهُ مُسْتَنْفِرٌ * فِي إِثْرِ أَحْمِرَةٍ عَمَدَنَ لُغْرَبٍ
وقال الزمخشري: "كانها تطلبُ التَّفارِغَ مِنْ نفوسِها في جَمْعِها له وَحَمَلِها عليه" انتهى. فأبقى السينَ على بابها من الطلب، وهو معنى حسن.

ورجَّح بعضهم الكسرَ لقوله "قَرَّتْ" للتناسُب. وحكى محمدُ ابنُ سَلام قال: "سألتُ أبا سَوارَ العَنَوِيَّ وكانَ عربياً فصيحاً، فقلت: كأنهم / حُمُرٌ ماذا؟ فقال: مُسْتَنْفَرَةٌ طَرَدَها قَسُورَةٌ. فقلت: إنما هو {قَرَّتْ مِنْ قَسُورَةٍ} فقال: أَفَرَّتْ؟ قلت: نعم. قال: "فمُسْتَنْفَرَةٌ إِذْ" انتهى. يعني أنها مع قوله "طَرَدَها" تُناسِبُ الفتحَ لأنها اسمٌ مفعولٌ فلما أُخبرَ بأنَّ التلاوةَ {قَرَّتْ مِنْ قَسُورَةٍ} رَجَعَ إلى الكسرِ للتناسُب، إلا أنَّ بمثل هذه الحكاية لا تُرَدُّ القراءةُ المتواترةُ. والقَسُورَةُ: قيل: الصائِدُ. وقيل: ظلمةُ الليل. وقيل: الأسد، ومنه قولُ الشاعر:

4399 - مُصَهَّرٌ تَحَدَّرَ الأبطالُ * كأنه القَسُورَةُ الرُّبَّالُ
أي: الأسد، إلا إنَّ ابنَ عباسٍ أنكره، وقال: لا أعرِفُ القَسُورَةَ: الأسدَ في لغة العرب، وإنما القَسُورَةُ: عَصَبُ الرجال، وأنشد:

4400 - يا بنتُ، كثنوي حَيْرَةٌ لَحَيْرَةٍ * أخوالها الجِنُّ وأهلُ القَسُورَةِ

وقيل: هم الرُّمَّاءُ، وأنشدوا للبيد بن ربيعة:

4401 - إذا ما هَتَفَنا هَتَفَةً في بَدِيَّتِنا * أنانا الرجالُ العائِدون القساوِرُ
والجملةُ مِنْ قوله "قَرَّتْ" يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ "حُمُرٌ" مثل "مُسْتَنْفَرَةٌ"، وَأَنْ تكونَ حالاً، قاله أبو البقاء.

(14/174)

* { بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُخْفًا مُنْشَرَّةً }

قوله: {مُنْشَرَّةً}: العامَّةُ: على التشديد مِنْ "تَشِيرُهُ" بالتضعيف. وابن جبير "مُنْشَرَّةً" بالتخفيف. وَنَشَرَ وَأَنْشَرَ مثل: نَزَلَ وَأَنْزَلَ. والعامَّةُ أيضاً على صَمِّ الحاءِ مِنْ "صُخْفٍ"، وابن جبير علي تكسينها، قال الشيخ: "والمحفوظ في الصحيحة والثوب نَشَرَ مخففاً ثلاثياً" قلت: وهذا مردودٌ بالقرآن المتواتر. وقال

بو البقاء في قراءة ابن جبير: " مِنْ أَنْشَرْتُ: إِمَّا بِمَعْنَى أَمَرَ بِنَشْرِهَا مِثْلَ: "الْحَمُّكَ عِرْضَ فُلَانٍ"، أَوْ بِمَعْنَى مَنْشُورَةٌ مِثْلَ: أَحْمَدْتُ الرَّجُلَ أَوْ بِمَعْنَى: أَنْشَرَ اللَّهُ الْمَيِّتَ، أَي: أَحْيَا مَا فِيهَا بِذِكْرِهِ.

* { وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ }

قوله: { وَمَا يَذْكُرُونَ } : قرأ نافع بالخطاب، مِنْ قَوْلِهِ { كُلُّ أَمْرٍ إِعْنَهُمْ } ولم يُؤثروا الالتيغيات، والهاءُ في "إِنَّهُ" للقرآن أو للوعيد.
قوله: { إِلَّا أَنْ يَشَاءَ } بمعنى: إِلَّا وَقْتَ مَشِيئَتِهِ لَا عَلَى أَنْ "أَنْ" تنوبُ عن الزمانِ بَلْ عَلَى حَذْفِ مضاف.

سورة القيامة

* { لَا أُفْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }

قوله: { لَا أُفْسِمُ } : العامَّةُ على "لا" النافية. واختلفوا حينئذٍ فيها على أوجهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا نَافِيَةٌ لِكَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ، كَأَنَّ الْكُفَّارَ ذَكَرُوا شَيْئًا. فَقِيلَ لَهُمْ: لَا، ثُمَّ ابْتَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى قَبِيحًا. الثَّانِي: أَنَّهَا مُزِيدَةٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَقَالُوا إِنَّهَا مُزِيدَةٌ، مِثْلُهَا فِي: { لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ } وَفِي قَوْلِهِ: 4402 - فِي بَيْتٍ لِأَخْوَرِ سَرَى وَمَا سَعَرَ

(14/175)

واعترضوا عليه: بأنها إنما تُزاد في وسط الكلام لا في أوله. وأجابوا: بأنَّ القرآنَ في حُكْمِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ مُتَّصِلٍ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ. وَالْإِعْتِرَاضُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعْفَ مُزِيدَةٌ إِلَّا فِي وَسْطِ الْكَلَامِ، لَكِنِ الْجَوَابُ غَيْرُ سَدِيدٍ. أَلَا تَرَى إِلَى أَمْرِيءِ الْقَيْسِ كَيْفَ زَادَهَا فِي مُسْتَهْلٍ قَصِيدَتِهِ؟ قُلْتُ: يَعْنِي قَوْلَهُ:

4403 - لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ * ي

كما سيأتي، وهذا الوجهُ والاعتراضُ عليه والجوابُ نقله مكي وغيره. الوجه الثالث: قال الزمخشري: "إدخالُ" "لا" النافية على فعلِ القسمِ مستفيضٌ في كلامهم وأشعارهم. قال امرؤ القيس:
- لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ * ي لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَتِي أِفْرُ
وقال عَوْبَةُ بْنُ سُلَيْمٍ:

4404 - أَلَا نَادَتْ أَمَامَهُ بِاحْتِمَالٍ * لَتَجُرَّتَنِي فَلَإِيكَ مَا أَبَالِي

وفائدتها توكيدُ القسمِ "ثم قال - بعد أن حكى وجهَ الزيادةِ والاعتراضِ والجوابِ كما تقدَّم - "وَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ لِلنَّفْيِ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُقْسِمُ بِالشَّيْءِ إِلَّا إِعْظَامًا لَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: { فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ } فَكَانَهُ بِإِدْخَالِ حَرْفِ النَّفْيِ يَقُولُ: إِنَّ إِعْظَامِي لَهُ بِإِقْسَامِي بِهِ كَلَا إِعْظَامٍ، يَعْنِي أَنَّهُ يَسْتَأْهِلُ فَوْقَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: "إِنَّ" "لا" نَفْيٌ لِكَلَامٍ وَرَدَّ قَبْلَ ذَلِكَ". أَنْتَهَى.

(14/176)

فقلوه: "والوجه أن يُقال " إلى قوله: "يعني أنه يستأهلُ فوق ذلك" تقريرٌ لقلوه: "إدخالُ "لا" النافية على فعلٍ / القسم مستفيضٌ " إلى آخره. وحاصلُ كلامه يَرْجِعُ إلا أنها نافية، وأنَّ النفيَ مُتَسَلِّطٌ على فعل القسم بالمعنى الذي شَرَحَهُ، وليس فيه مَنعٌ لفظاً ولا معنىً ثم قال: فإن قلت: قوله تعالى: {قَلَّا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ} والأبياتُ التي أنشَدْتُهَا المُقَسِّمُ عليه فيها منفيٌّ، فهلا رَعَمْتَ أن "لا" التي قبلَ القسم زِيدَتْ موطئةً للنفي بعده ومؤكدَةً له، وَقَدَّرْتَ المقسم عليه المحذوفَ ههنا منفيّاً، كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تُتْرَكُونَ سُدى؟ قلت: لو قَصَرُوا الأمرَ على النفي دون الإثبات لكانَ لهذا القول مَسَاعٌ، ولكنه لم يُقَصِّرْ. ألا ترى كيف يُقَيِّ {لا أقسمُ بهَذَا البَلَدِ} بقوله: {لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ} وكذلك قوله: {قَلَّا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ} بقوله: {إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ} وهذا من محاسنِ كلامه فتأمَّله. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا النحو في سورة النساء، وفي آخر الواقعة، ولكن هنا مزيدُ هذه الفوائد.

(14/177)

وقرأ قبيل والبيزي بخلافٍ عنه "لأقسيمُ يوم" بلام بعدها همزةٌ دون ألفٍ. وفيها أربعةٌ أوجه، أحدها: أنها جوابٌ لقسم مقدر، تقديره: والله لأقسيمُ، والفعلُ للحال؛ فلذلك لم تأتِ نونُ التوكيدِ، وهذا مذهبُ الكوفيين. وأمَّا البصريون فلا يُجيزون أن يقعَ فعلُ الحال جواباً للقسم، فإن وَرَدَ ما ظاهرُه ذلك جعلَ الفعلَ خبراً لمبتدأ مضمراً، فيعودُ الجوابُ جملةً اسميةً فُدِّرَ أحدُ جزأَيْها، وهذا عند بعضهم من ذلك، التقدِيرُ واللهِ لَأنا أقسِمُ. الثاني: أنه فعلٌ مستقبلٌ، وإنما لم يُؤتِ بنونِ التوكيدِ؛ لأنَّ أفعالَ اللهِ حقٌّ وصدقٌ فهي غنية عن التأكيدِ بخلافِ أفعالٍ غيره. على أن سيبويه حكى حَذْفَ النونِ إلا أنه قليلٌ، والكوفيون يُجيزون ذلك من غير قلةٍ إذ من مذهبهم جوازُ تعاقبِ اللامِ والنونِ فيمن حَذَفِ اللامِ قولُ الشاعر:

4405 - وقتيل مَرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ * قَرَعُ وَإِنَّ أَحَاكِمَ لَمْ يُثَارِ

أي: لِأَثَارَنَّ. وَمِنْ حَذْفِ النونِ - وهو نظيرُ الآية - قوله:

4406 - لَئِنْ تَكَّ قَدْ صَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتِكُمْ * لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

الثالث: أنها لامُ الابتداء، وليست بلام القسم. قال أبو البقاء: "نحو: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ} والمعروفُ أنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُلُ على المضارعِ إلا في خبرٍ "إِنَّ" نحو: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ} وهذه الآيةُ نظيرُ الآيةِ التي في يونس {وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ} فإنهما قرأها. بقصر الألف، والكلامُ فيها قد تقدَّم. ولم يُخْتَلَفْ في قوله: "ولا أقسِمُ" أنه بألفٍ بعد "لا"؛ لأنه لم يُرْسَمِ إلا كذا، بخلاف الأولِ فإنه رُسِمَ بدونِ ألفٍ بعد "لا"، وكذلك في قوله: {لا أقسِمُ بهَذَا البَلَدِ} لم يُخْتَلَفْ فيه أنه بألفٍ بعد "لا".

(14/178)

وجواب القسم محذوفٌ تقديره: لِنُبَعِّثَنَّ، دلَّ عليه قوله: "أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ".
وقيل: الجوابُ أَيْحَسَبُ. وقيل: هو "بلى قادرين" ويُرْوَى عن الحسن البصري.
وقيل: المعنى على نَفْيِ القسم، والمعنى: إني لا أقسم على شيء، ولكن
أسألك: أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ. وهذه الأقوالُ شاذَّةٌ مُنْكَرَةٌ لا تَصِحُّ عن قائلها
لخروجها عن لسانِ العرب، وإنما ذكرُها للتنبيه على صَعْفِها كعادتي.

* { أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنَ تَجْمَعُ عِظَامَهُ } *

قوله: { أَلَّنَ } : هذه هي المخففة، وحكمها معروفٌ ممَّا تقدَّم في المائدةِ
وغيرها. و"لن" وما في حَيْثُها في موضع الخبر، والفاصلُ هنا حرفُ النفي، وهي
وما في حَيْثُها سادَّةٌ مَسَدَّةٌ مفعولٌ "حَسِبَ" أو مفعولُه على الخلاف. والعامةُ
على "تجمع" بنونِ العظمة / و"عظامه" نصبٌ مفعولاً به. وفتادة "تجمع" بتاءٍ
من فوقٍ مضمومةٍ على ما لم يُسَمَّ فاعله، "عظامه" رفعٌ لقيامه مقامَ الفاعلِ.

* { بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ تُسَوِّيَ بَنَاتَهُ } *

قوله: { بَلَى } إيجابٌ لما بعد النفي المنسحب عليه الاستفهام. والعامةُ على
نصب "قادرين". وفيه قولان، أشهرهما: أنَّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ فاعلِ
الفعلِ المقدَّرِ المدلولِ عليه بحرفِ الجوابِ، أي: بلى نجمعها قادرين، والثاني:
أنه منصوبٌ على خيرٍ "كان" مضمرةً أي: بلى كُنَّا قادرين في الابتداء، وهذا
ليس بواضح. وقرأ ابن أبي عبله وابن السَّمِيعِ قادرون "رفعا على خبر ابتداءٍ
مضمرا أي: بلى نحن قادرون.

* { بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ } *

(14/179)

قوله: { بَلْ يُرِيدُ } : فيه وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ "بلى" لمجردِ الإضرابِ
الانتقالي مِنْ غيرِ عطفٍ، أَضْرَبَ عن الكلامِ الأولِ وأخذ في آخر. والثاني: أنها
عاطفةٌ. قال الزمخشريُّ: "بل يريد" عطفٌ على "أَيْحَسَبُ" فيجوز أن يكونَ
مثله استفهاماً، وأن يكونَ إيجاباً على أَنْ يَضْرِبَ عن مُسْتَفْهَمٍ عنه إلى آخر، أو
يَضْرِبَ عن مستفهم عنه إلى مُوجِبٍ". قال الشيخ بعد ما حكى عن
الزمخشري: "وهذه التقاديرُ الثلاثةُ متكلِّفةٌ لا تظهر". قلت: وليس هنا إلا
تقديران.

ومفعولُ "يريد" محذوفٌ يَدُلُّ عليه التعليلُ في قوله: "لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ" والتقدير:
يريد شَهْوَاتِهِ وَمَعَاصِيَتَهُ ليمضي فيها أبداً دائماً و"أمامه" منصوبٌ على
الظرفِ، وأصله فاستُعيرَ هذا للزمان. والضميرُ في "أمامه" الظاهرِ عَوْدُهُ على

الإنسان. وقال ابن عباس: "يعودُ على يوم القيامة بمعنى: أنه يريد شهواته ليفجّر في تكذيبه بالبعث بين يدي يوم القيامة".

* { يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ }

قوله: { يَسْأَلُ }؛ هذه جملةٌ مستأنفةٌ. وقال أبو البقاء: "تفسيرُ لَيْفُجْرٍ" فيحتملُ أن يكونَ مستأنفاً مُفسِّراً، وأن يكونَ بدلاً من الجملة قبلها؛ لأنَّ التفسيرَ يكونُ بالاستئنافِ وبالبدلِ، إلا إنَّ الثاني منع منه رَفْعُ الفعلِ، ولو كان بدلاً لُنصِبَ. وقد يُقال: إنه أبدلَ الجملَ من الجملة لا خصوصيةَ الفعلِ من الفعلِ وحده. وفيه بحثٌ وتقدّم نظيرُ هذا في الذاريات وغيرها.

* { فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ }

(14/180)

قوله: { بَرِقَ }؛ قرأ نافع "بَرِقَ" بفتح الراء، والباقون بالكسرِ فليل: لغتان في التحيز والذهشة. وقيل: بَرِقَ بالكسرِ تَحَيَّرَ قَزَعًا. قال الزمخشري: "وأصله مِنْ بَرِقَ الرَّجُلُ: إذا تَطَرَّ إلى التَّبَرُّقِ فَدُهَشَ بَصْرُهُ". قال غيره: كما يقال: أَسَدَ وَبَقَرَ، إذا رأى أسداً وَبَقَرًا كثيرةً فَتَحَيَّرَ من ذلك. قال ذو الرِّمَّة:

4407 - ولو أن لُفْمَانَ الحَكِيمِ تَعَرَّضْتُ * لَعَيْنَيْهِ مَيِّ سَافِرًا كَادَ يَبْرِقُ

وقال الأعشى:

4408 - وكنْتُ أرى في وجهِ مَيَّةَ لَمَحَةً * فأَبْرِقُ مغشياً عليَّ مكانيا

وأنشد الفراء:

4409 - فَتَفَسَّكَ فَانِعٌ وَلَا تَتَّعِنِي * وداوِ الكُلُومَ وَلَا تَبْرِقِ

وبَرِقَ بالفتح مِنَ البَرِيقِ أَي: لَمَعَ من شدةِ شخوصه. وقرأ أبو السَّمَّال "بَلَقَ" باللام. قال أهل اللغة إلا الفراء معناه فَتَحَ. يقال: بَلَقْتُ البَا وَأَبْلَقْتُهُ أَي: فَتَحْتُهُ وَقَرَّجْتُهُ. وقال الفراء: "بمعنى أَعْلَقْتُهُ". قال ثعلب: "أخطأ الفراء في ذلك" ثم يجوز أن يكونَ "بَلَقَ" غيرَ مادةِ بَرِقَ، وبجوز أن يكونَ مادةً واحدةً، أُبدلَ فيها حرفٌ من آخر، وقد جاء إبدالُ اللامِ من الراءِ في أحرف، قالوا: تَتَرَّ كِنَانَتِهِ وَتَتَلَّهَا. وقالوا: وَجَلَّ وَوَجَرَ، فيمكن أن يكونَ هذا منه، ويؤيِّده أن بَرِقَ قد أتى بمعنى: سَقَّ عَيْنَيْهِ وَفَتَحَهَا، قاله أبو عبيدة. وأنشد:

4410 - لَمَّا أَناني مِنْ عُمَيْرٍ راعباً * أَعْطَيْتُهُ عِيساً صِهاباً فَبَرِقَ
أَي: فَتَحَ عَيْنَيْهِ، فهذا مناسبٌ لـ "بَلَقَ" في المعنى.

* { وَحَسَفَ الْقَمَرُ }

(14/181)

قوله: { وَخَسَفَ } : العامةُ على بناءه للفاعل. وأبو حيوة وابن أبي عبله ويزيد بن قتيب "خَسَفَ" مبنياً للمفعول؛ وهذا لأن خَسَفَ يُسْتَعْمَلُ لازماً ومتعدياً يقال: خَسَفَ الْقَمَرُ وَخَسَفَهُ اللَّهُ، وقد اشْتَهَرَ أَنَّ الْخُسُوفَ لِلْقَمَرِ وَالْكَسُوفَ لِلشَّمْسِ. وقال بعضهم: بل يكونان فيهما، يُقال: خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَكَسَفَتِ، وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَكَسَفَ. وتأيد بعضهم بالحديث: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ / آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يُخَسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ". فاستعملَ الْخُسُوفَ فيهما. وعندني فيه تَطَرُّ؛ لاحتمال التغليب وهل هما بمعنى واحد أم لا؟ فقال أبو عبيدة وجماعة: هما بمعنى واحد. وقال ابن أبي أويس: "الْخُسُوفُ ذَهَابٌ كُلُّ صَوْنِهِمَا، وَالْكَسُوفُ ذَهَابٌ بَعْضُهُ".

* { وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ }

* { يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَقَرُّ }

قوله: { وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ } : لم تَلْحَقْ علامة تانيث؛ لأنَّ التَّأْنِيثَ مجازيٌّ. وقيل: لتغليب التذكير. وفيه نظر؛ لو قلت: "قام هندٌ وزيدٌ" لم يَجْرُ عند الجمهور من العرب. وقال الكسائي: "حُمِلَ على معنى: جُمِعَ "النَّيِّرَانِ". و "يقول الإنسانُ" جوابٌ "إذا" مِنْ قَوْلِهِ: { قَادَا بَرَقَ الْبَصَرُ }. و "أَيْنَ الْمَقَرُّ" منصوبٌ المحلُّ بالقول؛ وَالْمَقَرُّ: مصدرٌ بمعنى الْفِرَارِ. وهذا هي القراءَةُ المشهورة.

وقرأ الحسنان ابنا علي رضي الله عنهم وابنُ عباس والحسن ابن زيد في آخرين بفتح الميم وكسر الفاء، وهو اسمُ مكانِ الفِرَارِ أَي: أين مكانُ الْفِرَارِ؟ وَجَوَّرَ الزمخشريُّ أَنْ يَكُونَ مصدرًا. قال: "الْمَرَّجِعُ. وقرأ الحسنُ عكسَ هذا أَي: بكسر الميم وَفَتْحَ الفاءِ، وهو الرجلُ الْكَثِيرُ الْفِرَارِ، وهذا كقولِ امرئِ الْقَيْسِ يَصِفُ جَوَادَهُ:

4411 - مَكْرٌ مَقَرٌّ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعًا * كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ
وأكثر استعمال هذا الوزن في الآلات.

(14/182)

* { كَلَّا لَا وَزَرَ }

قوله: { كَلَّا لَا وَزَرَ } : تقدّم الكلام في "كلا" وخبر "لا" محذوفٌ أي لا وَزَرَ له. وهل هذه الجملة مَحْكِيَّةٌ بقول الإنسان فتكونُ منصوبةً المحلِّ، أو هي مستأنفةٌ إخباراً من الله تعالى بذلك؟ وَالْوَزْرُ: الْمَلْجَأُ مِنْ حِصْنٍ أَوْ جَبَلٍ أَوْ سِلَاحٍ. قال:

4412 - لَعَمْرُكَ مَا لِلْفَتَى مِنْ وَزْرٍ * مِنْ الْمَوْتِ يُدْرِكُهُ وَالْكَبِيرُ

* { إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ }

قوله: { الْمُسْتَقَرُّ } : مبتدأ، خبره الجارُّ قبله. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مصدرًا بمعنى

الاستقرار، وأن يكونَ مكانَ الاستقرارِ، "ويومئذٍ" منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، ولا يتَّصِبُ بمُستقرٍ؛ لأنَّه إنْ كانَ مصدرًا فلتقدِّمه عليه، وإنْ كانَ مكانًا فلا عَمَلَ له البتَّة.

* { بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ }

قوله: {بَصِيرَةٌ}: يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدها: أنَّها خبرٌ عن "الإنسانِ" و"على نفسه" متعلِّقٌ بـ"بَصِيرَةٌ" والمعنى: بل الإنسانُ بصيرَةٌ على نفسه، وعلى هذا فلايُّ شيءٍ أتتِ الخبرُ؟ وقد اختلف التَّحويون في ذلك، فقال بعضهم: الهاءُ فيه للمبالغةِ. وقال الأخفش: "هو كقولك: فلانٌ عِبْرَةٌ وَحُجَّةٌ". وقيل: المرادُ بالإنسانِ الجوارحُ، فكأنَّه قال: بل جوارحُه بصيرةٌ أي: شاهدةٌ. والثاني: أنَّها مبتدأ، و"على نفسه" خبرُها. والجملةُ خبرٌ عن "الإنسانِ"، وعلى هذا ففيها تأويلاتٌ أحدها: أنْ يكونَ "بصيرَةٌ" صفةً لمحذوفٍ أي: عينٌ بصيرةٌ، قاله الفراء. وأنشد:

4413 - كأن على ذي العقلِ عَيْنًا بَصِيرَةٌ *بمَقْعَدِهِ أو مَنْظَرٍ هو ناظِرُهُ
يُحَادِرُ حتى يَحْسَبَ النَّاسَ كلِّهم *من الخوفِ لا تَحْفَى عليهم سرائِرُهُ

(14/183)

الثاني: أنَّ المعنى: جوارح بصيرة. الثالث: أنَّ المعنى: ملائكةٌ بصيرة، والتاءُ على هذا للتأنيث. وقال الزمخشري: "بصيرة: حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ، وَصِفَتْ بالبصارة على المجازِ كما وَصِفَتْ الآياتُ بالإبصارِ في قوله: { فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً }. قلت: هذا إذا لم تَجْعَلِ الحُجَّةَ عبارةً عن الإنسانِ، أو تَجْعَلَ دخولَ التاءِ للمبالغةِ، إمَّا إذا كاتَتْ للمبالغةِ فنسبُهُ الإبصارِ إليها حقيقةً. الثالث من الأوجه السابقة: أنْ يكونَ الخبرُ الجارِّ والمجرورِ، و"بصيرَةٌ" فاعلٌ به، وهو أرجحُ ممَّا قبله لأنَّ الأصلَ في الإخبارِ الإفرادُ.

* { وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ }

قوله: {وَلَوْ أَلْقَى}: هذه الجملةُ حاليةٌ. وقد تقدَّم نظيرُها غيرَ مرةٍ. والمعاذيرُ / جمع مَعْدِرَةٌ على غيرِ قياسٍ، كملاقيح ومذاكير جمع لَفْحَةٍ ودَكَرٍ. وللتَّحويين في مثل هذا قولان، أحدهما: أنه جمعٌ لملفوظٍ به، وهو لَفْحَةٌ ودَكَرٍ. والثاني: أنه جمعٌ لغيرِ ملفوظٍ به بل لمقدرٍ أي: مَلَأَقِحَةٌ ومِدْكَارٍ. وقال الزمخشري: "فإن قلت: أليسَ قياسُ المَعْدِرَةِ أنْ يُجْمَعَ معاذِرَ لا معاذير؟ قلت: المعاذيرُ ليستُ بجمع مَعْدِرَةٍ، بل اسمٌ جمعٍ لها، ونحوه: المَنَاكِرُ في المُنْكَرِ". قال الشيخ: "وليسَ هذا البناءُ من أبنيةِ أسماءِ الجُموعِ، وإنما هو من أبنيةِ جُموعِ التَّكْسِيرِ" انتهى، وهو صحيحٌ. وقيل: معاذير: جمعٌ مَعْدَارٍ، وهو السُّتْرُ، فالمعنى: ولو أرخى سُتُورَه. والمعاذيرُ: السُّتُورُ بلغةِ اليمنِ، قاله الضحاكُ والسُّدِّيُّ وأنشد على ذلك:

4414 - ولكنَّها صَنَّتْ بِمَنْزِلِ سَاعَةٍ * علينا وَأَطَّتْ فَوْقَها بالمَعَادِرِ

(14/184)

وقد حَذَفَ الياءَ من "المعاذير" ضرورةً. وقال الزمخشري: "فإنَّ صَحَّ - يعني أنَّ المعاذير السُّتور - فلاَّئِه يَمْتَعُ رُؤْيَةَ الْمُحْتَجِبِ كما تَمْتَعُ المَعْدِرَةُ عَقُوبَةَ المُذْنِبِ". قلت: هذا القولُ منه يُحتملُ أنْ يَكُونَ بياناً للمعنى الجامع بين كَوْنِ السُّتورِ، أو الاعتذاراتِ، وأنْ يَكُونَ بياناً للعلاقة المُسَوِّغَةِ في التجوُّزِ.

* { إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ }

قوله: { وَقُرْآنَهُ } : أي: قراءته، فهو مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ. وأمَّا الفاعلُ فمحذوف. والأصلُ: وقراءتك إياه، والقرآن، مصدرٌ بمعنى القراءة. قال حَسَّان رضي الله عنه:

4415 - * يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا
وقال ابن عطية: "قال أبو العالية: "إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فإذا قرأته فأتبع قرأته بفتح القاف والراء والتاء، مِنْ غيرِ همزٍ ولا ألفٍ". قلت: ولم يَدْكُرْ توجيهًا. فأما توجيهُ قوله: "جَمَعَهُ وَقُرْآنَهُ"، وقوله: "فَأَتَّبِعُ قُرْآنَهُ" فواضحٌ ممَّا تقدَّم في قراءة ابن كثير في البقرة، وأنه هل هو تَقْلٌ، أو مِنْ مادةٍ قَرَنَ، وتحقيقُ القولينِ مذكورٌ تَمَّةً فعليك بالالتفاتِ إليه. وأمَّا قوله: "بفتح القاف والراء والتاء" فيعني في قوله: "فإذا قرأته" يُشيرُ إلى أنه قُرِئَ شاذًّا هكذا، وتوجيهُها: أنَّ الأصلَ: "قُرْآنَهُ" فعلاً ماضياً مُسنداً لضميرِ المخاطبِ أي: فإذا أَرَدْتَ قراءته، ثم أبدلَ الهمزةَ ألفاً لسكونها بعد فتحةٍ، ثم حَذَفَ الألفَ تخفيفاً كقولهم: "ولو تَرَى ما الصبيانَ" أي: ولو تَرَى الصبيانَ و "ما" مزيدة، فصار اللفظُ "قَرْتَهُ" كما ترى.

* { كَلَّا بَلْ تُجِبُّونَ الْعَاجِلَةَ }

(14/185)

قوله: { بَلْ تُجِبُّونَ } : قرأ ابن كثير وأبو عمرو و "يُجِبُّونَ" و "يَدَّرُونَ" بياءِ العيَّة حَملاً على لفظِ الإنسانِ المذكورِ. أولاً؛ لأنَّ المرادَ به الجنسُ، والباقون بالخطابِ فيهما؛ إمَّا خطاباً لكفارِ قريشٍ، وإمَّا التفاتاً عن الإخبارِ عن الجنسِ المتقدِّمِ والإقبالِ عليه بالخطابِ.

* { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ }

قوله: { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ } : فيه أوجهٌ أحدها: أنْ يَكُونَ "وجوهٌ" مبتدأ، و "ناصِرَةٌ" نعتٌ له، و "يَوْمَئِذٍ" منصوبٌ بـ "ناصِرَةٌ" و "ناظرةٌ" خبره، و "إلى ربِّها" متعلقٌ بالخبرِ، والمعنى: أنَّ الوجوهَ الحسنةَ يومَ القيامةِ ناظِرَةٌ إلى الله تعالى، وهذا معنىٌ صحيحٌ وتخریجٌ سهلٌ. والناصِرَةُ: من النَّصْرَةِ وهي: التَّنْعُمُ،

ومنه عُصْرُ نَاضِرٍ. الثاني: أَنْ يَكُونَ "وَجُوهٌ" مُبْتَدَأً أَيْضاً، و "نَاضِرَةٌ" خَبْرَهُ، و "يَوْمئِذٍ" مَنْصُوبٌ بِالْخَبْرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَسَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ هُنَا بِالنِّكَرَةِ كَوْنُ الْمَوْضِعِ مَوْضِعَ تَفْصِيلٍ كَقَوْلِهِ:

4416 - * فَثُوبٌ لَيْسَتْ وَثُوبٌ أَجْرٌ
ويكون "ناظرة" نعتاً لوجوه، أو خبراً ثانياً، أو خبراً لمبتدأ محذوف، و "إلى ربها" متعلق بـ "ناظرة" كما تقدم. وقال ابن عطية: "وابتداً بالنكرة / لأنها تَخَصَّصَتْ بِقَوْلِهِ "يَوْمئِذٍ". وقال أبو البقاء: "وجاز الابتداء هنا بالنكرة لحصول الفائدة". قلت: أمّا قولُ ابن عطية فيه نظراً؛ لأنَّ قولَه: "تَخَصَّصَتْ بِقَوْلِهِ: "يَوْمئِذٍ" هذا التخصيصُ: أمّا لكونها عاملةً فيه، وهو مُحالٌ؛ لأنها جامدةٌ، وإمّا لأنها موصوفةٌ به وهو مُحالٌ أيضاً؛ لأنَّ الجُثَّتْ لَا تُوصَفُ بِالزَّمَانِ كَمَا لَا يُخَبَّرُ بِهِ عَنْهَا. وأمّا قولُ أبي البقاء فإنَّ أَرَادَ بِحُصُولِ الْفَائِدَةِ مَا قَدَّمَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ فَصَحِيحٌ، وَإِنْ عَنَى مَا عَنَاهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِمَا عَرَفْتَهُ.

(14/186)

الثالث: أَنْ يَكُونَ "وَجُوهٌ" مُبْتَدَأً، و "يَوْمئِذٍ" خَبْرَهُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. وَهَذَا غَلَطٌ مَحْضٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَمِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ. أَمَّا الْمَعْنَى فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا بِذَلِكَ. وَأَمَّا الصَّنَاعَةُ فَلِأَنَّهُ لَا يُخَبَّرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجُثَّتِ، وَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهَرَهُ ذَلِكَ تُؤَوَّلُ نَحْوُ: "الليلة الهلال" الرابع: أَنْ يَكُونَ "وَجُوهٌ" مُبْتَدَأً و "ناظرة" خَبْرَهُ، و {إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ} جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ ثَانٍ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ مِنْهُمَا كَلَامٌ، ذَالِ الظَّاهِرِ تَعْلُقُ "إِلَى" بـ "ناظرة"، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَعْنِي أَنَّ "ناظرة" خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُضْمِرٍ، أَي: هِيَ نَاطِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا، وَهَذِهِ الْجَمَلَةُ خَبْرٌ ثَانٍ. وَفِيهِ تَعَسُّفٌ.

الخامس: أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ لَوْجُوهٍ مُقَدَّرًا، أَي: وَجُوهٌ يَوْمئِذٍ تَمَّ، و "ناظرة" صفةٌ، وَكَذَلِكَ "ناظرة"، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. وَهُوَ بَعِيدٌ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ. وَلَا أَدْرِي مَا الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا مَعَ ظُهُورِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَخُلُوصِهِ مِنْ هَذِهِ التَّعَسُّفَاتِ؟ وَكَوْنُ "إِلَى" حَرْفَ جَرٍّ، و "ربها" مجروراً بها هو المتبادر للذهن. وَقَدْ حَرَّجَهُ بَعْضُ الْمَعْتَزِلَةِ: عَلَى أَنْ تَكُونَ "إِلَى" اسْمًا مُقَدَّرًا بِمَعْنَى النِّعْمَةِ مُضَافًا إِلَى الرَّبِّ، وَيُجْمَعُ عَلَى "آلَاءٍ" نَحْوُ: {قَبَائِيْ آلَاءِ رَبِّكُمْآ تَكْدِّبَانِ} وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِيهِ لُغَاتٍ أَرْبَعًا، و "ربها" خَفْضٌ بِالْإِضَافَةِ، و "إِلَى" مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ نَاصِبُهُ "ناظرة" بِمَعْنَى مُنْتَظِرَةٍ. وَالتَّقْدِيرُ: وَجُوهٌ نَاضِرَةٌ مُنْتَظِرَةٌ نِعْمَةَ رَبِّهَا. وَهَذَا فِرَازٌ مِنْ إِبْتِثَاتِ النَّظَرِ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مُعْتَقِدِهِمْ.

والزمخشريُّ تَمَحَّلَ لِمَذْهَبِ الْمَعْتَزِلَةِ بِطَرِيقٍ أُخْرَى مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ فَقَالَ - بَعْدَ أَنْ جَعَلَ التَّقْدِيمَ فِي "إِلَى رَبِّهَا" مُؤَدِّنًا بِالِاخْتِصَاصِ - "وَالَّذِي يَصِيحُ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِ النَّاسِ: "أَنَا إِلَى فَلَانٍ نَاطِرٌ مَا يَصْنَعُ بِي" يَرِيدُ مَعْنَى التَّوَقُّعِ وَالرَّجَاءِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْقَائِلِ:

(14/187)

4417 - وَإِذَا تَطَّرْتُ إِلَيْكَ مِنْ مَلِكٍ * وَالْبَحْرُ دُونَكَ زِدْتَنِي نِعْمًا
ومسعتُ سَرَوِيَّةً مُسْتَجِدِيَّةً بِمَكَّةَ وَقَتِ الظَّهِيرِ حِينَ يُغْلِقُ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ وَيَأْوُونَ
إِلَى مَقَائِلِهِمْ تَقُولُ: "عُيِّنْتَنِي نَاطِرَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ" وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَا يَتَوَقَّعُونَ
النُّعْمَةَ وَالْكَرَامَةَ إِلَّا مِنْ رَبِّهِمْ " قُلْتُ: وَهَذَا كَالْحَوْمِ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ
"نَاطِرَةً" بِمَعْنَى مُنْتَظِرَةٍ. إِلَّا أَنَّ مَكِّيًّا قَد رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ فَقَالَ: "وَدَخُولُ" إِلَى
مَعَ النَّظَرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَطَّرَ الْعَيْنَ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِنْتِظَارِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْإِنْتِظَارِ لَمْ
تَدْخُلْ مَعَهُ "إِلَى"; أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: أَنْتَظِرُ إِلَى زَيْدٍ، وَتَقُولُ: نَظَرْتُ إِلَى
زَيْدٍ، فَ"إِلَى" تَصَحَّبُ نَظَرَ الْعَيْنِ لَا تَصَحَّبُ تَطَّرَ الْإِنْتِظَارِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ
"نَاطِرَةً" بِمَعْنَى مُنْتَظِرَةٍ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الْمَعْنَى وَفِي الْإِعْرَابِ، وَوَضَعَ الْكَلَامَ فِي
غَيْرِ مَوْضِعِهِ "

والتَّضَرُّةُ: طَرَاوَةُ الْبَشَرَةِ وَجَمَالُهَا، وَذَلِكَ مِنْ أَثَرِ النُّعْمَةِ يُقَالُ: تَضَرَّ وَجْهُهُ فَهُوَ /
نَاضِرٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مُسَلِّمٌ أَنَّهُ مِنْ تَطَّرَ الْعَيْنَ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَدْفٍ مضافٍ،
أَي: ثَوَابَ رَبِّهَا، وَنَحْوَهُ. قَالَ مَكِّي: "لَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ: تَطَّرْتُ إِلَى زَيْدٍ، أَي: إِلَى
عَطَاءِ زَيْدٍ. وَفِي هَذَا تَقْصُصُ لِكَلَامِ الْعَرَبِ وَتَخْلِيطُ فِي الْمَعَانِي". وَتَضَرَّهَ إِلَهُ
وَتَضَرَّهَ مَخْفِئًا وَمَثْقَلًا، أَي: حَسَنَةً وَتَعَمَّةً، وَفِي الْحَدِيثِ: "نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ
مَقَالَتِي فَوَعَاها، فَأَدَّأها كَمَا سَمِعَهَا" يُرْوَى بِالْوَجْهَيْنِ. وَقِيلَ لِلذَّهَبِ: "نُضَارٌ" مِنْ
ذَلِكَ. وَيُقَالُ لَهُ: النَّضْرُ أَيْضًا، وَأَخْضُرُ نَاضِرٌ، كَأَسْوَدٌ حَالِكٌ، وَقَدْحٌ نُضَارٌ وَنُضَارٍ،
يُرْوَى بِالِإِتْبَاعِ وَالِإِضَافَةِ.

وَالْعَامَّةُ عَلَى "نَاضِرَةٍ" بِالْف. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "تَضِرَةٌ" بِدُونِهَا، كَقَرَحٍ فَهُوَ قَرِحٌ

* { تَطَّنُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا قَاقِرَةٌ }

قوله: { قَاقِرَةٌ } : هي الداهية العظيمة، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَكْسِرُ قَفَارَ الظَّهِيرِ.
قال النابغة:

(14/188)

4418 - أَبِي لِي قَبْرٌ لَا يَزَالُ مُقَابِلِي * وَصَرَبَةٌ قَاسٍ فَوْقَ رَأْسِي قَاقِرَةٌ
أَي: دَاهِيَةٌ مُؤْتَرَةٌ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْفَقِيرُ لَانْكَسَارِ قَفَارِهِ مِنَ الْقَلْبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي
الْبَقْرَةِ.

* { كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي }

قوله: { التَّرَاقِي } : مَفْعُولٌ "بَلَغَتْ"، وَالْفَاعِلُ مَضْمَرُهُ [يَعُودُ] عَلَى النَّفْسِ، وَإِنْ
لَمْ يَجْرَ لَهَا ذِكْرٌ، كَقَوْلِ حَاتِمٍ:

4419 - أَمَاوِيٌّ مَا يُعْنِي التَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى * إِذَا حَشِرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ
أَي: حَشِرَجَتْ النَّفْسُ. وَقِيلَ فِي الْبَيْتِ: إِنَّ الدَّالَّ عَلَيَّ النَّفْسُ ذِكْرٌ جُمْلَةٌ مَا
اشْتَمَلَ عَلَيْهَا، وَهُوَ الْغِنَى، فَكَذَلِكَ هُنَا ذِكْرُ الْإِنْسَانِ دَالٌّ عَلَى النَّفْسِ. وَالتَّرَاقِي:
جَمْعُ تَرَفُّوةٍ، أَصْلُهَا تَرَاوَى، قُلِبَتْ وَأُوْهَا يَاءٌ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا. وَالتَّرَفُّوةُ إِحْدَى

عظام الصدر، كذا قال الشيخ، والمعروف غير ذلك. قال الزمخشري: "ولكل إنسان تَرْقُوتَان" فعلى هذا تكونُ مِنْ باب: غليظ الحواجب وعريض المناكب. والتراقي: موضع الحَشْرَجَة. قال:

4420 - وَرُبَّ عَظِيمَةٍ دَافَعَتْ عَنْهَا * وَقَدْ بَلَغَتْ نَفْسُهُمُ التَّرَاقِي
وقال الراغب: "التَّرْقُوهُ عَظْمٌ وُصِلَ مَا بَيْنَ تُغْرَةَ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ" انتهى. وقال الزمخشري: "العظامُ الكَتِيفَةُ لِتُغْرَةِ النَّحْرِ عَنِ يَمِينِ وَشِمَالِ" ووزنها فَعْلُوه، فالتاء أصل والواو زائدة، يَدُلُّ عَلَيْهِ إِدْخَالُ أَهْلِ اللُّغَةِ إِيَّاهَا فِي مَادَةِ "تَرَقٍ". وقال أبو البقاء: "والتراقي: جمع تَرْقُوه" وهي فَعْلُوه، وليست تَفْعُله، إذ ليس في الكلام "رقو"، وقُرِء "التراقي" بسكون الياء، وهي كقراءة زيدٍ "تُطْعمون أهاليكم" وقد تقدّم توجيهها.

* { وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ }

(14/189)

قوله: { مَنْ رَاقٍ } مبتدأ وخبر. وهذه الجملة هي القائمة مقامَ الفاعل، وأصول البصريين تَقْتَضِي أَنْ لَا تَكُونَ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ عِنْدَهُمْ لَا يَكُونُ جَمَلَةً؛ بَلِ الْقَائِمُ مَقَامَهُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا أَوَّلَ الْبَقْرَةِ، وَهَذَا الْاسْتِفْهَامُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِعَادًا وَإِنْكَارًا. وراق اسمُ فاعلٍ: إمَّا مِنْ رَقِيَ يَرْقِي مِنَ الرُّقِيَةِ وَهُوَ كَلَامٌ مُعَدُّ لِلْإِسْتِشْفَاءِ، يُرْقَى بِهِ الْمَرِيضُ لِيَسْتَقِيَ. وَفِي الْحَدِيثِ: "وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ؟" يعني الفاتحة وهو مِنْ أَسْمَائِهَا، وَإِمَّا مِنْ رَقِيَ يَرْقِي، مِنَ الرُّقِيِّ وَهُوَ الصَّعُودُ، أَيْ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لِكِرَاهَتِهَا فِي رُوحِهِ تَقُولُ: مَنْ يَصْعَدُ بِهَذِهِ الرُّوحِ؟ يُقَالُ: رَقِيَ بِالْفَتْحِ مِنَ الرُّقِيَةِ، وَبِالْكَسْرِ مِنَ الرُّقِيِّ. وَوَقَفَ حَقْصٌ عَلَى نُونٍ "مَنْ" سَكَنَةً لَطِيفَةً، وَتَقَدَّمَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْكُفْهِ وَتَحْقِيقِهِ. وَذَكَرَ سَبِيحُ بْنُ النُّونِ تَدْعَمُ فِي الرَّاءِ وَجُوبًا بَعْنَةً وَبِغَيْرِهَا نَحْوُ: مَنْ رَابِدٌ.

والعاملُ في "إِذَا بَلَغَتْ" معنى قوله: {إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ} أَيْكَ إِذَا بَلَغَتْ الْخُلُقُومَ رُفِعَتْ إِلَى اللَّهِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ: "وَقِيلَ: مَنْ رَاقٍ" مَعْطُوفًا عَلَى "بَلَغَتْ".

وَالْمِسَاقُ: مَفْعَلٌ مِنَ السَّوْقِ وَهُوَ اسْمٌ مَصْدَرٌ.

* { فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى }

قوله: { فَلَا صَدَقَ } "لا" هُنَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي، وَهُوَ مُسْتَفِيزٌ فِي كَلَامِهِمْ بِمَعْنَى: لَمْ يُصَدَّقْ وَلَمْ يُصَلِّ. قَالَ:

4421 - إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا * وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وقال آخر:

4422 - وَأَيُّ حَمِيسٍ لَا أَقَانَا نِهَابَهُ * وَأَسْيَافُنَا مِنْ كَبَشِيهِ تَقَطَّرَ الدِّمَاءُ

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

4423 - كَأَنَّ دِثَارًا خَلَقَتْ بَلْبُونَهُ * عَقَابٌ تَنُوقِي لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ

(14/190)

/ فقله: "لا عَقَابُ" عطفُ على "عُقَابُ تُؤَفَى" وهو مرفوعٌ بحلقت، وفي البيتين الأولين عُيْبُهُ عن هذا.
وقال مكي: "لا" الثانية نفي، وليست بعاطفة، ومعناه: فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ".
قلت: كيف يُتَوَهَّمُ العطفُ حتى يَنْفِيهِ؟ وجعل الزمخشريُّ {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى} عطفًا على الجملة مِنْ قوله: {يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} قال: "وهو معطوفٌ على قوله: "يَسْأَلُ أَيَّانَ"، أي: لا يُؤْمِنُ بالبعثِ فلا صَدَّقَ بالرسول والقرآن"، واستبعده الشيخ.

* { وَلَا كِنَ كَذَّبَ وَتَوَلَّى } *

قوله: {وَلَا كِنَ كَذَّبَ}: الاستدراكُ هنا واضح؛ لأنه لا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ التَّصَدُّقِ والصلاةِ التَّكْذِيبُ والتَّوَلَّى؛ لأنَّ كثيراً مِنَ المسلمين كذلك، فَاسْتَدْرَكَ ذَلِكَ: بَأَنَّ سَبَبَهُ التَّكْذِيبُ والتَّوَلَّى، ولهذا يَضَعُفُ أَنْ يُحْمَلَ نَفْيُ التَّصَدِّقِ عَلَى نَفْيِ تَصَدِّقِ الرِّسُولِ؛ لئلا يَلْزَمَ التَّكْرَارُ، فتَقَعَّ "لكن" بين متوافقين، وهو لا يجوزُ.

* { ثُمَّ دَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى } *

قوله: {يَتَمَطَّى}: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلٍ "دَهَبَ"، وقد يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى: شرع في التمطي كقوله:

4424 - فقامَ يَدُودُ النَّاسِ عِنهَا..... *
وتمطى فيه قولان، أحدهما: أَنَّهُ مِنَ المَطَا، والمَطَا: الظُّهُرُ، ومعناه: يَتَبَخَّرُ، أي: يَمْتَدُّ مَطَاهُ وَيَلَاوِيهِ تَبَخُّراً فِي مَشِيَّتِهِ. والثاني: أَنْ أَصْلَهُ: يَتَمَطَّى، مِنْ تَمَطَّى، أي: تَمَدَّدَ، ومعناه: أَنَّهُ يَتَمَدَّدُ فِي مَشِيَّتِهِ تَبَخُّراً، وَمِنْ لَزِمِ التَّبَخُّرِ ذَلِكَ، فَهُوَ يَفْرُبُ مِنْ مَعْنَى الأُولِ وَيَفَارِقُهُ فِي مادِيهِ؛ إِذْ مادَةُ المَطَا: مَطَا، وَ مادَةُ التَّطَيُّبِ وَ قَصَبِ أَطْفَارِي، وَقَوْلُهُ:

4425 - تَقَصَّى البَارِي إِذَا البَارِي كَسِرَ

(14/191)

والمُطَيِّطَاءُ: التَّبَخُّرُ وَمَدُّ اليَدَيْنِ فِي المَشْيِ، والمَطِيطةُ: الماءُ الخَائِرُ أسفلَ الحوضِ؛ لأنه يتمطط، أي: يمتدُّ فيه.

* { أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى } *

وتقدّم الكلام على قوله: {أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى} في آخر سورة القتال مُشبعاً،

وإنما كُتِرَ هنا مبالغةً في التهديد والوعيد وقالت الخنساء:
 4426 - هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّهِمُوم * فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا
 وقال أبو البقاء هنا: "وزنُ أُولَى فيه قولان، أحدهما: فَعَلَى، والألفُ فيه للإلحاقِ
 لا للتأنيثِ، والثاني: هو أَفَعَلُ، وهو على القولين هنا [عَلِمَ] ولذلك لم يُتَوَّنْ،
 وبَدَلُ عليه ما حكى أبو زيد في "النوادر": "هي أُولَاهُ" بالتاءِ غيرَ مَصْرُوفٍ،
 فعلى هذا يكونُ "أُولَى" مبتدأ، و"لك" الخبرُ. والثاني: أن يكونَ اسماً للفعلِ
 مبنياً ومعناه: وَلَيْكَ شَرٌّ بَعْدَ شَرٍّ، و"لك" تبيينٌ.

* { أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدَىٰ }
 قوله: { سُدَىٰ } : حالٌ مِنْ فاعِلٍ "يُتْرَكَ" ومعناه:

مُهْمَلًا يُقَالُ: إِبْلُ سُدَى، أي: مُهْمَلَةٌ. قال الشاعر:
 4427 - وَأَقْسِمُ بِاللَّهِ جَهْدَ الْيَمِينِ * مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا سُدَى
 أي: مُهْمَلًا. وَأَسْدَيْتُ حَاجَتِي، أي: ضَيَعْتُهَا. ومعنى "أَسْدَىٰ إِلَيْهِ مَعْرُوفًا"، أي:
 جعله بمنزلة الصَّائِعِ عِنْدَ الْمُسْدَىٰ إِلَيْهِ لَا يَذْكُرُهُ وَلَا يَمُنُّ بِهِ عَلَيْهِ.

* { أَلَمْ يَكُ نُطْفَعًا مِّن مَّنِيٍّ يُمْتَىٰ }
 قوله: { أَلَمْ يَكُ نُطْفَعًا } : العَامَّةُ عَلَى الْيَاءِ مِنْ تَحْتِ فِي "يَكُ" رَجوعًا لِلْإِنْسَانِ.

والحسن بتاءِ الْخَطَابِ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهِ تَوْبِيخًا لَهُ.
 قوله: { يُمْتَىٰ } قَرَأَ حَفْصٌ "يُمْتَى" بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ، وَفِيهِ وَجْهَانُ:

(14/192)

أحدهما: أَنَّ الضميرَ عائدٌ عَلَى الْمَنِيِّ، أَي: يُصَبُّ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍ.
 والثاني: أَنَّهُ يَعُودُ لِلنُّطْفَةِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَهَا مَجَازِيٌّ، وَلِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمَاءِ، قَالَ أَبُو
 الْبَقَاءِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّشَى عَلَى قَوْلِ ابْنِ كَيْسَانَ، وَأَمَّا النَّحَاةُ فَيَجْعَلُونَهُ ضُورَةً
 كقوله:

4428 - * وَلَا أَرْضَ أَنْقَلَ إِثْقَالَهَا
 وَقَرَأَ الْبَاقُونَ "تُمْتَى" بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ عَلَى أَنَّ الضميرَ لِلنُّطْفَةِ. فعلى هذه
 الْقِرَاءَةِ وَعَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ
 لِمَنْصُوبٍ. /

* { فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ }
 قوله: { الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلَيْنِ مِنْ "الزَّوْجَيْنِ"، وَأَنْ يَكُونَ
 مَنْصُوبَيْنِ بِإِضْمَارِ "أَعْنِي" عَلَى الْقَطْعِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "الزَّوْجَيْنِ"
 وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "الزَّوْجَانِ" عَلَى لُغَةٍ مَن يَجْرِي الْمَثْنَى إِجْرَاءَ الْمَقْصُورِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
 تَحْقِيقُهُ فِي طَه، وَمَنْ تُنْسَبُ إِلَيْهِ هَذِهِ اللَّغَةُ، وَالِاسْتِشْهَادُ عَلَى ذَلِكَ.

* { أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ }
 قوله: { أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلَيْنِ مِنْ "الزَّوْجَيْنِ"، وَأَنْ يَكُونَ
 مَنْصُوبَيْنِ بِإِضْمَارِ "أَعْنِي" عَلَى الْقَطْعِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "الزَّوْجَيْنِ"
 وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "الزَّوْجَانِ" عَلَى لُغَةٍ مَن يَجْرِي الْمَثْنَى إِجْرَاءَ الْمَقْصُورِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
 تَحْقِيقُهُ فِي طَه، وَمَنْ تُنْسَبُ إِلَيْهِ هَذِهِ اللَّغَةُ، وَالِاسْتِشْهَادُ عَلَى ذَلِكَ.

وقرأ العامَّة أيضاً "بقادر" اسم فاعل مجروراً بباء زائدة في خير "ليس". وزيد بن علي "يَقْدِرُ" فعلاً مضارعاً. والعامَّة على نصب "يُحْيِي" بـ"أَنَّ" لأنَّ الفتحَةَ خفيفة على حرف العلة. وقرأ طلحة بن سليمان والفياض بن غزوان بسكونها: فَإِذَا أَنْ يَكُونَ حَقَّتْ حَرْفَ الْعِلَّةِ بِحَذْفِ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ أَجْرَى الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ.

(14/193)

وجمهورُ الناس على وجوبِ فَكِّ الإِدْغَامِ. قال أبو البقاء: "لئلا يُجْمَعَ بين ساكنين لفظاً أو تقديراً". قلت: يعني أَنَّ الحاءَ ساكنةٌ، فلو ادَّعَمْنَا لِسَكَنَاتِ الْيَاءِ الْأُولَى أيضاً للإدغام فيلتقي ساكنان لفظاً، وهو مُتَعَدِّرُ النطق، فهذان ساكنان لفظاً. وأمَّا قوله: "تقديرًا" فإنَّ بعضَ الناس جَوَزَ الإِدْغَامَ فِي ذَلِكَ، وَقَرَأْتُهُ "أَنَّ يُحْيِي" وذلك أنه لَمَّا أَرَادَ الإِدْغَامَ تَقَلَّ حَرَكَةُ الْيَاءِ الْأُولَى إِلَى الْحَاءِ، وَأَدْغَمَهَا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْحَاءِ - لَأَنَّهَا سَاكِنَةٌ فِي التَّقْدِيرِ قَبْلَ النُّقْلِ إِلَيْهَا - وَالْيَاءِ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا تُقَلَّتْ مِنْ عَلَيْهَا إِلَى الْحَاءِ، وَاسْتَشْهَدُ الْفَرَاءُ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ: بقوله:

4429 - * تَمْشِي لِسُدَّةٍ بَيْتَهَا فَتُعِيُّ

وَأَمَّا أَهْلُ الْبَصْرَةِ فَلَا يُدْغِمُونَهُ الْبِتَّةَ، قَالُوا: لِأَنَّ حَرَكَةَ الْيَاءِ عَارِضَةٌ؛ إِذْ هِيَ لِلْإِعْرَابِ. وَقَالَ مَكِّي: "وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ الإِدْغَامِ فِي حَالِ الرِّفْعِ. فَأَمَّا فِي حَالِ النُّصْبِ فَقَدْ أَجَازَهُ الْفَرَاءُ لِأَجْلِ تَحَرُّكِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ عَارِضَةٌ" قلت: ادَّعَاؤُهُ الْإِجْمَاعَ مُرَدُودٌ بِالْبَيْتِ الَّذِي قَدَّمْتُ إِشْرَاحَهُ عَنِ الْفَرَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "فَتُعِيُّ" فَهَذَا مَرْفُوعٌ وَقَدْ ادَّعَمَ. وَلَا يَبْغُذُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ادَّغَمَ ظَهَرَتْ تِلْكَ الْحَرَكَةُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ بِالْإِدْغَامِ.

سورة الإنسان

* { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا } {

(14/194)

قوله: { هَلْ أَتَى } في "هل" هذه وجهان، أحدهما: أَتَى عَلَى بَابِهَا مِنَ الْاسْتِفْهَامِ الْمَخْصُصِ، أَي: هُوَ مِمَّنْ يُسْأَلُ عَنْهُ لِعَرَابَتِهِ: أَتَى عَلَيْهِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ كَذَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ الْجَوَابُ: أَتَى عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَهُوَ بِالْحَالِ الْمَذْكُورَةِ، كَذَا قَالَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ مَدْخُولٌ كَمَا سَيَعْرِفُهُ قَرِيبًا. وَقَالَ مَكِّي فِي تَقْرِيرِ كَوْنِهَا عَلَى بَابِهَا مِنَ الْاسْتِفْهَامِ. "وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا لِلْاسْتِفْهَامِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْرِيرُ، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْرِيرٌ لِمَنْ أَنْكَرَ الْبِعْتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ قَدْ مَضَى دَهْرٌ طَوِيلٌ لَا إِنْسَانَ فِيهِ. فَيَقَالُ لَهُ: مَنْ أَحَدْتَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَكَوْنَهُ بَعْدَ عَدَمِهِ كَيْفَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ بَعْتُهُ وَإِحْيَاؤُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ؟ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: { وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى قَلْوًا تَذَكَّرُونَ }، أَي: فَهَلَّا تَذَكَّرُونَ فَتَعْلَمُونَ أَنَّ مَنْ أَنْشَأَ شَيْئًا - بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ

- قَادِرٌ عَلَىٰ إِعَادَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَعَدَمِهِ " انتهى. فقد جَعَلَهَا للاستفهام التقرير لا للاستفهام المَحْضُ، وهذا هو الذي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ؛ لِأَنَّ الاستفهامَ لَا يَرُدُّ مِنَ الْبَارِي تَعَالَى لَا عَلَىٰ هَذَا النِّحْوِ وَمَا أَشْبَهَهُ. والثاني: أنها بمعنى "قد" قال الزمخشري: "هل بمعنى "قد" في الاستفهام خاصة. والأصل: أهل بدليل قوله:

4430 - سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدِّتِنَا * أَهْلٌ رَأَوْنَا بَوَادِي الْفُفِّ ذِي الْأَكْمِ

(14/195)

فالمعنى: أقد أتى، على التقيير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، أي: كان شيئاً منسباً غير مذكور" انتهى. فقوله: "على التقرير" يعني المفهوم من الاستفهام، وهو الذي فهم مكى من نفس "هل". وقوله: "والتقريب" يعني المفهوم من "قد" التي وقع مَوْقَعَهَا "هل". ومعنى قوله "في الاستفهام خاصة" أن "هل" لا تكون بمعنى "قد" إلا ومعها استفهام / لفظاً كالبيت المتقدم. أو تقديراً كآية الكريمة. فلو قلت: "هل جاء زيد" تعني: قد جاء، من غير استفهام لم يَجُزْ، وغيره جَعَلَهَا بمعنى "قد" من غير هذا القيد. وبعضهم لا يجيزه البتة، ويتأول البيت: على أن مِمَّا جُمِعَ فِيهِ بَيْنَ حَرْفِيٍّ مَعْنَى التَّأَكِيدِ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ اخْتِلَافُ لَفْظِهِمَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

4331 - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ يَمَا بِهِ *

فالباء بمعنى "عن"، وهي مؤكدة لها، وإذا كانوا قد أكدوا مع اتفاق اللفظ كقوله:

4432 - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي * وَلَا لِمَا بِهِمْ أبدأً دَوَاءً

فَلَا يُؤَكِّدُوا مَعَ اخْتِلَافِهِ أُخْرَى. ولم يَذْكَرِ الزمخشري غير كونها بمعنى "قد"، وبقي على الزمخشري قيد آخر: وهو أن يقول: في الجمل الفعلية؛ لأنه متى دخلت "هل" على جملة اسمية استحال كونها بمعنى "قد" لأن "قد" مختصة بالأفعال. وعندي أن هذا لا يَرُدُّ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّ "قد" لا تبايئر الأسماء.

قوله: {لَمْ يَكُنْ} في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في موضع نصب على الحال من "الإنسان"، أي: هل أتى عليه حين في هذه الحالة. والثانية: أنها في موضع رفع نعتاً لـ "حين" بعد نعت. وعلى هذا فالعائدُ تقديره: حين لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، والأول أظهر لفظاً ومعنى.

(14/196)

* { إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا }

قوله: {أَمْشَاجٍ}: نعتٌ لـ "نطفة" ووَفَّعَ الْجَمْعُ صِفَةً لِمَفْرَدٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {رَفَّرَ فِي حُضْرٍ} أَوْ جُعِلَ كُلُّ جَزءٍ مِنَ النُّطْفَةِ نُطْفَةً،

فاعتبر ذلك فُوَصِّفَ بالجمع، وقال الزمخشري: "أَمْشَاحٌ كَثْرَمَةٌ أَعْشَارٌ، وَبُرْدٌ أَكْيَاشٌ وَهِيَ الْفَاطُ مَفْرَدَةٌ غَيْرُ جَمْعٍ؛ وَلِذَلِكَ تَقَعُ صِفَاتٌ لِلْأَفْرَادِ" ويقال: نُطْفَةٌ مَشَّحٌ، قال الشماخ:

4433 - طَوْتُ أَحْشَاءٍ مُرْتَجَةٍ لَوْفٍ * عَلَى مَشَّحٍ سُلَالْتُهُ مَهِينٌ
ولا يصح "أَمْشَاحٌ" أَنْ يَكُونَ تَكْسِيرًا لَهُ، يَلْ هُمَا مَثَلَانِ فِي الْإِفْرَادِ لَوْصَفِ
المفرد بهما". فقد مَنَعَ أَنْ يَكُونَ أَمْشَاحًا جَمْعٌ "مَشَّحٌ" بِالْكَسْرِ. قال الشيخ:
"وقوله مخالفٌ لنصِّ سيبويه والتَّخْوِينِ عَلَى أَنْ أفعالاً لا يَكُونُ مفرداً. قال
سيبويه: "وليس في الكلام "أفعال" لا أَنْ يَكْسَرَ عَلَيْهِ اسماً لِلْجَمْعِ، وما وَرَدَ
مِنْ وَصْفِ الْمَفْرَدِ بِأفعالٍ تَأَوَّلُوهُ" انتهى. قلت: هو لم يَجْعَلِ أفعالاً مفرداً، إنما
قال: يُوصَفُ بِهِ الْمَفْرَدُ، يَعْنِي بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ قِطْعَةٍ
مِنَ الْبُرْمَةِ بُرْمَةً، وَكُلَّ قِطْعَةٍ مِنَ الْبُرْدِ بُرْدًا، فوصفوهما بالجمع. وقال الشيخ:
"الأَمْشَاحُ"

الأخلاق، واحدها مَشَّحٌ بفتحين، أو مَشَّحٌ كَعَدَلٍ وَأَعْدَالٍ أو مَشَّحٌ كَشَرِيفٍ
وأشرف، قاله ابن الأعرابي. وقال رؤبة:

4434 - يَطْرَحُنْ كُلُّ مُعْجَلٍ تَشَّاحٍ * لَمْ يُكْسَرَ جِلْدًا مِنْ دَمِ أَمْشَاحٍ
وقال الهذلي:

4435 - كَانِ الرَّيْشَ وَالْفُوقَيْنِ مِنْهَا * خِلَافَ النَّصْلِ سَيْطٌ بِهِ مَشَّحٌ
وقال الشماخ:

4436 - طَوْتُ أَحْشَاءٍ مُرْتَجَةٍ *

(14/197)

البيت. ويقال: "مَشَّحٌ يَمَشُّحُ مَشَّحًا إِذَا خَلَطَ، وَمَشَّحٌ كَخَلِيطٍ وَمَمَشَّحٌ
كَمَخْلُوطٍ" انتهى. فَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا لِمَشَّحٍ كَعَدَلٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ
الزمخشري: مَنَعَ ذَلِكَ. وقال الزمخشري: "وَمَشَّحَةٌ وَمَرَّجَةٌ بِمَعْنَى، وَالْمَعْنَى:
مِنْ نُطْفَةٍ امْتَرَجَ فِيهَا الْمَاءَانِ.

قوله: { تَبْتَلِيهِ } يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ فاعل
"خَلَفْنَا"، أَي: خَلَفْنَا حَالَ كَوْنِنَا مُتَبَلِّينَ لَهُ. والثاني: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ "الإنسان"،
وَصَحَّ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرَيْنِ كُلِّ مِنْهُمَا يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ. ثم هذه
الحالُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَقَارِبَةً إِنْ كَانَ الْمَعْنَى بِ"تَبْتَلِيهِ": نُصَرِّفُهُ فِي بَطْنِ أُمَّه
نُطْفَةً ثُمَّ عَلَقَةً. وهو قولُ ابن عباس، وَأَنْ تَكُونَ مَقْدِرَةً إِنْ كَانَ الْمَعْنَى
بِ"تَبْتَلِيهِ": تَحْتَبِرُهُ بِالتَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ خَلْفِهِ غَيْرُ مَكْلُوفٍ. وقال الزمخشري:
"وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ: نَاقِلِينَ لَهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَسُمِّيَ ذَلِكَ ابْتِلَاءً عَلَى
طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ". قلت: هذا هو معنى قولِ ابن عباسِ المَتَقَدِّمِ. وقال بعضهم:
"فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. وَالْأَصْلُ: إِنَّا جَعَلْنَا سَمِيعًا بَصِيرًا تَبْتَلِيهِ، أَي: جَعَلْنَا /
لَهُ ذَلِكَ لِلْإِبْتِلَاءِ" وهذا لا حاجة إليه.

* { إِنَّا هَدَيْتَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا }

(14/198)

قوله: {إِمَّا شَاكِرًا}: "شاكراً" نصبٌ على الحال، وفيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ مِنْ مفعولٍ "هَدَيْتَاهُ"، أي: هَدَيْتَاهُ مُبَيَّنًا له كلتا حالتيه. قال أبو البقاء: "وقيل: هي حالٌ مقدره". قلت: لأنه حَمَلَ الهدايةَ عليّ أول البيان له، و [هو] في ذلك الوقتِ غيرُ مُتَّصِفٍ بإحدى الصفتين. والثاني: أنه حالٌ من "السبيل" عليّ المجاز. قال الزمخشري: "ويجوزُ أن يكونا حالين من "السبيل"، أي: عَرَّفْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا سَبِيلًا شَاكِرًا، وَإِمَّا سَبِيلًا كَفُورًا كقوله: {وَهَدَيْتَاهُ النَّجْدَيْنِ} فوصفَ السبيلَ بالشُّكْرِ وَالكَفْرِ مجازاً.

والعامةُ على كسر همزة "إِمَّا" وهي المرادِ قَهُ لـ"أو" وتقدّم خلافُ النَّحْوِيِّين فيها. ونقل مكِّي عن الكوفيين أنها هنا "إِنْ" الشرطيةُ زِيدَتْ بعدها "ما" ثم قال: "وهذا لا يُجيزه التَّصْرِيحُ؛ لأن "إِنْ" الشرطية لا تَدْخُلُ على الأسماء، إِلَّا أَنْ يُضْمَرَ فعلٌ نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ}. ولا يَصِحُّ إضمارُ الفعلِ هنا؛ لأنه كان يَلَزِمُ رَفْعُ "شاكراً" وأيضاً لا دليلٌ على الفعلِ انتهى. قلت: لا تُسَلِّمُ أنه يَلَزِمُ رَفْعُ "شاكراً" مع إضمارِ الفعلِ، ويُمكنُ أَنْ يُضْمَرَ فعلٌ يَنْصِبُ "شاكراً" تقديره: "إِنْ خَلَقْنَاهُ شَاكِرًا فَشَكَوْهُ، وَإِنْ خَلَقْنَاهُ كَافِرًا فَكْفُوْهُ.

وقرأ أبو السَّمَّال وأبو العجاج بفتحها. وفيها وجهان، أحدهما: أنّها العاطفةُ، وإنما لغتُ بعضهم فَتَحَ همزتها، وأنشدوا عليّ ذلك:

4437 - يَلْفَحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرَبِيَّةٌ * وَأَمَّا صَبَا جِنْحُ الْعَنَشِيِّ هَبُوبٌ

بفتح الهمزة. ويجوزُ مع فتحِ الهمزة إبدالُ ميمها الأولى ياءً. قال:

4438 - * أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى النَّارِ

(14/199)

وَحَدَفَ الواوَ بينهما. والثاني: أنها أمَّا التفصيليةُ، وجواؤها مقدرٌ. قال الزمخشري: "وهي قراءةٌ حسنةٌ والمعنى: أمَّا شَاكِرًا فَيَتَوَفَّقِينَا، وَأَمَّا كُفُورًا فَيَسُوءُ اخْتِيَارِهِ" انتهى. ولم يذكرْ غيره.

* {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَعْلَالًا وَسَعِيرًا}

قوله: {سَلَاسِلَ}: قرأ نافعٌ والكسائيُّ وهشامٌ وأبو بكرٌ بالتنوين، والباقون بغيرِ تنوين، ووقَفَ هُوَلاءِ وحمزةٌ وقنبلٌ عليه بالألفِ بلا خلافٍ. وابنُ ذكوانٌ والبيزِيُّ وحفصٌ بالألفِ وبدونها، فعنُ ثلاثتهم الخلافُ، والباقون وقفوا بدون ألفٍ بلا خلافٍ. فقد تحصّل لك من هذا أن القُرَّاءَ على [أربع] مراتبٍ: منهم مَنْ يُتَوَّنُ وصلًا، ويقفُ بالألفِ وقفاً بلا خلافٍ وهم نافعٌ والكسائيُّ وهشامٌ وأبو بكرٌ ومنهم مَنْ لا يُتَوَّنُ ولا يأتي بالألفِ وقفاً بلا خلافٍ، وهما حمزةٌ وقنبلٌ، ومنهم مَنْ لم يُتَوَّنُ، ويقفُ بالألفِ بلا خلافٍ، وهو أبو عمروٌ وحده، ومنهم مَنْ لم يُتَوَّنُ، ويقفُ بالألفِ تارةً وبدونها أخرى، وهم ابنُ ذكوانٌ وحفصٌ والبيزِيُّ، فهذا نهايةُ الضبطِ في ذلك.

فأمَّا التنوينُ في "سلاسل" فذكرُوا له أوجهاً منها: أنه قصّد بذلك التناصبَ؛ لأنَّ

ما قبله وما بعده منونٌ منصوبٌ، ومنها: أن الكسائيَّ وغيره من أهل الكوفة حَكُوا عن بعض العرب أنهم يَصْرِفُونَ جميعَ ما لا يَنْصَرِفُ، إِلَّا أَفْعَلَ مِنْكَ. قال الأَخْفَشُ: "سَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ، وَتُرِكَ الصَّرْفُ لِعَارِضِ فِيهَا، وَأَنَّ الْجَمْعَ قَدْ جُمِعَ وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً. قالوا: صَوَابٌ وَصَوَاحِبَاتٌ. وفي الحديث: "إنك لصَوَاحِبَاتِ يوسُف" وقال الشعر:

4439 - قد جَرَّتِ الطَيْرُ أَيَامِنَا *
فجمع "أيامن" جَمْعَ تصحيح المذكر. وأنشدوا:

(14/200)

4440 - وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيَهم * خُضِعَ الرَّقَابُ نَوَاكِسِي الْأَبْصَارِ بكسر السين من نواكيس، وبعدها ياءٌ تَظْهَرُ خطأً لا لفظاً لذهابها لالتقاء الساكنين، وَالْأَصْلُ: "نَوَاكِسِينَ" فَحَذِقَتِ النُّونُ لِلإِضَافَةِ، وَالْيَاءُ لِالتَّعَاثُفِ السَّاكِنِينَ. وهذا على رواية كسر السين، والأشهرُ فيها نصبُ السين فلماً جُمِعَ شَابَةُ الْمَفْرَدَاتِ فَانصَرَفَ. ومنها أنه مرسومٌ في إمام الحجاز والكوفة بالألف، رواه أبو عبيدٍ، ورواه قالون عن نافعٍ. وروى بعضهم ذلك عن مصاحف البصرة أيضاً،

وقال الزمخشريُّ: "فويه وجهان، أحدهما: أن تكونَ هذه النونُ بدلاً من حرفِ الإِطْلَاقِ وَبِجَرِي الوَصْلِ مَجْرَى الوَقْفِ. والثاني: أن يكونَ صاحبُ هذه القراءة مِمَّنْ صَرَفِي بِرَوَايَةِ الشُّعْرَى، وَمَرَّنَ لِسَانَهُ عَلَى صَرَفٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ". قلت: وفي هذه العبارة قِطَاطَةٌ وَعِغْلَةٌ، لا سيما على مَشِيخَةِ الإسلامِ وأئمة العلماء الأعلام.

وَوَقَفَ هُوَ لاءِ بِالْألفِ ظاهراً. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُتَوَّنْهُ / فظاهراً؛ لِأَنَّهُ عَلَى صِيغَةِ مَنْتَهَى الْجَمْعِ. وَقَوْلُهُمْ: قَدْ جُمِعَ، نَحْوُ: صَوَاحِبَاتِ وَأَيَامِنِينَ لَا يَفْدَحُ؛ لِأَنَّ الْمَخْدُورَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَهَذَا جَمْعُ تَصْحِيحٍ، وَعَدَمُ وَقُوفِهِمْ بِالْألفِ وَاضِحٌ أَيْضاً. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُتَوَّنْ وَوَقَفَ بِالْألفِ فَاتِّبَاعاً لِلرَّسْمِ الْكَرِيمِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الرُّومَ فِي الْمَفْتُوحِ لَا يُجَوِّزُهُ الْفُرَّاءُ، وَالْقَارِيءُ قَدْ يُبَيِّنُ الْحَرَكَةَ فِي وَفِيهِ فَأَتَوْا بِالْألفِ لَتَبَيَّنَ بِهَا الْفَتْحَةُ. وَرُوِيَ عَنْ بَعْضِ مَنْ يَقُولُ: "رَأَيْتُ عُمَرَا" بِالْألفِ يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ. وَالسَّلَاسِلُ: جَمْعُ سِلْسَلَةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا.

* { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا }

(14/201)

قوله: { عَيْنًا } فِي تَصْبِيحِهَا أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "كَافُورًا" لِأَنَّ مَاءَهَا فِي بِياضِ الْكَافُورِ، وَفِي رَائِحَتِهِ وَبَرِّهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ مَحَلِّ "مِنْ كَأْسٍ"، قَالَ لِمَكِّي، وَلَمْ يُقَدِّرْ حَذْفَ مِضَافٍ. وَقَدَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَذْفَ مِضَافٍ. قَالَ: "كَانَ قِيلَ: يَشْرَبُونَ حَمْرًا حَمْرًا عَيْنٍ" وَأَمَّا أَبُو الْبَقَاءِ فَجَعَلَ

المضافَ مقدرًا على وجه البديلِ مِنْ "كافوراً" فقال: "والثاني: بَدَلٌ مِنْ "كافوراً"، أي: ماءٌ عَيْنٌ أو حَمَرٌ عَيْنٌ" وهو معنى حَسَنٌ. الثالث: أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِـ"يَشْرَبُونَ"، أي: يَشْرَبُونَ عَيْنًا مِنْ كَاسٍ. الرابع: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ. الخامس: بِإِضْمَارِ "يَشْرَبُونَ" يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ صِفَةٌ لَعَيْنٍ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ. السادس: بِإِضْمَارِ "يُعْطُونَ". السابع: عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "مِزَاجِهَا"، قَالَ مَكِّي. وَالْمِزَاجُ: مَا يُمَرَّجُ بِهِ، أَي: يُخْلَطُ. يُقَالُ: مَرَّجَهُ يَمَرُّجُهُ مَرَّجًا، أَي: خَلَطَهُ يَخْلِطُهُ خَلْطًا. قَالَ حَسَانُ:

4441 - كَانَتْ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ * يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
فَالْمِزَاجُ كَالْقَوَامِ، اسْمٌ لِمَا يَقَامُ بِهِ الشَّيْءُ. وَالْكَافُورُ: طَيِّبٌ مَعْرُوفٌ، وَكَانَ
اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْكُفْرِ وَهُوَ السَّنُّ؛ لِأَنَّهُ يُعْطَى الْأَشْيَاءَ بِرَائِحَتِهِ. وَالْكَافُورُ أَيْضًا:
كَمَا أَنَّ الشَّجَرَ الَّتِي تُعْطَى ثَمَرَتَهَا. وَمَفْعُولٌ "يَشْرَبُونَ": إِمَّا مُحَذُوفٌ، أَي: يَعْنِي:
يَشْرَبُونَ مَاءً أَوْ خَمْرًا مِنْ كَاسٍ، وَإِمَّا مَذْكُورٌ وَهُوَ "عَيْنًا" كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِمَّا مِنْ
كَاسٍ" وَ"مِنْ" مَزِيدَةٌ فِيهِ، وَهَذَا يَتَمَسَّيُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِيِّينَ.

(14/202)

وقال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ وُصِلَ فِعْلُ الشُّرْبِ بِحَرْفِ الْاِبْتِدَاءِ أَوَّلًا
وبحرف الإلصاقِ آخِرًا؟ قلت: لِأَنَّ الْكَاسَ مَبْدَأَ شُرْبِهِ وَأَوَّلُ غَايَتِهِ، وَأَمَّا الْعَيْنُ
فَبِهَا يَمَرُّجُونَ شَرَابَهُمْ، فَكَانَ الْمَعْنَى: يَشْرَبُ عَبَادُ اللَّهِ بِهَا الْخَمْرَ كَمَا تَقُولُ:
شَرِبْتُ الْمَاءَ بِالْعَسَلِ".
قَوْلُهُ: {يَشْرَبُ بِهَا} فِي الْبَاءِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا مَزِيدَةٌ، أَي: يَشْرَبُ بِهَا، وَيَدُلُّ لَهُ
قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عِبْلَةَ "يَشْرَبُ بِهَا" مُعَدِّي إِلَى الضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ. الثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى
"مِنْ". الثَّلَاثُ: أَنَّهَا حَالِيَةٌ، أَي: مَمْرُوجَةٌ بِهَا. الرَّابِعُ: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِـ"يَشْرَبُ".
وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْكَاسِ، أَي: يَشْرَبُونَ الْعَيْنَ بِتِلْكَ الْكَاسِ، وَالْبَاءُ لِلْاِصْطِقِ،
كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ عَلَى تَضْمِينِ "يَشْرَبُونَ" مَعْنَى:
يَلْبَسُونَ بِهَا شَارِبِينَ. السَّادِسُ: عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى "يَرَوَى"، أَي: يَرَوَى بِهَا عَبَادُ
اللَّهِ. وَكَهَذِهِ الْآيَةُ فِي بَعْضِ الْأَوْجُهِ قَوْلُ الْهُدَلِيِّ:

4442 - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّقَتْ * مَتَى لُجَجٌ حُضِرَ لَهُنَّ تَنِيحٌ
فَهَذِهِ تَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "مِنْ". وَالْجَمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ
"يَشْرَبُ بِهَا" فِي مَحَلِّ نَصْبِ صِفَةٍ لـ"عَيْنًا" إِنْ جَعَلْنَا الضَّمِيرَ فِي "بِهَا" عَائِدًا
عَلَى "عَيْنًا" وَلَمْ يَنْجَعْلَهُ مُفَسَّرًا لِنَاصِبِ، كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ
"كَافُورًا" بِالْقَافِ بَدَلَ الْكَافِ، وَهَذَا مِنْ التَّعَاقُبِ بَيْنَ الْحَرْقَيْنِ كَقَوْلِهِمْ: "عَرَبِيٌّ
قَحٌّ وَكَحٌّ. وَ"يَفْجَرُونَهَا" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

* { يُؤْفُونَ بِاللَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا }

(14/203)

قوله: {يُوقُونَ}: يجوز أن يكون مستأنفاً لا محلّ له البتة، ويجوز أن يكون خبراً لكان مضمرة، قال الفراء: "التقدير: كانوا يُوقُونَ بالتدّر في الدنيا، وكانوا يخافون" انتهى. وهذا ما لا حاجة إليه. الثالث: أنه جوابٌ لمن قال: ما لم يُرزقون ذلك؟ قال الزمخشري: "يُوقُونَ" جوابٌ من عسى يقول: ما لم يُرزقون ذلك؟ قال الشيخ: "وذاستعمل "عسى" صلة لمن وهو لا يجوز، وأتى بالمضارع بعد "عسى" غير مقرون بـ"أن" / وهو قليلٌ أو في الشعر".
قوله: {كَانَ شُرُّهُ} في موضع نصب صفة لـ"يَوْمٍ". والمُسْتَطِير: المنتشر يُقال: استطار يَسْتَطِير استِطَارَةً فهو مُسْتَطِير، وهو استفعل من الطيران قال الشاعر:

4443 - فبَاتَتْ وقد أسَارَتْ في الفؤا * رِصْدَعًا عل تَأْيِهَا مُسْتَطِيرَا
وقال الفراء: "المُسْتَطِير: المُسْتَطِيل". قلت كأنه يريد أنه مثله في المعنى، لا أنه أبدل من اللام راءً. والفجرُ فجران: مُسْتَطِيلٌ كدَبِ السَّرْحَانِ وهو الكاذبُ، ومُسْتَطِيرٌ وهو الصادقُ لانتشاره في الأفق.

* { وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا }

قوله: {حُبِّهِ}: حالٌ: إمَّا من الطعام، أي: كائنين حلي حُبِّهِم الطعام، وإمَّا من الفاعل. والضمير في "حُبِّهِ" لله تعالى، أي: على حُبِّ الله. وعلى التقديرين فهو مصدرٌ مضافٌ للمفعول.

* { إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا }

قوله: {قَمْطَرِيرًا}: القَمْطَرِير: الشديدُ. وأصلُه كما قال الزجاج: "مُشْتَقٌّ من أَقْمَطَرَتِ النَّاقَةُ: إذا رَفَعَتْ دَبَّهَا، وَجَمَعَتْ قُطْرِيَهَا، وَرَمَتْ بِأَنْفِهَا. قال الزمخشري: "فاشتقّه من القَطْرِ، وجعل الميم مزيدةً. قال أسد بن ناعصة: 4444 - وَاصْطَلَيْتُ الحُرُوبُ فِي كُلِّ يَوْمٍ * بِأَسِيلِ الشَّرِّ قَمْطَرِيرِ الصَّبَاحِ

(14/204)

قال الشيخ: "واختلف النحاة في هذا الوزن، والكثير لا يُنْبِثُ أَفْمَعَلَّ في أوزان الأفعال" ويقال: أَقْمَطَرَّ يَفْمَطِرُّ فهو مُفْمَطِرٌّ، قال الشاعر:
4445 - تَلْرُبُ العَقْرُبُ تَرْيَرٌ * تَكْسُو اسْتِهَا لِحْمًا وَتَقْمَطِرُّ
ويومٌ قَمْطِيرِيرٌ وقُماطرٍ بمعنى: شديد. قال الشاعر:
4446 - فَفَرُّوا إِذَا مَا الحَرْبُ ثَارَ غِبَاؤُهَا * وَلَجَّ بِهَا اليَوْمُ الشَّدِيدُ القُمَاطِرُ
وقال الزجاج: "القَمْطَرِيرُ" الذي يَعْبَسُ حتى يجتمع ما بين عينيه" انتهى. فعلى هذا استعماله في اليوم مجازاً. وفي بعض كلام الزمخشري أنه جعله من القَمْطِ، فعلى هذا تكون الرءاءان في مزيدتين.

* { وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا }

قوله: {بِمَا صَبَرُوا}: "ما" مصدريةٌ. و"جنةٌ" مفعولٌ ثانٍ أي: جَزَاهُمْ جَنَّةً

بصبرهم. وقدّر مكي مضافاً فقال: "تقديره: دخول جنة وليس حريراً".

* { مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا }

قوله: { مُتَّكِنِينَ } : حال مِنْ مفعول "جزاهم".

(14/205)

وقرأ علي رضي الله عنه "وجازاهم" وجوّز أبو البقاء أن يكون "مُتَّكِنِينَ" صفةً لـ "جَنَّةً". وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأنّه كان يلزم بروز الضمير فيقال: مُتَّكِنِينَ هم فيها، لجريان الصفة على غير مَنْ هي له. وقد مَنَعَ مكي أن يكون "مُتَّكِنِينَ" صفةً لـ "جَنَّةً" لما ذكرته من عدم بروز الضمير. وممن ذهب إلى كون "مُتَّكِنِينَ" صفةً لـ "جَنَّةً" الزمخشريّ فإنه قال: "ويجوز أن تكون "مُتَّكِنِينَ". و"لا يَرَوْنَ" و"دانية" كلها صفات لـ "جَنَّةً" وهو مردود بما ذكرته. ولا يجوز أن يكون "مُتَّكِنِينَ" حالاً مِنْ فاعل "صَبَرُوا"؛ لأنّ الصَّبَرَ كان في الدنيا واتَّكأَهُمْ إنما هو في الآخرة، قال معناه مكي. ولقائل أن يقول: إن لم يكن المانع إلا هذا فأجعلها حالاً مقدره؛ لأن ما لهم - بسبب صبرهم - إلى هذه الحال. وله نظائر وقوله: { إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ } إمّا على إضمار القول أي: قائلين ذلك. وقرأ أبو جعفر "فوقاهم" بتشديد القاف على المبالغة.

قوله: { لَا يَرَوْنَ فِيهَا } فيه أوجه، أحدها: أنها حالٌ ثانية مِنْ مفعول "جزاهم". الثاني: أنها حالٌ مِنَ الضمير المرفوع المستكنّ في "مُتَّكِنِينَ"، فتكونُ حالاً متداخلةً. الثالث: أن تكونَ صفةً لـ جنة كمتكئين عند مَنْ يرى ذلك وقد تقدّم أنه قولُ الزمخشريّ.

والزَمْهَرِيرُ: أشدُّ البردِ. هذا هو المعروفُ. وقال ثعلب: هو القمُّ بلغة طيِّء وأنشد:

4447 - في ليلةٍ ظلامها قد اعتكز * قَطَعْتُهَا وَالزَمْهَرِيرُ مَا رَهْرُ
والمعنى: أن الجنة لا تحتاج إلى شمسٍ ولا إلى قمرٍ ووزنه فَعْلِيلٍ.

* { وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ فُطُوفُهَا تَدْلِيلًا }

(14/206)

قوله: { وَدَانِيَةً } : العامة على نصيها وفيها أوجه، أحدها: أنها عطفتُ على محلِّ "لا يَرَوْنَ". الثاني: أنها معطوفة على "مُتَّكِنِينَ"، فيكونُ فيها ما فيها. قال الزمخشري: "فإن قلت: ودانية عليهم ظلالها علامٌ عَطِيفٌ؟ قلت: على الجملة التي قبلها، لأنّها في موضع الحال مِنَ المَجْزِيَيْنِ، وهذه حالٌ مثلها عنهم، لرجوع الضمير منها إليهم في "عليهم" إلا أنّها اسمٌ مفردٌ، وتلك جماعةٌ في حكم مفردٍ، تقديره: غير رائيين فيها شمساً ولا زَمْهَرِيرًا ودانية. ودخلت الواو للدلالة

على أن الأمرىء، مجتمعان لهم. كأنه قيل: وجزاهم / جنة جامعين فيها: بين البُعْد عن الحَرِّ والْقُرِّ وُدُّوُ الظلال عليهم. الثالث: أنها صفةٌ لمحذوفٍ أي: وجنة دانيةً، قاله أبو البقاء. الرابع: أنها صفةٌ لـ "جنة" الملفوظ بها، قاله الزجاج. وقرأ أبو حيوة "ودانية" بالرفع. وفيها وجهان، أظهرهما: أن يكون "ظلالها" مبتدأ و "دانية" خبرٌ مقدمٌ، والجملة في موضع الحال. قال الزمخشري: "والمعنى: لا يَرَوُ فيها شَمْساً ولا رَمَهريراً، والحالُ أن ظلالها دانيةٌ عليهم". والثاني: أن ترتفع "دانية" بالابتداء، و "ظلالها" فاعلٌ به، وبها استدلالُ الأَخفش على جوازِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ، وإن لم يَعتَمِدْ نحو: "قائمُ الزيدون"، فإنَّ "دانية" لم يَعتَمِدْ على شيءٍ ممَّا ذكره اللُّخَوِيُّونَ، ومع ذلك فقد رُفِعَتْ "ظلالها" وهذا لا حُجَّةَ له فيه؛ لجوازِ أن يكونَ مبتدأً وخبراً مقدِّماً كما تقدَّم.

(14/207)

وقال أبو البقاء: "وحكي بالجرّ أي: في جنة دانية. وهو ضعيف؛ لأنه عُطِفَ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار". قلت: يعني أنه قرىء شاذاً "ودانية" بالجرّ على أنها صفةٌ لمحذوفٍ، ويكونُ حينئذٍ تنساقاً على الضمير المجرور بالجرّ من قوله: "لا يَرَوُ فيها" أي: ولا في جنة دانية. وهو رأي الكوفيين: حيث يُجَوِّزون العطفَ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ ولذلك صَعَّفَه، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك مُشبعاً في البقرة.

وأما رُفِعَ "ظلالها" فيجوزُ أن يكونَ مبتدأً و "عليهم" خبرٌ مقدمٌ، ولا يرتفع بـ "دانية"؛ لأنَّ "دنا" يتعدى بـ "إلى" لا بـ "على" والثاني: أنها مرفوعةٌ بـ "دانية" على أن تُصَمَّنَ معنى "مُشْرِفة" لأنَّ "دنا" و "أشرف" يتقاربان، قال معناه أبو البقاء، وهذان الوجهان جاريان في قراءة مَنْ نصبَ "دانية" أيضاً. وقرأ الأعمش "ودانية" بالتذكير للفضل بين الوصف وبين مرفوعه بـ "عليهم"، أو لأنَّ الجمعَ مذكَّرٌ. وقرأ أبي "ودان عليهم" بالتذكير مرفوعاً، وهي شاهدةٌ لمذهب الأَخفش، حيث يرفع باسمِ الفاعلِ. وإن لم يَعتَمِدْ. ولا جائزُ أن يُعْرَبَا مبتدأً وخبراً مقدِّماً لعدم المطابقة. وقال مكى: "وقرىء "دانية" ثم قال: "وبجوز" ودانية" بالرفع، وبجوز "دان" بالرفع والتذكير" ولم يُصَرِّحْ بأنهما قُرِئا، وقد تقدَّم أنهما مقرأٌ بهما فكأنه لم يَطلُعْ على ذلك. قوله: {وَدَلَّتْ} يجوزُ أن يكونَ في موضع نصبِ علي الحال عطفاً على "دانية" فيمنَ نَصَبَهَا أي: ومُدَلَّتْ. ويجوزُ أن تكونَ جالاً من الضمير في "عليم" سواءً نَصَبَتْ "دانية" أو رَفَعَتْها، أم جَرَّرَتْها. ويجوزُ أن تكونَ مستأنفةً، وأما على قراءة رفع "ودانية" فتكونُ جملةً فعليةً عُطِفَتْ على اسمية. ويجوزُ أن تكونَ حالاً كما تقدَّم.

(14/208)

* { وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِّنْ فِصَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا }

قوله: { بِآيَةٍ } : هذا هو القائم مقام الفاعل، لأنه هو المفعولُ به في المعنى. ويجوزُ أن يكون "عليهم". وآيَةٍ. جمعُ "إناء" والأصلُ: آيَةٍ بهمزتين الأولى مزيدةٌ للجمع، والثانيةُ فاءُ الكلمة فقلبت الثانية ألفاً وجوباً، وهذا نظيرُ: كِسَاءٍ وأكسِيَّةٍ وِعِطَاءٍ وأُعْطِيَّةٍ، ونظيره في الصحيح اللام: جِمارٌ وأخِمر، و "مِنْ فِصَّةٍ" نعتٌ لـ "آية".

* { قَوَارِيرًا مِّنْ فِصَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا }

قوله: { قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا } : اختلف القراء في هذين الحرفين بالنسبة إلى التنوينِ وَعَدَمِهِ، وفي الوقوفِ بالألفِ وَعَدَمِهَا كما تقدّم خلافهم في { سَلَّاسِلَ } . واعلمُ أنَّ القُرَّاءَ فيهما على خمسِ مراتبٍ، إحداها: تنوينهما معاً، والوقفُ عليهما: بالألفِ، لنافعِ والكسائيِّ وأبي بكر. الثانيةُ. مقابلةُ هذه، وهي عَدَمُ تنوينهما وَعَدَمُ الوقفِ عليهما بالألفِ، لحمزةٍ وحده. الثالثة: عَدَمُ تنوينهما، والوقفُ عليهما بالألفِ، لهشامٍ وحده. والرابعة: تنوينُ الأولِ دونَ الثاني، والوقفُ على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني بدونها، لابن كثيرٍ وحده. الخامسة: عَدَمُ تنوينهما معاً، والوقفُ على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني بدونها: لأبي عمرو وابن ذكوانٍ وحفص.

(14/209)

فَأَمَّا مَنْ تَوَوَّهَمَا فَلِمَا مَرَّ فِي تَنوِينِ سَلَّاسِلٍ؛ لِأَنَّهُمَا صِيغَةٌ مِّنْتَهَى الْجَمْعِ، ذَاكَ عَلَى مَفَاعِلٍ، وَذَا عَلَى مَفَاعِيلٍ. وَالْوَقْفُ بِالْأَلْفِ الَّتِي هِيَ بَدَلُ مِنَ التَّنوِينِ، وَفِيهِ مُوَافَقَةُ الْمَصَاحِفِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّهُمَا مَرَّسُومَانِ فِيهَا بِالْأَلْفِ عَلَى مَا تَقَلَّ أَبُو عُبَيْدٍ. وَأَمَّا عَدَمُ تَنوِينِهِمَا وَعَدَمُ الْوَقْفِ بِالْأَلْفِ فَظَاهِرٌ جَدًّا. وَأَمَّا مَنْ تَوَوَّاهُ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي، فَإِنَّهُ / نَاسَبَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَبَيْنَ رُوُوسِ الْآيِ. وَلَمْ يَنَاسِبْ بَيْنَ الثَّانِي وَبَيْنَ الْوَلِ. وَالْوَجْهُ فِي وَفِّهِ عَلَى الْأَوَّلِ بِالْأَلْفِ وَعَلَى الثَّانِي بغيرِ الْفِ ظَاهِرَةٌ. وَقَدْ رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُتَوَوَّهْهُمَا، وَوَقَفَ عَلَى الْأَوَّلِ بِالْأَلْفِ، وَعَلَى الثَّانِي بِدُونِهَا؛ فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ رَأْسُ آيَةٍ فَنَاسَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رُوُوسِ الْآيِ فِي الْوَقْفِ بِالْأَلْفِ. فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَأْسِ آيَةٍ. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُتَوَوَّهْهُمَا وَوَقَفَ عَلَيْنِمَا بِالْأَلْفِ فَلِأَنَّهُ نَاسَبَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَبَيْنَ رُوُوسِ الْآيِ وَنَاسَبَ بَيْنَ الثَّانِي وَبَيْنَ الْأَوَّلِ. وَحَصَلَ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي "سَلَّاسِلٍ" وَفِي هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ أَنَّ الْقُرَّاءَ مِنْهُمْ مَنْ وَاقَقَ مَصَحَفَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَالَفَهُ لِاتِّبَاعِ الْأَثَرِ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى "قَوَارِيرٍ" فِي سُورَةِ النَّمْلِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وقال الزمخشري: "وهذا التنوين بدلٌ من حرفِ الإِطْلَاقِ لِأَنَّهُ فَاصِلَةٌ، وَفِي الثَّانِي لِاتِّبَاعِهِ الْأَوَّلِ" يَعْنِي أَنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالتَّنوِينِ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ الَّذِي لِلتَّرْنَمِ، كَقَوْلِهِ:

4448 - يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الدُّرُقْنَ

(14/210)

وفي انتصاب "قوارير" وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه خبر كان. والثاني: أنها حال، و"كان" تامه أي: كَوْنَتْ فَكَانَتْ. قال أبو البقاء: "وَحَسُنَ الْكِرِيرُ لِمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنْ بَيَانِ أَصْلِهَا، وَلَوْلَا التَّكْرِيرُ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ رَأْسَ آيَةٍ لَشِدَّةِ اتِّصَالِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ "قَوَارِيرٌ" بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً أَي: هِيَ قَوَارِيرٌ. وَ"مِنْ فَضَةٍ" صِفَةٌ لـ "قَوَارِيرٌ".

قوله: {قَدَّرُوها} صِفَةٌ لـ "قَوَارِيرٌ". والواو في "قَدَّرُوها" فيه وجهان، أحدهما: أنه للمُطَافِ عَلَيْهِمْ. ومعنى تقديرهم إياها: أنهم قَدَّرُوها فِي أَنْفُسِهِمْ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَقَادِيرٍ وَأَشْكَالٍ عَلَى حَسَبِ شَهَوَاتِهِمْ، فَجَاءَتْ كَمَا قَدَّرُوا. والثاني: أَنَّ الْوَائِ اللَّطَائِفِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِمْ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَيُطَافُ" والمعنى: أنهم قَدَّرُوا شَرَابَهَا عَلَى قَدْرِ رِيِّ الشَّارِبِ، وَهُوَ الَّذِي الشَّرَابُ لِكُونِهِ عَلَى مَقْدَارِ حَاجَتِهِ لَا يَفْضُلُ عَنْهَا وَلَا يَعْجِزُ، قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةً.

(14/211)

وقرأ عليٌّ وابنُ عباسٍ والسُّلَمِيُّ والشَّعْبِيُّ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو عَمْرٍو - فِي رِوَايَةِ الْأَصْمَعِيِّ - "قُدَّرُوها" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَجَعَلَهُ الْفَارِسِيُّ مِنْ بَابِ الْمَقْلُوبِ قَالَ: "كَانَ اللَّفْظُ: قُدَّرُوا عَلَيْهَا. وَفِي الْمَعْنَى قَلْبٌ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمَعْنَى أَنْ يُقَالَ: قُدِّرَتْ عَلَيْهِمْ، فَهِيَ مِثْلُ قَوْلِهِ: {لَتَنُوذُّ بِالْعَصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ} وَمِثْلُ قَوْلِ الْعَرَبِ: "إِذَا طَلَعَتِ الْجَوَازُءُ الْقِيَّ الْعُودُ عَلَى الْحِزْبَاءِ". وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَدَّرَ مَنْقُولًا مِنْ قَدَّرَ. تَقُولُ: قَدَّرْتُ [الشَّيْءَ] وَقَدَّرَنِيهِ فَلَان، إِذَا جَعَلْتَ قَادِرًا لَهُ وَمَعْنَاهُ: جُعِلُوا قَادِرِينَ لَهَا كَمَا شَاؤُوا، وَأُطْلِقَ لَهُمْ أَنْ يُقَدَّرُوا عَلَى حَسَبِ مَا اسْتَبْهَوْا". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "قُدِّرْتُ الْأَوَانِي عَلَى قَدْرِ رَبِّهِمْ" فَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ هَذَا قَالَ: "فِيهِ حَذْفٌ عَلَى حَذْفٍ: وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ: قُدَّرَ عَلَى قَدْرِ رَبِّهِمْ إِيَّاهَا" ثُمَّ حَذَفَ "عَلَى" فَصَارَ: "قُدَّرَ رَبِّهِمْ" عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُنَّ مَكَانَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ، لَمَّا حَذَفَ الْمُضَافُ مِمَّا قَبْلَهَا، وَصَارَتِ الْوَائِ مَفْعُولًا مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وَاتَّصَلَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي تَقْدِيرِ النَّصْبِ بِالْفِعْلِ بَعْدَ الْوَائِ الَّتِي تَحَوَّلَتْ مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ، حَتَّى أَقِيمَتْ مُقَامَ الْفَاعِلِ". قُلْتُ: وَفِي هَذَا التَّخْرِيجِ مِنَ التَّكْلِيفِ مَا لَا يَخْفَى مَعَ عَجْرَقَةِ الْفَاطِمَةِ.

وقال الشيخ: "والأقربُ في تخريج هذه القراءة الشاذة: "قُدَّرَ رَبِّهِمْ مِنْهَا تَقْدِيرًا" فَحَذَفَ الْمُضَافُ وَهُوَ الرَّيُّ، وَأَقِيمَ الضَّمِيرُ مُقَامَهُ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: قُدَّرُوا مِنْهَا، ثُمَّ اتَّسَعَ فِي الْفِعْلِ فَحَذِفَتْ "مِنْ" وَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ فَصَارَ: "قُدَّرُوها" فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ مُضَافٍ وَاتِّسَاعُ فِي الْفِعْلِ". قُلْتُ: وَهَذَا مُنْتَرَعٌ مِنْ تَفْسِيرِ كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ.

(14/212)

* { وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا }

قوله: { زَنْجَبِيلًا } : الزنجبيل: بَيِّنٌ معروفٌ، وَسُمِّيَتْ الكَأْسُ بِذلك لوجودِ طَعْمِ الزَّجْبِيلِ فِيهَا. والعربُ تَسْتَلِدُّهُ. وأنشد الزمخشريُّ للأعشى:
4449 - كَانَ الْقُرْفُلُ وَالزَّجْبِيدُ * لَلْبَاتَا فِيهَا وَأَرْبَا مَشُورَا
/ وأنشد للمسيَّب بن عَلس:
4450 - وَكَانَ طَعْمُ الزَّجْبِيلِ بِهِ * إِذَا دُقَّتْهُ وَصُلاَفَةُ الخمرِ
و "عَيْنًا" فِيهَا من الوجوه ما تقدَّم.

* { عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا }

قوله: { سَلْسَبِيلًا } : السَّلْسَبِيلُ: ما سَهَّلَ انحدارُه في الحَلْفِ. قال الزجاج: "هو في اللغة صفةٌ لما كان في غاية السَّلَاسَةِ". وقال الزمخشري: "يقال: شَرَابٌ سَلْسَلٌ وَسَلْسِبَالٌ وَسَلْسَبِيلٌ، وقد زِيدَت الباءُ في التركيب حتى صارت الكلمة خماسيةً، ودلَّتْ على غاية السَّلَاسَةِ". قال الشيخ: "فإن كان عَنَى أَنَّهُ زِيدَت حقيقَةً فليس بجيدٍ؛ لأنَّ الباءَ لَيْسَتْ من حروف الزيادة المعهودة في علم النحو، وإن عَنَى أَنها حرفٌ جاء في سِيخِ الكلمة، وليس في سَلْسَلٍ ولا سَلْسَالٍ فَيَصِحُّ، ويكون مما اتَّفَقَ معناه، وكان مختلفاً في المادة". وقال ابن الأعرابي: "لم أَسْمَعْ السَّلْسَبِيلَ إلا في القرآن". وقال مكِّي: "هو اسمٌ أعجميٌّ نكرةٌ، فلذلك صُرِفَ".

(14/213)

ووزن سَلْسَبِيلٍ: فَعْلِيلٌ مثل "دَرْدَيْسٍ". وقيل: فَعْقَلِيلٌ؛ لأنَّ الفاءَ مكررةً. وقرأ طلحةُ "سَلْسَبِيلٌ" دون تنوينٍ ومُنِعَتْ من الصرفِ للعلميةِ والتأنيثِ؛ لأنها اسمٌ لعَيْنٍ بعينها، وعلى هذا فكيف صُرِقَتْ في قراءة العامة؟ فِجَابٌ: بَأَنَّهُ سُمِّيَتْ بِذلك لا على جهة العلمِ بل على جهة الإطلاقِ المجرَّدِ، أو يكونُ مِنْ بابِ تنوينِ { سَلْسَبِيلٍ } { قَوَارِيرًا } وقد تقدَّم. وأغربُ ما قيل في هذا الحرف أنه مركَّبٌ من كلمَتَيْنِ: مِنْ فَعَلٍ أمرٍ وفاعلٍ مستترٍ ومفعولٍ. والتقدير: سَلَّ أَنْتَ سَبِيلًا إليها. قال الزمخشري: "وقد عَزَّوْا إلى عَلِيٍّ رضي الله عنه أنَّ معناه: سَلَّ سَبِيلًا إليها". قال: "وهذا غيرُ مستقيمٍ على ظاهره، إلا أن يُرادَ أنَّ جملة قول القائل "سَلَّ سَبِيلًا" جَعَلَتْ عَلِيمًا للعَيْنِ، كما قيل: تَأَبَّطُ شَرًّا وَدَرَى حَبًّا. وَسُمِّيَتْ بِذلك لأنه لا يَشْرَبُ مِنْها إلا مَنْ سأل سَبِيلًا إليها بالعملِ الصالحِ، وهو مع استقامته في العربية تكلفٌ وابتداعٌ وعزوه إلى مثلِ عليٍّ عليه السلام أَدْعُ. وفي شعر بعض المُحدِّثين:

4451 - سَلَّ سَبِيلًا فِيهَا إلى راحةِ النَّفْسِ * حسِ بِراحِ كَأَنَّها سَلْسَبِيلٌ

قال الشيخ بعد تعجبه من هذا القول: "وأعجبٌ مِنْ ذلك توجيهُ الزمخشريِّ له واشتغاله بحكاية". قلت: ولو تأمَّل ما قاله الزمخشريُّ لم يَلْمَهُ، ولم يتعجب منه؛ لأنَّ الزمخشري هو الذي شَتَّعَ على هذا القولِ غاية التشنيع. وقال أبو

البقاء: "والسلسيلُ كلمةٌ واحدةٌ". وفي قوله: "كلمةٌ واحدةٌ" تلوِيحٌ وإيماءٌ إلى هذا الوجهِ المذكور.

* { وَإِذَا رَأَيْتَ تَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا }

(14/214)

قوله: { تَمَّ } هذا ظرفٌ مكان وهو مختصٌّ بالبُعْد. وفي انتصابه هنا وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ على الظرف. ومفعولُ الرؤيةِ غيرُ مذكور؛ لأنَّ القصد: وإذا صَدَرَتْ منك رؤيةٌ في ذلك المكان رَأَيْتَ كَيْتَ وكَيْتَ، فـ"رَأَيْتَ" الثاني جوابٌ لـ"إذا". وقال الفراء: "تَمَّ" مفعولٌ به لـ"رَأَيْتَ" الثاني جوابٌ لـ"إذا". وقال الفراء: "تَمَّ" مفعولٌ به لـ"رَأَيْتَ". وقال الفراء أيضاً: "وإذا رَأَيْتَ تقديره: "ما تَمَّ"، فـ"ما" مفعولٌ فَحَذَفَتْ "ما" وقامت "تَمَّ" مقام "ما". قال الزمخشري تابعا لأبي إسحاق: "وَمَنْ قَالَ: معناه "ما تَمَّ" فقد أخطأ؛ لأنَّ "تَمَّ" صلةٌ لـ"ما"، ولا يجوزُ إسقاطُ الموصولِ وتَرْكُ الصلةِ وفي هذا نظر؛ لأنَّ الكوفيين يَجَوِّزُونَ مثلَ هذا، واستدلُّوا عليه بآياتٍ وآياتٍ، تقدَّم الكلامُ عليها مُستوفى في أوائل هذا الموضوع.

وقال ابن عطية: "وتَمَّ ظرفٌ. والعاملُ فيه "رَأَيْتَ" أو معناه، والتقدير: رَأَيْتَ ما تَمَّ، فَحَذَفَتْ "ما". قال الشيخ: "وهو فاسدٌ؛ لأنَّه من حيثُ جَعَلَهُ معمولاً لـ"رَأَيْتَ" لا يكونُ صلةً لـ"ما"؛ لأنَّ العاملَ فيه إذ ذاك محذوفٌ أي: ما استقرَّ تَمَّ". قلت: ويمكنُ أن يُجاب عنه: بأنَّ قوله: "أو معناه" هو القولُ بأنَّه صلةٌ لموصولٍ، فيكونان وجهين لا وجهاً واحداً، حتى يَلزَمَ الفسادُ، ولولا ذلك لكان قوله: "أو معناه" لا معنى له. ويعني بمعناه أي: معنى الفعلِ مِنْ حيثُ الجملةُ، وهو الاستقرارُ المقدرُّ.

والعامةُ على فتح الناءِ مِنْ "تَمَّ" كما تقدَّم. وقرأ حميد الأعرج بضمِّها على أنَّها العاطفةُ، وتكونُ قد عَطَفَتْ "رَأَيْتَ" الثاني على الأول، ويكونُ فعلٌ الجوابِ محذوفاً، ويكونُ فعلٌ الجوابِ المحذوفِ هو الناصبُ لقوله: "نعيمًا"، والتقدير: وإذا صَدَرَتْ منك رؤيةٌ، ثم صَدَرَتْ رؤيةٌ / أخرى رَأَيْتَ نعيمًا ومُلْكًا. فَـرَأَيْتَ هذا هو الجوابُ.

(14/215)

* { عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَخُلُوعٌ أَسَاوِرَ مِنْ فِصَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا }

قوله: { عَالِيَهُمْ } : قرأ نافعٌ وحمزةٌ بسكون الياءِ وكسر الهاءِ، والباقون بفتح الياءِ وضمِّ الهاءِ. لَمَّا سَكَنَتِ الياءُ كَسِبَتْ الهاءُ، وَلَمَّا تَحَرَّكَتْ صُمَّتْ علي ما تَقَرَّرَ في هاءِ الكنايةِ أولَ هذا الموضوع. فإمَّا قراءةُ نافعٍ وحمزةٍ فيها أوجهٌ، أظهرها: أن تكونَ خبراً مقدَّماً. و"ثِيَابٌ" مبتدأ مؤخرٌ، والثاني: أن "عَالِيَهُمْ"

مبتدأ و "ثياب" مرفوع على جهة الفاعلية، وإن لم يعتمد الوصف، وهذا قول الأخص.

والثالث: أن "عاليهم" منصوب، وإنما سکن تخفيفاً، قاله أبو البقاء. وإذا كان منصوباً فسيأتي فيه أوجه، وهي واردة هنا؛ إلا أن تقدير الفتح من المنقوص لا يجوز إلا في ضرورة أو شذوذ، وهذه القراءة متواترة فلا ينبغي أن يقال به فيها.

وأما قراءة مَنْ تَصَبَ فيه أوجه، وأحدها: أنه ظرفٌ خيراً مقدماً، و "ثياب" مبتدأ مؤخرٌ كأنه قيل: فوقهم ثياب. قال أبو البقاء: "لأنَّ عاليهم بمعنى قوقهم. وقال ابن عطية: "وبجوز في النصب أن تكون على الظرف لأنه بمعنى فوقهم". قال الشيخ: "وعالٍ وعالي اسمٌ فاعل، فيحتاج في [إثبات] كونهما ظرفين إلى أن يكون منقولاً من كلام العرب: عاليك أو عاليك ثوب". قلت: قد وردت ألفاظ من صيغة أسماء الفاعلين ظروفًا نحو: خارج الدار وداخلها وباطنها وظاهرها. تقول: جلسْتُ خارج الدار، وكذلك البواقي فكذلك هذا.

(14/216)

الثاني: أنه حالٌ من الضمير في {عَلَيْهِمْ}. الثالث: أنه حالٌ من مفعول {حَسِبْتَهُمْ}. الرابع: أنه حالٌ من مضافٍ مقدر، أي: رَأَيْتَ أَهْلَ نَعِيمٍ وَمُلْكٍ كَبِيرٍ عَلَيْهِمْ. فـ"عاليهم" حالٌ من "أهل" المقدر. ذكر هذه الأوجه الثلاثة الزمخشري فإنه قال: "وعاليهم بالنصب على أنه حالٌ من الضمير في "يطوف عليهم" أو في "حَسِبْتَهُمْ"، أي: يطوف عليهم ولدانٌ عالياً للمطوف عليهم ثياب، أو حَسِبْتَهُمْ لَوْلَا عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ. ويجوز أن يراد: [رأيت] أهل نعيم". قال الشيخ: "أما أن يكون حالاً من الضمير فـ"حَسِبْتَهُمْ" فإنه لا يعني إلا ضمير المفعول، وهو لا يعود إلا على "ولدان" ولذلك قدر "عاليهم" بقوله: "عالياً لهم"، أي: للولدان. وهذا لا يصلح؛ لأن الضمائر الآتية بعد ذلك تدل على أنها للمطوف عليهم من قوله: "وخلصوا" و"سقاهاهم" و {إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً} وَقَكَ الضمائر وجعل هذا لذا، وهذا لذا، مع عدم الاحتياج والاضطرار إلى ذلك، لا يجوز. وأما جعله حالاً من محذوفٍ وتقديره: أهل نعيم فلا حاجة إلى ادعاء الحذف مع صحة الكلام وبراعته دون تقدير ذلك المحذوف". قلت: جعل أحد الضمائر لشيءٍ والآخر لشيءٍ آخر لا يمنع صحة ذلك مع ما يميز عود كل واحد إلى ما يليق به، وكذلك تقدير المحذوف غير ممنوع أيضاً، وإن كان الأحسن أن تتفق الضمائر، وإن لا يُقدَّر محذوف، والزمخشري إنما ذكر ذلك على سبيل التجويز، لا على أنه أولى أو مساوٍ، فَيَرُدُّ عليه بما ذكره.

(14/217)

الخامس: أنه حالٌ من مفعول "لَقَّاهم". السادس: أنه حالٌ من مفعول "جَزَّاهُمْ" ذكرهما مكى. وعلى هذه الأوجه التي انتصب فيها على الحال يرتف

به "ثيابٌ" على الفاعلية، ولا تَضُرُّ إضافته إلى معرفة في وقوعه حالاً؛ لأنَّ
الإضافة لفظية، كقوله تعالى: {عَارِضٌ مُّمْطِرًا} [وقوله:]
4452 - يَا رَبِّ غَابِطِنَا..... *
ولم يُوَثِّتْ "عالياً" لأنَّ مرفوعه غير حقيقي التانيث. السابع: أَنْ يَنْتَصِبَ
"عاليهم" على الظرفية، ويرتفع "ثيابٌ" به على جهة الفاعلية. وهذا ماش على
قول الأخفش والكوفيين حيث يعملون الظرفَ وعديله وإن لم يعتمد، كما تقدّم
ذلك في الوصف. وإذا رُفِعَ "عاليهم" بالابتداء و"ثيابٌ" على أنه فاعلٌ به كان
مفرداً على بابه لوقوعه موقع الفعل، وإذا جُعِلَ خبراً مقدّماً كان مفرداً مُراداً
به الجمع، فيكونُ كقوله تعالى: {فَقَطَعَ دَائِرَ الْقَوْمِ}، أي: أديار، قاله مكي.
وقرأ ابن مسعود وزيد بن علي "عاليهم" مؤنثاً بالتاء مرفوعاً. والأعمش وأبان
عن عاصم كذلك، إلا أنه منصوبٌ، وقد عَرَفَتِ الرفع والنصب ممّا تقدّم، فلا
حاجة لإعادتهما. وقرأت عائشة رضي الله عنها "عليهم" فعلاً ماضياً متصلاً
ببناء التانيث الساكنة، و"ثيابٌ" فاعلٌ به، وهي مقوِّية للأوجه المذكورة في رفع
"ثياب" بالصفة في قراءة الباقيين كما تقدّم تفصيله.
وقرأ ابن سيرين ومجاهد وأبو حيوه وابن أبي عبله وخالق "عليهم"، جارّاً
ومجروراً، وإعرابه كإعراب "عاليهم" ظرفاً في جوارٍ كونه خبراً مقدّماً، أو حالاً
ممّا تقدّم، وارتفع "ثيابٌ" به على التفصيل المذكور أنفاً.

(14/218)

وقرأ العامّة / "ثيابٌ سُندسٌ" بإضافة الثياب لما بعدها. وأبو حيوه وابن أبي
عبلة "ثيابٌ" منونة {سُندسٌ حُصْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ} برفع الجميع، ف"سندسٌ" نعتٌ
لـ"ثيابٌ" لأنَّ السُّندسَ نوعٌ، و"حُصْرٌ" نعتٌ لـ"سندسٍ"؛ إذا السندسُ يكونُ
أخضرَ وغير أخضر، كما أنَّ الثيابَ يكونُ سُندساً وغيره. و"إستبرقٌ" تَسْقُ على
ما قبله، أي: وثياب إستبرق.
واعلم أنَّ القراء السبعة في "حُصْرٌ وإستبرقٌ" على أربع مراتب الأولى:
رَفَعُهما، لنافع وحفص فقط. الثانية: حَفَضُهما، للأخوين الرابعة عكس الثالثة،
لابن كثير وأبي بكر فقط. فأما القراءة الأولى. فإنَّ رَفَعَ "حُصْرٌ" على النعت لـ
ثياب، ورفَعَ "إستبرقٌ" تَسْقاً على الثياب، ولكن على حَذْفِ مضاف، أي: وثيابٌ
إستبرق. ومثله: "على زيدٍ ثوبٌ حَرٌّ وكثانٌ" أي: وثوبٌ كثان. وأما القراءة
الثانية فيكونُ جَرُّ "حُصْرٌ" على النعت لسُندس. ثم اسْتَشْكِلَ على هذا وَصَفُ
المفرد بالجمع فقال مكي: "هو اسمٌ للجمع. وقيل: هو جمع سُندسة" كَتَمَر
وَتَمْرَة، واسمُ الجنس وَصَفُه بالجمع سائغٌ فصيحٌ. قال تعالى: {وَبَشِئِئِ
السَّحَابِ النَّقَالِ}. وإذا كانوا قد وَصَفُوا المفردَ المُحَلِّي لكونه مُراداً به الجنسُ
بالجمع في قولهم: "أَهْلِكَ النَّاسَ الدِّينَارَ الحُمُرُ والدَّرْهَمُ البيضُ"، وفي التنزيل:
{أَوِ الطُّفُلِ الَّذِينَ} فَلانَّ يُوجَدُ ذلك في أسماء الجموع أو أسماء الأجناس
الفارق بينها وبين واحدتها تاء التانيث بطريق الأولى، وجَرُّ "إستبرقٌ" تَسْقاً على
"سندسٍ" لأنَّ المعنى: ثيابٌ مِنْ سُندسٍ وثيابٌ مِنْ إستبرق.

وأما القراءة الثالثة فرَفَعَ "حُصْرٌ" نعتاً لـ"ثيابٌ" وجَرُّ "إستبرقٌ" تَسْقاً على

"سُنْدُسٍ"، أي: ثيابٌ خضراءٌ مِنْ سُنْدُسٍ وَمِنْ إِسْتَبْرِقٍ، فعلى هذا يكون الإِسْتَبْرِقُ أيضاً أخضرًا.

(14/219)

وأما القراءةُ الرابعةُ فَجَرُّ "حُضْرٍ" على أنه نعتٌ لسُنْدُسٍ، وَرَفْعُ "إِسْتَبْرِقٍ" على النَّسَقِ على "ثيابٍ" بِحَدْفِ مِضَافٍ، أي: وثيابٌ إِسْتَبْرِقٍ. وتقدّم الكلامُ على مادةِ السُّنْدُسِ والإِسْتَبْرِقِ وما قيلَ فيهما في سورة الكهف. وقرأ ابنُ مُحَيِّصٍ "وَإِسْتَبْرِقٍ" بفتحِ القافِ. ثم اضطرب النَّقْلُ عنه في الهمزة: فبعضُهم يَنْقُلُ عنه أنه قَطَعَهَا، وبعضُهم يَنْقُلُ عنه أنه وَصَلَهَا. فقال الزمخشري: "وَقُرِيءَ" "وَإِسْتَبْرِقٍ" نصباً في موضعِ الجرِّ على مَنَعِ الصَّرفِ؛ لأنَّه أَعْجَمِيٌّ وَهُوَ عَلَطٌ؛ لأنَّه نَكَرَةٌ يَدْخُلُهُ حَلْفُ التَّعْرِيفِ. تقول: "الإِسْتَبْرِقُ" إِلَّا أَنْ يَزْعُمَ ابنُ مُحَيِّصٍ أنه يُجْعَلُ عَلَماً لهذا الصَّرْبِ مِنَ الثَّيَابِ. وَقُرِيءَ "وَإِسْتَبْرِقٍ" بوصلِ الهمزةِ والفتحِ، على أنه مُسَمَّى بِاسْتَفْعَلٍ مِنَ البَرِيقِ، ليس بصحيحٍ أيضاً؛ لأنَّه مُعَرَّبٌ مشهورٌ تعريبُهُ، وَأَنَّ أَصْلَهُ اسْتَبْرَه. وقال الشيخ: "ودلُّ قولُه" إِلَّا أَنْ يَزْعُمَ ابنُ مُحَيِّصٍ "وقوله بعدُ: "وَقُرِيءَ" "وَإِسْتَبْرِقٍ" بوصلِ الألفِ والفتحِ أَنَّ قِراءَةَ ابنِ مُحَيِّصٍ هي بقطعِ الهمزةِ مع فتحِ القافِ. والمنقولُ عنه في كتبِ القراءاتِ أَنَّهُ قرأ بوصلِ الألفِ وفتحِ القافِ". قلت: قد سبقَ الزمخشريُّ إلى هذا مكيُّ فقال: "وقد قرأ ابنُ مُحَيِّصٍ بغيرِ صَرَفٍ، وهو همٌّ إنَّ جعله اسماً لأنه نَكَرَةٌ منصرفةٌ. وقيل: بل جَعَلَهُ فعلاً ماضياً مِنْ بَرِقَ فهو جائزٌ في اللفظِ بعيدٌ في المعنى. وقيل: إنَّه في الأصلِ فعلٌ ماضٍ على اسْتَفْعَلٍ مِنْ بَرِقَ، فهو عربيٌّ من البريقِ، لَمَّا سُمِّيَ به قُطِعَتْ أَلْفُهُ؛ لأنَّه ليس مِنْ أَصْلِ الأَسْمَاءِ أَنْ يَدْخُلَهَا أَلْفُ الوَصْلِ، وإنما دَخَلَتْ في أَسْمَاءٍ معتلةٍ مُعَيَّرَةٍ عن أَصْلِهَا معدودةٍ لا يُقاسُ عليها" انتهى. فدلُّ قولُه: "قُطِعَتْ أَلْفُهُ" / إلى آخره نه قرأ بقطعِ الهمزةِ وفتحِ القافِ. ودلُّ قولُه أولاً: "وقيل: بل جعله فعلاً ماضياً مِنْ بَرِقَ" أنه قرأ بوصلِ

(14/220)

الألفِ؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُحْكَمَ عليه بالفعليَّةِ غيرَ منقولٍ إلى الأسماءِ، وبِتَرِكِ أَلْفِهِ فَقطعِ البتَّةِ، فهذا جَهْلٌ باللُّغَةِ، فيكونُ قد رُوِيَ عنه قراءتان: قَطَعُ الألفِ ووَصَلَهَا. فظهر أَنَّ الزمخشريَّ لم ينفردُ بالنقلِ عن ابنِ مُحَيِّصٍ بقطعِ الهمزةِ.

وقال أبو حاتم في قِراءةِ ابنِ مُحَيِّصٍ: "لا يجوز. والصوابُ أنه اسمٌ جنسٍ لا ينبغي أَنْ يَحْمَلَ ضميراً، ويؤيدُ ذلك دخولُ المعرفةِ عليه. والثوابُ قَطَعُ الألفِ وإجراؤه على قِراءةِ الجماعةِ". قال الشيخ: "ونقول: إنَّ ابنَ مُحَيِّصٍ قارىءٌ جليلٌ مشهورٌ بمعرفةِ العربيةِ، وقد أخذَ عن أكابرِ العلماءِ فَيُطَلَّبُ لقراءتهِ وَجْهٌ، وذلك أنه يَجْعَلُ استفعل من البريقِ تقول: بَرِقَ وإِسْتَبْرِقَ كَعَجِبَ واستعجب،

ولمَّا كان قوله: "خُصِرَ" يدل على الخُصْرَة، وهي لَوْنٌ ذلك السُّنْدُسِ، وكانت الخُصْرَة مِمَّا يكونُ فيها لشدتها دُهمَة وَعَبَسَ أَخْبَرَ أَنَّ فِي ذَلِكَ بَرِيْقًا وَخُسْنًا يُزِيلُ عَبَسَتَهُ فَاسْتَبْرَقَ فَعَلُ مَاضٍ، وَالضَّمِيرُ فِيهِ عَائِدٌ عَلَى السُّنْدُسِ، أَوْ عَلَى الْأَخْضَرِ الدَّالُّ عَلَيْهِ "خُصِرَ". وَهَذَا التَّخْرِيجُ أَوْلَى مِنْ تَلْحِينِ مَنْ يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ وَتَوْهِيمِ ضَاطِبِ ثَقَةٍ. قُلْتُ: هَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَكِّي كَمَا حَكَيْتُهُ عَنْهُ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ قَدْ تَقَدَّمَتْ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ، وَإِنَّمَا أَعَدْتُ ذَلِكَ لزيادةِ هذه الفائدةِ.

(14/221)

قوله: {وَحُلُّوْا} عَطْفٌ عَلَى "وَيَطُوفُ"، عَطَفَ مَاضِيًّا لَفْظًا، مُسْتَقْبَلًا مَعْنَى، وَأَبْرَزَهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي لِتَحْقِيقِهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ بَعْدَ سَوْأَلِ وَجَوَابٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى: "وَمَا أَحْسَنَ بِالْمِعْصَمِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ سِوَارَانُ: سِوَاوٌ مِنْ ذَهَبٍ وَسِوَاوٌ مِنْ فِضَّةٍ"، فَنَاقِشْتَهُ الشَّيْخَ فِي قَوْلِهِ "بِالْمِعْصَمِ" فَقَالَ: "قَوْلُهُ بِالْمِعْصَمِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولٌ "أَحْسَنَ"، وَ"أَنْ يَكُونَ" بَدَلًا مِنْهُ، وَأَمَّا "أَنْ يَكُونَ" مَفْعُولٌ أَحْسَنَ وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ: فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُعْهَدْ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي مَفْعُولِ أَفْعَلِ التَّعْجِبِ. لَا تَقُولُ: مَا أَحْسَنَ بَزِيدٍ تَرِيدُ: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا". وَإِنْ كَانَ الثَّانِي ففِي مِثْلِ هَذَا الْفَصْلِ خِلَافٌ، وَالْمَنْقُولُ عَنْ بَعْضِهِمْ لَا يَجُوزُ، وَالْمَوْلُودُ مِمَّا يَنْبَغِي إِذَا تَكَلَّمَ أَنْ يَتَحَرَّرَ فِي كَلَامِهِ مِمَّا فِيهِ خِلَافٌ". قُلْتُ: وَأَيُّ غَرَضٍ لَهُ فِي تَتَبُّعِ كَلَامِ هَذَا الرَّجُلِ، حَتَّى فِي هَذَا الشَّيْءِ الْيَسِيرِ؟ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُهُ، وَهُوَ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْعَرَبِ نَثْرًا. قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبٍ: "لِلَّهِ دَرُّ بَنِي فَلَانٍ مَا أَسَدُّ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَيُّبَتُ فِي الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا، وَأَحْسَنُ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا" وَالتَّشَاغُلُ بِغَيْرِ هَذَا أَوْلَى.

* {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا}

(14/222)

قوله: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا}: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "نَحْنُ" تَوْكِيدًا لِاسْمِ "إِنَّا"، وَأَنْ يَكُونَ فَصْلًا وَ"نَزَّلْنَا" عَلَى هَدْيَيْنِ الْوَجْهَيْنِ هُوَ خَيْرٌ "إِنَّا"، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "نَحْنُ" مُبْتَدَأً وَ"نَزَّلْنَا" خَبْرَهُ، وَالْجَمْلَةُ خَيْرٌ "إِنَّا". وَقَالَ مَكِّي: "نَحْنُ" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الصِّفَةِ لِاسْمِ "إِنَّا"، لِأَنَّ الْمِضْمَرَ يُوصَفُ بِالْمِضْمَرِ؛ إِذْ هُوَ بِمَعْنَى التَّكْوِينِ لِأَبْمَعْنَى التَّخْلِيَةِ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمُظْهِرِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى التَّخْلِيَةِ، وَالْمِضْمَرُ مُسْتَعْنٍ عَنِ التَّخْلِيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضْمَرَ إِلَّا بَعْدَ عُرْفِ تَخْلِيَتِهِ وَعَيْنُهُ فَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّكْوِينِ لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ عَنْهُ". قُلْتُ: وَهَذِهِ عِبَارَةٌ غَرِيبَةٌ جَدًّا؛ كَيْفَ يُجْعَلُ الْمِضْمَرُ مَوْصُوفًا بِمِثْلِهِ؟ وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي عَدَمِ جَوَازِ وَصْفِ الْمِضْمَرِ إِلَّا مَا نُقِلَ عَنِ الْكَيْسَانِيِّ أَنَّهُ جَوَّزَ وَصَفَ ضَمِيرِ الْغَائِبِ بِالْمُظْهِرِ. تَقُولُ: "مَرَرْتُ بِهِ الْعَاقِلُ" عَلَى أَنْ يَكُونَ "الْعَاقِلُ" نَعْتًا. أَمَّا وَصْفُ ضَمِيرِ غَيْرِ الْغَائِبِ بِضَمِيرٍ آخَرَ فَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ جَوَازِهِ، ثُمَّ كَلَامُهُ يُؤَوَّلُ إِلَى التَّكْوِينِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَدُولِ عَنْهُ.

* { قَاصِرٌ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطَعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا }

(14/223)

قوله: { أَوْ كَفُورًا } : في "أو" هذه أوجه، أحدها: أنها على بابها، وهو قول سيويه. قال أبو البقاء: "وتفيد في النهي [المنع] عن الجميع؛ لأنك إذا قلت في الإباحة: "جائس الحسن أو ابن سيرين" كان التقدير: جائس أحدهما. فإذا نهى فقال: "لا تكلم زيدا أو عمرا" فالتقدير: لا تكلم أحدها، فأيهما / كلمته كان أحدهما، فيكون ممنوعاً منه، فكذلك في الآية، ويؤول المعنى: إلي تقدير: ولا تُطع منهما آثِمًا ولا كفورًا". وقال الزمخشري: "إن قلت: معنى "أو": ولا تُطع أحدهما، فهلا جيء بالواو ليكون تهماً عن طاعتها جميعاً. قلت: لو قيل: "لا تُطعهما: لجاز أن يُطع أحدهما. وإذا قيل: لا تُطع أحدهما عليم أن النهي عن طاعة أحدهما، عن طاعتها جميعاً انتهى، كما إذا نهى أن يقول لأبويه: "أف" عليم أنه منهي عن ضربهما على طريق الأولى". الثاني: أنها بمعنى "لا"، أي: لا تُطع من آثم ولا من كفر. قال مكي: "وهو قول الفراء، وهو بمعنى الإباحة التي ذكرنا". الثالث: أنها بمعنى الواو، وقد تقدم أن ذلك قول الكوفيين وتقدمت أدلتهم.

والكفور، وإن كان يستلزم الإثم، إلا أنه عطف لأحد شيئين: إما أن يكونا شخصين بعينهما. وفي التفسير: الآثم عتبه، والكفور الوليد، وإما لما قاله الزمخشري قال: "فإن قلت: كانوا كلهم كفراً فما معنى القسمة في قوله آثِمًا أو كفوراً؟ قلت: معناه لا تُطع منهم راكبا لما هو إثم داعياً لك إليه، أو فاعلاً لما هو كفر داعياً لك إليه؛ لأنهم إما أن يدعوه إلى مساعتهم على فعل هو إثم أو كفر، أو غير إثم ولا كفر، فنهى أن يساعدهم على الاثنين دون الثالث".

* { وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا }

(14/224)

قوله: { وَسَبِّحْهُ } : فيه دليل على عدم ما قال بعض أهل علم المعاني والبيان: إن الجمع بين الحاء والهاء مثلاً يُخرج الكلمة عن فصاحتها وجعلوا من ذلك قول الشاعر:

4453 - كريمٌ متى أمدحهُ أمدحهُ والورى * معي وإذا ما لُمته لُمته وُجدي
البيت لأبي تمام. ويمكن أن يُفَرَّق بين ما أنشدوه وبين الآية الكريمة بأن التكرار في البيت هو المُخْرِج له عن الفصاحة بخلاف الآية الكريمة فإنه لا تكرر فيها.

* { إِنَّ هَؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا }

قوله: {يَوْمًا}: مفعولٌ بـ"يَدْرُونَ" لا ظرفٌ، ووَصَفُهُ بِالتَّقْلِ عَلَى المَجَازِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الأَعْيَانِ لا المَعَانِي. ووراء هنا بمعنى قُدِّم. قال مكي: "سُمِّيَ وراءاً لِتَوَارِيهِ عِنْدَكَ" فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ حَقِيقَةٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ اسْتُعِيرَ لِـ قُدَّام. وقيل: بل هو عَلَى بَابِهِ، أَي: وراءَ ظُهُورِهِمْ لا يَعْبُثُونَ بِهِ. وفيه تَجَوُّزٌ.

* { تَحْنُ خَلْفَانُهُمْ وَشَدَدَتَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أُمَّتَالَهُمْ تَبْدِيلًا }

قوله: {وَإِذَا شِئْنَا}: قال الزمخشري: "وَحَقُّهُ أَنْ يَحْيَى بـ"إِنْ" لا بـ"إِذَا" كقوله: {وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ} {إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ} يعني أَنَّ "إِذَا" لِلْمَحَقِّقِ، و"إِنْ" لِلْمَحْتَمَلِ، وَهُوَ تَعَالَى لَمْ يَشَأْ ذَلِكَ. وجوابه أَنَّ "إِذَا" قد تقع موقعَ "إِنْ" كالعكس.

* { وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا }

(14/225)

قوله: {إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}: فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ حَالٌ، أَي: إِلَّا فِي حَالِ مَشِيئَةِ اللَّهِ، قاله أبو البقاء. وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مَقْدَرٌ بِالمَعْرِفَةِ. إِلَّا أَنْ يَرِيدَ تَفْسِيرَ المَعْنَى. والثاني: أَنَّهُ ظَرْفٌ. قال الزمخشري: "فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَحَلُّ {أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}؟ قُلْتَ: النِّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ، وَأَصْلُهُ إِلَّا وَقْتِ مَشِيئَةِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ {إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} لِأَنَّ "مَا" مَعَ الفِعْلِ كـ"إِنْ". وَرَدَّه الشَّيْخُ: أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامَ الظَّرْفِ إِلَّا المَصْدَرُ الصَّرِيحُ. لو قُلْتَ: "أَيُّجُنَّتْ أَنْ يَصِيحَ الدِّبُّ" أَوْ "مَا يَصِيحُ" لَمْ يَجُزْ". قُلْتَ: وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ مَعَهُ فِي ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَالكُوفِيُّونَ "تَشَاؤُونَ" خَطَابًا لِلسَّارِ الخَلْقِ أَوْ عَلَى الِاتِّفَاتِ مِنَ العَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ: "نَحْنُ خَلْفَانُهُمْ". وَالباقون بالعَيْبَةِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِهِ: "خَلْفَانُهُمْ" وَمَا بَعْدَهُ.

* { يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }

(14/226)

قوله: {وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ}: مَنْصُوبٌ عَلَى الاِشْتِغَالِ بِفِعْلِ يُقَسِّرُهُ "أَعَدَّ لَهُمْ" مِنْ حَيْثُ المَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ، تَقْدِيرُهُ: وَعَدَّ بِالظَّالِمِينَ، نَحْوُهُ: "زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ"، أَي: جَاوَزْتُ وَلا تَسْتُ. وَكَانَ النِّصْبُ هُنَا مُخْتَارًا لِعَطْفِ جُمْلَةِ الاِشْتِغَالِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ قَبْلَهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ: "يُدْخِلُ". وَقَرَأَ الزَّيْبِرُ وَأَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ وَأَبْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ "وَالظَّالِمُونَ" رَفْعًا عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ الخَبْرُ، وَهُوَ مَرْجُوحٌ لِعَدَمِ المُنَاسَبَةِ. وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ "وَالظَّالِمِينَ" بِلامِ الجَرِّ. وفيه وجهان، المشهور: أَنْ يَكُونَ "لِلظَّالِمِينَ" مُتَعَلِّقًا بِـ"أَعَدَّ" بَعْدَهُ / وَيَكُونُ "لَهُمْ" تَأْكِيدًا.

الثاني: - وهو ضعيفٌ جداً - أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِشْغَالِ، عَلَى أَنْ تُقَدَّرَ فِعْلاً مِثْلَ الظَّاهِرِ، وَيُجَرَّ الْأِسْمُ بِحَرْفِ جَرٍّ. فنقول: "بَزِيدٌ مَرَرْتُ بِهِ"، أي: مَرَرْتُ بِبَزِيدٍ مَرَرْتُ بِهِ. والمعروفُ في لغة العربِ مذهبُ الجمهورِ، وهو إِضْمَارُ فِعْلٍ نَاصِبٍ مَوَاقِفٍ لِلْفِعْلِ الظَّاهِرِ فِي الْمَعْنَى. فَإِنْ وَرَدَ نَحْوُ "بَزِيدٍ مَرَرْتُ بِهِ" عُدَّ مِنَ التَّوَكِيدِ، لَا مِنَ الْإِشْغَالِ.

سورة المرسلات

* { وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا }

قوله: { عُرْفًا } : فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أَي: لِأَجْلِ الْعُرْفِ وَهُوَ صِدْقُ التَّكْرِ. والمرادُ بِالْمُرْسَلَاتِ: إِمَّا الْمَلَائِكَةَ، وَإِمَّا الْأَنْبِيَاءَ، وَإِمَّا الرِّيَّاحَ أَي: وَالْمَلَائِكَةَ الْمُرْسَلَاتِ، أَوْ وَالْأَنْبِيَاءَ الْمُرْسَلَاتِ، أَوْ وَالرِّيَّاحَ الْمُرْسَلَاتِ. وَالْعُرْفُ: الْمَعْرُوفُ وَالْإِحْسَانُ. قال الشاعر:

4454 - مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَعْدَمُ جَوَازِيَهُ * لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ

(14/227)

وقد يُقال: كيف جَمَعَ صفةَ المذكرِ العاقلِ بالألفِ والتاءِ، وحُقه أَنْ يُجْمَعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ؟ تقول: الْأَنْبِيَاءُ الْمُرْسَلُونَ، وَلَا تَقُولُ: الْمُرْسَلَاتِ. والجوابُ: أَنَّ الْمُرْسَلَاتِ جَمْعُ مُرْسَلَةٍ، وَمُرْسَلَةٌ صِفَةٌ لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَالْمُرْسَلَاتِ جَمْعُ "مُرْسَلَةٍ" الْوَاقِعَةِ صِفَةً لِجَمَاعَةٍ، لَا جَمْعُ "مُرْسَلٍ" الْمَفْرَدِ. الثاني: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ بِمَعْنَى: مُتَتَابِعَةٌ، مِنْ قَوْلِهِمْ: جَاؤُوا كَعُرْفِ الْقَرَسِ، وَهُمْ عَلَى فُلَانٍ كَعُرْفِ الصَّبْعِ، إِذَا تَأَلَّبُوا عَلَيْهِ. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَي: الْمُرْسَلَاتِ بِالْعُرْفِ.

وفيه صَعْفٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْعُرْفِ فِي الْأَعْرَافِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى تَسْكِينِ رَائِهِ، وَعَيْسَى بِضَمِّهَا، وَهُوَ عَلَى تَثْقِيلِ الْمَخْفَفِ نَحْو: "بَكَرٌ" فِي بَكَرٍ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَصْلُ، وَالْمَشْهُورَةُ مَخْفَفَةٌ مِنْهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَزَيْنٌ مُسْتَقْلِلِينَ.

* { فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا }

قوله: { عَصْفًا } : مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْمَرَادُ بِالْعَاصِفَاتِ: الرِّيَّاحُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ، شَبَّهَتْ بِسُرْعَةِ جَرِيهَا فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالرِّيَّاحِ، وَكَذَلِكَ "تَشْرَأ" وَ"قَرَأ" انْتَصَبَا عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْضًا.

* { فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا }

قوله: { ذِكْرًا } : مَفْعُولٌ بِهِ، نَاصِبُهُ "الْمُلْقِيَاتِ". وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "فَالْمُلْقِيَاتِ" بِسُكُونِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِ الْقَافِ اسْمَ فَاعِلٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ بَفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ، مِنَ التَّلْقِيَةِ، وَهِيَ إِيْصَالُ الْكَلَامِ إِلَى الْمَخَاطَبِ. وَرَوَى عَنْهُ الْمَهْدَوِيُّ

أيضاً فتح القاف اسم مفعول أي: مُلْقِيَةٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى.

* { غُدْرًا أَوْ نُذْرًا }

(14/228)

قوله: { غُدْرًا أَوْ نُذْرًا } : فيهما أوجه، أحدها: أَنَّهُمَا بَدَلَانِ مِنْ "ذِكْرًا". الثاني: أَنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ بِهِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَإِعْمَالُ الْمَصْدَرِ الْمَنْوُونِ جَائِزٌ. وَمِنْهُ { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَلَةٍ وَيَتِيمًا }. الثالث: أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ مِنْ أَجْلِهِمَا، وَالْعَامِلُ فِيهِ: "إِنَّمَا" الْمُتَلْقِيَاتِ، "وَإِنَّمَا" "ذِكْرًا"؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُولًا بِأَحَدِهِمَا، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي "غُدْرًا" وَ"نُذْرًا" وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرَيْنِ بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَالشُّكْرِ وَالْكَفْرِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ جَمْعَ عَذِيرٍ وَتَذِيرٍ، الْمُرَادُ بِهِمَا الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى: الْإِعْذَارِ وَالْإِنذَارِ، كالتَّكْرِيرِ بِمَعْنَى الْإِنْكَارِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ عَلَى الْحَالِ مِنَ "الْمُلْقِيَاتِ"، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهَا، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرَيْنِ وَاقْعَيْنِ مَوْقِعَ الْحَالِ بِالتَّأْوِيلِ الْمَعْرُوفِ فِي أَمْثَالِهِ، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعَ عَذِيرٍ وَتَذِيرٍ مُرَادًا بِهِمَا الْمَصْدَرُ، أَوْ مُرَادًا بِهِمَا اسْمُ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى: الْمُعْذِرِ وَالْمُنذِرِ، أَي: مُعْذِرِينَ أَوْ مُنذِرِينَ.

وقرأ العامَّةُ بسكون الذالِ مِنْ "غُدْرًا" وَ"نُذْرًا". وقرأ زيدُ ابن ثابتٍ وابنِ خَارجَةَ وَطَلْحَةَ بِضَمِّهَا وَالْحَرَمِيَّانِ وَابْنَ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ بِسُكُونِهَا فِي "غُدْرًا" وَضَمِّهَا فِي "نُذْرًا". وَالسُّكُونُ وَالضَّمُّ - كَمَا تَقَدَّمَ - فِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا أَصْلًا لِلْآخِرِ، وَأَنْ يَكُونَ أَصْلَيْنِ، وَيَجُوزُ فِي كُلِّ مِنَ الْمَثَلِ وَالْمُخَفَّفِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا سَكَنَتْ عَيْنُهُ تَخْفِيفًا. وَقَرَأَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ "غُدْرًا وَنُذْرًا" بِوَاوِ الْعَطْفِ مَوْضِعَ "أَوْ"، وَهِيَ تَدَلُّ عَلَى أَنَّ "أَوْ" بِمَعْنَى الْوَاوِ.

* { إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ }

(14/229)

قوله: { إِنَّمَا تُوعَدُونَ } : هَذَا جَوَابُ الْقِسْمِ فِي قَوْلِهِ وَالْمُرْسَلَاتِ، وَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ قَسَمًا مُسْتَقْلَلًا، لِمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَلَوْ قُوعِ الْفَاءِ عَاطِفَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ لِلْقَسَمِ، وَ"مَا" مُوَصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي - هِيَ اسْمٌ "إِنَّ" وَ"تُوعَدُونَ" صَلُّهَا، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ أَي: إِنَّ الَّذِي تُوعَدُونَهُ. وَ"لَوَاقِعٌ" خَبْرُهَا. وَكَانَ مِنْ حَقِّ "إِنَّ" أَنْ تُكْتَبَ مُفَصَّلَةً مِنْ "مَا" الْمَوْصُولَةِ، وَلَكِنَّهُمْ كَتَبُوهَا مُتَّصِلَةً بِهَا.

* { فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ }

قوله: { فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ } : "النُّجُومُ" مُرْتَفَعَةٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ

عند البصريين غير الأخفش، وبالابتداء عند الكوفيين والأخفش. وفي جواب "إذا" قولان: أحدهما محذوف تقديره: / فإذا طمست النجوم وقع ما تُوعَدون، لدلالة قوله: "إنَّ ما تُوعَدُونَ لواقعٌ"، أو بآن الأمر. والثاني: أنه {لأَيَّ يَوْمٍ أَجَلْتُمْ} على إضمار القول، أي: يُقال: لأَيَّ يَوْمٍ، فالفعل في الحقيقة هو الجواب. وقيل: الجواب: "وبل يومئذٍ" نقله مكِّي، وهو غلط؛ لأنَّه لو كان جواباً لَزِمَتْه الفاء لكونه جملةً اسميةً.

* { وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ } *

قوله: {أَقْبَتَتْ}: قرأ أبو عمرو "وُقَّتَتْ" بالواو، والباقون "أَقْبَتَتْ" بهمزة بدل الواو. قالوا: وهي الأصل؛ لأنَّه من الوَقْتِ، والهمزة بدل منها؛ لأنَّها مضمومة ضمة لازمة. وقد تقدَّم ذكر ذلك في أول هذا الموضوع.

* { لَأَيَّ يَوْمٍ أَجَلْتُمْ } *

قوله: {لَأَيَّ يَوْمٍ}: متعلِّقٌ بـ"أَجَلْتُمْ" وهذه الجملة معمولةٌ لقول مضمر. أي: يُقال. وهذا القول المضمَّر يجوز أن يكون جواباً لـ"إذا"، كما تقدَّم، وأن يكون حالاً من مرفوع "أَقْبَتَتْ" أي: مَعُولاً فيها: لأَيَّ يَوْمٍ أَجَلْتُمْ.

* { لِيَوْمِ الْفَصْلِ } *

(14/230)

قوله: {لِيَوْمِ الْفَصْلِ}: بدلٌ من "لَأَيَّ يَوْمٍ" بإعادة العامل. وقيل: بل تتعلَّقُ بفعلٍ مقدَّرٍ أي: أَجَلْتُمْ ليومِ الْفَصْلِ. وقيل: اللامُ بمعنى "إلى" ذكرهما مكِّي.

* { وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ } *

قوله: {وَيَلُّ}: مبتدأ، سَوَّغَ الابتداءَ به كونه دعاءً. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف وقعت النكرة مبتدأ في قوله: "ويَلُّ"؟ قلت: هو في أصله مصدرٌ منصوبٌ سادَّ مَسَدَّ فَعْلِهِ، ولكنه عُدِلَ به إلى الرفع للدلالة على ثبات معنى الهلاك ودوامه للمدعُو عليهم. ونحو {سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} ويجوز: وَيَلُّ له بالنصب، ولكن لم يُقَرَّأ به". قلت: هذا الذي ذكره ليس من المُسَوِّغَاتِ التي عَدَّهَا النَّحْوِيُّونَ، وإنما المُسَوِّغُ ما ذكرته لك من كونه دعاءً. وفائدة العدول إلى الرفع ما ذكره. و"يومئذٍ" ظرفٌ للوَيْلِ. وجَوَّز أبو البقاء أن يكونَ صفةً لـ"وَيْلٌ" و"لِلْمُكَذِّبِينَ" خبره.

* { أَلَمْ نُهْلِكِ الْأُولِينَ } *

قوله: {أَلَمْ نُهْلِكِ}: العامَّةُ على صَمِّ حرفِ المضارعةِ مِنْ "أَهْلَكَ" رباعياً. وقتادة بفتحِه. قال الزمخشري: "مَنْ هَلَكَ بمعنى: أَهْلَكَ. قال العجاج:

4455 - وَمَهْمَهُ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا
قلت: "ف" مَنْ "معمولٌ لـ" هالكٌ"، وهو مِنْ هَلَكَ. إِلَّا أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ جَعَلَ هَذَا
دليلاً على إعمال الصفة المشبهة في الموصول، وجعلها من اللازم؛ لأنَّ شرطَ
الصفة المشبهة أَنْ تكونَ مِنْ فِعْلٍ لازمٍ، فعلى هذا لا دليلَ فيه.

* { ثُمَّ تُبْعِثُهُمُ الْآخِرِينَ }

(14/231)

قوله: { ثُمَّ تُبْعِثُهُمُ } : العامةُ على رَفْعِ العينِ استئنافاً أي: ثم نحنُ نُبْعِثُهُمُ، كذا
قَدَّرَهُ أبو البقاء. وقال: "وليس بمعطوفٍ؛ لأنَّ العطفَ يوجبُ أَنْ يكونَ المعنى:
أَهْلَكْنَا الْأَوَّلِينَ، ثم أُبْعِثْنَا هُمُ الْآخِرِينَ في الهلاكِ. وليس كذلك؛ لأنَّ هلاكَ الْآخِرِينَ
لم يَقَعْ بعدُ". قلت: ولا حاجةَ في وجهِ الاستئنافِ إلى تقديرٍ مبتدأ قبلَ الفعلِ،
بل يُجَعَلُ الفعلُ معطوفاً على مجموعِ الجملةِ من قوله: "أَلَمْ نُهْلِكْ" ويُدُلُّ على
هذا الاستئنافِ قراءةُ عبدِ الله "ثم سُنْبِئُهُم" بسينِ التنفيسِ.
وقرأ الأعرجُ والعباسُ عن أبي عمروٍ بتكسينها. وفيها وجهان، أحدهما: أنه
تسكينٌ للمرفوعِ فهو مستأنفٌ كالمرفوعِ لفظاً. والثاني: أنَّ معطوفٌ على
مجزومٍ. والمعنىُّ بِالْآخِرِينَ حينئذٍ قومٌ شَعِبٌ ولوطٍ وموسى، وبِالْأَوَّلِينَ قومُ
نوحٍ وعادٍ وثمودٍ.

* { كَذَلِكَ تَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ }

قوله: { كَذَلِكَ تَفْعَلُ } : أي: مثلَ ذلكِ الفعلِ السَّيِّعِ تَفْعَلُ بكلِّ مَنْ أَجْرَمَ.

* { فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ }

قوله: { فَقَدَرْنَا } : قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالتشديدِ من التقديرِ، وهو موافقٌ لقوله:
{ مِنْ نُطْقَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ } والباقون بالتخفيفِ من القُدرةِ. وبَدُلَ عليه قوله:
"فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ". ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى على القراءةِ الأولى: فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ
على تقديره، وإن جُعِلت "الْقَادِرُونَ" بمعنى "المُقَدَّرُونَ" كانَ جَمْعاً بين
اللفظَيْنِ، ومعناها واحدٌ، ومنه قوله تعالى: { فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهُلَهُمْ رُوَيْدًا }
وقولُ الأَعشى:

4456 - وَأُنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَّرْتُ * من الحوادثِ إِلَّا السَّيِّبَ وَالصَّلْعَا

* { أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا }

(14/232)

قوله: { كِفَاتًا } : الكِفَاتُ: اسمٌ للوعاءِ الذي يُكْفَتُ فيه ي: يُجْمَعُ، قاله أبو عبيدة. يقال: كَفَتَهُ يَكْفِتُهُ أَي: جَمَعَهُ وَصَمَّهُ. وفي الحديث "اكَفْتُوا صَبِيَّاتِكُمْ" وقال الصمصامة بن الطرمّاح:

4457 - ونَتَ اليومِ فوقَ الأرضِ حَيًّا * وأنتَ غداً تَصُفُّكُ في كِفَاتٍ
وقيل: الكِفَاتُ اسمٌ لِمَا يَكْفِتُ كَالصَّمَامِ وَالجِمَاعِ. يقال: هذا البَابُ جَمَاعُ
الأبوابِ. وفي انتصايه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ "تَجَعَلُ" لِأَنَّهَا لِلتَّصْيِيرِ.
والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من "الأرضِ"، والمفعولُ الثاني "أحياءٌ
وأمواتاً" بمعنى: أَلَمْ نُصَيِّرْهَا / أحياءً بالنباتِ وأمواتاً بغيرِ نباتٍ أَي: بعضُها كذا،
وبعضُها كذا. وقيل: كِفَاتٌ جَمْعُ كَافِتٍ كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ في جَمْعِ صَائِمٍ وَقَائِمٍ.
وقيل: بل هو مصدرٌ كَالكِتَابِ وَالْحِسَابِ.

* { أَحْيَاءٌ وَأَمْوَاتٌ }

قوله: { أَحْيَاءٌ } : فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ كِفَاتٍ، قاله مكّي،
والزَمخشرِيُّ وبدأ به، بعد أن جَعَلَ "كِفَاتًا" اسمَ مَا يَكْفِتُ كقولهم: الصَّمَامُ
والجِمَاعُ، هذا يمنعُ أنْ يَكُونَ "كِفَاتًا" ناصباً لـ "أحياءٌ" لأنه ليس من الأسماءِ
العامةِ، وكذلك إذا جَعَلْنَاهُ بِمعنى الواءِ، على قولِ أبي عبيدة، فإنه لا يعملُ
أيضاً، وقد نصَّ النحاةُ على أنَّ أسماءَ الأمكنةِ والأزمنةِ والآلاتِ، وإنْ كانتْ
مشتقةً جاريةً على الأفعالِ لا تعملُ، نحو: مَرَمَى وَمِنْجَلٍ، وفي اسمِ المصدرِ
خلافٌ مِشهورٌ، ولكنْ إنما يتمسَّى نَصْبُهُمَا بِكِفَاتٍ على قولِ أبي البقاء، فإنه لم
يُجَوِّزْ إلا أنْ يَكُونَ جمعاً لاسمِ فاعِلٍ، أو مصدرًا، وكلاهما من الأسماءِ العامةِ.

الوجه الثاني: أنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه "كِفَاتٍ" أَي: يَكْفِتُهُمْ أحياءٌ على
ظهرها، وأمواتاً في بطنها، وبه ثبَّتِي الزَمخشرِيُّ.
الثالث: أنْ يَنْتَصِبَ على الحالِ من "الأرضِ" على حَذْفِ مضافٍ أَي: ذاتِ أحياءٍ
وأمواتٍ.

(14/233)

الرابع: أنْ يَنْتَصِبَ على الحالِ مِنْ مَحذوفٍ أَي: تَكْفِيْتُكُمْ أحياءً وأمواتاً؛ لِأَنَّهُ قَدْ
عُلِمَ أَنَّهَا كِفَاتٌ لِلإِنْسِ، قاله الزَمخشرِيُّ، وإليه نَحَا مَكِّي؛ إلا أَنَّهُ قَدَّرَهُ غائِباً أَي:
تَجْمَعُهُمُ الأَرْضُ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ.

الخامس: أنْ يَنْتَصِبَ مفعولاً ثانياً لـ "تَجَعَلُ" وَكِفَاتًا حَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ:
وتنكيرٌ "أحياءٌ وأمواتاً": إمَّا لِلتَّفخِيمِ أَي: تَجْمَعُ أحياءً لا يُقَدَّرُونَ وأمواتاً لا
يُحْصَوْنَ، وإمَّا لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّ أحياءَ الإِنْسِ وَأموَاتَهُمْ ليسوا بِجَمِيعِ الأحياءِ ولا
الأمواتِ، وكذلك التَّنْكِيرُ في "ماءٌ فُرَاتًا" يحتملُ المَعْنِيَيْنِ أيضاً؛ إمَّا التَّفخِيمِ
فواضِحٌ لِعَظَمِ المِئَةِ بِهِ عَلَيْهِمْ، وإمَّا التَّبْعِيضُ فَكقولهِ تَعَالَى: { وَبُرِّئُ مِنَ
السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ } فَهَذَا مُفْهِمٌ لِلتَّبْعِيضِ، وَالقرآنُ يُقَسِّرُ بعضُهُ
بعضاً.

والشَّامخاتُ: جَمْعُ "شامخ"، وهو المرتفعُ جداً ومنه: "شَمَخَ بِأَنفِهِ" إذا تَكَبَّرَ،
جَعَلَ كِنايَةً عن ذلك كَنَى العِطْفِ وَصَعَرَ الحَدِّ، وإنْ لم يَحْضُلْ شَيْءٌ من ذلك.

* { انطَلِقُوا إِلَى مَا كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ }

قوله: {انطَلِقُوا}: أي: يُقال لهم ذلك. وقرأ الامَّةُ "انطَلِقُوا" الثاني كالأول بصيغة الأمر على التأكيد. ورويس عن يعقوب "انطَلِقُوا" بفتح اللام فعلاً ماضياً على الخبر أي: لَمَّا أَمَرُوا امْتَنَلُوا ذلك. وهذا موضع الفاء فكان ينبغي أن يكون التركيب: فانطَلِقُوا نحو قولك: قلت اذهب فذهب، وعَدَمُ الفاء هنا ليس بالواضح.

* { لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ }

قوله: {لَا ظَلِيلٍ}: صفة لـ "ظَلَّ" و "لا" تتوسَّطُ بين الصفة والموصوف لإفادة النفي، وحيَّةٌ بالصفة الأولى اسماً، وبالثانية فعلاً، دلالةً على تفي ثبوت هذه الصفة واستقرارها للظل، ونفي التجدد والحدوث للإغناء عن اللهب.

(14/234)

* { إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ }

قوله: {إنَّهَا}: أي: إنَّ جهنم؛ لأنَّ السياق كلُّه لأجلها. وقرأ العامَّةُ: "بشَرِّ" بفتح الشين وعَدَمُ الألفِ بين الرائيين. وورش يُرَقِّقُ الراءَ الأولى لكسرِ التي بعدها. وقرأ ابن عباس وابن مقسم بكسر الشين وألفِ بين الرائيين. وعيسى كذلك، إلا أنَّه فتح الشين، فقراءةُ ابن عباس يجوزُ أن تكونَ جمعاً لَشَرَّةٍ، وقَعْلَةٌ تُجْمَعُ على فعال نحو: رَقِيَّةٌ وِرْقَابٌ وِرْجِيَّةٌ وِرْحَابٌ، وأن تكونَ جمعاً لَشَرٍّ، لا يُرادُ به أفْعَلًا التفضيل. يقال: رجلٌ شَرٌّ ورجالٌ شَرَّارٌ، ورجلٌ خَيْرٌ ورجالٌ خيارٌ، ويؤثان فيقال: امرأةٌ شَرَّةٌ، وامرأةٌ خَيْرَةٌ. فإن أريد بهما التفضيلُ امتنع ذلك فيهما، واختصاً بأحكامٍ مذكورةٍ في كتبِ النحويين أي: ترمي بشرارٍ من العذابِ أو بشرارٍ من الخلقِ.

وأما قراءةُ عيسى / فهي جمعُ شَرَّارَةٍ بالألفِ وهي لغةُ تميمٍ. والشَّرَّةُ والشَّرارةُ: ما تطايرَ من النارِ متفرِّقاً.

(14/235)

قوله: {كَالْقَصْرِ} العامَّةُ على فتح القافِ وسكونِ الصادِ، وهو القَصْرُ المعروف، شُبِّهَتْ به في كِبَرِهِ وَعِظْمِهِ. وابن عباس وتلميذاه ابن جُبَيْرٍ وابنُ جَبْرٍ، والحسن، بفتح القافِ والصادِ، وهي جمعُ قَصْرَةٍ بالفتح والقَصْرَةُ: أغناقُ الإبلِ والنخلِ، وأصولُ الشجرِ، وقرأ ابن جبير والحسن أيضاً بكسرِ القافِ وفتحِ الصادِ جمع "قَصْرَةٍ" يعني بفتح القافِ. قال الزمخشريُّ: "كحاجَةِ وِجُوحٍ" وقال

الشيخ: "كخَلْفَة" من الحديدِ وجَلَقِي". وُقِرَىء "كالقَصِير" بفتح القاف وكسرِ الصادِ، ولم أرَ لها توجيهاً. ويظهرُ أنَّ ذلكَ مِنْ بابِ الإِتباعِ، والأصلُ: القَصِيرُ بسكونِ الصادِ، ثم أتبعَ الصادَ حركةَ الرِاءِ فكسرها، وإذا كانوا قد فَعَلُوا ذلكَ في المشغولِ بحركة نحو: كَتِفٌ وكَبِدٌ، فلأنَّ يَفْعُلوه في الخالي منها أَوْلَى. ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ للنقلِ بمعنى: أنه وَقَفَ على الكلمةِ فَتَقَلَّ كسرةَ الرِاءِ إلى الساكنِ قبلها. ثم أُجْرِيَ الوَصْلُ مُجْرَى الوقفِ، وهو بابٌ شائِعٌ عندَ الفُرَّاءِ والنحاةِ. وقرأَ عبدُ الله بضمِّهما. وفيها وجهان، أحدهما: أنه جمعُ قَصْرِ كَرِهْنِ وَرُهْنِ، قاله الزمخشريُّ. والثاني: أنه مقصورٌ من قُصورِ كقولِه: 4458 - فيها عياييلُ أسودٍ ونُمُرٌ يريد: ويُصور. فقصرَ وكقولِه: "النَّجْمُ" يريد النجوم. وتخريجُ الزمخشريِّ أَوْلَى؛ لأنَّ محلَّ الثاني: إمَّا الضرورةُ، وإمَّا التَّدْوِيرُ.

* { كَأَنَّهُ جَمَلٌ صُفْرٌ }

(14/236)

قوله: { جَمَالَةٌ }؛ قرأَ الأخوانَ وَحَفَصٌ "جَمَالَةً". والباقون "جمالات". فالجَمَالَةُ فيها وجهان، أحدهما: أنها جمعُ صرِيحٍ، وأتاءُ لتأنيثِ الجمعِ. يُقالُ: جَمَلٌ وَجِمَالٌ وَجَمالُه نحو: دَكَرٌ وَذِكَارٌ وَذِكارةٌ، وَحَجَرٌ وَحِجارةٌ. والثاني: أنه اسمُ جمعٍ كالذِّكارةِ والحِجارةِ. قاله أبو البقاء، والأولُ قولُ النحاةِ. وأمَّا جِمالاتٌ فَيَجوزُ أن يكونَ جمعاً لـ "جَمالَةٍ" هذه، وأن يكونَ جمعاً لـ جَمالٍ، فيكونَ جمعُ الجمعِ. ويجوزُ أن يكونَ جمعاً لـ جَمَلٍ المفردِ كقولهم: "رجالٌ قريشٌ" كذلك قالوه؛ وفيه نظيرٌ؛ لأنَّهم تَصَوَّوا على أنَّ الأسماءَ الجامدةَ غيرَ العاقلةِ لا تُجمَعُ بالألفِ والتاءِ، إلا إذا تُكسَّرت. فإنَّ كَسْرَتُ لَمْ تُجمَع. قالوا: ولذلك لُحِّنَ المتنبيُّ في قوله:

4459 - إذا كان بعضُ الناسِ سَيِّفاً لدولةٍ * ففي الناسِ بُوقاً لها وطبُولُ
فجمعُ "بُوقاً" على "بُوقاتٍ" مع قولهم: "أَبواقٌ"، فكذلك جِمالاتٌ مع قولهم:
جَمَلٌ وَجِمالاتٌ. على أنَّ بعضَهم لا يُجيزُ ذلكَ، وَيَجْعَلُ نحو: "حَمَّاماتٌ وَسِجَلاتٌ شاداً، وإنَّ لم يُكسَّر.

وقرأَ ابنُ عباسٍ والحسنُ وابنُ جبيرٍ وقتادةٌ وأبو رجاءٍ، بخلافِ عنهم، كذلك، إلا أنَّهم صَمَّوا الجِيمَ وهي جِبالاتُ السفنِ. وقيل: قُلوسُ الجِيسورِ، الواحدةُ "جُملةٌ" لاشتغالِها على طاقاتِ الجِبالاتِ. وفيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ "جُمالاتٌ" جمعُ جُمالاتٍ، وجُمالاتٌ جمعُ جُملةٍ، كذا قال الشيخ، ويحتاجُ في إثباتِ أنَّ جُمالاتٌ بالضمِّ جمعُ جُملةٍ بالضمِّ إلى نقلِ. والثاني: أنَّ "جُمالاتٌ" جمعُ جُمالةٍ قاله الزمخشريُّ، وهو ظاهرٌ. وقرأَ ابنُ عباسٍ والسَّلميُّ وأبو حيوةٌ "جُمالةٌ" بضمِّ الجِيمِ، وهي دالَّةٌ لما قاله الزمخشريُّ أنفاً.

(14/237)

قوله: {صُفْرٌ} صفةٌ لجمالٍ أو لجمالة؛ لأنه: إمَّا جمعٌ أو اسمٌ جمع. والعامَّة على سكونِ الفاءِ جمعَ صُفراء. والحسنُ بضمِّها، وكأنَّه إنباعٌ. ووَقَعَ التشبيهُ هنا في غايةِ الفصاحة. قال الزمخشريُّ: "وقيل: صُفْرٌ سُودٌ تَصْرِبُ إلى الصُّفرة. وفي شعرِ عمرانَ بنِ حِطَّانَ الخارجيِّ:

4460 - دَعَتْهُمْ بأعلى صوتِها ورَمَتْهُمْ * بمثلِ الجمالِ الصفرِ تَرَاعَةَ الشَّوى
وقال أبو العلاء المعري:

4461 - حمراءُ ساطِعَةٌ الذوائبِ في الدُّجَى * تَرْمِي بكلِّ بَشْرارةٍ كطِرافِ
فشَبَّهها / بالطِرافِ، وو بيتِ الأدمِ في العِظَمِ والحُمرةِ، وكأنَّه قَصَدَ بَحْثُهُ أنْ
يزيدَ على تشبيهِ القرآن. ولتَبَجَّحَ بما سُوِّلَ له مِنْ تَوَهُمِ الزيادةِ جاءَ في صَدْرِ
بيته بقوله: "حمراءُ" توطئةٌ لها ومناداةٌ عليها، وتنبُّهاً للسامعينَ على مَكانِها.
ولقد عَمِيَ - جمعُ الله له عَمَى الدَّارِبِينَ - عن قولِهِ عَرَّ وجَلَّ: "كانَ جِمالُهُ
صُفْرٌ" فإنه بمنزلةِ قولِهِ كبيتِ أحمر. وعلى أنَّ في التشبيهِ بالقِصرِ وهو الحِصْنُ
تشبيهاً مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ العِظَمِ، ومن جِهَةِ الطولِ فِي الهِواءِ، وفي التشبيهِ
بالجمالِ - وهي القُلوسُ - تشبيهُ مِنْ ثلاثِ جِهاَتٍ: الطولِ والعِظَمِ والصُّفرةِ
انتهى. وكان قد قال قَبْلَ ذلكَ بقليلٍ: "سُبَّهَتْ بالقُصورِ ثم بالجمالِ كبيانِ
التشبيهِ، ألا ترى أَنَّهُمْ يُشَبَّهونَ الإبلَ بالأفدانِ" قلت: الأفدانُ: القُصورُ، وكأنَّه
يُشيرُ إلى قولِ عنترة:

4462 - فوَقَفْتُ فِيها ناقتي وكأنَّها * فَدَنْ لَأَفْضِي حاجَةَ المُتَلَوِّمِ

* { هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ }

(14/238)

قوله: { هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ } : العامَّةُ على رفعِ "يَوْمٌ" خبراً لـ "هذا". وزيد بنُ
عليٍّ والأعرجُ والأعمشُ وأبو حيوةَ وعاصمٌ في بعضِ طرقِهِ بالفتح. وفيه
وجهان، أحدهما: أنَّ الفتحةَ فتحةُ بناءٍ وهو خبرٌ لـ "هذا" كما تقدَّم. والثاني: أنَّه
منصوبٌ على الظرفِ واقعاً خبراً لـ "هذا" على أنْ يُشارَ به لِمَا تقدَّم من الوعيدِ
كأنه قيل: هذا العذابُ المذكورُ كائنٌ يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ. وقد تقدَّم آخِرُ المائدةِ ما
يُشبهه هذا في قوله: { هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ } إلا أنَّ النصبَ هناك متواترٌ.

* { وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ }

قوله: { وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ } : العامَّةُ على عَدَمِ تَسْمِيَةِ الفاعِلِ. وحكى الأهواريُّ عن زيدِ
بنِ عليٍّ "ولا يَأْذَنُ" سَمَّى الفاعِلِ، وهو اللهُ تعالى. "فيعتذرون" في رفعِهِ
وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ أي: فهم يَعْتَذِرُونَ. قال أبو البقاء: "ويكون
المعنى: أَنَّهُمْ لَا يَنْطِقُونَ نُطْقاً يَنْفَعُهُمْ، أو يَنْطِقُونَ في بعضِ المواقِفِ ولا
يَنْطِقُونَ في بعضها". والثاني: أنه معطوفٌ على "يُؤْذَنُ" فيكون مَنفِيّاً. ولو
نُصِبَ لكان مُتَسَبِّباً عنه". وقال ابن عطية: "ولم يُنصَبْ في جوابِ النفيِ
لِتَشابُهِ رُووسِ الآيِ، والوجهانِ جائزان". انتهى فقد جَعَلَ امتناعَ النصبِ مجردَ
المناسبةِ اللفظيةِ، وظاهرُ هذا مع قوله: "والوجهانِ جائزان" أَنَّهُما بمعنى واحدٍ،

وليس كذلك، بل المرفوع له معنى غير معنى المنصوب. إلى مثل هذا ذهب الأعلّم فيرفع الفعل، ويكونُ معناه النصب، وردّ عليه ابنُ عصفور.

* { إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ }

قوله: { فِي ظِلَالٍ } : هذه قراءةُ العامّةِ، جمعُ ظِلٍّ. والأعمش "ظَلَلٍ" جمعُ ظَلَّة. وتقدّم في يس مثله، إلا أنّهما متواتران.

* { كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

(14/239)

قوله: { كُلُوا } : معمولاً لقول، ذلك القول منصوبٌ على الحال من الضميرِ المستكنِّ في الظرفِ أي: كَأَيْنٍ فِي ظِلَالٍ، مَقُولًا لَهُمْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ { كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا } فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَقُولًا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا فَوَاضِحٌ، وَإِنْ كَانَ مَقُولًا فِي الآخِرَةِ فَيَكُونُ تَذْكَيرًا بِحَالِهِمْ أَي: هُم أَحْقَاءُ بَأَنْ يُقَالَ لَهُمْ فِي دُنْيَاهُمْ كَذَا. ومثله:

4463 - إِخْوَتِي لَا تَبْعُدُوا أَبَدًا * وَبَلَى وَاللَّهِ قَدْ بَعُدُوا

أي: هم أهلٌ أَنْ يَدَّعَى لَهُمْ بِذَلِكَ.

* { قَبَائِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ }

قوله: { قَبَائِي حَدِيثٌ } : متعلقٌ بقوله: "يُؤْمِنُونَ" أي: إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْقُرْآنِ قَبَائِي شَيْءٌ يُؤْمِنُونَ؟ وَالْعَامَّةُ عَلَى الْعَيْبَةِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ فِي رِوَايَةٍ وَيَعْقُوبُ بِالْخَطَابِ عَلَى الِاتِّفَاتِ أَوْ عَلَى الِاتِّتَالِ.

سورة النبأ

* { عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ }

قوله: { عَمَّ } : قد تقدّم أن البزّيّ يُدخِلُ هَاءَ السكْتِ عَوْضًا مِنْ أَلْفٍ "مَا" الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي الْوَقْفِ. وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ يَقْرَأُ "عَمَّه" بِالْهَاءِ وَضَلًّا، أَجْرِي الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَبِي وَعَكْرَمَةُ "عَمَّا" بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ ضَرُورَةً أَوْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ. وَمِنْهُ:

4464 - عَلَى مَا قَامَ يَسْتَمْنِي لَيْمٌ * كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي رَمَادٍ

(14/240)

/ وتقدم أن الزمخشري جَعَلَ منه {يَمَّا عَفَّرَ لِي رَبِّي} في يس. و "عَمَّ" فيه قولان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه متعلق بـ "يتساءلون" هذا الظاهر. قال أبو إسحاق: "الكلام تام في قوله: "عَمَّ يتساءلون"، ثم كان مقتضى القول أن يُجيبَ مُجِيبٌ، فيقول: يتساءلون عن النبا العظيم، فاقتضى إيجاز القرآن وبلاغته أن يبادر المحتج بالحواب الذي تقتضيه الحال والمحاوره اقتضاباً للحجة، وإسراعاً إلى مَوْضِعِ قَطْعِهِمْ". والثاني: أنه متعلق بفعل مقدر ويتعلق {عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ} بهذا الفعل الظاهر. قال الزمخشري: "وعن ابن كثير أنه قرأ "عَمَّ" بهاء السكت. ولا يخلو: إمَّا أن يجري الوصل مجرى الوقف، وإمَّا أن يقف ويتبدى {يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ} على أن يضمّر "يتساءلون"؛ لأن ما بعده يُفسرُه كشيءٍ يُبهمُ ثم يُفسرُ".

* {عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ}

قوله: {عَنِ النَّبِيِّ}: يجوز فيه ما جاز في قوله {لَأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ} في البديهة والتعلق بفعل مقدر. ويزيد عليه هنا أنه يتعلق بالفعل الظاهر، ويتعلق ما قبله بضمير، كما تقدم عن الزمخشري. وقال ابن عطية: "قال أكثر النحاة: قوله: {عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ} متعلق بـ "يتساءلون" الظاهر، كأنه قال: لِمَ يتساءلون عن النبا؟ وقوله: "عَمَّ" هو استفهامٌ تفخيمٍ وتعظيمٍ.

* {الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ}

قوله: {الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ}: "مُخْتَلِفُونَ" خبر "هم" والجاز متعلق به. والموصل يحتمل الحركات الثلاث إنباعاً وقطعاً رفعا ونصبا.

* {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ}

(14/241)

قوله: {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ}، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ: التكرار للتوكيد. وقد رَعَمَ الشَّيْخُ جمال الدين ابن مالك أنه من باب التوكيد اللفظي. ولا يَصُرُّ تَوْشُّطَ حَرْفِ الْعَطْفِ. وَالنَّحْوِيُّونَ يَأْبَوْنَ هَذَا. وَلَا يُسَمُّونَهُ إِلَّا عَطْفًا. وَإِنْ أَفَادَ التَّأَكِيدَ. وَالْعَامَّةُ عَلَى الْعَيْبَةِ فِي الْفَعْلَيْنِ. وَالْحَسَنُ وَابْنُ دِينَارٍ وَابْنُ عَامِرٍ بِخِلَافٍ عَنْهُ بَتَاءُ الْخَطَابِ فِيهِمَا. وَالضَّحَّاكُ: الْأَوَّلُ كَالْحَسَنِ، وَالثَّانِي كَالْعَامَّةِ. وَالْعَيْبَةُ وَالْخَطَابُ وَاضْحَانٌ.

* {أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا}

قوله: {مِهَادًا}: مفعول ثانٍ لأنَّ الْجَعَلَ بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ. وَجَوُزٌ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْخَلْقِ، فَيَكُونُ "مِهَادًا" حَالًا مَقْدَرَةً، وَ"أَوْتَادًا" كَذَلِكَ وَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهَا بِمَشْتَقٍ أَيْضًا، أَيْ: مُتَبَتَاتٍ. وَأَمَّا "سُبَاتًا" فَالظَّاهِرُ كَوْنُهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا. وَ"لِبَاسًا" يَهْ اسْتِعَارَةٌ حَسَنَةٌ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

4465 - وكم لظلام الليل عندك من يد * تُخَبِّرُ أَنَّ المَاتَوْبَةَ تَكْذِبُ
وقرأ العامة "مهاداً"، ومجاهد وعيسى وبعض الكوفيين "مهداً" وقد تقدّم هاتان
القراءتان في سورة طه، وأن الكوفيين قرؤوا "مهداً" في طه والزخرف فقط.
وتقدّم الفرق بينهما تمةً.

* { وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَاجًا }

قوله: { وَهَاجًا } : الوَهَّاجُ: المُضِيءُ المُتَلَأئِئُ، مِنْ قولهم: وَهَجَ الجَوْهَرُ، أَي:
تَلَأَأَ. ويُقال: وَهَجَ يَوْهَجُ كَوَجَلَ يَوْجَلُ، وَوَهَجَ يَهْجُ كَوَعَدَ يَعْدُ.

* { وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً تَجَّاجًا }

(14/242)

قوله: { مِنَ الْمُعْصِرَاتِ } : يجوزُ في " مِنْ " أَنْ تكونَ على بابها من ابتداء الغاية،
وَأَنْ تكنَ للسببية. وَبَدَلُ قِراءَةِ عبدِ الله بن يزيد وعكرمة وقتادة " بالمُعْصِرَاتِ "
بالباءِ بدلَ " مِنْ " وهذا على خلافِ في " الْمُعْصِرَاتِ " ما المرادُ بها؟ فقليل:
السحاب. يُقال: أَعْصَرْتُ السَّحَابَ، أَي: شَارَقْتُ أَنْ تُعْصِرَها الرِّياحُ فَنُطِرَ
كقولك: " أَجَرَ الزَّرْعَ " إذا حانَ له أَنْ يُجَرَ. ومنه " أَعْصَرَتِ الجارِيَةُ " إذا حانَ لها
أَنْ تحيضَ. قاله الزمخشريُّ. وأنشد ابنُ قتيبة لأبي النجم:
4466 - تَمْشِي الهُؤَيْتَى ساقِطاً خِمارِها * قد أَعْصَرْتُ أو قَدْ دَتَا إِعْصارِها
قلت: ولولا تأويلُ " أَعْصَرْتُ " بذلك لكانَ ينبغي أَنْ تكونَ الْمُعْصِرَاتُ بفتحِ الصادِ
اسمَ مفعول؛ لأنَّ الرِّياحَ تُعْصِرُها.

(14/243)

وقال الزمخشري: " وقرأ عكرمة " بالمُعْصِرَاتِ ". وفيه وجهان: أَنْ يُرادَ الرِّياحُ
التي حانَ لها أَنْ تُعْصِرَ السحابَ، وَأَنْ يُرادَ السَّحَابُ؛ لأنَّه إذا كانَ الإنزالُ منها
فهو بها / كما تقول: أعطى مِنْ يده درهماً، وأعطى بيده. وعن مجاهد:
المُعْصِرَاتُ: الرِّياحُ ذواتُ الأعاصيرِ. وعن الحسن وقتادة: هي السَّمَوَاتُ.
وتأويله: أَنَّ المَاءَ يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ إِلى السحابِ فَكانَ السَّمَوَاتُ يَعْصِرَنَّ، أَي:
يَحْمِلَنَّ على العَصْرِ وَيَمَكِّنَنَّ منه. فَإِنْ قلت: فما وَجْهُ مَنْ قرأ " مِنَ الْمُعْصِرَاتِ "
وفسَّرَها بالرِّياحِ ذواتِ الأعاصيرِ، والمطرُ لا يَنْزِلُ مِنَ الرِّياحِ؟ قلت: الرِّياحُ هي
التي تُنْشِئُ السحابَ وَتَدِيرُ أَخلاقَه، فيصِحُّ أَنْ تُجْعَلَ مَبْدَأُ للإنزالِ. وقد جاء: إِنَّ
اللّهَ يَبْعَثُ الرِّياحَ فَتحملُ المَاءَ مِنَ السَّماءِ، فَإِنْ صَحَّ ذلكَ فالإنزالُ منها ظاهرٌ.
فإن قلت: ذكر ابن كيسان: أَنه جَعَلَ الْمُعْصِرَاتُ بمعنى المُغِيثاتِ، والعاصِرُ هو
المُغِيثُ لا المُعْصِرُ. يُقال: عَصَرَهُ فاعْتَصَرَ. قلت: وَجْهُهُ أَنْ يُرادَ: اللاتي
أَعْصَرْنَ، أَي: حانَ لها أَنْ تُعْصِرَ، أَي: تُغِيثَ. قلت: يعني أَنَّ " عَصَرَ " بمعنى
الإغاثةِ ثلاثي، فكيف قيل هنا: مُعْصِرَاتُ بهذا المعنى، وهو من الرُّباعي؟ فأجاب

عنه بما تقدّم، يعني أنّ الهمزة بمعنى الدخول في الشيء.
قوله: {تَجَّاجًا} التَّجُّجُ: الانصبابُ بكثرةٍ وشِدَّةٍ. وفي الحديث: "أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ الْعَجُّ وَالنَّجُّ". فَالْعَجُّ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَالتَّجُّجُ: إِرَاقَةُ دِمَائِ الْهَدْيِ. يُقَالُ: تَجَّجَ الْمَاءُ بِنَفْسِهِ، أَي: انصَبَّ وَتَجَجَّتْهُ أَنَا، أَي: صَبَبْتُهُ تَجًّا وَتُجُوجًا، فَيَكُونُ لَازِمًا وَمَتَعِدِيًا. وقال الشاعر:

4467 - إِذَا رَجَعْتُ فِيهَا رَحَى مُرَجِّنَةً * تَبَعَّجَ تَجَّاجًا عَزِيرَ الْحَوَافِلِ

(14/244)

وقرأ الأعرج "تَجَّاجًا" بالحاء المهملة أخيراً. وقال الزمخشري: "وَمَنَاجِحُ الْمَاءِ مَصَابُهُ، وَالْمَاءُ يَنْتَجِحُ فِي الْوَادِي".

* { وَجَنَاتٍ أَلْفَافًا }

قوله: {أَلْفَافًا}: فيه أوجهٌ: أحدها: أَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ. قال الزمخشري: "أَلْفَافًا": مَلْتَقَةٌ لَا وَاحِدَ لَهُ كَالْأَوْزَاعِ وَالْأَخْيَافِ". والثاني: أَنَّهُ جَمْعُ "لِفِّ" بِكسْرِ اللام، فَيَكُونُ نَحْو: سِرٍّ وَأَسْرَارٍ. وَأَنشَدَ أَبُو عَلِي الطُّوسِي:
4468 - جَنَّةٌ لِفِّ وَعَيْشٌ مُعْدِقٌ * وَتَدَامَى كُلَّهُمْ بِيضٌ زُهْرٌ
وهذا قولٌ أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ. الثالث: أَنَّهُ جَمْعُ لَفِيفٍ، قاله الكسائي.

ومثله: شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ، وَشَهِيدٌ وَأَشْهَادٌ. وقال الشاعر:
4469 - أَحَابِيشُ أَلْفَافٌ تَبَايَنَ قَرَعُهُمْ * وَجِدْمُهُمْ عَن نَسْبَةِ الْمُتَعَرِّفِ

(14/245)

الرابع: أَنَّهُ جَمْعُ الْجَمْعِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ "أَلْفٌ" فِي الْمَذَكَّرِ وَ"لَفَاءٌ" فِي الْمَوْنُثِ كَأَحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ، ثُمَّ جُمِعَا عَلَى لِفِّ كَحُمْرٍ، ثُمَّ جُمِعَ لِفٌّ عَلَى أَلْفَافٍ، إِذَا صَارَ لِفٌّ بَزْنَةً قُفِلَ فِجْمَعِ جَمْعِهِ، قاله ابن قتيبة. إلا أن الزمخشري، قال: "وما أظنُّه واجداً له نظيراً من نحو: حَضْرٌ وَأَحْضَارٌ، وَحُمْرٌ وَأَحْمَارٌ". قلت كأنه يَسْتَبْعِدُ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ تَطَايُرَهُ لَا تُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ؛ إِذْ لَا يُقَالُ: حَضِرٌ وَأَحْضَارٌ، وَلَا حُمْرٌ وَأَحْمَارٌ، وَإِنْ كَانَا جَمْعَيْنِ لِأَحْضَرَ وَحَضْرَاءَ، وَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ، وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ جَمْعَ الْجَمْعِ لَا يَنْقَاسُ، وَيَكْفِي أَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْمَفْرَدَاتِ كَمَا رَأَيْتُ مِنْ لِفًّا صَارَ يَضَارِعُ قُفْلًا؛ وَلِهَذَا امْتَنَعُوا مِنْ تَكْسِيرِ مَفَاعِلِ وَمَفَاعِيلِ لِعَدَمِ نَظِيرٍ فِي الْمَفْرَدَاتِ يُحْمَلَانِ عَلَيْهِ. الخامس: قال الزمخشري: "ولو قيل: هو جمعٌ مَلْتَقَةٌ بتقدير حَذْفِ الزوائد لكان قولاً وجيهاً". قلت: وفيه تَكْلُفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَأَيْضًا فَعَالِبٌ عِبَارَاتِ النَّحَاةِ فِي حَذْفِ الزوائد إنما هو في التَّصْغِيرِ. تقول: تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ بِحَذْفِ الزوائد، وفي المصادر يقولون: هذا الْمَصْدَرُ عَلَى حَذْفِ الزوائد.

* { يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا }

قوله: { يَوْمَ يُنْفَخُ } : يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ "يَوْمَ الْقَهْلِ" أو عطفاً بيان له، أو منصوباً بإضمار "أعني" و "أفواجاً" حالٌ مِنْ فاعل "تأتون". وتقدّم { فُرَاتًا } { فُتِحَتْ } بالتخفيف والتشديد في الرّمز.

* { لِلطَّاغِيْنَ مآبًا }

(14/246)

قوله: { لِلطَّاغِيْنَ } : يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لمُرصداً، وَأَنْ يكونَ حالاً مِنْ "مآباً" كان صفةً فلما تقدّم نُصِبَ على الحال. وعلى هَذَيْنِ الوجهَيْنِ فيتعلّق بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلّقاً بنفس "مُرصداً" أو بنفس "مآباً" لأنه بمعنى مَرَجِع. وقرأ ابن يَعمر وأبو عمرو المنقرِي "أَنَّ جَهَنَّمَ" بفتح "أَنَّ". قال الزمخشري: "على تعليل قيام السّاعةِ بأنَّ جَهَنَّمَ كانتِ مِرْصداً للطّاغين، كأنه قيل: كان ذلك لإقامة الجزاء". قلت: يعني أنه علّة لقوله "يَوْمَ يُنْفَخُ" إلى آخره. وقرأ أبو عياض "في الصُّورِ" بفتح الواو. وتقدّم مثله.

* { لِالَيْثِيْنَ فِيهَا أَحْقَابًا }

قوله: { لِالَيْثِيْنَ } : منصوبٌ على الحالِ مِنَ الضميرِ المستترِ في "لِلطَّاغِيْنَ" وهي حالٌ مقدّرة. وقرأ حمزة "لَيْثِيْنَ" دونَ الِيفِ، والياقون "لَيْثِيْنَ" بها. وَصَعَفَ مكِّي قراءة حمزة، قال: "وَمَنْ قَرَأَ "لَيْثِيْنَ"، سَبَّهه بما هو خَلْقُهُ في الإنسان نحو: حَذِرَ وَفَرِقَ، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللَّبْثَ ليس مِمَّا يكونُ خَلْقَهُ في الإنسان، وبأبِّ فَعِلٍ إنما هو لِمَا يكونُ خَلْقَهُ في الإنسان، وليس اللَّبْثُ بِخَلْقَةٍ". وَرَجَّحَ الزمخشريُّ قراءة حمزة فقال: "قَرِئَةٌ: لِالَيْثِيْنَ وَلَيْثِيْنَ. وَاللَّيْثُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ اللَّيْثَ يُقَالُ لِمَنْ وَجَدَ مِنْهُ اللَّبْثَ، وَلَا يُقَالُ: لَيْثٌ إِلَّا لِمَنْ شَأْنُهُ اللَّبْثُ كَالَّذِي يَجْتُمُّ بِالْمَكَانِ، لَا يَكَادُ يَنْفَكُ مِنْهُ". قلت: وما قاله الزمخشريُّ أَصَوَّبٌ. وَأَمَّا قَوْلُ مكِّي: اللَّبْثُ ليس خَلْقَهُ فَمُسَلَّمٌ؛ لكنه بُوْلِعَ في ذلك فُجِعِلَ بمنزلةِ الأشياءِ الخَلْقِيَّةِ.

(14/247)

قوله: { أَحْقَابًا } منصوبٌ على الظرفِ، وناصبه "لَيْثِيْنَ"، هذا هو المشهورُ. وقيل: هو منصوبٌ بقوله "لَا يَدُوقُونَ" وهذا عند مَنْ يرى تقديمَ معمولٍ ما بعد "لَا" عليها، وهو أحدُ الأوجه، وقد تقدّم هذا مستوفىً في أواخر الفاتحة. وَجَوَّزَ الزمخشريُّ أَنْ ينتصبَ على الحالِ، قال: "وفيه وجهٌ آخرٌ وهو أَنْ يكونَ مِنْ حَقِيبَ عَامُنَا: إِذَا قَلَّ مَطَرُهُ وَخَيْرُهُ، وَحَقِيبَ فَلَانٌ: إِذَا أَخْطَأَ الرِّزْقُ فَهُوَ حَقِيبٌ،

وجمعه أَحْقَاب، فينتصبُ حالاً عنهم بمعنى: لاثنين فيها حَقِيبين جَدِيدين". وقد تقدّم الكلامُ على "الحُقْب" ، وما قيل فيه في سورة الكهف.

* { لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا }

قوله: { لَا يَذُوقُونَ } : فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متسأنفُ أخبر عنهم بذلك. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في "لاثنين" أي: لاثنين غيرَ ذائقين، فهي حالٌ متداخلةٌ. الثالث: أنه صفةٌ لأحْقَاب. قال مكّي: "وأحتمل الضميرَ لأنه فِعْلٌ، فلم يجبَ إظهاره، وإن كان قد جرى صفةٌ على غير مَنْ هُوَ له، وإنما جاز أن يكونَ نعتاً لـ"أحْقَاب" لأجل الضميرِ العائدِ على الأحْقَاب في "فيها" ولو كان في موضع "يَذُوقُونَ" اسمٌ فاعلٌ لكان لا بُدَّ مِنْ إظهارِ الضميرِ إذا جعلته وصفاً لأحْقَاب". الرابع: أنه تفسيرٌ لقوله "أحْقَاباً" إذا جعلته منصوباً على الحال بالتأويل الذي تقدّم ذكره عن الزمخشريِّ فإنه قال: "وقوله: لا يَذُوقُونَ فيها بَرْدًا وَلَا شَرَابًا تفسيرٌ له. الخامس: أنه حالٌ أخرى مِنْ "للطاغين" كـ"لاثنين".

* { إِلَّا حَمِيمًا وَعَسَاقًا }

قوله: { إِلَّا حَمِيمًا } : يجوزُ أَنْ يكونَ استثناءً متصلًا من قوله "شَرَابًا" وهذا واضحٌ. والثاني: أنه منقطعٌ. قال الزمخشري: "يعني لا يَذُوقُونَ فيها بَرْدًا وَلَا رَوْحًا يُتَفَسَّرُ عَنْهُمْ حَرُّ النَّارِ، وَلَا شَرَابًا يُسَكَّنُ مِنْ عَطَشِهِمْ، وَلَكِنْ يَذُوقُونَ فِيهَا حَمِيمًا وَعَسَاقًا".

(14/248)

قلت: ومكّيٌّ لَمَّا جَعَلَهُ منقطعاً جعل البَرْدَ عبارةً عن النوم، قال: "فإن جعلته النومَ كان "حميمًا" استثناءً ليس من الأول". وإنما الذي حَمَلَ الزمخشريُّ على الانقطاع مع صِدْقِ اسمِ الشرابِ على الحميمِ والعَسَاقِ وَصَفُهُ له بقوله "ولا شَرَابًا يُسَكَّنُ مِنْ عَطَشِهِمْ" فهذا القَيْدُ صارَ الحميمُ ليس من جنسِ هذا الشرابِ. وإطلاقُ البَرْدِ على النومِ لغَةٌ هَدَبٌ. وأنشد:

4470 - فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النَّسَاءَ سِوَاكُمُ * وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاخًا وَلَا بَرْدًا

وفي كلامِ بعضِ الأعرابِ "مَعَ البَرْدِ البَرْدُ" قيل: وسُمِّيَ بذلك لأنه يقطعُ سَوْرَةَ العَطَشِ. والدُّوقُ على هذين القولين - أعني كونه رَوْحًا يُتَفَسَّرُ عَنْهُمْ الحَرُّ، وكونه النومَ - مجازٌ. وأمّا على قول مَنْ جعله اسماً للشرابِ الباردِ المُسْتَلَدِّ، ويُعْرَى لابنِ عباسٍ، وأنشد قولَ حَسَّانَ رضي الله عنه:

4471 - يَسْفُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمْ * بَرْدًا يُصَفِّقُ بالبَرِّحِ السَّلْسَلِ

وقول الآخر:

4472 - أَمَانِيٌّ مِنْ سَعْدِي حِسَانٌ كَأَمَّا * سَقَتَكَ بِهَا سَعْدِي عَلَى طَمًا بَرْدًا

فالدُّوقُ حقيقةً، إلا أنه يصيرُ فيه تَكَرُّراً بقوله بعد ذلك: "ولا شَرَابًا".

الثالث: أنه بدلٌ مِنْ قوله "ولا شَرَابًا"، وهو الأحسنُ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجِبٍ. وتقدّم خلافُ الفراءِ في {وَعَسَاقًا} تخفيفاً وتثقيلاً والكلامُ عليه وعلى حميم.

* { جَرَاءٌ وَفَاقًا }

قوله: { جَرَاءٌ } : منصوبٌ على المصدر / وعامله: إمَّا قَوْلُهُ "لا يذوقون" إلى آخره: لآثِهِ فِي قُوَّةٍ: جُوزُوا بِذَلِكَ وَإِمَّا مَحذُوفٌ. وَوِفَاقًا نَعْتُ لَهُ عَلَى الْمِبَالِغَةِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مِصَافٍ، أَي: ذَا مَوَافِقَةٍ. وَقَرَأَ أَبُو حَيَوَةَ وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ مِنْ وَفَّقَهُ لِكَذَا.

* { وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا }

(14/249)

قوله: { كِذَابًا } : قرأ العامة كِذَابً بتشديد الدال. وكان من حَقِّ مصدرٍ فَعَلَّ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى التَّفْعِيلِ نَحْو: صَرَّفَ تَصْرِيْفًا. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَفِعَالٌ فِي بَابِ فَعَّلَ كَلَهُ فَاشٌ فِي كَلَامِ فَصْحَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ، لَا يَقُولُونَ غَيْرَهُ. وَسَمِعَنِي بَعْضُهُمْ أَفْسَرُ آيَةً، فَقَالَ: "لَقَدْ فَسَّرْتَهَا فَسَارًا مَا سَمِعَ بِمِثْلِهِ". قَالَ غَيْرُهُ: وَهِيَ لُغَةٌ بَعْضِ الْعَرَبِ يَمَانِيَّةٌ، وَأَنْشَدَ:

4473 - لَقَدْ طَالَ مَا تَبَطَّنِي عَنْ صَحَابَتِي * وَعَنْ حَاجَةٍ قِصَاؤُهَا مِنْ شِفَائِيَا
يُرِيدُ: تَقْصِيئُهَا. وَالْأَصْلُ عَلَى التَّفْعِيلِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ: رَكِيَ تَرْكِيَةً. وَسَمِعَ بَعْضُهُمْ
يَسْتَفْتِي فِي حَجِّهِ، فَقَالَ: "الْحَلْقُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الْقِصَارُ" يُرِيدُ التَّقْصِيرَ."
وَقَرَأَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأَعْمَشُ وَأَبُو رَجَاءٍ وَعَيْسَى الْبَصْرِيُّ بِالتَّخْفِيفِ، وَهُوَ
مَصْدَرٌ: إمَّا لِهَذَا الْفِعْلِ الظَّاهِرِ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ، وَإِمَّا لِفِعْلِ مَقْدَرِكِ {أَنْتَكُمُ
مَنْ الْأَرْضِ تَبَانًا}. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: {أَنْتَكُمُ مَنْ الْأَرْضِ تَبَانًا}
يَعْنِي: وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَكَذَّبُوا كِذَابًا، وَتَبَّصُّهُ بِ"كَذَّبُوا"؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى كَذَّبُوا؛
لِنَّ كُلِّ مُكَذَّبٍ بِالْحَقِّ كَاذِبٌ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ بِمَعْنَى الْمَكَادِبَةِ فَمَعْنَاهُ: وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا
فَكَادَبُوا مُكَادِبَةً، أَوْ كَذَّبُوا بِهَا مُكَادِبِينَ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ كَاذِبِينَ،
وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَهُمْ كَاذِبِينَ، فَبَيْنَهُمْ مَكَادِبَةٌ، أَوْ لِأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِمَا هُوَ إِفْرَاطٌ
فِي الْكُذْبِ فَعَلَّ مَنْ يَغَالِبُ فِي أَمْرِ فَيَبْلُغُ فِيهِ أَقْصَى جُهْدِهِ". وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ:
"وَذَلِكَ لُغَةٌ لِلْيَمِينِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يَجْعَلُوا مَصْدَرَ "كَذَّبَ" مَخْفَفًا "كِذَابًا". بِالتَّخْفِيفِ،
مِثْلُ: كَتَبَ كِتَابًا، فَصَارَ الْمَصْدَرُ هُنَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ لَفْظِهِ مِثْلُ: أَعْطَيْتَهُ
عَطَاءً. قُلْتُ: أَمَّا كَذَّبَ كِذَابًا بِالتَّخْفِيفِ فِيهِمَا فَمَشْهُورٌ، مِنْهُ قَوْلُ الْأَعْشَى:

(14/250)

4474 - فَصَادَقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا * وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ
وَقَرَأَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْمَاجِشُونَ "كَذَابًا" بِضَمِّ الْكَافِ وَشَدِّ الدَّالِ، وَفِيهَا
وَجْهَانٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ جَمَعَ كَاذِبٌ نَحْرَكَ صُرَابٌ فِي ضَرْبٍ. وَاتْتِصَابُهُ عَلَى هَذَا
عَلَى الْحَالِ الْمَوْكَدَةِ، أَي: وَكَذَّبُوا فِي حَالِ كَوْنِهِمْ كَاذِبِينَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْكُذَّابَ
بِمَعْنَى الْوَاحِدِ الْبَلِيعِ فِي الْكُذْبِ. يُقَالُ: رَجُلٌ كَذَّابٌ كَقَوْلِكَ: "حُسَّانٌ" فَيُجْعَلُ

وصفاً لمصدر كذبوا، أي: تكذيباً كذاباً مُفْرِطاً كَذِبُهُ، قالهما الزمخشري.

* { وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْتَاهُ كِتَابًا }

قوله: { وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْتَاهُ } : العامةُ على النصب على الاشتغال، وهذا الراجح لتقدم جملة فعلية. وقرأ أبو السَّمَّال برفعه على الابتداء وما بعده الخبر. وهذه الجملة مُعْتَرِضٌ بها بين السبب والمُسَبَّب؛ لأنَّ الأَل: وكذبوا بآياتنا كذاباً فذوقوا. فقوله "فذوقوا" مُتَسَبِّبٌ عن تكذيبهم.

قوله: { كِتَابًا } فيه أوجه: أحدها: أنه مصدرٌ مِنْ معنى "أَحْصَيْتَاهُ"، أي: أحصاءً. فالتجوزُ في نفس المصدر. الثاني: أنه مصدرٌ لـ "أَحْصَيْتَاهُ" لأنه في معنى "كَتَبْنَا" فالتجوزُ في نفس الفعل. قال الزمخشري: "لالتقاء الإحصاء والكُتُب في معنى الصَّبِّ والتحصيل". الثالث: أن يكونَ منصوباً على الحالِ بمعنى: مكتوباً في اللوح.

* { حَدَائِقَ وَأَعْتَابًا }

قوله: { حَدَائِقَ } : يجوزُ أن يكونَ بدلاً مِنْ "مَفَارَأً" بدلَ اشتغال، أو بدلَ كلِّ مِنْ كلِّ مبالغةً: في أن جُعِلَتْ نفسُ هذه الأشياءِ مفاراً. ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بإضمار "أعني". وقيل: "مَفَارَأً" بمعنى الفوز فيقدَّرُ مضافٌ، أي: فوزَ حدائق.

* { وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا }

قوله: { وَكَوَاعِبَ } : الكواعب: جمع كاعب، وهي مَنْ كَعَبَ تَدْيُهَا، أي: استدار. قال:

(14/251)

4475 - وكان مَجَنِّي دُونَ مَنْ كَنُتُ أَتَقِي * ثلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ
وقال قيس بن عاصم المِنَقَرِي:

4476 - وكم مِنْ حَصَانٍ قَدْ حَوَيْنَا كَرِيمَةً * وَمِنْ كاعِبٍ لَمْ تَدْرِمَا البُؤْسُ مُعْصِرٍ
والأتراب تقدم ذكرهن.

* { وَكَأْسًا دِهَاقًا }

قوله: { دِهَاقًا } : صفةٌ لـ كأس. والدِّهَاقُ: المَلَأَى المُتْرَعَةً. قيل: هو مأخوذٌ مِنْ دَهَقَهُ، أي: صَغَطَهُ وَشَدَّهُ بِيَدِهِ، كأنه مَلَأَ اليَدَ فأنضغَطَ. قال الشاعر:
4477 - لَأَتِيَ إِلَى الفُؤَادِ أَحَبُّ قُرْبًا * مِنَ الصَّادِي إِلَى الكَأْسِ الدِهَاقِ

/ وقيل: الدِّهَاقُ: المتتابعة. وَأُنشِدُ:
4478 - أَنَا عَامِرٌ يَبْعِي قِرَانًا * فَأُتْرَعْنَا لَهُ كَأْسًا دِهَاقًا

* { لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا }

قوله: { وَلَا كِدَابًا } : الكسائيُّ بالتخفيف. والباقون بالثقل، وإنما وافق الكسائيُّ الجماعة في الأول للتصريح بفعله المشدَّد المقتضي لعدم التخفيف في "كِدَابًا" وهذا ما تقدّم في قوله { فَتَفَجَّرَ الْأَنْهَارُ } حيث لم يُخْتَلَفْ فيه، للتصريح معه بفعله، بخلاف الأول. وقال مكِّيُّ "مَنْ بَشَّدَ جَعَلَهُ مَصْدَرٌ "كَدَّبٌ" زِيدَتْ فِيهِ الْأَلْفُ كَمَا زِيدَتْ فِي "إِكْرَامًا"، وَقَوْلُهُمْ "تَكْذِبًا" جَعَلُوا التَّاءَ عَوْضًا مِنْ تَشْدِيدِ الْعَيْنِ، وَالْيَاءَ بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ، غَيَّرُوا أَوَّلَهُ كَمَا غَيَّرُوا آخِرَهُ. وَأَصْلُ مَصْدَرِ الرَّبَاعِيِّ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيَّ عَدَدٌ حُرُوفٍ الْمَاضِي بِزِيَادَةِ الْفِي، مَعَ تَغْيِيرِ الْحَرَكَاتِ. وَقَدْ قَالُوا "تَكَلَّمًا" فَاتَى الْمَصْدَرُ عَلَيَّ عَدَدٌ حُرُوفٍ الْمَاضِي بِغَيْرِ زِيَادَةِ الْفِي؛ لِكثْرَةِ حُرُوفِهِ، وَصُمَّتِ اللَّامُ، وَلَمْ تُكْسَرْ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمٌ عَلَى تَفْعَلٍ، وَلَمْ تُفْتَحْ لِئَلَّا يَنْشَبَةَ بِالْمَاضِي "وَقَرَأَهُ الْكَسَائِيُّ "كِدَابًا" بِالتَّخْفِيفِ، جَعَلَهُ مَصْدَرًا: كَدَّبٌ كِدَابًا. وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ "كَدَّبٌ" كَقَوْلِكَ: كَتَبْتُ كِتَابًا.

* { جَزَاءٌ مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا }

(14/252)

قوله: { جَزَاءٌ } : مصدرٌ مؤكَّدٌ منصوبٌ بمعنى: إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، كَأَنَّهُ قِيلَ: جَازَى الْمُتَّقِينَ بِمَفَازٍ: قوله: "عَطَاءٌ" بدلٌ مِنْ "جَزَاءٌ" وهو اسمٌ مصدر. قال: 4479 - * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِنَّةَ الرَّتَاعَا وَجَعَلَهُ الزَّمخَشِيرِيُّ مَنْصُوبًا بِـ "جَزَاءٌ" تَصَبَّ الْمَفْعُولُ بِهِ. وَرَدَّهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّهُ جَعَلَ "جَزَاءٌ" مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ "إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ [مَفَازًا]". قَالَ: "وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْحَلُّ لِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلِ، وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا".

قوله: { حِسَابًا } صفةٌ لـ "عطاءً". والمعنى: كافيًا، فهو مصدرٌ أيمٌ مُقَامَ الوَصْفِ، أَوْ بُولُغٍ فِيهِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَحْسَنِي الشَّيْءَ، أَي: كَفَانِي. وَقَرَأَ أَبُو الْبَرَهْسَمِ وَشُرَيْحُ بْنُ يَزِيدِ الْحَمَاصِيُّ بِتَشْدِيدِ السِّينِ مَعَ بَقَاءِ الْحَاءِ عَلَى كَسْرِهَا. وَتَخْرِيجُهَا أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِثْلُ كِدَابٍ، أَقِيمَ مُقَامَ الوَصْفِ، أَي: عَطَاءٌ مُحْسِبًا، أَي: كَافِيًا. وَابْنُ قُطَيْبٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَ الْحَاءَ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: "بَنَى فَعَالًا مِنْ أَفْعَلَ كَدَّرَاكَ مِنْ أَدَّرَكَ" يَعْنِي أَنَّهُ صِفَةٌ مِبَالِغَةٌ، مِنْ أَحْسَبَ بِمَعْنَى كَافِيٍ كَذَا. وَبِأَنَّ عَبَّاسَ "حَسَبًا" بِالنُّونِ مِنَ السِّنِّ. وَسِرَاجٌ "حَسْبًا" بِفَتْحِ الْحَاءِ وَسُكُونِ السِّينِ وَبِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، أَي: عَطَاءٌ كَافِيًا، مِنْ قَوْلِكَ: حَسْبُكَ كَذَا، أَي: كَافِيُكَ.

* { رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَانِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا }

(14/253)

قوله: {رَبِّ السَّمَاوَاتِ}: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو برفع "رَبِّ السَّمَاوَاتِ" و"الرحمن". وابن عامر وعاصم بخفضها، والأخوان بخفض الأول ورفَع الثاني. فَأَمَّا رَفَعُهُمَا فَيَجُوزُ مِنْ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ "رَبُّ" خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مَضْمَرٍ، أَي: هُوَ رَبُّ و"الرحمن" كَذَلِكَ، أَوْ مَبْتَدَأَ خَبْرِهِ "لَا يَمْلِكُونَ". الثَّانِي: أَنْ يُجْعَلَ "رَبُّ" مَبْتَدَأً، وَ"الرحمن" خَبْرُهُ، وَ"لَا يَمْلِكُونَ" خَبْرُ ثَانٍ، أَوْ مُسْتَأْنَفٍ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ "رَبُّ" مَبْتَدَأً أَيْضاً وَ"الرحمن" نَعْتُهُ، وَ"لَا يَمْلِكُونَ" خَبْرُ "رَبِّ". الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ "رَبُّ" مَبْتَدَأً، وَ"الرحمن" مَبْتَدَأً ثَانٍ، وَ"لَا يَمْلِكُونَ" خَبْرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْأَوَّلِ. وَحَصَلَ الرَّيْطُ بِتَكَرُّرِ الْمَبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "لَا يَمْلِكُونَ" حَالاً، وَتَكُونُ لَازِمَةً.

وَأَمَّا جَرُّهُمَا فَعَلَى الْبَدَلِ، أَوِ الْبَيَانِ، أَوِ النِّعَةِ، كِلَاهِمَا لِلأَوَّلِ، إِلَّا أَنْ تَكَرَّرَ الْبَدَلُ فِيهِ نَظْرٌ، وَقَدْ تَبَهَّتْ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، آخِرُ الْفَاتِحَةِ، أَوْ يُجْعَلُ "رَبِّ السَّمَاوَاتِ" تَابِعاً لِلأَوَّلِ، وَ"الرحمن" تَابِعاً لِلثَّانِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا جَرُّ الْأَوَّلِ فَعَلَى التَّبَعِيَّةِ لِلأَوَّلِ، وَرَفَعُ الثَّانِي فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مَبْتَدَأٍ مَضْمَرٍ، وَ"لَا يَمْلِكُونَ" عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ، أَوِ الْخَبْرِ الثَّانِي، أَوِ الْحَالِ الْإِلَازِمَةِ.

قوله: {يَوْمَ يَقُومُ}: مَنْصُوبٌ: إِمَّا بِ"لَا يَتَكَلَّمُونَ" بَعْدَهُ، وَإِمَّا بِ"لَا يَمْلِكُونَ" وَ"صَعًا" حَالٌ، أَي: مُصْطَفِيْنَ، وَ"لَا يَتَكَلَّمُونَ": إِمَّا حَالٌ وَإِمَّا مُسْتَأْنَفٌ.

* {يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَعًا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَدَانَ لَهُ الرَّحْمَانُ وَقَالَ صَوَابًا} {

قوله: {إِلَّا مَنْ أَدَانَ} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ وَاو "يتكلمون"، وَهُوَ الْأَرْجَحُ لِكُونِهِ غَيْرَ مُوجِبٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ.

(14/254)

* {إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ بِالْإِثْمِ كُنْتُ تُرَابًا} {

قوله: {يَوْمَ يَنْظُرُ}: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ / بَدَلًا مِنْ "يَوْمَ" قَبْلَهُ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِ"عَذَابًا"، أَي: الْعَذَابُ وَاقِعٌ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبِقَاءِ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ"قَرِيبًا"، وَلَوْ جَعَلَهُ نَعْتًا لـ"عَذَابًا" لَكَانَ أَوْلَى، وَالْعَامَّةُ بَفَتْحِ مِيمِ "الْمَرْءِ"، وَهِيَ الْعَالِيَةُ. وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقٍ بَصَمَّهَا وَهِيَ لُغَةٌ: يُتَّبِعُونَ الْفَاءَ اللَّامَ. وَحَطَّ أَبُو حَاتِمٍ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَلَيْسَ بِصَوَابٍ لِثَبُوتِهَا لُغَةً.

قوله: {مَا قَدَّمَتْ} يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً مُعْلَقَةً لـ"يَنْظُرُ" عَلَى أَنَّهُ مِنَ النَّظَرِ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَأَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً مَفْعُولًا بِهَا، وَالنَّظْرُ بِمَعْنَى الْإِنْتِظَارِ، أَي: يَنْتَظِرُ الَّذِي قَدَّمَ يَدَاهُ. وَالْعَامَّةُ لَا يُدْغِمُونَ تَاءَ "كُنْتُ" فِي "تُرَابًا" قَالُوا: لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْدَفُ، وَالْإِدْغَامُ يُشَبِّهُ الْحَذْفَ. وَفِي قَوْلِهِ "ويَقُولُ الْكَافِرُ" وَصَّغَ ظَاهِرٌ مَوْضِعَ مَضْمَرٍ شَهَادَةً

عليه بذلك.

سورة النازعات
* { وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا }

قوله: { غَرْقًا } : يجوزُ فيه أن يكونَ مصدرًا على حَدِّفِ الزوائد بمعنى: إغراقًا، وانتصائه بما قبله لملاقته له في المعنى، وإمَّا على الحال، أي: ذوات إغراق. يُقال: أَعْرَقَ في الشيءِ يُعْرِقُ فيه إذا أَوْغَلَ وَبَلَغَ أَقْصَى غَايَتِهِ. ومنه: أَعْرَقَ النَّازِعُ في القَوْسِ، أي: بلغَ غَايَةَ المَشَدِّ.

* { وَالنَّاشِطَاتِ تَشْطًا }

* { وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا }

* { فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا }

(14/255)

وَتَشْطًا وَسَبْحًا وَسَبْقًا كُلُّهَا مَصَادِرُ. وَالتَّشْطُ: الرَّبْطُ، وَالإِنْشَاطُ: الحَلُّ. يُقال: تَشْطُ البعيرُ: رَبَطَهُ، وَأَنْشَطَهُ: حَلَّهُ، ومنه: "كأنما أنشط من عقال". فالهمزة للسلب. وَتَشِطُ: ذَهَبَ بِسُرْعَةٍ. ومنه قيل لبقر الوَحْشِ: تَوَاشِطُ. قال هَمِيان بن فُحَافَةَ:

4480 - أرى همومي تَنَشِطُ المَنَاشِطَا * اليَّامَ بي طَوْرًا وطَوْرًا وَايْطَا
وَتَشْطُ الحَبْلَ أَنْشِطَهُ أَنْشُوطَةً: عَقَدْتُهُ، وَأَنْشَطْتُهُ مَدَدْتُهُ، وَتَشِطُ كَأَنْشِطُ.
قال الزمخشري: "تَشِطُ الأرواحُ، أي: تُخْرِجُهَا، مِنْ تَشْطِ الدَّلْوِ مِنَ البئرِ إِذَا أَخْرَجَهُ."

و "أمرًا" مفعولٌ بالمُدَبَّرَاتِ. وقيل: حال: تُدَبِّرُهُ مَأْموراتٍ، وهو بعيدٌ. والمرادُ بهؤلاء: إمَّا طوائفُ الملائكةِ، وإمَّا طوائفُ حَيْلِ العُزاةِ، وإمَّا النجومُ، وإمَّا المنايا، وإمَّا بَقَرِ الوَحْشِ، وما جَرَى مَجْرَاهَا لِسُرْعَتِهَا، وإمَّا أرواحُ المؤمنين.

* { يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ }

(14/256)

قوله: { يَوْمَ تَرْجُفُ } : منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، هو جوابُ القسمِ تقديره: لَتُبْعَنَّ، لدلالة ما بعده عليه، قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف جعلت "يَوْمَ تَرْجُفُ" ظرفاً للمُضْمَرِ الذي هو لَتُبْعَنَّ، ولا يُبْعَنُونَ عند التَّفَحَّةِ الأولى؟ قلت: المعنى: لَتُبْعَنَّ في الوقتِ الواسعِ الذي تقع فيه التَّفَحَّتَانِ، وهم يُبْعَنُونَ في بعض ذلك الوقتِ الواسعِ، وهو وقتُ التَّفَحَّةِ الأخرى، ودلَّ على ذلك أن قوله: "تَبِعُهَا"

الرَّادِقَةُ "جُعِلَ حَالًا" عن "الراجفة". وقيل: العاملُ مقدَّرٌ غيرُ جوابٍ، أي: اذْكُرْ يَوْمَ تَرْجُفُ. وفي الجوابِ على هذا أوجهٌ، أحدها: أَنَّهُ قَوْلُهُ: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} واستفحه أبو بكر بن الأنباريَّ لطول الفصل. الثاني: أَنَّهُ قَوْلُهُ: {وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى} لَأَنَّ "هل" بمعنى "قد". وهذا غلط؛ لأنَّه كما قدَّمْتُ لك في {هَلْ أَتَى} أنها لا تكونُ بمعنى "قد"، إلا في الاستفهام، على ما قال الزمخشري. الثالث: أَنَّ الجواب {تَبَعُهَا} وإنما حُدِّقَتِ اللامُ، والأصل: لِيَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَبَعُهَا، فحُدِّقَتِ اللامُ، ولم تَدْخُلْ نونُ التوكيدِ على "تَبَعُهَا" للفصل بين اللامِ المقدَّرةِ وبين الفعلِ المُفَسِّمِ عليه بالظرف. ومثله {لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ}. وقيل: في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، أي: يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَبَعُهَا الرَّادِقَةُ والنازعات.

وقال أبو حاتم: "هو على التقديم والتأخير كأنه قال: فإذا هم بالساهرة والنازعات". قال ابن الأنباري: "هذا خطأ؛ لأنَّ الفاءَ لا يُفْتَحُ بها الكلامُ". وقيل: "يَوْمَ" منصوبٌ بما دَلَّ عليه "واجفة"، أي: يَوْمَ تَرْجُفُ وَجِفت. وقيل: بما دَلَّ عليه خاشع، أي: يَوْمَ تَرْجُفُ حَشَعَتْ.

* { تَبَعُهَا الرَّادِقَةُ }

(14/257)

قوله: {تَبَعُهَا الرَّادِقَةُ}: يجوزُ أَنْ تكونَ حَالًا من الراجفة، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً.

* { قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ }

قوله: {قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ}: مبتدأ، و "يومئذٍ" منصوبٌ بـ "واجفة"، وواجفة صفةُ القلوبِ، وهو المُسَوِّعُ للابتداءِ بالنكرةِ و "أَبْصَارُهَا" مبتدأ ثانٍ، و "خاشِعة" خبره، وهو وخبرُ الأولِ. وفي الكلامِ حَذْفُ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: أَبْصَارُ أَصْحَابِ القلوبِ. وقال ابنُ عطية: "وَجَارَ ذَلِكَ، أَي: الْإِبْتِدَاءُ بِقُلُوبٍ لِأَنَّهَا تَخَصَّصَتْ بِقَوْلِهِ: "يَوْمَئِذٍ". وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ: بَأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يُخَصِّصُ الْجِثَّتَ، يَعْنِي لَا يُوصَفُ بِهِ الْجِثَّتُ. وَالْوَاجِفَةُ: الْخَائِفَةُ. يُقَالُ: وَجَفَ يَجِفُ وَجِيفًا، وَأَصْلُهُ اضْطِرَابُ الْقَلْبِ وَقَلْفُهُ. قَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ:
4481 - إِنَّ بَنِي حَجَّجِي وَأَسْرَتَهُمْ * أَكْبَادُنَا مِنْ ورائِهِمْ تَجِفُ /
وعن ابن عباس: واجفة: خائفة، بلغة همدان. ويُقال: وَجَبَ وَجِيبًا، بِالْبَاءِ الموحدةِ بدلَ الفاءِ.

* { يَقُولُونَ إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ }

قوله: {فِي الْحَافِرَةِ}: الحافرة: الطريقة التي يَرْجِعُ الإنسانُ فيها من حيث جاء. يُقال: رَجَعَ فِي حَافِرَتِهِ، وَعَلَى حَافِرَتِهِ. ثُمَّ يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الرَّجُوعِ بِالْأَحْوَالِ مِنْ آخِرِ الْأَمْرِ إِلَى أَوَّلِهِ. قَالَ:
4482 - أَحَافِرَةٌ عَلَى صَلَعٍ وَشَيْبٍ * مَعَادَ اللَّهِ مِنْ سَفَعِهِ وَعَارِ

(14/258)

وأصله: أَنَّ الإنسان إِذَا رَجَعَ فِي طَرِيقِهِ أَثَرَتْ قَدَمَاهُ فِيهَا حَفْرًا. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "وَقَوْلُهُ فِي الْحَافِرَةِ مَثَلٌ لِمَنْ يُرَدُّ مِنْ حَيْثُ جَاءَ، أَي: أَتَحْيَا بَعْدَ أَنْ نَمُوتَ؟ وَقِيلَ: الْحَافِرَةُ: الْأَرْضُ الَّتِي [جُعِلَتْ] قَبُورُهُمْ فِيهَا وَمَعْنَاهُ: إِذَا لَمَرَدُودُونَ وَنَحْوُ فِي الْحَافِرَةِ؟ أَي: فِي الْقُبُورِ. وَقَوْلُهُ: "فِي الْحَافِرَةِ" عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. وَقِيلَ: رَجَعَ فَلَانٌ عَلَى حَافِرَتِهِ، وَرَجَعَ الشَّيْخُ إِلَى حَافِرَتِهِ، أَي: هَرِمَ، كَقَوْلِهِ: {وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ}. وَقَوْلُهُمْ: "التَّقْدُ عِنْدَ الْحَافِرَةِ" لِمَا يُبَاعُ تَقْدًا. وَأَصْلُهُ فِي الْفَرَسِ إِذَا بَيْعَ، فَيُقَالُ: لَا يُزُولُ حَافِرُهُ أَوْ يُتَّقَدَ ثَمَنُهُ. وَالْحَفْرُ: تَأْكُلُ الْأَسْنَانُ، وَقَدْ حَفَرَ قُوهُ، وَقَدْ أَحْفَرَ الْمُهْرُ لِلْإِثْنَانِ وَالْإِرْبَاعِ، أَي: دَنَا لِأَنَّهُ يَكُونُ تَبَيُّنًا أَوْ رُبَاعِيًّا" أَنْتَهَى. وَالْحَافِرَةُ قِيلَ: فَاعِلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ. وَقِيلَ: عَلَى النَّسَبِ، أَي: ذَاتُ حَفْرٍ، وَالْمُرَادُ: الْأَرْضُ. وَالْمَعْنَى: إِذَا لَمَرَدُودُونَ فِي قُبُورِنَا أَحْيَاءً. وَقِيلَ: الْحَافِرَةُ: جَمْعُ حَافِرٍ بِمَعْنَى الْقَدَمِ، أَي: نَمَشَى أَحْيَاءً عَلَى أَقْدَامِنَا، وَتَطَأَ بِهَا الْأَرْضَ. وَقِيلَ: هِيَ أَوَّلُ الْأَمْرِ. وَتَقُولُ التَّجَارُ: "التَّقْدُ فِي الْحَافِرَةِ"، أَي: أَوَّلُ السُّؤْمِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

4483 - آبَيْتُ لَا أُنْسَاكُمْ فَاغْلَمُوا * حَتَّى تُرَدَّ النَّاسُ فِي الْحَافِرَةِ

وَقَرَأَ أَبُو حَيَوَةَ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ "فِي الْحَفِرَةِ" بِدُونِ الْفَاءِ. فَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى. وَقِيلَ: هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي تَغْيَّرَتْ وَأَثَبَتْ بِمَوَاتِهَا وَأَجْسَادِهِمْ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَفِرَتْ أَسْنَانُهُ، أَي: تَأْكَلَتْ وَتَغْيَّرَتْ. وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلَافُ الْقِرَاءِ فِي هَذَيْنِ الْاسْتِفْهَامَيْنِ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ. وَقَوْلُهُ: "فِي الْحَافِرَةِ" بِجَوْرِ تَعْلُفِهِ بِمَرَدُودُونَ، أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

* { إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً }

(14/259)

قَوْلُهُ: {نَخِرَةً}: قَرَأَ الْأَخْوَانُ وَأَبُو بَكْرٍ "نَاخِرَةً" بِالْفَاءِ، وَالْبَاقُونَ "نَخِرَةً" بِدُونِهَا وَهُمَا كحَاذِرٍ وَحَذِرٍ، فَاعِلٌ لِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَقِيلَ لِمَنْ كَانَ فِيهِ غَرِيزَةٌ، أَوْ كَالْغَرِيزَةِ. وَقِيلَ: نَاخِرَةٌ وَنَخِرَةٌ بِمَعْنَى بَالِيَةٍ. وَقِيلَ: نَاخِرَةٌ، أَي: صَارَتْ الرِّيحُ تَنخِرُ فِيهَا، أَي: تُصَوِّتُ، وَنَخِرَةٌ، أَي: تَنخِرُ فِيهَا دَائِمًا. وَقِيلَ: نَاخِرَةٌ: بِبَالِيَةٍ، وَنَخِرَةٌ: مِتَاكَلَةٌ. وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو: النَّاخِرَةُ: الَّتِي لَمْ تَنخَرْ بَعْدُ، وَالنَّخِرَةُ: الْبَالِيَةُ. وَقِيلَ: النَّاخِرَةُ: الْمَصَوِّتَةُ فِيهَا الرِّيحُ، وَالنَّخِرَةُ: الْبَالِيَةُ الَّتِي تَعَقَّبَتْ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "يُقَالُ: نَخَرَ الْعِظْمُ، فَهُوَ نَخْرٌ وَنَاخِرٌ، كَقَوْلِكَ: طَمَعٌ فَهُوَ طَمَعٌ وَطَامِعٌ، وَقِيلَ: أَبْلَغَ مِنْ فَاعِلٍ، وَقَدْ فَرِيَءَ بِهَا، وَهُوَ الْبَالِيُّ الْأَجُوفُ الَّذِي تُمَرُّ فِيهِ الرِّيحُ فَيُسْمَعُ لَهُ نَخِيرٌ". قُلْتُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

4484 - وَأَخْلَيْتُهَا مِنْ مُخَّهَا فَكَأَنَّهَا * قَوَارِيرٌ فِي أَجْوَاهِهَا الرِّيحُ تَنخِرُ

وَقَالَ الرَّاجِزُ لِقَرَسِهِ:

4485 - أَقْدِمُ تَجَاحُ إِذَا السَّوَارِ * وَلَا يَهُولُكَ رَحْلُ نَادِرِهِ

فإنما قَصْرُكَ تُرْبُ السَّاهِرَةِ * ثم تعودُ بعدها في الحافِرَةِ
 مِنْ بَعْدِ مَا كُنْتَ عِظَامًا نَاحِرَهُ
 وَتُحْرَهُ الرِّيحُ بَضْمِ النُّونِ: شِدَّةُ هُبُوبِهَا، وَالتُّحْرَةُ أَيضًا: مُقَدَّمُ أَنْفِ الفَرَسِ
 وَالْحَمَارِ وَالخَنْزِيرِ. يُقَالُ: هَسَمَ نُحْرَتَهُ، أَي: مُقَدَّمِ أَنْفِهِ. وَ"إِذَا" مَنْصُوبٌ
 بِمَضْمَرٍ، أَي: إِذَا كُنَّا كَذَا تُرِدُّ وَتُبْعَثُ.

* { قَالُوا تِلْكَ إِذَا كَرَّهَ خَاسِرَةٌ }

(14/260)

قوله: { تِلْكَ } : مبتدأ مُشَارٌ بِهَا إِلَى الرَّجْفَةِ وَالتَّرْدَةِ فِي الحَافِرَةِ. وَ"كَرَّهَ".
 خَبْرُهَا. وَ"خَاسِرَةٌ" صِفَةٌ، أَي: ذَاتُ خُسْرَانٍ، أَوْ أَسْنَدٌ إِلَيْهَا الخَسَارُ، وَالمَرَادُ:
 أَصْحَابُهَا، مَجَازًا. وَالمَعْنَى: إِنْ كَانَ رَجُوعُنَا إِلَى القِيَامَةِ حَقًّا فَتِلْكَ الرَّجْعَةُ رَجْعَةٌ
 خَاسِرَةٌ، وَهَذَا أَفَادَتُهُ "إِدْنٌ" فَإِنَّهَا حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ عِنْدَ الجُمُهورِ. وَقِيلَ: قَدْ لَا
 تَكُونُ جَوَابًا. وَعَنِ الحَسَنِ: إِنْ "خَاسِرَةٌ" بِمَعْنَى كَازِبَةٍ.

* { فَإِنَّمَا هِيَ رَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ }

قوله: { فَإِنَّمَا هِيَ } : "هي" ضميرُ الكَرَّةِ، أَي: لَا تَحْسَبُوا تِلْكَ الكَرَّةَ صَعِبَةً عَلَى
 اللّهِ تَعَالَى. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: بِمَ تَعَلَّقَ قَوْلُهُ: "فَإِنَّمَا هِيَ"؟ قُلْتَ:
 بِمَحذُوفٍ مَعْنَاهُ: لَا تَسْتَضْعِبُوهَا، فَإِنَّمَا هِيَ رَجْرَةٌ". قُلْتَ: يَعْنِي بِالتَّعَلُّقِ مِنْ حَيْثُ
 المَعْنَى، وَهُوَ العَطْفُ.

* { فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ }

قوله: { فَإِذَا هُمْ } : المَفْجَأُ وَالتَّسَبُّبُ هُنَا وَاضِحَانِ وَالسَّاهِرَةُ قِيلَ: وَجْهُ
 الأَرْضِ، وَالأَقْلَاءُ، وَصِفَتْ بِمَا يَقَعُ فِيهَا، وَهُوَ السَّهْرُ لِأَجْلِ الخَوْفِ. وَقِيلَ: لِأَنَّ
 السَّرَابَ يَجْرِي فِيهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَيْنٌ سَاهِرَةٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَالسَّاهِرَةُ:
 الأَرْضُ البِيضَاءُ المَسْتَوِيَّةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّرَابَ يَجْرِي فِيهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ /
 عَيْنٌ سَاهِرَةٌ جَارِيَةُ المَاءِ، وَفِي صَدِّهَا نَائِمَةٌ. قَالَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ:
 4486 - وَسَاهِرَةٌ يُضْحِي السَّرَابُ مُجَلَّلًا * لِأَقْطَارِهَا قَدْ جُبْنَتْهَا مُتَلْتِمًا
 أَوْ لِأَنَّ سَاكِنَهَا لَا يَنَامُ، حَوْفَ الهَلَكَةِ" أَنْتَهَى. وَقَالَ أُمِيَّةُ:
 4487 - وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ * وَمَا فَاهُوا لَهُمْ فِيهَا مُقِيمٌ
 يَرِيدُ: لَحْمٌ حَيَوَانِ أَرْضِ سَاهِرَةٍ. وَقَالَ أَبُو كَبِيرٍ الهَذَلِيُّ:
 4488 - يَزِيدَنَّ سَاهِرَةٌ كَأَنَّ جَمِيعَهَا * وَغَمِيمَهَا أَسْدَافُ لَيْلٍ مُظْلِمٌ

(14/261)

- قال الراغب: "هي وَجْهُ الأرض. وقيل: أرضُ القيامة. وحقيقتُها التي يَكْتُمُ الوطاءُ بها، كأنَّها سَهَرَتْ مِنْ ذلك، إشارةً إلى نحو قول الشاعر:
4489 - * تَحَرَّكَ يَقْضَانُ التُّرَابِ وَنَائِمُهُ
والأَسْهَرَانِ: عِرْقَانِ فِي الأنْفِ " انتهى. والسَّاهُورُ: غِلافُ القَمَرِ الذي يَدْخُلُ فِيهِ عند كُسُوفِهِ. قال:
4490 - * أَوْ شُقَّةٌ أُخْرِجَتْ مِنْ بَطْنِ سَاهُورٍ
أي: هذه المرأةُ بمنزلةِ قِطْعَةِ القَمَرِ. وقال أُمِّيَّةُ:
4491 - * قَمَرٌ وَسَاهُورٌ يُسَلُّ وَيُعَمِّدُ

{ إِذْ تَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى }

قوله: { إِذْ تَادَاهُ } : "إذ" منصوبٌ بـ "حديثٌ" لا بـ "أتاك" لاختلافِ وقتيهما. وتقدّم الكلامُ في { طُوًى } في طه.

* { اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى }

قوله: { اذْهَبْ } : يجوزُ أَنْ يكونَ تفسيراً للنداءِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ على إضمارِ القولِ. وقيل: هو على حَذْفِ "أَنْ"، أي: أَنْ اذْهَبْ. وَيَدُلُّ له قِراءَةُ عبدِ اللهِ: "أَنْ اذْهَبْ". و "أَنْ" هذه الظاهرةُ أو المقدرَةُ يُحتملُ أَنْ تكونَ تفسيريَّةً، وَأَنْ تكونَ مصدريةً، أي: ناداه بكذا.

* { فَعُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى }

قوله: { هَلْ لَكَ } : خبرٌ مبتدأ مضمير. و "إلى أَنْ" متعلقٌ بذلك المبتدأ، وهو حَذْفٌ شائعٌ. والتقدير: هل لك سبيلٌ إلى التزكية ومثله: "هل لك في الخير" يريدون: هل لك رغبةٌ في الخير. وقال الشاعر:
4492 - فهل لكم فيها إليّ فإنني * بصيرٌ بما أعيا التَّطاسيبيَّ حديماً

(14/262)

وقال أبو البقاء: "لَمَّا كان المعنى: أَدْعُوكُ جاء بـ "إليّ". وهذا لا يُفيدُ شيئاً في الإعراب. وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ بتثنيدي الزاي مِنْ "تَزَكَّى" والصادِ مِنْ "تَصَدَّى" في السورةِ تحتها. والأصلُ: تَتَزَكَّى وتَتَصَدَّى، فالْحَرَمِيَّانِ أدغما، والباقون حَذَفُوا نحو: { تَتَزَلُّ }. وتقدّم الخلافُ في أيّهما المحذوفةُ.

* { فَحَشَرَ فَنَادَى }

قوله: { فَحَشَرَ فَنَادَى } : لم يُدكر مفعولاهما؛ إذ المرادُ فَعَلَ ذلك، أو يكونُ التقدير: فَحَشَرَ قَوْمَهُ فناداهم. وقوله "فقال" تفسيرٌ للنداء.

* { فَأَحَدَهُ اللَّهُ نَكَالَ الآخِرَةِ وَالْأُولَى }

قوله: {تَكَالَ الآخِرَةَ}: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا لـ "أَخَذَ"، والتَّجَوُّزُ: إمَّا في الفعل، أي: تَكَلَّ بالأخْذِ تَكَالَ الآخِرَةَ، وإمَّا في المصدر، أي: أَخَذَهُ أَخَذَ تَكَالَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولًا له، أي: لأجل تَكَالِهِ. وَيَضْعُفُ جَعْلَهُ حَالًا لتعريفِهِ، وتَأْوِيلُهُ كِتَابُ بِلِ جَهْدِكَ وطَاقَتِكَ غَيْرُ مَقِيسٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا مُؤَكِّدًا لمضمونِ الجُمْلَةِ الِهنْدَمَةِ، أي: تَكَلَّ اللهُ به تَكَالَ الآخِرَةَ، قاله الزمخشري، وجعله كـ {وَعَدَ اللهُ} {صَبَعَةَ اللهُ}. والتَّكَالُ: بمنزلة التَّنْكِيلِ، كالتَّسْلَامِ بمعنى التَّسْلِيمِ. والآخِرَةُ والأولى: "إمَّا الداران، وإمَّا الكلمتان، فالآخِرَةُ قوله: {أَنَا رَبُّكُمْ} {الأعلى}، والأولى: {مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرِي} فُحِذِفَ الموصوفُ للعِلْمِ به.

* {أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْفًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا}

قوله: {أَمِ السَّمَاءُ}: عطْفٌ على "أنتم" وقوله: "بناها" بيانٌ لكيفية خَلْقِهِ أَيْبَاهَا. فالوَقْفُ على "السما" ، والابتداءُ بما بعدها. ونظيره ما مرَّ في الزخرف {أَلَيْهِنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ}

* {رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا}

(14/263)

قوله: {رَفَعَ سَمَكَهَا}: جُمْلَةٌ مفسَّرَةٌ لكيفية البناءِ. والسَّمَكُ: الارتفاعُ. ومعناه في الآية كما قال الزمخشري: "جَعَلَ مقدارَ ذهابها في سَمَتِ العُلُوِّ مديدًا رفيعًا". وسَمَكْتُ الشيءَ: رَفَعْتُهُ في الهواءِ. وسَمَكُ هو، أي: ارتفع سُمُوكًا فهو قاصِرٌ ومتعدِّدٌ. وسَنَامٌ سَامِكٌ تَامِكٌ، أي: عال مرتفعٌ. وسِمَاكُ البيت ما سَمَكْتُهُ به. والسَّمَاكُ: نجمٌ معروفٌ، وهما اثنان: رَامِحٌ وأَعْرَلٌ. قال الشاعر:

4493 - إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعْرَلٌ وَأَطُولُ

* {وَأَعْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ صُحَاهَا}

قوله: {وَأَعْطَشَ}: أي: أَظْلَمَ بلغةِ أُنْمارٍ وَأَشْعَرَ. يقال: عَطِشَ الليلَ وَعَطِشْتُهُ أَنَا، وَأَعْطَشْتُهُ قَالَ:

4494 - عَقَرْتُ لَهُمْ نَاقَتِي مَوْهِنًا * فَلَيْلُهُمْ مُدْلَهُمُ عَطِشٍ
وليلُ أَعْطَشَ وليلَةُ عَطِشَاءٍ. قال الراغب: "وأصله من الأَعْطِشِ، وهو الذي في عَيْنِهِ عَمِيشٌ. ومنه قَلَاهُ عَطِشِي لا يُهْتَدِي فيها. والتغاطِشُ: التَّعَامِي " انتهى. ويقال: أَعْطِشَ الليلُ، قاصراً كأظلم، فأفَعَلَ فيه متعدِّدٌ / ولازمٌ. وقوله: {وَأَخْرَجَ صُحَاهَا} فيه حَذْفٌ، أي: صُحِيَ شمسِها، أو أَضَافَ الليلَ والصُّحَى لها للملابسةِ التي بينها وبينهما.

* {وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا}

قوله: {بَعْدَ ذَلِكَ}: "بعد" على بابها من التأخير. ولا مُعَارَضَةً بينها وبين آية
فُصِّلَتْ! لِأَنَّ خَلْقَ الْأَرْضِ غَيْرَ مَذْجُوَّةٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ، ثُمَّ دَحَا الْأَرْضَ. وَقَوْلُ
أَبِي عُبَيْدَةَ: "إِنهَا بِمَعْنَى قَبْلَ" مُنْكَرٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ. وَيُقَالُ: دَحَا يَدْحُو دَحْوًا وَدَحَى
يَدْحِي دَحْيًا، أَي: بَسَّطَ، فَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَيُكْتَبُ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَمِنْهُ
قِيلَ لِعُشِّ النَّعَامَةِ: أَدْحُو، وَأَدْحِي، لِانْبِسَاطِهِ فِي الْأَرْضِ. وَقَالَ أُمِيَّة:
4495 - وَبَثَّ الْخَلْقَ فِيهَا إِذْ دَحَاهَا * فَهَمْ قُطَائِهَا حَتَّى التَّنَادِي

(14/264)

وقيل: دحي بمعنى سَوَّى. قال زبيد بن ثَقَيْل:
4496 - وَأَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمْتُ * لَهُ الْأَرْضُ تَحْمِلُ صَخْرًا ثَقَالًا
دَحَاهَا فَلَمَّا اسْتَوَتْ شَدَّهَا * بِأَيْدٍ وَأَرْسَى عَلَيْهَا الْجِبَالَ
وَالْعَامَّةُ عَلَيَّ نَصَبَ "الْأَرْضِ" وَ "الْجِبَالِ" عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ مَفْسَّرٍ بِمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ
الْمَخْتَارُ لِتَقَدُّمِ جَمَلَةٍ فَعَلِيَّةٍ. وَرَفَعَهُمَا الْحَسَنُ وَابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَأَبُو حَيَوَةَ وَأَبُو
السَّمَّالِ وَعَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعَيْسَى بَرَفَعَ "الْأَرْضَ" فَقَطَّ.

* { أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا }

قوله: {أَخْرَجَ}: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَالًا.
قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا أَدْخَلَ حَرْفَ الْعَطْفِ عَلَى "أَخْرَجَ". قُلْتَ:
فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ "دَحَاهَا" بِمَعْنَى بَسَّطَهَا وَمَهَّدَهَا لِلنَّسْكِ، ثُمَّ
فَسَّرَ التَّمْهِيدَ بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَأْتِي سُكْنَاهَا مِنْ تَسْوِيَةِ أَمْرِ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ
وَإِمْكَانِ الْقَرَارِ عَلَيْهَا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ "أَخْرَجَ" حَالًا بِإِضْمَارِ "قَدْ" كَقَوْلِهِ: {أَوْ
جَاءُوكُمْ حَصِيرَتٌ صُدُورُهُمْ}. قُلْتَ: إِضْمَارِ "قَدْ" هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَخَالَفَ
الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ.

* { مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ }

قوله: {مَتَاعًا}: الْعَامَّةُ عَلَى النَّصْبِ مَفْعُولًا لَهُ، أَوْ مُصَدَّرًا لِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ، أَي:
مَتَّعَكُمْ. وَالْمَرْعَى فِي الْأَصْلِ: مَكَانٌ أَوْ زَمَانٌ أَوْ مُصَدَّرٌ، وَهُوَ هُنَا مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى
الْمَفْعُولِ، وَهُوَ فِي حَقِّ الْأَدْمِيِّينَ اسْتِعَارَةٌ.

* { فَإِذَا جَاءَتِ الطَّائِمَةُ الْكُبْرَى }

(14/265)

قوله: {فَإِذَا جَاءَتِ}: فِي جَوَابِهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: قَوْلُهُ: "فَأَمَّا مَنْ طَغَى" نَحْوُ:
"إِذَا جَاءَكَ بَنُو تَمِيمٍ فَأَمَّا الْعَاصِي فَاهْجِهِ، وَأَمَّا الطَّائِعُ فَأَكْرَمُهُ". وَقِيلَ: مَحْذُوفٌ،
فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، أَي: فَإِنَّ الْجَحِيمَ مَأْوَاهُ. وَقَدَّرَهُ غَيْرُ

انقسم الراؤون قسمين. وقيل: عابنوا أو علموا. وقال أبو البقاء: "العاملُ فيها جوابها، وهو معنى قوله: "يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ". والطائفة. الدَاهِيَةُ تَطْمُّ عَلَى غيرِشها من الدَّوَاهِي لِعَظْمِهَا. وَالطَّمُّ: الدَّفْنُ. ومنه: طَمَّ السَّبِيلُ الرَّكِيَّةَ. وفي المثل: "جرى الوادي فَطَمَّ عَلَى الْفُرَى" والمرادُ بها في القرآن النخفةُ الثانيةُ لِأَنَّهَا بِهَا يَحْصُلُ ذَلِكَ.

* { يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى }

قوله: {يَوْمَ يَتَذَكَّرُ} بدلٌ مِنْ "إذا" أو منصوبٌ بإضمار فعلٍ، أي: أعني يومَ، أو يومٌ يتذكرُ يجري كيتٌ وكيتٌ.

* { وَبُرِّرَّتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ يَرَى }

قوله: {وَبُرِّرَّتِ} : العامَّةُ على بنائِهِ للمفعول مشدداً، و "لِمَنْ يَرَى" بياء الغيبة. وزيد بن عليٍّ وعائشةٌ وعكرمةٌ مبنياً للفاعلٍ مخففاً، و "ترى" بتاءٍ مِنْ فَوْقٍ فَجَوَّزُوا فِي تَاءِ "ترى" أَنْ تَكُونَ لِلتَّأْنِيثِ، وَفِي "ترى" ضمير الجحيم كقوله: {إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ} وَأَنْ تَكُونَ لِلخَطَابِ، أَي: ترى أنت يا محمدُ. وقرأ عبد الله "لِمَنْ رَأَى" فعلاً ماضياً.

* { قَائِنَ الْجَحِيمِ هِيَ الْمَأْوَى }

قوله: {هِيَ الْمَأْوَى}: إمَّا: هِيَ الْمَأْوَى لَهُ، أَوْ هِيَ مَأْوَاهُ، وَقَامَتْ أَلْ مَقَامَ الضميرِ، وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ تَحْقِيقُ هَذَا الْخِلَافِ وَالرَّدُّ عَلَى قَائِلِهِ بقوله:

4497 - رَجِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ * بَجَسَّ النَّدَامَى بَصَمَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

(14/266)

إذا لو كاتبتُ أَلْ عَوَضاً مِنَ الضميرِ لَمَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ. وَلَا يُدَّ مِنْ أَحَدٍ هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لِأَجْلِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبراً إِلَى الْمَبْتَدَأِ. وَالَّذِي حَسَّنَ عَدَمَ ذِكْرِ الْعَائِدِ كَوْنُ الْكَلِمَةِ وَقَعَتْ رَأْسَ فَاصِلَةٍ. وَقَالَ الزمخشريُّ: "والمعنى: فَإِنَّ الْجَحِيمَ مَأْوَاهُ، كَمَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ: / "عُصَّ الطَّرْفَ" وَليْسِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ بَدَلًا مِنَ الْإِضَافَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الطَّاغِيَّ هُوَ صَاحِبُ الْمَأْوَى، وَأَنَّهُ لَا يَعْضُ الرِّجْلُ طَرْفَ غَيْرِهِ، تُرِكَتِ الْإِضَافَةُ، وَدَخَلَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي "الْمَأْوَى" وَالطَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ لِأَنَّهُمَا مَعْرُوفَانِ".

قال الشيخ: "وهو كلامٌ لَا يَتَخَصَّلُ مِنْهُ الرِّابِطُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، إِذْ قَدْ تَقَى مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ، وَلَمْ يُقَدِّرْ ضَمِيرًا كَمَا قَدَّرَهُ الْبَصْرِيُّونَ، فَرَامَ حُصُولَ الرِّابِطِ بِلا رِابِطٍ". قلت: قوله: "ولكن لَمَّا عَلِمَ" إِلَى آخِرِهِ هُوَ عَيْنُ قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ، وَلَا أُدْرِي كَيْفَ حَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا؟

* { فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا }

(14/267)

قوله: { فِيمَ أَنْتَ } : " فيم " خبر مقدم، و " أنت " مبتدأ مؤخر و " مِنْ ذِكْرَاهَا " متعلق بما تعلق به الخبر، والمعنى: أنت في أي شيء مِنْ ذِكْرَاهَا، أي: ما أنت مِنْ ذِكْرَاهَا لهم وتبين وقتها في شيء. وقال الزمخشري عن عائشة رضي الله عنها: " لم يزل عليه السلام يذکر الساعة، ويُسأل عنها حتى تزلت ". قال: فعلى هذا هو تعجب مِنْ كثرة ذِكْرٍ لها، كأنه قيل: في أي شيء شغل واهتمام أنا مِنْ ذِكْرَاهَا والسؤال عنها". وقيل: الوقف على قوله: " فيم " وهو خبر مبتدأ مضمير، أي: فيم هذا السؤال، ثم يُبتدأ بقوله: { فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا }، أي: إرسالك وأنت خاتم الأنبياء، وأخر الرسل، والمبعوث في تسم الساعة، ذِكْرٍ مِنْ ذِكْرَاهَا وعلامة مِنْ علاماتها، فكفاهم بذلك دليلاً على دُتُوها ومشارقتها والاستعداد لها، ولا معنى لسؤالهم عنها، قاله الزمخشري، وهو كلام حسن لولا أنه يُخالف الظاهر ومفكك لتظم الكلام.

* { إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَحْشَاهَا }

قوله: { مُنذِرٌ مَنْ } : العامة على إضافة الصفة لمعمولها تخفيفاً. وقرأ عمر بن عبد العزيز وأبو جعفر وطلحة وابن مجيصة بالتنوين. قال الزمخشري: " وهو الأصل، والإضافة تخفيف، وكلاهما يصلح للحال الاستقبال. فإذا أريد الماضي فليس إلا الإضافة كقولك: هو مُنذِرٌ زيدٌ أمس ". قال الشيخ: " قوله: " هو الأصل " يعنى التنوين هو قول قاله غيره، ثم اختار الشيخ أن الأصل الإضافة. قال: " لأن العمل إنما هو بالنسبة، والإضافة أصل في الأسماء. ثم قال: " وقوله فليس إلا الإضافة فيه تفصيل وخلاف مذکور في النحو. قلت: لا يلزمه أن يذکر محل الوفاق، بل هذان اللذان ذكرهما مذهب جماهير الناس.

* { كَانَتْهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا }

(14/268)

قوله: { أَوْ ضُحَاهَا } : أي: ضحى العشيبة، أضاف الظرف إلى ضمير الظرف الآخرة تجوراً واتساعاً، ودكرهما لأنها طرفا النهار، وحسن هذه الإضافة وقوع الكلمة فاصلة.

سورة عبس

* { أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى }

قوله: { أَنْ جَاءَهُ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ من أجله، وناصبه: إمَّا "تَوَلَّى" وهو قولُ البصريين، وإمَّا "عَبَسَ" وهو قولُ الكوفيين. والمختارُ مذهبُ البصريين لعدَمِ الإضمارِ في الثاني، وقد عَرَفَتْ تحقيقَ هذا فيما تقدَّم مِن مسائلِ التنازعِ. والتقديرُ: لَأَنَّ جَاءَهُ الأعمى فَعَلَّ هَذَيْنِ الفِعلَيْنِ. والخلافُ في موضعِ "أَنَّ" بعدَ حَذْفِ الجارِّ مشهورٌ. وقيل: "أَنَّ" بمعنى "إِذ" نقله مكِّي. وقرأ زيدٌ بنُ عليٍّ "عَبَسَ" بالتشديد. والعامَّةُ على "أَنَّ" بهمزةٍ واحدةٍ. وزيد بن عليٍّ وعيسى وأبو عمران الجوني بهمزتين. وقال الزمخشري: "وَقُرِيَءُ أَنَّ" بهمزتين وبالفِعلِ بينهما، وُوقِفَ على "عَبَسَ وتولى" ثم ابْتَدِءَ على معنى: أَلَأَنَّ جَاءَهُ الأعمى فَعَلَّ ذَلِكَ".

* { وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى }

قوله: { لَعَلَّهُ يَزَّكَّى } : الظاهرُ إجراءُ الترجِّي مُجرى الاستفهامِ لما بينهما من معنى الطلبِ في التعليق؛ لأنَّ المعنى منصَّبٌ على تَبَسُّطِ الدَّرَايَةِ على الترجِّي؛ إذ التقديرُ: لَا يَدْرِي ما هو مترجِّي منه التزكيةُ أو التذكُّرُ. وقيل: الوقفُ على "يَدْرِي" والابتداءُ بما بعده على معنى: وما يُطْلِعُكَ على أمرِهِ وعاقبةِ حالِهِ، ثم ابتداءُ فقال: { لَعَلَّهُ يَزَّكَّى }.

* { أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى }

(14/269)

قوله: { فَتَنْفَعَهُ } : قرأ عاصم بنصبه، والباقون برفعه. فأَمَّا نصْبُهُ فعلى جوابِ الترجِّي كقوله: { فَاطَّلَعُ } في سورة المؤمن وهو مذهبُ كوفيٍّ، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك. وقيل ابن عطية: "في جواب التمني؛ لأنَّ قوله "أَوْ يَذَّكَّرُ" في حكم قوله "لعله يزكى". قال الشيخ: "وهذا ليس تمنياً إنما هو ترَجُّحٌ". قلت: إنما يريد التمنيَ المفهومَ من الكلامِ، ويدلُّ له ما قال أبو البقاء: "وبالنصبِ على جواب التمني في المعنى" وإلا فالفرقُ بين التمني والترجِّي لا يَجْهَلُهُ أبو محمد. وقال مكِّي: "مَنْ نصبه جَعَلَهُ جوابَ "عَلَّ" بالفاء لأنه غيرُ موجبٍ فأشبهه التمني والاستفهامَ، وهو غيرُ معروفٍ عند البصريين". وقرأ عاصمُ في روايةٍ والأعرجُ "أَوْ يَذَّكَّرُ" بسكونِ الذالِ وتخفيفِ الكافِ مضمومةً مضارعٌ ذَكَرَ.

* { فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى }

قوله: { تَصَدَّى } تقدَّمتُ / فيه قراءتا التثقيلِ والتخفيفِ، ومعناه تتعرَّضُ. يُقال: تَصَدَّى، أي: تَعَرَّضَ وأصلُهُ تَصَدَّدَ من الصَّدَدِ، وهو ما استقبلك وصار قبالتك، فأبدل أحدَ الأمثالِ حرفَ علةٍ نحو: تَطَيَّبْتُ وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي و:

قال الشاعر:
 4499 - تَصَدَّى لِيَوْصَاحَ كَأَنَّ جَبِيئَهُ * سِرَاجُ الدُّجَى تُجَبَّى إِلَيْهِ الْأَسَاوِرُ
 وقيل: هو من الصَّدَى، وهو الصوتُ المسموعُ في الأماكن الخالية والأجرام
 الصُّلْبَةِ. وقيل: من الصَّدَى وهو العطش، والمعنى على التعرض، ويَتَمَحَّلُ لَذَلِكَ
 إذا قلنا: أصله من الصوت أو العطش.
 وقرأ أبو جعفر "تَصَدَّى" بضمِّ التاءِ وتخفيفِ الصادِ، أي: تَصَدَّيْكَ يُحَرِّضُكَ عَلَى
 إِسْلَامِهِ. يقال: تَصَدَّى الرَّجُلُ وَتَصَدَيْتُهُ. وقال الزمخشري: "وَقُرِيَءُ "تَصَدَّى"
 بضمِّ التاءِ، أي: تُعَرِّضُ، ومعناه: يَدْعُوكَ دَاعٍ إِلَى التَّصَدِّيِّ لَهُ مِنَ الْحِرْصِ
 وَالتَّهَالُكِ عَلَى إِسْلَامِهِ".

* { وَمَا عَلَيْكَ إِلَّا يَرْكَبِي }

(14/270)

قوله: { أَلَّا يَرْكَبِي }؛ مبتدأ خبره عليك، أي: ليس عليك عَدَمُ تَرْكَبِيهِ.

* { وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى }

قوله: { يَسْعَى }؛ حالٌ مِنْ فاعلٍ "جاءَكَ" وقوله "وهو يَحْشَى" جملةٌ حاليةٌ مِنْ
 فاعلٍ "يَسْعَى"، فهو حالٌ مِنْ حالٍ. وَجَعَلَهَا حَالًا ثَانِيَةً مَعْطُوفَةً عَلَى الْأُولَى
 لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

* { فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى }

قوله: { تَلَهَّى }؛ أصله تَلَهَّى مِنْ لَهِيَ يَلْهَى بِكَذَا، أي: اشتغل، وليس هو من
 اللهُوِ فِي شَيْءٍ. وقال الشيخ: "وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَا يُبْنَى عَلَى فِعْلِ مَنْ
 ذَوَاتِ الْوَاوِ تَنْقَلِبُ وَآوَهُ يَاءٌ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: شَقِي يَشْقَى. فَإِنْ كَانَ
 مَصْدَرُهُ جَاءَ بِالْيَاءِ فَيَكُونُ مِنْ مَادَةٍ غَيْرِ مَادَةِ اللُّهُوِ". قُلْتُ: النَّاسُ إِنْ مَلِمَ
 يَجْعَلُوهُ مِنَ اللُّهُوِ لِأَجْلِ أَنَّهُ مُسْتَدْرِكٌ إِلَى ضَمِيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا
 يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ الْكَرِيمِ أَنْ يَنْسُبَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ التَّفَعُّلَ مِنَ اللُّهُوِ بِخِلَافِ
 الْاِشْتِغَالِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ غَيْرُ
 هَذَا، وَإِنَّمَا سَقَطَ الشَّيْخُ.

وقرأ ابن كثير في رواية البري عنه "عَنْهُ تَلَهَّى" بواو هي صلة لها الكناية
 وتشديد التاء، والأصل تَلَهَّى فأدغم، وجاز الجَمْعُ بين ساكِنَيْنِ لوجود حرفٍ عِلَّةٍ
 وإدغام، وليس لهذه الآية نظير: وهو أنه إذا لقي صلة هاء الكناية ساكنٍ آخر
 تَبَيَّنَتِ الصَّلَةُ بِلِ بِلِ الْجَدْفِ. وقرأ أبو جعفر "تَلَهَّى" بضم التاء مبنياً للمفعول،
 أي: يُلْهِئُكَ شَأْنُ الصَّنَادِيدِ. وقرأ طلحة "تَلَهَّى" بتاءين وهي الأَلُ، وعنه بتاءٍ
 واحدةٍ وسكونٍ اللام.

* { كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ }

قوله: {إِنَّهَا}: الضمير للسورة أو للآيات.

* { فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ }

قوله: {ذَكَرَهُ}: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ لله تعالى؛ لأنه مُتَرَلُّ التذكرة، وأن تكونَ للتذكرة، وذكر ضميرها لأنها بمعنى الذكر والوعظ.

(14/271)

* { فِي ضُحْفٍ مُكْرَمَةٍ }

قوله: {فِي ضُحْفٍ}: صفةٌ لـ"تذكرة" فقولُه {فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ} جملةٌ معترضةٌ بين الصفةِ وموصوفها. ونحوها: {فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا} ويجوزُ أَنْ يكونَ "فِي ضُحْفٍ" خبراً ثانياً لـ"إِنَّهَا"، والجملةُ معترضةٌ بين الخبرين.

* { بِأَيْدِي سَفَرَةٍ }

قوله: {سَفَرَةٍ}: جمعُ سافرٍ وهو الكاتبُ، ومثله كاتبٌ وكتّبة. وسَفَرَتْ بين القومِ أسْفِرَ بسفارة: أَصْلَحَتْ بينهم. قال: 4500 - فما أَدْعُ السَّفارة بين قومي * وما أَسْعَى بِغِشٍّ إِنْ مَسَيْتُ وَأَسْفَرَتِ المرأةُ: كَسَفَتْ نِقابها.

* { قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ }

قوله: {مَا أَكْفَرَهُ}: إِمَّا تعجبٌ، وإِمَّا استفهامٌ تعجبٍ.

* { ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ }

قوله: {ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ}: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ للإنسانِ. والسبيلُ ظرفٌ، أي: يَسَّرَ للإنسانِ الطريقَ، أي: طريقَ الخيرِ والشرِّ كقولِه: {وَهَدَيْتَاهُ النَّجْدَيْنِ}. وقال أبو البقاء: "ويجوزُ أَنْ ينتصبَ بأنه مفعولٌ ثانٍ لـ يَسَّرَهُ، والهاءُ للإنسانِ، أي: يَسَّرَهُ السبيلَ، أي: هداه له". قلت: فلا بُدَّ مَنْ تضمينه معنى أعطى حتى يَنْصِبَ اثنين، أو يُجَدِّفُ حرفُ الجرِّ، أي: يَسَّرَهُ للسبيلِ، ولذلك قَدَّرَهُ بقوله: هداه له. ويجوزُ أَنْ يكونَ "السبيلُ" منصوباً على الاشتغال بفعلٍ مقدرٍ، والضميرُ له، تقديره: ثم يَسَّرَ السبيلَ يَسَّرَهُ، أي سَهَّلَهُ للناسِ كقولِه: {أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى}، وتقدَّم مثله في قوله: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ}

* { ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ }

قوله: {فَأَقْبَرَهُ}: أي: جَعَلَ له قَبْرًا. يُقال: قَبَرَهُ إذا دَفَنَهُ وأَقْبَرَهُ، أي: جَعَلَهُ بحيث يُقْبَرُ، وجَعَلَ له قَبْرًا، والقابِرُ: الدافنُ بيده. قال الأعشى:

(14/272)

4501 - لو أَسْنَدَتْ مَيَّنًا إِلَى تَحْرِهَا * عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ

* { تُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ }

قوله: { شَاءَ } : مفعوله محذوف، أي: شاءَ إِنْشَارَهُ. وَأَنْشَرَهُ: جوابٌ "إذا". وقرأ شعيبُ بن أبي حمزة تَشْرَهُ ثلاثياً، ونقلها أبو الفضل أيضاً وقال: "هما لغتان بمعنى الإحياء".

* { كَلَّا لَمَّا يَفْضُ مَا أَمَرَهُ }

قوله: { مَا أَمَرَهُ } : "ما" موصولة. قال أبو البقاء: "بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: ما أمره به". قلت: وفيه نظرٌ من حيث إِنَّهُ قَدَّرَ الْعَائِدَ مَجْروراً بحرفٍ لم يَجْرَ الموصول: ولا أمره به. فإن قلت: "أمر" يتعدى إليه بحذف الحرفِ فأقْدَرَهُ غيرَ مجرور. قلت: إذا قَدَّرْتَهُ غيرَ مجرور: فَأَمَّا أَنْ تَقْدَرَهُ متصلاً أو منفصلاً، وكلاهما مُشْكِلٌ؛ لِمَا قَدَّمْتُ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ }

* { أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا }

(14/273)

قوله: { أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا } : قرأ الكوفيون "أنا" بفتح الهمزة غير ممالأة الألف. والباقون بالكسر. والحسنُ بن عليٍّ بالفتح والإمالة. فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ "طعامه" فتكونُ في محلِّ جرٍ. استشكل بعضهم هذا الوجه، وَرَدَّهُ: "بأنه ليس الأولُ فيبدلُ منه؛ لأنَّ كلَّ مِنْ كلِّ بتأويلٍ؛ وهو أنَّ المعنى: فليُنظرِ الإنسانُ إلى إنعامنا في طعامه فصَحَّ البدلُ، وهذا ليسَ بواضح. والثاني: أنه مِنْ بدلِ الاستمالِ بمعنى: أَنَّ صَبَّ الْمَاءِ سَبَبٌ فِي إِخْرَاجِ الطَّعَامِ فهو مشتملٌ عليه بهذا التقدير: وقد نجا مكي إلى هذا فقال: لأنَّ هذه الأشياءُ مشتملةٌ على الطعام، ومنها يتكوَّن؛ لأنَّ معنى "إلى طعامه": إلى حدوثِ طعامه كيف يتأتَّى؟ فالاشتغالُ على هذا إنما هو من الثاني على الأول؛ لأنَّ الاعتبارَ إنما هو في الأشياءِ التي يتكوَّن منها الطعامُ لا في الطعامِ نفسه". والوجه الثاني: أنها على تقديرِ لِمِ العلة، أي: فليُنظرِ لأنَّ، ثم حُذِفَ الخافضُ فجري الخلافُ المشهورُ في محلِّها. والوجه الثالث: أنها في محلِّ رفع خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو أَنَا صَبَبْنَا، وفيه ذلك النظرُ المتقدم؛ لأنَّ الضميرَ إن عاد على الطعامِ فالطعامُ ليس هو نفسَ الصَّبِّ، وإن عاد على غيره فهو غيرُ معلوم، وجوابه ما تقدَّم.

وأما القراءةُ الثانيةُ فعلى الاستئنافِ تعديداً لِنَعْمِهِ عليه. وأما القراءةُ الثالثةُ

فهي "أنى" التي بمعنى "كيف" وفيها معنى التعجب، فهي على هذه القراءة كلمة واحدة، وعلى غيرها كلمتان.

* { وَعَيْبًا وَقَصْبًا }

(14/274)

قوله: { وَقَصْبًا } : الْقَصْبُ هنا قيل: الرُّطْبُ لأنه يُفَصَّبُ من النخل، أي: يُقَطَّعُ. ورجَّحه بعضهم بذكره بعد قوله: "وعَيْبًا" وكثيراً ما يُقْتَرَنَانِ. وقيل: الْقَتُّ، كَذَا يُسَمِّيهِ أَهْلُ مَكَّةَ. وقيل: كل ما يُفَصَّبُ من البقول لبني آدم. وقيل: هو الرُّطْبَةُ. والمقاصِبُ: الأرض التي تُنْبِتُهَا. قال الراغب: "والقَضِيبُ كَالْقَصْبِ، لكن القَضِيبَ من فروع الشجر، والقَصْبُ في البقل، والقَصْبُ - أي: بالفتح - قَطْعُ الْقَصْبِ والقَضِيبِ، وعنه عليه السلام: "أنه كان إذا رأى في ثوب تصليياً قَصَبَهُ". وسيفُ قَاصِبٌ وقَضِيبٌ، أي: قاطعٌ، فقَضِيبٌ هنا بمعنى فاعِلٍ، وفي الأول بمعنى مفعولٍ، وناقاة قَضِيبٍ لما يُؤَخِّدُ من بين الإبل ولم تُرَضْ، وكل ما لم يُهَدَّبْ فهو مقتَصَبٌ، ومنه "اقتضابُ الحديث".

لما لم يُتَرَوَّ وَيُهَدَّبْ. وقال الخليل: "القَضِيبُ: أغصانُ الشجرِ لِيَتَّخِذَ منها قِسيُّ / أو سِهَامٌ.

* { وَحَدَائِقَ عُلبًا }

قوله: { عُلبًا } : جمعُ أَعْلَبٍ وَعُلبَاءٍ كَحُمُرٍ في أَحْمَرٍ وَحَمْرَاءٍ. يقال: حديقَةُ عُلبَاءٍ، أي: غليظةُ الشجرِ ملتقَّته. وأَعْلَوَلَبَ العُشْبُ، أي: غَلَطَ. وأصله في وصفِ الرَّقَابِ. يقال: رجلٌ أَعْلَبُ، وامرأةٌ عُلبَاءٌ، أي: غليظةُ الرَّقَبَةِ. قال عمرو بن معدي كَرَبِ:

4502 - يَسْعَى بها عُلبُ الرَّقَابِ كَأَنَّهُمْ * بُرُلُ كُسيْنٍ من الكَحْيَلِ جِلالاً
والعَلْبَةُ: القَهْرُ، أن تَنَالَ وتُصِيبَ عِلْبَةَ رَقَبَتِهِ، هذا أصله.

* { وَفَاكِهَةً وَأَبًا }

قوله: { وَأَبًا } : الأَبُ للبهائم بمنزلةِ الفاكهةِ لِلنَّاسِ. وقيل: هو مُطَلَّقُ المَرْعَى. قال بعضهم يمدح النبي صلى الله عليه وسلم:
4503 - له دَعْوَةٌ مَيْمُونَةٌ رِيحُهَا الصَّبَا * بها يُنْبِتُ اللَّهُ الحَصِيدَةَ والأَبَا
وقيل: الأَبُ يابسُ الفاكهةِ، وَسُمِّيَ المَرْعَى أَبًا لأنه يُؤْمُ وَيُنْتَجِعُ، والأَبُ والأَمُّ بمعنى. قال:

(14/275)

4504 - حَدُّمْنَا قَيْسٌ وَنَجْدٌ دَارِنَا * وَلَنَا الْإَبُّ بِشِهَا وَالْمَكْرَعُ
وَأَبُّ لِكْذَابٍ، أَي: تَهَيَّانِ يُوْتُ أَبَا وَأَبَابَةَ وَأَبَابًا. وَأَبُّ إِلَى وَطْنِهِ، إِذَا تَرَعَ إِلَيْهِ
نُزُوعًا، تَهَيَّأَ لِقَضْدِهِ، وَكَذَا أَبُّ لِسَيْفِهِ، أَي: تَهَيَّأَ لِسَلِّهِ. وَقَوْلُهُمْ: "إِبَّانَ ذَلِكَ" هُوَ
فِعْلَانٌ مِنْهُ، وَهُوَ الزَّمَانُ الْمُهَيَّأُ لِفِعْلِهِ وَمَجِيئِهِ.

* { فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَّةُ }

قوله: {الصَّاحَّةُ}: الصَّيْحَةُ الَّتِي تَصُحُّ الْإِذَانُ، أَي: تَصُمَّهَا لِشِدَّةِ وَقْفَعَتِهَا. وَقِيلَ:
هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ صَحَّةٍ بِالْحَجَرِ، أَي: صَكَّةٌ بِهِ. وَقَالَ الزَّمخَشِيرِيُّ: "صَحَّ لِحَدِيثِهِ
مِثْلَ أَصَاحٍ فَوُصِفَتِ النَّفْحَةُ بِالصَّاحَةِ مَجَازًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَصْحُونُ لَهَا". وَقَالَ ابْنُ
العَرَبِيِّ: "الصَّاحَةُ: الَّتِي تُورِثُ الصَّمَمَ، وَإِنهَا لَمُسْمِعَةٌ، وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ الْفَصَاحَةِ
كَقَوْلِهِ:

4505 - أَصَمَّهُمْ سِرُّهُمْ أَيَّامَ فُرْقَتِهِمْ * فَهَلْ سَمِعْتُمْ بِسِرِّ يُورِثُ الصَّمَمَا

وقال: 4506 - أَصَمَّ بِكَ الْبَّاعِي وَإِنْ كَانَ أَسْمَعَا *
وَجَوَابُ "إِذَا" مَحذُوفٌ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ {لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُعْنِيهِ}،
أَي: التَّقْدِيرُ: فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَةُ اشْتَغَلَ كُلُّ أَحَدٍ بِنَفْسِهِ.

* { يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ }

قوله: {يَوْمَ يَفِرُّ}: بَدَلٌ مِنْ "إِذَا"، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "يُعْنِيهِ" عَامِلًا فِي "إِذَا"
وَلَا فِي "يَوْمَ" لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِشَأْنٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَى مَوْصُوفِهَا.
وَالْعَامَّةُ عَلَى "يُعْنِيهِ" مِنَ الْإِغْنَاءِ، وَابْنُ مَحِيصَنٍ وَالزُّهْرِيُّ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ وَحَمِيدُ
وَابْنُ السَّمَيْعِ "يُعْنِيهِ" بَفَتْحِ الْيَاءِ وَبِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَنَانِي الْأَمْرُ، أَي:
قَصَدَنِي.

* { وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ }

(14/276)

قوله: {غَبَرَةٌ}: الْغَبَرَةُ: الْغُبَارُ، وَالْقَتْرَةُ: سَضْوَادُ كَالدُّخَانِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ:
"الْقَتْرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: الْغُبَارُ جَمْعُ الْقَتْرَةِ". قَالَ الْفَرَزْدَقُ:
4507 - مُتَوَّجٌ بَرْدَاءِ الْمُلِكِ يَتَّبِعُهُ * مَوْجٌ تَرَى فَوْقَهُ الرِّيَاطِ وَالْقَتْرَا
قَلْتُ: وَفِي عَطْفِهِ عَلَى الْغَبَرَةِ مَا يَبْرُدُ هَذَا، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: لَمَّا اخْتَلَفَ اللَّفْطَانِ
حَسَنَ الْعَطْفُ كَقَوْلِهِ:

4508 - * كَذِبًا وَمِينَا

وقوله:

4509 - * النَّأْيُ وَالنُّعْدُ

وهو خلافُ الأصلِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ النَّاءِ مِنْ "قَتْرَةٍ"، وَأَسْكَنَهَا ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ.

سورة التكويد

* { إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ }

قوله: { إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ } : في ارتفاع "الشمس" وجهان، أصحُّهما: أنها مرفوعة بفعل مقدر مبني للمفعول، حُذِفَ وقَسَّرَه ما بعده على الاشتغال. والرفع على هذا الوجه - أعني إضمار الفعل - واجب عند البصريين؛ لأنهم لا يجيزون أن يليها غيرُه، ويتأولون ما أوهم خلاف ذلك، والثاني: أنها مرفوعة بالابتداء، وهو قول الكوفيين والأخفش لطواهر قد جاءت في الشعر، وانتصر له ابن مالك وهناك أظهرت معه البحث. وقال الزمخشري "ارتفاع الشمس على الابتداء أو الفاعلية. قلت: بل على الفاعلية" ثم ذكر نحو ما تدم. وبعني بالفاعلية ارتفاعها بفعل في الجملة، وقد مر أنه يُسمَّى مفعول ما لم يسمَّ فاعله فاعلاً. وتقدم تفسير التكوير في أول "تنزيل". وارتفاع "النجوم" وما بعدها كما تقدم في "الشمس".

* { وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ }

والإنكدار: الانتثار، أي: انصبت كما ينصب العقاب إذا كسرت. قال العجاج يصف صفرًا:
4510 - أَبْصَرَ خِرْبَانَ الْقَلَاةِ فَاكْدَرَّ * تَقْصِي الْبَارِي إِذَا الْبَارِي كَسَرَ

* { وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ }

(14/277)

والعِشَار: جمع عُشْرَاء، وهي الناقة التي مرَّ لحملها عشرة أشهر، ثم هو اسمها إلى أن تصع في تمام السنة، وكذلك "نفاس" في جمع نفيساء. وقيل: العِشَار: السحاب. وعطلت، أي: لا تمطر. وقيل: الأرض التي تعطل رزغها. والتعطيل: الإهمال. ومنه قيل للمرأة: "عاطل" إذا لم يكن عليها حلي. وتقدم / في "بئر معطلة". وقال امرؤ القيس:

4511 - وَجِيْدٌ كَجِيْدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ * إِذَا هِيَ تَصَّنَتْ وَلَا بِمُعْطَلٍ
وقرأ ابن كثير في رواية "عطلت" بتخفيف الطاء. قال الرازي: "هو عطل غنما هو "عطلت" بفتح تين بمعنى تعطلت، لأن التشديد فيه للتعدي. يُقال: عطلت الشيء وأعطلته فَعَطَلَّ".

والوحوش: ما لم يتأنس من حيوان البر. والوحش أيضاً: المكان الذي لا أنس فيه، ومنه لقيته بوخيش إصمت، أي: ببلد قفر. والوحش: الذي يبيت جوفه خالياً من الطعام، وجمعه أوحاش، ويُسمى المنسوب إلى المكان الوحش: وحشي، وعبر بالوحشي عن الجانب الذي يضاد الإنسي، والإنسي ما يقبل من الإنسان، وعلى هذا وحشي القرس وإنسيه. وقرأ الحسن وابن ميمون بتشديد الشين من حشرت.

* { وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ }

قوله: {سُجِّرَتْ}: قرأ ابن كثير وأبو عمرو "سُجِّرَتْ" بتخفيف الجيم، والباقون بتشقيها على المبالغة والتكثير. وتقدّم اشتقاق هذه المادة.

* {وَإِذَا النُّفُوسُ رُؤِّجَتْ}

(14/278)

قوله: {رُؤِّجَتْ}: العامّة على تشديد الواو من التزويج، ورُوي عن عاصم "رُؤِّجَتْ" على فُوعِلَتْ. قال الشيخ: "والمُفَاعَلَةُ تكون بين اثنين" انتهى. قلت: وهي قراءة مُشْكِلَةٌ: لأنه ينبغي أن يُلفظ بواو ساكنة أخرى مكسورة. وقد تقدّم لك أنه اجتمع مثلاً، وسَكَنَ أَوْلَهُمَا وَجَبَ الإِدْغَامُ حتى في كلمتين، ففي كلمة واحدة بطريق الأولى.

* {وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ}

قوله: {الْمَوْءُودَةُ}: هي الينثُ تُدْفَنُ حَيَّةً مِنَ الْوَادِ، وَهُوَ التَّقْلُ؛ لِأَنَّهَا تُنْقَلُ بِالْتَرَابِ وَالْجَنْدَلِ. يُقَالُ: وَادَهُ يَبْدُهُ كَوَعَدَهُ يَعِدُهُ. وقال الزمخشيري: "وَإِذَا يَبْدُ، مَقْلُوبٌ مِنْ أَدِ يَوْوُدُ إِذَا أَنْقَلَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَلَا يَوْوُدُهُ حِفْظُهُمَا} لِأَنَّهُ إِتْقَالٌ بِالْتَرَابِ". قال الشيخ: "وَلَا يُدْعَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا كَامِلَ التَّصْرِيفِ فِي الْمَاضِي وَالْأَمْرِ وَالْمَضَارِعِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مُسَوِّغَاتِ إِدْعَاءِ الْقَلْبِ. وَالَّذِي يُعَلِّمُ بِهِ الْأَصَالَهَ مِنَ الْقَلْبِ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ النَّظْمَيْنِ فِيهِ حُكْمٌ يَشْهَدُ لَهُ بِالْأَصَالَةِ، وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ أَوْ كَوْنُهُ مَجْرَداً مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ وَالْآخِرُ فِيهِ مَزِيداً، وَكَوْنُهُ أَكْثَرَ تَصْرِفاً وَالْآخِرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، أَوْ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً مِنَ الْآخِرِ، وَهَذَا عَلَى مَا قُرِّرَ وَأُحْكِمَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ. فَالْأَوَّلُ: كَيْسٌ وَأَيْسٌ. وَالثَّانِي: كَطَامَنٌ وَاطْمَأَنَّ. وَالثَّلَاثُ: كَشَوَاعِبٌ وَشَوَاعِي. وَالرَّابِعُ: كَلْعَمْرِي وَرَعْمَلِي".

(14/279)

وقرأ العامّة: "الْمَوْءُودَةُ" بهمزة بينَ واوَيْنِ سَاكِنَتَيْنِ كَالْمَوْعُودَةِ. وقرأ البيهقي في رواية بهمزة مضمومة ثم واو ساكنة. وفيها وجهان، أحدهما: أن تكون كقراءة الجماعة ثم تقل حركة الهمة إلى الواو قبلها، وحذقت الهمة، فصار اللفظ الْمَوْوُودَةُ: واو مضمومة ثم أخرى ساكنة، فقلبت الواو المضمومة همزة نحو: "أجوه" في وجوه، فصار اللفظ كما ترى، ووزنها الآن المفعولة؛ لأن المحذوف عين الكلمة. والثاني: أن تكون الكلمة اسم مفعول من آده يؤوده مثل: قادة يقوده. والأصل: ماؤودة، مثل مفعوودة، ثم حذفت إحدى الواوين على خلاف المشهور في الحذف من نحو: مفعول ومضون فوزنها الآن: إمّا مفعلة إن قلنا: إن المحذوف الواو الزائدة، وإمّا مفعولة إن قلنا: إن المحذوف عين الكلمة، وهذا يظهر فصل علم التصريف.

وُقِرَىءَ "المَوْوُودَة" بضمِّ الواو الأولى على أنه نَقَلَ حركةَ الهمزة بعد حَذْفِهَا وَلَمْ يَفْلِبَ الواوَ هَمْزَةً. وقرأ الأعمش "المَوْوَدَة" بزنة المَوْرَة. وتوجيهه: أنه حَذَفَ الهمزة اعتباراً، فالتقى ساكنان، فحَذَفَ ثانيهما، ووزنُهَا المَفْعَلَة؛ لأنَّ الهمزة عينُ الكلمة، وقد حُذِفَتْ. وقال مكي: "بل هو تخفيفٌ قياسيٌّ؛ وذلكُ أَنَّهُ لَمَّا نَقَلَ حركةَ الهمزة إلى الواو لم يَهْمِزْهَا، فاستقلَّ الضمَّةُ عليها، سَكَنَهَا فالتقى ساكنان فحَذَفَ الثاني، وهذا كله خروجٌ عن الظاهر، وإنما يظهر في ذلك ما نَقَلَهُ الفُراء في وقْفِ حمزة: أنه يقفُ عليها كالمَوْرَة. قالوا: لأجل الخطِّ لأنها رُيِّمَتْ كذلك، والسرُّمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

(14/280)

والعامةُ على "سُئِلَتْ" مبنياً للمفعول مضمومَ السين. والحسنُ بكسرها منَّ سال يسال كما تقدّم. وقرأ أبو جعفر "فُئِلْتُ" بتشديد التاء على التثنية؛ لأنَّ المراد اسمُ الجنس، فناسبه التثنية. وقرأ عليُّ وابن معسود وابن عباس "سَأَلْتُ" مبنياً للفاعل، "فُئِلْتُ" بضمِّ التاء الأخيرة التي للمتكلم حكايةً لكلامها. وعن أبيِّ وابن مسعود أيضاً وابن يعمر "سَأَلْتُ" مبنياً للفاعل، "فُئِلْتُ" بتاءِ التانيث الساكنة كقراءة العامة.

* { وَإِذَا الصُّحُفُ تُنْشِرَتْ }

قوله: { تُنْشِرَتْ } : قرأ الأخوان وابن كثير وأبو عمرو بالثقل، والباقون بالتخفيف. ونافعٌ وحفصٌ وابنُ ذكوانٍ / "سُعَّرَتْ" بالثقل، والباقون بالتخفيف.

قوله: { عَلِمَتْ } : هذا جوابٌ "إذا" أولِ السورة وما عُطِفَ عليها. قوله: { كُنْشِطَتْ } ، أي: فُنْشِرَتْ، مِنْ قولهم: كُنْشِطَ جِلْدُ الشاةِ، أي: سَلَخَهَا. وقرأ عيد الله "فُنْشِطَتْ" بالقاف، وقد تقدّم أنهما يتعقبان كثيراً، وأنه قُرِيَءَ "قافوراً" و "كافوراً" في { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ }.

* { فَلَا أُفْسِمُ بِالْخُنَّسِ }

قوله: { بِالْخُنَّسِ } : جمعُ خَنِسٍ، والخُنُّوسُ: الانقباضُ. يقال: خَنَسَ مِنَ الْقَوْمِ وَأَخَنَسَ. وفي الحديث: "فَأَخَنَسْتُ"، أي: اسْتَحْقَيْتُ. والخَنَسُ: تَأَخَّرَ الْأَنْفُ عَنِ الشِّقَّةِ مع ارتفاع الأرتبة قليلاً. ويقال: رجلٌ أَخَنَسُ وامرأةٌ خَنَسَاءٌ. ومنه الخَنَسَاءُ الشاعرة. والخُنَّسُ في القرآن قيل: كواكبٌ سبعة: القمران ورُحْلُ والزهرُ والمُشْتَرِي والمَرِّيحُ وعُطَارِدُ. والكُنَّسُ: الدَّاخِلَةُ فِي الْكِنَاسِ وهو بيتُ الوَحْشِ. والجواري: جمعُ جارية. وقيل: هي بَقَرُ الوَحْشِ؛ لأنَّ هذه صفتُها وقيل: الأطباء، قالوا: لأنَّ الخَنَسَ يكون فيها.

* { وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ }

قوله: { عَسْعَسَ } : يقال: عَسْعَسَ وَسَعْسَعَ أَقْبَلَ. قال العجاج:

(14/281)

4512 - حتى إذا الصُّبْحُ لها تَنَفَّسَا * وانجَابَ عنها ليلُها وَعَسَعَسَا
أي: أَدْبَرَ. وقيل: هو لهما على طريق الاشتراك. وقيل: أَدْبَرَ بلغة قريش خاصة.
وقيل: أقبل ظلامه، وبُرِّجَّحُه مقابلته بقوله {وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ} وهذا هو قريبُ
من إِدْبَارِهِ.

* { زِي فُؤَّةٍ عِنْدَ زِي الْعَرْشِ مَكِينٍ }

قوله: {عِنْدَ زِي الْعَرْشِ}: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لـ "رسولٍ"، وأن يكونَ حالاً مِنْ
"مَكِينٍ"، وأصله الوصفُ، فلَمَّا قُدِّمَ نُصِبَ حالاً.

* { مُطَاعٍ تَمَّ أَمِينٍ }

قوله: {تَمَّ أَمِينٍ}: العامَّةُ على فَتْحِ الثَّاءِ؛ لأنَّه ظرفُ مكانٍ للبعيدِ. والعاملُ فيه
"مُطَاعٍ". وأبو البرهسم وأبو جعفر وأبو حيوة بضمِّها جعلوها عاطفةً، والتراخي
هنا في الرتبة؛ لأنَّ الثانيةَ أعظمُ من الأولى.

* { وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِصَنِينٍ }

قوله: {بِصَنِينٍ}: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالطاء بمعنى مُتَّهَمٍ، مِنْ
ظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ فيتعدَّى لواحدٍ. وقيل: معناه بضعيفِ القوةِ عن التبليغِ مِنْ
قولهم: "بئْرُ ظَنُونٌ"، أي: قليلةُ الماءِ. وفي مصحفِ عبد الله كذلك، والباقون
بالضادِ بمعنى: ببخيلٍ بما يتيه من قِبَلِ رَبِّهِ، إِلَّا أَنَّ الطبريَّ تَقَلَّ أَنْ الضادَ
خطوطُ المصاحفِ كلُّها، وليس كذلك لِمَا مرَّ، وكان رسولُ الله صلى الله عليه
وسلم يقرأ بها، وهذا دليلٌ على التمييز بين الحرفين، خِلافاً لِمَنْ يقول: إنه لو
وقع أحدهما مَوْقِعَ الآخرِ لجاز، لِعُسْرِ معرفتِهِ. وقد سَبَّحَ الزمخشري على مَنْ
يقول ذلك، وذكر بعضَ المخارجِ وبعضَ الصفاتِ، بما لا يليقُ التطويلُ فيه. و
"على الغيب" متعلقٌ بـ "طَنِينٍ" أو "بِصَنِينٍ".

* { فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ }

(14/282)

قوله: {فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ}: "أي"، منصوبٌ بـ "تَذْهَبُونَ" لأنه ظرفُ مُبْتَهَمٍ. قال أبو
البقاء: "أي: إلى أين، فحذف حرفَ الجرِ كقولك: ذهبْتُ الشامَ. ويجوزُ أَنْ
يُحْمَلَ على المعنى كأنه قال: أين تؤمنون". يعني أنه على الحذفِ، أو على
التضمينِ. وإليه نحا مكِّي أيضاً، ولا حاجة إلى ذلك البتة؛ لأنه ظرفُ مكانٍ مبهمٌ
لا مُحْتَصٍ.

* { لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ }

قوله: { لِمَنْ شَاءَ } : بدلٌ مِنْ "العالمين" بإعادة العامل، وعلى هذا فقوله "أَنْ يَسْتَقِيمَ" مفعولٌ "شاء" أي: لِمَنْ شاء الاستقامة، ويجوزُ أَنْ يكونَ "لِمَنْ شاء" خبراً مقدماً، ومفعول "شاء" محذوفٌ، و"أَنْ يَسْتَقِيمَ" مبتدأ. وقد مرَّ له نظيرٌ.

* { وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }

قوله: { إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ } : أي: إِلَّا وقتَ مشيئةِ الله، وقال مكئك "وَأَنْ فِي مَوْضِعِ خَفْضِ بِإِضْمَارِ الْبَاءِ، أَوْ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِحَذْفِ الْخَافِضِ" يعني أَنَّ الْأَصْلَ: إِلَّا بَأَنْ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ لِلْمَصَاحِبَةِ.

سورة الانفطار

* { وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ }

قوله: { فُجِّرَتْ } : العَامَّةُ على بنائه للمفعول مَثَقَلًا. وقرأ مجاهد مبنياً للفاعل مخففاً، من الفُجور، نظراً إلى قوله: { بَيْنَهُمَا بَرْخٌ لَا يَبْعِيَانِ }، فلمَّا زال البرخُ بَعِيَ. وقرأ مجاهد أيضاً والربيع ابن حُثَيْمٍ والزعفرانيُّ والثوري مبنياً للمفعول مخففاً.

* { وَإِذَا الْفُجُورُ بُعِثِرَتْ }

قوله: { بُعِثِرَتْ } : أي: قُلِبَتْ. يقال: بَعَثَرَهُ وَبَحَثَرَهُ بالعين والحاء. قال الزمخشري: "وهما مركبان من البعث والبحث مضموماً إليهما راءٌ" يعني: أَنَّهُمَا مِمَّا اتَّفَقَ مَعْنَاهُمَا؛ لِأَنَّ الرَّاءَ مَزِيدَةٌ فِيهِمَا إِذْ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَهَذَا كـ"دَمِثٌ وَدَمْتِرٌ، وَسَبِطٌ وَسَبِطِرٌ. وَ"عَلِمْتُ" جَوَابٌ "إِذَا".

(14/283)

* { يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ }

قوله: { مَا عَرَّكَ } : العَامَّةُ على "عَرَّكَ" ثلاثياً و"ما" استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. وقرأ ابن جبير والأعمش "ما عَرَّكَ" فاحتملُ أَنْ تكونَ استفهاميةً، وَأَنْ تكونَ تعجبيةً. ومعنى أَعْرَهُ: أدخله في العُرَّةِ أو جعله غَارًّا.

* { الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ }

قوله: { الَّذِي خَلَقَكَ } : يحتملُ الْإِتْبَاعَ على البدلِ والبيانِ والنعْتِ، والقَطْعَ إلى الرفعِ أو النصبِ.

قوله: { فَعَدَلَكْ } قرأ الكوفيون "عَدَلَكْ، فلم يجعلَ إحدى يَدَيْكَ أو رَجُلَيْكَ أطولَ، ولا إحدى عَيْنَيْكَ أوسعَ، فهو من التَّعْدِيلِ. وقراءَةُ التَّخْفِيفِ تحتملُ هذا، أي: عَدَلَّ بعضَ أعضائِكَ ببعض. وتحتملُ أنْ تَكُونَ من العُدُولِ، أي: صَرَفَكَ إلى ما شاء من الهيئاتِ والأشكالِ والأشباهِ.

* { فِيَا أَيُّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ }

قوله: { فِيَا أَيُّ صُورَةٍ }؛ يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنْ يتعلَّقُ بِـ"رَكَّبَكَ" و"ما" مزيدةٌ على هذا، و"شاء" صفةٌ لـ"صورة"، ولم يَعْطَفْ "رَكَّبَكَ" على ما قبله بإلفاءٍ، كما عَطَفَ ما قبله بها؛ لأنه بيانٌ لقوله: "فَعَدَلَكْ". والتقدير: فَعَدَلَكْ: رَكَّبَكَ في أَيِّ صُورَةٍ من الصورِ العجيبةِ الحسنةِ التي شاءها. والمعنى: وَصَعَكَ في صُورَةٍ اقتصَبْتَهَا مَشَبَهُ: على أنه حالٌ، أي: رَكَّبَكَ حاصلاً في بعض الصورِ الثالث: أنه يتعلَّقُ بِعَدَلَكْ، نقله الشيخ عن بعض المتأولين، ولم يَعْترَضْ عليه، وهو مُعْتَرَضٌ: بأنَّ في "أي" معنى الاستفهام، فلها صدرُ الكلام فكيف يعمل فيها ما تقدَّمها؟

(14/284)

وكانَّ الزمخشري استشعر هذا فقال: "ويكونُ في "أي" معنى التعجب، أي: فَعَدَلَكْ في أَيِّ صُورَةٍ عجيبة". وهذا لا يَحْسُنُ أنْ يكونَ مُجَوِّزاً لِتَقَدُّمِ العَامِلِ على اسمِ الاستفهام، وإنْ دَخَلَهُ معنى التعجب. ألا ترى أنْ كيف وأتى وإنْ دَخَلَهُما معنى التعجب لا يتقدَّمُ عاملهما عليهما. وقد اختلف النحويون في اسمِ الاستفهام إذا قُصِدَ به الاستثباتُ: هل يجوزُ تقديمُ عامله أم لا؟ والصحيح أنه لا يجوزُ، وكذلك لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ عاملُ "كم" الخبريةِ عليها لِشَبَهِها في اللفظِ بالاستفهاميةِ فهذا أولى، وعلى تعلُّقِها بِـ"عَدَلَكْ" تكونُ "ما" منصوبةً بِـ"شاء"، أي: رَكَّبَكَ ما شاء من التركيبِ، أي: تركيباً حَسَنًا، قاله الزمخشري، فظاهرُه أنها منصوبةٌ على المصدرِ.

وقال أبو البقاء: "ويجوزُ أنْ تكونَ "ما" زائدةً، وأنْ تكونَ شرطيةً، وعلى الأهرَبين: الجملةُ نعتٌ لـ"صورة"، والعائدُ محذوفٌ، أي: رَكَّبَكَ عليها. و"في" تتعلَّقُ بِـ"رَكَّبَكَ". وقيل: لا موضعٌ للجملة؛ لأنَّ "في" تتعلَّقُ بِأحدِ الفعلين، والجميعُ كلامٌ واحدٌ، وإنما تقدَّمُ الاستفهامُ على "ما" هو حَقُّه. قوله: "بأحدِ الفعلين" يعني: شاءَ وَرَكَّبَكَ. وَتَحَصَّلَ في "ما" ثلاثةُ أوجهٍ: الزيادةُ، وكونُها شرطيةً، وحينئذٍ جوابُها محذوفٌ، والنصبُ على المصدريةِ، أي: واقعةٌ موقعٌ مصدرٍ.

* { كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالذِّبْنِ }

والعامةُ: "يُكذِّبُونَ" خطاباً. والحسن وأبو جعفر وشيْبَةُ بياض العَيْبَةِ.

* { وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ }

قوله: {وَإِنَّ عَلَيْكُمْ}: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً مِنْ فاعلِ تُكذِّبُونَ، أي: تُكذِّبُونَ والحالةُ هذه، ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، أخبرهم بذلك لينزجروا.

* { يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ }

(14/285)

قوله: {يَعْلَمُونَ}: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً، وَأَنْ يكونَ حالاً من ضمير "كاتبين"، وَأَنْ يكونَ نعتاً لـ "جسيم"، وَأَنْ يكونَ مستأنفاً.

* { يَصَلُّوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ }

قوله: {يَصَلُّوْنَهَا}: يجوزُ فيه أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في الجارِّ لوقوعه خبراً، وَأَنْ يكونَ مستأنفاً. وقرأ العامةُ "يَصَلُّوْنَهَا" مخففاً مبنياً للفاعل. وابن مقسم مشدداً مبيناً للمفعول، وتقدّم مثله.

* { يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ }

قوله: {يَوْمَ لَا تَمْلِكُ}: قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع "يوم" على أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو يومٌ. وجوّز الزمخشري أَنْ يكونَ بدلاً مِمَّا قَبْلَهُ، يعني قوله: "يَوْمَ الدِّينِ". وقرأ أبو عمرو في روايةٍ "يومٌ" مرفوعاً منوناً على قَطْعِهِ عن الإضافة، وجَعَلَ الجملةَ نعتاً له، والعائدُ محذوفٌ، أي: لَا يَمْلِكُ فِيهِ. وقرأ الباقر "يَوْمَ" بالفتح. وقيل: هي فتحةُ إعرابٍ، ونصبُه بإضمار أعني أو يتجاوزون، أو بإضمار اذكُرْ، فيكونُ مفعولاً به، وعلى رأي الكوفيين يكونُ خبراً لمبتدأ مضمّر، وإنما بُني لإضافته للفعل، وإن كان معرباً، كقوله {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ} وقد تقدّم.

سورة المطففين

* { وَيَلُّ لِلْمُطَفِّفِينَ }

قوله: {ويَلُّ}: مبتدأ، وسَوَّعَ الابتداءَ به كونه دعاءً. ولو نُصِبَ لجاز. وقال مكي: "والمختارُ في "ويَلُّ" وشبهه إذا كان غيرَ مضافٍ الرفعُ. ويجوزُ النصبُ، فإنْ كَانَ مضافاً أو مُعَرِّفاً كَانَ أختيَارُ / فهي النصبُ نحو: {ويَلِّكُمْ لَا تَفْتَرُوا}. و"للمُطَفِّفينَ" خبرُه.

والمُطَفِّفُ: المُتَقَصِّصُ. وحقِيقَتُهُ: الأَحْذُ في كيلٍ، أو وَزْنٍ، شيئاً طفيفاً، أي: تَزْرَأُ حقيراً، ومنه قولهم: "دونَ الطفيف"، أي: الشيء التافه لقلته.

* { الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ }

(14/286)

قوله: { عَلَى النَّاسِ } : فيه وجهٌ: أجدُّها: أَنَّهُ متعلِّقٌ بـ"اكتالوا" و"على" و"من" تَعْتَبَانِ هنا. قال الفراء: "يقال: اكَتَلْتُ على الناس: اسْتَوْقَيْتُ مِنْهُمْ، وَاكْتَلْتُ مِنْهُمْ: أَخَذْتُ مَا عَلَيْهِمْ" وقيل: "على" بمعنى "من". يقال: اكَتَلْتُ عَلَيْهِ وَمِنْهُ، بِمَعْنَى، وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ. وقيل: "على" تتعلَّقُ بـ"يَسْتَوْفُونَ". قال الزمخشري: "لَمَّا كَانَ اِكْتِيَالُهُمْ اِكْتِيَالًا يَصْرُهُمْ وَيُتَحَامَلُ فِيهِ عَلَيْهِمْ أَبَدَلِ "على" مَكَانَ "من" للدلالة على ذلك. ويجوزُ أن تتعلَّقَ بـ"يَسْتَوْفُونَ"، وَقَدَّمَ المفعولَ على الفعل لإفادَةِ الخصوصيةِ، أي: يَسْتَوْفُونَ على الناس خاصةً، فَأَمَّا أَنْفُسُهُمْ فَيَسْتَوْفُونَ لَهَا" انتهى. وهو حسنٌ.

* { وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ }

قوله: { كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ } : رُسِمَتَا فِي المصحفِ بغير ألفٍ بعد الواوِ فِي الفعلينِ، فَمِنْ تَمَّ اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي "هم" علي وجهين، أحدهما: هو ضميرُ نصبٍ، فيكونُ مفعولاً به، ويعودُ على الناسِ، أي: وَإِذَا كَالُوا النَّاسَ، أَوْ وَزَنُوا النَّاسَ. وعلى هذا فالأصلُ فِي هَذَيْنِ الفعلينِ التعديُّ لِاثْنَيْنِ، لِأَحَدِهِمَا بِنَفْسِهِ بِلَا خِلافٍ، ولِلآخرِ بحرفِ الجرِّ، وَبِجَوَازِ حَذْفِهِ. وهل كلُّ منهما أصلٌ بِنَفْسِهِ، أَوْ أَحَدُهُمَا أصلٌ لِلآخرِ؟ خِلافٌ مشهورٌ. والتقدير: وَإِذَا كَالُوا لَهُمْ طَعَامًا أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ، فَحُذِفَ الحرفُ وَالْمفعولُ المُستترِح. وأنشد الزمخشريُّ:
4513 - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَا قَلًا * وَلَقَدْ تَهَيَّيْتُكَ عَن بَنَاتِ الأَوْتَرِ

(14/287)

أي: جَنَيْتُكَ لَكَ. والثاني: أَنَّهُ ضميرُ رفعٍ مُؤكِّدٍ للواوِ. والضميرُ عائدٌ على المطلقينِ، ويكونُ على هذا قَدْ حَذَفَ المَكِيلَ المَكِيلَ لَهُ والموزونَ والموزنَ لَهُ. إِلَّا أَنَّ الزمخشريَّ رَدَّ هَذَا، فَقَالَ: "وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ضميرًا مرفوعًا للمطلقينِ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى تَظْمٍ فاسِدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ المَعْنَى: إِذَا أَخَذُوا مِنَ النَّاسِ اسْتَوْفُوا، وَإِذَا أَعْطَوْهُمْ أَحْسَرُوا. فَإِنْ جَعَلْتَ الضميرَ للمطلقينِ انقلبَ إِلَى قولِكَ: إِذَا أَخَذُوا مِنَ النَّاسِ اسْتَوْفُوا، وَذَا تَوَلَّوْا الكِيلَ أَوْ الوِزْنَ هُم عَلَى الخِصْوصِ أَحْسَرُوا، وَهُوَ كَلَامٌ مُتَّافِرٌ؛ لِأَنَّ الحَدِيثَ وَقَعَ فِي الفِعلِ لَا فِي المَبَاشِرِ".

(14/288)

قال الشيخ: "ولا تنافرٌ فيه بوجهٍ، ولا فرقٌ بينَ أ، يُؤكِّدُ الضميرُ أَوْ لَا يُؤكِّدُ، والحديثُ واقعٌ فِي الفعلِ. غايةٌ ما فِي هَذَا أَنَّ متعلِّقَ الاستيفاءِ - وهو على الناسِ - مذكورٌ، وهو فِي { كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ } محذوفٌ للعلمِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُمْ لَا يُخْسِرُونَ ذَلِكَ لِأَنْفُسِهِمْ". قلت: الزمخشريُّ يريدُ أَنْ يُحَافِظَ

على أنّ المعنى مرتبطٌ بشيئين: إذا أخذوا مِنْ غيرهم، وإذا أعطوا غيرهم، وهذا إنما يَتِمُّ على تقدير أن يكونَ الضميرُ منصوباً عائداً على الناس، لا على كونه ضميرَ رفع عائداً على المطلقين، ولا شك أن هذا المعنى الذي ذكره الزمخشريُّ وأرادَه أتمُّ وأحسنُ مِنَ المعنى الثاني. ورجَّح الأولُ سقوطُ الألفِ بعد الواو، ولأنه دالٌّ على اتصالِ الضميرِ، إلا أنَّ الزمخشري استدركه فقال: "والتعلقُ في إبطاله بخطِّ المصحفِ وأنَّ الألفَ التي تُكتب بعد واو الجمع غيرُ ثابتة فيه، بركيك لأنَّ حَظَّ المصحفِ لم يُراعَ في كثيرٍ منه حدَّ المصطلحِ عليه في علم الخطِّ، على أني رأيتُ في الكتبِ المخطوطةِ بأيدي الأئمةِ المُتقنين هذه الألفَ مرفوضةً لكونها غيرَ ثابتةٍ في اللفظِ والمعنى جميعاً؛ لأنَّ الواوَ وحدَها مُعطيَّةٌ معنى الجَمْع، وإنما كتبت هذه الألفَ تفرقةً بين واو الجمع وغيرِها في نحو قولك: "هم [لم] يدْعُوا"، و "هو يدْعُو"، فمن لم يُثبِتْها قال: المعنى كافٍ في التفرقةِ بينهما، وعن عيسى بن عمرٍ وحمزة أنها يرتكان ذلك، أي: يجعلان الضميرين للمطلقين، ويقفان عند الواوَيْنِ وُقَيْفَةً يُبَيِّنَان بها ما أرادا".

(14/289)

ولم يَدْكُرْ فعلَ الوزنِ أولاً؛ بل اقتصر على الكيل، فقال: "إذا اُكْتالوا" ولم يَقُلْ: أو اُتْرِنوا، كما قال ثانياً: أو وَرَنُوهم. قال الزمخشري: "كأنَّ المطلقين كانوا لا يأخذون ما يُكَالُ وُيُورَنُ إلا بالمكاييلِ دومن الموازين لتمكنهم بالاكتيال من الاستيفاءِ والسَّرِقَةِ؛ لأنَّهم يَدْعُدُونَ وَيَحْتَالُونَ في المَلءِ، وإذا أعطوا / كالوا وورنوا لتمكنهم من البَحْسِ في النوعين جميعاً".
قوله: "يُخسِرون" جوابُ "إذا" وهو مُعَدِّيٌّ بالهمزة. يقال: خَسِرَ الرجلُ، وأخسَرْتُهُ أنا، فمفعوله محذوفٌ، أي: يُخسِرون الناسَ متاعَهم.

* { أَلَا يَطْرُنُّ أَوْلَايَكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ } *

قوله: { أَلَا يَطْرُنُّ } : الظاهرُ أنها "إلا" التحضيضية، حَصَّهم على ذلك، ويكونُ الطرُنُّ بمعنى اليقين. وقيل: هل لا النافية دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ.

* { يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ } *

قوله: { يَوْمَ يَقُومُ } : يجوزُ نصبُه بـ "مَبْعُوثُونَ"، قاله الزمخشري: أو بـ يُبْعَثُونَ "مقدراً، أو على البدلِ مِنْ محلِّ "يوم"، أو بإضمار "أعني"، أو هو مرفوعُ المحلِّ خبراً لمبتدأ مضمراً، أو مجروراً بدلاً من "ليومٍ عظيمٍ"، وإنما بُني في هَذَيْنِ الوجهين على الفتحِ لإضافته للفعل، وإن كان مضارعاً، كما هو رأي الكوفيين، ويَدُلُّ على صحة هَذَيْنِ الوجهين قراءةُ زيد بن علي "يومُ يقومُ" بالرفعِ، وما حكاه أبو معاذٍ القاريُّ "يوم" بالجرِّ على ما تقدَّم.

* { كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سَجِّينٍ } *

(14/290)

قوله: {لَفِي سِجِّينٍ}: اختلفوا في نون "سِجِّينٍ". فقيل: هي أصليةٌ اشتقاقٌ من السِّجْن وهو الحَبْسُ، وهو بناءٌ مبالغةٌ، فسِجِّين من السِّجْن كسِكْرٍ من السُّكْرِ. وقيل: بل هي بدلٌ من اللام، والأصل: سِجِّيلٌ، مشتقاً من السِّجْل وهو الكتابُ. واختلفوا فيه أيضاً: هل هو اسمٌ موضع، أو اسمٌ كتابٍ مخصوصٍ؟ وهل هو صفةٌ أو عَلْمٌ منقولٌ مِنْ وصفٍ كحَاتِمٍ. وهو مصروفٌ إذ ليس فيه إلا سببٌ واحدٌ وهو العَلَمِيَّةُ، وإذا كان اسمَ مكانٍ، فقوله "كِتَابٌ مَرْقُومٌ": إمَّا بدلٌ منه، أو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وهو ضميرٌ يعودُ عَلَيْهِ، وعليه التقديرين فهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ الكتابَ ليس هو المكانَ فقيل: التقدير: هو مَحَلُّ كتابٍ، ثم حُذِفَ المضافُ. وقيل: التقدير: وما أدراك ما كتابٌ سِجِّينٌ؟ فالحذفُ، إمَّا مِنَ الأَوَّلِ، وإمَّا مِنَ الثاني: وأمَّا إذا قُلْنَا: إنه اسمٌ لـ "كتاب" فلا إشكال.

(14/291)

وقال ابن عطية: "مَنْ قَالَ: إِنَّ سِجِّيناً مَوْضِعٌ فَكِتَابٌ مَرْفُوعٌ، عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ "إِنَّ" وَالظَّرْفُ الَّذِي هُوَ "لَفِي سِجِّينٍ" مُلغَى، وَمَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ الْخَسَارَةِ، فَكِتَابٌ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، التَّقْدِيرُ: هُوَ كِتَابٌ، وَيَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ مَفْسُوراً لِسِجِّينٍ مَا هُوَ؟" انتهى، وَهَذَا لَا يَصِحُّ البتَّةُ؛ إِذْ دَخَلَ اللَّامُ يُعَيِّنُ كَوْنَهُ خَبِراً فَلَا يَكُونُ مُلغَى. لَا يُقَالُ: اللَّامُ تَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبْرِ فَهَذَا مِنْهُ فَيَكُونُ مُلغَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَ الْخَبْرُ وَهُوَ "كِتَابٌ" عَامِلاً أَوْ صِفَةً عَامِلاً هُوَ "مَرْقُومٌ" لَامْتَنَعَ ذَلِكَ. أَمَّا مَنَعَ عَمَلِ "كِتَابٌ" فَلأنَّه مَوْصُوفٌ، وَالْمَصْدَرُ الْمَوْصُوفُ لَا يَعْمَلُ. وَأَمَّا امْتِنَاعُ عَمَلِ "مَرْقُومٌ" فَلأنَّه صِفَةٌ، وَمَعْمُولُ الصِّفَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا. وَأَيْضاً فَإِلَّا مَّ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبْرِ بِشَرْطِهِ، وَهَذَا لَيْسَ مَعْمُولاً لِلْخَبْرِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ الْجَارُ هُوَ الْخَبْرُ، وَلَيْسَ بِمُلغَى. وَأَمَّا قَوْلُهُ ثانياً "وَيَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ مَفْسُوراً لِسِجِّينٍ مَا هُوَ" فمُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ لَيْسَ هُوَ الْخَسَارَةُ الَّتِي جُعِلَ الضَّمِيرُ عَائِداً عَلَيْهِ مُخْبِراً عَنْهُ بِ"كِتَابٌ".

وقال الزمخشري: "فإن قلت: قد أخبر الله تعالى عن كتاب الفجار بأنه في سِجِّينٍ وَقَسَّرَ سِجِّيناً بِـ "كِتَابٍ مَرْقُومٍ" فكأنه قيل: إنَّ كِتَابَهُمْ فِي كِتَابٍ مَرْقُومٍ فما معناه؟ قلت: "سِجِّين" كتابٌ جامعٌ، هو ديوانُ الشَّرِّ دُونَ اللَّهِ فِيهِ أَعْمَالُ الشَّيَاطِينِ وَأَعْمَالُ الْكُفَرَةِ الْقَسَقَةِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَهُوَ كِتَابٌ مَسْطُورٌ بَيْنَ الْكِتَابَةِ، أَوْ مَعْلَمٌ يَعْلَمُ مَنْ رَأَهُ أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهِ فَالْمَعْنَى: أَنَّ مَا كُتِبَ مِنْ أَعْمَالِ الْفُجَّارِ مُنْبِتٌ فِي ذَلِكَ الدِّيوانِ، وَيُسَمَّى سِجِّيلاً فَعَيْلاً مِنَ السِّجْلِ وَهُوَ الْحَبْسُ والتَضْيِيقُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْجِنْسِ والتَضْيِيقِ فِي جَهَنَّمَ" انتهى.

* { كِتَابٌ مَرْقُومٌ }

وَالرَّفْعُ: الْحَطُّ. وَقِيلَ: الْحَنَمُ بِلُغَةِ جَمِيْرٍ، وَالصَّحِيحُ الأَوَّلُ. قَالَ: /

(14/292)

4514 - سَأْرُقُمْ فِي الْمَاءِ الْقَرَّاحِ إِلَيْكُمْ * عَلَى بُعْدِكُمْ إِنْ كَانَ لِلْمَاءِ رَاقِمٌ
وَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَادَّةُ فِي الْكَهْفِ.

* { الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ }

قوله: { الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ } : يجوزُ فيه الإِبتاعُ نعتاً وبدلاً وبياناً، والقطعُ رفعاً ونصباً.

* { إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِ آبَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ }

قوله: { إِذَا } : العامَّةُ على الخير. والحسن "إذا" على الاستفهام الإنكاريِّ.
والعامَّةُ "تَنَلَّى" بتاءين من فوق، وأبو حيوة وابن مقسم بالياء من تحت؛ لأنَّ
التأنيث مجازيٌّ.

* { كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

قوله: { بَلْ رَانَ } : قد تقدَّم وَفُفُّ حَفْصٌ عَلَى "بَل" فِي الْكَهْفِ. وَالرَّيْنُ وَالرَّانُ
الغشاوة على القلب، كالصِّدَأِ عَلَى الشَّيْءِ الصَّقِيلِ مِنْ سَيْفٍ وَمِرْآةٍ وَنَحْوِهِمَا.
قال الشاعر:

4515 - وَكَمْ رَانَ مِنْ ذَنْبٍ عَلَى قَلْبٍ فَاجِرٍ * فَتَابَ مِنَ الذَّنْبِ الَّذِي رَانَ
وَأَجَلَى

وَأَصْلُ الرَّيْنِ: الغلبة، ومنه: رَاتَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَقْلِ شَارِبِهَا. وَرَانَ الْعَشْيُ عَلَى
عَقْلِ الْمَرِيضِ. قَالَ:

4516 -رَاتَتْ بِهِ الْحَمَّ * رُ
وقال الزمخشري: "يقال: رَانَ عَلَيْهِ الذَّنْبُ وَغَانَ، رَيْنًا وَعَيْنًا. وَالْعَيْنُ الْعَيْمُ.
ويقال: رَانَ فِيهِ النَّوْمُ: رَسَخَ فِيهِ، وَرَاتَتْ بِهِ الْخَمْرُ: ذَهَبَتْ بِهِ". وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ:
"رَيْنَ بِالرَّجْلِ رَيْنًا. فَجَاءَ مَصْدَرُهُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ وَسَاكِنَهَا. وَ"مَا كَانُوا" هُوَ
الْفَاعِلُ. وَ"مَا" يَتَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ
مَحذُوفٌ. وَأَمِيلَتْ أَلْفُ "رَانَ" وَفَحَمَّتْ، فَأَمَالَهَا الْأَخْوَانُ وَأَبُو بَكْرٍ وَقَحَّمَهَا
الْبَاقُونَ، وَأَدْغَمَ لَامُ "بَل" فِي الرَّاءِ وَأَظْهَرَتْ.

* { كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ }

(14/293)

قوله: { عَنْ رَبِّهِمْ } : متعلِّقٌ بِالْخَيْرِ، وَكَذَلِكَ "يَوْمَئِذٍ". وَالتَّنْوِينُ عَوْضٌ مِنْ جُمْلَةٍ
تَقْدِيرُهَا، يَوْمٌ إِذْ يَقُومُ النَّاسُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنَاسِبْ إِلَّا تَقْدِيرُهَا.

* { ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ }

قوله: {يُقَالُ}: يجوزُ أَنْ يَكُونَ القَائِمُ مَقَامَ الفَاعِلِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ جَمَلَةٌ قَوْلُهُ {هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ} . ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الجَمَلَةُ نَفْسَهَا، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ المَصْدَرُ، وقد تَقَدَّمَ تحريره أولَ البقرة.

* { كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ }

قوله: {لَفِي عِلِّيَّينَ}: هو خبر "إِنَّ". وقال ابنُ عطية هنا كما قال هناك، ويُردُّ عليه بما تَقَدَّمَ. وَعِلِّيُّونَ جمعُ عَلِيٍّ، أو هو اسمُ مكانٍ في أعلى الجنة، وَجَرَى مَجْرَى جمعِ العقلاء فَرُفِعَ بالواوِ وَنُصِبَ وَجُرَّ بالياءِ مع فوات شرطِ العقل. وقال أبو البقاء: "واحدُهم عَلِيٌّ وهو الملك. وقيل: هي صيغةُ الجمعِ مثلَ عشرين" ثم ذكر نحواً مما ذَكَرَهُ في "سَجِّين" مِنْ الحَدْفِ المتقدِّم. وقال الزمخشري: "عِلِّيُّونَ: عِلْمٌ لديوانِ الخبرِ الَّذِي دُونَ فِيهِ كُلِّ مَا عَمِلَتْهُ الملائكةُ وَصُلِحَاءُ الثَّقَلَيْنِ، منقولٌ مِنْ جَمْعِ "عَلِيٍّ" فَعَمِلَ مِنَ العُلُوِّ كـ "سَجِّين" مِنْ السَّجْنِ"، سُمِّيَ بذلك: إمَّا لانه سببُ الارتفاعِ، وإمَّا لِأنهُ مرفوعٌ في السماءِ السابعةِ". قلت: وتلك الأقوالُ الماضيةُ في "سَجِّين" كلها عائدةٌ هنا.

* { يَسْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ }

قوله: {يَسْهَدُهُ}: جملةٌ يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً ثانيةً، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً.

* { تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَصْرَةَ النَّعِيمِ }

قوله: {تَعْرِفُ}: العائِمةُ على إسنادِ الفعلِ إلى المخاطبِ، أي: تَعْرِفُ أنت يا محمدٌ، أو كُلٌّ مِنْ صَحَّ مِنْهُ المَعْرِفَةُ.

(14/294)

وقرأ أبو جعفر وابنُ أبي إسحاق وشيبةُ وطلحةُ ويعقوبُ والزعفراني "تُعْرِفُ" مبنياً للمفعول، "نَصْرَةَ" رَفَعُ على قيامِها مَقَامَ الفَاعِلِ. وعلي بن زيد كذلك إلاَّ أَنَّهُ بالياءِ أسْفَلَ لِأَنَّ التَّائِيَتِ مجازي.

[وقوله: {يَنْظُرُونَ} حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الخيرِ أو مستأنف] [و "على الأرائك" متعلقٌ بـ "يَنْظُرُونَ" أو حالٌ من ضميره، أو حالٌ مِنْ ضميرِ المستكنِّ في الخبر].

* { يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَحْتُومٍ }

قوله: {مِنْ رَحِيقٍ}: الرحيقُ: الشرابُ الَّذِي لا غِشَّ فِيهِ، وقيل: أجودُ الخمرِ. وقال حسان:

4517 - * بَرَدِي يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

* { خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ }

قوله: { خِتَامُهُ } : قرأ الكسائيُّ " خَاتَمَهُ " بفتح التاءِ بعد الألفِ. والباقون بتقديمها على الألفِ، فوجهُ قراءةِ الكسائيِّ أنَّه جعله اسماً لما تُخْتَمُ به الكأسُ بدليلِ قوله " مَخْتومٌ "، ثم بيَّن الخاتمَ ما هو؟ وروى عن الكسائيِّ أيضاً كَسْرُ التاءِ، فيكونُ كقوله تعالى: { وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ } والمعنى: خاتمٌ رائحتهُ مِسْكٌ، ووجهُ قراءةِ الجماعةِ أنَّ الخِتَامَ هو الطينُ الذي يُخْتَمُ به الشيءُ، فجعلَ بدَلَه المِسْكُ. قال الشاعر:

4518 - كَأَنَّ مُشْعَشَعًا مِنْ حَمْرٍ بُصْرِي * الْبُحْثُ مَسْدُودَ الْخِتَامِ
وقيل: خَلَطَهُ وَمِزَاجَهُ. وقيل: خَاتَمْتُهُ، أي: مَقَطَعْتُ شُرْبَهُ يَجِدُ فِيهِ الْإِنْسَانُ رِيحَ الْمِسْكِ. والتَنَافُسُ: المِغَالَبَةُ فِي الشَّيْءِ النَّفِيسِ. يقال: تَفَسَّطْتُ بِهِ تَفَاسَةً، أي: بَخَلْتُ بِهِ، وَأَصْلُهُ مِنَ النَّفْسِ لِعِزَّتِهَا.

* { وَمِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ }

(14/295)

قوله: { مِنْ تَسْنِيمٍ } : التَّسْنِيمُ اسْمٌ لَعَيْنٍ فِي الْجَنَّةِ. قال الزمخشري: "تَسْنِيمٌ عِلْمٌ لَعَيْنٍ بَعِيْنَهَا، سُمِّيَتْ بِالتَّسْنِيمِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ سَبَّغَهُ: إِذَا رَفَعَهُ". قلت: وفيه نظيرٌ؛ لأنه كان مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُمَيِّعَ الصَّرْفَ لِلْعَلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَإِنْ كَانَ مِجَازِيًّا. وَلَا يَفْدُخُ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ مَذْكَرَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِحَالِ الْعَلْمِيَّةِ. أَلَا تَرَى تَصَّهَمَ عَلَيَّ أَنَّهُ لَوْ سُمِّيَ بَزِيدٍ امْرَأَةً وَجَبَ الْمَنْعُ، وَإِنْ كَانَ فِي "هِنْدٍ" وَجْهَانِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَقُولَ: دَهَبَ بِهَا مَدَّهَبَ الْهِنْدِ وَنَحْوَهُ، فَيَكُونَ كَوَاسِطٍ وَدَائِقِ.

* { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ }

قوله: { عَيْنًا } : فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ حَالٌ، قَالَه الزجَّاجُ، يَعْنِي مِنْ "تَسْنِيمٍ" لِأَنَّهُ عِلْمٌ لِشَيْءٍ بَعِيْنِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ بِكَوْنِهِ جَامِدًا. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ، قَالَه الزمخشري. الثَّالِثُ: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِـ يُسْقَوْنَ مَقْدَرًا، قَالَه الْأَخْفَشُ. وَقَوْلُهُ: "يَشْرَبُ" بِهَا، أَي: مِنْهَا، أَوْ الْبَاءُ زَائِدَةٌ، أَوْ صَمْنٌ "يَشْرَبُ" مَعْنَى يَرْوِي. وَتَقَدَّمَ هَذَا مُشْبَعًا فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ.

* { إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَصْحَكُونَ }

قوله: { مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا } : مَتَعَلِّقٌ بِـ "يَصْحَكُونَ"، أَي: مِنْ أَجْلِهِمْ، وَقُدِّمَ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ. وَالتَّعَاظُرُ: الرَّمُزُ بِالْعَيْنِ.

* { وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ }

قوله: { فَكِهِينَ } : قرأ حفص "فَكِهينَ" دون ألف. والباقون بها. فقيل: هما بمعنى. وقيل: فكهين: أشيرين، وفاكهين: من التفكه. وقيل: فكهين: فَرِحين، وفاكهين ناعمين. وقيل: فاكهين أصحابُ فاكهةٍ ومِزَاجِ.

* { وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَصَالُونَ }

قوله: {وَإِذَا رَأَوْهُمْ}: يجوزُ أَنْ يكونَ المرفوعُ للكفار، والمنصوبُ للمؤمنين، ويجوزُ العكسُ، وكذلك الضميران في "أرسلوا عليهم".

(14/296)

* { فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَصْحَكُونَ }

قوله: {فَالْيَوْمَ}: منصوبٌ بـ"يَصْحَكُونَ". ولا يَصُرُّ تقديمه على المبتدأ؛ لأنَّه لو تقدَّم العاملُ هنا لجاز؛ إذا لا لَبَسَ، بخلاف "زيدٌ قام في الدار" لا يجوز: في الدار زيدٌ قام.

* { عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ }

قوله: {عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ}: كما تقدَّم في نظيره.

* { هَلْ تُؤبَتِ الْكُفَّارَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ }

قوله: {هَلْ تُؤبَتِ}: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ الاستفهاميةُ معلقةً للنظرِ قبلها، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بعد إسقاطِ الخافضِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ على إضمارِ القولِ، أي: يقولون: هل تُؤبَتِ وتُؤبَتِ، أي: جُوزِي. يُقال: تَوَّبه وأتابه. قال الشاعر:

4519 - سَأَجْزِيكَ أَوْ يَجْزِيكَ عَنِي مُتَوِّبٌ * وَحَسْبُكَ أَنْ يُنْتَى عَلَيْكَ وَتُحْمَدَا
وأدغم أبو عمرو والكسائي وحمزة لام "هل" في التاء. وقوله "ما كانوا" فيه حذفٌ، أي: ثوابٌ ما كانوا. و"ما" موصولٌ اسميٌّ أو حرفيٌّ.

سورة الانشقاق

* { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ }

قوله: {إِذَا السَّمَاءُ}: كقوله: {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ} في إضمارِ الفعلِ وَعَدَمِهِ. وفي "إذا" هذه احتمالان، أحدهما: أَنْ تكونَ شرطيةً. والثاني: أَنْ تكونَ غيرَ شرطيةً. فعلى الأول في جوابها خمسةٌ أوجه، أحدها: أنه "أدَّتْ"، والواوُ مزيدةٌ. الثاني: أنه "فَمَلَّاقِيهِ"، أي: فأنت مُلَّاقِيهِ. وإليه ذهب الأخفش. الثالث: أنه {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ} على حذفِ الفاء. الرابع: أنه {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ} أيضاً، ولكن على إضمارِ القولِ، أي: يُقال: يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ. الخامس: أنه مقدرٌ تقديرُه: بُعِثْتُمْ. وقيل: تقديرُه: لاقِي كلَّ إنسانٍ كَدْحَه. وقيل: هو ما صرَّح به في سورتي التكويد والانفطار، وهو قوله: {عَلِمَتْ نَفْسٌ} قاله الزمخشري، وهو حسنٌ.

(14/297)

وعلى الاحتمال الثاني فيها وجهان، أحدهما: أنها منصوبةٌ مفعولاً بها، بإضمار
أذكر. والثاني: أنها مبتدأ، وخبرها "إذا" الثانية، والواو مزيدةٌ، تقديره: وقتٌ
انشقاق السماء وقت مَدَّ الأرض، أي: يقع الأمران في وقت واحد، قاله
الأخفش أيضاً. والعامل فيها إذا كانت ظرفاً عند الجمهور جوابها: إمَّا المفلوظُ
به، وإمَّا المقدر. وقال مكي: "وقيل: العامل "انْشَقَّتْ". وقال ابن عطية: "قال
بعض النحاة: العامل "انْشَقَّتْ"، وأبى ذلك كثيرٌ من أئمتهم؛ لأنَّ "إذا" مضافةٌ
إلى "انْشَقَّتْ"، وَمَنْ يُجِرْ ذَلِكَ تَصْعَفُ عنده الإضافة وَيَقْوَى معنى الجزاء.
وقرأ العامة "انْشَقَّتْ" بتاء التانيث ساكنةً، وكذلك ما بعده. وقرأ أبو عمرو في
رواية عبيد بن عقيل بإشمام الكسر في الوقف خاصة، وفي الوصل بالسكون
المحض. قال أبو الفضل: "وهذا من التغييرات التي تلحق الروي في القوافي.
وفي هذا الإشمام بيانٌ أنَّ هذه التاء من علامة تنيث الفعل للإناث، وليست مِمَّا
على ما في الأسماء بالتاء، وذلك لغة طييء، وقد حُمِلَ في المصاحف بعضُ
التاءات على ذلك".

وقال ابن عطية: "وقرأ أبو عمرو "انْشَقَّتْ" يقف على التاء كأنه يُشْمَلُها شيئاً
من الجر، وكذلك في أخواتها. قال أبو حاتم: "سمعتُ أعرابياً فصيحاً في بلادِ
قيس يكسِرُ هذه التاءات". وقال ابن خالويه: "انْشَقَّتْ" بكسر التاء عبيد عن
أبي عمرو. قلت: كأنه يريدُ إشمامَ الكسر، وأنه في الوقفِ دونَ الوصلِ لأنه
مُطَلَّقٌ، وغيره مقيدٌ، والمقيدُ يقضي على المطلق. وقال الشيخ: "وذلك أنَّ
الفواصلَ تجري مجرى القوافي، فكما أن هذه التاء تُكسر في القوافي تُكسرُ
في الفواصل. ومثال كسرها في القوافي قولٌ كثيرٌ عَزَّةً:

4520 - وما أنا بالداعي لعزّة بالردى * ولا شاميت إن نعل عزّة زلت

(14/298)

وكذلك باقي القصيدة، / وإجراء الفواصل في الوقف مجرى القوافي مهيغٌ
معروفٌ، كقوله تعالى: {الظُّنُونَا} {الرَّسُولَا} في الأحزاب، وحملُ الوصلِ
على الوقف موجودٌ أيضاً.

* { وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ }

قوله: { وَأَذِنَتْ } : عَطْفٌ على "انْشَقَّتْ"، وقد تقدّم أنه جوابٌ على زيادة الواو،
ومعنى "أذنت"، أي: استمعت أمره. يُقال: أذنتُ لك، أي: استمعتُ كلامك.
وفي الحديث: "ما أذن الله لشيءٍ إذنه لبي يتعنى بالقرآن". وقال الشاعر:
4521 - صُمُّ إِذَا سَمِعُوا خيراً دُكِرْتُ به * وَإِنْ دُكِرْتُ بسوءٍ عندهم أذِنُوا
وقال آخر:

4522 - إِنْ يَأْذِنُوا رَبِيَّ طَارُوا بِهَا فَرِحاً * وما هم أذِنُوا مِنْ صالِحٍ دَفَنُوا

وقال الججافُ بنُ حكيم:

4523 - أذُنْتُ لَكُمْ لَمَّا سَمِعْتُ هَرِيرَكُمْ *
والاستعارةُ المذكورةُ في قوله تعالى: { قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ } أو الحقيقةُ عائدُ
ههنا.

قوله: { وَحُقَّتْ } الفاعلُ في الأصلُ هو اللهُ تعالى، أي: حَقَّ اللهُ عليها ذلك، أي:
بِسْمِعِهِ وطاعته. يُقال: هو حقيقٌ بكذا وَتَحَقَّقَ به، والمعنى: وَحُقَّ لها أَنْ تَفْعَلَ.

* { وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ }

قوله: { وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ } : كالأولِ، وقد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ "إذا"
الأولى على زيادةِ الواوِ.

* { يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ }

قوله: { كَادِحٌ } : الكَدْحُ: قال الزمخشري: "جَهْدُ النفسِ [في العمل] والكَدُّ فيه،
حتى يُؤَثِّرَ فيها، ومنه كَدَحَ جِلْدَهُ إِذَا حَدَّثَهُ. ومعنى "كادح"، أي: جاهدٌ إلى لقاءِ
رَبِّكَ وهو الموتُ". انتهى. وقال ابن مقبل:
4524 - وما الذَّهْرُ إِلَّا تارتانِ فَمِنْهُمَا * أموتُ وأخرى أَبْتَغِي العيشَ أَكْدَحُ
وقال آخر:

(14/299)

4525 - وَمَصَّتْ بِشَانَهُ كُلَّ عَيْشٍ صَالِحٍ * وَبَقِيَتْ أَكْدَحٌ لِلْحَيَاةِ وَأَنْصَبُ
وقال الراغب: "وقد يُستعمل الكَدْحُ اسْتِعْمَالَ الكَدَمِ بالأسنان. قال الخليل:
الكَدْحُ دُونَ الكَدَمِ".

قوله: { فَمُلَاقِيهِ } يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على كادح. والتسبيبُ فيه ظاهرٌ
ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمرة، أي: فأنت مُلاقِيهِ. وقد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ
يكونَ جواباً للشرط. وقال ابنُ عطية: "فالفاءُ على هذا عاطفةٌ جملةُ الكلامِ
على التي قبلها. والتقدير: فأنت مُلاقِيهِ" يعني بقوله "على هذا"، أي: على عَوْدِ
الضميرِ على كَدْحِكَ. قال الشيخ: "ولا يَتَعَيَّنُ ما قاله، بل يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ
عَطْفِ المفردات". والضمير: إمَّا للربِّ، وإمَّا للكَدْحِ، أي: مُلاقِي جِزَاءِ كَدْحِكَ.

* { وَبِنَقْلِ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا }

قوله: { مَسْرُورًا } : حالٌ مِنْ فاعلِ "بِنَقْلِ". وقرأ زيد بن علي "وَبِقَلْبٍ" مبنياً
للمفعول مِنْ قلبه ثلاثياً.

* { وَيَصَلِّي سَعِيرًا }

قوله: { وَيَصَلِّي } : قرأ أبو عمرو وحمزةٌ وعاصمٌ بفتح الياءِ وسكون الصادِ
وتخفيفِ اللامِ، والباقون بالضم والفتح والتثقيل. وقد تقدَّم تخريجُ القراءتين في

النساء عند قوله : { وَتَسِيضُونَ سَعِيرًا } وأبو الأشهب ونافع وعاصم وأبو عمرو في رواية عنهم "يُضلى" بضم الياء وسكون الصاد من "أضلى".

* { إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ }

قوله: { أَنْ لَنْ } : هذه "أَنْ" المخففة كالتي في أول القيامة، وهي سادّة مَسَدَّ المفعولين أو أحدهما على الخلاف. و "يَحُورُ" معناه يَرْجِعُ. يقال: حار يَحُورُ حُورًا. قال لبيد:

4526 - وما المرءُ إلا كالشهابِ وضوءه * يَحْتَوِرُ رماداً بعد إذ هو ساطعُ

(14/300)

ويُسْتَعْمَلُ بمعنى صار فيزفع الاسم ويَبْصِبُ الخبرَ عند بعضهم، وبهذا البيتِ يَسْتَدِلُّ قائله. وَمَنْ منع تَصَبَّ "رماداً" على الحال. وقال الراغب: "الحَوْرُ التردّد: إمّا بالذات وإمّا بالفكرة. وقوله تعالى: { إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ }، أي: لن يُبْعَثَ. وحر الماء في العدير، تَرَدَّدَ فيه. وحر في أمره وتَحَيَّرَ، ومنه "المَحْوَرُ" للعود الذي تجري عليه البكرة لتردّده. وقيل: "نعوذ بالله من الحور بعد الكور"، أي: من التردّد في الأمر بعد المضي فيه، ومحاوره الكلام: مراجعته".

* { بَلَى إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا }

قوله: { بَلَى } : جوابٌ للنفي في "لن"، و "إِنَّ" جوابٌ قسمٍ مقدرٍ.

* { فَلَا أُفْسِمُ بِالشَّقِيقِ }

قوله: { بِالشَّقِيقِ } : قال الراغب: "الشَّقِيقُ: اختلاطُ ضوءِ النهارِ بسوادِ الليلِ عند غروبِ الشمسِ. والإشفاقُ: عنايةٌ مختلطةٌ بخوفٍ؛ لأنَّ المُشْفِقَ يحبُّ المُشْفَقَ عليه، ويخاف ما يلحقه، فإذا عُذِّي بـ" مِنْ " فمعنى الخوفِ فيه أظهرٌ، وإذا عُذِّي بـ" على " فمعنى العنايةِ فيه أظهرٌ". وقال الزمخشري: "الشَّقِيقُ: الحُمْرَةُ التي تُرى في الغرب بعد سقوطِ الشمسِ، ويسقوطه يخرُجُ وقتُ المغربِ ويَدْخُلُ وقتُ العَتَمَةِ عند عامَّةِ العلماءِ، إلا ما يُروى عن أبي حنيفة في إحدى الروايتيْنِ أنه البياضُ وروى أسدُ بن عمرو أنه رَجَعَ عنه. سُمِّيَ شَقِيقًا لِرِقَّتِهِ، ومنه الشَّقَقَةُ على الإنسان: رِقَّةُ القلبِ عليه". انتهى. والشَّقِيقُ شفقان: الشَّقِيقُ الأحمر، والآخر الأبيض، والشَّقِيقُ والشَّقَقَةُ اسمان للإشفاق. قال الشاعر:

4527 - تَهَوَّى حياتي وأهوى مَوْتها شَقِيقًا
والموتُ أكرمُ تَزَالِ على الحُرَمِ.

* { وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ }

(14/301)

قوله: {وَمَا وَسَّقَ}: يجوز أن تكون موصولة اسمية أو حرفية، أو نكرة. ووَسَّقَ، أي: جَمَعَ. ومنه "الْوَسَّقُ" لجماعة الأَصْع وهو ستون صاعاً. والوَسَّقُ بالكسر الاسم، وبالفتح المصدرُ وطعامٌ مَوْسُوقٌ، أي: مجموعٌ. يقال: وَسَّقَهُ فَاتَّسَقَ وَاسْتَوْسَقَ. ونظيرُ وقوعِ افتعل واستفعل مطاوعينِ اتَّسَعَ وَاسْتَوْسَعَ. وقيل: وَسَّقَ، أي: عَمَلَ فيه. قال الشاعر:

4528 - فَيَوْمًا تَرَانَا صَالِحِينَ وَتَارَةً * تَقُومُ بِنَا كَالْوَابِقِ الْمُتَلَبِّبِ
وَإِلِ مُسْتَوْسِقَةٍ. قال الراجز: /

4529 - إِنَّ لَنَا قَلَائِصًا حَفَائِقًا * مُسْتَوْسِقَاتٍ لَوْ تَجَدَّنَ سَائِقًا
قوله: {إِذَا اتَّسَقَ}، أي: امتلاً. قال الفراء: "وهو امتلأؤه واستواؤه ليالي البدر" وهو افتعل من الوَسَّقِ وهو الضمُّ والجَمْعُ كما تقدّم. وأمرُ فلانٍ مُتَّسِقٌ، أي: مُجْتَمِعٌ على ما يَسْتَرُ.

* { لَتَرَكِبَنَّ طَبَقًا عَن طَبِقٍ }

قوله: {لَتَرَكِبَنَّ}: هذا جوابُ القسم. وقرأ الأخوان وابن كثير بفتح التاء على خطاب الواحد، والباقون بضمها على خطاب الجمع. وتقدّم تصريفٌ مثله. فالقراءةُ الأولى رُوعِي فيها: إمَّا خطابُ الإنسانِ المتقدّمِ الذِّكْرِ في قوله: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ}، وإمَّا خطابٌ غيره. وقيل: هو خطابٌ للرسول، أي: لتَرَكِبَنَّ مع الكفار وجهادهم وقيل: التاءُ للتأنيثِ والفعلُ مسندٌ لضمير السماء، أي: لتَرَكِبَنَّ السماءُ حالاً بعد حال: تكونُ كالمُهَلِّ وكالدَّهَانِ، وتَنقَطِرُ وتَنسَقُ. وهذا قولُ ابنِ مسعود. والقراءةُ الثانيةُ رُوعِي فيها معنى الإنسانِ إذ المرادُ به الجنسُ.

(14/302)

وقرأ عمر "لَتَرَكِبَنَّ" بياء العيبة وضمّ الباء على الإخبار عن الكفار. وقرأ عمر أيضاً وابن عباس بالعبية وفتح الباء، أي: لَتَرَكِبَنَّ الْإِنْسَانُ. وقيل: لَتَرَكِبَنَّ الْقَمَرُ أحوالاً مِنْ سَرَارٍ وَاسْتَهْلَالٍ وَإِبْدَالٍ. وقرأ عبدالله وابن عباس "لَتَرَكِبَنَّ" بكسر حَرْفِ المِضَارَعَةِ وقد تقدّم تحقيقه في الفاتحة. وقرأ بعضهم بفتح حرف المِضَارَعَةِ وكسر الباء على إسناد الفعل للنفس، أي: لَتَرَكِبَنَّ أَنْتَ يَا نَفْسُ. قوله: {طَبَقًا} مفعولٌ به، أو حالٌ كما سيأتي بيانه. والطَبَقُ: قال الزمخشري: "ما طَبَقَ غَيْرَهُ. يُقَالُ: ما هَذَا بَطَبَقَ لَذَا، أي: لا يطابقه. ومنه قيل للغطاء: الطَبَقُ. وأطباق الثرى: ما تَطَبَقَ مِنْهُ، ثم قيل للحال المطابقة لغيرها: طَبَقُ. ومنه قوله تعالى: {طَبَقًا عَن طَبِقٍ}، أي: حالاً بعد حال، كلُّ واحدةٍ مطابقةٌ لآخرها في الشدّة والهول. ويجوز أن يكون جمع "طبقة" وهي المرتبة، مِنْ قولهم: هم علي طبقاتٍ، ومنه "طبقات الظهر" لفقاره، الواحدة طبقة، على معنى: لَتَرَكِبَنَّ أحوالاً بعد أحوالٍ هي طبقاتٌ في الشدّة، بعضها أرفع من بعض،

وهي الموث وما بعده من مواطن القيامة " انتهى. وقيل: المعنى: لتركب هذه الأحوال أمة بعد أمة. ومنه قول العباس فيه عليه السلام:

4530 - وأنت لَمَّا وُلِدْتَ أَشْرَقْتَ الْ*أَرْضُ وَضَاءَتْ بنورك الطُّرُقِ

تُنْقَلُ مِنْ صَالِبٍ إِلَى رَجْمٍ *إِذَا مَضَى عَالَمٌ بَدَأَ طَبَقٌ
يريد: بدأ عالمٌ آخرُ: فعلى هذا التفسير يكون "طبَقاً" حالاً لا مفعولاً به. كأنه
قيل: متتابعين أمةً بعد أمة. وَأَمَّا قَوْلُ الْأَقْرَعِ:
4531 - إِنِّي امْرُؤٌ قَدْ حَلَيْتُ الدَّهْرَ أَشْطَرَهُ *وساقني طبقاً منه إلى طَبَقِ

(14/303)

فيحتمل الأمرين، أي: ساقني مِنْ حالةٍ إلى أخرى، أو ساقني من أمةٍ وناسٍ إلى أمةٍ وناسٍ آخرين، ويكون نصبُ "طَبَقاً" على المعنيين على التشبيه بالطرف، أو الحال، أي: منتقلاً. والطبقُ أيضاً: ما طابق الشيء، أي: ساواه، ومنه دلالة المطابقة. وقال امرؤ القيس:

4532 - رِيْمَةٌ هَطَلَاءٌ فِيهَا وَطْفٌ *طَبَقُ الْأَرْضِ تَحَرَّى وَتَدَّرُ

قوله: {عَنْ طَبَقِ} في "عن" وجهان، أحدهما: أنها علي بابها، والثاني: أنها بمعنى "بَعْدَ". وقِي محلها وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال مِنْ فال "تَرَكِبَنَّ". والثاني: أنها صفةٌ لـ "طَبَقاً". قال الزمخشري: "فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَحَلُّ "عَنْ طَبَقِ"؟ قُلْتَ: النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ "طَبَقاً"، أي: طبقاً مجاوزاً لطبق، أو حالٌ من الضمير في "لتركبَنَّ"، أي: لتركبَنَّ طبقاً مجاوزين لطبق أو مجاوزاً أو مجاوزةً على حسب القراءة".

وقال أبو البقاء: "وعن بمعنى بَعْدَ. والصحيح أنها على بابها، وهي صفةٌ، أي: طبقاً حاصلًا عن طبق، أي: حالاً عن حال. وقيل: جيلًا عن جيل" انتهى. يعني الخلاف المتقدم في الطبق ما المرادُ به؟ هل هو الحالُّ أو الجيلُ أو الأمةُ؟ كما تقدّم بقله، وحينئذٍ فلا يُعْرَبُ "طَبَقاً" مفعولاً به بل حالاً، كما تقدّم، لكنه لم يَدْكُرْ في "طَبَقاً" غيرُ المفعولِ به. وفيه نظرٌ لما تقدّم من استحاليته معنى، إذ يصحُّ على تأويلٍ بعيدٍ جداً وهو حَذْفُ مضافٍ، أي: لتركبَنَّ سَنَنْ أو طريقةً طبقٍ بعد طبقٍ.

* {فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}

قوله: {لَا يُؤْمِنُونَ}: حالٌ، وقد تقدّم مثله.

* {وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ}

قوله: {وَإِذَا قُرِئَ}: شرطٌ، و "لَا يَسْجُدُونَ". جوابه. وهذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال أيضاً تَسْقًا على ما قبلها، أي: فما لهم إذا قُرِئَ عليهم القرآنُ لَا يَسْجُدُونَ؟.

(14/304)

* { بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكذِّبُونَ }

قوله: {يُكذِّبُونَ}: العامة على ضم الياء وفتح الكاف وتشديد الدال. والضحاك وابن أبي عجلة بالفتح والإسكان والتخفيف / . وتقدّمت هاتان القراءتان أول البقرة.

* { وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ }

قوله: {يُوعُونَ}: هذه هي العامة من أوعى يُوعى. وأبو رجاء "يُعُونَ" من وعى يعى.

* { إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ }

قوله: {إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا}: يجوز أن يكون متصلاً، وأن يكون منقطعاً. هذا إذا كانت الجملة من قوله: "لهم أجر" مستأنفة أو حالية. أمّا إذا كان الموصول مبتدأ، والجملة خبره، فالاستثناء وليس من قبيل استثناء المفردات، ويكون من قسم المنقطع، أي: لكن الذين آمنوا لهم كيت وكيت. وتقدّم معنى "المؤمنون" في حم السجدة.

سورة البروج

* { قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ }

قوله: {قُتِلَ}: هذا جواب القسم على المختار، وإنما حذقت اللام، والأصل: لُقُتِلَ، كقول الشاعر:
4532 - حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٌ * لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

(14/305)

وإنما حَسُنَ حَذْفُهَا لِلطُّولِ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في قوله: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَاهَا}. وقيل: تقديره: لقد قُتِلَ، فحذفت اللام وقد، وعلى هذا فقوه: "قُتِلَ" خبر لا دعاء. وقيل بل هي دعاء فلا يكون جواباً. وفي الجواب حينئذ أوجه، أحدها: أنه قوله: {إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا}. الثاني: قوله: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ} قاله المبرد الثالث: أنه مقدر. فقال الزمخشري: - ولم يذكر غيره - "هو محذوف يدل عليه {قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ}، كأنه قيل: أفسيم بهذه الأشياء إن كفار قريش ملعونون كما لعن أصحاب الأخدود" ثم قال: "وقتل دعاء عليهم، كقوله: {قُتِلَ الْإِنْسَانُ}، وقيل: التقدير: لَتُبَعَثَنَّ. وقرأ الحسن وابن مقسم "قُتِلَ" بتشديد التاء مبالغة أو تكثيراً. وقوله: "الموعود"، أي: الموعود به. قال مكي: "الموعود نعتٌ لليوم. وتم ضمير

محذوفٌ ينمُّ الموعودُ به. ولولا ذلك لَمَا صَحَّتِ الصِّفَةُ؛ إذ لا ضميرٌ يعودُ على الموصوفِ مِنْ صِفَتِهِ " انتهى. وكأنَّه يعني أن اليومَ موعودٌ به غيرُه من الناس، فلا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يَرْجِعُ عليه، لأنه موعودٌ به لا موعودٌ. وهذا لا يُحتاجُ عليه؛ إذ يجوزُ أَنْ يكونَ قد تَجَوَّزَ بَأَنَّ اليومَ وَعَدَّ بِكذا فيصِحُّ ذلك، ويكونُ فيه ضميرٌ عائِدٌ عليه، كأنَّه قيل: وليومِ الذي وَعَدَّ أَنْ يُقْضَى فيه بين الخلائقِ.

والأخدودُ: السَّقُّ في الأرض. قالوا لزمخشري: "والأخدودُ: الحَدُّ في الأرض، وهو السَّقُّ. ونحوهما بناءً ومعنى: الحَقُّ والأحقوق، ومنه: "فساحتْ قوائمه في أخاقي جِردان". انتهى. فالحَدُّ في الأصلِ مصدرٌ، وقد يقَعُ على المفعول وهو السَّقُّ نفسه، وأمَّا الأخدودُ فاسمٌ له فقط. وقال الراغب: "الحَدُّ والأخدودُ سَقٌّ في أرضٍ، مستطيلٌ غائِصٌ.

(14/306)

وجمع الأخدود: أخايدٌ. وأصلُ ذلك مِنْ حَدِّي الإنسان، وهما ما اكتنفا الأتفَ عن اليمينِ والشمال، والحَدُّ يُستار للأرض ولغيرها كاستعارةِ الوجه، وتخدُّ اللحمُ رِوَاله عن وجهِ الجسمِ " ثم يُعَبَّرُ بِالْمُتَخَدِّدِ عن المهزول، والخدُّ مِيسَمٌ في الحَدِّ. وقال غيره: سُمِّيَ الحَدُّ حَدًّا لَأَنَّ الدموعَ تَحُدُّ فيه أخايدَ، أي: مجاري.

* { النَّارِ دَاتِ الْوُقُودِ }

قوله: { النَّارِ } : العامةُ على جَرِّها، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من "الأخدود" بدلٌ اشتمالٍ؛ لَأَنَّ الأخدودَ مشتملٌ عليها، وحينئذٍ فلا بُدَّ فيه من الضمير، فقال البصريون: هو مقَدَّرٌ، تقديرُه: النارِ فيه. وقال الكوفيون: أل قائمةٌ مقامُ الضمير، تقديرُه: ناره ثم حُذِفَ الضميرُ، وعُوِّضَ عنه أل. وتقدَّم البحثُ معهم في ذلك. الثاني: أنه بدلٌ كلِّ مِنْ كلِّ، ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: أخدودِ النارِ. الثالث: أَنَّ التقديرَ: ذِي النارِ؛ لَأَنَّ الأخدودَ هو السَّقُّ في الأرض، حكاها أبو البقاء، وهذا يُفهمُ أَنَّ النارَ خفصٌ بالإضافةِ لتلك الصِّفَةِ المحذوفةِ، فلَمَّا حُذِفَ المضافُ قامَ المضافُ إليه مَقامه في الإعرابِ، واتَّفَقَ أَنَّ المحذوفَ كانَ مجروراً، وقوله: "لَأَنَّ الأخدودَ هو السَّقُّ" تعليلٌ لصحةِ كونه صاحبِ نارٍ، وهذا ضعيفٌ جداً، الرابع: أَنَّ "النارَ" خفصٌ على الجوارِ، نقله مكِّي عن الكوفيين، وهذا يقتضي أَنَّ "النارَ" كانت مستحقةً لغيرِ الجِرِّ فعدَلَّ عنه إلى الجِرِّ للجوارِ. والثاني يقتضي الحالَ أَنَّهُ عَدَلَّ عن الرفعِ، ويَدُلُّ على ذلك أنه قد فُرِئَ في الشادِّ "النارَ" رفعاً، والرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرةٍ تقديرُه: قَتَلْتَهُمُ النارُ. وقيل: بل هي مرفوعةٌ على الفاعليةِ تقديرُه: قَتَلْتَهُمُ النارُ، أي: أحرقتهم، والمرادُ حينئذٍ بأصحابِ الأخدودِ المؤمنون.

(14/307)

وقرأ العامّة "الوقود" بفتح الواو، والحسن وأبو رجاء وأبو حيوه وعيسى بضمّها،
وتقدّمت القراءتان وقولُ الناسِ فيهما في أولِ البقرة.

* { إِذْ هُمْ عَلَيْهَا فُعُودٌ }

قوله: { إِذْ هُمْ } : العامل في "إذ" إمّا "قُتِلَ أصحابُ"، أي: قُتِلوا في هذا الوقتِ.
وقيل: "أذُكُر" مقدّراً، فيكونُ مفعولاً به. ومعنى فُعُودِهِمْ عليها: / أي: على ما
يَقْرُبُ منها كحافّتها، ومنه قولُ الأعشى:

4534 - * وبات على النارِ النَّدى والمُحَلَّقُ
والضميرُ في "هم" يجوزُ أن يكونَ للمؤمنين، وأن يكونَ للكافرين.

* { وَمَا تَقْمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ }

قوله: { وَمَا تَقْمُوا } : العامّة على فتح القاف، وزيد بن علي وأبو حيوه وابنُ أبي
عبلة بكسرهما. وقد تقدّم معنى ذلك في المائدة.
وقوله: { إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا } كقوله في المعنى:

4535 - وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ سُكْلَةٍ عَيْنِهَا * كَذَاكَ عِتَاقُ الطَّيْرِ سُكْلُ عَيْوُنِهَا
وكقول قيس الرقيات:

4536 - مَا تَقْمُوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ إِلَّا * أَنَّهُمْ يَخْلُمُونَ إِنْ عَضَبُوا
يعني: أنهم جعلوا أحسنَ الأشياءِ قحبياً. وتقدّم الكلامُ على محلِّ "أَنْ" أيضاً في
سورة المائدة.

وقوله: { أَنْ يُؤْمِنُوا } أتى بالفعل المستقبلِ تنبيهاً على أنَّ التعذيبَ إنما كان
لأجل إيمانهم في المستقبلِ، ولو كفروا في المستقبلِ لم يُعَذَّبُوا على ما مضى
من الإيمان.

* { إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ
عَذَابُ الْحَرِيقِ }

(14/308)

قوله: { فَلَهُمْ عَذَابٌ } : هو خبرُ "إِنَّ الَّذِينَ" ودخلت الفاءُ لما تضمّنه المبتدأُ مِنْ
معنى الشرطِ، ولا يَصْرُ تَسْحُحُهُ بـ"إِنَّ" خلافاً للأخفش. وإرتفاع "عذابٌ" يجوزُ
على الفاعليّةِ بالجارِّ قبله لوقوعه خبراً، وهو الأحسنُ، وأنَّ يرتفعَ بالابتداء.

* { وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ }

قوله: { الْوَدُودُ } : مبالغة في الودِّ. قال ابن عباس: "هو المتودِّدُ لعباده
بالمغفرة"، وعن المبرد: "هو الذي لا وِلْدَ له"، وأنشد:

4573 - وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ حَيْفَاتَهُ * دَلُولَ الْجِمَاحِ لِقَاحاً وَدُوداً
أي: لا وِلْدَ لها تَحْنُ إليه. وقيل: هو فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٍ كالرَّكُوبِ وَالْحَلُوبِ،
أي: يَوَدُّه عباده الصالحون.

* { دُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ }

قوله: { الْمَجِيدُ } : قرأ الأخوان بالجرّ ف قيل: نعتاً للعرش. وقيل: نعتاً لـ "ربك" في قوله: { إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ }. قال مكي: " وقيل: لا يجوز أن يكون نعتاً للعرش؛ لأنه من صفات الله تعالى ". والباقون بالرفع على أنه خبرٌ بعد خبر. وقيل: هو نعتٌ لـ "ذو". واستدل بعضهم على تعدد الخبر بهذه الآية. وَمَنْ مَتَّعٌ قال: لأنهما في معنى خبرٍ واحدٍ، أي: جامعٌ بين هذه الأوصاف الشريفة، أو كلٌ منها خبرٌ لمبتدأٍ مضميرٍ.

* { فِرْعَوْنَ وَتَمُودَ }

قوله: { فِرْعَوْنَ وَتَمُودَ } : يجوز أن يكون بدلاً من "الجنود"، وحينئذٍ فكان ينبغي أن يأتي البدل مطابقاً للمبدل منه في الجمعية ف قيل: هو على حذفٍ مضافٍ، أي: جنود فرعون. وقيل: المراد فرعون وقومه، واستغني بذكره عن ذكرهم؛ لأنهم أتباعه. ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار أعني؛ لأنه لما لم يطابق ما قبله وجب قطعه.

* { بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ }

(14/309)

قوله: { قُرْآنٌ مَّجِيدٌ } : العامة على تبعية "مجيد" لـ "قرآن". وقرأ ابن السميع بإضافة "قرآن" لـ "مجيد" ف قيل: على حذفٍ مضافٍ، أي: قرآن ربٍّ مجيد كقوله:

4538 - * ولكن الغنى ربُّ غفور

أي: غنى ربٍّ غفور. وقيل: بل هو من إضافة الموصوف لصفته فتتحد القراءان، ولكن البصريون لا يجيزون هذه لتلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ويتأولون ما ورد.

* { فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ }

قوله: { مَّحْفُوظٍ } : قرأ نافع بالرفع نعتاً لـ "قرآن"، والباقون بالجرّ نعتاً لـ "لوح". والعامة على فتح اللام، وقرأ ابن السميع وابن يعمر بضمّها. قال الزمخشري: "يعني اللوح فوق السماء السابعة الذي فيه اللوح محفوظ من وصول الشياطين إليه". وقال أبو الفضل: "اللوح: الهواء" وتفسير الزمخشري أمس بالمعنى، وهو الذي أراده ابن خالويه.

سورة الطارق

* { وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ }

قوله: {وَالطَّارِقُ}: الطارقُ في الأصل اسمُ فاعلٍ مِنْ طَرَقَ يَطْرُقُ طُرُوقًا،
 أي: جاء ليلاً قَالَ:
 4539 - فَمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا * فَالْهَيْئُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحَوِّلٍ
 وَأَصْلُهُ مِنَ الصَّرْبِ. وَالطَّارِقُ بِالْحَصَى الضَّارِبُ بِهِ. قَالَ:
 4540 - لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى * وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعٌ
 ثُمَّ اتَّسَعَ فَقِيلَ لِكُلِّ جَاءَ لَيْلًا: طَارِقٌ.
 * { إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِطٌ }

(14/310)

قوله: { إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيَّهَا } : قد تقدّم في سورة هود التخفيف والتشديد
 في "لَمَّا". فَمَنْ حَفَقَهَا هُنَا كَانَتْ "إِنْ" هُنَا مِخْفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَ"كُلُّ" مَبْتَدَأٌ،
 وَاللَّامُ فَارِقَةٌ، وَ"عَلَيْهَا" خَبْرٌ مَقْدَّمٌ وَ"حَافِطٌ" مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالجُمْلَةُ خَبْرٌ "كُلِّ" وَ
 "مَا" مَزِيدَةٌ بَعْدَ اللَّامِ الْفَارِقَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "عَلَيْهَا" هُوَ الْخَبْرُ وَحَدِّهٖ، وَ
 "حَافِطٌ" فَاعِلٌ بِهِ، وَهُوَ أَحْسَنُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "كُلُّ" مَبْتَدَأٌ، وَ"حَافِطٌ" خَبْرُهُ،
 وَ"عَلَيْهَا" مَتَعَلِّقٌ بِهِ وَ"مَا" مَزِيدَةٌ أَيْضًا، هَذَا كُلُّهُ تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ.
 وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: "إِنْ هُنَا نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى "إِلَّا" إِيضًا بَعْدَ النَّفْيِ، وَ"مَا"
 مَزِيدَةٌ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا مُسْتَوْفَى.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ التَّشْدِيدِ فَإِنْ نَافِيَةٌ، وَ"لَمَّا" بِمَعْنَى "إِلَّا"، وَتَقَدَّمَتْ شَوَاهِدُ ذَلِكَ
 مُسْتَوْفَاةً فِي هُودٍ. وَحَكَى هَارُونَ أَنَّهُ فُرِيَ هُنَا "إِنَّ" بِالتَّشْدِيدِ، "كُلُّ" بِالنَّصْبِ
 عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا، وَاللَّامُ هِيَ الدَّخَلَةُ فِي الْخَبْرِ، وَ"مَا" مَزِيدَةٌ وَ"حَافِطٌ" خَبْرُهَا،
 وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَإِنْ وَمَا فِي حَيْزِهَا جَوَابُ الْقِسْمِ سِوَاءً جَعَلَهَا مِخْفَةً أَوْ نَافِيَةً.
 وَقِيلَ: الْجَوَابُ {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ}، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ. وَفِيهِ بُعْدٌ.

* { خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ }

قوله: { دَافِقٍ } : قِيلَ: فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَعَكْسِيهِ فِي قَوْلِهِمْ: "سَيْلٌ مُفْعَمٌ"،
 وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {حِجَابًا مُسْتُورًا} عَلَى وَجْهِهِ. وَقِيلَ: دَافِقٌ عَلَى النَّسْبِ، أَي: ذِي
 دَفْقٍ أَوْ ائِدْفَاقٍ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ دَافِقًا؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ يَدْفُقُ
 بَعْضًا، أَي: يَدْفَعُهُ فَمِنْهُ دَافِقٌ، وَمِنْهُ مَدْفُوقٌ" اِنْتَهَى. وَالِدَّفَقُ: الصَّبُّ / فِفَعْلُهُ
 مَتَعَدٌّ. وَقَرَأَ زَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ "مَدْفُوقٌ" وَكَانَ قَسْرَ الْمَعْنَى.

* { يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ }

(14/311)

قوله: {وَالْتَرَائِبُ}: جمع تربية. وهي مَوْضِعُ الْفِلَادَةِ من عظام الصدر؛ لأنَّ
الولدَ مخلوقٌ مِنْ مَائِهِمَا، فمَاءُ الرجلِ في صُلْبِهِ، والمرأةُ في ترائبِها، وهو معنى
قوله: {مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ}. وقال الشاعر:

4540 - مَهْفُهُهُ بِيضَاءُ عَيْرٍ مُفَاصَّةٍ * تَرَائِبُهَا مَصْفُولَةٌ كَالسَّجَنَجَلِ
وقال:

4541 - وَالرَّعْفَرَانُ عَلَى تَرَائِبِهَا * شَرِقَتْ بِهِ اللَّبَّاتُ وَالنَّحْرُ
وقال أبو عبيدة: "جمع التَّربية تريب". قال:

4542 - وَمِنْ ذَهَبٍ يَدُوبُ عَلَى تَرْيِبٍ * كَلُونِ الْعَاجِ لَيْسَ بذي عُضُونِ
وقيل: الترائبُ: التراقي. وقيل: أضلاعُ الرجلِ التي أسفلَ الصُّلبِ. وقيل: ما
بين المَنكَبَيْنِ والصِّدْرِ. وعن ابن عباس: هي أطرافُ المَرءِ يديه ورِجلاه وعيناه.
وقيل: عُصارَةُ القلبِ. قال ابن عطية: "وفي هذه الأقوالِ تَحَكُّمٌ فِي اللُّغَةِ".
وقرأ العامَّةُ "يَخْرُجُ" مبنياً للفاعل. وابنُ أبي عبله وابن مقسم مبنياً للمفعول.
وقرأ أيضاً وأهلُ مكة "الصُّلبُ" بضم الصاد واللام، واليمانيُّ بفتحهما، وعليه
قولُ العَجَّاجِ:

4543 - فِي صَلْبٍ مِثْلِ الْعِنَانِ الْمُؤَدِّمِ
وَتَقَدَّمَتْ لِعَائِهِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ. وَأَعْرَبُهَا "صَالِبٌ" كقوله:

4544 - مِنْ صَالِبٍ إِلَى رَحِمٍ *

* { إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ }

قوله: { إِنَّهُ } : الضميرُ للخالقِ المدلولِ عليه بقوله: "خُلِقَ" لأنه معلومٌ أنَّ لا
خالقَ سواه.
قوله: { عَلَى رَجْعِهِ } في الهاءِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ الإنسانِ، أي: على
بَعْثِهِ بعد موته. والثاني: أنه ضميرُ الماءِ، أي: يُرْجَعُ المنيُّ في الإِحليلِ أو
الصُّلبِ.

* { يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ }

(14/312)

قوله: { يَوْمَ تُبْلَى } : فيه أوجهٌ. وقد رَبَّيْهَا أبو البقاء علي الخِلافِ في الضميرِ
فقال على القولِ بكونِ الضميرِ للإنسانِ: "فيه أوجهٌ، أحدها: أنه معمولٌ
لـ"قادر". إلا أنَّ ابنَ عطية قال بعد أن حكى أوجهاً عن النحاة قال: "وكل هذه
الفرقُ قَرَّتْ من أنْ يكونَ العاملُ "لِقَادِرٌ" لئلا يظهرَ من ذلكِ تخصيصُ القدرةِ
بذلكِ اليومِ وحده" ثم قال: "وإذا تُؤمَّلُ المعنى وما يَقْتَضِيهِ فصيحُ كلامِ العربِ
جَازٌ أنْ يكونَ العاملُ "لِقادر" لأنه إذا قَدَّرَ على ذلكِ في هذا الوقتِ كان في
غيره أقدَرُ بطريقِ الأولى. الثاني: أن العاملَ مضمَّرٌ على التبيينِ، أي: يَرْجَعُهُ
يَوْمَ تُبْلَى. الثالث: تقديره: اذْكُرْ، فيكونُ مفعولاً به. وعلى عَوْدِهِ على الماءِ
يكونُ العاملُ فيه اذْكُرْ" انتهى ملخصاً.

وجَوَّزَ بعضهم أنْ يكونَ العاملُ فيه "ناصر". وهو فاسدٌ لأنَّ ما بعد "ما" النافيةِ
وما بعد الفاءِ لا يعملُ فيما قبلهما. وقيل: العاملُ في "رَجْعِهِ". وهو فاسدٌ لأنه

قد فصل بين المصدرِ ومعمولِه بأجنبيٍّ وهو الخبرُ، وبعضُهُم يَعْتَفِرُه في الظرفِ.

* { وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ }

قوله: { ذَاتِ الرَّجْعِ } : قيل: هو مصدرٌ بمعنى: رجوعِ الشمس والقمر إليها.
وقيل: المطر كقولِه يصفُ سيفاً:

4545 - أبيضُ كالرَّجْعِ رَسوبٌ إذا *

كما سُمِّي أُوْباً كقولِه: ه
4546 - رَبَّاءُ سَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِغُلَّتِهَا * إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّبَلُ

* { إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ }

قوله: { إِنَّهُ } : جوابُ القسمِ في قوله: " والسَّمَاءِ ". والهَزْلُ: ضدُّ الجَدِّ والتشهيرِ في الأمرِ. قال الكُميت:

4547 - * يُجَدُّ بنا في كلِّ يومٍ وَهَزْلُ

والضمير في "إنه" للقرآن. وقيل: للكلام المتقدم الدال على البعث والنشور.

* { فَمَهْلٍ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُوَيْدًا }

(14/313)

قوله: { أَمَهُلُهُمْ } : هذه قراءةُ العامَّةِ، لَمَّا كَرَّرَ الأمرَ توكيداً خالفَ بين اللفظَيْنِ. وعن ابن عباس "مَهْلُهُمْ" كالأولِ. والإمهالُ والتمهيلُ الانتظارُ. يقال: أَمَهَلْتُكَ كذا، أي: انتظرْتُكَ كذا، أي: انتظرْتُكَ لِتَفْعَلَهُ. والمَهْلُ: الرَّفْقُ والتَّوَدُّعُ.

ه قراءةُ العامَّةِ، لَمَّا كَرَّرَ الأمرَ توكيداً خالفَ بين اللفظَيْنِ. وعن ابن عباس "مَهْلُهُمْ" كالأولِ. والإمهالُ والتمهيلُ الانتظارُ. يقال: أَمَهَلْتُكَ كذا، أي: انتظرْتُكَ لِتَفْعَلَهُ. والمَهْلُ: الرَّفْقُ والتَّوَدُّعُ.

قوله: { رُوَيْدًا } مصدرٌ مؤكَّدٌ لمعنى العاملِ، وهو تصغيرُ إرْوادٍ على الترخيمِ. وقيل: بل هو تصغيرُ "رُوْدٍ"، وأتشد:

4548 - تَكَادُ لَا تَتَلَمُّ التَّبَطْحَا وَطِائِهَ * كَأَنَّهُ تَمَلُّ يَمْشِي عَلَى رُوْدٍ

واعلمَ أَنَّ رُوَيْدًا يُستعملُ مصدرًا بدلاً من اللفظِ بفعْلِهِ، فيُضافُ تارةً كقولِه:

{ قَصْرَبَ الرَّقَابِ } وَلَا يُضافُ أُخرى نحو: رويداً زيداً [ويُستعملُ اسمَ فعلٍ فلا

يُتَوَّن، بل يبنى على الفتح نحو: رُوَيْدًا زيداً] ويقعُ حالاً نحو: ساروا رُوَيْدًا، أي:

متمهلين، ونعتاً لمصدرٍ محذوفٍ نحو: "ساروا رُوَيْدًا"، أي: سيراً رويداً. وهذه الأحكامُ لها موضوعٌ هو اليَقُّ بها.

سورة الأعلى

* { سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى }

قوله: {الأعلى}: يجوز جرُّه صفةً لـ "ربك"، ونصبه صفةً لاسم. إلا أن هذا يمنع أن يكون "الذي" صفةً لـ "ربك"، بل يتعيَّن جَعْلُه نعتاً لـ "اسم"، أو مقطوعاً، لئلا يلوم الفصل بين الصفة والموصوف بصفةٍ غيره؛ إذ يصير التركيب مثل قولك: "جاءني غلامٌ هندی العاقلُ الحسنةُ" فيُفصلُ بالعاقل بين "هند" وبين صفتيها. وتقدّم الكلام في إضافة الاسم إلى المُسمَّى.

* { وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى }

قوله: {قَدَّرَ}: قرأ الكسائيُّ بتخفيفِ الدالِ، والباقون بالتشديد. وقد تقدّمت الفراءتان في المرسلات.

(14/314)

* { فَجَعَلَهُ عُتَاءً أَحْوَى }

قوله: {عُتَاءً}: إمّا مفعولٌ ثانٍ، وإمّا حالٌ. والعُتَاءُ بتشديد التاء وتخفيفها - وهو الفصيحُ - / ما يُقدِّمه السَّيْلُ على جوانبِ الوادي من النباتِ ونحوه. قال امرؤ القيس:

4549 - كأنَّ دُرّاً رأسِ المُجَيِّمِ عُدْوَةٌ * من السَّيْلِ والعُتَاءُ فَلَكُهُ مِعْرَلٌ
ورواه الفراءُ "والأعتاء" على الجمع. وفيه غرابةٌ من حيث جَمَعَ فُعَالاً على أفعال.

قوله: {أَحْوَى} فيه وجهان، أظهرهما: أنه نعتٌ لـ "عُتَاءٍ". والثاني: أنه حالٌ من "المرعى". قال أبو البقاء: "قدّم بعض الصلّة". قلت: يعني أن الأصلَ أخرج المرعى أَحْوَى فجعله عُتَاءً، ولا يُسمَّى هذا تقديماً لبعض الصلّة. والأحوى: أفعلٌ من الحَوَّةِ وهي سوادٌ يضربُ إلى الحُضرة. قال ذو الرِّمّة:

4550 - لَمِيَاءٌ فِي شَقَّتَيْهَا حَوَّةٌ لَعَسُ * وفي اللثاتِ وفي أُنْيَابِهَا شَنَبُ

وقد تقدّم لك أن بعض النحاة استدلّ على وجود بدل العَلَطِ بهذا البيت. وقيل: حُضرةٌ عليها سوادٌ. والأحوى: الطَّيْبُ؛ لأنَّ في ظهره حُطَّيْن. قال:

4551 - وفي الحَيِّ أَحْوَى يَنْفُضُ المَرَدَ شَارِدُ * مُظَاهِرٌ سِمْطِي لَوْلُو وَرَبْرَجِدِ
ويقال: رجلٌ أَحْوَى وامرأةٌ حَوَاءٌ. وَجَمَعُهَا حُوٌّ، نحو: أحمرٌ وحمراءٌ وَحُمَر.

* { سَنُفِرُّكَ فَلَا تَنْسَى }

لَا تَنْسَى}: قيل: هو تَفِيٌّ، أخبر تعالى أن نبيّه عليه السلام لا يَنْسَى. وقيل: نهْيٌ، والألفُ إشباعٌ، وقد تقدّم نحو من هذا في يوسف وطه. ومنع مكي أن يكون نهياً لأنه لا ينهي عمّا ليس باختياره. وهذا غيرُ لازم؛ إذ المعنى: النهي عن تعاطي أسباب النسيان، وهو شائعٌ.

* { إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى }

(14/315)

لِقَوْلِهِ: {إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ}: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مفرغٌ، أي: إلا ما شاء الله أن يُسَيِّكَهُ فَإِنَّكَ تَنْسَاهُ. والمرادُ رَفْعُ تلاوته. وفي الحديث: "أنه كان يُصيحُ فينبئني الآيات لقوله: {مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئَهَا}. وقيل: إنَّ المعنى بذلك القِلَّةُ والتُّدْرُةُ، كما رُوِيَ أنه عليه السلام أسقط آيةً في صلاته، فحسب أبي أنها تُسَيِّحَتْ، فسأله فقال: "تَسَيِّئُهَا". وقال الزمخشري: "العَرَضُ تَفِيُّ النَّسِيَانِ رَأْسًا، كما يقول الرجل لصاحبه: أنت ستهيمي فيما أمك إلا ما شاء الله، ولم يَقْصِدْ استثناءً شيء، وهو من استعمال القلة في معنى النفي" انتهى. وهذا القول سبقه إليه الفراء ومكي. وقال الفراء وجماعة معه: "هذا لإستثناء صلة في الكلام على سنة الله تعالى في الاستثناء. وليس [ثم] شيءٌ أبيض استثناءً". قال الشيخ: "هذا لا ينبغي أن يكون في كلام الله تعالى ولا في كلام فصيح، وكذلك القول بأن "لا" للنهي، والألف فاصلة" انتهى. وهذا الذي قاله الشيخ لم يَقْصِدْه القائلُ بكونه صلةً، أي: زائداً مَحْضاً بل المعنى الذي ذكره، وهو المبالغة في تَفِيُّ النسيان أو النهي عنه.

وقال مكي: "وقيل: معنى ذلك، إلا ما شاء الله، وليس يشاء الله أن ينسى منه شيئاً، فهو بمنزلة قوله في هود في الموضعين: خَالِدِينَ فِيهَا ما دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا ما شَاءَ رَبُّكَ" وليس جَلَّ ذِكْرُهُ تَرَكَ شيئاً من الخلود لتقدم مَشِيئَتِهِ بِخُلُودِهِمْ. وقيل: هو استثناء من قوله {فَجَعَلَهُ عُنْتَاءَ آخَى}. نقله مكي. وهذا يَنْبَغِي أَنْ لا يَجُوزَ البتة. قوله: {وَمَا يَخْفَى} "ما" اسميةٌ. ولا يجوز أن تكون مصدريةً لئلا يلزم خُلُوهُ الفاعل من فاعل. ولولا ذلك لكان المصدرية أحسنَ لِيُعْطَفَ مصدرٌ مؤولٌ على مثله صريح.

* { وَتُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى }

(14/316)

قوله: { وَتُيَسِّرُكَ } : عَطْفٌ على "سَتُفِّرُّكَ" فهو داخلٌ في حَيِّزِ التَّنْفِيسِ، وما بينهما من الجملة اعتراض.

* { فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى }

قوله: { إِنْ نَفَعَتِ } : "إِنْ" شرطيةٌ. وفيه استبعادٌ لتذكرهم. ومنه: 4552 - لقد أَسْمَعْتَ لو نَادَيْتَ حَيًّا * ولكن لا حياة لمن تُنادي وقيل: "إِنْ" بمعنى إذ كقوله: { وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ } . وقيل: هي بمعنى "قد" ذكره ابن خالويه، وهو بعيدٌ جداً. وقيل: بعده شيءٌ محذوفٌ تقديره: إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى وَإِنْ لم تنفع، قاله الفراء. والنحاس والجرجاني والزهرائي.

* { وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى }

قوله: { وَيَتَجَنَّبُهَا } : أي: الذكرى.

* { تُمْ لَّا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا }

قوله: { تُمْ لَّا يَمُوتُ } : "ثم" للتراخي بين الرُّتَبِ.

* { بَلْ تُؤَيِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا }

قوله: { بَلْ تُؤَيِّرُونَ } : قرأ أبو عمرو بالغيبة، والباقون بالخطاب، وهما واضحتان.

* { وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى }

قوله: { وَأَبْقَى } : أي: من الدنيا.

* { إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى }

قوله: { لَفِي الصُّحُفِ } : قرأ أبو عمرو في رواية الأعمش وهارون بسكون الحاء في الحرفين، وهو واضح أيضاً.

* { صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى }

قوله: { إِبْرَاهِيمَ } : قرأ العامة بألفٍ بعد الراء وياءٍ بعد الهاء، وأبو رجاء بحذفهما، والهاء مفتوحةً أو مكسورةً فعنده قراءتان. وأبو موسى وابن الزبير بالقين وكذا في كلِّ القرآن، ومالك ابن دينار بألفٍ بعد الراء فقط، والهاء مفتوحةً، وعبد الرحمن بن أبي بكر " وإِبْرَاهِيمَ " بحذف الألفِ وكسرِ الهاءِ. وقال ابنُ خالويه: "وقد جاء "إِبْرَاهِيمَ" يعني بألفٍ وضمِّ الهاءِ. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا الاسمِ الكريمِ ولغاته مستوفي في البقرة.

سورة الغاشية

* { هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ }

(14/317)

قوله: { هَلْ أَتَاكَ } : هو استفهامٌ على بايه، ويُسمِّيهِ أهلُ البيان "التشويق".
وقيل: / بمعنى قد، وقد تقدَّم سَرُحُ هذا في { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ }

* { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ }

* {عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ}

* {تَضَلَّى تَاراً حَامِيَةً}

قوله: {وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ}: قد تقدّم نظيره في القيامة وفي النازعات. والتنوين في "يَوْمَئِذٍ" عوضٌ مِنْ جَمَلَةٍ مَدْلُولَةٍ عَلَيْهَا بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْغَاشِيَةِ تَقْدِيرُهُ: يَوْمَ إِذْ غَشِيَتْ النَّاسَ؛ إِذْ لَا تَتَقَدَّمُ جَمَلَةٌ مُصَرَّحٌ بِهَا. و "خَاشِعَةٌ" وَمَا بَعْدَهُ صَفَةٌ، وَ "تَضَلَّى" هُوَ الْخَبْرُ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو بَكْرٍ بَضَمَ التَّاءِ مِنْ "تَضَلَّى" عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ. وَالضَّمِيرُ عَلَى كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ لِلْوَجْهِ. وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ بَضَمَ التَّاءِ وَفَتْحَ الصَّادِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى ذَلِكَ كُلَّهُ فِي الْإِنْشَاقِ وَالنِّسَاءِ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي رِوَايَةٍ وَابْنُ مَحِيصَنٍ "عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ" بِالنَّصْبِ: إِمَّا عَلَى الْحَالِ، وَإِمَّا عَلَى الذَّمِّ.

* {تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آيَةٍ}

قوله: {آيَةٍ}: صَفَةٌ لـ "عَيْنٍ" أَي: حَارَّةٌ، أَي: الَّتِي حَرَّهَا مُتَنَاوٍ فِي الْحَرِّ كَقَوْلِهِ: {وَبَيْنَ حَمِيمٍ آيٍ}. وَأَمَّا هَاشِمٌ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ غَيْرٌ مُنْقَبِلَةٌ عَنْ غَيْرِهَا، بَلْ هِيَ أَصْلٌ بِنَفْسِهَا، وَهَذَا بِخِلَافِ "آيَةٍ" فِي سُورَةِ الْإِنْبِيَّانِ، فَإِنَّ الْأَلْفَ هُنَاكَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ، إِذْ هُوَ جَمْعٌ إِنْاءٍ، فَوَزْنُهَا هُنَا فَاعِلَةٌ، وَهُنَاكَ أَفْعَلَةٌ، فَاتَّحَدَ اللَّفْظُ وَاخْتَلَفَ التَّصْرِيفُ، وَهَذَا مِنْ مَحَاسِنِ عِلْمِ التَّصْرِيفِ.

* {لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ صَرِيحٍ}

قوله: {صَرِيحٍ}: هُوَ شَجَرٌ فِي النَّارِ. وَقِيلَ: حَجَارَةٌ. وَقِيلَ: هُوَ الرَّقُومُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: "هُوَ السَّبْرِيُّ، وَهُوَ مَرَعَى سَوْءٍ، لَا تَعْقُدُ عَلَيْهِ السَّائِمَةُ شَحْمًا وَلَا لَحْمًا. قَالَ الْهَذَلِيُّ: 4553 - وَحَيْسَنَ فِي هَزْمِ الصَّرِيحِ فَكُلُّهَا * حَدْبَاءُ دَامِيَةُ الصُّلُوعِ حَزُودٌ وَقَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ:

(14/318)

4554 - رَعَى السَّبْرِيُّ الرَّبَّانَ حَتَّى إِذَا دَوَى * وَعَادَ صَرِيحًا نَارَ عَنِّهِ النَّحَائِصُ وَقِيلَ: هُوَ يَبِيسُ الْعَرَقِ إِذَا تَحَطَّمَ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: "نَبْتُ أَحْضَرُ مُتَيْنُ الرِّيحِ يَرْمِي بِهِ الْبَحْرُ. وَقِيلَ: نَبْتُ يَنْشِبُ الْعَوْسَجُ. وَالصَّرَاعَةُ: الدَّلَّةُ الْاسْتِكَانَةُ مِنْ ذَلِكَ.

* {لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ}

قوله: {لَا يُسْمِنُ}: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ أَوْ مَجْرُورٌ عَلَى وَصْفِ طَعَامٍ أَوْ صَرِيحٍ". قَالَ الشَّيْخُ: "إِمَّا وَصَفُهُ لـ صَرِيحٍ، فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَثْبُتٌ نَفَى عَنْهُ

السَّمَنُ والإِغْنَاءُ من الجوع. وَأَمَّا رَفَعَهُ عَلَيَّ وَصِفَهُ لَطْعَامٍ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ مَنْفِيٌّ وَ"يُسْمِنُ" مَنْفِيٌّ فَلَا يَصِحُّ تَرْكِيبُهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جَمْعِ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: إِنَّ لَهُمْ طَعَامًا يُسْمِنُ وَيُغْنِي مِنْ جَوْعٍ إِلَّا مِنْ غَيْرِ الضَّرِيحِ، كَمَا تَقُولُ: "لَيْسَ لَزِيدٍ مَالٌ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا مِنْ مَالٍ عَمْرٍو" فَمَعْنَاهُ: أَنَّ لَهُ مَالًا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ مَالٍ عَمْرٍو. قُلْتُ: وَهَذَا لَا يَرِدُ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ الْقَوْلِ بِالْمَفْهُومِ مَتَّعَ مِنْهُ مَانِعٌ وَهُوَ السِّيَاقُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَفْهُومٍ مَعْمُولًا بِهِ. وَأَمَّا الْمَثَالُ الَّذِي نَظَرَ بِهِ فَصَحِيحٌ، لَكِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ مَانِعٌ كَأَسْيَاقٍ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَوْ قِيلَ: الْجَمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفَعِ صِفَةً لِلْمَحذُوفِ الْمَقْدَرِ فِي "إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ" كَانَ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفَعٍ، عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ اسْمٍ لَيْسَ، أَيُّ: لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا كَأَنَّ مِنْ ضَرِيحٍ، أَوْ إِلَّا طَعَامٌ مِنْ ضَرِيحٍ غَيْرِ مُسَمَّنٍ وَلَا مُغْنٍ مِنْ جَوْعٍ، وَهَذَا تَرْكِيبٌ صَحِيحٌ وَمَعْنَى وَاضِحٌ".

(14/319)

وقال الزمخشري أيضاً: "أو أريد أن لا طعام لهم أصلاً؛ لأنَّ الضَّرِيحَ لَيْسَ بِطَعَامٍ لِلْبَهَائِمِ فَضْلاً عَنِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ مَا أَسْبَغَ أَوْ أَسْمِنَ، وَهُوَ عَنْهُمَا بِمَعْرُوفٍ كَمَا تَقُولُ: "لَيْسَ لِفُلَانٍ ظِلٌّ إِلَّا الشَّمْسُ" تَرِيدُ نَفْيَ الظِّلِّ عَلَى التَّوَكِيدِ". قَالَ الشَّيْخُ: "فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءً مَنْقُطَعًا، إِذْ لَمْ يَنْدِرْجِ الْكَائِنُ مِنَ الضَّرِيحِ تَحْتَ لَفْظِ "طَعَامٍ" إِذْ لَيْسَ بِطَعَامٍ، وَالظَّاهِرُ الْإِتِّصَالُ فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ {وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسِيلِينَ} قُلْتُ: وَعَلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ الْمَتَّقِمِ لَا يَلْتَرُمُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُطَعًا؛ إِذِ الْمَرَادُ نَفْيُ الشَّيْءِ بِدَلِيلِهِ، أَيُّ: إِنْ كَانَ لَهُمْ طَعَامٌ لَيْسَ إِلَّا هَذَا الَّذِي لَا يَغْنِيهِ أَحَدٌ طَعَامًا وَمِثْلُهُ "لَيْسَ لَهُ ظِلٌّ إِلَّا الشَّمْسُ" وَقَدْ مَضَى تَحْقِيقُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ: {لَا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى} وَقَوْلِهِ:

4555 - وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوقَهُمْ *

ومثله كثير.

* { لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَعْيَةٍ }

قوله: { لَا تَسْمَعُ }؛ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو بِالْيَاءِ / مِنْ تَحْتِ مَضْمُومَةٍ عَلَى مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلَهُ، "لِأَعْيَةٍ" رَفَعًا لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَقَرَأَ نَافِعٌ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ، وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ وَاضِحَانٌ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مَجَازِيٌّ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ التَّاءِ مِنْ فَوْقٍ وَنَصَبِ "لِأَعْيَةٍ"، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ لِلْخَطَابِ، أَيُّ: لَا تَسْمَعُ أَنْتَ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّأْنِيثِ، أَيُّ: لَا تَسْمَعُ الْوَجُوهُ. وَقَرَأَ الْمَفْضَلُ وَالْجَحْدَرِيُّ "لَا يَسْمَعُ" بِيَاءِ الْعَيْبَةِ مَفْتُوحَةً، "لِأَعْيَةٍ" نَصَبًا، أَيُّ: لَا يَسْمَعُ فِيهَا أَحَدٌ. لِأَعْيَةٍ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِكَلِمَةٍ عَلَى مَعْنَى النِّسْبِ، أَيُّ: ذَاتِ لَعْوٍ أَوْ عَلَى إِسْنَادِ الْغَوِّ إِلَيْهَا مَجَازًا، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً لِحَمَاعَةٍ، أَيُّ: جَمَاعَةٌ لِأَعْيَةٍ، وَأَنْ تَكُونَ مَصْدَرًا كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَاقِبَةُ كَقَوْلِهِ: { لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَعْوًا وَلَا تَأْتِيهَا }

* { وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ }

(14/320)

قوله: {وَتَمَارِقُ}: جمع تُمْرُقَة، وهي الوِسَادَةُ. قالت:
4556 - نحن بنات طارق * تَمْشِي عَلَى التَّمَارِقِ

وقال زهير:

4557 - كَهَوْلًا وَشُبَّانًا حِسَانٌ وَجَوْهُهُمْ * لَهُمْ سُرُرٌ مَصْفُوفَةٌ وَتَمَارِقُ
وَالْتُمْرُقَةُ بضم النون والراء وكسرهما، لغتان أشهرهما الأولى.

* { وَرَرَايِي مَبْنُوتَةٌ }

قوله: {وَرَرَايِي}: جمع رَرِيبة بفتح الزاي وكسرهما لغتان مشهورتان وهي
الْبُسُطُ العِراضُ. وقيل: ما له منها حَمَلَةٌ. ومَبْنُوتَةٌ: مَفْرَقَةٌ.

* { أَقْلًا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ }

قوله: {الإِبِلُ}: اسمُ جمعٍ واحِدُهُ: بعيرٌ وناقَةٌ وجملٌ. وهو مؤنثٌ، ولذلك تَدْخُلُ
عليه تاءُ التَّانِيثِ حالَ تَصْغِيرِهِ، فيقال: أَبَيْلَةٌ وَيُجمعُ أَبالٌ، واشتقوا مِنْ لفظِهِ.
فقالوا: "تَأْبَلُ زَيْدٌ"، أي: كَثُرَتْ إِبِلُهُ، وَتَعَجَّبُوا مِنْ هَذَا فقالوا: "ما أَبَلُهُ"، أي: ما
أَكْثَرَ إِبِلَهُ. وتقدّم في الأنعام.

قوله: {كَيْفَ} منصوبٌ بـ "خُلِقَتْ" على حَدِّ تَصْهِبِها في قوله: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ}
والجَمَلَةُ بدلٌ من "الإِبِلِ" بدلُ اشتمالٍ، فتكونُ في محلِّ جَرٍّ، وهي في الحقيقة
مُعْلَقَةٌ للنظر، وقد دخلتُ "إلى" على "كيف" في قولهم "انظر إلى كيف
يصنع"، وقد يُبدَلُ الجَمَلَةُ المَشتمَلَةُ على استفهامٍ من اسمٍ ليس فيه استفهامٌ
كقولهم: عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟ على خلافٍ في هذا مقررٍ في علم النحو.

وقرأ العامَّةُ: خُلِقَتْ وَرَفِعَتْ وَنُصِبَتْ وَسُطِحَتْ مَبْنِيًّا للمفعول، والتاءُ ساكنةٌ
للتأنِيثِ. وقرأ أمير المؤمنين وابن أبي عبيدة وأبو حيوة "خَلَقْتُ" وما بعده بقاء
المتكلم مبنياً للفاعل. والعامَّةُ على "سُطِحَتْ" مخففاً، والحسن بتشديدِها.

* { لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّطِرٍ }

(14/321)

قوله: {بِمُصَيِّطِرٍ}: العامَّةُ على الصاد، وقنبلٌ في بعض طُرُقِهِ، وهشامٌ بالسين
وخلفٌ بأشمامٍ الصادِ زايًا بلا خلافٍ، وعن خلادٍ وجهان. وقرأ هارونٌ "بِمُصَيِّطِرٍ"
بفتح الطاء اسمَ مفعولٍ؛ لأنَّ "سَيِّطَرَ" عندهم متعدّدٌ، يَدُلُّ على ذلك فعلُ
مطاويعِهِ وهو تَسَيِّطِرُ، ولم يَجِيءْ اسمُ فاعلٍ على مُقَيِّعِلٍ إلا: مُصَيِّطِرٌ ومُصَيِّقِرٌ
ومُهَيِّمٌ ومُصَيِّطِرٌ مِنْ سَيِّطَرَ وَبَيَّقَرَ وَهَيِّمَنَ وَبَيِّطَرَ. وقد جاء مُجَيِّمٌ اسمٌ وادٍ،
ومُدَيِّيرٌ. قيل: ويمكنُ أن يكونَ أصلهما "مُجَيِّمٌ" و "مُدَيِّرٌ" فصعرا. قلت: وقد

تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ جَوَّرَ "مُهَيِّمًا" مُصَغَّرًا، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ خَطَأٌ عَظِيمٌ، وَذَلِكَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ وَغَيْرِهَا.

* { إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ }

قوله: { إِلَّا مَنْ تَوَلَّى } : العَامَّةُ عَلَى "إِلَّا" حَرْفَ اسْتِثْنَاءٍ، وَفِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْقُطٌ لِأَنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنْ ضَمِيرٍ "عَلَيْهِمْ". وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَتَّصِلٌ لِأَنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنْ مَفْعُولٍ "فَدَكَرَ"، أَي: فَدَكَرَ عِبَادِي إِلَّا مَنْ تَوَلَّى. وَقِيلَ: "مَنْ" فِي مَحَلِّ خَفْضٍ بَدَلًا مِنْ ضَمِيرٍ "عَلَيْهِمْ"، قَالَهُ مَكِّي. وَلَا يَتَأْتِي هَذَا عِنْدَ الْحَازِبِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَتَّصِلًا، فَإِنْ كَانَ مَنْقُطًا جَازَ عِنْدَ تَمِيمٍ؛ لِأَنَّهُمْ يُجَرُّونَهُ مُجْرَى الْمَتَّصِلِ، وَالْمَتَّصِلُ يُخْتَارُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ. هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يُجْعَلْ "مَنْ تَوَلَّى" شَرْطًا وَمَا بَعْدَهُ جَزَاؤُهُ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ كَذَلِكَ كَانَ مَنْقُطًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِهِ مُسْتَثْنَى مِنْ مَفْعُولٍ "فَدَكَرَ" الْمَقْدَرِ تَكُونُ جَمَلَةُ النَفْيِ اعْتِرَاضًا.

وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ وَقَتَادَةُ "إِلَّا" حَرْفَ اسْتِفْتِحَاحٍ، وَبَعْدَهُ حَمَلَةٌ شَرْطِيَّةٌ أَوْ مُوَصُولٌ مُضْمَرٌ مَعْنَاهُ.

* { إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ }

(14/322)

قَوْلُ: { إِيَابَهُمْ } : العَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ الْيَاءِ، مَصْدَرُ آبٍ يَوُوبٌ إِيَابًا [وَالْأَصْلُ: أَوْبٌ يَأُوبُ إِيَابًا]، أَي: رَجَعَ كَمَا يَقُومُ قِيَامًا. وَقَرَأَ شَيْبَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ بِتَشْدِيدِهَا. وَقَدْ اضْطَرَبَتْ فِيهَا أَوَالُ التَّصْرِيفِيِّينَ فَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ لِـ آبٍ عَلَى وَزْنِ قَيْعَلٍ كَبَيْطَرٍ، يُقَالُ مِنْهُ: آيَبٌ يُؤَيَّبُ إِيَابًا، وَالْأَصْلُ / أَيُوبَ يَوُوبُ إِيَوَابًا كَبَيْطَرٍ بَيْيَطَرٌ، فَاجْتَمَعَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، فَقَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ الْيَاءُ الْمَزِيدَةُ فِيهَا، فَإِيَابٌ عَلَى هَذَا فَيَعَالٍ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مَصْدَرٌ لِـ أَوْبٍ بَزْنَةٍ قَوْعَلٍ كَحَوْقَلٍ، وَالْأَصْلُ: إِيَوَابٌ بَوَاوَيْنَ، الْأُولَى زَائِدَةٌ، وَالثَّانِيَةُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، فَسَكَنَتِ الْأُولَى بَعْدَ كَسْرَةٍ، فَقَلِبَتْ يَاءً فَصَارَ إِيَوَابًا، فَاجْتَمَعَتْ يَاءٌ وَوَاوٌ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، فَقَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ بَعْدَهَا، فَوَزْنُهُ فَيَعَالٍ كَحَيْقَالٍ، وَالْأَصْلُ: حِيَوَالٍ: وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مَصْدَرٌ لِـ أَوْبٍ عَلَى وَزْنِ قَعُولٍ كَجَهْوَرٍ، وَالْأَصْلُ: إِيَوَابٌ عَلَى وَزْنِ فَعْوَالٍ، كـ "جَهْوَارٍ" الْأُولَى عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ، وَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْقَلْبِ وَالْإِدْغَامِ لِلْعَلَلِ الْمَتَّقِمَةِ، وَهِيَ مَفْهُومَةٌ مِمَّا مَرَّ، فَإِنْ قِيلَ: الْإِدْغَامُ مَانِعٌ مِنَ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً. قِيلَ إِنَّمَا يَمْنَعُ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ وَالْيَاءُ عَيْنًا وَقَدْ عَرَفْتِ أَنَّ الْيَاءَ فِي قَيْعَلٍ وَالْوَاوُ فِي قَوْعَلٍ وَقَعُولٍ زَائِدَتَانِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مَصْدَرٌ لِـ أَوْبٍ بَزْنَةٍ فَعَلٍ نَحْوِ: كِدَابًا وَالْأَصْلُ إِيَوَابٌ، ثُمَّ قَلِبَتْ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَقِيلَ: إِيَوَابًا. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "كِدْيَوَانٌ فِي دِيَّانٍ، ثُمَّ فُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِسَيِّدٍ" يَعْنِي أَنَّ أَصْلَهُ سَيِّوُدٌ، فَقَلِبَتْ وَأُدْغِمَتْ، وَإِلَى هَذَا نَحَا أَوْ بِالْفَضْلِ أَيْضًا.

(14/323)

إلا أن الشيخ قد ردَّ ما قاله: بأنهم تصووا: على أن الواو الموضوعة على الإدغام لا تقلبُ الأولى ياءً، وإن انكسر ما قبلها قال: "وَمَثَلُوا بِنَفْسِ "إِوَابٍ" مصدرٌ أَوَّبٌ مشدداً، وبأخرواواط مصدرٌ أَخْرَوَط. قال: "وأما تشبيهُ الزمخشريِّ بديوان فليس بجيد؛ لأنهم لم يَنطِقُوا بها في الوَضْعِ مُدْغَمَةً، ولم يقولوا: دِيَّوَانٌ، ولولا الجَمْعُ على "دَوَاوِين" لم يُعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ أَلْيَاءٍ وَآؤُ، وقد تصووا على شذوذٍ "دِيَّوَانٌ" فلا يُقَاسُ عليه غيرُه".

قلت: أمَّا كونُهُم لم يَنطِقُوا بِدِيَّوَانٍ فَلَا يَلْتَزِمُ مِنْهُ رَدُّ مَا قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَتَصَّ النَّحَاءُ عَلَى أَنَّ أَصْلَ "دِيَّوَانٌ" دِيَّوَانٌ، و"قِرَاطٌ": قِرَاطٌ، بِدَلِيلِ الْجَمْعِ عَلَى دَوَاوِينٍ وَقِرَارِيضٍ، وَكُونِهِ شَاذًا لَا يَقْدَحُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْهُ مَقْيِسًا عَلَيْهِ بَلْ مَنظَرًا بِهِ.

وقد ذهب مكِّي إلى نحوٍ مِنْ هَذَا فَقَالَ: "وَأَصْلُ الْبَاءِ وَآؤُ، وَلَكِنْ انْقَلَبَتْ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ يَلْتَزِمُ مَنْ سَدَّدَ أَنْ يَقُولَ: إِوَابَهُمْ لِأَنَّ مِنَ الْوَاوِ، أَوْ يَقُولَ: إِوَابَهُمْ، فَيَبْدُلُ مِنْ أَوَّلِ الْمَشْدُودِ يَاءً كَمَا قَالُوا: "دِيَّوَانٌ" وَالْأَصْلُ: دِيَّوَانٌ" أَنْتَهَى. وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ لِأَوَّبٍ بَزْنَةِ أَكْرَمٍ مِنَ الْأَوَّبِ، وَالْأَصْلُ: إِوَابٌ كَأَكْرَامٍ، فَأَيَّدَتْ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةَ لِإِوَابٍ يَاءً لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ فَصَارَ اللَّفْظُ إِوَابًا فَاجْتَمَعَتِ الْبَاءُ وَالْوَاوُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَقُلِبَتْ وَأُدْغِمَتْ، وَوَزُنَتْ إِفْعَالٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

(14/324)

وقال ابن عطية في هذا الوجه: "سُهِلَّتِ الْهَمْزَةُ وَكَانَ الْوَاجِبُ فِي الْإِدْغَامِ بَرْدُهَا إِوَابًا، لَكِنْ اسْتُخْسِنَتْ فِيهِ الْبَاءُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ" أَنْتَهَى. وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِمَا عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمَّا قُلِبَتْ الْهَمْزَةُ يَاءً فَالْقِيَاسُ أَنْ يُفْعَلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ إِلَى الْبَاءِ مِنْ دُونِ عَكْسٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْأُوجَةَ مَشْرُوحَةً لِصُعُوبَتِهَا مَعَ عَدَمِ يُمَعِّنُ النَّظَرَ مِنَ الْمُعْرَبِينَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْقَلِيلَةِ الِاسْتِعْمَالِ. وَقَدَّمَ الْخَبَرَ فِي قَوْلِهِ "إِلَيْنَا" وَ"عَلَيْنَا" مَبَالِغَةً فِي التَّشْدِيدِ وَالْوَعِيدِ.

سورة الفجر

* { وَالْفَجْرِ }

قوله: { وَالْفَجْرِ } : جوابُ هذا القسم قيل: مذكورٌ وهو قوله { إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ } قاله ابن الأنباري. وقيل: محذوفٌ لدلالة المعنى عليه، أي: لَنَجَازِيَنَّ أَحَدٌ بِمَا عَمِلَ بِدَلِيلِ تَعْدِيدِهِ مَا فَعَلَ بِالْقُرُونِ الْخَالِيَةِ. وَقَدَّرَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "لِيُعَدِّبَنَّ" قَالَ: "يَدُلُّ عَلَيْهِ { أَلَمْ تَرَ } إِلَى قَوْلِهِ: / { قَصَبٌ }". وَقَدَّرَهُ الشَّيْخُ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ خَاتِمَةُ السُّورَةِ قَبْلَهُ، لِإِبَائِهِمْ إِلَيْنَا وَحِسَابِهِمْ عَلَيْنَا.

* { وَلَيَالٍ عَشْرٍ }

والعامةُ على "ليالٍ" بالتنوين، "عَشْرٍ" صفةٌ لها. وقرأ ابنُ عباسٍ "ولَيَالٍ عَشْرٍ"

بالإضافة. فبعضهم يكتب "ليال" في هذه القراءة دون ياء، وبعضهم قال: "وليالي" بالياء، وهو القياس. قيل: والمراد: وليالي أيام عشر، وكان من حقه على هذا أن يقال: عشرة؛ لأنَّ المعدودَ مذكَّر. ويُجاب عنه: بأنَّه إذا حُذِف المعدودُ جاز الوجهان، ومنه "وأُتبعه بسبب من شوال" وسمَّع الكسائي: "صُمنا من الشهر خمساً".

* { وَالشَّعْ وَالْوُتْرِ }

(14/325)

قوله: { وَالْوُتْرِ } : قرأ الخوان بكسر الواو، والباقون بفتحها وهما لغتان كالجبر والخبر، والفتح لغة قريش ومن والأها، والكسر لغة تميم. وهاتان اللغتان في "الوتر" مقابل الشفع. فأما في الوتر بمعنى الترة، أي: الدخُلُ فبالكسر واحده، قاله الزمخشري. ونقل الأصمعيُّ فيه اللغتين أيضاً. وقرأ أبو عمرو في رواية يونسَ عنه بفتح الواو وكسر التاء، فيحتمل أن يكون لغةً ثالثة، وأن يكونَ تَقَل كسرةَ الراءِ إلى التاء إجراءً للوصولَ لمجرى الوقفِ.

* { وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرِ }

وقال مقاتل: "هل هنا في موضع "إن" تقديره: إن في ذلك قسماً لذي حجر، ف"هل" على هذا في موضع جواب القسم "انتهى. وهذا قول باطل؛ لأنه لا يصلح أن يكون مفسماً عليه، على تقدير تسليم أن التركيب هكذا، وإنما ذكرته للتنبيه على سقوطه. وقيل: تم مضاف محذوف، أي: وصلاة الفجر أو ورب الفجر.

والعامة على عدم التنوين في "الفجر" و "الوتر" و "يسر". وأبو الدينار الأعرابي بتنوين الثلاثة. قال ابن خالويه: "هذا ما روي عن بعض العرب أنه يقف على أواخر القوافي بالتنوين، وإن كان فعلاً، وإن كان فيه الألف واللام. قال الشاعر:

4558 - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِنُ * وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ
يعني بهذا تنوين الترم، وهو أن العربي إذا أراد ترك الترم وهو مد الصوت تون الكلمة، وإنما يكون في الروي المطلق. وقد عاب بعضهم قول التحوين "تنوين الترم" وقال: بل ينبغي أن يسموه بتنوين ترك الترم، ولهذا التنوين قسم آخر يسمى "التنوي الغالي"، وهو ما يلحق الروي المقيد كقوله:
4559 -خاوي المخترق

(14/326)

على أن بعض العروضيين أنكر وجوده. ولهذين التنوينين أحكام مخالفة لحكم التنوين حَقَّقْتُهَا في "شرح التسهيل" ولله الحمد. والحاصل أن هذا القارئ

أَجْرَى الْفَوَاصِلَ مُجْرَى الْقَوَافِي فَفَعَلَ فِيهَا مَا يَفْعَلُ فِيهَا. وَلَهُ نِظَائِرٌ مَرَّ مِنْهَا: {الرَّسُولَا} {السَّيْلَا} {الظُّنُونَا} فِي الْأَحْزَابِ. وَ {الْمُتَّعَالِ} فِي الرَّعْدِ "وَيْسُرٌ" هُنَا، كَمَا سَابَقَتْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قَلْتِ: فَمَا بِأَلْهَا مُتَّكِرَةٌ مِنْ بَيْنِ مَا أُفْسِمَ بِهِ؟ قَلْتِ: لِأَنَّهَا لِيَالٍ مَخْصُوصَةٌ مِنْ بَيْنِ جِنْسِ اللَّيَالِي الْعَشْرِ بَعْضُ مِنْهَا، أَوْ مَخْصُوصَةٌ بِفَضِيلَةٍ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا. فَإِنْ قَلْتِ: هَلَّا عُرِّقَتْ بِلَامِ الْعَهْدِ لِأَنَّهَا لِيَالِي مَعْلُومَةٌ. قَلْتِ: لَوْ قِيلَ ذَلِكَ لَمْ تَسْتَقِلَّ بِمَعْنَى الْفَضِيلَةِ الَّتِي فِي التَّنْكِيرِ، وَلِأَنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ تَكُونَ اللَّامَاتُ مُتَجَانِسَةً لِيَكُونَ الْكَلَامُ أَبْعَدَ مِنَ الْإِلْغَازِ وَالتَّعْجِيمِ". قَلْتِ: يَعْنِي بِتَجَانُسِ اللَّامَاتِ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا إِمَّا لِلْجِنْسِ، وَإِمَّا لِلْعَهْدِ، وَالْفَرَضُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ اللَّامَاتِ فِي الْفَجْرِ وَمَا مَعَهُ لِلْجِنْسِ، فَلَوْ جِيءَ بِاللَّيَالِي مَعْرِفَةً بِلَامِ الْعَهْدِ لَفَاتَ التَّجَانُسُ.

قوله: {إِذَا يَسُرُّ}: مَنْصُوبٌ بِمَحْذُوفٍ هُوَ فَعَلُ الْقِسْمِ، أَي: أُفْسِمَ بِهِ وَقَدْ سُرَّاهُ. وَحَدَفَ يَاءَ "يَسُرِّي" وَقَفَاءً، وَأَثْبَتَهَا وَصَلَاءً، نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو، وَأَثْبَتَهَا فِي الْحَالِيِّنَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَحَدَفَهَا فِي الْحَالِيِّنَ الْبَاقُونَ لِسُقُوطِهَا فِي خَطِّ الْمَصْحَفِ الْكَرِيمِ، وَإِثْبَتُهَا هُوَ الْأَصْلُ لِأَنَّهَا لَمْ يَفْعَلْ مُضَارِعَ مَرْفُوعٍ، وَحَدَفَهَا لِمُوَافَقَةِ الْمَصْحَفِ وَمُوَافَقَةِ رُؤُوسِ الْأَيِّ، وَجَزْبًا بِالْفَوَاصِلِ مَجْرَى الْقَوَافِي. وَمَنْ قَرَّقَ بَيْنَ حَالَتِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ فَلَانَ الْوَقْفَ مَحَلَّ اسْتِرَاحَةٍ. وَنَسَبَ السُّرَى إِلَى اللَّيْلِ مَجَازٌ؛ إِذِ الْمَرَادُ: يُسْرَى فِيهِ، قَالَه الْأَخْفَشُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمَرَادُ يَنْقُصُ كَقَوْلِهِ: {إِذْ أَدْبَرَ} {إِذَا عَسَّعَسَ}

* { هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِيَذِي جِرِّ }

(14/327)

قوله: {لِيَذِي جِرِّ}: الْجِرُّ: الْعَقْلُ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

* { أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ }

* { إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ }

قوله: {بِعَادٍ إِرْمَ}: قَرَأَ الْعَامَّةُ "بِعَادٍ" مَصْرُوفًا "إِرْمَ" بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْمِيمِ، وَ"عَادٌ" اسْمٌ لِرَجُلٍ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْقَبِيلَةِ أَوْ الْحَيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ. وَأَمَّا "إِرْمٌ" فَقِيلَ: هُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ. وَقِيلَ: اسْمُ مَدِينَةٍ: وَاخْتُلِفَ فِي التَّفْسِيرِ فِي تَعْيِينِهَا. فَإِنْ كَانَتْ اسْمَ قَبِيلَةٍ كَانَتْ بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، أَوْ مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ "إِعْنِي"، وَإِنْ كَانَتْ اسْمَ مَدِينَةٍ فَيَقْلَقُ الْإِعْرَابَ مِنْ عَادٍ، وَتَخْرِيجُهُ عَلَيَّ حَدَفٍ مُضَافٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: بِعَادٍ أَهْلَ إِرْمَ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ، وَهُوَ حَسَنٌ وَيُعَدُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "عَادٍ" بَدَلِ اشْتِمَالِ إِذَا لَا ضَمِيرَ، وَتَقْدِيرُهُ قَلِيقٌ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى بِعَادٍ مَدِينَتَهُمْ؛ لِأَنَّ إِرْمَ قَائِمَةٌ مَقَامَ ذَلِكَ صَحَّ الْبَدَلُ. وَإِرْمٌ اسْمٌ جَدُّ عَادٍ، / وَهُوَ عَادُ بْنُ عَوْصِ بْنِ إِرْمَ بْنِ سَامِ بْنِ نُوحٍ. قَالَ

زهير:

4560 - وَأَخْرِبِينَ تَرَى الْمَاضِيَّ عِدَّتَهُمْ * مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ أَوْ مَا أَوْرَثَتْ إِرْمُ

وقال قيس الرقيات:
4561 - مَجْدًا تليدًا بناه أوَّلوه له * أَدْرَكَ عَادًا وسامًا قبله إرما

(14/328)

وقرأ الحسن "بعاد" غير مصروف. قال الشيخ: "مُضافاً إلى إرم. فجاز أن يكون "إرْم" أباً أو جَدًّا أو مدينةً". قلت: يتعيَّن أن يكونَ في قراءة الحسن غير مضاف، بل يكون كما كان منوناً، ويكونُ "إرْم" بدلاً أو بياناً أو منصوباً بإضمار أغني [ولو كان مضافاً لوجب صَرْفُه]. وإِثْمُ "عاد" اعتباراً بمعنى القبيلة أو جاء على أحدِ الجائزَيْنِ في "هند" وبابه. وقرأ الضحاك في رواية "بعاد إرم" ممنوعَ الصرفِ وفتحَ الهمزة من "أرْم". وعنه أيضاً "أرْم" بفتح الهمزة وسكونِ الراء، وهو تخفيفُ "أرْم" بكسرِ الراء، وهي لغةٌ في اسمِ المدينة، وهي قراءةُ ابنِ الزبير. وعنه في "عاد" مع هذه القراءة الصَّرْفُ وتَرْكُه.

وعنه أيضاً وعن ابن عباس "أرْم" بفتح الهمزة والراء، والميمُ مشددةٌ جعلاه فعلاً ماضياً. يقال: "أرْمَ العَظْمُ"، أي: بَلِيَ. ورَمَّ أيضاً وأرْمَه غيرُه، فأفْعَلَ يكون لازماً ومتعدياً في هذا. و"ذات" على هذه القراءة مجرورةٌ صفةً لـ"عاد"، ويكونُ قد راعى لفظها تارةً في قوله: "أرْم" فلم يُلْحِقْ علامةَ تانيثٍ، ويكونُ "أرْم" معترضاً بين الصفةِ والموصوفِ، أي: أرْمَتْ هي بمعنى: رَمَتْ وِليثٌ، وهو داءٌ عليهم. ويجوزُ أن يكونَ فاعلُ "أرْم" ضميرُ الباري تعالى، والمفعولُ محذوفٌ، أي: أرْمَها اللهُ. والجملةُ الدعائيةُ معترضةٌ أيضاً. ومعناها أخرى في "ذات" فأثت. وزوي عن ابن عباس "ذات" بالنصبِ على أنها مفعولٌ بـ"أرْم". وفاعلُ "أرْم" ضميرٌ يعودُ على الله تعالى، أي: أرْمَها اللهُ تعالى ويكونُ "أرْم" بدلاً من "فَعَلَ رَبُّكَ" أو تبييناً له.

(14/329)

وقرأ ابن الزبير "بعادِ أرْم" بإضافة "عاد" إلى "أرْم" مفتوحَ الهمزة مكسورَ الراء، وقد تقدّم أنه اسمُ المدينة. وقرىء "أرْم ذات" بإضافة "أرْم" إلى "ذات". وزوي عن مجاهدٍ "أرْم" بفتحيتين مصدرَ أرْمَ يَأرْمُ، أي: هَلَك، فعلى هذا يكونُ منصوباً بـ"فَعَلَ رَبُّكَ" تَصْنَبُ المصدرِ التشبيهيِّ، والتقدير: كيف أهلك ربُّك إهلاكَ ذاتِ العِمادِ؟ وهذا أغربُ الأقوال.

و"ذاتِ العِمادِ" إن كان صفةً لقبيلةٍ فمعناه: أنهم أصحابُ خيامٍ لها أَعْمِدَةٌ يَطْعَنونَ بها، أو هو كنايةٌ عن طولِ أبدانهم كقوله:

4562 - رَفِيعُ العِمادِ طویلُ النَّجَا * دِ

قاله ابن عباس، وإن كان صفةً للمدينة فمعناه: أنها ذاتُ عُمْدٍ من الحجارة.

* { التِّي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي البِلَادِ }

قوله: {الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ}: يجوز أَنْ يَكُونَ تَابِعاً، وَأَنْ يَكُونَ مَقْطُوعاً رَفْعاً أَوْ نَصْباً. وَالْعَامَّةُ عَلَى "يُخْلَقُ" مَبْنِيّاً لِلْمَفْعُولِ، "مِثْلُهَا" مَرْفُوعٌ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وَعَنْ ابْنِ الزَّبِيرِ "يُخْلَقُ" مَبْنِيّاً لِلْفَاعِلِ "مِثْلُهَا" مَنْصُوبٌ بِهِ. وَعَنْهُ أَيْضاً "تَخْلُقُ" بِنُونِ الْعِظْمَةِ.

* { وَتَمُودَ الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ }

قوله: { وَتَمُودَ } : قرأ العامة بمنع الصرف، وابن وثاب يصرفه. وقد تقدم الكلام على ذلك مُشْبِعاً. و"الذين" يجوز فيه ما تقدم في {التي لم يُخْلَقْ}. وجاب الشيء بجوبه قطعاً وخرقه جوباً. وجبت البلاد: قطعها سيراً. قال الشاعر:

4563 - وَلَا رَأَيْتُ قَلُوصاً قَبْلَهَا حَمَلَتْ * سِتِّينَ وَسَاءً وَلَا جَابَتْ بِهَا بِلْداً

(14/330)

قوله: {بِالْوَادِ} متعلق: إمّا بـ"جابوا"، أي: فيه، وإمّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "الصخر"، أو من الفاعلين. وأثبت ياء "الوادي" في الحالين ابن كثير وورش، بخلاف عن قنبل فروي عنه إثباتها في الحالين، وروى عنه إثباتها في الوصل خاصةً، وحذفها الباقيون في الحالين، موافقةً لخط المصحف ومراعاةً للفواصل كما تقدم في {إِذَا يَسْرِ}

* { الَّذِينَ طَعَوْا فِي الْبِلَادِ }

* { فَأَكْتَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ }

* { فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ }

قوله: {الَّذِينَ طَعَوْا}: يجوز فيه ما جاز في "الذين" قبله من الإتيان والقطع على الذم.

قوله: {سَوْطٌ} هو الآلة المعروفة. قيل: وسُمِّيَ سَوْطاً لأنه يُسَاطُ بِهِ اللَّحْمُ عِنْدَ الصَّرْبِ، أَي: يَخْتَلَطُ. قَالَ كَعْبُ بْنُ زَهِيرٍ:

4564 - وَيَلْمُّهَا حُلَّةً قَدْ سَيْطَ مِنْ دَمِهَا * فَجَعُ وَوَلَعُ وَإِخْلَافُ وَتَبْدِيلُ
وقال آخر:

4565 - أَحَارَتْ إِنَّا لَوْ تُسَاطُ دِمَاؤُنَا * تَرَايَلْنَ حَتَّى لَا يَمَسَّ دَمٌ دَمَا

وقيل: هو في الأصل مصدرٌ ساطه يسوطه سوطاً، ثم سُمِّيَتْ بِهِ الْآلَةُ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: "أَمْوَالُهُمْ بَيْنَهُمْ سَوِيطَةٌ"، أَي: مَخْتَلِطَةٌ. وَاسْتِعْمَالُ الصَّبِّ فِي السَّوْطِ اسْتِعَارَةٌ بَلِيغَةٌ، وَهِيَ شَائِعَةٌ فِي كَلَامِهِمْ /.

* { إِنَّ رَبَّكَ لِبَالِمِرْصَادٍ }

قوله: {لِبَالِمِرْصَادٍ}: المِرْصَادُ كَالْمَرْصَدِ، وَهُوَ الْمَكَانُ يَتَرْتَّبُ [فِيهِ] الرَّصَدَ جَمْعَ

راصد كحرس، فالمرصاد مفعال من رصده كميقات من وقته، قاله الزمخشري. وجوز ابن عطية في "المرصاد" أن يكون اسم فاعل قال: "كأنه قيل: لبالرصد، فعبر ببناء المبالغة". ورد عليه الشيخ: بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه الباء إذ ليس هو في موضع دخولها لا زائدة ولا غير زائدة. قلت: قد وردت زيادتها في خبر "إن" كهذه الآية، في قول امرئ القيس:

(14/331)

4566 - * فأنتك مما أهدت بالمجرى
إلا أن هذا ضرورة لا يقاس عليه الكلام فضلاً عن أفصح.

* { فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّيَا أَكْرَمَنِ }

قوله: { فَأَمَّا الْإِنْسَانُ } مبتدأ، وفي خبره وجهان، أحدهما: - وهو الصحيح - أنه الجملة من قوله "فيقول" كقوله: { فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ } كما تقدم بيانه، والظرف حينئذ منصوب بالخبر؛ لأنه في نية التأخير، ولا تمنع الفاء من ذلك، قاله الزمخشري وغيره. والثاني: أن "إذا" شرطية وجوابها "فيقول"، وقوله "فأكرمه" معطوف على "ابتلاه"، والجملة الشرطية خبر "الإنسان"، قاله أبو البقاء. وفيه نظر؛ لأن "إما" تترجم الفاء في الجملة الواقعة خبراً عما بعدها، ولا تجذف إلا مع قول مضمرة، كقوله تعالى: { فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ } كما تقدم بيانه، إلا في ضرورة.

(14/332)

قال الزمخشري: "فإن قلت بم اتصل قوله "فأما الإنسان"؟ قلت: بقوله: { إِنَّ رَبَّكَ لَبَالْمِرْصَادِ } فكأنه قيل: إن الله لا يريد من الإنسان إلا الطاعة، فأما الإنسان فلا يريد ذلك ولا يهمله إلا العاجلة". انتهى. يعني بالتعلق من حيث المعنى، وكيف عطف هذه الجملة التفصيلية على ما قبلها مترتبة عليه؟ وقوله: "لا يريد إلا الطاعة" على مذهبه، ومذهبه أن الله يريد الطاعة وغيرها، ولو لا ذلك لم يقع. فسبحان من لا يدخل في ملكه ما لا يريد. وإصلاح العبارة أن يقول: إن الله يريد من العبد أو الإنسان من غير حصر. ثم قال: "فإن قلت: فكيف توازن قوله: { فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ } وقوله: { وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ }، وحق التوازن أن يتقابل الواقعان بعد "أما" و "أما". تقول: "إما الإنسان فكفور، وإما الملك فشكور"، "أما إذا أحسنت إلى زيد فهو محسن إليك، وأما إذا أسأت إليه فهو مسيء إليك"؟ قلت: هما متوازنان من حيث إن التقدير: وأما هو إذا ما ابتلاه ربه وذلك أن قوله: { فَيَقُولُ رَبِّيَا أَكْرَمَنِ } خبر المبتدأ الذي هو الإنسان. ودخول الفاء لما في "أما" من معنى الشرط، والظرف المتوسط بين المبتدأ والخبر في نية التأخير، كأنه قال: فأما الإنسان فقائل ربي أكرم من وقت الابتلاء فوجب أن يكون "فيقول" الثاني خبر المبتدأ

واجبٌ تقديرُه".

* { وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَبَقُولُ رَبِّيَا أَهَاتِنِ {

(14/333)

قوله: {فَقَدَرَ عَلَيْهِ}: قرأ ابنُ عامرٍ بتشديدِ الدال، والباقون بتخفيفها، وهما لغتان بمعنى واحد، ومعناهما التضييقُ ومن التخفيفِ قوله: {اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ} {وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ} قوله: {أَكْرَمَنِ} "أَهَاتِنِ" قرأ نافعٌ بإثباتِ ياءِيهما وصلًا وحذفِهما وقفاً، مِنْ غيرِ خلافٍ عنه، والبرزِيُّ عن ابنِ كثيرٍ يُبَيِّنُهُما في الحالين، وأبو عمرو اخْتَلَفَ عنه في الوصلِ فَرُوِيَ عنه الإثباتُ والحذفُ، والباقون يَحْفَوْنُهُما في الحالين وعلى الحذفِ قولُ الشاعرِ:
4567 - وَمِنْ كَاشِحٍ طَاهِرٍ عُمُرُهُ * إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ
يريد: أنكرني. وقالَ الزمخشري: "فإن قلت: هَلَّا قَالَ: فَأَهَاتَهُ وَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، كما قال: فَأَكْرَمَهُ وَتَعَمَّهُ. قلت: لأنَّ البَسْطَ إِكْرَامٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِعَبْدِهِ بِإِعْطَائِهِ عَلَيْهِ مُتَفَضِّلًا مِنْ غَيْرِ سَابِقَةٍ. وَأَمَّا التَّقْدِيرُ فَلَيْسَ بِإِهَانَةٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الإِخْلَالَ بِالْتَفَضُّلِ لَا يَكُونُ إِهَانَةً، كما إذا أهدى لك زيدٌ هديةً تقول: أكرمني، فإذا لم يَهْدِ لك شيئاً لا يكو مُهيناً لك".

* { كَلَّا بَلْ لَأُكْرِمُونَ التَّيْمِمَ {

قوله: {تُكْرِمُونَ}: قرأ أبو عمرو هذا والثلاثة بعده بياء العيبة حملاً على معنى الإنسان المتقدم / إذ المرادُ به الجنسُ، والجنسُ في معنى الجمع، والباقون بالتاء في الجميع خطاباً للإنسان المرادُ به الجنسُ على طريق الألتفاتش. وقرأ الكوفيون "تَحَاصُّونَ" والأصلُ: تَحَاصُّونَ، فحذف إحدى التاءين، أي: لا يَحْضُرُ بعضُكم بعضاً. ورُوِيَ عن الكسائي "تُحَاصُّونَ" بضم التاء، وهي قراءةُ زيدِ ابنِ عليٍّ وعلقمة، أي: تُحَاصُّونَ أَنْفُسَكُمْ. والباقون "تَحْضُونَ" مِنْ حَضَّهِ عَلَى كَذَا، أي: أَعْرَهُ بِهِ. ومفعولُه محذوفٌ، أي: لا تَحْضُونَ أَنْفُسَكُمْ وَلَا يَرَهَا. ويجوز أن لا يُقَدَّرَ، أي: لا تُوقِعُونَ الحَضَّ.

(14/334)

* { وَلَا تَحَاصُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ {

قوله: {عَلَى طَعَامِ}: متعلِّقٌ بتَحَاصُّونَ. و "طعام" يجوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ كَوْنِهِ اسماً لِلْمَطْعومِ. وَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ مضافٍ، أي: عَلَى بَدَلٍ، أَوْ عَلَى إِعْطَاءِ طَعَامٍ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى الإِطْعَامِ، كَالْعِطَاءِ بِمَعْنَى الإِعْطَاءِ، فَلَا حَذْفَ حَيْثُذ. والتاءُ في "التراث" بدلٌ من ألواو، لأنه من الوراثة. ومثله: تَوَجَّ وَتَوَرَّاةٌ وَتُحَمَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ. و "لَمَّا" بِمَعْنَى مَجْموع. يُقَالُ: لَمَمْتُ

الشيءَ لَمَّا، أي: جَمَعْتُهُ جَمْعًا. قال الحطيئة:
 4568 - إِذَا كَانَ لَمَّا يَتَّبِعُ الدَّمَّ رَبَّهُ * فلا قَدَّسَ الرحمنُ تلكَ الطَّوَاغِينَا
 وَلَمَّمْتُ شَعْنَهُ من ذلك. قال النابغة:
 4569 - وَلَسُنُ بِمُسْتَبَقِ أَحَالٍ لَا تَلْمَهُ * على شَعْنَيْنِ أَيُّ الرَّجَالِ المَهْدَبُ
 والجَمُّ: الكثير. ومنه "جَمَّةُ الماء". قال زهير:
 4570 - فَلَمَّا وَرَدَنَ المَاءَ زُرْقًا جَمَامُهُ *
 ومنه: الجُمَّةُ للشَّعر، وقولهم "جَاؤُوا الجَمَاءَ العَفِير". من ذلك.

* { كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا }

قوله: { دَكًّا دَكًّا } : فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ مؤكَّد، و "دكًا" الثاني تأكيدٌ
 للأول تأكيداً لفظياً، كذا قاله ابنُ عُصفور، وليس المعنى على ذلك. والثاني: أنه
 نصبٌ على الحال والمعنى: مكرراً عليه الذِّكُّ كَعَلْمْتِهِ الجسَابِ بابَا بابَا، وهذا
 ظاهرٌ قولِ الزمخشريِّ، وكذلك "صَفًّا صَفًّا" حالٌ أيضاً، أي: مُصْطَفَيْنِ أو ذوي
 صفوفٍ كثيرة.

* { وَجِيَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الإنسانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى }

(14/335)

قوله: { يَوْمَئِذٍ } : منصوبٌ بـ "جيء" والقائمُ مقامَ الفاعلِ "بجهنم". وجَوَّرَ مكي
 أنَّ يكونَ "يَوْمَئِذٍ" قائماً مقامَ الفاعلِ. وإمَّا "يَوْمَئِذٍ" الثاني فقول: بدلٌ من "إذا
 دُكَّتْ"، والعامِلُ فيهما "يتذكر". قاله الزمخشري، وهذا هو مذهبُ سيبويه، وهو
 أنَّ العامِلَ في المبدلِ منه عامِلٌ في البدلِ، ومذهبٌ غيرُه أنَّ البدلَ على نيةِ
 تَكَرُّرِ العامِلِ. وقيل: إنَّ العامِلَ في "إذا دُكَّتْ" "يقول"، والعامِلُ في "يَوْمَئِذٍ"
 "يتذكر" قاله أبو البقاء.
 قوله: { وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى } "أنى" خبرٌ مقدَّم، و "الذكري" مبتدأٌ مؤخَّر، و "له"
 متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به الطرفُ.

* { فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ }

* { وَلَا يُوثِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ }

قوله: { لَا يُعَذِّبُ } : قرأ الكسائي "لَا يُعَذِّبُ" و "لَا يُوثِقُ" مبنيين للمفعولِ.
 والباقون قرؤوها مبنيين للفاعل. فأثَّبتُ قراءةَ الكسائي فأسنَدتُ الفعلُ فيها إلى
 "أحد" وحذفتُ الفاعلَ للعلم به وهو اللهُ تعالى أو الرَّبَّانِيَّةُ الْمُتَوَلِّونَ العذابَ بِأمرِ
 اللهُ تعالى، وأمَّا عذابه. ووثاقه فيجوزُ أن يكونَ المصدرانِ مضائقين للفاعلِ
 والضميرُ لله تعالى، ومضائقين للمفعولِ، والضميرُ للإنسانِ، ويكونُ "عذاب"
 واقعاً موقعَ تعذيب. والمعنى: لَا يُعَذِّبُ أَحَدٌ تعذيباً مثلَ تعذيبِ اللهُ تعالى هذا
 الكافر، وَلَا يُوثِقُ أَحَدٌ توثيقاً مثلَ إيثاقِ اللهُ إياه بالسَّلاسلِ والأغلالِ، أو لَا يُعَذِّبُ
 أَحَدٌ مثلَ تعذيبِ الكافر، وَلَا يُوثِقُ مثلَ إيثاقِهِ، لكفرٍ وعنادِهِ، فالوثناقُ بمعنى

الإيثاق كالعطاء بمعنى الإعطاء. إِلَّا أَنَّ فِي إِعْمَالِ اسْمِ الْمَصْدَرِ عَمَلٌ مُسَمَّاةٌ
خِلافًا مُضْطَرِبًا فَتُقَلَّ عَنِ الْبَصْرِ الْمَنَعُ، وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ الْجَوَارُ، وَتُقَلَّ الْعَكْسُ
عَنِ الْفَرِيقَيْنِ. وَمِنَ الْإِعْمَالِ قَوْلُهُ:
4571 - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِنَّةَ الرَّتَاعَا

(14/336)

وَمَنْ مَنَعَ تَصَبَّ "الْمِنَّةُ" بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ. وَأَصْرَحَ مِنْ هَذَا قَوْلُ الْآخِرِ:
4572 - * فَإِنَّ كَلَامَهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

وقيل: المعنى ولا يَحْمِلُ عَذَابَ الْإِنْسَانِ أَحَدٌ كَقَوْلِهِ: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ
أُخْرَى} قاله الزمخشري: وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ فَإِنَّهُ أَسْتَدَّ الْفَعْلَ لِفَاعِلِهِ. /
وَالضَّمِيرُ فِي "عَذَابِهِ" وَ"وَثَاقِهِ" يُحْتَمَلُ عَوْدُهُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى: بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا
يُعَذِّبُ فِي الدُّنْيَا مِثْلَ عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَدٌ، أَي: إِنَّ عَذَابَ مَنْ يُعَذِّبُ فِي
الدُّنْيَا لَيْسَ كَعَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَذَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَفِيهِ نَظْرٌ: مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُ يَلْتَزِمُ أَنْ يَكُونَ "يَوْمَئِذٍ" مَعْمُولًا لِلْمَصْدَرِ التَّشْبِيهِيِّ، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ لِتَقَدُّمِهِ
عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يُتَوَسَّعُ فِيهِ.

وقيل: المعنى لا يَكِلُ عَذَابَهُ وَلَا وَثَاقَهُ لِأَحَدٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لِلَّهِ وَحْدَهُ فِي ذَلِكَ. وَيَل:
المعنى أَنَّهُ فِي الشَّدَةِ وَالْفِظَاعَةِ فِي حَيْزٍ لَمْ يُعَذِّبْ أَحَدٌ قَطُّ فِي الدُّنْيَا مِثْلَهُ.
وَرَدَّ هَذَا: بِأَنَّ "لَا" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ صَيَّرَتْهُ مُسْتَقْبَلًا، وَإِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَمْ
يُطَابِقْ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَا يُطَلَّقُ عَلَى الْمَاضِي إِلَّا بِمَجَازٍ بَعِيدٍ، وَبِأَنَّ "يَوْمَئِذٍ"
المرادُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا دَارَ الدُّنْيَا. وَقِيلَ: الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُعَذِّبُ أَحَدٌ مِنْ زَبَانِيَةِ
العَذَابِ مِثْلَ مَا يُعَذِّبُونَ هَذَا الْكَافِرَ، أَوْ يَكُونُ الْمَعْنَى: لَا يَحْمِلُ أَحَدٌ عَذَابَ
الْإِنْسَانِ كَقَوْلِهِ: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}. وَهَذِهِ الْأَوْجُهُ صَعْبَةٌ الْمَرَامِ عَلَى
طَائِفَةٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَوْضُوعِ لِتَفَرُّقِهَا فِي غَيْرِهِ وَعُسْرِ اسْتِخْرَاجِهَا مِنْهُ.
وَقَرَأَ نَافِعٌ فِي رِوَايَةٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ بِخِلَافِ عَنَيْهِمَا "وِثَاقَهُ" بِكسْرِ الْوَاوِ.

* { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ }

(14/337)

قوله: { يَا أَيُّهَا } هذه قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ "يَا أَيُّهَا" بِتَاءِ التَّأْنِيثِ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "يَا
أَيُّهَا" كِنْدَاءِ الْمَذْكَرِ، وَلَمْ يُجَوِّزْ ذَلِكَ أَحَدٌ، إِلَّا صَاحِبَ "الْبَدِيعِ"، وَهَذِهِ شَاهِدَةٌ لَهُ.
وَلَهُ وَجْهٌ: وَهُوَ أَنَّهَا كَمَا لَمْ تَطَابِقْ صِفَتَهَا تَثْنِيَةً وَجَمْعًا جَازٍ أَنْ لَا تَطَابِقَ تَأْنِيثًا.
تَقُولُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ يَا أَيُّهَا الرَّجَالُ. وَ"رَاضِيَةٌ" وَ"مَرْضِيَّةٌ" حَالَانِ، أَيِ جَامِعَةً
بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ مِنْ أَحَدِهِمَا الْآخَرُ.

* { فَادْخُلِي فِي عِبَادِي }

قوله: { فِي عِبَادِي } يجوزُ أَنْ يكونَ: في جسد عبادي ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: في رُمرتة عبادي. وقرأ ابن عباس وعكرمة وجماعةُ "في عبادي" والمرادُ الجنسُ، وتعدَّى الفعلُ الأولُ بـ"في" لأنَّ الطرفَ ليس بحقيقي نحو: "دخلت في غمار الناس"، وتعدَّى الثاني بنفسه لأنَّ الظرفيةَ متحققةٌ، كذا قيل، وهذا إنما يتأتى على أحدِ الوجهين، وهو أنَّ المرادُ بالنفسِ بعضُ المؤمنين، وأنه أمرٌ بالدخول في رُمرتة عباده. وأمَّا إذا كان المرادُ بالنفسِ الروحَ، وأنها مأمورةٌ بدخولها في الأجساد فالظرفيةُ فيه متحققةٌ أيضاً.

سورة البلد

* { وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ }

(14/338)

قوله: { وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ }؛ فيه وجهان، أحدهما: أنَّ الجملة اعتراضيةٌ على أحدِ معنيين: إمَّا على معنى أنه تعالى أقسمَ بهذا البلدِ وما بعده على أنَّ الإنسانَ خُلِقَ في كَبَدٍ واعترض بينهما بهذه الجملة، يعني ومن المكابدة أنَّ مثلكَ على عِظَمِ حُرْمَتِكَ يُسْتَحَلُّ بهذا البلدِ كما يُسْتَحَلُّ الصَّيْدُ في غيرِ الحَرَمِ، وإمَّا على معنى أنه أقسمَ ببلده على أنَّ الإنسانَ لا يَحْلُوا مِنْ مَقَاسَاةِ الشَّدَائِدِ. واعْتَرَّ بَأَنَّ وَعَدَّهُ فَتَحَ مَكَّةَ تَمِيمًا لِلتَّسْلِيَةِ، فِقَالَ: وَأَنْتَ حَلٌّ بِهِ فِيمَا تَسْتَقْبَلُ تَصْنَعُ فِيهِ مَا تَرِيدُ مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ، فَ"حَلٌّ" بِمَعْنَى حَلَالٍ، قَالَ مَعْنَى ذَلِكَ الزَّمخَشَرِيُّ. ثُمَّ قَالَ: "فَإِنَّ قُلْتَ أَيْنَ نَظِيرُ قَوْلِهِ "وَأَنْتَ حَلٌّ" فِي مَعْنَى الِاسْتِقْبَالِ؟ قُلْتَ: قَوْلُهُ تَعَالَى { إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ } وَمِثْلُهُ وَاسِعٌ فِيهِ كَلَامُ الْعِيَا تَقُولُ لِمَنْ تَعِدُّهُ الْإِكْرَامَ وَالْحَيَاءَ: أَنْتَ مُكْرَّمٌ مَحْبُوبٌ، وَهُوَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْسَعُ؛ لِأَنَّ الْأَحْوَالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ عِنْدَهُ كَالْحَاضِرَةَ الْمَشَاهِدَةَ، وَكَفَاكَ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى أَنَّهُ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَأَنَّ تَفْسِيرَهُ بِالْحَالِ مُحَالٌ، أَنَّ السُّورَةَ بِالِاتِّفَاقِ مَكِّيَّةٌ، وَأَيْنَ الْهَجْرَةَ عَنِ وَقْتِ نَزُولِهَا فَمَا بِالِالْفَتْحِ؟ وَقَدْ نَاقَشَهُ الشَّيْخُ بِمَا لَا يَنْجِيهِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَزُولِهَا بِمَكَّةَ بِخِلَافِ حِكَاةِ ابْنِ عَطِيَّةَ.

الثاني من الوجهين الأولين. أنَّ الجملةَ حاليةٌ، أي: لا أُقْسِمُ بهذا البلدِ وأنتَ حالٌّ بها لعِظَمِ قِدْرِكَ، أي: لا يُقْسِمُ بِشَيْءٍ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِالِاقْسَامِ بِكَ مِنْهُ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى لَا أُقْسِمُ بِهِ وَأَنْتَ مُسْتَحَلٌّ فِيهِ، أَي: مُسْتَحَلٌّ أَذَاكَ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي مِثْلِ "لَا" هَذِهِ الْمَتَقَدِّمَةِ فِعْلُ الْقِسْمِ.

* { وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ }

(14/339)

قوله: { وَمَا وَلَدَ } : قيل: "ما" بمعنى "مَنْ" وقيل: مصدرية. أَفْسَمَ بالشخص وفِعَلِه. وقَالَ الزمخشري: "فإن قلت: هَلَا قيل: وَمَنْ وَلَدَ. قلت: فيه ما في قوله { وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَصَعَتْ } أي: بأيِّ شَيْءٍ وَصَعَتْ، أي: موضوعاً عجيب الشان" وقيل: "ما" نافية فتحتاج إلى إضمار موصول، به يَصِحُّ الكلامُ تقديره: والذي ما وَلَدَ؛ إذا المرادُ بالوالد مَنْ يُوَلِّدُ له، وبالذي لَمْ يَلِدْ العاقرُ، قال: معناه ابنُ عباس وتلميذُه ابنُ جُبَيْر وعكرمة.

* { لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ }

قوله: { لَقَدْ خَلَقْنَا } : هذا هو الْمُفْسَمُ عليه والكَبَدُ: المَشَقَّةُ. قال الزمخشري: "وأصله مِنْ كَبَدِ الرَّجُلِ كَبَدًا فهو أَكْبَدُ، إِذَا وَجَعَتْ كَبَدُهُ وَانْتَفَحَتْ، فَاتَّسَعَ فِيهِ حَتَّى اسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ نَصَبٍ وَمَشَقَّةٍ، وَمِنْهُ اسْتُنْقَتِ الْمَكَابِدُ، كَمَا قِيلَ: كَبَتَهُ، بِمَعْنَى أَهْلَكَه، وَأَصْلُهُ كَبَدَمٌ، أَي: أَصَابَ كَبِدَهُ. قال ليبيد:
4573- يَا عَيْنُ هَلَّا بَكَئْتِ أَرْبَدَ إِذْ * فُئْمْنَا وَقَامَ الْخُصُومُ فِي كَبَدِ
أي: فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ وَصَعُوبَةِ الْخَطْبِ وَقَالَ ذُو الْإِصْبَعِ:
4574- لِي ابْنُ عَمِّ لَوَانَ النَّاسَ فِي كَبَدٍ * لَطَلَّ مُحْتَجِرًا بِالنَّبْلِ يَرْمِينِي

* { يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا }

قوله: { يَقُولُ أَهْلَكْتُ } : يَجُورُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ جَالِزًا وَقُرَأَ الْعَامَّةُ "لُبَدًا" بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْبَاءِ. وَشَدَّدَ أَبُو جَعْفَرِ الْبَاءِ، وَعَنْهُ أَيْضًا سَكُونُهَا. وَمَجَاهِدٌ وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ بَضْمَتَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَالِاخْتِلَافُ فِيهَا فِي الْجَنِّ.

* { وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ }

(14/340)

قوله: { وَشَفَتَيْنِ } : الشَّفَةُ محذوفه اللام، والأصلُ شَفَهَةٌ، بدليل تصغيرها على شُفَيْهَةٍ، وَجَمَعَهَا عَلَى شِفَاهِ، وَنَظِيرُهُ سَنَةٌ فِي إِحْدَى اللَّغَتَيْنِ. وَشَاقَهِئُهُ، أَي: كَلِمَتُهُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَلَا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، اسْتِغْنَاءً بِتَكْسِيرِهَا عَنْ تَصْحِيحِهَا.

* { وَهَدَيْتَاهُ النَّجْدَيْنِ }

قوله: { النَّجْدَيْنِ } : إِمَّا طَرَفٌ، وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ الْجَائِزِ إِنْ أُرِيدَ بِهِمَا النَّدْيَانِ، وَالنَّجْدُ فِي الْأَصْلِ: "الْعُنُقُ لارتفاعه. وقيل: الطريقُ العالِي، كقولِ امرئِ القيسِ:

4575- فَرِيقَانِ مِنْهُمُ قَاطِعٌ بَطْنٌ تَحَلَّةٍ * وَآخِرُ مِنْهُمُ جَارِعٌ تَجَدَّ كَبْكَبِ
ومنه "تَجَدُّ" لارتفاعها عن تِهامة.

* { فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ }

قوله: { فَلَا اقْتَحَمَ } قال الفراء الزجاج: "دَكَرَ "لا" مرةً واحدةً، والعربُ لا تكادُ تُفَرِّدُ "لا" مع الفعل الماضي حتى تُعَيِّدَ، كقوله تعالى: { فَلَا صِدْقَ وَلَا صَلَّى } وإنما أفردها لدلالة آخر الكلام على معناه فيجوزُ أن يكونَ قوله: { ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا } قائماً مقام التكرير، كأنه قال: فلا اقتحم العقبة ولا آمنَ " وقال: الزمشخري: "هي متكررة في المعنى؛ لأنَّ معنى "فلا اقتحم العقبة" فلا فَكَّ رِقَبَةً ولا أَطْعَمَ مِسْكِينًا، ألا ترى أنه فسَّرَ اقتحامَ العقبةِ بذلك" قال الشيخ: "ولا يَتِمُّ له هذا إلا على قراءةٍ "فَكَ" فعلاً ماضياً".

* { فَكُّ رَقَبَةٍ }

(14/341)

وقرأ أبو عمرو وبان كثير والكسائي "فَكَ" فعلاً ماضياً، "ورِقَبَةً" نصباً "أو أطعم" فعلاً ماضياً أيضاً. والباقون "فَكَ" برفع الكاف اسماً، "رِقَبَةً" حَقِصٌ بالإضافة، "أو طعامٌ" اسمٌ مرفوعٌ أيضاً. فالقراءةُ الأولى لافعلٍ فيها بدلاً مِنْ قوله "اقْتَحَمَ" فهو بيانٌ له، كأنه قيل: فلا فَكَّ رِقَبَةً ولا أَطْعَمَ، والثانيةُ يرتفع فيها "فَكَ" على إضمار مبتدأ، أي: هو فَكُّ رِقَبَةٍ أو إطعامٌ، على معنى الإباحة. وفيس الكلام حَذْفُ مضافٍ دلَّ عليه "فلا اقتحم" تقديره: وما أدراك ما اقتحامُ العقبة؟ فالتقدير: اقتحامُ العقبةِ فَكُّ رِقَبَةٍ أو إطعامٌ، وإنما احتج إلى تقدير هذا المضافِ ليتطابقَ المفسِّرُ والمفسَّر. ألا ترى أنَّ المفسَّر - بكسر السين - مصدرٌ، والمفسَّر - بفتح السين - وهو العقبةُ غيرُ مصدر، فلو لم تَقْدَر مضافاً لكان المصدرُ وهو "فَكَ" مُفسِّراً لِلعين، وهو العقبةُ. وقرأ أمير المؤمنين وأبو رجا "فَكَ" أو طعامٌ" فعليْن كما تقدَّم، إلاَّ أنهما نصبا "ذا" بالالف. وقرأ الحسن "إطعامٌ" و"ذا" بالالف أيضاً وهو على هاتين القراءتين مفعولٌ "أطعم" أو "إطعامٌ" و"بتيماً" حينئذٍ بدلٌ منه أو نعتٌ له. وهو في قراءة العامة "ذبي" بالياء نعتاً لـ "يوم" على سبيل المجاز، وُصِفَ اليومُ بالجوعِ مبالغةً كقولهم: "ليلك قائمٌ ونهاؤك صائمٌ" والفاعلُ لإطعامٍ محذوفٌ، وهذا أحدُ المواضع التي يَطْرُدُ فيها حَذْفُ الفاعلِ لإطعامٍ محذوفٍ، وهذا أحدُ المواضع التي يَطْرُدُ فيها حَذْفُ الفاعلِ وحده عند البصريين، وقد بيَّنتها مُستوفاهً ولله الحمد.

(14/342)

والمسَّعَبَةُ: الجوعُ مع التعب، وربما قيل في العطش مع التعب، قال الراغب. يُقال منه: سَعَبَ الرجلُ يَسْعَبُ سَعَباً وسُعُوباً فهو سَاعِبٌ وسَعْبَانٌ والمسَّعَبَةُ مَفْعَلَةٌ منه، وكذلك المُنْرَبَةُ ث من التراب. يقال تَرَب، أي: افتقر حتى لَصِقَ

جَلَدُهُ بالتراب. فَأَمَّا أَتْرَبَ بِالْأَلْفِ فبمعنى استغنى نحو: أَثْرَى، أي: صار ماله كَالتراب وكالتُّرى والمَقْرَبَةُ أيضاً: مَفْعَلَةٌ من القَرابة. وللمخشري هنا عبارة حلوة قال: "والمَسْعَبَةُ والمَقْرَبَةُ والمَثْرَبَةُ مَفْعَلَاتٌ مِنْ سَعَبَ إِذَا جَاعَ وَقَرَّبَ فِي النَّسَبِ وَتَرَبَ إِذَا افْتَقَرَ".

* { تُمْ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ }

قوله: { تُمْ كَانَ } : لتراخي الإيمان وتباغده في الرتبة والفضيلة عن العنق والصدقة، لا في الوقت، لأنَّ الإيمانَ هو السَّابِقُ ولا يَتَّبِعُ عَمَلٌ إِلَّا به، قاله الزمخشري. وقيل: المعنى على: ثم كان في عاقبة أمره من الذين واقوا الموت على الإيمان لأنَّ الموافقة عليه شرط في الانتفاع بالطاعات. وقيل: التراخي في الذكر وتقديم تفسيره.

* { عَلَيْهِمْ تَارٌ مُؤَصَّدَةٌ }

(14/343)

قوله: { مُؤَصَّدَةٌ } : قرأ أبر عمرو وحفص بالهمزة، والباقون بالواو، وكذا في "الهمزة" فالقراءة الأولى من أصدث الباب، أي: أعلقت أوصده فهو مؤصد. قيل: ويحتمل أن يكون من أوصدث، ولكنه همز الواو الساكنة لضمه ما قبلها كما همز { بالسوق والأعناق } كما تقدم. والقراءة الثانية أيضاً تحتمل المادتين، ويكون قد حُفِّقَتِ الهمزة لسكونها بعد ضمة. وقد نقل الفراء عن السوسي الذي قاعدته إبدال مثل هذه الهمزة أنه لا يُبدلُ هذه بعد ضمة، وعللوا ذلك بالالتباس. واتفق أنه قد قرأ "مؤصدة" بالواو من قاعدته تحقيق الهمزة، والظاهر أن القراءتين من مادتين: الأولى من أصد يؤصد كأكرم يُكرم، والثانية من أوصد يؤصد، مثل أوصل يؤصل. قال الشاعر:

4576- تَجَنُّ إِلَى أَجْيَالِ مَكَّةَ نَاقَتِي * وَمِنْ دُونِهَا أَبْوَابُ صِنَاعَاءِ مُؤَصَّدَةٍ

أي: مُعْلَقَةٌ وَقَالَ آخَرُ:

4577- قَوْمًا يُعَالِجُ قُمَّلًا أَبْنَاؤُهُمْ * وَسَلَابِيلاً جَلَقًا وَبَابًا مُؤَصَّدًا

وكان أبو بكر راوي عاصم يكره الهمزة في هذا الحرف، وقال رحمه الله: "لنا إمامٌ يَهْمزُ "مؤصدة" فأشتهى أن أسدُّ أدنِي إِذَا سَمِعْتُهُ" قلت: وكأنه لم يحفظ عن شيخه إلا ترك الهمز مع حفظ حفص إياه عنه، وهو أصبَطُ لحرفه من أبي بكر على ما نقله الفراء، وإن كان أبو بكر أكبر وأتقن وأوثق عند أهل الحديث.

وقوله: { عَلَيْهِمْ تَارٌ } يجوز أن تكون جملة مستأنفة، وأن تكون خبراً ثانياً، وأن يكون الخبر وحده "عليهم" و"نار" فاعل به، وهو الأحسن.

سورة الشمس

* { وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا }

(14/344)

قوله: {وَصَحَّاهَا}: قد تقدّم في "طه" الكلام على هذه المادة وقال المبرد: "إن الصّحى والصّحوة مشتقان من الصّح وهو النور، فأبدلت الألف والواو من الحاء" هذا يكاد يكون اختلافاً على مثل أبي العباس لجلالته.

* { وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا }

* { وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا }

قوله: {جَلَّاهَا}: الفاعل ضمير النهار، وقيل: عائد على الله تعالى. والضمير المنصوب: إمّا للشمس، وإمّا للظلمة، وإمّا للدنيا، وإمّا للأرض. قوله: {إِذَا تَلَّاهَا} وما بعده فيه إشكال؛ لأنه إن جعل شرطاً اقتضى جواباً، ولا جواب لفظاً، وتقديره غير صالح، وإن جعل ظرفاً مخصّصاً استدعى عاملاً، وليس هنا عامل إلا فعل القسم، وإعماله مُشْكِلٌ؛ لأنّ فعل القسم حالٌ لأنه إنشاءٌ، و"إذا" ظرفٌ مستقبلٌ، والحال لا يعمل في المستقبل. وسيأتي جوابٌ هذا وتحقيقه عند ذكرى سبّره وتقسيمه قريباً إن شاء الله تعالى. ويخصّ "إذا" الثانية وما بعدها إشكالٌ آخر ذكره الزمخشري فيه غموضٌ فتنّبّه له قال: "فإن قلت: الأمر في نصب "إذا" مُعْضِلٌ؛ لأنك لا تخلو: إمّا أن تجعل الواوات عاطفةً فتنصّب بها وتجرّ فتقع في العطف على عاملين، وفي نحو قولك: "مررتُ أمس بزيدٍ واليوم عمرو" وإمّا أن تجعلهنّ للقسم فتقع فيما اتفق الخليل وسيبويه على اتسكراهه. قلت: الجواب فيه أن واو القسم مُطْرَحٌ معها إبرازُ الفعل أطراحاً كلياً، فكان لها شأنٌ خلاف شأن الباء حيث أُبرِرَ معها الفعل وأضمِرَ، فكانت الواو قائمةً مقامَ الفعل، والباء سادّةً مسدّهما معاً، والواوات العواطف نوائبٌ عن هذه الواو فحققن أن يكنّ عواملَ عملِ الفعل والجارّ جميعاً كما تقول: "ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً" فترفع بالواو وتنصّب، لقيامها مقامَ "ضرب" الذي هو عاملهما" انتهى.

(14/345)

قال الشيخ: "إمّا قوله: "في واوات العطف: فتنصّب بها وتجرّ" فليس هذا بالمختار، أعني أن يكون حرفُ العطف عاملاً لقيامه مقامَ العامل، بل المختار أن العمل إنما هو للعامل في المعطوف عليه، ثم إنما لا تُشأخه في ذلك. وقوله: "فتقع في العطف على عاملين" ليس ما في الآية من العطف على عاملين، وإنما هو من باب عطف اسمين: مجرورٍ ومنصوبٍ على اسمين: مجرورٍ ومنصوبٍ، فحرفُ العطف لم يثب منابَ عاملين، وذلك نحو قولك: "امرؤ بزيدٍ قائماً وعمرو جالساً" وأنشد سيبويه في كتابه:

4578- وليس بمعروفٍ لنا أن تَرُدَّها * صحاحاً ولا مُسْتَكْرٍ أن تُعَقَّوا

(14/346)

فهذا مِنْ عَطْفٍ مجرورٍ ومرفوعٍ، على مجرورٍ ومرفوعٍ، والعطفُ على عاملين فيه أربعةٌ مذهبٍ، ونُسِبَ الجوازُ إلى سيبويه. وقوله: وفي قولك: "مررتُ أمس بزيدٍ واليوم عمرو" هذا المثالُ مُخالفٌ لما في الآية، بل وزانٌ ما في الآية: "مررتُ بزيدٍ أمس وعمرو اليوم" ونحن نُجيزُ هذا وأما قوله "على استكراه" فليس كما ذَكَر، بل كَلَامُ الخليلِ يَدُلُّ على المَعْنَى قال الخليلُ في قوله عَزَّوَجَلَّ: { وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى } الواوان الأخيرتان ليستا بمنزلةِ الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تَصَمَّانِ الأسماءَ إلى الأسماءِ في قولك: "مررتُ بزيدٍ وعمرو" والأولى بمنزلةِ التاءِ والباءِ. وأما قوله: إِنَّ وَو القسَمِ مُطَرِّحٌ معها إبرازُ الفعلِ أطراحاً كلياً" فليس هذا الحكمُ مُجْمَعاً عليه؛ بل أَجَارَ إِنْ كَيْسَانَ التصريحُ بفعلِ القسمِ مع الواو، فتقول: أفسيم - أو أخلف - والله لزيدٌ قائمٌ، وأما قوله: "الواوات العواطفُ نوائبٌ عن هذه" إى آخره فمبنيٌّ على أن حرفَ العطفِ عاملٌ لنيابتهِ منابِ العاملِ وليس هذا بالمختار" قال: "والذي نقوله: إِنَّ الْمُعْضِلَ هو تقديرُ العاملِ في "إذا" بعد الأقسام، كقوله: { وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى } { وَاللَّيْلُ إِذَا دَبَّرَ } { وَالصُّبْحُ إِذَا أَسْفَرَ } { وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا } { وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى } وما أشبهها، فإذا ظرفٌ مستقبلٌ، لا جائزٌ أن يكونَ العاملُ فيه فعلاً القسمِ المحذوفِ لأنه فعلٌ إنشائيٌّ فهو في الحال ينافي أن يَعْمَلَ في المستقبلِ لِإختلافِ زمانِ العاملِ وزمانِ المعمولِ. ولا جائزٌ أن يكونَ ثمَّ مضافٌ محذوفٌ، أقيم المُقسَمُ به مُقَامَهُ، أي: وطلوعِ النجمِ ومجيءِ الليلِ، لأنه معمولٌ لذلكِ الفعلِ، فالطلوعُ حالٌ ولا يعملُ في المستقبلِ ضرورةً أنَّ زمانَ العاملِ زمانُ المعمولِ. ولا جائزٌ

(14/347)

أنَّ يعملَ فيه نفسُ المُقسَمِ به؛ لأنه ليس من قبيلِ ما يَعْمَلُ، لا سيما إن كان جُزْماً. ولا جائزٌ أن يُقدَّرَ محذوفٌ قبلَ الطرفِ فيكونُ قد عملَ فيه، ويكونُ ذلكِ العاملُ في موضعِ الحالِ وتقديره: والنجمُ كائناً إذا هوى، والليلُ كائناً إذا يَغْشَى؛ لأنه يَلْتَرَمُ "كائناً" أن لا يكونَ منصوباً بعاملٍ، ولا يَصِحُّ أن يكونَ معمولاً لشيءٍ مِمَّا قَرَضْنَاهُ أن يكونَ عاملاً. وأيضاً فقد يكونُ المُقسَمُ به حثَّةً وظروفٌ الزمانِ لا تكونُ أحوالاً عن الجثثِ، كما لا تكونُ أخباراً" انتهى ما وردَّ به الشيخُ وما استشكله مِنْ أمرِ العاملِ في "إذا" وأنا بحمدِ اللهِ أتتبعُ قوله وأبينُ ما فيه.

فقوله: "إن المختار أن حرفَ العطفِ لا يعملُ لقيامه مقامَ العاملِ فلا يَلْتَرَمُ أبا القاسمِ، لأنه يختار القولَ الآخرَ. وقوله: "ليس ما في هذه الآية مِنْ العطفِ على عاملين" ممنوعٌ بل فيه العطفُ على عاملين وليكن فيه غموضٌ، وبيانٌ أنه مِنْ العطفِ على عاملين: أن قوله: { وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا } هنا معمولان أحدهما مجرورٌ وهو "النهار" والآخرُ منصوبٌ وهو الطرفُ، عطفاً على معموليَّ عاملين، والعاملان هما: فعلُ القسمِ الناصبُ لـ "إذا" الأولى، وأو القسمِ الجارَّةُ، فقد

تحقق معك عاملان لهما معمولان، فإذا عَطَفْتَ مجروراً على مجرور، وظرفاً على ظرف، معمولين لعاملين لزم ما قاله أبو القاسم. وكيف يُجْهَلُ هذا ما التأمّلِ والتحقيق؟

(14/348)

وأما قوله: " وأنشد سيبويه إلى آخره " فهو اعترافٌ منه بأنّه من العطفِ على عاملين، غايةٌ ما في الباب أنه استندَ إلى جاء سيبويه. وأما قوله " أجازَ ابنُ كيسانَ فلا يَلَزَمُهُ مذهبه. وأما قوله: " فالمثالُ كالأية، بل وزانها إلى آخره " فصحيحٌ لما فيه من تقديمِ الطرفِ الثاني على المجرورِ المعطوفِ، والآيةُ الطرفُ فيها متأخرٌ، وإنما مرادُ الزمخشريِّ وجودُ معموليِّ عاملين، وهو موجودٌ في المثالِ المذكورِ، إلا أنّ فيه إشكالاً آخر: وهو أنّه كالتركيبِ للمسألة. وأما قوله " بل كلامُ الخليلِ يدلُّ على المنعِ إلى آخره " فليس فيه ردٌّ عليه بالنسبة إلى ما قصده، بل فيه تقويةٌ لما قاله. غايةٌ ما في الباب أنه عَبرَ بالاستكراهِ عن المنعِ، أو لم يفهمِ المنعَ. وقوله: " ولا جائزٌ أن يكونَ تمّ مضافٌ محذوفٌ " إلى آخره، فأقول: بل يجوزُ تقديرُه: وهو العاملُ، ولا يَلَزَمُ ما قال من اختلافِ الزماتين؛ لأنه يجوزُ أن يُقسِمَ الآن بطلوعِ النجمِ في المستقبلِ، فالقسَمُ في الحالِ والطلوعُ في المستقبلِ، ويجوزُ أن يُقسِمَ بالشيءِ الذي سيوجدُ. وقوله: " ولا جائزٌ أن يُقدَّرَ محذوفٌ قبلِ الطرفِ، فيكونُ قد عمِلَ فيه " إلى آخره ليس بممنوع بل يجوزُ ذلك، وتكونُ حالاً مقدرةً. قوله كـ " يَلَزَمُ أن لا يكونَ له عاملٌ " ليس كذلك بل له عاملٌ وهو فعلُ القسمِ، ولا يَصْرُ كونه إنشائياً؛ لأنَّ الحالَ مقدرةٌ كما تقدّم. قوله: " وقد يكونُ المُقسِمُ به جثةً " جوابُه: يُقدَّرُ حينئذٍ حدّثُ يكونُ الطرفُ الزمانيُّ حالاً عنه، وهذه المسألةُ سُئِلَ عنها الشيخُ أبو عمرو ابنُ الحاجبِ وتَفَحَّ فيها السؤالُ وأجابَ بنحوِ ما ذكرتهُ واللّه أعلمُ، ولا يخلو الكلامُ فيها من نزاعٍ وبحثٍ طويلٍ معه.

* { وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا }

(14/349)

قوله: { يَغْشَاهَا } المفعولُ للشمس. وقيل: للأرض، وجيء بـ " يَغْشَاهَا " مضارعاً دونَ ما قبله وما بعده مراعاةً للفواصل؛ إذ لو أتى به ماضياً لكان التركيبُ " إِذَا غَشِيَهَا " فتفوَّتْ المناسبةُ اللفظيةُ بين الفواصلِ والمقاطع.

* { وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا }

قوله: { وَمَا بَنَاهَا }؛ وما بعده، فيه وجهان، أحدهما: أنّ " ما " موصولةٌ بمعنى الذي، وبه استشهد من يُجَوِّزُ وقوعها على آحادِ أولي العلم؛ لأنَّ المراد به البارئ تعالى، وإليه ذهب الحسنُ ومجاهدٌ وأبو عبيدة، واختار ابن جرير.

والثاني: أنها مصدرية، أي: وبناء السماء، وإليه ذهب الزجاج والمبرد، وهذا بناءً
منهما على أنها مختصة بغير العقلاء، واعتُرضَ على هذه القول: بأنه يَلَزَمُ أَنْ
يكونَ الْقَسَمُ بنفسِ المصارد: بناءِ السماءِ وطَحْوِ الأرضِ وتَسْوِيَةِ النفسِ،
وليس المقصودُ إلا القَسَمَ بفاعلِ هذه الأشياءِ وهو الرَّبُّ تبارك وتعالى. وأجيب
عنه بوجهين، أحدهما: يكونُ على حَذْفِ مضافٍ، أي: وربِّ - أو باني - بناءً
السماء ونحوه. والثاني: لا عَرُ في الأقسام بهذه الأشياء كما أقسم تعالى
بالصبح ونحوه.

وقال الرمخشري: "جُعِلَتْ مصدريةٌ وليس بالوجهِ لقوله "فألهمها" وما يؤدي
إليه مِنْ فسادِ الظلم. والوجهُ أَنْ تكونَ موصولةً، وإنما أُوتِرَتْ على "مَنْ"
لإرادة معنى الوصفية كأنه قيل: والسماءِ والقادرِ العظيمِ لآذي بناها، ونفسِ
والحكيمِ والباهرِ الحكمةِ الذي سَوَّاهَا. وفي كلامهم: "سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا"
انتهى. يعني أَنَّ الفاعلَ في "فألهمها" عائِدُ علِ اللهُ تعالى فليكنَ في "بناها"
كذلك، وحينئذٍ يَلَزَمُ عَوْدُهُ على شيءٍ وليس هنا ما يمكنُ عَوْدُهُ عليه غيرُ "ما"
فتعيَّنَ أَنْ تكونَ موصولةً.

(14/350)

وقال الشيخ: "أما قوله: "وليس بالوجهِ لقوله "فألهمها" يعني مِنْ عَوْدِ الضميرِ
في "فألهمها" على الله تعالى، فيكونُ قد عاد على مذكور وهو "ما" المرادُ به
الذي. قال: "ولا يَلَزَمُ ذلك؛ لأنَّ إذا جَعَلناها مصدريةً عاد الضميرُ على ما يُفَعُّ مِنْ
سياق الكلام، ففي "بناها" ضميرٌ عائِدُ على الله تعالى، أي: وبناها هو، أي: الله
تعالى، كما إذا رأيتَ زيداً قد ضربَ عمراً فتقول: "عجبتُ ممَّا صرَّ بعمراً"
تقديره: مِنْ صَرَبِ عمرو هو، كان حسناً فصيحاً جائزاً، وعَوْدُ الضميرِ على ما
يُفَعُّ مِنْ سياقِ الكلامِ كثيرٌ وقوله: "وما يُؤدِّي إليه مِنْ فسادِ النظم" ليس
كذلك، ولا يُؤدِّي جَعْلُها مصدريةً إلى ما دُكِرَ، وقوله: "وإنما أُوتِرَتْ" إلى آخره لا
يُراد بما ولا بمنِ الموصولتين معنى الوصفية؛ لأنهما لا يُوصَفُ بهما بخلاف
"الذي" فاشترَاكهما في أنَّهما لا يُؤدِّيَانِ معنى الوصفيةِ موجودٌ بينهما فلا تنفردُ
به "ما" دون "مَنْ" وقوله: "وفي كلامهم" إلى آخره تأوَّلَه أصحابنا على أَنَّ
"سبحانَ" عَلمٌ و"ما" مصدريةٌ ظرفيةٌ" انتهى.

أما ما رَدَّ به عليه مِنْ كونه على ما يُفَعُّ مِنْ السياقِ فليس يَصْلُحُ رَدًّا، لأنه إذا
دار الأمرُ بين عَوْدِهِ على ملفوظٍ به وبين غيرِ ملفوظٍ به فعَوْدُهُ على الملفوظِ
به أولى لأنه الأصلُ. وأما قوله: "فلا تنفردُ به "ما" دون "مَنْ" فليس مرادُ
الرمخشري أنها تُوصَفُ بها ووصفاً صريحاً، بل مرادُه أنها تقعُ على نوعِ مَنْ
يَعْقَلُ، وعلى صفته، ولذلك مَثَلُ التَّحويونِ ذلك بقوله: {فَانكحُوا مَا طَابَ}
وقالوا: تقديره: فَانكحُوا الطَّيِّبَ مِنَ النِّسَاءِ، ولا شك أن هذا الحكمَ تَنفَرَدُ به
"ما" دون مَنْ. والتنكيرُ في "نفس": إمَّا لتعظيمِها، أي، نفس عظيمة، وهي
نفسُ آدمَ، وإمَّا للتكثيرِ كقوله: {عَلِمَتْ نَفْسٌ
{

* {فألهمها فُجورَها وتَفَوَّاهَا}

(14/351)

* { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَاهَا }

قوله: { قَدْ أَفْلَحَ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه جوابُ القسم، والأصل: لقد، وإنما حُذِفَتْ لَطُولُ الكلام. والثاني: أنه ليس بجواب وإنما جيء به تابعاً لقوله { قَالَهُمْهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا } على سبيل الاستطراد، وليس مِنْ جوابِ القسم في شيءٍ، فالجوابُ محذوفٌ تقديرُه: لِيَدْمَدَنَّ اللهُ عَلَيْهِمُ، أي: على أهلِ مكة لتكذيبهم رسولَ الله صلى الله عليه وسلم كما دَمَدَمَ على ثمودَ لتكذيبهم صالحاً صلى الله عليه وسلم، وقال معناه الزمخشري، وقدره غيرُه: لئُبْعُنَّ. وقوله: { طَحَاهَا } أي: دحاهها، وقد تقدّم معناه. وفيه لغتان، يقال: طحا يطحوا وطحا يطحي. ويحيء طحا بمعنى ذهب، قال علقمة:

4579- طحابتك قلب في الحسان طروب * بُعَيْدَ الشَّبابِ عَصَرَ حان مَشِيْبُ
ويقال: طحا بمعنى ارتفع. وفي أقسامهم " ولا والقمر الطاحي " أي: المرتفع. وفاعلُ " رَكَاهَا " و" دَسَّاهَا " الظاهرُ أنه ضميرُ " مَنْ " وقيل: ضميرُ الباري تعالى، أي: مَنْ رَكَاهَا اللهُ، وَمَنْ دَسَّاهَا اللهُ، أي: مَنْ رَكَى اللهُ نَفْسَهُ. وَأَنَحَى الزمخشريُّ على صاحبِ هذا القولِ لمنافرةً نظمه للاحتياجِ إلى عَوْدِ الضميرِ على النفسِ مقيدةً بإضافتها إلى ضميرِ " مَنْ "

* { وَقَدْ حَابَ مَنْ دَسَّاهَا }

قوله: { دَسَّاهَا } : أصلُه دَسَّاهَا فَكَثُرَتْ الأمثالُ فَأَيِدُلُ مِنْ ثالِثِها حَرفَ عِلَّةٍ كما قالوا: قَصِيْتُ [أظفاري] و[قوله]:

4580- تَقَصَّيَ البازي
واللَّدْسِيَّةُ: الإخفاءُ بمعنى أفاها بالفجور، وقد تَطَقَّ بالأصل مَنْ قال:

4581- وَأنت الذي دَسَّتْ عَمراً فأصَبَتْ * حَلائِلُه مِنْه أرامِلَ صُبيَعاً
ومن قال:

4582- وَدَسَّسْتُ عَمراً في الترابِ فأصَبَتْ *
البيت.

* { كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا }

(14/352)

قوله: { بِطَغْوَاهَا } : في هذه الباء ثلاثة أوجه، أحدها: أنها للاستعانة مجازاً، كقوله: "كتبْتُ بالقلم" وبه بدأ الزمخشري ويعني فَعَلَتِ التَّكْذِيبَ بِطَغْيَانِها، كقولك: "ظلمني بجرأتِهِ عليّ اللهُ تعالى" الثاني: أنها للتعدية، أي: كَذَّبَتْ بما أُوْعِدَتْ به مِنْ عذابها ذي الطغيان، كقوله تعالى { قَاهِلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ } والثالث:

أنها للسببية، أي: بسبب طُعْيَانِهَا. وقرأ العامة "طُعْوَاهَا" بفتح الطاء وهو مصدرٌ بمعنى الطُعْيَانِ، وإنما قُلِبَتْ الياءُ واوًا قَرَفًا بين الاسم والصفة، يعني، أنهم يُقَرُّون ياءً فَعَلَى بِالْفَتْحِ صَفَةً نَحْو: حَزْبًا وَصَدْيًا، وَيَقْلِبُونَهَا فِي الْأَسْمِ نَحْو: تَقْوَى وَشَرَوْى، وكان الإقرارُ في الوصفِ لأنه أثقلُ مِنَ الْأَسْمِ، والياءُ أخفُ من الواوِ، فلذلك جُعِلت فِي الْأَثْقَلِ. وقرأ الحسن ومحمد بن كعب وحماد بمض الطاء، وهو أيضاً مصدرٌ كاللُّجْعَى والحَيْسِنَى، إلا أن هذا شاذٌ إذ كان مِنْ حَقِّهِ بقاءُ الياءِ على حالِها كالسُّفْيَا وبابِها، هذا كله عند مَنْ يَقُولُ: طَعَيْتُ طُعْيَانًا بِالْيَاءِ، فَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: طَعَوْتُ بِالْوَاوِ فالواوُ أصلٌ عنده، قاله أبو البقاء، وقد تقدّم الكلامُ على اللغتين في البقرة والله الحمدُ.

* { إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا }

قوله: { إِذِ انبَعَثَ } : "إِذٍ" يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لـ "كَذَّبَتْ" والثاني: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِلطَّعْوَى.

(14/353)

و"أشقاها" فاعلُ "انبعث" وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ يُرَادَ بِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ بَعِيْنَهُ. وفي التفسير أنه رجلٌ يُسَمَّى قُدَارَ بْنَ سَالِفٍ. والثاني: أَنْ يُرَادَ بِهِ جَمَاعَةٌ، قال الزمخشري: "ويجوز أن يكونوا جماعةً [والتوحيد] لَتَسْوِيَتِكَ فِي أَعْمَالِ التَّفْضِيلِ إِذَا اصْفَتْهُ، بين الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وكان يجوز أن يقول: أَشَقَّوْهَا" انته. وكان ينبغي أن يُقَيَّدَ فيقول: إِذَا أَصَفْتَهُ إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ لَأَنَّ الْمِضَافَ إِلَى النِّكَرَةِ حُكْمُهُ الْإِفْرَادُ وَالتَّكْذِيكُ مُطْلَقًا كَالْمَقْتَرِنِ بـ "مِنْ".

* { فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا }

قوله: { فَقَالَ لَهُمْ } : إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بـ "أَشَقَّاهَا" جَمَاعَةً فَعَوْدُ الضَّمِيرِ مِنْ "لَهُمْ" عَلَيْهِمْ وَاضِحٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ عِلْمًا بَعِيْنَهُ فَالضَّمِيرُ مِنْ "لَهُمْ" يَعُودُ عَلَى ثَمُودٍ.

قوله: { نَاقَةَ اللَّهِ } منصوبٌ على التحذير، أي: أَحْذَرُوا نَاقَةَ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا، وإضمارُ الناصبِ هنا واجبٌ لمكان العطف، فإنَّ إضمارَ الناصبِ يجبُ في ثلاثة مواضع، أحدها: أَنْ يَكُونَ الْمُحَدِّثُ نَحْو: "إِيَّاكَ" وَبَابِهِ. والثاني: أَنْ يُوجَدَ فِيهِ عَطْفٌ. الثالث: أَنْ يُوجَدَ فِيهِ تَكَرُّرٌ نَحْو: "الْأَسَدُ الْأَيْشِدُ" وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "نَاقَةَ اللَّهِ" رَفْعًا عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمِرٍ، أَي: هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ فَلَا تَتَعَرَّضُوا لَهَا.

* { فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا }

قوله: { فَدَمَدَمَ } : الدَّمَدَمَةُ. قيل: الإطباقُ يُقال: دَمَدَمْتُ عَلَيْهِ الْقَبْرَ، أَي: أَطْبَقْتُهُ عَلَيْهِ. وقيل: الإلحاقُ بِالْأَرْضِ. وقيل: الإهلاكُ بِاسْتِئْصَالٍ. وقيل:

الدَّمْدَمَةُ حكاية صوتِ الْهَدَّةِ ومنه: دَمَدَمَ في كلامه. ودَمَدَمْتُ الثوبَ: طَلَيْتُهُ بالصَّبْغِ. والباءُ في "بَدَبْتَهُم" للسبية.

(14/354)

قوله: {قَسَوَاهَا} الضمير المنصوبُ يجوزُ عَوْدُهُ على ثمودَ باعتبار القبيلة كما أعادَه في قوله "بَطَعُواهَا" ويجوزُ عَوْدُهُ على الدَّمْدَمَةِ والعقوبة، أي: سَوَاهَا بينهم، فلم يَفَلْتُ منهم أحدٌ. وقرأ ابن الزبير "قَدَّهَدَهُمْ" بهاءٍ بين الدالَّين بدل الميم، وهي بمعنى القراءة المهشورة.

* { وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا }

قوله: { وَلَا يَخَافُ } : قرأ نافعُ وابنُ عامرٍ "فلا" بالفاء، والباقون بالواو، ورُسِمَتْ في مصاحف المدينة والشام بالفاء وفي غيرها بالواو، فقد قرأ كلُّ بما يوافقُ رَسَمَ مُصَحِّفِهِ. ورُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقرأ "ولم يَخَفْ" وهي مُؤَبَّدَةٌ لقراءة الواو، ذكره الزمخشري، فالفاء تقتضي التعقيب، وهو ظاهرٌ. والواوُ يجوزُ أَنْ يتكوَّنَ للحال، وَأَنْ تَكُونَ لاستئناف الأخبار، وضميرُ الفاعل في "يخاف" يحتملُ عَوْدُهُ على الرَّبِّ، وهو الأظهرُ، لكونه أقربَ مذكورٍ. والثاني: أنه يعودُ على رسول الله، أي: ولا يخاف عُقْبَى هذه العقوبة لإذاره إياهم. والثالث: أنه يعودُ على "أشقاها" أي: انبعتْ لعقُورها، والحالُ أنه غيرُ خائفٍ عاقبةً هذه الفعلةِ الشنعاء. وعُقْبَى الشيء خاتمته.

سورة الليل

* { وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى }

(14/355)

قوله: { وَمَا خَلَقَ } : يجوزُ في "ما" أَنْ تكونَ بمعنى "مَنْ" وهو رأيُ جماعةٍ تقدَّم ذكْرُهُمْ في السورة قبلها. وقيل: هي مصدريةٌ. وقال الزمخشري: "والقادرُ: العظيمُ القدرة الذي قَدَرَ على خَلْقِ الذَّكَرِ وَالْأُنثَى من ماءٍ واحدٍ" قلت: قد تقدَّم تقريرُ قوله هذا وما اعْتَرَضَ به عليه، وما أجيب عنه، في السورة قبلها. وقرأ أبو الدرداء {والذكر والأنثى} وقرأ عبد الله {والذي خَلَقَ} والكسائي - ونقلها ثعلبٌ عن بعض السلف - {وما خَلَقَ الذَّكَرَ} بجرِّ "الذَّكَرِ" قال الزمخشري: "على أنه بدلٌ من محلِّ "ما خَلَقَ" بمعنى "وما خَلَقَهُ" أي: ومخلوق الله الذَّكَرُ، وجاز إضمارُ "الله" لأنه معلومٌ بانفراجه بالخلق" وقال الشيخ: "وقد يُحَرِّجُ على تَوَهُّمِ المصدرِ، أي: وَخَلَقِ الذَّكَرِ، كقوله:

4583- تَطُوفُ الْعُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ * كما طاف بالتبيعة الراهب

بجرّ "الراهب" على توهم النطق بالمصدر، أي: كطواف الراهب " انتهى. والذي يظهر في تخريج البيت أنّ أصله "الراهي" بياء النسب، نسبة إلى الصفة، ثم حُفّ، وهو قليل كقولهم: أحمرى ودوّاري، وهذا التخريج بعينه في قول امرئ القيس:

4584- * فَقِلُّ فِي مَقِيلِ نَحْسِهِ مُتَعَيَّبِ

استشهد به الكوفيون على تقديم الفاعل. وقرأ العامة {تَجَلَّى} فعلاً ماضياً، وفاعله ضميرٌ عائِدٌ على النهار. وعبد الله بن عبيد بن عمير {تَجَلَّى} بتاءين، أي: الشمس. وقرئ {تُجَلِّي} بضمّ التاءِ وسكون الجيم، أي: السَّمُ أيضاً، ولا بُدَّ من عائِدٍ على النهارِ محذوفٍ، أي: تتجلى أو تُجَلِّي فيه.

* { إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَى }

قوله: { إِنَّ سَعْيَكُمْ } : هذا جوابُ القسمِ. ويجوزُ أن يكونَ محذوفاً، كما قيلَ في نظائره المتقدمة.

* { فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى }

(14/356)

قوله: { أَعْطَى } : حَدَفَ مَفْعُولِي "أعطى" ومفعول "اتقى" ومفعول "صَدَّقَ" المجرور بـ "على"؛ لأنَّ الغرضَ ذِكْرُ هذه الأحداثِ دونَ متعلقاتها، وكذلك مُتَعَلِّقَا البخل والاستغناء. وقوله: { فَسَتَيْسَّرُهُ لِلْعُسْرَى } إمَّا من بابِ المِقابَلَةِ لقوله: { فَسَتَيْسَّرُهُ لِلْيُسْرَى } وإمَّا لأنَّ نَيْسَرَهُ بمعنى نُهَيْتُهُ، والتَّهْيِئَةُ تَكُونُ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ.

* { وَمَا يُعْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى }

قوله: { وَمَا يُعْنِي } : يجوزُ أن تكونَ "ما" نفيًا، وأن تكونَ استفهامًا إنكارياً. قوله: { تَرَدَّى } إمَّا من الهلاكِ، أو مِنْ تَرَدَّى بِأَكْفَانِهِ، وهو كنايةٌ عن الموتِ كقوله:

4585- وَخَطًّا بِأَطْرَافِ الْأَسِنَّةِ مَصْجَعِي * وَرَدًّا عَلَى عَيْتِي فَصَلَ رِدَائِي

وقول الآخر:

4586- نَصِيْبُكَ مِمَّا تَجْمَعُ الدَّهْرَ كُلَّهُ * رِءَاءِ أَنْ تُلَوَّى فِيهَا وَخَنُوطُ

* { فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى }

قوله: { نَارًا تَلَظَّى } : قد تقدّم في البقرة أن البزّي يُسَدُّ مثلَ التاءِ، والتشديدُ فيها عسرٌ لالتقاء الساكنين فيها على غير حَدِّهَا، وهو نظيرُ قوله: { إِذْ تَلَقَّوْنَهُ } وقد تقدّم. وقال أبو البقاء: يُقرأ بكسر التنوين وتشديد التاءِ، وقد ذُكِرَ وَجْهُهُ عند { وَلَا تَيْمَّمُوا الْحَيْتَ } انتهى. وهذه قراءةٌ غريبةٌ، ولكنها موافقةٌ للقياس من حيث إنه لم يلتقِ فيها ساكنان. وقوله: "وقد ذُكِرَ وَجْهُهُ الذي قاله في

البقرة لا يُفيد هنا شيئاً البتة، فإنه قال هناك: "وَبُقِرْأُ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ، وَقَبْلَهُ أَلْفٌ، وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِتَيْنِ، وَإِنَّمَا سَنَّوَعٌ ذَلِكَ الْمَدُّ الَّذِي فِي الْأَلْفِ".

وقرأ ابن الزبير وسفيان وزيد بن علي وطلحة "تَلَطَّى" بتاءين وهو الأصل.

* { لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى }

(14/357)

قوله: {إِلَّا الْأَشْقَى}: قيل: الْأَشْقَى وَالْأَتَقَى بِمَعْنَى الشَّقِيِّ وَالتَّقِيِّ وَلَا تَفْضِيلَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ النَّارَ لَيْسَتْ مَخْتَصَةً بِالْأَكْثَرِ شَقَاءً، وَتَجَنَّبَهَا لَيْسَ مَخْتَصاً بِالْأَكْثَرِ تَقْوَى. وقيل: بل هما عليّ بإيهما، وإليه ذهب الزمخشريُّ قال: "فإن قلت: كيف قال: "لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى" {وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتَقَى} وقد عَلِمَ كُلُّ شَقِيٍّ يَصْلَاهَا، وَكُلُّ تَقِيٍّ يُجَنَّبُهَا، لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلِيِّ أَشْقَى الْأَشْقِيَاءِ، وَلَا بِالنَّجَاةِ أَتَقَى الْأَتَقِيَاءِ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّهُ نَكَرَ النَّارَ فَارَادَ نَاراً بَعَيْنَهَا مَخْصُوصَةً بِالْأَشْقَى فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ {وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتَقَى}؟ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَفْسَقَ الْمُسْلِمِينَ يُجَنَّبُ تِلْكَ النَّارَ الْمَخْصُوصَةَ لَا الْأَتَقَى مِنْهَا خَاصَةً. قلت: الآية واردةٌ في لموازنةٍ بين حالتي عظيم من المشركين وعظيم من المؤمنين، فأريدُ يُبَالِغُ فِي صِفَتَيْهِمَا الْمَتَاقِضَتَيْنِ فَقِيلَ: الْأَشْقَى، وَجُعِلَ مَخْتَصِماً بِالصَّلِيِّ، كَانَ النَّارَ لَمْ تُخْلَقْ إِلَّا لَهُ. وقيل: الْأَتَقَى. وَجُعِلَ مَخْتَصِماً بِالنَّجَاةِ، كَانَ الْجَنَّةَ لَمْ تُخْلَقْ إِلَّا لَهُ. وقيل: هما أبو جهل - أو أمية بن خلق - وأبو بكر الصديق رضي الله عنه " انتهى. قال جوابه إلى أن المراد بهما شخصان معيَّنان.

* { الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَرَكَّى }

قوله: {يَتَرَكَّى}: قرأ العامةُ {يَتَرَكَّى} مضارعَ تَرَكَى، والحسن بن علي بن الحسن بن علي أمير المؤمنين يَرَكَّى بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي الزَّيِّ. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في موضع الحال من فاعل "يُؤْتِي" أي: يُؤْتِيهِ مُتَرَكِّياً بِهِ. والثاني: أنها لا موضع لها من الإعراب، على أنها بدلٌ مِنْ صِلَةِ "الذي" ذكرهما الزمخشري وجعل الشيخ متكلفاً.

* { وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى }

قوله: {تُجْرَى}: صفةٌ لنعمةٍ، أي: تُجْزَى الْإِنْسَانَ، وَإِنَّمَا جِي بِهِ مُضَارِعاً مَبْنِياً لِلْمَعْفُولِ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ؛ إِذِ الْأَصْلُ يُجْزِيهَا إِيَاهُ أَوْ يُجْزِيهِ إِيَاهَا.

(14/358)

* { إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى }

قوله: { إِلَّا ابْتِغَاءَ } في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به. قال الزمخشري: "ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَه عَلَيَّ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا يُؤْتَى مَالَهُ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ لَا لِمُكَافَأَةِ نِعْمَةٍ" وهذا أَحَدُهُ مِنْ قَوْلِ الْقَرَّاءِ فَإِنَّهُ قَالَ: "وَنُصِبَ عَلَيَّ تَأْوِيلًا: مَا أُعْطَيْتُكَ ابْتِغَاءَ جَزَائِكَ، بَلْ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَيَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَنْقُطِعَ، إِذْ لَمْ يَنْدَرْجُ تَحْتَ جِنْسِ "مِنْ نِعْمَةٍ" وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ، أَعْنِي النَّصِبَ الْمَدَّ. وَقَرَأَ يَحْيَى بِرَفْعِهِ مَمْدُودًا عَلَيَّ الْبَدَلِ مِنْ مَحَلِّ "مِنْ نِعْمَةٍ" لِأَنَّ مَحَلَّهَا الرِّفْعُ: إِمَّا عَلَيَّ الْفَاعِلِيَّةِ، وَإِمَّا عَلَيَّ الْإِبْتِدَاءِ، وَ"مِنْ" مَزِيدَةٌ فِي الْوَجْهَيْنِ، وَالْبَدَلُ لُغَةٌ تَمِيمٌ، لِأَنَّهُمْ يُجْرُونَ الْمَنْقُطِعَ فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ. وَانْشَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ بِالْوَجْهَيْنِ: النَّصِبِ وَالْبَدَلِ قَوْلَ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ:

4587- أَضَحَّتْ خَلَاءَ قِفَارًا أَنَيْسَ بِهَا * إِلَّا الْجَادِزُ وَالظَّلْمَانُ تَحْتَلِفُ

وقول القائل في الرفع:

4588- وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنَيْسُ * إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

وقال مكِّي: "وأجاز الفراء الرفع في "ابتغاء" على البدل من موضع "نعمة" وهو بعيد" قلت: كأنه لم يطلع عليها، قراءة، واستبعاده هو البعيد، فإنها لغة فاشية. وقرأ ابن أبي عبله "ابتغا" بالقصر.

* { وَلَسَوْفَ يَرْضَى }

قوله: { وَلَسَوْفَ يَرْضَى } : هذا جوابٌ قَسِيمٍ مضمَرٍ. وَالْعَامَّةُ عَلَيَّ "يَرْضَى" مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ. وَقُرِئَ بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ مِنْ أَرْضَاهُ اللَّهُ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي آخِرِ سُورَةِ طه { لَعَلَّكَ تَرْضَى } و{ تَرْضَى }.

سورة الضحى

* { وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى }

(14/359)

قوله: { سَجَى } : قيل: معناه سَكَنَ، ومنه: سَجَا الْبَحْرُ يَسْجُو سَجْوًا، أَي: سَكَنَتْ أَمْوَاجُهُ، وَطُرْفُ سَاجٍ، أَي: فَاتِرٌ، وَمِنْهُ اسْتُعِيرَ تَسْجِيَةُ الْمَيْتِ، أَي: تَعْطِيَتُهُ بِالثَّوْبِ، قَالَ الرَّاعِبُ وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ:

4589- وَمَا دَبُّنَا إِنْ جَاشَ بَحْرُ ابْنِ عَمِّكُمْ * وَبَحْرُكَ سَاجٌ لَا يُوَارِي الدَّعَامِصَا
وقيل: سَجَا، أَي: أَدْبَرَ وَقِيلَ بَعْكَسَهُ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: "أَظْلَمَ" وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ:
"اشْتَدَّ ظُلَامُهُ" وَقَالَ الشَّاعِرُ:

4590- يَا حَبِّدَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ * وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَّاجِ
وهو من ذوات الواو، وإنما أميل لموافقة رؤوس الآي، كالضحى فإنه من ذوات

الواو ايضاً.

* { مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى }

قوله: { مَا وَدَّعَكَ } : هذا هو الجوابُ. والعامَّةُ على تشديد الدال من التَّوَدِيعِ. [وقرأ] عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبلة بتخفيفها مِنْ قولهم: وَدَّعَهُ، أي: تركه والمشهورُ في اللغة الاستغناء عن وَدَّعَ واسم فاعلها واسم مفعولها ومصدرهما بـ "تَرَكَ" وما تَصَرَّفَ منه، وقد جاء وَدَّعَ وَوَدَّرَ. قال الشاعر:

4591- سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ * عنِ وِصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَّعَهُ
وقال الشاعر:

4592- وَنَمَّ وَدَّعْنَا آلَ عَمْرٍو وَعَامِرٍ * فَرَائِسَ أَطْرَافِ الْمُتَّقَةِ السُّمْرِ
قيل: والتوديعُ مبالغةٌ في الْوَدْعِ؛ لِأَنَّ مَنْ وَدَّعَكَ مَفَارِقًا فَقَدْ بَالِغٌ فِي تَرْكِكَ. قوله: { وَمَا قَلَى } أي: ما أَبْغَضَكَ، قِلاهُ يَقْلِيهِ بكسر العين في المضارع، وطبِّيء تقول: قِلاهُ يَقْلَاهُ بالفتح قال الشاعر:
4593- أَيَا مَنْ لَسْتُ أَنْسَاهُ * وَلَا وَاللَّهِ أَقْلَاهُ

* لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ * لَكَ اللَّهُ [لَكَ اللَّهُ]
وَحَذِفَ مَفْعُولُ "قَلَى" مِرَاعَاةً لِلْفَوَاصِلِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَكَذَا بَعْدَ "فَأَوَى" وَمَا بَعْدَهُ.

* { وَلَآخِرُهُ حَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى }

(14/360)

قوله: { وَلَآخِرُهُ } : الظاهرُ في هذه اللام أنَّها جوابُ القسم، وكذلك في "وَلَسَوْفَ" أقسمُ تعالى على أربعة أشياء: اثنتان منفيَّتان وهما توديعه وقلاه، واثنتان مُثبتان مؤكَّدان، وهما كونُ الآخرة خيراً له من الدنيا، وأنه سوف يُعْطِيهِ ما يُرْضِيهِ. وقال الزمخشري: "فإن قلت: ما هذه اللامُ الداخلةُ على "سَوْفَ"؟ قلت: هي لامُ الابتداءِ المؤكَّدةُ لمضمونِ الجملة، والمبتدأ محذوفٌ تقديره: ولأنت سَوْفَ يُعْطِيكَ، كما دَكَّرْنَا فِي { لَا أَقْسِمُ } أن المعنى: لأنا أقسمُ. وذلك أنها لا تَحْلُوُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَامَ قِسْمٍ أَوْ ابْتِدَاءٍ. فَلَامُ الْقِسْمِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمِضَارِعِ إِلَّا مَعَ نَوْنِ التَّوَكِيدِ، فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ لَامَ ابْتِدَاءٍ، وَلَا مَ ابْتِدَاءٍ لَا تَخْلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ [مَبْتَدَأ] وَخَبَرِهِ، وَأَصْلُهُ: وَأَنْتَ سَوْفَ يُعْطِيكَ" ونقل الزمخشري عنه أنه قال: "وَحُلِعَ مِنَ اللَّامِ دَلَالُهَا عَلَى الْحَالِ" انتهى وهذا الذي رَدَّدَهُ الزمخشري يُخْتَارُ مِنْهَا لَامُ الْقِسْمِ. قوله: "لا تَدْخُلُ عَلَى الْمِضَارِعِ إِلَّا مَعَ نَوْنِ التَّوَكِيدِ" هذا استثنى النحاة منه صورتين، أحدهما: أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ حَرْفُ تَنْفِيْسٍ كَهَذِهِ الْآيَةِ، كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَسَأُعْطِيكَ. والثانية: أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِعَمَلِ الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ } وَبَدَّلَ لِمَا قُلْتُمْ مَا قَالَ الْفَارِسِيُّ: "لَيْسَتْ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: "إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، بَلْ هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: "لَأَقُومَنَّ"

ونابت "سوف" عن إحدى نوتَي التوكيد، فكأنه قال: وَلْيُعْطِيَنَّكَ. وقوله: "خُلِّعَ منها دلالتها على الحال" يعني أن لامَّ الابتداء الداخلة على المضارع تُخَلِّصُه للحال، وها لا يُمكنُ ذلك لأجل حَرْفِ التنفيس، فلذلك خُلِّعَتْ الحالية منها.

(14/361)

وقال الشيخ: "واللام في "ولآخره" لامُّ ابتداء وَكَدَّتْ مضمونَ الجملة" ثم حكى بعض ما ذكرته عن الزمخشري وأبي علي ثم قال: "وبجوز عندي أن تكون اللام في "ولآخره خير" وفي "ولستوف يعطيك" واللام التي يتلقى بها القسم، عَطَفَهَا على جواب القسم، وهو قوله: {مَا وَدَّعَكَ} فيكون قد أقسم على هذه الثلاثة" انتهى. فأظاهره أن اللام في "ولآخره" لامُّ ابتداء غير مُتَلَقَّى بها لا قسم، بدليل قول ثانياً: "وبجوز عندي" ولا يظهر انقطاع هذه الجملة عن جواب القسم اليتية، وكذلك في {ولستوف} وتقدير الزمخشري مبتدأ بعدها لا يُنافي كونها جواباً للقسم، وإنما مَنَعَ أن تكون جواباً داخلةً على المضارع لفظاً وتقديراً.

* { أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى }

قوله: {فآوى}: العائمة على "آوى" بألفٍ بعد الهمزة رباعياً، مِنْ آواه يُؤْوِيهِ. وأبو الأشهب "فآوى" ثلاثياً. قال الزمخشري: "وهو على معنيين: إمَّا مِنْ "آواه" بمعنى آواه. سُمِعَ بعضُ الرعاة يقول: "أين آوى هذه"، وإمَّا مِنْ آوى له إذا رحمه" انتهى. وعلى الثاني قوله: 4594- أراني - ولا كفرانَ الله - آبُهُ * لنفسي لقد طالبت غير مُنيل أي: رحمةً لنفسي. ووجهُ الدلالة مِنْ قوله: "يقول: أين آوى هذه"؟ أنه لو كان من الرباعي لقال: "أؤوي" بضم الهمزة الأولى وسكون الثانية؛ لأنه مضارعٌ "آوى" مثل أكرم، وهذه الهمزة المضمومة هي حرفُ المضارعة، والثانية هي فاءُ للكلمة، وأمَّا همزةُ أفعلٍ فمحدوفةٌ على القاعدة، ولم تُبَدَلْ هذه الهمزة كما أُبْدِلَتْ في "أومن أنا" لثلاثيها بالإدغام، ولذلك نصَّ القراء على أن "تؤويه" من قوله "وقصيلته التي تؤويه" لا يجوزُ إبدالها للثقل.

* { وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى }

قوله: {عائلاً}: أي: فقيراً. وهذه قراءةُ العامة. يقال: عال زيدٌ أي: افتقر. قال جرير:

(14/362)

4595- اللُّهُ تَزَلُ فِي الْكِتَابِ فَرِيضَةً * لابنِ السَّيْلِ وَلِلْفَقِيرِ الْعَائِلِ
وَأَعَالَ: كَثُرَ عِيَالُهُ قَالَ:

4596- وَمَا يَذْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ * وَمَا يَذْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يُعِيلُ
وَقَرَأَ الْيَمَانِي {عَيْلًا} بِكَسْرِ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ كَسْبِدًا.

* { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَفْهَرْ }

قوله: { فَأَمَّا الْيَتِيمَ } : منصوبٌ بـ تَفْهَرْ. وبه استدل الشيخ ابن مالك - رحمه الله - على أنه لا يَلَزَمُ من تقديم المعمول تقديم العامل. ألا ترى أن "اليتيم" منصوبٌ بالمجزوم، وقد تقدّم على الجازم، ولو قَدَّمْتَ "تَفْهَرْ" على "لا" لامتنع؛ لأنَّ المجزوم لا يتقدّم على جازمه، كالمجور ولا يتقدّم على جازمه، وتقدّم ذلك في سورة هود عند قوله تعالى: { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } وقراءةُ العامّةِ "تَفْهَرْ" بالقاف من الغلبة. وابن مسعود والشعبي وإبراهيم التيمي بالكاف. الوجه. ومنه الحديث "فأبي وأمي هو ما كَهَرْنِي" قاله الزمخشري وقال الشيخ: "وهي لغةٌ بمعنى قراءة الجمهور" انتهى. والكهْرُ في الأصل: ارتفاعُ النهارِ مع شدّة الحرِّ

* { وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ }

قوله: { بِنِعْمَةِ رَبِّكَ } : متعلقٌ بـ حَدِّثْ، والفاء غيرُ مانعةٍ من ذلك. وقد تقدّم هذا.

سورة الشرح

* { أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ }

قوله: { أَلَمْ تَشْرَحْ } : الاستفهامُ إذا دخل على النفي قَرَّرَهُ، فصار المعنى: قد شَرَحْنَا، ولذلك عَطَفَ عليه الماضي. ومثله { أَلَمْ تُرَبِّكْ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ } والعامّةُ على جزم الحاء بـ "لم" وقرأ أبو جعفر بفتحها. وقال الزمخشري: "وقالوا: لعله بين الحاء وأشبعها في مَخْرَجِهَا، فظنَّ السامعُ أنه فتحها" وقال ابن عطية: "إنَّ الأصلَ: أَلَمْ تَشْرَحَنَّ" بالنونِ الخفيفةِ، ثم أبدلها ألفاً، ثم حَدَفَهَا تخفيفاً، كما أنشد أبو زيد:

(14/363)

4597- مِنْ أَيِّ يَوْمِيٍّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ * أَيَوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِّرُ
بفتح راء "لم يُقَدَّرْ" وكقوله:

4598- أَضْرَبَ عَنْكَ الْهَمُومَ طَارِقَهَا * صَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْتَسَ الْقَرَسِ
بفتح باء "أضرب" انتهى. وهذا مبنيٌّ على جوازِ توكيدِ المجزومِ بـ "لم"، وهو قليلٌ جداً، كقوله:

4599- يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا * شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا
فتتركبُ هذه القراءةُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ توكيدَ المجزومِ بـ "لم"

ضعيفٌ، وإبدالها أَلِفًا إنما هو الوقف، وإجاز الوصل مُجْرَى الوقفِ خِلافُ الأصلِ،
وَحَذْفُ الألفِ ضعيفٌ، لأنه خِلافُ الأصلِ. وَحَرَجَهُ الشَّيْخُ عَلَى لُغَةِ حَكَاهَا
اللَّحْيَانِيُّ فِي "نَوَادِرِهِ" عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ وَهُوَ الْجَزْمُ بِ"لِن" ، وَالنَّصَبُ بِ"لِم"
عَكْسَ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ النَّاسِ، وَجَعَلَهُ أَحْسَنَ مِمَّا تَقَدَّمَ. وَأَنشَدَ قَوْلَ عَائِشَةَ بِنْتِ
الأَعْمِ تَمْدِحَ الْمُخْتَارِ وَهُوَ الْقَائِمُ بِطَلَبِ ثَارِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:
4600- قَدْ كَادَ سَمَكَ الْهُدَى يُنْهَدُ قَائِمَةٌ * حَتَّى أَتَيْخَ لَهُ الْمُخْتَارُ فَانْعَمَدَا
فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمْضَى رَأْيَهُ فُذْمًا * وَلَمْ يُشَاوِرَ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدًا
بِتَّصِبِ رَأْيِ "يُشَاوِرُ" وَجَعَلَهُ مُحْتَمَلًا لِلتَّخْرِيجَيْنِ.

* { الذِّبَا أَنْقَضَ ظَهَرَكَ }

قوله: { أَنْقَضَ ظَهَرَكَ } : أي: حَمَلَهُ عَلَى النِّقِيزِ وَهُوَ صَوْتُ الْإِنْتِفَاضِ
وَالْإِنْفِكَائِ لِثِقَلِشِهِ، وَمَثَلٌ لِمَا كَانَ يُثْقَلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ:
أَنْقَضَ الْجَمْلُ ظَهَرَ النَّاقَةِ إِذَا سَمِعَتْ لَهُ صَرِيرًا مِنْ شِدَّةِ الْجَمْلِ وَسَمِعَتْ نَقِيسَ
الرَّحْلِ، أَي: صَرِيرَهُ، قَالَ الْعِيَّاسُ بْنُ مَرْدَاسٍ:
4601- وَأَنْقَضَ ظَهْرِي مَا تَطَوَّيْتُ مِنْهُمْ * وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ مُشْفِقًا مُتَحَنِّنًا
وقال جميل:
4602- وحتى تداعى بالنيقيز جباله *

* { قَائِنٌ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا }

(14/364)

قوله: { قَائِنٌ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا } : العَامَّةُ عَلَى سَكُونِ السَّيْنِ فِي الْكَلِمِ الأَرْبَعِ،
وَابْنُ وَثَّابٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَعَيْسَى بِضُمَّهَا. وَفِيهِ خِلافٌ. هَلْ هُوَ أَصْلٌ، أَوْ مَثَقَلٌ مِنْ
الْمَسْكَنِ؟ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي "الْعُسْرِ" الأَوَّلِ لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ، وَفِي الثَّانِي
لِلْعَهْدِ؛ وَلِذَلِكَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: "لَنْ يُغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ" وَرُوِيَ أَيْضًا
مَرْفُوعًا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ بِضَحْكَ يَقُولُ: "لَنْ يُغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ" وَالسَّبَبُ
فِيهِ: أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَتَتْ بِاسْمٍ ثُمَّ أَعَادَتْهُ مَعَ الأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَ هُوَ الأَوَّلُ نَحْوُ:
"جَاءَ رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ" وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: { كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا
فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ } وَلَوْ أَعَادَتْهُ بِغَيْرِ الأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَ عَيْرَ الأَوَّلِ. فَقَوْلُهُ:
{ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا } لَمَّا أَعَادَ الْعُسْرَ الثَّانِي أَعَادَهُ بِأَلٍ، وَلَمَّا كَانَ اليُسْرَ الثَّانِي
عَيْرَ الأَوَّلِ لَمْ يُعَدَّهُ بِأَلٍ.

(14/365)

وقال الزمخشري: "إِنَّ قَلْبَ مَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ وَذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ. قُلْتُ:
هَذِهِ عَمَلٌ عَلَى الظَّاهِرِ وَبِنَاءٌ عَلَى قُوَّةِ الرَّجَاءِ، وَأَنَّ مَوْعِدَ اللَّهِ لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى
أَوْفَى مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ وَأَبْلَغُهُ، وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ

تكريراً للأولى، كما كَرَّرَ قوله: { وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ } لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب، وكما يُكْرَّرُ المفرد في قولك: "جاء زيدٌ زيدٌ" وأن تكون الأولى عِدَّةً بأنَّ العُسْرَ مُرَدَّفٌ يُسْرٌ لا مَحَالَّةَ، والثانية عِدَّةٌ مستأنفةٌ بأنَّ العُسْرَ متبوعٌ بيسر، فهما يُسْران على تقدير الاستئناف، وإنم كان العُسْرُ واحداً لأنه لا يخلو: إمَّا أن يكونَ تعريفه للعهد وهو العسرُ الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأنَّ حكمه حكمُ "زيد" في قولك: "إنَّ زيدَ مالاً، إنَّ مع زيدَ مالاً" وإمَّا أن يكونَ للجنس الذي يَعْلَمُه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً، وأمَّا اليُسْرُ فمَنكَّرٌ مُتَنَاوِلٌ لبعض الجنس، وإذا كان الكلامُ الثاني مستأنفاً غيرَ مكرَّرٍ فقد تناوَلَ بعضاً غيرَ البعضِ الأولِ بغيرِ إشكالٍ.

(14/366)

وقال أبو البقاء: "العُسْرُ في الموضعينِ واحدٌ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ توجبُ تكريرَ الأولِ، وأمَّا "يُسْرًا" في الموضعينِ فائتان، لأنَّ النكرة إذا أريدَ تكريرُها جيءَ بضميرها أو بالالف واللام، ومن هنا قيل: "لن يَعْلَبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ" وقال الزمخشري أيضاً: "فإن قلت: إنَّ "مع" للصحة، فما معنى اصطحابِ اليُسْرِ والعُسْرِ؟ قلت: أراد أن الله تعالى يُصيهم بيسر بعد العُسْرِ الذي كانوا فيه بزمان قريب، فَقَرَّبَ اليُسْرَ المترقِّبُ حتى جَعَلَهُ كأنه كالمقارنِ للعُسْرِ، زيادةً في التسلية وتقويةً للقلوب" وقال أيضاً: "فإن قلت ما معنى هذا التكرير؟ قلت: التفخيمُ كأنه قيل: إنَّ مع العُسْرِ يُسْرًا عظيماً وأيُّ يُسْرٍ؟ وهو في مُصْحَفِ بان مسعودٍ مرةً واحداً. فإن قلت: فإذا تَبَّتْ في قراءته غيرَ مكرَّرٍ فليَمَ قال: "والذي نفسي بيده لو كان العُسْرُ في جُحْرٍ لطلَّبه اليُسْرُ حتى يَدْخُلَ عليه، لن يَعْلَبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ" قلت: "كأنه قَصَدَ باليُسْرَيْنِ ما في قوله "يُسْرًا" مِنْ معنى التفخيم، فتأوَّلَه بـ "يُسْرِ الدارينِ" وذلك يُسْران في الحقيقة".

* { فَإِذَا فَرَعْتَ فَاَنْصَبْ }

قوله: { فَإِذَا فَرَعْتَ }؛ العامةُ على فتح الراءِ مِنْ "فَرَعْتَ" وهي الشهيرةُ، وقرأها أبو السَّمَالِ مكسورةً، وهي لَعِيٌّ قال الزمخشري: "ليست بالفصيحة" وقال الزمخشري: "فإن قلت فيكف تعلق قوله "فإذا فَرَعْتَ فانصب" بما قبله؟ قلت: لَمَّا عَدَّدَ نَعْمَه السَّالِفَةَ ووَعَدَه الأنفَةَ بعِثَّة على الشكر والاجتهاد في العبادة. عن ابن عباسٍ: فإذا فَرَعْتَ مِنْ صَلَاتِكَ فانصب في الدعاء".

(14/367)

والعامةُ على فتح الصادِ وسكون الباءِ أمراً من النَّصَبِ وقُرئ بتثنية الباءِ متفوحةً أمراً من الأتصاب، وكذا قُرئ بكسرة الصادِ ساكنةً الباءِ أمراً من النَّصَبِ بسكون الصادِ، ولا أظن الأولى إلا تصحيفاً ولا الثانية إلا تحريفاً فإنها تُروى عن الإمامية. وتفسيرها: فإذا فَرَعْتَ مِنَ النُّبُوَّةِ فانصب الخليفة. قال بان

عطية: "وهي قراءةٌ ضعيفةٌ شاذةٌ لم تُثبِتْ عن عالمٍ" قال الزمخشري: "ومن البدع ما رُوِيَ عن بعض الرافضةِ أنه قرأ "فانصب" أي: انصب علياً للإمامة، ولو صحَّ هذا للرافضةِ لصحَّ للناصبِ أن يقرأ هكذا، ويجعله بالتَّصَبُّبِ الذي هو بُغْضُ عليٍّ رضي الله عنه وعداوتُهُ".

* { وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ }

قوله: { فَارْغَبْ } : مِنْ الرَّغْبَةِ وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ "فَرَّغَبَ" بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ. أَمْرًا مِنْ رَغَبَةٍ بِالتَّشْدِيدِ، أَي: فَرَّغَبَ النَّاسَ إِلَى طَلَبِ مَا عِنْدَهُ.

* { وَطُورِ سَيْنِينَ }

قوله: { وَطُورِ سَيْنِينَ } : الطُّورُ جَبَلٌ. وَسَيْنِينَ: اسْمُ مَكَانٍ فَأُضِيفَ الْجَبَلُ لِلْمَكَانِ الَّذِي هُوَ بِهِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَنَحْوُ سَيْنِينَ يَبْرُونَ فِي جَوَازِ الْإِعْرَابِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْإِقْرَارِ عَلَى الْيَاءِ وَتَحْرِيكِ النُّونِ بِحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ" وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "هُوَ لُغَةٌ فِي سَيْنَاءَ" أَنْتَهَى. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ بِكَسْرِ السَّيْنِ. وَابْنُ أَبِي اسْحَاقٍ وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ وَأَبُو رَجَاءٍ بَفَتْحِهَا، وَهِيَ لُغَةٌ بِكَسْرِ وَتَمِيمٍ. وَقَرَأَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ وَالْحَسَنُ وَطَلْحَةُ "سَيْنَاءَ" بِالسُّكْرِ، وَالْمَدِّ، وَعَمْرٌ أَيْضًا وَزَيْدٌ بْنُ عَلِيٍّ بِتَفْجِهَا وَالْمَدِّ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذِهِ لُغَاتٌ اخْتَلَفَتْ فِي هَذَا الْاسْمِ السُّرْيَانِيُّ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي تَلَاغِبِهَا بِالْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: "سَيْنِينَ شَجْرٌ، الْوَاحِدَةُ سَيْنِيَّةٌ" وَهُوَ غَرِيبٌ جَدًّا غَيْرٌ مَعْرُوفٍ عَنِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ.

* { وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ }

(14/368)

قوله: { الْأَمِينِ } : هَذَا فَعِيلٌ لِلْمَبَالِغَةِ، أَي: أَمِينَ مَنْ فِيهِ، وَمَنْ دَخَلَ مِنْ إِنْسِيٍّ وَطَيْرٍ وَحَيَوَانٍ، وَبِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ أُمَّنِ الرَّجُلِ بِضَمِّ الْمِيمِ أَمَانَةً فَهُوَ أَمِينٌ، وَأَمَانَتُهُ. جَفَطَهُ مَنْ دَخَلَهُ كَمَا يَحْفَظُ الْأَمِينُ مَا يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ. وَبِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مِنْ أَمِنَةٍ لِأَنَّهُ مَأْمُونُ الْعَوَائِلِ.

* { لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ }

قوله: { لَقَدْ خَلَقْنَا } : هَذَا هُوَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: { فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ } صِفَةٌ لِمَحْدُوفٍ، أَي: فِي تَقْوِيمٍ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ فِي مَضْعُوعِ الْحَالِ مِنْ "الْإِنْسَانَ" وَأَرَادَ بِالتَّقْوِيمِ الْقَوَامَ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ فَعْلٌ وَذَلِكَ وَصْفٌ لِلخَالِقِ لَا لِلْمَخْلُوقِ. وَبِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فِي أَحْسَنِ قَوَامِ التَّقْوِيمِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ. وَبِجَوْرٍ أَنْ تَكُونَ "فِي" زَائِدَةً "أَي: "قَوِّمْنَاهُ أَحْسَنَ تَقْوِيمٍ" أَنْتَهَى، وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ التَّكْلِفَاتِ

* { ثُمَّ رَدَدْتَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ }

قوله: {أَسْفَلَ سَافِلِينَ}: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من المفعول. والثاني: أنه صفةٌ لمكانٍ محذوفٍ، أي: مكاناً أسفلَ سافلين وقرأ عبد الله "السافلين" معرّفاً.

* {إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ}

قوله: {إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا}: فيه وجهان أحدهما: أنه متصلٌ عليَّ أنَّ المعنى: رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ مِنْ سِغْلٍ خَلَقًا وَتَرْكِيبًا يَعْنِي: أَقْبَحَ مِنْ خَلْقِهِ وَأَشْوَهَهُ صُورَةً، وَهُمْ أَهْلُ النَّارِ فَالِاتِّصَالَ عَلَى هَذَا وَاضِحٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْقُطٌ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: رَدَدْنَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِلتَّقْوِيمِ وَالتَّحْسِينِ أَسْفَلَ مِنْ سِغْلٍ فِي أَحْسَنِ الصُّورَةِ وَالشَّكْلِ حَيْثُ تَكَسَّنَاهُ فِي خَلْقِهِ فَقَوَّسَ ظَهْرَهُ وَصَعَفَ بَصْرَهُ وَسَمِعَهُ. وَالمَعْنَى: وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَانُوا صَالِحِينَ مِنَ الْهَرَمِيِّ فَلَهُمْ ثَوَابٌ دَائِمٌ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مُلَخَّصًا.

(14/369)

* {فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالذِّينِ}

قوله: {فَمَا يُكَذِّبُكَ}: "ما" استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. والخبرُ الفعلُ بعدها، والمخاطبُ الإنسانُ على طريقة الالتفاتِ وقيل: المخاطبُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فعلى الأولِ يكونُ المعنى: فما يعلِّك كاذباً بسببِ الذِّينِ وإنكاره بعد هذا الدليل، يعني أنك تُكذِّبُ إذا كَذَّبْتَ بِالْجِزَاءِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُكذِّبٍ بِالْحَقِّ فَهُوَ كاذِبٌ فَأَيُّ شَيْءٍ يَصْطَرِّكُ إِلَيْهِ أَنْ تَكُونَ كاذِباً بِسببِ الْجِزَاءِ وَالْبَاءُ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ} وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ الْمَعْنَى: فَمَاذَا الَّذِي يُكَذِّبُكَ فِيمَا تُخَيِّرُ بِهِ مِنَ الْجِزَاءِ وَالبَعثُ وَهُوَ الذِّينِ بَعْدَ هَذِهِ الْعِبْرَةِ الَّتِي يُوجِبُ النَّظْرَ فِيهَا صِحَّةَ مَا قُلْتَ؟ قَالَه الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ.

سورة العلق

* {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ}

قوله: {اقْرَأْ}: العَامَّةُ عَلَى سَكُونِ الْهَمْزَةِ أَمْرًا مِنَ الْقِرَاءَةِ. وَقَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ الْأَعْشَى بَرَاءً مِفْتُوحَةً، وَكَانَ قَلْبُ الْهَمْزَةِ أَلْفًا كَقَوْلِهِمْ: قَرَأَ يَقْرَأُ نَحْوُ: سَعَى يَسْعَى، فَلَمَّا أَمَرَ مِنْهُ حَذَفَ الْأَلْفَ عَلَى حَذِّ حَذْفِهَا مِنْ أَسْعٍ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ

زهير:

4603- * وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يُظْلَمِ

وقد تقدّم تحريره.

قوله: {بِاسْمِ رَبِّكَ}: يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْحَالِ، أَي: اقْرَأْ مُفْتِئِحًا بِاسْمِ رَبِّكَ، قُلْ بِاسْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اقْرَأْ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ. الثَّانِي: أَنَّ الْبَاءَ

مزيدةٌ والتقدير: اقرأ اسمَ رَبِّكَ، كقوله: *سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَفْرَأَنَّ بِالسُّوْرِ
4604-

(14/370)

وقيل: الاسمُ صلُّهُ، أي: اذكُرْ رَبَّكَن قالهما ابو عبيدة، الثالث: أنَّ الباءَ للاستعانة
والمفعولُ محذوفٌ تقديرُه: اقرَأْ ما يُؤْحَى إِلَيْكَ مُسْتَعِينًا بِاسْمِ رَبِّكَ. الرابع:
أنها بمعنى "على"، أي: اقرأ على اسمِ رَبِّكَ كما في قوله: {وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا
بِسْمِ اللَّهِ} قاله الأخفش، وقد تقدّم أولَ هذا الموضوع: كيف قدّم هذا الفعل
على الجارِّ وقدّر متأخراً في بسم الله الرحمن الرحيم وتخريج الناس له،
فأغنى عني إعادته.

قوله: {الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ} يجوزُ أن يكونَ "خَلَقَ" الثاني تفسيراً لـ
"خَلَقَ" الأول عين انه أبهمه أولاً، ثم فسّره ثانياً بخَلَقَ الإنسانَ تفخيماً لخلق
الإنسان. ويجوزُ أن يكونَ حَدَفَ المفعولَ مِنَ الأولِ، تقديرُه: خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ
لأنه مُطلقٌ يتناولُ كلَّ مخلوق.

* { خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ }

وقوله: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ}: تخصيصٌ له بالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْحَلَقُ؛ لأنَّ
التنزيلَ إليه. ويجوزُ أن يكونَ تأكيداً لفظياً، فيكونُ قد أكد الصلّة وحدها،
كقولك: "الذي قام زيدٌ" المرادُ بالإنسانَ الجنسُ ولذلك قال: {مِنْ عَلَقٍ}
جمع علقة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مخلوقٌ مِنْ علقَةٍ كما في الآية الأخرى.

* { الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ }

* { عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ }

وقوله: {الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ}: قريبٌ مِنْ قوله: "خَلَقَ،
خلق الإنسانَ" فلكَ أن تُعيد فيه ما تقدّم.

* { أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى }

(14/371)

قوله: {أَنْ رَأَاهُ}: "أَنْ" مفعولٌ له، أي: لرؤيته نفسه مُسْتَعْنِيًا. وتعَدَّى الفعل
هنا إلى ضميرِهِ المتصلين؛ لأنَّ هذا مِنْ خواصِّ هذا الباب. قال الزمخشري:
"ومعنى الرُّؤْيَا العِلْمُ لو كَانَتْ بمعنى الإبصار لامتنعَ في فعلِها الجمعُ بين
الضميرين، و"استعنى" هو المفعول الثاني". قلت: والمسألة فيها خلافٌ: ذهب
جماعةٌ إلى أن "رأى" البصرية تُعطي حُكْمَ العِلْمِيَّةِ، وجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قولَ عائشة

.O??? ??? ???E

* { كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ } *

(14/373)

قوله: {لَتَسْفَعَا}: الوقفُ على هذه النونِ بالألفِ، تشبيهاً لها بالتنوين، وكذلك يُحذفُ بعد الضمة والكسرة وقفاً. وتكتب ههنا ألفاً إبتاعاً للوقف. وروي عن أبي عمرو "لَتَسْفَعَنَّ" بالنونِ الثقيلة. والسَّفْعُ: الأخذُ والقَبْضُ على لاشي بشدةٍ وجذبه. وقال عمرو بن معد يكرب:

4607- قومُ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتَهُم * ما بين مُلجمٍ مُهْره أو سافعٍ
وقيل: هو الأخذُ بِلغةٍ قريش. وقال الراغب: "السَّفْعُ: الأخذُ بسفْعِه الفرس،
أي: بسوادِ ناصيته، وباعتبارِ السوادِ قيل للأنافي: "سَفْعٌ" وبه سَفَعَةُ عَصَبٍ،
اعتباراً بما يعلو من اللونِ الدُّخاني وَجَهَ مَنْ اشْتَدَّ به الغضبُ، وقيل: للَصَّغَرُ:
"أسْفَعُ لِمَا فِيهِ مِنْ لَمَعِ السَّوَادِ، وامرأهُ سَفَعَاءُ اللونِ" انتهى. وفي الحديث:
"فَقَامَتِ امْرَأَةُ سَفَعَاءِ الْحَدِيثِ"
"

* { نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ } *

قوله: {نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}: بدلُ من الناصية بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ. قال
الزمخشري: "وَجَازَ بَدَلُهَا عَنِ الْمَعْرِفَةِ وَهِيَ نَكْرَةٌ لِأَنَّهَا وُصِفَتْ فَاسْتَقَلَّتْ
بِفَائِدَةٍ" قلت: هذا مذهبُ الكوفيين لا يُجيزون إبدالَ نكرةٍ مِنْ غيرها إلا بشرطِ
وَصْفِهَا أو كونها بلفظِ الأولِ، ومذهبُ البصريين لا يَشْتَرِطُ شيئاً، وأنشدوا:

4608- فلا وأبيك خير منك إني * لِيُوذِبِنِي النَّحْمَحْمُ وَالصَّهِيلُ
وقرأ أبو حيوة وبانُ أبي عبلةَ وزيدُ بن علي نصبُ {ناصيةٌ كاذبةٌ خاطئةٌ} على
الشمِّ وقرأ الكسائي في روايةٍ بالرفعِ على إضمارِ: هي ناصيةٌ: تَسَبَّ الكَذِبِ
والخَطَأُ إليها مجازاً. والألفُ واللامُ في الناصية قيل: عَوْضٌ من الإضافة، أي:
بناصيته. وقيل: الضميرُ محذوفٌ، أي: الناصية منه.

* { فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ } *

(14/374)

قوله: {فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ}: إمَّا أَنْ يَكُونَ حَذْفِ مضافٍ، أي: أهْلَ نَادِيَةٍ أو على التَّجَوُّزِ
في نداءِ الناديِ لاشتمالِهِ على الناسِ كقوله: {وَسُئِلَ الْقُرَيْبَةَ} والنادي والنَّديُّ:
المَجْلِسُ المُتَّحِدُ للحديث. قال زهير:

4609- وفيهم مقاماتُ جِسانٍ وجوهُهُم * وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا القَوْلُ والفِعْلُ
وقالت أعرابية: "هو سَيِّدُ ناديه وثمَّالٌ عافية".

* { سَدَّعُ الزَّبَانِيَّةَ }

قوله: { الزَّبَانِيَّةَ } : قال الزمخشري: "الزَّبَانِيَّةُ في كلام العرب: الشُّرْطُ، الواحد زَبَانِيَّةٌ كَعَفْرِيَّةٍ، مِنَ الزَّبْنِ وهو الدَّفْعُ. وقيل: زَبْنِيٌّ وكأنه نُسِبَ إلى الزَّبْنِ، ثم عُبِّرَ لِلنَّسَبِ، كقولهم: إِمْسِيَّ وأصله زَبَانِي فُقيل: زَابِيَّةٌ على التعويض" وقال عيسى بن عمر والأخفش: "واحدُهم زَابِنٌ: وقيل: لا واحدَ له مِنْ لفظه كعَبَادِيدٍ وشماطيط" والحاصلُ أَنَّ المادَّةَ تَدُلُّ على الدَّفْعِ قال:

4610- مطاعيمُ في القُصوى مطاعينُ في الوَعَى * زبَانِيَّةٌ عُلبُ عِظَامٍ حُلُومُهَا وقال آخر:

4611- وَمُسْتَعَجِبٌ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا * ولو زَبْنِيَّةُ الحَرْبِ لم يَتَرَمَّرَمِ
وقال عتبة: "وقد زَبْنَتْنَا الحَرْبُ وزَبْنَاهَا" ومنه الزَّبُونُ لآثِهِ يُدْلَعُ مِنْ بَائِعٍ إِلَى آخر. وقرأ العامَّةُ "سَدَّعُ" بنونِ العظمةِ ولم تُرْسَمَ بالواو، وقد تقدَّم نَظِيرُهُ نحو: "يَدْعُ الداع" وقرأ ابنُ أَبِي عُبلة "سَيُدْعَى الزبانيةُ" مبنياً للمعقولِ وَرَفَعُ الزَّبَانِيَّةَ لقيامها مقامَ الفاعلِ.

سورة القدر

* { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ }

(14/375)

قوله: { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ } : أي: القرآن، أَصْمَرَ لِلْعَلْمِ بِهِ. و"في لَيْلَةِ الْقَدْرِ" يجوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِلإِنزَالِ. وفي التفسير: أنه أَنْزَلَهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ. ثم تَرَلَّ مُتَجَمًّا إِلَى الأَرْضِ فِي عَشْرِينَ سَنَةً. وقيل: المعنى: أَنْزَلَ فِي شَأْنِهَا وَقَضَّيْهَا. فليستْ ظَرْفًا، وإنما هو كقولِ عَمَرَ: "حَشِيئْتُ أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قِرْآنٌ" وقول عائشة: "لأنا أَحْقَرُ فِي نَفْسِي أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قِرْآنٌ" وَسُمِّيَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ: إِمَّا لِتَقْدِيرِ الأُمُورِ فِيهَا، وَإمَّا لِضَيْقِهَا بِالْمَلَائِكَةِ.

* { تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ }

قوله: { وَالرُّوحُ فِيهَا } : يجوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ "الرُّوحُ" بِالإِبْتِدَاءِ، وَالجائِزُ بَعْدَهُ الخَبْرُ، وَأَنْ يَرْتَفَعَ بِالْفَاعِلِيَّةِ عَطْفًا عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَ"فِيهَا" مُتَعَلِّقٌ بِ"تَنْزَلُ"
قوله: { بِإِذْنِ رَبِّهِمْ } : يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ"تَنْزَلُ" وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ المَرْفُوعِ بِ"تَنْزَلُ" أَي مُلْتَبَسًا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ.
قوله: { مِنْ كُلِّ أَمْرٍ } : يجوزُ فِي "مِنْ" وَجِهَانٍ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا بِمَعْنَى اللّامِ. وَيَتَعَلَّقُ بِ"تَنْزَلُ"، أَي: تَنْزَلُ مِنْ أَجْلِ كُلِّ أَمْرٍ قُضِيَ إِلَى العَامِ القَابِلِ: والثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى البَاءِ، أَي: تَنْزَلُ بِكُلِّ أَمْرٍ، فَهِيَ لِلتَّعْدِيَةِ، قاله أَبُو حَاتِمٍ. وَقَرَأَ العَامَّةُ "أَمْرٍ" وَاحِدًا الأُمُورِ. وابنِ عَبَّاسٍ وَعَكْرِمَةَ وَالكلْبِيَّ "أَمْرِي" مُذَكَّرًا امْرَأَةً، أَي: مِنْ أَجْلِ كُلِّ إنْسَانٍ. وَقِيلَ: مِنْ أَجْلِ كُلِّ مَلَكٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ. وَقِيلَ: "مِنْ كُلِّ أَمْرٍ"

ليس متعلقاً بـ "تَنَزَّلُ" إنما هو متعلقٌ بما بعده، أي: هي سلامٌ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ مَخُوفٍ، وهذا لا يتمُّ على ظاهره لأنَّ "سَلَامٌ" مصدرٌ لا يتقدَّم عليه معموله، وإنما المرادُ أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه هذا المصدرُ.

* { سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ }

(14/376)

قوله تعالى: { سَلَامٌ هِيَ } فيه وجهان، أحدهما: أنَّ "هي" ضمير الملائكة، و"سلام" بمعنى التسليم، أي: الملائكة ذاتُ تسليمٍ على المؤمنين. وفي التفسير: أنهم يُسَلِّمون تلك الليلة على كلِّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ بالتحية. والثاني: أنها ضميرُ ليلةِ القَدَرِ، وسلامٌ بمعنى سلامة، أي: ليلةُ القَدَرِ ذاتُ سلامةٍ مَنْ شَيْءٍ مَخُوفٍ. ويجوزُ على كلِّ من التقديرين أن يرتفع "سلامٌ" على أنه خبرٌ مقدَّمٌ، و"هي" مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهذا هو المهبشورُ، وأن يرتفع بالابتداء و"هي" فاعلٌ به عند الأخفش، لأنه لا يَشْتَرِطُ الاعتمادَ على عَمَلٍ بالوصف. وقد تقدَّم أن بعضهم يجعلُ الكلامَ تامًّا على قوله { يَأْذِنُ رَبِّهِمْ } ويُعَلِّقُ "مِنْ كُلِّ أَمْرٍ" بما بعده، وتقدَّم تأويله.

وقال أبو الفضل: "وقيل: معناه: هي سلامٌ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ أو امرئٍ، أي: سالمةٌ أو مُسَلِّمةٌ منه. ولا يجوزُ أن يكونَ "سلامٌ" - هذه اللفظةُ الظاهرةُ التي هي المصدر - عاملاً فيما قبله لامتناع تقدُّم معمول المصدر على المصدر، كما أنَّ الصلة كذلك، لا يجوزُ تقديمها على الموصول" انتهى. وقد تقدَّم أنَّ معنى ذلك عند هذا القائل أن تتعلَّق بمحذوفٍ مدلولٍ عليه بـ "سلام" فهو تفسيرٌ معنى لا تفسيرٌ إعراب. وما يُروى عن ابن عباس أنَّ الكلامَ تمَّ على قوله تعالى { سلامٌ } ويُبتدأ بـ "هي" على أنها خبرٌ مبتدأ، والإشارةُ بـ "ذلك" كَلِمَ هذه السورة، وكأنَّه قيل: ليلةُ القدرِ الموافقةُ في العدد لفظةً "هي" مِنْ كَلِمِ هذه السورة، وكأنَّه قيل: ليلةُ القدرِ الموافقةُ في العدد لفظةً "هي" مِنْ كَلِمِ هذه السورة، فلا ينبغي أن يُعْتَقَدَ صحتهُ لأنه إلغازٌ وتبتيُّرٌ لتظم فصيحِ الكلام.

(14/377)

قوله: { هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ } متعلقٌ بـ "تَنَزَّلُ" أو بـ "سَلَامٌ" وفيه إشكالٌ للفصل بين المصدرِ ومعموله بالابتداء، إلاَّ يَتَوَسَّعُ في الجارِّ. وفي التفسير: أنهم لا يزالون يُحَيُّون الناس المؤمنين حتى يَطَّلَعِ الفجرُ. وقرأ الكسائي "مَطَّلَعِ" بكسر اللام، والباقون بفتحها، والفتح هو القياسُ والكسرُ سماعٌ، وله أخوات يُحَفِّظُ فيها الكسرُ ممَّا ضُمَّ مضارعُه أو فُتِحَ نحو: المَشْرِقِ والمَجْزِرِ. وهل هما مصدران أو المفتوحُ مصدرٌ والمكسور مكانٌ؟ خَلَّافٌ. وعلى كلِّ تقديرٍ فالقياسُ في المَفْعِلِ مطلقاً ممَّا ضُمَّتْ عينُ مضارعِه أو فُتِحَتْ قُنْحُ العينِ، وإنما يقع الفرقُ في المكسور العينِ الصحيح نحو: يَضْرِبُ.

سورة البينة
* { لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ
الْبَيِّنَةُ } {

قوله: { مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ } : متعلقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ مِنْ فاعلٍ "كفروا".
قوله: { وَالْمُشْرِكِينَ } : العامَّةُ على قراءةٍ "المشركين" بالياء عطفاً على
"أهل" قَسَمِ الكافرين إلى صِنْفَيْنِ: أهلِ كتابٍ ومشركين. وقرئ "المشركون"
بالواو تَسْقِياً على "الذين كفروا".
قوله: { مُنْفَكِينَ } خبرٌ يكون. وَمُنْفَكِينَ اسمٌ فاعلٍ مِنْ انْفَكَ. وهي هنا التامَّةُ،
فلذلك لم يَحْتَجْ إلى خبرٍ. وزعم بعضهم أنها هنا ناقصةٌ وَأَنَّ الخبرَ مقدَّرٌ تقديره:
منفكين عارفين أمرَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم. قال الشيخ: "وَحَذَفُ خبرٍ
كان [وأخواتها] لا يجوزُ اقتصاراً ولا اختصاراً، وجعلوا قوله:
4612- *يَبْغِي جِوَارِكٍ حِينَ لَيْسَ مُجِيراً

(14/378)

أي: في الدنيا ضرورةً" قلت: وَجْهُ مَنْ منع ذلك أنه قال: صار الخبرٌ مطلوباً من
جهتين: مِنْ جهة كونه مُخْتَبِراً به فهو أحدُ جُزْأَي الإسنادِ، وَمِنْ حيث كونه
منصوباً بالفعل. وهذا مُتَّقَضٌ بمعقولِي "ظَنَّ" فَإِنَّ كِلَا مِنْهُمَا فِيهِ المعنيان
المذكورانِ، ومع ذلك يُحذفان - أو أحدهما - اختصاراً، وأما فِيهِ خِلافٌ وتفصيلٌ
مر تفصيله في غضون هذا التصنيفِ.
قوله: { حَتَّى تَأْتِيَهُمْ } : متعلقه بـ "لم يكن" أو بـ "مُنْفَكِينَ".

* { رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً } {

قوله: { رَسُولٌ } : العامَّةُ على رفعه بدلاً من "البينة": إمَّا بدلَ اشتمالٍ، وإمَّا كلٍ
مِنْ كل سبيل المبالغة، جَعَلَ الرسولَ نفسَ البينة، أو على حَذْفِ مضافٍ، أي:
بَيِّنَةُ رسولٍ. ويجوزُ رَفْعُهُ على خبر ابتداءٍ مضمرة، أي: هي رسولٌ عبد الله وأبِّي
"رسولاً" على الحالِ من البينة. والكلامُ فيها على ما تقدَّم من المبالغة أو حذف
المضافِ.

قوله: { مِّنَ اللَّهِ } : يجوزُ تَعَلُّقُهُ بنفسِ "رسولٍ" أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ
"رسولٍ" وَجَوَزُ أبو البقاء وجهاً ثالثاً وهو: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ "صُحُفًا" والتقدير:
يتلو صُحُفًا مطهَّرةً منزَّلةً مِنْ الله، يعن كانت في الأصل صفةً للنكرة فلما
تقدَّمتْ عليها نُصِبَتْ حالاً.
قوله: { يَتْلُوا } : يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لـ "رسولٍ"، وَأَنْ يكونَ حالاً مِنْ الضميرِ في
الجارِّ قبله إذا جَعَلْتَهُ صفةً لـ "رسولٍ".

* { فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ } {

قوله: { فِيهَا كُتُبٌ } : يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً صفةً لـ "صُحُفًا"، أو حالاً مِنْ ضميرِ

"مُطَهَّرَةٌ" وَأَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ أَوْ الْحَالُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورُ فَقَطْ، وَ"كُتِبَ" فَاعِلٌ بِهِ، وَهُوَ الْأَحْسَنُ.

(14/379)

* { وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَیُقِیْمُوا الصَّلَاةَ وَیُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكِ دِینُ الْقِیَمَةِ }

قوله: { مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ } : العامَّةُ على كَسْرِ اللامِ اسمَ فاعِلٍ، وانتصب به "الدِّينَ" والحسن بفتحها على معنى: أنهم يُخْلِصُونَ هم أنفسهم في نياتهم، وانتصب "الدِّينَ" على أحد وجهين: إمَّا إسقاطُ الخافضِ، أي: في الدِّينِ، وإمَّا على المصدر من معنى: لِيَعْبُدُوا، كأنه قيل: لِيَدِينُوا الدِّينَ، أو ليعبدوا العبادةَ، فالتجوُّزُ: إمَّا من الفعلِ، وإمَّا في المصدرِ، وانتصابُ "مُخْلِصِينَ" على الحالِ مِنْ فاعلٍ "يعبدون".

قوله: { حُنَفَاءَ } حالٌ ثانيةٌ أو حالٌ من الحالِ قبلها، أي: من الضميرِ المستكنِّ فيها. وقوله: { وَمَا أَمُرُوا }، أي: وما أمروا به إلا لكذا وقرأ عبد الله "وما أمروا إلا أَنْ يَعْبُدُوا" أي: بأنْ يَعْبُدُوا. وتحريُّرٌ مثلها في قوله { وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ } في الأنعام.

وقوله: { وَذَلِكِ دِینُ الْقِیَمَةِ } أي: الأُمَّةُ أو المِلَّةُ القیمةُ، أي: المستقیمة. وقيل: الكُتُبُ القیمةُ؛ لأنها قد تقدَّمتْ في الذِّكْرِ، قال تعالى: { فِيهَا كُتُبٌ قِیْمَةٌ } فلما أعادها أعادها مع ال العهدية كقوله: { فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ } وهو حسنٌ، قاله محمد بن الأشعث الطالقاني وقرأ عبد الله: "وذلك الدِّينُ القیمةُ"،

والتأنيثُ حينئذٍ: إمَّا على تأويلِ الدِّينِ بالمِلةِ كقوله:
4613- * سَأَلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْثُ
بتأويلِ الصيحة، وإمَّا على أنها تاءُ المبالغةِ كعلامة.

* { إِنَّ الدِّينَ كَهْرُوًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي تَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ }

(14/380)

قوله: { إِنَّ الدِّينَ كَهْرُوًا } : كما مرَّ في أولِ السورة. وقوله: "في نارٍ" هذا هو الخبرُ، و"خالدين" حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ.

* { إِنَّ الدِّينَ آمَنُوءٌ وَعَمَلُوءٌ الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ }

قوله: { الْبَرِيَّةِ } : قرأ نافعٌ وابنُ دَكْوَانَ "البريئة" الهمزُ في الحرفين، والباقون بياءً مشددةً. واخْتِلفَ في ذلك الهمزُ، في الحرفين، والباقون بياءً مشددةً. واخْتِلفَ في ذلك الهمزُ، فقيل: هو الأصلُ، مِنْ بَرَأَ اللَّهُ الخَلْقَ ابتداءً واخترعه

فيه فعلية بمعنى مفعولة، وإنما حُقِّقَتْ، والتَّرَمَّ تحفيُّفها عند عامَّة العرب. وقد دَكَرْتُ أَنَّ العربَ التَّرَمَّتْ غالباً تخفيفَ ألفاظِ منها: النبيُّ والخابيةَ والذَّرْبَةَ والبرِّيَّةَ. وقيل: بل البرِّيَّةُ دونَ همزةٍ مشتقةٍ مِنَ البَرِّ، وهو الترابُّ، فيه أصلٌ بنفسِها، فالقراتان مختلفتا الأصلِ متفقتا المعنى. إلا أن ابنَ عطيةَ عَصَّ مِنْ هذا فقال: "وهذا الاشتقاقُ يَجْعَلُ الهمزةَ خطأً وهو اشتقاقٌ غيرُ مَرْضِيٍّ" انتهى. يعني أنه إذا قيلَ بأنَّها مشتقةٌ مِنَ البَرِّ - وهو الترابُّ - مُسْتَقْلاناً، لكلٍ منهما أصلٌ مستقلٌّ، فقيل: مِنْ بَرٍّ، أي: خَلَقَ، وهذه مِنَ البَرِّ؛ لأنَّهم خُلِقُوا مِنْهُ، والمعنى بالقراءتين شيءٌ واحدٌ، وهو جَمِيعُ الخَلْقِ. ولا يُلْتَقِئُ إلى مَنْ صَعَّفَ الهمزة من النحاة والقراء لثبوته متواتراً.

وقرأ العامَّةُ "خيرُ البرِّيَّةِ" مقابلاً لَشَرِّ. وعامر بن عبد الواحد "خيارٌ" وهو جمع خَيْرٍ نحو: جِيادٍ وطِيابٍ في جمع جَيِّدٍ وطَيِّبٍ، قاله الزمخشري.

* { جَزَّوْهُمُ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ رَبَّهُ }

(14/381)

قوله: { خَالِدِينَ } : حالٌ عاملةٌ محذوفٌ، أي: دَخَلُوهَا أو أُعْطُوهَا. ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ "هم" في "جزاؤهم" لئلا يَلْزَمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بأجنبيي. على أَنَّ بعضَهم أجازَه منهم، واعتذروا: بأن المصدرَ ههنا غيرُ مقدَّرٍ بحرفٍ مصدرِي. قال أبو البقاء: "وهو بعيدٌ" وأمَّا "عند" فيجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ "جزاؤهم" وَأَنْ يَكُونَ ظرفاً له. و"أبدًا" ظرفٌ زمانٍ منصوبٌ بخالدين. قوله { رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ } يجوزُ أَنْ يَكُونَ دعاءً مستأنفاً، وَأَنْ يَكُونَ خبراً ثانياً، وَأَنْ يَكُونَ حالاً بإضمار "قد" عند مَنْ يلتزمُ ذلك.

قوله: { ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ رَبَّهُ } : أي: ذلك المذكورُ مِنْ استقرارِ الجنةِ مع الخلودِ ورضا الله عنه لِمَنْ حَشِيَ به.

سورة الزلزلة

* { إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا }

قوله: { إِذَا زُلْزِلَتِ } : "إذا" شرطٌ، وجوابها "تُحَدَّثُ" وهو الناصبُ لها عند الجمهورِ. وَجَوَّزَ أبو البقاء أَنْ يَكُونَ العاملُ فيها "يَصُدُّرُ" وغيرُهم يجعلُ العاملَ فيها ما بعدها وتليها، وإن كان معمولاً لها بالإضافة تقديراً، واختاره مكي، وجَعَلَ ذلك نظيرَ "مَنْ" و"ما" يعني أنَّهما يَعْمَلانِ فيما بعدهما الجزمَ، وما بعدهما يعملُ فيهما النصبُ، ولو مثلُ بأيِّ لكان أوضح. وقيل: العاملُ فيها مقدَّرٌ، أي: يُحَسَّرُونَ. وقيل: اذكُرْ، وحينئذٍ تَخْرُجُ عن الطرفية والشرط.

قوله: { زِلْزَالَهَا } مصدرٌ مضافٌ لفاعله. والمعنى: زلزالها الذي تَسْتَحِقُّه وَيَقْتَضِيهِ جَزْمُها وَعِظْمُها. قال الزمخشري: "ونحوه: أكرمِ التقيَّ إكرامه، وأهِنِ الفاسقَ وإهانته، أو زلزالها كله" والعامَّةُ بكسر الزاي.

(14/382)

والجحدري وعيسى بتفجها. ف قيل: هما مصدران بمعنى. وقيل: المكسور مصدرٌ، والمفتوح اسمٌ. قال الزمخشري: "وليس في الأبنية فَعْلَال بالفتح إلا في المضاعف" قلت: وقد جَعَلَ بعضهم المفتوح بمعنى اسم الفاعل نحو: صَلَّيْتَ بِمَعْنَى مُصَلِّصٍ، وقد تقدّم ذلك. وقوله: "ليس في الأبنية فَعْلَال" يعني غالباً، وإلا فقد وَرَدَ: "ناقَةُ حَزْرَعَال".

* { وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا }

قوله: { مَا لَهَا } : ابتداءً وخبرٌ، وهذا يَرُدُّ قول مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَالَ فِي نَحْوِ { قَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ } لِإِزْمَةِ لئلا يصيرَ الكلامُ غيرَ مفيدٍ، فإنه لا حالَ هنا.

* { يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا }

قوله: { يَوْمَئِذٍ } : أي: يومَ إِذْ رُزِلَتْ. والعاملُ في ي "يومئذٍ" "تُحَدِّثُ" إن جَعَلَتْ "إذا" منصوبةً بما بعدها أو بمحذوفٍ، وإن جَعَلَتْ العاملَ فيها "تُحَدِّثُ" كان "يومئذٍ" بدلاً منها، فالعاملُ فيه العاملُ فيها، أو شيءٌ آخِرٌ لأنه على نية تكرار العاملِ. خلافٌ مشهورٌ.

سورة العاديات

* { وَالْعَادِيَاتِ صَبْحًا }

قوله: { وَالْعَادِيَاتِ } : جمعٌ "عَادِيَةٍ" وهي الجاريةُ بِسُرْعَةٍ، من العَدْوِ، وهو المَشْيُ بِسُرْعَةٍ. والياءُ عن واوٍ لكسْرٍ ما قبلها نحو: الغازيات من العَرْوِ. يُقال: عَدَا يَعْدُوا عَدْوًا، فهو عَادٍ وهي عَادِيَةٌ، وقد تقدّم هذا في المؤمنين.
قوله: { صَبْحًا } فيه أوجهٌ. أحدها: أنه مصدرٌ مؤكّدٌ لاسم الفاعلِ؛ فإنَّ الصَّبْحَ نوعٌ من السيرِ والعَدْوِ كالصَّبْعِ. يُقال: صَبَحَ القَرَسُ وَصَبَعَ، إذا عدا بشدّةٍ، أخذاً مِنَ الصَّبْعِ، وهو الدَّرَاعُ لأنه يَمُدُّهُ عند العَدْوِ، وكانَّ الحاءَ بدلً من العينِ. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة. والمبردُ. قال الصَّبْحُ مِنْ إضْبَاعِهَا فِي السَّيْرِ. وقال عنترَةُ:
4617- والخيلُ تعلمُ حينَ تَصُدُّ * بَحٌّ فِي حِيَاضِ المَوْتِ صَبْحًا

(14/383)

الثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحالِ، أي: ضابحاتٍ، أو ذوي صَبْحٍ. والصَّبْحُ: صوتٌ يُسْمَعُ مِنْ صدورِ الخيلِ عند العَدْوِ، لي بصَّهيلٍ وعن ابن عباس: أنه حكاة فقال: أَحُّ أَحُّ. ويُقل عنه: أنه لم يَصْبَحْ من الحيانِ غيرُ الخيلِ والكلبِ والثعلبِ. وهذا يُنبغي أن لا يَصِحَّ عنه، فإنه رُوِيَ أنه قال: سئِلْتُ عنها ففَسَّرْتُهَا بالخيلِ.

وكان عليُّ رضي الله عنه تحت سيقاية زمزم فسأله، ودَكَر له ما قلتُ. فدعاني فلماً وقفْتُ على رأسه قال: "تُفءِتي الناسَ بغيرِ علمٍ، إنَّها لأولُ غزوةٍ في الإسلامِ وهي بدرٌ، ولم يكنْ معنا إلا قَرَسَان: فرسٌ للمقدار، وفرسٌ للزبير، والعادياتِ صَبْحًا: الإبلُ مِنْ عِرْفَةٍ إلى المزدلفة، ومن المزدلفة، ومن المزدلفة إلى مِني" إلا أنَّ الزمخشريَّ قال بعد ذلك: "فإنَّ صَحَّتِ الروايةُ فقد استُعيِر الصَّبْحُ للإبل، كما استُعيِر المَشَافِرُ والحَافِرُ والإنسان، والشَّفتان للمُهر" وتَقَلَّ غيرُه أن الصَّبْحُ يكونُ في الإبل والأسودِ من الحَيَّاتِ والبُومِ والصدى والأرنبِ والثعلبِ والقوسِ. وأنشد أبو حنيفة في صفة قوس.

4618- حَنَاتُهُ مِنْ نَسَمٍ أَوْ تَالِبٍ * تَصْبِحُ فِي الكَفِّ صُبْحَ الثعلبِ
وعندي أنَّ هذا من الاستعارة. وتَقَلَّ أهلُ اللغةِ أنَّ أصلَ الصَّبْحِ في الثعلبِ فاستُعيِر للخيل، وهو مِنْ صَبَحَهُ النَّارُ: أي عَيَّرتْ لونه ولم تُبَالِغْ فيه. والصَّبْحُ لَوْنٌ يُعَيَّرُ إلى السوادِ قليلاً.
الثالث: من الأوجه: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدر، أي: تَصْبِحُ صَبْحًا. وهذا الفعلُ حالٌ من "العاديات".

(14/384)

الرابع: أنَّه منصوبٌ بالعاديات، وإن كان المرادُ به الصوت. قال الزمخشري: "كأنه قيل: والصابحاتِ لأنَّ الصَّبْحَ يكون مع العَدْو". قال الشيخ: "وإذا كان الصَّبْحُ مع العَدْو فلا يكون معني "والعاديات": والصابحاتِ فلا ينبغي أن يُفسَّرَ به". قلت: لم يَقُلْ الزمخشريُّ أنه بمعناه، وإنما جعله منصوباً به؛ لأنه لازمٌ له لا يُفارِقُه فكأنه ملفوظٌ به. وقوله: "كأنه قيل" تفسيرٌ للتلازم، لا أنه هو هو.

* { قَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا }

قوله: { قَدْحًا } : يجوزُ أن يكونَ مصدرًا مؤكِّدًا؛ لأنَّ الإبراء من القَدْحِ يقال: قَدَحَ قَاوِي وَقَدَحَ فَاصلِدَ. ويجوزُ أن يكونَ حالاً فالمعنى: قَادِحَات، أي: صَاكَاتٍ بحوافرها ما يُؤرِي النَّارَ يُقال: "قَدَحْتُ الحِجْرَ بالحجر" أي: صَكَّكْتُهُ به. وقال الزمخشري: "انتصَبَ بما انتصَبَ به صَبْحًا". وكان جَوَّزَ في تَضِيهِ ثلاثة أوجه: النصبَ بإضمارِ فعلٍ، والنصبَ باسمِ الفاعلِ قبله، لأنه مُلَازِمُهُ، والنصبَ على الحال. وتُسَمَّى تلك النَّارُ التي تَخْرُجُ من الحوافِرِ نارَ الحُجَابِ. قال:

4619- تَقْدُّ السُّلُوقِيَّ المُضَاعَفَ تَسْجُهُ * وتُوقَدُ بالصُّقَّاحِ نارَ الحُجَابِ

* { قَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا }

قوله: { قَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا } : صُبْحًا: ظرفٌ، أي: التي تُغَيِّرُ وقتَ الصبحِ يقال: أَعَارَ يُغَيِّرُ إِعَارَةً بَاعَتْ عَدُوَّهُ لِنَهَبٍ أَوْ قَتْلٍ أَوْ أُسْرِ قَالَ:
4620- فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا * سَنُّوا الإِعَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا
و"غار" لُغِيَّةٌ، وَأَعَارَ وَغَارَ أَيْضًا: تَرَلَّ العَوْرَ وهو المُنْهَبَطُ مِنَ الأَرْضِ. واختلف الناسُ في موصوفاتِ هذه الصفاتِ أعني العادياتِ وما بعدها فقيل: الخيلُ، أي

والخيل العادياتش، فالمُوريات، فالمُغيرات. ونظيرُ العطفِ هنا كالعطفِ في قوله:

4621- يا لَهْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الـ * صابِحِ فالغائمِ فالآيبِ

(14/385)

وتقدّم تقريرُهُ أولَ البقرة. وقيل: التقديرُ: والإيل العادياتِ مِنْ عرْفَةٍ إلى مزدلفة، ومِنْ مزدلفة إلى منى، كما تقدّم عن أمير المؤمنين. ويَدُلُّ له قولُ صفيّة بنتِ عبد المطلب:

4622- أمّا والعادياتِ عَدَاةَ جَمْعٍ * بأيديها إذا سَطَحَ العُبارُ
وقيل: "فالموريات" أي: الجماعةُ التي تَمَكَّرُ في الحرب. تقول العرب: لأورينَ
لك، لأمكّرَن بك.

* { فَأَتَرَن بِهِ تَفَعًا }

قوله: { فَأَتَرَن } : عَطَفَ الفَعْلَ على الاسم؛ لأنَّ الاسمَ في تأويل الفعل لوقوعه صلةً لـ آل. قال الزمخشري: معطوفٌ على الفعل الذي وُضِعَ اسمُ الفاعلِ موضعه " يعني في الأصل، إذا الأصل: واللاتي عَدَوْنَ فَأَوْرَيْنَ فَأَتَرَنَ فَأَتَرَنَ. قوله: { بِهِ } : في الهاء أوجهٌ. أحدهما: أنها ضميرُ الضُّبحِ، أي: فَأَتَرَنَ في وقتِ الضُّبحِ عُباراً. وهذا حَسَنٌ؛ لأنه مذكورٌ بالصَّريحِ. الثاني: أنه عائِدٌ على المكانِ، وإن لم يَجْرِ له ذكْرٌ؛ لأنَّ الإثارةَ لا بُدَّ لها من مكان، فالسِّياقُ والفعلُ يَدُلُّانِ عليه. وفي عبارة الزمخشري: "وقيل: الضمير لمكان الغارة" هذا عليّ تلك اللغية، وإلا فالفصحى أن يقول: الإغارة الثالث: أنه ضميرُ العَدُوِّ الذي دَلَّ عليه "والعاديات".

(14/386)

وقرأ العامّةُ بتخفيفِ الثاءِ، مِنْ أثارِ كذار: إذا نَسَرَه وفَرَّقَه مع ارتفاع. وقرأ أبو حنيفة وابن أبي عيلة بتشديدها، وحَرَّجَه الزمخشريُّ على وجهين: الأولُ بمعنى فأظهرن به عُباراً؛ لأنَّ التأثيرَ فيه معنى الإظهارِ. والثاني: أنه قَلَبَ "تَوَرَّنَ" إلى "وَتَرَّنَ" وقَلَبَ الواوَ همزةً. انتهى. قلت: يعني أنَّ الأصلَ: تَوَرَّنَ، مِنْ تَوَرَّ يُتَوَرَّرُ يُتَوَرَّرُ بالتشديدِ عَدَاهُ بالتضعيفِ كما يُعَدَّى بالهمزة في قولك: أثاره، ثم قَلَبَ الكلمةَ: بأنْ جَعَلَ العينَ وهي الواوُ موضعَ الفاءِ، وهي الثاءُ، فصارت وَتَرَّنَ، ووزنُها حينئذٍ عَقَلَنَ، ثم قَلَبَ الواوَ همزةً، فصار "أَتَرَنَ" وهذا بعيدٌ جداً. وعلى تقديرِ التسليمِ قَلَبُ الواوِ المَفْتُوحَةِ همزةً لا يَنفَاسَ إنما جاءت منه أَلْيَفاً كَأَحَدٍ وَأَنَاةً. والتَّفَعُّ: العبارُ وأُنشِدَ:

4623- يَحْرُجَنَّ مِنْ مُسْطَارِ التَّفَعِّ داميةً * كأنَّ آذاتها أطرافُ أفلامِ

وقال ابن رَواحة:

4624- عَدِمْتُ بُنْيَابِي إِنْ لَمْ تَرَوْهَا * تُبِيرُ النَّفْعَ مِنْ كَتَفِي كَدَاءٍ
وقال أبو عبيد: "التَّفْعُ رَفْعُ الصَّوْتِ" وَأَسَدٌ:
4625- فَمَتَى يَنْفَعُ صُرَاخُ صَادِقٍ * يُخْلِئُهَا ذَاتَ جَرَسٍ وَرَجَلٍ
قال الزمخشري: "ويجوزُ أَنْ يُرَادَ بِالنَّفْعِ الصِّيَاحُ، مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "مَا لَمْ
يَكُنْ نَفْعٌ وَلَا لَفْلَقَةٌ" وَقَوْلُ لَبِيدٍ:

فَمَتَى يَنْفَعُ صُرَاخُ صَادِقٍ *
أي: هَيَّجَنَ فِي الْمَغَارِ عَلِيْخِمَ صَبَاحًا" انتهى. فعلى هذا تكون الباءُ بمعنى "في"
ويعودُ الضميرُ على المكانِ الذي فيه الإغارةُ كما تقدّمَ.

* { قَوَسَطَنَ بِهِ جَمْعًا }

(14/387)

قوله: { قَوَسَطَنَ } : العَامَّةُ على تخفيفِ السينِ، أي: تَوَسَّطَنَ. وفي الهاءِ في
"به" أوجهٌ، أحدها: أنها للصَّحاحِ، كما تقدّمَ. والثاني: أنها للنَّفْعِ، أي: وَسَطَنَ
بِالنَّفْعِ الْجَمْعِ، أي: جَعَلَ الغِبَارَ وَسَطَ الجَمْعِ، فالْبَاءُ للتَّعْدِيَةِ، وعلى الأولِ هي
ظرفِيَّةٌ، الثالث: أَنَّ البَاءَ للحَالِيَةِ، أي: فتَوَسَّطَنَ مُلتَبَسَاتٍ بالنَّفْعِ، أي: بِالغِبَارِ
جَمْعًا مِنْ جَمُوعِ الأَعْدَاءِ. وقيل: البَاءُ مَزِيدَةٌ، نقله أبو البقاء و"جَمْعًا" على هذه
الأوجهِ مَفْعُولٌ بِهِ. الرابع: أَنَّ المَرَادَ بِجَمْعِ المَزْدَلْفَةِ وهي تُسَمَّى جَمْعًا.
والمَرَادُ أَنَّ الإِبِلَ تَتَوَسَّطُ جَمْعًا الذي هو المَزْدَلْفَةُ، كما مرَّ عن أميرِ المؤمنين
رضي اللهُ عنه، فالمرادُ بالجَمْعِ مكانٌ لا جماعةُ الناسِ، كقولِ صَفِيَّةَ:
4626-وَالعَادِيَاتِ عَدَاةً جَمْعٍ *

وقول بشر بن أبي خازم:
4627- قَوَسَطَنَ جَمْعَهُمْ وَأَقَلَّتْ حَاجِبٌ * تحت العجابه في الغبارِ الأَقْتَمِ
و"جَمْعًا" على هذا منصوبٌ على الظرفِ، وعلى هذا فيكونُ الضميرُ في "به":
"إِذَا لِلوَقْتِ، أي: فِي وقتِ الصَّحاحِ، وَإِذَا لِلنَّفْعِ، وتكونُ البَاءُ للحَالِ، أي:
مُلتَبَسَاتٍ بالنَّفْعِ. إلا أَنه يَشْكِلُ نَصْبُ الظرفِ المَخْتَصِّ إِذْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَتَعَدَّى
إِلَيْهِ بِ"فِي" وَقَالَ أبو البقاء: "إِنَّ جَمْعًا حَالٌ" وسبقه إليه مكي. وفيه بُعْدٌ؛ إِذْ
المعنى: على أَنَّ الخيلَ تَوَسَّطَتْ جَمْعُ النَّاسِ.

(14/388)

وقرأ علي بن زيد بن علي وقتادة وابن أبي ليلى بتشديد السينِ، وهما لغتان
بمعنى واحدٍ أعني التثقيلاً والتخفيفاً. وقال الزمخشري: "التشديدُ للتَّعْدِيَةِ
والباءُ مَزِيدَةٌ للتَّكْيِيدِ كقوله: { وَأَثْوَأَ بِهِ مُتَشَابِهًا } وهي مبالغةٌ في "وسطن"
انتهى. وقوله: "وهي مبالغةٌ" يناقضُ قوله أولاً "للتَّعْدِيَةِ"؛ لأنَّ التَّشْدِيدَ للمبالغةِ
لا يُكْسِبُ الفِعْلَ مَفْعُولًا آخَرَ تقول: "دَبَّحْتُ الغنمَ" مخففاً ثم تبالغُ فتقول:
"دَبَّحْتُهَا" مثقلاً، وهذا على رأيه قد جَعَلَهُ متعدياً بنفسِهِ بدليلِ جَعْلِهِ الباءَ مَزِيدَةً

فلا يكون للمبالغة.

* { إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ }

قوله: { إِنَّ الْإِنْسَانَ } : هذا هو الْمُقْسَم عليه و"لَرَبِّهِ" متعلق بالخبر، وقُدِّم للفواصل. والكَنُودُ: الجَحُود. وقيل: الكَفُورُ النعمة وأنشيد:

4628- كَنُودٌ لَتَعْمَاءِ الرِّجَالِ وَمَنْ يَكُنْ * كَنُوداً لَتَعْمَاءِ الرِّجَالِ يُعَدِّ
وعن ابن عباس: هو بلسان كِنْدَةَ وَخَضِرَمَوْتَ العاصي، ولسان ربيعة ومُصَرَّ
الكفور، ولسان كِنَانَةَ البخيل. وأنشد أبو زيد:
4629- إِنَّ تَفَنِّي لَمْ أَطِبْ عَنْكَ تَفْساً * غَيْرَ أَنِّي أُمَّتِي بَدِينِ كَنُودِ

* { وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ }

قوله: { لِحُبِّ } : اللام متعلقة بـ "شديد" وفيه وجهان، أحدهما: أنها المعدية. والمعنى: وإِنَّهُ لَقَوِيٌّ مُطِيقٌ لِحُبِّ الْخَيْرِ يُقَالُ: هُوَ شَدِيدٌ لِهَذَا الْأَمْرِ، أَي: مُطِيقٌ لَهُ وَالثاني: أنها للعلقة، أي: وإِنَّهُ لِأَجْلِ حُبِّ الْمَالِ لِبَخِيلٍ. وقيل: اللام بمعنى "على ولا حاجة إليه، وقد يُعْتَبَرُ بالشديد والمتشدد عن البخيل قال:
4630- [رأى] الموت يَغْنَمُ الكرامَ وَيَصْطَفِي * عَقِيلَةَ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

(14/389)

وقال الفراء: "أصلُ تَظْمِ الآية أَنْ يُقَالَ: وإِنَّهُ لَشَدِيدٌ لِحُبِّ الْخَيْرِ، فلما قَدَّمَ "الحُبَّ" قال: لشديد، وَحَدَفَ مِنْ آخِرِهِ ذَكَرَ "الحُبَّ"؛ لأنه قد جرى ذَكَرُهُ، ولرؤوس الآي كقوله: { فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ } وَالْعُصُوفُ لِلرِّيحِ لَا لِلْيَوْمِ، كانه قال: فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ الرِّيحِ".

* { أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ مَا فِي الْقُبُورِ }

قوله: { إِذَا بُعِثَ } : فِي الْعَامِلِ فِيهَا أَوْجُهُ أَحَدُهَا: "بُعِثَ" نَقَلَ مَكِّي عَنِ الْمَبْرَدِ وَتَقَدَّضَ تَحْرِيرُهُ هَذَا قَرِيباً فِي السُّورَةِ قَبْلُهَا. وَالثاني: أَنَّهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ خَبْرُ "إِنَّ" أَي: إِذَا بُعِثَ جُوزُوا. وَالثالث: أَنَّهُ "يَعْلَمُ" وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَوْفِيُّ وَأَبُو الْبِقَاءِ وَرَدَّهُ مَكِّي قَالَ: "لأنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُرَادُ بِمَنْه الْعِلْمُ وَالْإِعْتِبَارُ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الدُّنْيَا وَيَعْلَمُ" وَقَالَ الشَّيْخُ: "وَلِي بِمَنْصُحٍ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَفَلَا يَعْلَمُ الْآنَ. وَكَانَ قَدْ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: "وَمَفْعُولُ يَعْلَمُ مَحذُوفٌ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي الطَّرْفِ، أَي: أَفَلَا يَعْلَمُ مَا لَهُ إِذَا بُعِثَ" انْتَهَى. فَجَعَلَهَا مُتَعَدِّيةً فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ إِلَى وَاحِدٍ، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا عَامِلَةٌ فِي "إِذَا" عَلَى سَبِيلِ أَنْ "إِذَا" مَفْعُولٌ بِهِ لَا طَرْفٌ إِذِ التَّقْدِيرُ: أَفَلَا يَعْرِفُ وَقَدْ بُعِثَ الْقُبُورِ. يَعْنِي أَنْ يُقَرَّرَ بِالْبُعْثِ وَوَقْتِهِ، وَ"إِذَا" قَدْ تَصَرَّفَتْ وَخَرَجَتْ عَنِ الطَّرْفِيَّةِ، وَلِذَلِكَ شَوَاهِدٌ تَقَدَّمَ ذَكَرْنَا فِي غَضُونِ هَذَا التَّصْنِيفِ. الرَّابِعُ: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا مَحذُوفٌ، وَهُوَ مَفْعُولُ "يَعْلَمُ" كَمَا تَقَدَّمَ

تقريبه، أي: يعلم مآله إذا بُعِثَ. ولا يجوز أن يعمل فيه "لخبير" لأن ما في خَيْرٍ
"إِنَّ" لا يتقدّم عليها.

(14/390)

وقرأ العامّة "بُعِثَ" بالعين مبنياً للمفعول. والموصول قائم مقام الفاعل. وابن
مسعود بالحاء. وقرأ الأسود بن يزيد ومحمد بن معدان "بُحِثَ" من البحث.
ونصر بن عاصم "بُعِثَ" مبنياً للفاعل وهو الله تعالى أو الملك. والعامّة "حُصِّلَ"
مبنياً للمفعول كالذي قبله. وبحي بن يعمر ونصر أيضاً "حَصَلَ" خفيفة الصاد
مبنياً للفاعل بمعنى: جَمَعَ ما في الصحفِ تَحْصُلًا، والتحصيلُ: جَمْعُ الشيء،
والحُصُولُ اجتماعه. وقيل: التحصيلُ التمييزُ. ومنه قيل للمُنْحَل: مَحْصَلٌ.
وحَصَلَ الشيءُ مخففاً: ظَهَرَ واستبانَ، وعليه القراءةُ الأخيرةُ.

* { إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ }

قوله: { إِنَّ رَبَّهُمْ } : العامّةُ على كِسْرِ الهمزة لوجود اللام في خبرها. والظاهر
أنها معلقةٌ لـ "يَعْلَمُ" فيه في محل نصب، ولكن لا يَعْمَلُ فِي "إِذَا" خبرها لما
تقدّم؛ بل يُقَدَّرُ له عاملٌ مِنْ معناه كما تقدّم. ويدلُّ على أنها مُعَلَّقةٌ لِلْعِلْمِ لا
مستأنفةٌ قراءةُ أبي السَّمَّالِ وغيره "أَنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ" بالفتح وإسقاط
اللام، فإنها في هذه القراءة سادّةٌ مَسَدَّةٌ مفعوليها. ويُحَكى عن الخبيث الروح
الحجاج أنه لما فتح همزة "أَنَّ" استدرك على نفسه فتعمد سقوط اللام. وهذا
إِنْ صَحَّ كُفْرٌ. ولا يُقالُ: إنها قراءةٌ ثابتةٌ، كما نقلتها عن أبي السَّمَّالِ، فلا يكفرُ،
لأنه لو قرأها كذلك ناقلاً لها لم يُمَنَعْ منه، ولكنه أسقط اللامَ عَمداً إصلاحاً
للسانية. وأجمع الأمة على أَنَّ مَنْ زاد حرفاً في القرآن أو تَقَصَّه عَمداً فهو
كافرٌ، وإنما قلتُ ذلك لآتي رأيتُ الشيخَ قال: "وقرأ أبو السَّمَّالِ والحجاجُ" ولا
يُحَقِّطُ عن الحجاجِ إلا هذا الأثرُ السَّوِّءُ، والناسُ يَنَقُلُونَهُ عنه كذلك، وهو أقلُّ مِنْ
أَنْ يُنْقَلَ عنه.

(14/391)

"وبهم" و"يومئذٍ" متعلقان بالخبر، واللامُ غيرُ مانعةٍ من ذلك وقُدِّمًا لِأَجْلِ
الفاصلةِ.

سورة القارعة

* { مَا الْقَارِعَةُ }

: كقوله تعالى { الْقَارِعَةُ } وكقوله: { الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ } وكقوله: { وَأَصْحَابُ
1649; الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ }

الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ { وقد تقدّمَا وقد عَرَفْتِ مِمَّا نقله مكّي أنه يجوزُ رَفْعُ "القارعة" بفعل مضمّر ناصب لـ "يوم" وقيل: معنى الكلامِ على التحذير. قال الزجاج: "والعبرُ تُحَدَّرُ وتُعْزَى بالرفع كالنصب. وأنشد:

4631- لَحْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا * لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ
قلت: وقد تقدّم ذلك في قوله: {تَأَقَّةَ اللَّهِ} فيمَن رَفَعَهُ. ويَدُلُّ على ذلك قراءة عيسى {القارعة ما القارعة} بالنصب، وهو بإضمار فعل، أي: احذروا القارعة و"ما" زائدة. والقارعة الثانية تأكيدٌ للأولى تأكيداً لفظياً.

* {يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْتُوثِ}

قوله: {يَوْمَ يَكُونُ}: في ناصبه أوجهٌ، أحدها: مضمّرٌ يَدُلُّ عليه "القارعة"، أي: تَقَرَّعُهُمْ يَوْمَ يَكُونُ. وقيل: تقديره: تأتي القارعة يوم. الثاني: أنه "أذْكَرُ" مقدراً فهو مفعولٌ به لا ظرفٌ. الثالث: أنه "القارعة" قاله ابنُ عطية وأبو البقاء ومكي. قال الشيخ: "فإن كان يعني ابنُ عطية - عني - اللفظ الأول فلا يجوزُ للفضل بين العامل، وهو في صلة آل، والمعمولِ بأجنبي وهو الخبر، وإن جعل القارعة علماً للقياممة فلا يعمل أيضاً، وإن عني الثاني والثالث فلا يلتئم معنى الظرفية معه" الرابع: أنه فعلٌ مقدرٌ رافعٌ للقارعة الأولى، كأنه قيل: تأتي القارعة يوم يكون، قال مكّي. وعلى هذا فيكون ما بينهما اعتراضاً وهو بعيدٌ جداً منافراً لتظم الكلام. وقرأ زيد بن علي "يوم" بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف، أي: وقتها يوم يكون.

(14/392)

قوله: {كَالْفَرَاشِ} يجوزُ أن يكونَ خبراً للناقصة، وأن يكونَ حالاً من فاعل التامة، أي: يُوجَدُونَ وَيُحْسَرُونَ شَبَهَ الْفَرَاشِ، وهو طائرٌ معروفٌ وقيل: هو الهَمَجُ مِنَ الْبَعُوضِ وَالْجَرَادِ وَغَيْرِهِمَا، وَبِهِ يُضْرَبُ الْمَثَلُ فِي الطَّيْشِ وَالْهَوَجِ يقال: "أطيشُ من فراشة" وأنشد:

4632- قَرَأَسَةُ الْحُلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ * يُطَلَّبُ تَدَاهِ فَكَلْبُ دَوْتِهِ كَلْبُ
وقال آخر:

4633- وَقَدْ كَانَ أَقْوَامٌ رَدَدَتْ قُلُوبُهُمْ * عَلَيْهِمْ وَكَانُوا كَالْفَرَاشِ مِنَ الْجَهْلِ
والفراشة: الماء القليل في الإناء، وفراشة القفل لبسبها بالقراشة. وفيت شبيهه الناس بالفراش مبالغاً شتى منها: الطيش الذي يلجفهم، وانتشارهم في الأرض، وركوب بعضهم بعضاً، والكثرة والضعف والدلة والمجيء من غير دهاب. والقصد إلى الداعي من كل جهة، والتطائر إلى النار. قال جرير:

4634- إِنَّ الْفِرْزْدِقَ مَا عَلِمْتَ وَقَوْمَهُ * مَثَلُ الْفَرَاشِ عَشِيْرِنَ نَارِ الْمُصْطَلِي
والعهنُ تقدّم في سأل.

* {قَامُهُ هَاوِيَةٌ}

قوله: {قَامُهُ هَاوِيَةٌ}: أي: هالكه، وهذا مثلٌ يقولون لمن هلك: "هَوَتْ أُمُّهُ" لأنه

إِذَا سَقَطَتْ أُمُّهُ تُكَلِّأَ وَحُزْنًا. وعليه قولُ الشاعر:

4635- هَوَتْ أُمُّهُ مَا يَبْعَثُ الصُّبْحُ * غَادِبًا وَمَاذَا يَرُدُّ اللَّيْلُ حِينَ يُوْبُ
وقرأ طلحة "فأُمُّه" بكسر الهمزة. نقل ابنُ خالَوَيْه عن ابنِ دريد أنها لغَةٌ.
والنحويون لا يُجيزون ذلك إلا إذا تقدّمها كسرةٌ أو ياءٌ. وقد تقدّم تحقيقُ هذا في
سورةِ النساءِ، واختلافُ القُرّاءِ فيه.

* { وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ }

(14/393)

قوله: { مَا هِيَ }: مبتدأ وخبرٌ سادّان مَسَدَّ المفعولين لـ "أَدْرَاكَ" وهو التعليق
و"هي" ضميرُ الهاوية، إن كانت الهاوية كما قيل اسماً لـ دَرَكَةٍ مِنْ دَرَكَاتِ النَّارِ،
وإلا عَادَتْ على الداهية المفهومة من الهاوية. وأسقط هاءَ السكت حمزةً
وَصَلًّا. وقد تقدّم تحقيقُ هذا في الحاقة. و"نارٌ" خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هي
نارٌ.

سورة التكاثر

* { حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ }

قوله: { حَتَّى زُرْتُمُ }: "حتى" غايَةٌ لقوله "أَلْهَاكُم" وهو عطْفٌ عليه.

* { ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ }

قوله: { ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ } : جعله الشيخُ جمالُ الدينُ بنُ مالكٍ من التوكيدِ
اللفظي مع توسُّطِ حرفِ العطف. وقال الزمخشري: "والتكريرُ تأكيدٌ للرَّدِّعِ
والرَّدِّ عليهم، و"ثم" دالَّةٌ على أنَّ الإنذارَ الثاني أبلغُ من الأولِ وأشدُّ، كما تقولُ
للمنصوح: أقولُ لك ثم أقولُ لك لا تفعلْ" انتهى. ونُقِلَ عن عليِّ كَرَّمَ اللهُ
وجهه: "كلَّا سوف تعلمون في الدنيا، ثم كلَّا سوف تعلمون في الآخرة" فعلى
هذا يكونُ غيرَ مكرَّرٍ لحصولِ التغايرِ بينهما لأجلِ تغايرِ المتعلِّقين. و"ثم" على
بابها من المُهلة. وحذِفَ متعلِّقُ العلمِ في الأفعالِ الثلاثة لأنَّ العَرَضَ الفِعْلُ لا
متعلِّقه. وقال الزمخشري: "والمعنى: لو تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا
عائيتُم ما تتقلبون إليه" فَقَدَّرَ له مفعولاً واحداً كأنه جَعَلَهُ بمعنى عَرَفَ.

* { كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ }

قوله: { لَوْ تَعْلَمُونَ } جوائبه محذوفٌ. أي: لَفَعَلْتُم ما لا يُوصف. وقيل: التقديرُ:
لَرَجَعْتُم عن كُفْرِكُم. وعلم اليقين: مصدرٌ. قيل: وأصلُه: العلمُ اليقين، فأضيف
الموصوفُ إلى صفته. وقيل: لا حاجةً إلى ذلك؛ لأنَّ العِلْمَ يكونُ يقيناً وغيرَ
يقين، فأضيفَ إليه إضافةً العامِّ للخاصِّ. وهذا يدلُّ على أنَّ اليقينَ أخصُّ.

(14/394)

وقرأ ابن عباس "ألهاكم" على استفهام التقرير والإنكار. وتُقِل في هذا: المدُّ مع التسهيل، وتُقِل فيه تحقيق الهمزتين من غير مدِّ.

* { لَتَرُونَ الْجَحِيمَ }

قوله: { لَتَرُونَ } هذا جوابُ قَسَمِ مَقْدَرٍ. وقرأ ابن عامر والكسائي "لَتَرُونَ" مبنياً للمفعول. وهو منقولٌ مِنْ "رَأَى" الثلاثي إلى "أرى" فَاكْتَسَبَ مفعولاً آخر فقام الأولُ مقامَ الفاعلِ. وبقي الثاني منصوباً. والباقيون مبنياً للفاعل جعلوه غير منقول، فتعدى لواحدٍ فقط، فَإِنَّ الرُّبِيَّةَ بَصْرِيَّةٌ. وأمير المؤمنين، وعاصم وبان كثير في روايةٍ عنهما بالفتح في الأولى والضم في الثانية، يعني "لَتَرُونَهَا" ومجاهد وبان أبي عبله والشهب بضمها فيهما. والعامَّةُ على أن الواوَيْنِ لا يُهْمَزَانِ؛ لأنَّ حركتهما عارضةٌ، نَصَّ على عدم جوازِهِ مكيُّ وأبو البقاء، وَعَلَّا بعروض الحركة.

وقرأ الحسن وأبو عمرو بخلافٍ عنهما بهمزِ الواوَيْنِ استثقالاً لِيُضْمَ الواو. قال الزمشخري: "وهي مستكرهَةٌ" يعني لِعُرُوضِ الحركةِ عليها إلا أَنَّهُمْ قد هَمَزُوا ما هو أُولَى بَعْدَ الهمزِ من هذه الواوِ نحو: { اشْتَرُوا الصَّلَاةَ } هَمَزَ واوُ "اشْتَرُوا" بعضهم، مع أنها حركةٌ عارضةٌ وتزولُ في الوَقْفِ، وحركةُ هذه الواوِ، وإن كانت عارضةً، إلا أنها غيرُ زائلةٍ في الوَقْفِ فهي أُولَى بَهْمِزِهَا.

* { ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ }

قوله: { عَيْنَ الْيَقِينِ } مصدرٌ مؤكَّدٌ. كأنه قيل: رؤية العين، نفيًا لتوهُمِ المجازِ في الرؤيةِ الأولى. وقال أبو البقاء: "لأنَّ رأى وعَيْنَ بمعنى".

سورة العصر

* { وَالْعَصْرِ }

(14/395)

قوله: { وَالْعَصْرِ } : العامَّةُ على سكونِ الصادِ. وسلام "والعَصِر" والصَّيْرُ "بكسرِ الصادِ والباءِ. قال ابنُ عيطة: ولا يجوزُ إلا في الوَقْفِ ثَقُلَ الحركة. وروِيَ عن أبي عمرو "بالصَّبر" بكسر الباءِ إشماساً. وهذا أيضاً لا يجوزُ إلا في الوَقْفِ" انتهى. ويُقِل هذه القراءة جماعةٌ كالهذليِّ وأبي الفضل الرازيِّ وبان خالويه قَالِ الهذليُّ: "والعَصِرُ والصَّيْرُ، والقَجِرُ، والوَتِيرُ، بكسرِ ما قبل الساكنِ في هذه كلها هارونُ وابنُ موسى عن أبي عمرو والباقيون بالإسكانِ كالجماعةِ" انتهى. فهذا إطلاقٌ منه لهذه القراءةِ في حالتَي الوَقْفِ والوصلِ. وقال ابن خالويه:

"والصَّيْرُ" بتقل الحركة عن أبي عمرو " فأطلق ايضاً. وقال أبو الفضل:
"عيسى البصرة بالصَّيْرُ" بتقل حركة الراء إلى الباء يُحتاج إلى أن يأتي ببعض
الحركة في الوقف، ولا إلى أن يُسكَنَ فيُجمَع بين ساكتين، وذلك لغه شائعه
وليسَتْ بشاذة، بل مُستفيضة، وذلك دلاله على الإعراب، وانفصالاً من التقاء
الساكتين، وتأديه حق الموقوف عليه من السكون" انتهى. فهذا يؤذنت بما ذكر
بان عطية أنه كان ينبغي. وأنشدوا على ذلك:

4636-واضطفاقاً بالرجل

يريد بالرجل. وقال آخر:

4637- أنا جريئ كئيتي أبو عمير * أضرب بالسيف وسعد في القصر
والنقل جائز في الضمة ايضاً كقوله:

4638- إذ جد الثغر

والعصر: الليلة واليوم قال:

4639- ولن يلبث العصران يوم و ليلة * إذا طلبا أن يدركا ما تيمما

* { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ }

(14/396)

قوله: { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ } المراد به العموم بدليل الاستثناء منه، وهو من جملة
أدلة العموم. وقرأ العامه "لَفِي خُسْرٍ" بسكون السين. وزيد بن علي وابن
هرمز وعاصم في رواية بضمها، وهي كالعسر واليسر، وقد تقدما أول هذا
التصنيف في البقرة.

سورة الهمزة

* { وَيْلٌ لِّكُلِّ هَمَزَةٍ لُّمَزَةٍ }

قوله: { هَمَزَةٍ } أي: كثير الهمز، وكذلك "اللُّمَزَةُ" الكثير اللُّمَز. وتقدضم معنى
الهمز في ن، واللمز في براءة والعامه على فتح ميمها على أن المراد الشخص
الذي كثر منه ذلك الفعل. قال زياد الأعجم:
4640- تُذلي يودِّي إذا لا قيتني كذبا * وإن أعيب فأنت الهامز اللُّمَزَةُ
وقرأ الباقر بالسكون، وهو الذي يهمز ويلمز، أي: يأتي بما يهمز به ويلمز
كالضحكة لمن يكثر ضحكه، والضحكة لمن يأتي بما يضحك منه. وهو مُطرِد،
أعني أن فعله بفتح العين لمن يكثر منه الفعل، وبسكونها لمن يكون الفعل
بسببه.

* { الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ }

قوله: { الَّذِي جَمَعَ } : يجوز جرّه بدلاً، ونصبه ورفعُه على القطع. ولا يجوز جرّه
نعناً ولا بياناً لتغايرهما تعريفاً وتنكيراً. وقوله: "جَمَعَ" قرأ الأخوان وابن عامر

بتشديد الميم على المبالغة والتكثير، ولأنه يوافق "عَدَّه" والباقون "جمَع" مخففاً وهي محتملة للتكثير وعدمه.

(14/397)

قوله: "وعَدَّه" العام على تثقيل الدال الأول، وهو أيضاً للمبالغة. وقرأ الحسن والكَلْبِيُّ بتخفيفها. وفيه أوجه، أحدها: أَنَّ المعنى: جَمَعَ مَالاً وَعَدَّ ذلك المال، أي: وجمَع عَدَّه، أي: أحصاه. والثاني: أَنَّ المعنى: وجمَع عَدَّه نفسه من عَشِيرَتِهِ وأقاربه، و"عَدَّه" على هَذَيْنِ التَّأْوِيلِ اسْمٌ معطوفٌ على "مالاً" أي: وجمَع عَدَّه المال أو عَدَّه نفسه. الثالث: أَنَّ "عَدَّه" فعلٌ ماضٍ بمعنى عَدَّه، إلاَّ شَدَّ في إظهاره كما شَدَّ في قوله:

4641- * إِنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِيُوا

* { يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ }

قوله: { يَحْسَبُ } : يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعلٍ "جمَع" و"أَخْلَدَهُ" يعني يُخْلِدُهُ، فأوقع الماضي موقعَ المضارع. وقيل: هو على أصله، أي: أطال عُمُرَهُ.

* { كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ }

قوله: { لَيُنْبَذَنَّ } : جوابٌ قسمٍ مقدرٍ. وقرأ عليُّ رضي الله عنه الحسن بخلاف عنه وابنُ محيصة وأبو عمرو في روايةٍ "لَيُنْبَذَنَّ" بآلفِ التثنية، أي: لَيُنْبَذَنَّ، أي: هو وماله. وعن الحسن أيضاً: "لَيُنْبَذَنَّ" بضمِّ الدالِ، وهو مُسْتَدٌّ لضميرِ جماعةٍ، أي: لَيُنْبَذَنَّ الهَمْرَةَ وأنصاره. والحُطَمَةُ: الكثيرُ الحَطْمِ. يقال: رجلٌ حُطَمَةٌ، أي: أَكُولٌ وحَطَمْتُهُ: كَسَرْتُهُ. والحُطَامُ منه قال:

4642- قَدْ لَقَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ

وقال آخر:

4643- إِنَّا حَطَمْنَا بِالْقَضِيبِ مُضْعَباً * يَوْمَ كَسَرْنَا أَنْفَهُ لِيَعْصَبَا
قوله: "نارُ الله"، هي نارُ الله.

* { الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ }

قوله: { الَّتِي تَطَّلِعُ } : يجوزُ أَنْ تكونَ تابعةً لـ "نارُ الله"، وأنْ تكونَ مقطوعةً...

* { فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ }

(14/398)

قوله: { فِي عَمَدٍ } : قرأ الأخوان وأبو بكر بضميتين جمع "عَمُود" نحو: "رَسُول" و"رَسُول" وقيل: جمع عِمَاد نحو: كِتَاب و"كُتِبَ. و"رُوي عن أبي عمرو الضم والسكون، وهو تخفيف لهذه القراءة. والباقون "عَمَد" يفتحون. فقيل: اسم جمع لعمود. وقيل: بل هو جمع له، قال الفراء: كَأْدِيمِ وَأَدَمِ " وقال أبو عبيدة: "هو جمع عِمَاد" و"في عَمَدٍ" يجوز أن يكون حالاً من الضمير في "عليهم"، أي: مُؤْتَقِينَ، وأن يكون خبراً لمبتدأ مُضمَر، أي: هي في عَمَدٍ، وأن يكون صفةً لمُؤَصِّدَةٍ، قال أبو البقاء "يعني: فتكون النار داخل العَمَدِ".

سورة الفيل

* { أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ }

يُجمع علي فُيول وقيلة في الكثرة، وأقوال في القلة.
قوله: { أَلَمْ تَرَ } : هذه قراءة الجمهور، أعني فتح الراء، وحذف الألف للجرم. وقرأ "السُّلَمِيُّ" "تَرَ" بسكون الراء كأنه لم يَعْتَدَّ بحذف الألف كقولهم: "لم أبله" وقرأ أيضاً "تَرَء" بسكون الراء وهمزة مفتوحة وهو الأصل و"كيف" مُعَلِّقَةٌ للرؤية، وهي منصوبة بفعلٍ بعدها.

* { وَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ }

قوله: { أَبَابِيلَ } : نعتٌ لطير، لأنه اسم جمع. وأبابيل قيل: لا واحد له كإساطير وعباديد، وقيل: واحدُه إِبُولٌ كِعَجُولٍ. وقيل: إِبَالٌ وقيل: إِبِيلٌ مثل سِكِينٍ. وحكى الرقاشي أنه سُمع إِبَالَةٌ بالتشديد. وحكى الفراء مخففة. والأبابيل: الجماعات شيئاً بعد شيء. وقال الشاعر:
4644- طَرِيقٌ وَجَبَّارٌ رِوَاءُ أَصُولُهُ * عليه أبابيلٌ من الطيرِ تَنَعَّبُ
وقد يُسْتَعَارُ لغير الطير كقوله:
4645- كَادَتْ تُهْدِي مِنَ الْأَصْوَاتِ رَاحِلَتِي * إذ سَالَتِ الْأَرْضُ بِالْجُرْدِ الْأَبَابِيلِ

* { تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ }

(14/399)

قوله: { تَرْمِيهِمْ } : صفةٌ لطير. والعامَّةُ "تَرْمِيهِمْ" بالتأنيث. وأبو حنيفة وابن يعمر وعيسى وطلحةٌ بالياءِ مِنْ أَسْفَلُ، وهما واضحتان؛ لأنَّ اسمَ الجمعِ يُدْكَرُ وَيؤنَّثُ وَمِنَ التَّأْنِيثِ قَوْلُهُ:

4646- * كَالطَّيْرِ تَنْجُو مِنَ الشُّؤْبُوبِ ذِي الْبَرْدِ
وقيل: الضمير لـ "رَبُّكَ أَي: يَرْمِيهِمْ رَبُّكَ. و"مِن سِجِّيلٍ" صفةٌ لحجارة. و"وَكَعْصِفٍ" هو المفعول الثاني للجعَلِ معنى التَّصْيِيرِ. وفيه مبالغةٌ حسنة. لم يَكْفِهِ أَنْ جَعَلَهُ أَوْ شَيْءٍ فِي الزَّرْعِ، وَهُوَ مَا لَا يُجْدِي طَائِلًا، حَتَّى جَعَلَهُ رَجِيعًا.

سورة قريش

* { لِإِيلَافٍ قُرَيْشٍ }

* { لِإِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ }

قوله: { لِإِيلَافٍ قُرَيْشٍ } : في متعلق هذه اللام، أوجه، أحدها: أنه ما في السورة قبلها من قوله { فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ } قال الزمشخري: "وهذا بمنزلة التضمين في الشَّعِير" وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا يصح إلا به، وهما في مصحف أبي سورة واحد بلا فصل. وعن عُمَرَ أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب وفي الأولة بسورة "والتين" انتهى. وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش إلا أن الحوفي قال: "وردَّ هذا القول جماعة: بأنه لو كان كذا لكان { لِإِيلَافٍ بعض سور "لم تر" وفي إجماع الجميع على الفصل بينهما ما يدل على عدم ذلك"

الثاني: أنه مضمّر تقديره: فَعَلْنَا ذَلِكَ، أي: إهلاك أصحاب القيل لإيلاف قريش. وقيل: تقديره أعجبوا. الثالث: أنه قوله "فَلْيَعْبُدُوا".
وإنما دَجَلْتُ الفاء لما في الكلام من معنى الشرط، أي: فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لإيلافهم فإنها أظهرت نعمه عليهم، قال الزمشخري وهو قول الخيل قبله

(14/400)

وقرأ ابن عامر "لإلاف" دون ياء قبل اللام الثانية، والباقون "للإيلاف" بياء قبلها، وأجمَعَ الكلُّ على إثبات الياء في الثاني، وهو "إيلافهم" ومن غريب ما اتفق في هذين الحرقين أن القراء اختلفوا في سقوط الياء وثبوتها في الأول، مع اتفاق المصاحف على إثباتها خطأ، واتفقوا على إثبات الياء في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطأ، فهو أدل دليل على أن القراء متبعون الأثر والرواية لا مجرد الخط.

فأمَّا قراءة ابن عامر ففيها وجهان، أحدهما: أنه مصدر لـ أَلَفَ ثلاثياً يُقال: أَلَفْتُهُ إِلافاً، نحو: كتبتُه كتاباً، يُقال: أَلَفْتُهُ إِلافاً وإلافاً. وقد جمَعَ الشاعرُ بينهما في قوله:

4647- رَعَمْتُمْ أَنْ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ * لَهْمُ إِلاْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلاْفٌ
والثاني: أنه مصدرُ أَلَفَ رباعياً نحو: قاتلَ قتالاً. وقال الزمشخري: "أي:

لَمُؤالَفَةِ قريش".
وأمَّا قراءة الباقيين فمصدرُ أَلَفَ رباعياً بزنة أكرم يُقال: أَلَفْتُهُ إِلافاً. قال الشاعر:

4648- مِنَ الْمُؤالَفَاتِ الرَّمْلِ أَدْمَاءُ حُرَّةٍ * شِعاعُ الصُّحَى فِي مَتْنِهَا يَتَوَصَّحُ
وقرأ عاصم في رواية { إيلافهم } بمهزتين: الأولى مسكورة والثانية، ساكنة، وهي شاذة، لأنه يجب في مثله إبدال الثانية حرفاً مجاناً كإيمان، وروي عنه أيضاً بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء ساكنة. وحُرَّجَتْ على أنه أشبع كسرة

الهمزة الثانية فتولد منها ياءٌ، وهذه أَشَدُّ مِنَ الأولى وَتَقَلَّ أبو البقاء أَشَدَّ منها فقال: "بهمزة مكسورة بعدها ياءٌ ساكنةٌ، بعدها همزة مسكورةٌ، وهو بعيدٌ. وَوَجَّهَهَا أَنَّهُ أَشْبَعُ الكسرة فَنشأتِ الياءُ، وَقَصَدَ بِذَلِكَ الفصلَ بين الهمزتين كالألفِ فِي {أَنْدَرْتَهُمْ} . وَقَرَأَ أبو جعفر "إِلْفِ قُرَيْشٍ" بزنة قِرْد. وقد تقدّم أنه مصدرٌ لِإِلْفِ كقوله:

(14/401)

4649- * لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلْفٌ
وعنه أيضاً وعن ابن كثير "إِلْفُهُمْ" وعنه أيضاً وعن ابن عامر "إِلْفُهُمْ" مثل: كتابهم. وعنه أيضاً "إِلْفِ" بياءٍ ساكنةٍ بعد اللام؛ وذلك أنه لَمَّا أُبدِلَ الثانيةَ حَذَفَ الأولة على غير قياس. وقراً عكزته "لِتَأْلَفُ قُرَيْشٍ" فعلاً مضارعاً وعنه "لِتَأْلَفُ عَلَى الأمر، واللام مسكورةٌ، وعنه فَتَنُهَا مع الأهر وهي لُعَيْتُهُ. وَقُرَيْشٌ اسمٌ لقبيلة. قيل: هم وَلَدُ النَّصْرِ بنِ كِنَانَةَ، وَكُلُّ مَنْ وَلَدَهُ النَّصْرُ فهو قُرَيْشِيٌّ دُونَ كِنَانَةَ، وهو الصحيح وقيل: هم وَلَدُ فَهْرٍ بنِ مَالِكِ ابنِ النَّصْرِ بنِ كِنَانَةَ. فَمَنْ لَمْ يَلِدْهُ فَهْرٌ فَلَيْسَ بِقُرَيْشِيٍّ، فوقع الوفاقُ على أَنَّ بَيْنَ فَهْرِ قُرَيْشِيَّونَ. وعلى أَنَّ كِنَانَةَ لَيْسُوا بِقُرَيْشِيَّينَ. ووقع الخلافُ فِي النَّصْرِ وَمَالِكِ.

واختلف في اشتقاقه على أوجه، أحدها: أنه من التَّقْرِشِ وهو التَّجْمَعُ سُمُّوا بذلك لاجتماعهم بعد افتراقهم. قال الشاعر:

4650- أبونا قُصَيٌّ كَانَ يُدْعَى مُجَمَّعاً * بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقِبَائِلَ مِنْ فَهْرِ
والثاني: أنه من القَرَشِ وهو الكَسْبُ. وكانت قُرَيْشٌ تُجَارَى. يقال: قُرَيْشٌ يَفْرِشُ أَي: اِكْتَسَبَ. والثالث: أنه من التفتيشِ. يقال قُرَيْشٌ يُفَرِّشُ عني، أَي: قَنَسَ. وكانت قُرَيْشٌ يُفَتِّشُونَ على ذوي الخُلَانِ لِيَسُدُّوا حُلَّتَهُمْ. قال الشاعر:

4651- أَيُّهَا الشَّامِثُ الْمُفَرِّشُ عِنَا * عِنْدَ عَمْرٍو فَهَلْ لَهُ إِبْقَاءُ
وقد سأل معاويةَ ابنَ عباسٍ. فقال: سُمِّيَتْ بِدَابَّةٍ فِي البَحْرِ يُقَالُ لَهَا: القَرَشُ، تَأْكُلُ وَلَا تُؤْكَلُ، وَتَعْلُو وَلا تُعْلَى وَأَنْشَدَ قَوْلَ نُبُع:

4652- وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ البَحْرَ * عَرَّ سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشاً
تَأْكُلُ العَتَّ والسَّمِينِ وَلا تَدَّ * عُرْكَ فِيهَا لذي جَنَاحَيْنِ رِيشاً
هكذا فِي البِلَادِ حَيٌّ قُرَيْشٌ * يَأْكُلُونَ البِلَادَ أَكْلاً كَمِيشاً

(14/402)

ولهم آخِرَ الزمانِ نَبِيٌّ * يُكثِرُ القَتْلَ فِيهِمُ والخُموشا
ثم قُرَيْشٌ: إمَّا أَنْ يَكُونَ مَصْغِراً مِنْ مَزِيدٍ على الثلاثة، فيكونَ تَصْغِيرُهُ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ. فقيل: الأَصْلُ: مُفْرِشٌ. وقيل: قَارِشٌ، وإمَّا أَنْ الحَيُّ وَلَوْ أَرِيدَ بِهِ القَبِيلَةُ لا مَتَنَعَتْ مِنْ الصَّرْفِ كقول الشاعر:

4653- عَلَبَ المَسامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً * وَكفى قُرَيْشَ المَعْصَلاتِ وَسادَها
قال سيبويه فِي مَعَدِّ وَقُرَيْشٍ وَتَقْيِفٍ وَكِنَانَةَ: "هذه للأحياءِ" وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسماً

للقائل فهو جائز حسن".
 قوله: {إِيْلَافِهِمْ} مُؤَكَّدٌ لِلأَوَّلِ تَأْكِيداً لَفْظِيّاً؛ وَلِذَلِكَ اتَّصَلَ بِضَمِيرِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ
 الأَوَّلُ كَمَا تَقَوْلُ: لِقِيَامِ زَيْدٍ لِقِيَامِهِ أَكْرَمُهُ" وَأَعْرَبَهُ أَبُو الْبِقَاءِ بَدَلاً وَالأَوَّلُ أَوْلَى.
 قوله: {رِحْلَةً} مَعْفُولٌ بِهِ بِالمَصْدَرِ، وَالمَصْدَرُ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، أَي: لَأَنَّ الْفِوَا
 رِحْلَةً. وَالأَصْلُ: رِحْلَتِي الشِّتَاءِ وَالصِّيفِ، وَلَكِنَّهُ أُفْرِدَ لِأَمْنِ اللَّبْسِ كَقَوْلِهِ:
 4654- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفَّوْا *.....
 قاله الزمخشري وفيه نظر؛ لَأَنَّ سَبِيوِيَهْ يَجْعَلُ هَذَا ضَرْوَةً كَقَوْلِهِ:
 4655- حَمَامَةٌ بَطْنِ الوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي *.....
 وقيل: "رِحْلَةٌ" اسْمٌ جِنْسٍ. وَكَانَتْ لَهُمْ أَرْبَعُ رِحَالٍ. وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَاطاً وَليْسَ
 كَذَلِكَ. وَقَرَأَ العَامَّةُ بِكسْرِ الرَّاءِ وَهِيَ مَصْدَرٌ. وَأَبُو السَّمَّالِ بَضَمَّهَا وَهِيَ الجَهَّةُ
 الَّتِي رُحِلَ إِلَيْهَا.

والشِّتَاءُ لَامُهُ وَوَأُو لِقَوْلِهِمْ: الشِّتْوَةُ وَشِتَا يَشْتُو. وَشَدُّوا فِي النِّسْبِ إِلَيْهِ فَقَالُوا
 فِيهِ: شَتْوِيٌّ. وَالْقِيَاسُ: شَتَائِيٌّ أَوْ شَتَاوِيٌّ كَكَسَائِيٌّ وَكِسَاوِيٌّ.

* { الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ }

(14/403)

قوله: {مِّنْ جُوعٍ}؛ وَ {مِّنْ خَوْفٍ}؛ لِلتَّعْلِيلِ، أَي: مِّنْ أَجْلِ جُوعٍ وَخَوْفٍ، وَالنَّكِيرُ
 لِلتَّعْظِيمِ. أَي: مِّنْ جُوعٍ عَظِيمٍ وَخَوْفٍ عَظِيمٍ. وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 فِي مَوْضِعِ الحَالِ مِّنْ مَّفْعُولٍ أَطْعَمَهُمْ" وَأَخْفَى نَوْنَ "مِّنْ" فِي الخَاءِ نَافِعٌ فِي
 رِوَايَةٍ، وَكَذَلِكَ فِي الغَيْنِ، وَهِيَ لَعْنَةُ حَكَاهَا سَبِيوِيَهْ.

سورة الماعون

* { أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكذِّبُ بِالدِّينِ }

قَرَأَ الكَسَائِي {أَرَيْتَ} بِسِقُوطِ الهمزة. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي سِوَرَةِ الأنعامِ.
 وَقَالَ الزمخشري: "وَلَيْسَ بِالاخْتِيَارِ؛ لِأَنَّ حَذَقَهَا مَخْتَصٌ بِالمَضَارِعِ، وَلَمْ يَصِحَّ
 عَنِ العَرَبِ "رَيْتَ". وَالَّذِي سَهَّلَ مِنْ أَمْرِهَا وَقَوَّعَ حَرْفِ الاستِفْهَامِ فِي أَوَّلِ
 الكَلَامِ وَنَحْوُهُ:

4656- صَاحِ هَلْ رَبَّتْ أَوْ سَمِعْتَ بَرَاعَ * رَدَّ فِي الصَّرْعِ مَا قَرَى فِي العِلَابِ
 وَفِي "أَرَأَيْتَ" هَذِهِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا بَصْرِيَّةٌ فَتَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ وَهُوَ المَوْصُولُ،
 أَنَّهُ [قَالَ]: أَبْصَرْتَ المَكْذَبَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى: أَحْبَبْتَنِي، فَتَتَعَدَّى لِثَنَيْنِ،
 فَقَدَّرَهُ الحَوْفِيُّ: "أَلَيْسَ مُسْتَحِقًّا لِلعَذَابِ". وَالزَّمْخَشَرِيُّ "مَنْ هُوَ". وَيَدُلُّ عَلَى
 ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ "أَرَأَيْتَكَ" بِكَافِ الخِطَابِ وَالكَافِ لَا تَلْحَقُ البَصْرِيَّةَ.

* { فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ }

(14/404)

قوله: {فَدَلِكُ} فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ الفَاءَ جوابٌ بشرطٍ مقدر، أي: إن تَأَمَّلْتَهُ، أو إن طَلَبْتَّ عِلْمَ ضَعْفِهِ فَذَلِكَ. والثاني: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ "فَذَلِكَ" عَلَى "الَّذِي يَكْذِبُ" إِمَّا عَاطِفَةٌ ذَاتٌ عَلَى ذَاتٍ، أو صِفَةٌ عَلَى صِفَةٍ. وَيَكُونُ جَوَابُ أَرَأَيْتَ "مَحذُوفًا" لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ. كَأَنَّهُ قِيلَ: أَحْبَبْتَنِي، وَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يَكْذِبُ بِالْجَزَاءِ وَفِيمَنْ يُؤْذِي الْيَتِيمَ وَلَا يُطْعِمُ الْمَسْكِينِ أَنْعَمَ مَا يَصْنَعُ؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ اسْمُ الْإِشَارَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ الْمَوْصُولُ بَعْدَهُ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، أَي: فَهُوَ ذَاكُ وَالْمَوْصُولُ نَعْتُهُ. وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ مَنْصُوبًا لِتَسْقِطِهِ عَلَى مَا هُوَ مَنْصُوبٌ.

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ رَدَّ الثَّانِي فَقَالَ: "فَجَعَلَ ذَلِكَ" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَاطِفًا عَلَى الْمَفْعُولِ، وَهُوَ تَرْكِيْبٌ غَرِيبٌ كَقَوْلِكَ: "أَكْرَمْتُ الَّذِي يَزُوْرُنَا فَذَلِكَ عَلَى الَّذِي يُحْسِنُ إِلَيْنَا" فَالْمَبْتَدَأُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ "فَذَلِكَ" مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ. وَعَلَى تَقْدِيرِ النَّصْبِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَكْرَمْتُ الَّذِي يَزُوْرُنَا فَكِرْمْتُ ذَلِكَ الَّذِينَ يُحْسِنُ إِلَيْنَا. فَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ غَيْرٌ مَتِمِّكُنْ مَا هُوَ فَصِيْحٌ إِذْ لَا حَاجَةَ أَنْ يُبَشَّرَ إِلَى الَّذِي يَزُوْرُنَا؛ بَلِ الْفَصِيْحُ: أَكْرَمْتُ الَّذِي يَزُوْرُنَا، فَالَّذِي يُحْسِنُ إِلَيْنَا، أَوْ أَكْرَمْتُ الَّذِي يَزُوْرُنَا فَيُحْسِنُ إِلَيْنَا. وَإِمَّا قَوْلُهُ "إِمَّا عَاطِفَةٌ ذَاتٌ عَلَى ذَاتٍ" فَلَا يَصِيْحُ لِأَنَّ "فَذَلِكَ" إِشَارَةٌ إِلَى الَّذِي يَكْذِبُ جَوَابُ أَرَأَيْتَ مَحذُوفًا" فَهَذَا لَا يُسَمَّى جَوَابًا بَلْ هُوَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لـ "أَرَأَيْتَ" وَإِمَّا تَقْدِيرُهُ "أَنْعَمَ مَا يَصْنَعُ" فَهَمْزُهُ الِاسْتِفْهَامُ لِأَنَّ نَعْلَمَ دَخُولَهَا عَلَى نَعْمٍ وَلَا بئْسَ؛ لِأَنَّهَا إِنْشَاءٌ وَالِاسْتِفْهَامُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْخَبْرِ" انْتَهَى.

(14/405)

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: "فَاسْمُ الْإِشَارَةِ غَيْرٌ مَتِمِّكُنْ" إِلَى آخِرِهِ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ اسْتِفْهَامًا وَهُوَ "أَرَأَيْتَ" فَحَسَّنَ أَنْ يُقَسَّرَ ذَلِكَ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ، بِخِلَافِ الْمَثَالِ الَّذِي مَثَّلَ بِهِ، فَمِنْ تَمَّ حَسَّنَ التَّرْكِيبُ الْمَذْكُورُ وَعَنْ قَوْلِهِ: "لِأَنَّ" فَذَلِكَ "إِشَارَةٌ إِلَى" الَّذِي يَكْذِبُ "بِالْمَنْعِ" بَلْ مُشَارَةٌ بِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ كَقَوْلِكَ: "أَضْرَبْ زَيْدًا، فَذَلِكَ الْقَائِمُ" إِشَارَةٌ إِلَى الْقَائِمِ لَا إِلَى زَيْدٍ، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ. وَعَنْ قَوْلِهِ "فَلَا يُسَمَّى جَوَابًا" أَنَّ النِّهَاةَ يَقُولُونَ: جَوَابُ الِاسْتِفْهَامِ، وَهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ اسْتِفْهَامُ فَحَسَّنَ ذَلِكَ. وَعَنْ قَوْلِهِ: "وَالِاسْتِفْهَامُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْخَبْرِ" بِالْمَعَارِضَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ} فَإِنَّ "عَسَى" إِنْشَاءٌ، فَمَا كَانَ جَوَابًا لَهُ فَهُوَ جَوَابٌ لَنَا. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ بِضَمٍّ وَتَشْنِيدِ الْعَيْنِ مِنْ دَعَا، أَي: دَفَعَهُ وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْحَسَنَ وَأَبُو رَجَاءٍ "يَدْعُ" بِفَتْحِ الدَّالِ وَتَخْفِيفِ الْعَيْنِ، أَي: يَنْزِعُ وَيُهْمِلُ وَزَيْدٌ بِنِ عَالِي "وَلَا يُحَاضُّ" مِنَ الْمَحَاضَّةِ وَتَقَدَّمَ فِي الْفَجْرِ.

* { فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ }

قوله: {لِلْمُصَلِّينَ} خَبْرٌ لِقَوْلِهِ: "فَوَيْلٌ" وَالْفَاءُ لِلتَّسْبِيبِ، أَي: تَسَبَّبَ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الدَّمِيمَةِ الدَّعَاءُ عَلَيْهِمْ بِالْوَيْلِ لَهُمْ. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: "كَأَنَّهُ"

قيل: أَخَيْرَنِي، وما تَقُولُ فِيمَنْ يُكذِّبُ بالدين إلى قوله: أُنْعِمَ ما يَصْنَعُ" ثم قال الله تعالى: { قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ } أَي: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُسِيءٌ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ عَلَى مَعْنَى فَوَيْلٌ لَهُمْ، إِلَّا أَنَّهُ وَصَعَ صِفَتَهُمْ مَوْضِعَ ضَمِيرِهِمْ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا - مَعَ التَّكْذِيبِ وَمَا أَضِيفَ إِلَيْهِ - سَاهِينَ عَنِ الصَّلَاةِ مُرَائِينَ غَيْرَ مُزَكِّيَنَ أَمْوَالِهِمْ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَعَلْتَ الْمُصَلِّيَ قَائِمًا مَقَامَ ضَمِيرِ الَّذِي يُكذِّبُ وَهُوَ وَاحِدٌ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْجَمْعُ، لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْجِنْسُ".

(14/406)

قال الشيخ: "وَأَمَّا وَصَعُهُ الْمُصَلِّينَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، وَأَنَّ الْمُصَلِّينَ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الَّذِي يُكذِّبُ مَعْنَاهُ الْجَمْعُ فَتَكَلَّفَ وَوَضَّحَ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنَ إِلَّا عَلَى مَا عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَعَاجَةٌ هَذَا الرَّجْ تَكَلَّفَ أَشْيَاءَ فِي قَهْمِ الْقُرْآنِ لَيْسَتْ بِوَاضِحَةٍ" انتهى. قُلْتَ: وَعَادَةُ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - التَّجَاوُلُ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ حَتَّى يَجْعَلَ حَسَنَهُ قَبِيحًا. وَكَيْفَ يُرَدُّ مَا قَالَهُ وَفِيهِ ارْتِبَاطُ الْكَلَامِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَجَعَلَهُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْمَبَالِغَةِ فِي الْوَعِيدِ فِي إِبْرَازِ وَصْفِهِمُ الشَّنِيعِ؟ وَلَا يَشْكُ أَهْلُ الظَّاهِرِ مِنَ الْكَلَامِ أَنَّ السُّورَةَ كُلَّهَا فِي وَصْفِ قَوْمٍ جَمَعُوا بَيْنَ هَذِهِ الْأَوْصَافِ كُلِّهَا: مِنَ التَّكْذِيبِ بِالذِّينِ وَدَفْعِ الْيَتِيمِ وَعَدَمِ الْحَضِّ عَلَى طَعَامِهِ، وَالسَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْمُرَاءَةِ وَمَنَعَ الْخَيْرِ.

* { الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ }

قوله: [الَّذِينَ هُمْ]: بِجَوْرِ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، وَأَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا تَابِعًا نَعْتًا أَوْ بَدَلًا أَوْ بَيَانًا، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولُ الثَّانِي، إِلَّا أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلْمُصَلِّينَ، وَأَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلْمَوْصُولِ الْأَوَّلِ. وَقَوْلُهُ: "يُرَاؤُونَ" أَصْلُهُ يُرَائِيُونَ كَيْفَاتِلُونَ. وَمَعْنَى الْمُرَاءَةِ، أَنَّ الْمُرَائِيَّ يُرِي النَّاسَ عَمَلَهُ، وَهُمْ يُرَوِّتُهُ الشَّاءَ عَلَيْهِ، فَالْمَفَاعَلَةُ فِيهَا وَاضِحَةٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ.

* { وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ }

(14/407)

قوله: { الْمَاعُونَ }: أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ فَاعُولٌ مِنَ الْمَعْنِ وَهُوَ الشَّيْءُ الْقَلِيلُ. يُقَالُ: "مَا لَهُ مَعْنَةٌ" أَي: قَلِيلٌ، قَالَهُ قَطْرِب. الثَّانِي: أَنَّهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ أَعَانَهُ يُعِينُهُ. وَالْأَصْلُ: مَعُوؤُن. وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ: مَعُونٌ كَمَقُولٍ وَمَصُونٌ اسْمِيٌّ مَفْعُولٌ مِنْ قَالَ وَصَانَ، وَلَكِنَّهُ قُلِبَتِ الْكَلِمَةُ: بِأَنَّ قُدِّمَتْ عَلَيْهَا قَبْلَ فَائِهَا فَصَارَ مَوْعُونَ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى أَلْفًا كَقَوْلِهِمْ "تَابَهُ" و"صَامَهُ" فِي تَوْبَةٍ وَصَوْمَةٍ، فَوَزَنَهُ الْآنَ مَفْعُولٌ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ شَذُودٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، أَوَّلُهَا: كَوْنُ مَفْعُولٍ جَاءَ مِنْ أَفْعَلَ وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُفْعَلٍ كَمُكْرَمٍ فَيُقَالُ: مُعَانَ كَمُقَامٍ. وَإِنَّمَا مَفْعَلٌ فَاسْمٌ مَفْعُولٍ الثَّلَاثِي. الثَّانِي: الْقَلْبُ وَهُوَ خِلَافٌ

الأصل: الثالث: قَلْبُ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَلْفًا، وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ، وَقِيَاسُهُ عَلَى تَابَةِ وَصَامَةِ بَعِيدٌ لَشِدْوَذِ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ. وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الثَّلَاثِ: بِأَنَّ الْوَاوَ مُتَحَرِّكَةٌ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ الْقَلْبِ فَإِنَّهُ بَزْنَةٌ مَعْوُونٌ.

الثالث: مِنَ الْأَوْحَةِ الْأُولَى: أَنَّ أَصْلَهُ مَعْوَتَةٌ وَالْأَلْفُ عَوْضٌ مِنَ الْهَاءِ، وَوَزْنُهُ مَفْعَلٌ كَمَلُومٌ وَوَزْنُهُ بَعْدَ الزِّيَادَةِ: مَا فُعِلَ. وَاخْتَلَفَتْ بِعِبَارَاتٍ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فِيهِ، وَأَحْسَنُهَا: أَنَّهُ كُلُّ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ وَيُسْتَفْعَى بِهِ كَالْقَاسِ وَالذَّلْوِ وَالْمِقْدَحَةِ وَأَنْتَيْدِ قَوْلِ الْأَعَشَى:

4657- بَأَجْوَدَ مِنْهُ بِمَا عُوْنَهُ * إِذَا مَا سَمَاؤُهُمْ لَمْ تَعْمَ
وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ لِلْمَنْعِ: إِمَّا لِلْعِلْمِ بِهِ، أَيْ: يَمْنَعُونَ النَّاسَ أَوْ الطَّالِبِينَ،
وَإِمَّا لِأَنَّ الْعَرَضَ ذِكْرٌ مَا يَمْنَعُونَهُ لَا مَنْ يَمْنَعُونَ، تَنْبِيهًا عَلَى خَسَاسَتِهِمْ وَصَنَّتِهِمْ
بِالْأَشْيَاءِ التَّافِهَةِ الْمُسْتَفْتَحِ مَنَعَهَا عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ.

سورة الكوثر

* { إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ }

(14/408)

قوله: { أَعْطَيْنَاكَ } : قرأ الحسن وبان محيصن وطلحة والزعفراني { أَنْطَيْنَاكَ } قال الرازي والتبريزي: "أبدل من العين نونا، فإن عتيا البدل الصناعي فليس بمسلم؛ لأن كلاً من المادتين مستقله بنفسها بدليل كمال تصرفهما، وإن عتيا بالبدل أن هذه وقعت مقوع هذه لغة فقريب، ولا شك أنها لغة ثابتة. قال التبريزي: "هي لغة العرب العاربة من أولي قریش" وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: "اليد العليا المنطية، واليد السفلى المنطاة" وقال الشاعر - هو الأعشى -:

4658- جِيَادُكَ خَيْرُ جِيَادِ الْمُلُوكِ * تُصَانُ الْجَلَالَ وَتُنْطَى الشَّعِيرَا
وَالْكَوْثَرُ: فَوْعَلٌ مِنَ الْكَثْرَةِ، وَصِفٌ مَبَالِغَةٌ فِي الْمُقَرَّبِ الْكَثْرَةِ. قَالَ الشَّاعِرُ:
4659- وَأَنْتَ كَثِيرٌ بَابِنَ مَرَوَانَ طَيِّبٌ * وَكَانَ أَبُوكَ أَبَنَ أَبُوكَ بَانَ الْعَقَائِلِ كَوْتَرًا
وَسُئِلْتُ أَعْرَابِيَّةٌ عَنْ ابْنِهَا: بِمَ أَبِ ابْنِكِ؟ فَقَالَتْ: "أَبِ بَكْوْتَرٍ" أَيْ: بِخَيْرٍ كَثِيرٍ.

* { فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ }

قوله: { وَانْحَرْ } : أمرٌ مِنَ النَّحْرِ وَهُوَ الْإِبِلُ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ فِي الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ. وَقِيلَ:
اجْعَلْ يَدَيْكَ عِنْدَ تَحْرُكٍ أَوْ تَحْتَ تَحْرُكٍ فِي الصَّلَاةِ وَالشَّائِنِ: الْمُبْعَضُ. يُقَالُ:
سَنَاهُ يَسْتَوُّهُ، أَيْكَ أَبْعَضَهُ. وَقَدْ تَقَدَّضَ فِي الْمَائِدَةِ.

* { إِنَّ شَانِيكَ هُوَ الْأَبْتَرُ }

قوله: { هُوَ الْأَبْتَرُ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "هُوَ" مُبْتَدَأً، وَ"الْأَبْتَرُ" خَبْرُهُ وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ
"إِنَّ"، وَأَنْ يَكُونَ فَصلاً وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "أَوْ توكيدٌ" وَهُوَ عَلَطٌ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُطَهَّرَ لَا

يُوكِّدُ بِالْمُضْمَرِ. وَالْأَبْتَرُ: الَّذِي لَا عَقَبَ لَهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الشَّيْءُ الْمَقْطُوعُ، مِنْ بَتَّرَهُ، أَي: قَطَعَهُ. وَحَمَارٌ ابْتَرُ: لَا دَتَبَ لَهُ. وَرَجُلٌ أَبَاتَرُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ قَاطِعٌ رَجِمَهُ قَالَ:

4660- لَيْئِمٌ تَزَطَّتْ فِي أَنْفِهِ حُنْرَوَاتُهُ * عَلَى قَطْعِ ذِي الْقَرْبَى أَحَدُ أَبَاتِرٍ
وَبِتْرٌ هُوَ بِالْكَسْرِ: انْقَطَعَ دَنْبُهُ.

(14/409)

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "شَانَتُكَ" بِالْأَلْفِ اسْمٌ فَاعِلٌ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ أَوْ الْمَاضِي. ابْنُ عَبَّاسٍ "شَانَتُكَ" بِغَيْرِ أَلْفٍ. فَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِنَاءً مَبَالِغَةً كَقَعَّالٍ وَمِفْعَالٍ. وَقَدْ أُثْبِتَ سَبِيحُهُ، وَأُنْشِدَ:

4661- حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِينُ * مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ
وَقَالَ زَيْدُ الْخَيْلِ:

4662- أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونَ عِرْضِي * جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا قَدِيدٌ
فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ فَإِضَافَتُهُ لِمَفْعُولِهِ مِنْ نَصَبٍ. وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمُضِيِّ فَهِيَ لَا مِنْ نَصَبٍ. وَقِي: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا مِنْ فَاعِلٍ كَقَوْلِهِمْ: "بُرٌّ وَبَارٌّ، وَبَرْدٌ وَبَارِدٌ".
قَوْلُهُ: {فَصَلِّ} الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ، أَي: تَسَبَّبَ عَنْ هَذِهِ الْمِنْنَةِ الْعَظِيمَةِ وَعَقَّبَهَا أَمْرٌ بِالتَّحَلِّيِ لِعِبَادَةِ الْمُنْعَمِ عَلَيْكَ وَقَصْدِكَ إِلَيْهِ بِالتَّخَرُّجِ، لَا كَمَا تَفْعَلُ قَرَيْشٌ مِنْ صَلَاتِهَا وَتَخْرُجُهَا لِأَصْنَافِهَا.

(14/410)

وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: قَدْ احْتَوَتْ هَذِهِ السُّورَةُ، عَلَى كَوْنِهَا أَقْصَرَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ، عَلَى مَعَانِسٍ بَلِيغَةٍ وَأَسَالِيْبٍ بَدِيعَةٍ وَهِيَ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ. الْأَوَّلُ: دَلَالَةُ اسْتِهْلَالِ السُّورَةِ عَلَى أَنَّهُ إِعْطَاءٌ كَثِيرٌ مِنْ كَثِيرٍ. الثَّانِي: إِسْنَادُ الْفِعْلِ لِلْمِتَكَلِّمِ الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ. الثَّلَاثُ: إِيرَادُهُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي تَحْقِيقًا لَوْقُوعِهِ كَ {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ} الرَّابِعُ: تَأْكِيدُ الْجُمْلَةِ بِ "إِنَّ الْخَامِسُ: بِنَاءُ الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ لِيُفِيدَ الْإِسْنَادَ مَرَّتَيْنِ. السَّادِسُ: الْإِيْتَانُ بِصِيغَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَبَالِغَةِ الْكَثْرَةِ. السَّابِعُ: حَذْفُ الْمَوْصُوفِ الْكَوْتَرُ؛ لِأَنَّ فِي حَذْفِهِ مِنْ قَرَطِ السَّبَّاحِ وَالْإِبْهَامِ وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِهِ. الثَّامِنُ: تَعْرِيفُهُ بِأَلِ الْجَنْسِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ. الْتَّاسِعُ: فَاءُ التَّعْقِيبِ، فَإِنَّهَا كَمَا تَقَدَّمَ دَالَّةٌ عَلَى التَّسْبِيبِ، فَإِنَّ الْإِنْعَامَ سَبَبٌ لِلشُّكْرِ وَالْعِبَادَةِ. الْعَاشِرُ: التَّعْرِيفُ بِمَنْ كَاتَبَتْ صَلَاتُهُ وَتَخَرَّجَهُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى. الْحَادِي عَشْرُ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالصَّلَاةِ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَعْمَالِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي الصَّلَاةُ قِوَامُهَا وَأَفْضَلُهَا، وَالْأَمْرُ بِالتَّخَرُّجِ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ الَّتِي التَّخَرُّجُ أَسْنَاهَا. الثَّانِي عَشْرُ: حَذْفُ مَتَعَلِّقِ "انْحَرْ" إِذِ التَّقْدِيرُ: فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ لَهُ. الثَّلَاثُ عَشْرُ: مِرَاعَاةَ السَّجْعِ فَإِنَّهُ مِنْ صِنَاعَةِ الْبَدِيعِ الْعَارِي عَنْ التَّكْلِيفِ. الرَّابِعُ عَشْرُ قَوْلُهُ: {رَبُّكَ} فِي الْإِيْتَانِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ دُونَ سَائِرِ صِفَاتِهِ الْخُسْنَةَ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُصْلِحُ لَهُ الْمُرَبِّي لِنِعْمِهِ فَلَا تَلْتَمِسُ كُلَّ خَيْرٍ إِلَّا مِنْهُ.

الخامس عشر: الالتفات من ضمير المتكلم إلى الغائب في قوله: "لربك"
السادس عشر: جعل الأمر بترك الاهتبال بشانئيه للاستئناف، وجعله خاتمة
للإعراض عن الشانئ، ولم يُسميه ليشمَلَ كلَّ مَنْ اتَّصَفَ - والعيادُ بالله - بهذه
الصفة القبيحة، وإن كان المرادُ به شخصاً

(14/411)

معنيًا. السابع عشر: التنبيه بذكر هذه الصفة القبيحة على أن لم يتَّصَفَ إلا
بمجرد قيام الصفة به، متن غير أن يُؤثَّر في مَنْ يَشْتَوُه شيئاً البتة؛ لأنَّ مَنْ
يَشْتَأُ شخصاً قد يُؤثَّر فيه شئانُه شيئاً. الثامن عشر: تأكيد الجملة بـ"إن"
المؤدِّية بتأكيد الخبر، ولذلك يُتَلَقَّى بها القسم، وتقديرُ القسم يصلح هنا، التاسع
عشر: الإتيان بضمير الفصل المؤدِّين بالاختصاص والتأكيد إنَّ جعلنا "هو" فصلاً،
وإنَّ جعلناه مبتدأً فكذلك يُفيد التأكيد إذ يصيرُ الإسنادُ مرَّتين العشرون: تعريفُ
الأبتر بـ أَلِ المؤدِّية بالخصوصية بهذه الصفة، كأنه قيل: الكاملُ في هه الصفة
الحادي والعشرون: إقباله على رسوله عليه السلام بالخطاب مِنْ أو السورة
إلى آخرها.

سورة الكافرون

* { لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ }

(14/412)

قوله: { لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ }؛ "ما" في هذه السورة يجوزُ فيها وجهان، أحدهما:
أنها بمعنى الذي. فإن كان المرادُ الأصنامَ - كما في الأولى والثالث - فالأمرُ
واضحٌ لأنهم غيرُ عقلاء. و"ما" أصلها أن تكونَ غيرَ العقلاء. وإذا أريد بها الباري
تعالى، كما في الثانية والرابعة، فاستدلَّ به مَنْ جَوَّز وقوعها على أولي العلم.
ومَنْ مثلَ عبادتي. وقال أبو مسلم: "ما" في الأوَّلَيْن بمعنى الذي، والمقصودُ
المعبودُ و"ما" في الأخيرَيْن مصدرية، أي: لَا أَعْبُدُ عبادتكم المبنية على الشكِّ
وتركِ النظر، ولا أنتم تعبدونَ مثلَ عبادتي المبنية على اليقين. فتحصل من
مجموع ذلك ثلاثة أقوال: أنها كلها بمعنى الذي أو مصدرية، أو الأوليان بمعنى
الذي، والأخيرتان مصدريتان وليقائل أن يقول: لو قيل: بأنَّ الأولى والثالثة
بمعنى الذي، والثانية والرابعة مصدرية، لكان حسناً حتى لا يلزم وقوعُ "ما"
على أولي العلم، وهو مقتضى قول مَنْ يمنع وقوعها على أولي العلم كما
تقدَّم.

واختلف الناس: هل التكرارُ في هذه السورة للتأكيد أم لا؟ وإذا لم يكن للتأكيد
فبأيِّ طريقٍ حصلت المغايرة حتى إنتفى التأكيد؟ ولا بُدَّ من إيرادِ أقوالهم في
ذلك فقال جماعة: هو للتوكيد. فقولُه { وَلَا أَتَا عَابِدُ مَا عَبَدْتُمْ } تأكيدٌ لقوله { لَا
أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ } وقوله: { وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ } ثانياً توكيدٌ لقوله { وَلَا

أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ} أولاً، ومثله قوله {فَيَأْتِي آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ} {وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ
لِّلْمُكَذِّبِينَ} في سورتيهما، و{كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} و
{كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} وفي الحديث: "فلا آذن ثم لا آذن، إنما
فاطمة بضعة مني" قال الشاعر:

(14/413)

4663- هَلَّا سَأَلْتَ جَنُودَ كَيْدٍ * حِدَّةَ يَوْمٍ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا
وقال آخر:
4664- يَا عَلَقَمَهُ يَا عَلَقَمَهُ * يَا عَلَقَمَهُ خَيْرَ تَمِيمٍ كُلِّهَا وَأَكْرَمَهُ
وقال آخر: * 4665- يَا أَقْرَبُ بَنٍ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ * إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
وقال آخر:
4666- أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي تُنَمَّتْ اسْلَمِي * ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي
وقال آخر:
4667- يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيَّاءَ * يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ الْفِرَائِزِ

(14/414)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون
السمين الحلبي
(15)

نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية
قالوا: والقرآن جاء على أساليب كلام العرب. وفائدة التوكيد هنا قَطْعُ أَطْمَاعِ
الكفار وتحقيق الإخبار بموافاتهم على الكفر، وأنهم لا يُسَلِّمُونَ إبدأً.
وقال جماعة: ليس للتوكيد فقال الأخفش: "لا أعبد الساعة ما تبعدون، ولا أنتم
عابدون السنة ما أعبد، ولا أنا عابد في المستقبل ما عبيدتم، ولا أنتم عابدون
في المستقبل ما أعبد، فزال التوكيد، إذ قد تقيدت كل جملة بزمان غير الزمان
الآخر" انتهى. وفيه نظرٌ كيف يُقَيِّدُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يَفِيَّ
عبادته لما يعبدون بزمان، هذا لا يَصِحُّ. وفي الأسباب: أنهم سألوه أن يعبد
آلهتهم سنةً ويعبدون إلهه سنةً، فنزلت فيكف يستقيم هذا؟ وجعل أبو مسلم
التغايير بما قدَّمته عنه: وهو كَوْنُ "ما" في الأوَّلَيْنِ بمعنى الذي، وفي الآخرَيْنِ
مصدريةً. وفيه نظرٌ أيضاً: مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّكْرَارَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَهَذَا
موجودٌ كيف قَدَّرْتُ "ما" وقال ابن عطية: "لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ "لَا أَعْبُدُ" مُحْتَمَلًا أَنْ
يُرَادَ بِهِ الْآنَ وَيَبْقَى الْمُسْتَقْبَلُ مُنْتَظَرًا مَا يَكُونُ فِيهِ جَاءَ الْبَيَانُ بِقَوْلِهِ {وَلَا أَنَا
عَابِدُ مَا عَبَدْتُمْ} أي: أبداً وما حَيِّثُ، ثُمَّ جَاءَ قَوْلُهُ {وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ}
الثاني حَتْمًا عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا كَالَّذِي كَشَفَ الْغَيْبَ، كَمَا قِيلَ لِنُوحٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: "أَنْتَ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ" فهذا معني التريدي في
السورة وهو باغ الفصاحة، وليس بتكرارٍ فقط، بل فيه ما ذكرته.

(15/1)

وقال الزمخشري: "لا أعبدُ أريد به العبادةُ فيما يُستقبل؛ لأنَّ "لا" لا تدخُلُ إلاَّ على مضارع في معنى الاستقبال، كما أنَّ "ما" لا تدخُلُ إلاَّ على مضارع في معنى الحال. والمعنى: لا أفعلُ في المستقبل ما تطلبونه مني من عبادة ألهتكم، ولا أنتم فاعلونٌ فيه ما أطلبه منكم من عبادة إلهي، ولا أنا عابدٌ ما عبدتُم، أي: وما كنتُ قطَّ عابداً فيما سلفَ ما عبدتُم فيه، يعني ما عهدَ مني قطَّ عبادةً صمن في الجاهلية. فيكف ثرَجى مني في الإسلام؟ ولا أنتم عابدون ما أعبدُ، أي: وما عبدتُم في وقتٍ ما أنا على عبادته. فإن قلت: فهلا قيل: ما عبدتُ كما قيل ما عبدتُم. قلت: لأنهم كانوا يعبدون الأصنام قبل المبعث، وهو لم يكن يعبدُ الله تعالى في ذلك الوقت. فإن قلت: فلم جاء على "ما" دون مَنْ؟ قلت: لأنَّ المرادَ الصفةُ كأنه قيل: لا أعبدُ الباطل، ولا تعبدون عبادتي" انتهى. يعني بقوله "لأنَّ المرادَ الصفةُ" يعني أنه أريد بـ"ما" الوصف، وقد قدَّمتُ تحقيقَ هذا قريباً في سورة والشمس وضحاها، واعتراضَ الشيخ عليه، والجواب عنه، وأصله في سورة النساء عند قوله: {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ}

(15/2)

{. وناقشه الشيخ هنا فقال: "أمَّا حَصْرُهُ في قوله: "لأنَّ" لا تدخُلُ" إلى آخره. وفي قوله: "كما أنَّ" ما" لا تدخُلُ" إلى آخره؛ فليس بصحيح، بل ذلك غَالِبٌ فيها لا مُتَحْتَمٌ. وقد ذكر النحاة دخولَ "لا" على المضارع يُرادُ به الحال، ودخولَ "ما" على المضارع يُرادُ به الاستقبال. وذلك مذكورٌ في المبسوطات من كتب النحو، ولذلك لم يذكُرْ سببوه ذلك بأداة الحصر إنما قال: "وتكونُ" لا" نفيًا لقوله يَفْعَلُ ولم يقع الفعلُ" وقال: "وأما" ما" فهي نفي لقوله: هو يفعلُ إذا كان في حال الفعل" فذكر الغالبَ فيهما. وأمَّا قوله، في قوله: {وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ} أي: وما كنتُ قطَّ عابداً فيما سلفَ ما عبدتُم فيه، فلا يستقيم لأنَّ عباداً اسمٌ فاعلٍ قد عمِلَ في "ما عبدتُم" فلا يُفسَّرُ بالماضي إنما يُفسَّرُ بالحال أو الاستقبال، وليس مذهبه في اسم الفاعلِ مذهب الكسائي وهشام من جوازِ إعماله ماضياً. وأمَّا قوله: "ولا أنتم عابدون ما أعبدُ"، أي: وما عبدتُم في وقتٍ ما أنا على عبادته فعايدون قد أعمله في "ما أعبدُ" فلا يُفسَّرُ بالماضي.

وأما قوله "وهو لم يكن" إلى آخره فسوءُ أدبٍ على منصبِ النبوة، وغيرُ صحيح، لأنَّ صلى الله عليه وسلم لم يزل مُوحَّداً لله تعالى، مُتَّرهاً عن كلِّ ما لا يليقُ بجلاله، مُجْتنباً لأصنامهم، يقفُ على مشاعر أبيه إبراهيم عليه السلام ويحجُّ البيت، وهذه عبادة، وأيُّ عبادةٍ أعظمُ من توحيدِ الله تعالى وتبذُّرِ أصنامهم؟ ومعرفةُ الله تعالى أعظمُ العبادات. قال تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} قال المفسِّرون: إِلَّا لِيَعْرِفُونِ، فَسَمِيَ الْمَعْرِفَةَ بِاللَّهِ تَعَالَى عِبَادَةً" انتهى ما ناقشه به ورَّده عليه.

(15/3)

وَيُجَابُ عَنْ الْأُولَى: أَنَّهُ أَمَرَهُ عَلَى الْغَالِبِ فَلِذَلِكَ أَتَى بِالْحَضَرِ وَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ سَبِيوِيهِ فَظَاهِرُهُ مَعَهُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى غَيْرِهِ. وَعَنْ إِعْمَالِهِ اسْمَ الْفَاعِلِ مُقَسَّرًا لَهُ بِالْمَاضِي بِلِيْنِهِ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَكَلَّبْتُهُمْ بِأَسْبَاطِ ذِرَاعِيهِ} وَقَوْلِهِ: {وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ} نَحْوَهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "كَانَ مُوَجِدًا مُتَرَهًا" فَمُسَلَّمٌ. وَقَوْلُهُ: "وَهَذِهِ أَعْظَمُ الْعِبَادَاتِ" مُسَلَّمٌ أَيْضًا. وَلَكِنَّ الْمُرَادَ فِي الْآيَةِ عِبَادَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَهِيَ الصَّلَاةُ الْمَخْصُوصَةُ؛ لِأَنَّهَا يُقَابَلُ بِهَا مَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْعَلُونَهُ مِنْ سَجُودِهِمْ لِأَصْنَامِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ لَهَا، فَقَابَلَ هَذَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَلَاتِهِ تَبَارَكَ تَعَالَى. وَلَكِنَّ تَقْيَ كَلَامَ الزَّمْخَشَرِيِّ يُفْهَمُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا قَبْلَ الْمَبْعَثِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ مَرْجُوحٌ جَدًّا سَاقِطُ الْإِعْتِبَارِ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ تَرُدُّهُ وَهِيَ: كَانَ يَتَحَنَّنُ، كَانَ يَتَعَبَّدُ، كَانَ يَصُومُ، كَانَ يَطُوفُ، كَانَ يَقِفُ، وَلَمْ يَقُلْ بِخِلَافِهِ إِلَّا شَذُودٌ مِنَ النَّاسِ. وَفِي الْجُمْلَةِ فَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ. وَإِذَا كَانَ مُتَعَبِّدًا فَبِأَيِّ شَرْعٍ كَانَ يَتَعَبَّدُ؟ قِيلَ: بِشَرْعِ نُوحٍ: وَقِيلَ: إِبْرَاهِيمَ. وَقِيلَ: مُوسَى. وَقِيلَ: عِيسَى، وَدَلَالَةُ هَذِهِ فِي الْأَصُولِ فَلَا تَنْعَرُضُ لَهَا.

(15/4)

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: "وَالَّذِي أَخْتَارُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّهُ نَفْيُ عِبَادَتِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي "لَا" أَنْ تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ {وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ} تَقْيًا لِلْمُسْتَقْبَلِ، عَلَى سَبِيلِ الْمَقَابَلَةِ. ثُمَّ قَالَ: {وَلَا أَنَا عَابِدُ مَا عَبَدْتُمْ} تَقْيًا لِلْحَالِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْعَامِلَ الْحَقِيقَةَ فِيهِ دَلَالَتُهُ عَلَى الْحَالِ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ {وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ} تَقْيًا لِلْحَالِ عَلَى سَبِيلِ الْمَقَابَلَةِ، فَانْتِظَمَ الْمَعْنَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَتَعَبَّدُ مَا يَعْبُدُونَ حَالًا وَلَا مُسْتَقْبَلًا. وَهَمَّ كَذَلِكَ إِذْ حَتَمَ اللَّهُ تَعَالَى مُوَافَاتِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ. وَلَمَّا قَالَ: "لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ" فَأَطْلَقَ "مَا" عَلَى الْأَصْنَامِ قَابِلَ الْكَلَامِ بِـ "مَا" فِي قَوْلِهِ "مَا أَعْبُدُ" وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْمَقَابَلَةَ يَسُوعُ فِيهَا مَا لَا يَسُوعُ فِيهَا لِانْفِرَادِهِ. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ "مَا" لَا تَقَعُ عَلَى أَحَادِ الْأَوْي الْعِلْمِ. أَمَّا مَنْ يُجَوِّزُ ذَلِكَ - وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ - فَلَا يَخْتِجُ إِلَى الْاسْتِعْذَارِ بِالتَّقَابِلِ."

سورة النصر

* { إِذَا جَاءَ تَضَرُّعُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ }

(15/5)

قوله: { تَصْرُّ اللَّهُ } : مصدرٌ مضافٌ لفاعله، ومفعولُه محذوفٌ لِقَهْمِ المعنى، أي: تَصْرُّ اللَّهُ إِيَّاكَ وَالْمُؤْمِنِينَ. وكذلك مفعولي "الفتح" وَمُتَعَلِّقُهُ. والفتح، أي: فَتَحَ الْبِلَادَ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَّتِكَ. أو المقصود: إذ جاء هذان الفعلان، مِنْ غيرِ نظرٍ إلى متعلقيهما كقوله: { أَمَاتَ وَأَحْيَا } وأل في الفتح عَوَضَ مِنَ الإِضَافَةِ، أي: وَقَنَحُهُ، عند الكوفيين، والعائدُ محذوفٌ عند البصريين، أي: والفتحُ مِنْهُ، للدلالة على ذلك. والعاملُ في "إِذَا": إِمَّا "جاء" وهو قولُ مكِّي، وإليه نحا الشيخ وَبَصَّرَهُ في مواضعٍ وقد تقدَّم ذلك كما تَقَلَّطَهُ عن مكِّي وعنه. والثاني: أنه "فَسَبَّحَ" وإليه نحا الزمخشريُّ والحوفيُّ. وقد رَدَّ الشيخُ عليهما: بأنَّ ما بعد فاءِ الجواب لا يعملُ فيما قبلها. وفيه بحقٌ تقدَّم بعضُه في سورة "والصَّحَى".

* { وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا }

قوله: { يَدْخُلُونَ } إِمَّا حَلًّا إِنْ كَانَ "رَأَيْتَ" بَصْرِيَّةً وَفِي عِبَارَةِ الزمخشري: "إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى أَبْصَرْتَ أَوْ عَرَفْتَ" وناقشه الشيخ: بأنَّ رَأَيْتَ لا يُعْرَفُ كَوْنُهَا بِمَعْنَى عَرَفْتَ. قال: "فِيحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى اسْتِثْنَاءَاتٍ. وَإِمَّا مَفْعُولٌ ثَانٍ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى عَلِمْتَ الْمُتَعَدِّيَةَ لِاثْنَيْنِ. وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ أَعْنِي: يَدْخُلُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَبِأَنَّ كَثِيرًا فِي رِوَايَةِ "يَدْخُلُونَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَ"فِي دِينٍ" ظَرْفٌ مُجَازِيٌّ، وَهُوَ مُجَازٌ فَصِيحٌ بَلِيغٌ هُنَا.

(15/6)

قوله: { أَفْوَاجًا } حَالٌ مِنْ فاعِلِ "يَدْخُلُونَ" قال مكِّي: "وَقِيَاسُهُ أَفْوَاجٌ. إِلاَّ أَنَّ الضَّمَّةَ تُسْتَقْبَلُ فِي الْوَاوِ، فَسَبَّهَوا فَعَلًا يَعْنِي بِالسُّكُونِ بِفَعْلٍ يَعْنِي بِالْفَتْحِ، فَجَمَعُوهُ جَمْعَهُ" انتهى. أي: إِنْ فَعَلًا بِالسُّكُونِ قِيَاسُهُ أَفْعُلٌ كَقَلَسَ وَأَقْلَسَ، إِلاَّ أَنَّهُ اسْتُنْقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَجَمَعُوهُ جَمْعَ فَعْلٍ بِالتَّحْرِيكِ نَحْوُ: جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ؛ لِأَنَّ فَعَلًا بِالسُّكُونِ عَلَى أَفْعَالٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ إِذَا كَانَ فَعْلٌ صَحِيحًا نَحْوُ: قَرْحٌ وَأَفْرَاحٌ، وَرَنْدٌ وَأَزْنَادٌ، وَوَرْدٌ مِنْهُ أَفْوَاجٌ كَثِيرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْبِسُوهُ، وَقَدْ قَالَ الْحَوْفِيُّ شَيْئًا مِنْ هَذَا. قوله: { بِحَمْدِ رَبِّكَ } حَالٌ، أَي: مُلْتَبِسًا بِحَمْدِهِ، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: { وَتَحَنُّنُ نَسَبِ بِحَمْدِكَ }.

سورة المسد

* { تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ }

قوله: { تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ } : أَي: خَسِرَتْ، وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ هَذِهِ الْمَادَّةُ فِي سُورَةِ غَافِرٍ فِي قَوْلِهِ: { إِلاَّ فِي تَبَابٍ } وَأَسْنَدَ الْفَعْلَ إِلَى الْيَدَيْنِ مُجَازًا لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَفْعَالِ تُزَاوَلُ بِهِمَا، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ جَمَلَةَ الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: "تَبَّتْ" دَعَاءٌ، وَ"تَبَّ" إِخْبَارٌ، أَي: قَدْ وَقَعَ مَا دُعِيَ بِهِ عَلَيْهِ. كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: 4668- جَزَانِي جَزَاهُ اللَّهُ شَرَّ جَزَائِهِ * جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

ويؤيده قراءة عبد الله {وقد تبَّ} والظاهر أنَّ كليهما دعاء، ويكونُ في هذا سَبَّهٌ مِنْ مجيءِ العامِّ بعد الخاصِّ؛ لأنَّ اليَدَيْنِ بعضٌ، وإن كان حقيقةً اليَدَيْنِ غيرَ مرادٍ، وإنما عبَّرَ باليَدَيْنِ؛ لأنَّ الأعمالَ غالباً تُزاوَلُ بهما.

(15/7)

وقرأ العامة "لَهَب" بفتح الهاء. وابنُ كثيرٍ بإسكانها. فقيل: لغتان بمعنى، نحو التَّهْر والتَّهْر، والشَّعْر والشَّعْر، والنَّعْر والنَّعْر، والصَّجْر والصَّجْر. وقال الزمخشري: "وهو من تغيير الأعلام كقوله: "شُمس ابن مالك" بالضم، يعني أنَّ الأصلَ شُمس بفتح الشين فَعَبَّرَتْ إلى الصَّمِّ، ويُشير بذلك لقول الشاعر: 4669- وإبني لمُهَدٍ مِنْ تَنَائِي فَقَاصِدُ بِهِ * لابن عَمِّ الصَّدَقِ شُمسِش بن مالكٍ وَجَوَّرَ الشَّيْخُ فِي "شُمس" أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنْ "شُمس" الْجَمْعُ مِنْ قَوْلِهِ: "أَذْنَابُ خَيْلِ شُمسٍ" فَلَا يَكُونُ مِنَ التَّغْيِيرِ فِي شَيْءٍ. وَكُنِيَ بِذَلِكَ: إِمَّا لِاتِّهَابِ وَجْتَيْهِ، وَكَانَ مُشْرِقَ الْوَجْهِ أَحْمَرَهُ، وَإِمَّا لِمَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ مِنْ لَهَبِ جَنِّهِمْ، كَقَوْلِهِمْ: أَبُو الْخَيْرِ وَأَبُو الشَّرِّ لَصُدُورِهِمَا مِنْهُ. وَإِمَّا لِأَنَّ الْكُنْيَةَ أَغْلِبُ مِنَ الْأَسْمِ، أَوْ لِأَنَّهَا أَنْقَصُ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ بِأَسْمَائِهِمْ دُونَ كُنَاهُمْ، أَوْ لِقُبْحِ اسْمِهِ، فَإِنَّ اسْمَهُ "عَبْدُ الْعُرَى" فَعَدَلَ إِلَى الْكُنْيَةِ، وَقَالَ الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ كَنَاهُ وَالْكُنْيَةُ تَكْرُمَةٌ؟ ثم ذكر ثلاثة أجوبة: إِمَّا لِشُهْرَتِهِ بِكُنْيَتِهِ، وَإِمَّا لِقُبْحِ اسْمِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِمَّا لِأَنَّ مَالَهُ إِلَى لَهَبِ جَهَنَّمَ". انتهى. وهذا يقتضي أنَّ الكنية أشرفُ وأكملُ لا أنقصُ، وهو عكسُ قولٍ تقدَّمَ أنفاً.

وقرئ: {يدا أبي لهب} بالواو في مكان الجرِّ. قال الزمخشري: "كما قيل: عليُّ بن أبو طالب، ومعاويةُ بنُ أبو سفيان، لئلا يتغيَّرَ منه شيءٌ فيشكِلَ على السامعِ ولِ قَلِيَّتِهِ بن قاسم أمير مكة ابنان، أحدهما: عبد الله بالجرِّ، والآخرُ عبدُ الله بالنصب" ولم يَختلفَ الْقُرَّاءُ فِي قَوْلِهِ: {ذات لهب} أنها بالفتح. والفرقُ أنها فاصلةٌ فلو سَكَتَتْ زالَ التَّشَاكُلُ.

* { مَا أَعْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ }

(15/8)

قوله: {مَا أَعْنَى} : يجوزُ في "ما" النفيُّ والاستفهامُ، وعلى الثاني تكون منصوبةً المحلِّ بما بعدها التقدير: أيُّ شيءٍ أغنى المألُّ؟ وقُدِّمَ لكونه له صَدْرُ الكلامِ.

قوله: {وَمَا كَسَبَ} يجوزُ في "ما" هذه أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي، فَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَأَنْ تَكُونَ مُصَدِّرِيَّةً، أَيُّ: وَكَسَبُهُ، وَأَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً يَعْنِي: وَأَيُّ شَيْءٍ كَسَبَ؟ أَيُّ: لَمْ يَكَسِبْ شَيْئًا، قَالَ الشَّيْخُ، فَجَعَلَ اسْتِفْهَامَ بِمَعْنَى النِّفْيِ، فَعَلِيٌّ هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً، وَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرَ، وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: {وَمَا اكْتَسَبَ}.

* { سَيَصَلَى تَاراً دَات لَهَبٍ }

قوله: { سَيَصَلَى } العامّة على فتح الياء وإسكان الصاد وتخفيف اللام، أي: يَصَلَى هو بنفسه. وأبو حيوة وابن مقسم وعباس في اختياره بالضمّ والتشديد. والحسن وابن أبي إحاق بالضمّ والسكون.

* { وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ }

قوله: { وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ } : قراءة العامّة بالرفع على أنهما جملة منب مبتدأ وخبر سَيَقْتُلُ للإخبار بذلك. وقيل: "وامرأته" عطْفٌ على الضمير في "سَيَصَلَى"، سَوَّغَهُ الفِصْلُ بالمفعول. لأن الإضافة حَقِيقَةٌ؛ إذا المرادُ المَضِيُّ، أو كوئها بياناً أو كوئها بدلاً لأنها قريبٌ مِنَ الجوامدِ لِتَمَحُّصِ إضافتها، أو كوئها خبراً بملندأ مضمراً، أي: هي حَمَّالَةٌ. وقرأ ابن عباس "وَمُرَيْتُهُ" و"مُرَيْتُهُ" على التصغير، إلا أنه أَقْرَّ الهمزة تارةً وأبدلها ياءً، وأدغم فيها أخرى.

(15/9)

وقرأ العامّة { حَمَّالَةٌ } بالرفع. وعاصمٌ بالنصبِ فقيل: على السُّنْمِ، وقد أتى بجميلٍ مَنْ سَبَّ أُمَّ جَمِيلٍ. قاله الزمخشري، وكانت تُكْنَى بِأُمِّ جَمِيلٍ. وقيل: نصبٌ جَعَلَهَا جالاً عند الجمهور من الضمير في الجارِّ بعدها إذا جَعَلْنَاهُ خبراً لـ "امرأته" لتقدّمها على العامل المعنويِّ. واستشكل بعضهم الحالية لما تقدّم من أن المرادَ به المَضِيُّ، فيتعرّفُ بالإضافة، فكيف يكونُ جالاً عند الجمهور؟ ثم أجاب بأن المرادَ الاستقبالَ لِأنَّه وَرَدَ في التفسير: أنها تحملُ يومَ القيامةِ حُرْمَةً مِنْ حَطَبِ النارِ، كما كانت تحملُ الحطبَ في الدنيا.

وفي قوله: { حَمَّالَةَ الْحَطَبِ } قولان. أحدهما: هو حقيقة. والثاني: أنه مجازق عن المَشْبِي وَرَمَى الفِتْنِ بين الناس. قال الشاعر:

4670- إِنَّ بَنِي الْأَدْرَمِ حَمَّالُو الْحَطَبِ * هُمُ الْوِشَاءُ فِي الرِّضَا وَفِي الْغَضَبِ

وقال آخر:

4671- مِنَ الْبَيْضِ لَمْ تُصْطَدْ عَلَى ظَهْرِ لَأْمَةٍ * وَلَمْ تَمْسِ بَيْنَ الْحَيِّ بِالْحَطَبِ

الرَّطَبِ

جَعَلَهُ رَطْباً تَنْبِيهاً عَلَى تَدْخِينِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ تَرْشِيخِ الْمَجَازِ. وقرأ أبو قلابة

{ حاملة الحطب } على وزن فاعلة. وهي محتملة لقراءة العامّة. وعباس

{ حَمَّالَةَ لِلْحَطَبِ } بالتنوين وَجَرَّ المفعولِ بلام زائدةٍ تَقْوِيَةً للعاملن كقوله

تعالى: { فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ } وأبو عمرو في رواية "وامرأته" قاخْتِلاسي الهاء دون إشباع.

* { فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ }

قوله: { فِي جِيدِهَا حَبْلٌ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ "في جِيدِهَا" خبراً لـ "امرأته"

"حَبْلٌ" فاعلٌ به، وأنَّ يكونَ حالاً مِنْ "امرأته" على كَونها فاعلة. و"حَبْلٌ" مرفوعٌ به أيضاً، وأنَّ يكونَ خبراً مقدِّماً. و"حَبْلٌ" مبتدأ مؤخر. والجملةُ حاليةٌ أو خبر ثانٍ، والجيدُ: العُنُق، ويُجمع على أجيادُ. قال امرؤ القيس:

(15/10)

4672- وَجَيْدٌ كَجَيْدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ * إِذَا هِيَ تَصَنَّهُ وَلَا بِمُعْطَلٍّ
{ مِّنْ مَّسَدٍ } صِفَةٌ لِّ "حَبْلٍ" وَالْمَسَدُ: لَيْفُ الْمُقْلِ: وَقِيلَ: الْيَفُّ مَلْطَقًا.
وقيل: هُوَ لِحَاءُ شَجَرٍ بِالْيَمَنِ. قَالَ النَّابِغَةُ:
4673- مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَارِلُهَا * لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ
وقد يكونُ مِنْ جُلُودِ الْإِبِلِ وَأُوبَارِهَا. وَأَنشَد:
4647- وَمَسَدٍ أَمْرٌ مِنْ أَيْنِقٍ
ويقال: رَجُلٌ مَّسُودُ الْخَلْقِ، أَي: شَدِيدُهُ.

سورة الإخلاص

* { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ }

قوله: { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } في "هو" وجهان، أحدهما: أنه ضميرٌ عائِدٌ على ما يفهم من السياق، فإنه يُرَوَى في الأسباب: أَنَّهُمْ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صِفْ لَنَا رَبَّكَ وَأَنْسِبْهُ. وَقِيلَ: قَالُوا: أَمِنْ نُحَاسٍ هُوَ أَمْ مِنْ حَدِيدٍ؟ فَتَرَكْتُ. وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "اللَّهُ" مَبْتَدَأً، وَ"أَحَدٌ" خَبْرُهُ. وَالْجُمْلَةُ خَيْرُ الْأُولَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "اللَّهُ" بَدَلًا، وَ"أَحَدٌ" الْخَبَرُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "اللَّهُ" خَبْرًا أَوْ، وَ"أَحَدٌ" خَبْرًا ثَانِيًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "أَحَدٌ" خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَي: هُوَ أَحَدٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرُ الشَّانِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَعْظِيمٍ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبْرٌ مَفْسَّرَةٌ.

(15/11)

وهمزة "أحد" بدلٌ من واو، لأنَّه من الوَحْدَةِ، وإبدالُ الهمزة من الواوِ المفتوحة. وَقِيلَ: مِنْهُ "امْرَأَةٌ أَنَاةٌ" مِنَ الْوَنَى وَهُوَ الْفُتُورُ. وَتَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَ "أَحَدٍ" هَذَا وَ"أَحَدٍ" الْمُرَادِ بِهِ الْعَمُومُ، فَإِنَّ هَمْزَةَ ذَاكَ أَصْلٌ بِنَفْسِهَا. وَتَقَلَّ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّ هَمْزَةَ "أَحَدٍ" هَذَا غَيْرٌ مَقْلُوبَةٌ، بَلْ أَصْلٌ بِنَفْسِهَا كَالْمُرَادِ بِهِ الْعَمُومُ، وَالْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ. وَقَرَّرَ ثَعْلَبٌ بَيْنَ "وَاحِدٍ" وَبَيْنَ "أَحَدٍ" أَنَّ الْوَاحِدَ يَدْخُلُهُ الْعَدُّ وَالْجَمْعُ وَالْإِثْنَانُ، وَ"أَحَدٌ" لَا يَدْخُلُهُ ذَلِكَ. وَيَقَالُ: اللَّهُ أَحَدٌ، وَلَا يَقَالُ: رَبُّ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى هَذِهِ الْخُصُوصِيَّةَ، وَرَبُّهُ لَهُ حَالَاتٌ شَتَّى. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ: بَأَنَّهُ يُقَالُ: أَصْلُهُ وَ"أَحَدٌ"، فَأَبْدَلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً فَاجْتَمَعَ أَلْفَانِ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُشَبِّهُ الْأَلْفَ، فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا تَخْفِيفًا.

وقرأ عبد الله وأبى {والله أحد} دون "قل" وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم "أحد" بغير "قل هو" وقرأ الأعمش: {قل هو الله الواحد}.

وقرأ العامّة بتنوين "أحدٌ" وهو الأصلُ. وزيد بن علي وأبان ابن عثمان وابن أبي إسحاق والحسن وأبو السَّمَّال وأبو عمرو في رواية في عددٍ كثيرٍ بحذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله:

4675- عمرو الذي هَسَمَ التَّريْدَ لِقَوْمِهِ * ورجالُ مكة مُسْتَبْثُونَ عِجَافُ

وقال آخِرُهُ
4676- فَالْفَيْئَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ * ولا ذاكرَ اللّهِ إِلَّا قليلاً

* { اللّهُ الصَّمَدُ }

قوله: { الصَّمَدُ } : فَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ وَالنَّقْضِ. وهو السَّيِّدُ الذي يُصَمَّدُ إليه في الحوائج، أي: يُفَصَّدُ ولا يُقَدَّرُ على قضائها إِلَّا هو. وأنشد:

4677- أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِ بَنِي أَسَدٍ * بَعَمْرٍو بن مسعودٍ وبالسَّيِّدِ الصَّمَدُ

وقال الآخِرُ:

4678- عَلُوُّهُ بِحُسَامٍ ثم قُلْتُ له * حُذِّها حُدَيْفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ

وقيل: الصَّمَدُ: هو الذي لا جَوْفَ له، ومنه قوله:

(15/12)

4679- شهابٌ حُرُوبٌ لا تَزَالُ جِياذُهُ * عوايسَ يعلُكَنَ الشَّكِيمَ المُصَمَّدا
وقال ابن كعب: تفسيره ما بعده مِنْ قوله: "لم يَلِدْ ولم يُؤَلَدْ" وهذا يُشَبِّهه ما قالوه في تفسير الهلوع. والأحسنُ في هذه الجملة أن تكون مستقلة بفائدة هذا الخبر. ويجوز أن يكون "الصَّمَدُ" صفةً. والخبرُ في الجملة بعده، كذا قيل: وهو ضعيفٌ، من حيث السِّيَاقِ، فإنَّ السِّيَاقَ يَفْتَضِي الاستقلالَ بأخبارِ كلِّ جملةٍ.

* { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ }

قوله: { كُفُوًا أَحَدٌ } : في نصبه وجهان، أحدهما: أنه خيرٌ "يكنُ" و"أحدٌ" اسمها و"له" متعلقٌ بالخبر، أي: ولم يكنْ أَحَدٌ كُفُوًا له. وقد رَدَّ المبردُ على سيبويه

بهذه الآية، من حيث إنه يزعمُ أنه إذا تَقَدَّمَ الظرفُ كان هو الخبر، وهنا لم يَجْعَلْهُ خبراً مع تَقَدُّمِهِ.

وقد رَدَّ على المبردِ بوجهين، أحدهما: أن سيبويه لم يُحْتَمِمْ لك بل جَوَّزَهُ. والثاني: أنَّ لا تُسَلِّمُ أن الظرفَ هنا ليس بخير بل هو خيرٌ، ونصبُ "كُفُوًا" على الحال على ما سيأتي بيانه. وقال الزمخشري: "الكلامُ العربيُّ الفصيحُ أن يُؤخَّرَ الظرفُ الذي هو لَعُوٌّ غيرُ مُسْتَقَرٍّ ولا يُقَدِّمَ. وقد نصَّ سيبويه في "كتابه" على ذلك، فما باله مُقَدِّمًا في أفصحِ كلامٍ وأَعْرَبِهِ؟ قلت: هذا الكلامُ إنما سيقَ لتفني المكافأة عن ذات الباري تعالى، وهذا المعنى مَصْبُوه ومَرَكُزُهُ هو هذا الظرفُ، فكان لذلك أهمُّ شيءٍ وأَعْنَاهُ وأحَقُّه بالتقديمِ وأخراه".

(15/13)

والثاني: أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ "أحد" لَأَنَّهُ كَانَ صِفَتَهُ فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نُصِبَ حَالًا، وَ"له" هُوَ الْخَبْرُ. قَالَ مَكِّي وَأَبُو الْبَقَاءِ وَغَيْرُهُمَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْرَبِ فِي الْجَارِ لَوْ قَوَّعَهُ خَبْرًا. قَالَ الشَّيْخُ بَعْدَ أَنْ حَكَى كَلَامَ الزَّمِشْخَرِيِّ وَمَكِّي: "وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} لَيْسَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِيهِ تَامًّا، إِنَّمَا نَاقِصٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِـ"كَانَ" بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ"كُفُوًا" وَقَدِّمَ عَلَيْهِ. التَّقْدِيرُ: وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مَكَافِئًا لَهُ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ مُتَعَلِّقٌ بِـ"كُفُوًا" وَتَقَدَّمَ عَلَى "كُفُوًا" لِلاَهْتِمَامِ بِهِ، إِذْ فِيهِ ضَمِيرُ الْبَارِي تَعَالَى، وَتَوَسَّطَ الْخَبْرُ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ التَّأخِيرُ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْأِسْمِ هُوَ فَاصِلُهُ فَحَسَّنَ ذَلِكَ.

وَعَلَى هَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ يَبْطُلُ إِعْرَابُ مَكِّي وَغَيْرِهِ أَنْ "له" الْخَبْرُ، وَ"كُفُوًا" حَالٌ مِنْ "أحد" لِأَنَّهُ ظَرْفٌ نَاقِصٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا. وَبِذَلِكَ يَبْطُلُ سَوْأَلُ الزَّمِشْخَرِيِّ وَجَوَابُهُ. وَسَبَبُوهُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي الظَّرْفِ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا وَأَنْ لَا يَكُونَ. قَالَ سَبَبُوهُ: "وَتَقُولُ: مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، وَمَا كَانَ [أَحَدٌ] مِثْلَكَ فِيهَا، وَلَيْسَ أَحَدٌ فِيهَا خَيْرٌ مِنْكَ، إِذَا جَعَلْتَ "فِيهَا": مُسْتَقْرَأً، وَلَمْ تَجْعَلْهُ عَلَى قَوْلِكَ: فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَجْرَيْتَ الصِّفَةَ عَلَى الْإِسْمِ. فَإِنْ جَعَلْتَهُ عَلَى "فِيهَا" زَيْدٌ قَائِمٌ تَصَبَّتْ فَتَقُولُ: مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ فِيهَا، إِلَّا أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْإِلْغَاءَ فَلِكَمَا أَجْرَيْتَ الْمُلْعَى فَهُوَ أَحْسَنُ، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْرَأً فَلِكَمَا قَدِّضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ، وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ وَالْإِلْغَاءُ وَالِاسْتِقْرَاءُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ قَالَ تَعَالَى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} وَقَالَ الشَّاعِرُ:

4680- مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

(15/14)

انتهى كلام سببويه. قال الشيخ: "فأنت ترى كلامه وتمثيله بالظرف الذي يصلح أن يكون خبراً. ومعنى قوله {مستقراً} أي: خبراً للمبتدأ أو لكانز فإن قلت: فقد مثل بالآية. قلت: هذا أوقع مكيًا والزمخشري وغيرهما فيما وقعوا فيه، وإنما أراد سببويه أن الظرف التام وهو في قوله:

مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

أجري فصله لا خبراً كما أن "له" في الآية أجري فصله فجعل الظرف القابل أن يكون خبراً كالظرف الناقص في كونه لم يستعمل خبراً. ولا يشك من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد كلام من "له أحد" بل لو تأخر "كفوًا" وارتفع على الصفة وقد جعل "له" خبراً لم ينعقد منه كلام. بل أنت ترى أن النفي لم يتسلط إلا على الخبر الذي هو "كفوًا" والمعنى: لم يكن أحد مكافئه" انتهى ما قاله الشيخ.

وقوله: "ولا يشك أحد" إلى آخره تهويل على الناظر. وإلا فقوله: "هذا الظرف ناقص ممنوع؛ لأن الظرف الناقص عبارة عما لم يكن في الإخبار به فائدة، كالمقطوع عن الإضافة، ونحو "في دار رجل" وقد نقل عن سببويه الأمثلة المتقدمة نحو: "ما كان فيها أحد خيراً منك"، وما الفرق بين هذا وبين الآية الكريمة؟ وكيف يقول هذا وقد قال سببويه في آخر كلامه: "التقديم والتأخير

والإلغاء والاستقرار عربيُّ جيدٌ كثيرٌ؟
 وقرأ العامَّةُ بضمِّ الكافِ والفاءِ. وسَهَّلَ الهمزةَ الأعرَجُ وشيبهُ ونافعٌ في رواية.
 وأسكِنَ الفاءَ حمزةً، وأبدلَ الهمزةَ واواً وفقاً خاصة. وأبدلها حفصٌ واواً
 مطلقاً. والباقون بالهمزِ مطلقاً. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا في أوئل البقرة في
 قوله: {هُرُواً
 {}. وقرأ سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس "كِفاءً" بالكسر والمدِّ، أي: لا
 مِثْلَ له. وأنشِدَ للنابعة:
 4681- لا تُفْذِقْنِي بَرْكِنَ لا كِفاءَ له *

(15/15)

ونافعٌ في رواية "كِفا" بالكسر وفتح الفاءِ مِنْ غيرِ مدِّ، كأنه تَقَلَّ حركةَ الهمزة
 وَحَدَّقَهَا. والكفُّ: النظيرُ. وهذا كفُّ لك، أي: نظيرُك والاسم الكفاءة بالفتح.

سورة الفلق

* { قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ }

قوله: {الْفَلَقِ}: هو الصُّبْحُ. وهو فَعَلٌ بمعنى مَفْعُولٍ كَالْقَبَضِ، أي: مَفْلُوقٌ.
 وفي الحديث: "الرُّؤْيَا مِثْلُ قَلْقِ الصُّبْحِ" قال الشاعر:
 4682- يا لَيْلَةً لَمْ أَمَّهَا بَيْتٌ مُرْتَبِعاً * أَرَعَى النُّجُومَ إِلَى أَنْ تَوَّرَ الْفَلَقُ

وقال ذو الرمة:

4683- حتى إذا ما انجَلَى عن وَجْهِهِ قَلْقٌ * هَادِيَهُ فِي أُحْرِيَاتِ اللَّيْلِ مُنْتَصِبٌ
 وَقِيلَ: هو جُبٌّ فِي جَهَنَّمَ. وقِي: المَطْمِئِنُّ مِنَ الأَرْضِ. وَجَمَعَهُ فُلْقَانٌ. وَقِيلَ:
 كُلُّ ما فُلِقَ كالأَحَبِّ والأَرْضِ عن النبات.

* { مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ }

قوله: {مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ}: متعلقٌ بـ "أعوذُ" والعامَّةُ على إضافة "شَرِّ" إلى
 "ما" وقرأ عمرو بن فائدة بتنوينه. وقال ابنُ عطية: "عمرو بن عبيد وبعضُ
 المعتزلة الذي يَرَوْنَ أَنَّ اللّهَ لَمْ يَخْلُقِ الشَّرَّ: "مِنْ شَرِّ" بالتنوين "ما خَلَقَ" على
 النفي، وهي قراءةٌ مردودةٌ مبنيةٌ على مهذبٍ باطلٍ "انتهى ولا يتعيَّنُ أَنْ تكونَ
 "ما" نافيةً، بل يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بدلاً مِنْ "شَرِّ" على حذفِ مضافٍ، أي:
 مِنْ شَرِّ شَرِّ ما خَلَقَ. عَمَّ أولاً [ثم حَصَّصَ ثانياً] وقال ابو البقاء: "وما على هذا
 بدلٌ مِنْ "شَرِّ" أو زائدةٌ. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً؛ لِأَنَّ النافية لا يتقدَّمُ عليها ما
 فِي حَيْزِها. فذلك لَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ التقديرُ: ما خَلَقَ مِنْ شَرِّ، ثم هو فاسدٌ
 المعنى "قلت: وهو ردُّ حسنٍ صناعيٍّ. ولا يقال: إِنَّ "مِنْ شَرِّ" متعلقٌ بـ "أعوذُ"
 وَحُذِفَ مفعولٌ "خَلَقَ" لِأَنَّهُ خِلافُ الأصلِ. وقد أُنحى مكِّيٌّ على هذا القائلِ،
 وَرَدَّهُ بما تقدَّم أقبَحَ رَدِّ [و "ما" مصدريةٌ، أو بمعنى الذي].

(15/16)

* { وَمِنْ شَرِّ عَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ }

قوله: { وَقَبَ } : وَقَبَ اللَّيْلُ: أَظْلَمَ، وَالْعَذَابُ: حَلٌّ، وَالشَّمْسُ: [عَرَبَتْ: وَقِيلَ: وَقَبَ، أَي: دَخَلَ] قَالَ الشَّاعِرُ:
4684- وَقَبَ الْعَذَابُ عَلَيْهِمْ فَكَأَنَّهُمْ *لَحَقَّتْهُمْ نَارُ السَّمِيمِ فَأُحْصِدُوا
وَالْعَاسِقُ قِيلَ: اللَّيْلُ. وَقِيلَ: الْقَمَرُ. سُمِّيَ الْيَلُّ عَاسِقًا لِجُرُودَتِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَادَةِ فِي سُورَةِ ص. وَاسْتُعِيدَ مِنَ اللَّيْلِ لِمَا يَبِيْتُ فِيهِ مِنَ
الْآفَاتِ. قَالَ الشَّاعِرُ:
4685- يَا طَيْفَ هِنْدٍ لَقَدْ أَبَقَيْتَ لِي أَرْقَا * إِذْ جِئْنَا طَارِقًا وَاللَّيْلُ قَدْ عَسَقَا
أَي: أَظْلَمَ وَاعْتَكَرَ. وَ"إِذَا" مَنْصُوبٌ بـ"أَعُوذُ"، أَي: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا فِي وَقْتِ
كَذَا.

* { وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ }

قوله: { النَّفَّاثَاتِ } : جَمْعُ نَفَّاثَةٍ مِثَالُ مَبَالِغَةٍ. مِنْ نَفَثَ، أَيُّكَ نَفَخَ. وَاحْتِلِفَ فِيهِ
فَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ: شَبَّهَ النَّفْخَ مِنَ الْفَمِ فِي الرُّقِيَّةِ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ. فَإِذَا كَانَ يَرِيقُ
فَهُوَ النَّفْثُ وَأَنْشَدَ:
4686- فَإِنْ يَبْرَأُ فَلَمْ أَنْفُثْ عَلَيْهِ * وَإِنْ يَفْقَدُ فَحَقَّ لَهُ الْفُقُودُ

وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "نَفَخُ مَعَهُ رَيْقٌ" وَقَرَأَ الْحَسَنُ { النَّفَّاثَاتِ } بِضَمِّ النُّونِ، وَهِيَ
اسْمٌ كَالنَّفَّاحَةِ. وَيَعْقُوبُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ "النَّفَّاثَاتِ" وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لِقِرَاءَةِ
الْعَامَةِ، وَالْحَسَنُ أَيْضًا وَأَبُو الرَّبِيعِ "النَّفَّاثَاتِ" دُونَ الْفِي كَحَازِرٍ وَحَذِرٍ. وَتَكَرَّرَ
عَاسِقًا وَحَاسِدًا لِأَنَّهُ قَدْ يَتَخَلَّفُ الصَّرُّ فِيهِمَا. فَالتَّنْكِيرُ يَفِيدُ التَّبَعِيضَ. وَعَرَّفَ
"النَّفَّاثَاتِ": إِمَّا لِلْعَهْدِ كَمَا يُرْوَى فِي التَّفْسِيرِ، وَإِمَّا لِلْمَبَالِغَةِ فِي الشَّرِّ.

سورة الناس

* { مَلِكِ النَّاسِ }

* { إِلَهِ
النَّاسِ }

(15/17)

قوله: { مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ
النَّاسِ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفَيْنِ لـ "رَبِّ النَّاسِ" وَأَنْ يَكُونَ بَدَلَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ
عَطْفًا بَيَانًا. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: مَلِكِ النَّاسِ، إِلَهِ النَّاسِ، مَا هُمَا مَنْ

رَبُّ النَّاسِ؟ قلت: عطفُ بيانٍ كقولك: سيرُهُ أَبِي حفصِ عمَرَ الفاروقِ، يُبَيِّنُ يَمْلِكُ النَّاسِ، ثم زِيدَ بياناً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ لِغَيْرِهِ "رَبُّ النَّاسِ" كقوله: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَاءَهُمْ أَرْبَاباً مِّنْ دُونِ اللَّهِ} وقد يُقال: مَلِكُ النَّاسِ، وَأَمَّا إِلَهُ النَّاسِ فَخاصٌّ لا يَبْتَرِكُهُ فِيهِ، فَجُعِلَ غَايَةُ الْبَيَانِ "واعترض الشيخُ بأنَّ الْبَيَانَ بِالْجَوَامِدِ. وَجَبَّ عَنْهُ: بأنَّ هَذَا جَارٍ مَجْرَى الْجَوَامِدِ. وقد تقدّم في "الرحمن الرحيم" أو الفاتحة تقرُّبه.

وقال الزمخشريُّ: "فإن قلتَ لِمَ قيل: "بَرَّبَ النَّاسِ" مضافاً إليهم خاصة؟ قلت: لأنَّ الاستعادةَ وَقَعَتْ مِنْ شَرِّ الْمُؤَسَّوسِ فِي صُدُورِ النَّاسِ فَكَانَ قِيلَ: أَعُوذُ مِنْ يَنْتَرِ الْمُؤَسَّوسِ إِلَى النَّاسِ بِرَبِّهِمْ الَّذِي يَمْلِكُ أَمْرَهُمْ" ثم قال: "فإن قلت: فهلا اكتفي بإظهار المضاف إليه مرةً واحدة. قلت: لأنَّ عطفَ البيانِ فَكانَ مَطْنَةً لِلإِظْهَارِ".

* {مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ}

قوله: {مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ}: قال الزمخشري: "اسمٌ بمعنى الْوَسْوَاسَةِ كَالزَّلْزَالِ بِمَعْنَى الزَّلْزَلَةِ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَوْسْوَاسٌ بِالْكَسْرِ، كَالزَّلْزَالَةِ، وَالْمِرَادُ بِهِ الشَّيْطَانُ سُمِّيَ بِالْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ وَسْوَاسَةٌ فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّهَا صَنَعَتْهُ وَشُغِلَتْ. أو أريدُ ذُو الْوَسْوَاسِ" انتهى. وقد مَصَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْمَكْسُورَ مَصْدَرٌ، الْمَفْتُوحُ اسْمٌ فِي الزَّلْزَلَةِ فَلْيُرَاجَعْ. قوله {الْخَنَّاسِ}، أي: الرَّجَّاعُ، لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى وَهُوَ مِثَالٌ مَبَالِغَةٍ مِنَ الْخُنُوسِ. وقد تقدّم اشتقاقُ هَذِهِ الْمَادَةِ فِي سُورَةِ التَّكْوِينِ.

* {الَّذِي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ}

(15/18)

قوله: {الَّذِي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ}: يجوزُ جَرُّهُ نَعْتاً وَبَدَلاً وَبَيَاناً لِجَرِيَانِهِ مَجْرَى الْجَوَامِدِ، وَنَصْبُهُ وَرَفْعُهُ عَلَى الْقَطْعِ.

* {مِنْ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ}

قوله: {مِنْ الْجِنَّةِ}: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "شَرِّ" بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، أَي: مِنْ شَرِّ الْجِنَّةِ. الثَّانِي: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ ذِي الْوَسْوَاسِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَسَّوسَ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "يُوسِّسُ" أَي: يُوسِّسُ حَالَ كَوْنِهِ مِنْ هَذَيْنِ الْجِنْسَيْنِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "النَّاسِ" وَجَعَلَ "مِنْ تَبْيِيناً. وَأُطْلِقَ عَلَى الْجِنِّ اسْمَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَحَرَّكُونَ فِي مُرَادَاتِهِمْ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: إِلاَّ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ أَبْطَلَ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ حَكَاهُ: "وَاسْتَدَلُّوا بِ {تَقَرُّ} وَ {رَجَالُ} مَا أَحَقَّهُ؛ لِأَنَّ الْجِنَّ سُمُّوا جِنًّا لِاجْتِنَانِهِمْ وَلِأَنَّ النَّاسَ نَاسًا لِظُهُورِهِمْ، مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ الْإِبْصَارُ، كَمَا سُمُّوا بَشَرًا. وَلَوْ كَانَ يَقَعُ النَّاسُ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ وَصَحَّ وَتَبَّتْ لَمْ يَكُنْ مَناسِبًا لِفِصَاحَةِ الْقُرْآنِ وَبَعْدَهُ مِنَ التَّصْنُوعِ، وَأَجْوَدَ مِنْ أَنْ يَرَادَ بِالنَّاسِ النَّاسِي كقوله: {يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ} وَكَمَا قُرئَ {مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسِي} ثُمَّ يُبَيِّنُ بِالْجِنَّةِ

والناس؛ لأنَّ الثَّقَلَيْنِ هما النوعان الموصوفان بنسبَيان حَقَّ اللهُ تعالى " قلت: يعني أنه اجْتَرَى بالكسرة عن الياء، والمرادُ أَسْمُ الفاعلِ، وقد تقدّم تحقيق هذا في البقرة، وأنشَدْتُ عليه هناك شيئاً من الشواهد.

(15/19)

الخامس: أنه بيانٌ للذي يوسوسُ، على أن الشيطان ضربان: إنسيٌّ وجنيٌّ، كما قال { شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ } وعني أبي ذر: أنه قال لرجل: هل استعذت من شياطين الإنس؟ السادس: أنه يتعلق بـ "يُوسُوسُ" و"مِنْ" لا ابتداءً الغاية، أي: يُوسُوسُ في صدورهم من جهة الجنِّ ومن جهة الإنس. السابع: أن "والناس" عطفٌ على "الوسواس" أي: مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ والناس. ولا يجوزُ عطفه على الجنَّة؛ لأنَّ الناسَ لا يُوسُوسُونَ في صدور الناسٍ إنما يُوسُوسُ الجنُّ، فلمَّا اِبْتِحالَ المعنى حُمِلَ على العطف على الوسواس، قاله مكِّي وفيه بُعدٌ كبيرٌ للبسِ الحاصل. وقد تقدّم أنَّ الناسَ يُوسُوسُونَ أيضاً بمعنىً يليقُ بهم. الثامن: أنَّ { مِنْ الْجَنَّةِ } حالٌ من "الناس"، أي: كائنين من القبلين، قاله أبو البقاء، ولم يُبيِّن: أيُّ الناسِ المتقدمُ أنه صاحبُ الحالِ؟ وعلى كلِّ تقديرٍ فلا يَصِحُّ معنى الحالية [في شيءٍ منها]، لا الأولُ ولا ما بعده. ثم قال: "وقيل: هو معطوف على الجنَّة" يريد "والناس" الأخيرَ معطوفٌ على "الجنة" وهذا الكلامُ يستدعي تقدّمَ شيءٍ قبله: وهو أن يكونَ "الناس" عطفاً على غير الجنَّة كما قال به مكِّي ثم يقول: "وقيل هو معطوفٌ على "الجنة" وفي الجملة فهو كلامٌ متسامحٌ فيه [سامحنا الله] وإياه وجميع خلقه بمَنَّةٍ وكرَمِهِ وحتَمَ لنا منه بخيرٍ، وحتَمَ لنا رضاه عَنَّا وعن جميع المسلمين.

رَمِهِ وحتَمَ لنا منه بخيرٍ، وحتَمَ لنا رضاه عَنَّا وعن جميع المسلمين.

(15/20)

وهذا آخرُ ما تيسَّر لي من إِملاءِ هذا الموضوعِ وخصِّر ما في هذا المجموع متوسِّلاً إليه بكلامه متشققاً لديه برسوله محمدٍ صلى الله عليه وسلم في أن يجعله خالصاً لوجهه مُوجِباً للفوزِ لديه، فإنه حسبي ونعم الوكيل. ووافق الفراغُ منه تصنيافاً وكتابةً في العُشْرِ الأوسط من شهرِ رجبِ الفردِ من شهورِ سنةٍ أربعٍ وثلاثين وسبعمئةٍ أحسنَ اللهُ تفضيلاً بمَنَّةٍ وكرَمِهِ. قاله وكتبه أفرقُ عبده إليه أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدٍ مسعودٍ الشافعيِّ الحلبيِّ حامداً لله ربَّ العالمين ومُصَلِّياً على رسوله الأمين وآله وصحبه أجمعين وسلم.

(15/21)